

هذا كتاب في عدا الاحكام في معرفة الحلال والحرام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما وقع النعماء وتزاد في الآلاء المتفضل بارسال الانبياء لأرشاد الدماء الطوال
بنصب وصياء لتكميل الأولياء والنعم على عباده بالتكليف المؤدى إلى احسن الجزاء ودافع
درجات العلماء ومفضل مداهم على ماء الشهداء وجاعلا قدامهم واطنة على اخيه ملائكة
السلام احمد على كشف الباساء ودفع الضراء واشكره في حالتي الشدة والرخاء وصلى الله على
سيد الانبياء محمد المصطفى وعترته الاصفياء صلوة تملأ اقطار الارض والسماء
ثم بعد هذا كتاب قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام مختص في

المتأخر خاصة ويثبت فيه قواعد احكام الخاصة اجابة لالتماس احبنا الناس الى واعترهم على
هو الولد النور محمد الثاني جوس الله طول عمره بعدك وان يوسد في نحمدك وان يترحم على
معدك كما كنت اخلص له الدعاء في خلوات رزقه الله قم سعادة الدارين وتكميل الرياستين
تبرير في جميع الاحوال مطيع في الاقوال والانفال الله المستعان وعليه التكلان وقد ربيت

في هذا الكتاب على عدة كتب كانت لطهارة وفيه مقاصد الأول في المقدّم
في فصل الفصل الأول في أنواعها الطهارة غسل الماء أو مسح بالتراب يعلق
وهو لغة التواضع

الحاوية المستوية من لدخول المساجد وقراءة القرآن وحمل المصحف والتوم وصلوة الجنازة
تسمى في الحاجة وزيارة للقبور ونوم الحنف جاع الحامل وذكر الحائض والكفون على الطهارة

فصل عجب لما وجب له الوضوء ولما دخل المسجد وقراءة الفرائض ان وجبا ونصوص المتأخرين

قوله وجاعل اقدامهم واطنه اه اشارة الى الحديث المروي وهو ان الملائكة

تضع اجفنها تحت
رجل طالب العلم ليطايرها ايضا

مسائل الفقه ائمان بخل حبسا و

فدجعلها الكتاب او نوعا وقد جعلها
المقاصدا وصفها وقد جعلها الفصول

من غير الله كما فعلت
سبلات بمبايعة بالصلوات
لا يؤمن بالله وما

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الرجل إذا مضى في الدنيا فمضى في الآخرة»

وَقَدْ خَلَّ عَنْ الْمَلِكِ

من يتكلم
مؤد على
تجلى

الصلوة في مص
المكون في الخ
بعض الطهارة
دون الصلوة

فاجاب با عقلا

بصدق في قلبه التائب
ليرصلا خيبة التائب
فوليه والغسل
التي غيرت
بالتقوى والشهوات
بالاعلى الله ثم

عند الامانة

بما لا يجلب لنفسه فقلبك

اشكال من غير سبق فتوى

وهو محل تردد ما قال على أشكال
والإشارة إلى عدم خلوص الفتوى عن المعيار

قال فيه قولان فهو حكاية الخلاف من ذكر
اه وما قال فيه نظير فالتشبه علم موضع التامع وما

هــاي هـو مـختاره مع الاشارة الى الخلاف وما ذكر فيه

عَلَّمَ اللّٰهَ عَلَيَّ أَن فِيهِ قَوْلًا وَائِيَّةً لَا يَخُفُّ مِنْ مُنْعَفِ عُنْدِهِ
مُشْرِخٌ عَدَدٌ

وَالْخَوَلُ لِلْمَاجِدِ فَرَاةُ الْغَزَامِ أَهْ قَيْدِ رُجُوبِ الْفُلِّهَا
وَنَوْنَهَا وَاجِبِينَ بَنْدِ رُوشِهَا لَا مَتَاعَ اسْتِقْرَارِ رُجُوبِ

الفصل ما في الذمة مع عدم دخولها لكن ينبغي ان يستثنى من دخولها

يسكنى من دخول المسجد الا يجتاز
من غير المسجد اذ ليس يحرم على

الحجب وشبهه للنفس
ويجب ان يقيد

الفصل في
الفصل يجب الخ بـ بعد غسل الشفان عند المتزاج

فقرانة العزائم كاصح بر شجنا في ايمان ولادخول
المساجد مطلقا ودية

بسم الله الرحمن الرحيم

دقیق

كتاب الظهارة

عنه
 أراد بها الامور التي يتربط عليها فعل الطهارة في الجملة
 اقم من ان
 يكون واجبة او
 مستدقة فلا يلزم الا
 بوجود شيء من الغايات اذ لا
 الاغسل الجانبة عند الصلوة وبما عذر وبها
 تمت هذه وموجبات نظر الى ترتيب الوجوه
 عليها مع وجوب الغاية ويتبعها فاقض ما مضى باعتبار
 شيء منها على الطهارة قالها والاول لم يعمم وبين الا
 عموم من وجه علة

مع غس الفطنة وليستحب للجمعة من طلوع الفجر الى الزوال ويقضى لو فات الى اخر السبب
وكما قريب من الزوال كان افضل خائف الاعوان بقتة يوم الخميس ولو وجد فيه اعاده واول
ليلة من مضى ونصفه وسبع عشرة وثمان عشرة واعادك وعشرين وثلاثة وعشرين وليسيلة
الفطر ويوم العيد بليلة نصف جب نصف شعبان ويوم البعث والغدير والمباهلة وعمر
ويروى الفرس وغسل الاحرام والطواف زيارة النبي الامم عليهم السلام وارك الكسوف
علام استيعاب الاحراق والموالود والسعي الى رؤية المصلوب بعد ثلثة ايام والتوبتين
او كفو صلوة الحاجة والاستحانة ودخول الحرم ومكة والسجود الحرام والكعبة والمدينة ومكة
النبي ولان داخل وان نعم اليها واجب لا يشترط فيها الطهارة من الحدثين ويقدم ما للفقهاء

[illegible]

وما للزنا فيه والتيميم للصلاة والطواف الواجبين والخروج الحجب من المسجد والمكة
 ما عداه وقد تجب الثلاثة باليهن والتندر والعهد **الفصل الثاني** في
 اسبابها يجب الوضوء بخروج البول والغائط والرج من المتاد وغيره مع اعتياده والنوم
 البطل للمحاشنين وطه وكل ما لا العقل والاستحاضة القليلة والمستصحى للموافاض كالزبد
 المتلطف افض اما غيره فلا ولا يجب فيه ما كالدخى القوي غيرها ويجب النسل بالجناية والحض
 والاستحاضة مع غمر العظنة والنفاس من البيت من الناس بعد برده قبل النسل او ذات
 عظم منه ان ايدت من حق وغسل الاموات ولا يجزئها ولو بكفى غسل الجناية عن غيره منها
 لوجامعه دون العكر فان انضم الوضوء فاشكال ونية الاستباحة اقوى اشكالاً ويجب التيميم
 بجميع سبب الوضوء والنسل وكل سبب النسل اسباب الوضوء الا الجناية فان غسلها كاف ^{في كل}
 عنه وغسل الاموات كاف عن وضه **الفصل الثالث** في الطلح والخلوة و
 كيفية الاستنجاء يجزئ البول غسله بالماء خاصة اقله مثلاه وفي الغائط التعدي كذلك
 حتى يزول العين والاثر ولا عبرة بالرائحة وقهر التعدي يجزئ ثلثة اجزاء وشبهها
 من خرف خشب حله من زهر العين للماء افضل كان الجمع في التعدي افضل ويجزئ ذو
 الجهات الثلث والتوزيع على اجزائه المحل وان لم يبق بالثلاثة وجب ان يزيد ويغسل الوتر
 ولو نوى يد ونها وجب الاكل ولا يجزئ الاستعمل ولا التجسس لا ما يزن عن التجاسة ويحرم بالرائحة
 والعظم وذى الحمة كالطعموم ونزرة الحسين عليه السلام ويجزئ عيب على التختل ستر
 العونين ويحرم استقبال القبلة واستند بارها مطلقاً ويجزئ في السجود عيدها وسجود
 جميعها باستقبال القبلة واستند بها بالبول وانما خلفها خاصة باليد

مؤیدین جبر و سبب علیہ السلام

کتاب الطهارة

[illegible]

بفرع

الاول لوغير بعض الزائد على الكرفان كان الباقي كرافضاء اختصر المتغير للنجح في الاعم لجميع الفائق
لوغيرت ما من الكرفان المتصل بالخاصة المتميزة كان لما خوذ ظاهره والباقي نجحاً ولو لم يتم كان
الباقي طاهر أيضاً الثالث لو وجد ثلث في الكروثك في قوعها قبل بلوغ الكثرة او بعدها
فهو طاهر ولو شك في بلوغ الكثرة فهو نجس الثالث ما البئر ان غيرت الخاصة احد اوصافه نجس عابداً

فصل الثانی فی الضا

والاسرار المضاف هو المالا يصدق اسم الماء عليه ويمكن سلبه عنه كالغصن من الاجسام والمترج بها
منها هو روضه غلظه
منها يخرج عن الاطلاق وهو ظاهر غير مطهر لامن الحدث والامن الجف من وقت فيه نجاسة فيخرج
قليلًا كان وكثيرًا ان يخرج طاهره بالمطلق من بقي الاطلاق فهو مطلق ولا افاض وسور كل
حيوان طاهره سور النجس هو الكلب والنز والكافر نجس بكنه سور الحلال واكل الجف طاهر

وَعَلَّا لَنُفْرِغَ الْأَوَّلَ لَوَيْحِ

المضاف من ترجع بالطلاق الكثير تغير حدثا فاصفا فالطلاق على طهارته فان سلبه الاطلاق يخرج
عن كونه مطهر الاطاهر الثالث لو لم يكتف بالطلاق للطهارة فتم المضاف الطاهر وبقي الاسم صح الوضوء
بل ومن كونه طاهرا على الامع
برولا قرب وجوب التيمم الثالث لو تغير الطلاق بطول بشره لم يخرج عن الطهوية ما لم يسلبه التغير
الاطلاق الفصل الثالث في المستعمل تماما، الوضوء فانه طاهر مطهر وكذا

کبر فائز طاهر اجماعاً و مطهر علی الاصح

والمستعمل في غسل الجناسة نجس وإن لم يتغير بالجناسة علماء الاستنجا فانه طاهر مطهر مائة
بالجناسة لوقوع على جناسة خارجة والمستعمل في الغسل للندوبة مطهر لجماع وكراه الطهارة
بالمشتر في الأنية ونفسيل الليث بالمشح بالاناء الامع الحاجة وغسله الحمام لا يجوز استعمالها
الامع العلم بخلوها من التحاسة والتخلف في الثوب بعد عصره طاهر فان انفصل فهو نجس

القليل فاما يطهر بالقاء كدفعه عليه

لا بانامه كرا على الاستخ ولا بالبيع من محسنه واما الكثير فاما يظهر بدنك ان زلل الثغير والوجوب
 القاع كز الخوف ان زلل ولا فخر وهكذا ولا يظهر من وال الثغير من نفسه او تصديق ارباح او وقوع
 اجسام طاهرة فيه غير لما فيكون الكبر وان لم يزل به لو كان ولو تفتت بعضه وكان الباقي كرا طهر
 حلالا لا يخرج من سبيله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في القلوب اجتمع
 الاغنى والفاقر فالاشيخ في العجب الذي لا يحصى
 على ما ناله من العلم على ما يحصى
 فلهذا كان له في الدنيا من العلم والفضل
 الذي لا يحصى ولا يحد
 فلهذا كان له في الدنيا من العلم والفضل
 الذي لا يحصى ولا يحد

لا مستقر اسواه ثلث النجاسة واكثر ثلث عدل الدم فقد عفى عن غسله في الثوب البدين وهو ما
عن سبعة الذرهم البغلي ادم الجفص الاستحاضة والنفاس بحجر العبن وعفيا جنان دم الفرج
اللانز والجروح الدامية وان كثر مع مشقة الازالة وعن النجاسة مطبقا لا يتم الصلوة فيه منفردا
كانت له والجورج الخام والنفوس وغيرهما من الملبس شاة اذا كانت في محلها ولو زاد الدم عن سبعة
الذرهم البغلي حتمها وجب الازالة والا قرب في المنزق الازالة ان بلغه لوجع وينسل الثوب من
النجاسات البينة حتى يزول العين اذا الحكية كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله مرة ويجب العصر
الاف بول الرضيع فانه يكفي صب الماء عليه لو اشبه موضع النجاسة وجب غسل جميع ما احتمل
له ذلك نجاسة عينية لاقت محلا طاهرا فان كانا يابسا لم يتبين المحل عن حكمه الا التي فانه يمسح
له مطلقا وبسحب ثلث الثوب التي صاحب الكلب والخنزير والكافر يابسين ولو كان احدهما
مجلس المحل ولو صلى على بدنه ولو بر نجاسة مغلظة وهي التي لم يصف عنها عالما او ناسيا اعاد مطلقا
ولو حصل النجاسة اعاد في الوضوء الا في خارجة ولو علم في الاثناء ان الثوب استتر فيه وانه متصل
مالم ينظر الى فعل كثير واستدار فيسأله فيجوز الوضوء للضبي فان الثوب الواحد والارض يسلم
في اليوم مرة ثم يسلم في غير فيه وان نجس بالاعتبة لا يغيره ولو اشبه الظاهر بالجنس ضد غيرها على
في كل واحد منها الصلوة الواحدة ولو تعدد التبريد في الصلوة على عدة بولسود مع
يسلم على رايه ويجوز الا تجلس حين نزعه وصلى ثوبا ولا اعادة عليه ولو لم يتمكن من نزعه لم يجر
سلي فيه ولا اعادة ونظير الجفص البوك والارض النبات والابنية بجفص الشمس خاتمة من نجاسة
البول وشبهه كالماء الفحل لا ما يقع عن النجاسة فيه ونظير النار ما حالته والارض باطن البغل
واسفل النقام وبطن الارض اجزاء الماء الجاري والارض على الكرخ عليها الا بالذنوب وشبهه نظير
بالاستلاب خلاوان حرج فيها اجسام طاهرة ولو لا نجاسة اخرى لم يطهر بالاغتلاب
الطريق طاهر مالم يعل النجاسة له ويستحب ان التبريد ثلثة ايام ودخان الاعيان النجسة وادها
طاهر ان في نظاير الكلاب الخمير برافو في الملمة فصا الى الحما والعدرة اذا امتزجت بالتراب تغسل
عدها حتى استحالت رابا نظر ويكفي ازالة العين والاثر وان بقيت الرائحة واللون لم يمس الازالة
دم الجفص فيجب صبغه بالمشق وشبهه ويستحب الاستظهار برتبينة الفسل وتلبسه بيد
العين الاخر

[illegible]

الشافعي

کتاب الطهارة

[illegible]

الثاني لا يكون الا بالنجاسة بغير الماء كالنفس ولو كان الجسم مقيلا كالسيف لم يطهر بالمسح الثالث

واما ما وجدناه من ان بعض اصحابنا قد جعلوا في بعض احوالهم
 من اجزاء نجاسة على اشكال ولو كان بعض اجزاء نجاسة كالسنة ولو وصل في
 نجاسة مفعو عنها كالدّم البسير وفيما لا يتم الصلوة فيه مفرد في الساجدة جلّت **كلام**
 في الايزع واثماها ثلثة الاول ما يتخذ من الذهب والفضة يحرم استعماله في الاكل والشرب

غيرها وهل يحرم اتخاذها لنحو الاستعمال كزينة بين المجالس فيه نظر اقرب التوريم وبكره المقتضى قبل
حجبها بكتاب موضع الغضه الثاني المتخذ من الجلود ويشترط طهارته اصولها ونحو كبرها سواء
لحملها ولا نعم يستحب اللزج فيها لايوكل محرما المتخذ من العظام فاما يشترط فيه طهاره الاصيل
بما يشترط الثالث المتخذ من غيره هذا بنحو استعماله مع طهارته وان غلامه ولو ان المشرك طهره
كانت مستعمله ما لم يلمسها بغيره لهابوطه وتنسل الاثنيه من ولوع الكلب ثلث مرات واليه
تراب ومن ولوع الخنزير سبع كلما ومن الخمر والجود ثلث مرات ويستحب التسبع من باقي النجاسات
انما استحبابها والواجب الانقاء وهذا الاعتبار مع صفة الماء في الاستبراء والوضوء في الصلاة

فروع الأول لو ظهر من البنية الذهب
الغضيرة والنصوبة أو جعلها مع الماء الطهارة صحته طهارته وإن فعل جزءا بخلاف
هارة في الداء الغصبي الثاني لا يخرج الماء بالتراب الثالث لو فقد التراب جزأ ما به
الأشنان والصابون ولو فقد الجميع اكتفى بالماء ثلاثا ولو خيف فساد الحمل باستعمال التراب
فيما قد ولد غسل بالماء عوض التراب لم يظهر على أشكال الأربع لو نكح الولوغ لم يتركز العسل لو كان
قائما أسانفت القاسم بنية الشهر من الزرع والغضب فالزوج عزم الغضه كن

فصل الرابع في الوضوء وفصوله ثلثة **الأول** في الغسل وفروعه
باب الغسل من الوضوء وهو المصباح
في الأول البنية وهي ان يجهاد القلب على الوجه المأمور به شرعا وهي شرط في كل طهارة عن
ما لا يحل الا عن جثث الاموات والترك وحملها القلب ان ينطق بجمع عقد العتب مع والا فلا ولو
ما قصد كانه الاعتبار بالقصد وقتها استجابا عند غسل كغير المستحب وجوبا

[illegible]

كتاب الطهارة

تدبر في الاعادة من غير شك اشكال معناه
الملك كون الظلمة والفساد وعجزها عن انقيادها
والاوقى الاستيغاث على كل ما
ايقاح

[illegible]

|| قوله وما أخذ الفصلا ما ذكره في تفسير الك. م. م.

[illegible][illegible][illegible]

بالوضوء والصلوة والطواف للحد شجاعا ومن كابة القرآن ان يحرم عليه مشاهل الاقوي
ذو الجبر يزعها مع الكنة او بكر الماء حتى يصل البشرة فان تعدد راسع عليها وان كان مات عنها
نجسا وفي الاستئناس مع التوال اشكال والظاهر انهما انهم وصول الماء وترك وجوها او لا
استحبابا وحسب السلس المطرون يتوحيان لكل صلوة عند الشروع فيها وان تجدد دحدها وكذا
المستحبا وغسل الذنوب وسحبها بدعة وكذا التطواف والالتفات وليس بطلا ولو يتبين الحد وشئت
في الظاهرة فلهذه وان العكس لم يتبينها معتمد بن متعاضدين وشئت في الشاخر فان لم يعلم حال قبل
زمانها فلهذه الا استحبة لو علم تركه عوضا في غيرها بصد فان جفا ليل الاستئناس لو شئت

وغيره من افعال الطهارة فكذا لئلا كان على حاله والاخلاقات في الوضوء والمشي على الشك
ولو ترك غسل احد المخرجين وصلى عباد الصلوة خاصة وان كان ناسيا او جاهلا بالحكم ويشترط
طهارة محل الاضال عن الخبث الا غيره ولو وجد دندا او ذكر اخلاخل عضو من احديهما اعاد الطهارة
والساقوة وان فقدت على لوى نوتضا وصلى احد ثم نوتضا وصلى اخرى ثم ذكر الاخلاخل الجمل
اعادها مع الاختلاف عدد ابداء الطهارة ومع الاتفاق يصلح ذلك اعدا ويؤتى بما في ذمتهم
ولو كان الشك في صلوة يوم اعدا صحبا ومكنا او اربعا او السافري يجزى بالشائيه والمغرب لو كان
الاخلاخل من طهارة او اعدا ربا صحبا ومكنا او اربعا مرتين والسافري يجزى بثلاثين والمغرب
فان لم يكن بينهما احد كذلك كان نضرا واجبا ثم يترك بعد ذلك

بينهما والا فرب جل اطلاق الله فيها والتعبد فيا في ثلثه وتحتبر بين تسبب الظهور والعصر
او العشاء فطلق بين الباقيتين ربعا للتركيب والاطلاق لثلاثي فكيفي بالترتيب ولو كان التركيب
من طهارتين في يومين فان ذكر الترتيب صلى عن كل يوم ثلث صلوات وان ذكر جمعا في يوم
واشبه صلى اربعا ونظهر الفاندة في تمام احد اليومين وتنصير الاخر حتما فيريد ثلثا او بالتحجير
وجوب تقديم فاشته اليوم على حاضنة لا غير ولو حصل الجمع والتربق صلى عن كل يوم ثلث
صلوات وكذا البحث لموتوضا حسا لكل صلوة طهارة عن حدث ثم ذكر مختل حدث بين الطهارة
والصلوة واشته ولو حصل الغرض بثلث طهارات فان جمع بين الترابعتين بجملة طهارة صلواتها
وجوب تقديم فاشته اليوم على حاضنة لا غير ولو حصل الجمع والتربق صلى عن كل يوم ثلث
صلوات وكذا البحث لموتوضا حسا لكل صلوة طهارة عن حدث ثم ذكر مختل حدث بين الطهارة
والصلوة واشته ولو حصل الغرض بثلث طهارات فان جمع بين الترابعتين بجملة طهارة صلواتها

[illegible]

كلمة الطهارة

الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...
الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...

الأول

سببه وكيفية الجنبية يحصل للرجل والمرأة من إزاله النجاسة وصفاة القارة
راحمه الطلع والتلذذ بخروج وجهه والشفق فان أشبه غير بالدفق والشفوة ويكن الشفوة في الز
فان يخرج عنهما لم يجب غسل الأعم العلم بانه متى وخبرية الشفوة في فم أو حتى قبل ودير كرا
وانشترى أو يتناول من ماء أو لا فلا يؤمن ولا على أي لا يجب في فم الهمة الأعم الا أن لا يؤمن
لأن على جسده أو ثوبه الخضر بجنب بخلاف الشربة ويستعمل عظاما وكل منها الإجماع بالأحرى

١٣

الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...
الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...

على شكل ويبعد كل صلوة لا يجتمع سببها ولو خرج من الرجل من المرأة بعد الغسل لم يجب
الغسل لأن نكاحا خرج منها بعد وجوب الغسل بالوضوء واجابة الشية عند ذلك لا يغسل
ويؤخر فقهها عند غسل الكعبين مستلزمة الحكم الأخرى وغسل جميع البشرة باقل استرخ
يصل الماء إلى باب الشرة وان كثر وتقبل كل ما لا يصل إليه الماء الأبر وتقدم الرأس ثم الجنب الأ
ثم الأيسر من عنك اعد على ما يحصل من الترطيب ولا ترتيب مع الارغام في شدة وفي جوب الغسل
والغبره خلا ويحبب الضمضة والاستنشاق والغسل بجمع أو باليد على الجسد وتقبل ما
اليد الماء والاستبراء للرجل بالبول فان شئت رجع من المقعدة إلى أصل القضيب ثلاثا ومنه
الأسكن لك ونشره ثلاثا

الفصل الثاني

والاحكام بجم على الجنب الغسل
المورد في الساجد وضع ثوبه والاحكام في المجد الحرام ومجد التوبة ولو اجنب فيها ثم واجبا
لخرج منها ويحبب ان يغسل الأوباء المبرج عليه قامة الغزاة وواجبا حتى يسقط إذا
منها ومن كبر القرائن ما عليه مرقم ويكره الاكل والشرب إلا بعد الضمضة والاستنشاق والتقوم الأ
بعد الوضوء والخضار وقائمة ما زاد على سبع آيات ونشأ للكرامة فينا زاد على سبعين ونحو التولية
اختيارا ويكره الاستعانة ويحوز ما في الجسد والجواز فيه

فروع

الأول

الاحكام بجم على الجنب الغسل

المورد في الساجد وضع ثوبه والاحكام في المجد الحرام ومجد التوبة ولو اجنب فيها ثم واجبا
لخرج منها ويحبب ان يغسل الأوباء المبرج عليه قامة الغزاة وواجبا حتى يسقط إذا
منها ومن كبر القرائن ما عليه مرقم ويكره الاكل والشرب إلا بعد الضمضة والاستنشاق والتقوم الأ
بعد الوضوء والخضار وقائمة ما زاد على سبع آيات ونشأ للكرامة فينا زاد على سبعين ونحو التولية
اختيارا ويكره الاستعانة ويحوز ما في الجسد والجواز فيه

الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...
الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...

الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...
الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...

الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...
الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...

الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...
الحمد لله الذي جعل الطهارة من جملة ما يوجب صحة الصلاة والعبادة...

توبع لہو بیچ اللہ من بخت الترمذی و دار البیضی الی اللہ
الترمذی دار البیضی فالقربۃ الترمذی
بعتہ کما یخفی زمانا عن ارادہ
یخرج فی ہذا صلوٰۃ
یاق

لوراء عبد الرحمن
بن الحاج الصبيح علي
ابراهيم عن تعلقه قال الفيد
دار الجيد لاجماع الهدى لا للنج في
النهج ان رت في زمن عاد ما فهو جيلنا
عبد محمد عن يومه فليجس و قال في قاتلها
حبيبها استس منها فدا استبان فلاح جيلنا

العادة أو ما تقدم منكم ذات
 العادة المستقرة لا يبرأ من أفعالكم كما هي العادة
 غير فائتة زكارت التغير بها وهذا ما يبعدكم ذات العادة
 المستقرة على ذلك فاعيدكم المستقرة فاعيدكم ذاتها
 المستقرة فاعيدكم ذاتها فاعيدكم ذاتها فاعيدكم ذاتها

[illegible]

منه
الاستفادة
من الحوادث
المنظمة والمه
من ولا ينفع
التي هي خلاصة
الأوامر عليها

قوله وقيل يعرف الجيماء ليس المراد من قوله وقيل
تعريف الجميع على المستحاضة الانقضاء
على من على النفس الانقطاع بل
يزك مع ذلك ما يتركه
الحاضر أحد الجاهل
الاضطراب

قوله وكل وقت يعمله ان عند كل مسلوة وكذا غيرها
العباد الشريفة بالعبادة لانه محل نعم وجوب الطها
ولكن كان كل وقت يعمله الانقطاع

[illegible]

من الحرارة وبعده غما وهو في الاغلب اسود يخرج بحرقه وحرارة فان اشتبه بالصدرة حكم
بالنقرى وان خرج من الامين وكل ما زاده قبل بلوغ تسع سنين او بعد من البار هو ستون نقر
والطبيخ والخمسون لغبرها او دون ثلثة ايام او ثلثة مفرق او زائدا عن اقصى مدة الحوض والنفاس
جصا ويجمع الحبل على الاقوى اقله ثلثة ايام متوالية واكثره عشرة ايام وهي اقل الطهر وكل دم يمكن

ان يكون حبضا فهو حبض من كان اصفر او غيره فلو رأت ثلثة ايام ثم انقطع عشر ثم رأت ثلثة رافعا
حبضا ولو استمر ثلثة وانقطع وراثة قبل العاشر وانقطع على العاشر فالدمان وما بينهما حبض ولو لم
ينقطع عليه فالحبض الاول خاص ولو تجاوز الدم العشرة فان كانت ذات عادة مستقرة وهوائى
يستاد منها اخذ وانقطع اعاشرين متواليين رجعت اليها وان كانت مضطربة او مبتدأة رجعت

لا التغير وشروطه خلاصه لون الدم ومجاورة العشرة وتكون ماهو وصفه الجيـض الـايـقـص من المـثـلـة
 ولا يزيد على العشرة فبعلت الجيـض ما شاهده والباقي استحاضة ولو فقدنا التميز جعلت المبتدأة الى
 عادة شاتها فان فقدت واختلفت فالى عادة اقراها فان فقدت واختلفت فبحضت هي الحاضـة
 في كل شهر سبعين ايام واثلاثة من شهر وحشره من اخرها التغير في التحصيل والواجع القوي والفا
 بغيره

فالأقوى العادة ان اختلفا زمانا **فزوج**
 متقدما على العادة او متأخرا فهو جاز في تقدم العادة تأخره والآخرى الثاني لو كانت
 العادة والظرفين واحد ما كان تجاوزا للعادة فالجميع اتفاقا لو ذكرت المضطرب ^{العدد}
 دون الوقت ثبتت في تخصيصه وان منع الزوج التعيين وقبله بل في الجمع على السخاصة ^{منه}
 هذه القول الشيخ ^{الحاج} لها بالضرورة شكاً ^{فيها}

وينتقل الانقطاع اليه في كل وقت بمجرده ونقض صوم المدد ولو انكسر الفرض بغيره
بثلاثة واعتلت في كل وقت بمجرده الانقطاع ونقض صوم عشرة احتياطا ان لم تنصر الوقت عنه
الرجوع الى
الاشهر والاعمال
منكوبة
وقيل

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب عليه من غسل الجنابة في كل مرة يغتسل فيها من الجنابة
 في كل وقت وحسن طهارة بغيره وتلقين من حضره الموت الشهادة والافراقة الامتزاج عليهم السلام وكلما
 الفرج ونقله الى مصلاه ان تستر عليه خروج روضه والاسراج ان مات ليل او فريضة القرآن عنده و
 عينه بعد الموت وطباق غيره ومد يد به الى جنبه وتطيشه بغيره وتجميله بغيره الامع الاثنا
 فيخرج الى الامارات ويصبر عليه ثلثة ايام وفي وجوب الاستقبال به الى القبلة حالة الاحتضار قولنا
 وبقيته ان يلقوا على ظهره ويحمل وجهه وباطن جبهته الى القبلة بحيث لو جلس كان مستقبلا ويكره
 طرح حديد على ظهره وحضور جنب واحد واخر عنده

الاعوجاج حب الرجل الاطالة وجب الوضوء على كل من عليه حق ويستحب الاستعداد بذكر الموت
 في كل وقت وحسن طهارة بغيره وتلقين من حضره الموت الشهادة والافراقة الامتزاج عليهم السلام وكلما
 الفرج ونقله الى مصلاه ان تستر عليه خروج روضه والاسراج ان مات ليل او فريضة القرآن عنده و
 عينه بعد الموت وطباق غيره ومد يد به الى جنبه وتطيشه بغيره وتجميله بغيره الامع الاثنا
 فيخرج الى الامارات ويصبر عليه ثلثة ايام وفي وجوب الاستقبال به الى القبلة حالة الاحتضار قولنا
 وبقيته ان يلقوا على ظهره ويحمل وجهه وباطن جبهته الى القبلة بحيث لو جلس كان مستقبلا ويكره
 طرح حديد على ظهره وحضور جنب واحد واخر عنده

الفصل الاول في غسل

مطلبان الاول الفاعل والمحل يجب على كل مسلم على الكفاية تغسيل المسلم ومن هو بحكمه وان
 كان سقطا الاربعة اشهر لو كان بعضه اذا كان فيه عظم ولو خلا من العظم او كان للسقط اقل من اربعة
 اشهر لقا في خرقه ودفا وحكم ما فيه الصد ولو اصد وحده حكم الميت في التفسير التكفين
 والصلوة عليه الذوق في الغنوط اشكال اولي الناس بالميت في احكامه اولام بغيره والزواج اول
 من كل احد الرجال اول من النساء ولا يغسل الرجل الا رجلا او زوجة وكذا المرأة تغسلها
 زوجها او امرأة وملاك اليمين كالأزوجة ولو كانت مريضة فمك الاجنبية وتغسل الخنثى
 المشكل حماره من ذله الثياب ولو فقد المسلم وذات الرحم امرثا لاجنبية الكافر بان
 يغسل ثم يغسله غسل المسلمين ولو كانت امرأة وفقدت المسلمة وذات الرحم امرثا لاجنبية
 الكافرة بالاغتسال التفسير في عادة الغسل لو وجد المسلم بعده اشكال في ذل
 الرحم تغسيل ذات الرحم من ذله الثياب مع فقد المسلمة وبالعكس مع فقد المسلم ولكل من
 الزوجين تغسيل صاحبه خبارة وبغسل الرجل بنت ثلث سنه لاجنبية مجردة وكذا المرأة
 ويجب تغسيل كل ظهر للشهادتين وان كان مخالفا عدل الخوارج والغلاة والشيعه
 المقتول بين يدي الامام ان مات في المعركة صلى عليه من غير غسل ولا كفن فان جرح فلفر خا
 وبوم من وجب قله بالاغتسال قله ثلاثا على شكل اشكال والتكفين والتخييط ويجزى لو
 فقد المسلم والكافر ذات الرحم دفن بغير غسل ولا تقريه الكافرة وكذا المرأة ودعى انهم
 يتلون مصلحتها بدمها ووجوهها وبشره ان يغسل مخالفا فان اضطر غسله اهل المذلة

المطلب الثاني في الكفنية

يجب ان يغسل المسلم بالاناء الفاسد بازالة الخبث من يده
 ثم يترعوته ثم يغسلها بايا ما طرح فيها من السد وما يقع عليه سبه ولو خرج به

قوله يجب على كل مسلم على الكفاية تغسيل المسلم
 يجب فيه
 البتر على الغائل
 طمأنا لا نعبادة فحسبه
 البتر ويحتمل لعدم لانه يظهر
 بجائز الموت فاشبه غسل الجنابة من
 الاستقبال في كل وقت وحسن طهارة بغيره وتلقين من حضره الموت الشهادة والافراقة الامتزاج عليهم السلام وكلما
 الفرج ونقله الى مصلاه ان تستر عليه خروج روضه والاسراج ان مات ليل او فريضة القرآن عنده و
 عينه بعد الموت وطباق غيره ومد يد به الى جنبه وتطيشه بغيره وتجميله بغيره الامع الاثنا
 فيخرج الى الامارات ويصبر عليه ثلثة ايام وفي وجوب الاستقبال به الى القبلة حالة الاحتضار قولنا
 وبقيته ان يلقوا على ظهره ويحمل وجهه وباطن جبهته الى القبلة بحيث لو جلس كان مستقبلا ويكره
 طرح حديد على ظهره وحضور جنب واحد واخر عنده

في المصطفى ثم ناع اذا لا ترتيب هذا بل العكس لو جوبى حتى
 عودته عن القاطر طمأنا وجه الغائل بالاناء الفاسد اذا زال
 الخبث من يده من غير غسل يمكن ان يكشف عودته فان
 ذلك هو الغالب في عودته ثم يشع في الغسل وذلك لا ينافي
 وجوبه المستحب لان الاله اسما فليس المراد هنا الترتيب و
 لا ينبغي ان هذا الكلام ولا ينافي الاشاع لان سواها لم يشر
 يغسل على المصطفى والرسول كما كان

بيننا
الاعلم

[illegible][illegible]

والاستيعان عليها والافضل تفريق الصلوة على الجنائز المتعددة ويجزى الواحدة

لا بعد عند ورك
لأربع فإ

وسط الصنف **الفصل الرابع** في القفن والواجب فيه على الكفاية شيئا
دفنه في حفرة تحم من الميت عن السباع ويكتم راحته عن الناس استقبالا لقبلة به بان
يضع على جانبه الايمن المستقب وضع الجنازة على الارض عند الوصول الى القبر واخذ
الرجل من عند رجل القبر والمراة تمايلي القبلة وانزاله في ثلث دفعات وسبق
المراة عنهما ويحتمل النزول وكشف راسه وحمل زوجه وكونه اجنبا الا المرأة والدة
عند انزاله وحفر القبر فانه والى الرقوة والحمد تمايلي القبلة وحمل عكس الكفن من

[illegible]

رأسه ورجليه جعلت في من تربة الحسين عليه السلام معه وتلقينه والدعاء له
 وشرح اللبّ الخرج من قبل جل القبر وإزالة المحاضرين التراب بظهور الألف مشتمل
 وربع القبر أربع أصابع وتربعه وصبت الماء عليه من قبل رأسه ثم يدور عليه صبت
 الفاضل على سطر ووضع اليد عليه التزم وتلقين الولي بعد الاضمار في مستقبل
 مؤثرة مقبولة (الأصابع)

الفصل في القبر المقبلة بارفع صوته والنقر به واقبلها الروضة له قبل الدفن بعد الفصل في القبر المقبلة بارفع صوته والنقر به واقبلها الروضة له قبل الدفن بعد الفصل في القبر المقبلة بارفع صوته والنقر به واقبلها الروضة له قبل الدفن بعد

اى اقامات سابق
 بلق في البحر واليد في مقبرة المسلمين غيرهم الا الذمية الحامل من مسلمة وليست ذميا
 ضرورة
 ذكره في مقبرة الساج غير الضرورة واما الذي الرثم وتجصيص القبور وتجديد هاء القفا
 كندة الاذن

بعد ذلك انتم ولدتون
 الصبية بعد ما ولدن ولدت
 فلهذا لان الجنين في الرحم
 ولما ولد على تلك الحالة
 في تلك الحالة فلهذا
 ولما ولد على تلك الحالة
 في تلك الحالة فلهذا

عندها والنظير عليها ومن بين في تبرؤ حد والنقل الى الحد المشاهد والاستناد
الى بكرة النقل المشاهدة التحمل الا الى

فمنعوا عن نقله

والاخ وبشق بطن اليته لاخراج الولد الحي ثم غطا ولم انك ادخلت القابله يدها وقطعته

القابلة آه ذكر القابلة اعتباراً بالغال

والخرجة والشهيد يدفن بيثابه وينزع عنه الحقان وان اصابها الدم سواء قتل محلاً

فان غير القابلة من التسلو كالعابلة في الجواز و
 قطعها اما يجوز اذا اقتدرا لاخراج بدونه شيخنا على رحمه الله

اوغيره ومقطوع الرأس يبدان في الغسل براسه ثم يبدنه في كل غسلة ويوضع مع

عن أبي بكر الحضرمي عن الصادق عليه السلام لا تزل القبر عليه
عامة ولا تفسده ولا رءاء ولا حذاء وحل ولا حلة قلت الخ

في الكفن بعد وضع العظم على الرقبة والتعصيب فاذا دفن تناول المتولى الرأس مع البدن

ان يكون منظر القول الصادق عليه السلام
توضاه الادخلت المستلزمة

وخرج بعد غسله ربطاً بحايطه بالحقن بالعصيب والشهيد الصبي والمجنون بالكل

اسند ذلك الى المصنف والمحقق
وقال انه في سياق خبر محمد

بعد تغسيله وتكفينه والصلوة عليه **نُتْمَةٌ** بحالها على الميت متباينة

بن مسلم والحلي
عليه السلام

الحكومة
قوة الزاوية

المحاجة ولا عرف يكونه وترأعندنا للشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال قال ابو عبد الله الضمير في قوله المشاهد الا الى حد

والله اعلم

ان كان رجلا

بسم الله الرحمن الرحيم

2

فلا يصح تركه
الفرق لعدم فرقها
ابتنح قوله والفرق است
ثلاثة المراد بالعزم ما يصعد منه شقة
لا يتحمل ثلثها عادة او يرتب عليه المنة
شها كما في حق عطف محمد وازالة العجاسة
قد وجب معه الطلب ويجوز الاستثناء فيه بل لا يجب
ولو باجرة مع العذر بشرط عدالة الثأب ان كان ليغيا
ويجب طلب القرب كذلك مع عدمه
قوله الا ان يعلم
فيهم العمل لا فيهم العمل
لعدم ان العمل فيهم
لم لا فيهم خلاف العمل
الفرق في العمل لا فيهم
قوله الا ان يعلم
فيهم العمل لا فيهم العمل
لعدم ان العمل فيهم
لم لا فيهم خلاف العمل
الفرق في العمل لا فيهم

قوله ولا با لاول بيتكين الماء ونفخها الطين الرقيق نفخ عليه
في القاموس والظاهر ان مطلق الطين لا يجوز التيميم به ^{في} قوله
قوله وجب العتول لابتداء مخذلت عرفا على المساحة وعدل
شئت المنة عادة لم يحجز التيميم لانه قاد على امتثال
قوله فان خالف ففي الاجزاء نظر فبشأه من انه متى عن لانه
ببطل الجاسة والامر بالنهي يستلزم النهي عن صفته والنهي

[illegible]

لما اذكفرا **المقصود العاشر**

ثلاثة الاول

من الناس بعد برده بالموت وقبل ظهوره بالفصل وكذلك لقطعة ذات لعظم منه ولو حلت
من العظم أو كان الميت من غير الناس ومنهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصة ولا يشترط
الرجلين ههنا والظاهر أن الخاتمة ههنا حكيمية فلو مت به غير رطوبة ثم تمس رطبا لم يجز
ولو تم الماء موقعا بم غسله بعد قتله والشهيد لم يجب الفصل بخلاف من تم من
سبق موته قتله ومن غسله كافرو لو حمل غسل الرأس فيه قبل اكمال الفصل الرجعي للفصل
ولا فرق بين كون الميت مسلما أو كافرا

المقصد العاشر في التيمم

وضوؤه أربعة الأول في مسوغاته ويجمعها شئ واحد وهو الغرض عن استعمال الماء وسببه
للغرض أسباب ثلاثة الأولى عدم الماء ويجب الطلب في غلوة سهم في الحرمة وسببه في
الاستحالة من الجهتين الأربع الآن يعلم عدمه ولو اخل بالطلب حتى ضاق الوقت تيمم وصلى للأعيا
وان كان محظنا الآن بجهد الماء في رحله او مع اصحابه فيعيد ولو حضرت أخرى جدد الطلب
فإن ما لم يحصل علم بعدم الطلب السابق ولو علم قرب الماء منه وجب التسعى اليه ما لم يخف ضررا
او فوت الوقت وكذا تيمم لو تنازع الوردون وعلم ان التوبة لا يصل اليه الا بعد فوات الوقت
ولو صب الماء في الوقت تيمم واعاد ولو صب قبل الوقت لم يعد الثاني الحنفى على النفس

بیتہ تو صفا الثالث

او الماء من نص وسبح واعطس في الحان ولو وقع في الماء واعطس وقطع وقطع او سوان لحمه او
 يجب ان يقره توقفه بالرفع لانه مطعون على الحرف الميم
 مرض او شين سواء استند في معرفة ذلك الى الوجدان او قول عارف وان كان حصيدا او قفا
 اعني استعمال الماء
 ولو تالم في الحال لم يحش العافية فوصنا **الثالث** عدم الوضوء بان يكون في غير ولا
 معه ولو وجد به من وجب شراؤه وان زاد عن مثل اعضا كثيرة مالم يضر به في الحال فلا
 وان قصر عن مثل او لم يجد الثمن فهو قاذف كما يجب شراء الماء يجب شراء الالة لوان احتاج
 اليها ولو ذهب منه الماء او اعير له ولو جب القبول بخلاف ماله وذهب الثمن والالة ولو وجد
 لانه على استعمال الماء
 بعض الماء وجب الباقي فان تقذر بهم ولا يغسل بعض الاعضاء وغسل الجاسة العينين
 عن البدن والثوب اولى من الوضوء مع التصور عنهما فان خالف ففي الاعضاء نظرد

الفصل الثاني

[illegible]

کتاب الصلوة

[illegible]

٢٥٠ الفقه وهو المشهور بين الاصحاب ونقل فيه
الشيخ

لم تشرك مع العشاء الى ان يبقى الانصاف قد رادها فيخلص بها اقل الوقت فضل الا المغرب

والعشاء للمغيض من عرفات فاتنا خيرة الى الزبد لفة افضل ولو نزع الليل والعشاء ينبغي تأخيرها

الى ذهاب الشفق والمنقل بؤخر يقدرنا فاعلة الظهريين والمستحاضة بؤخر الظهريين القرب للجمع وبؤخر

المدى بالوقت الاجزاء

صلیٰ فان ظہر الکذب استأنف ولودخل الوقت ولم یقع اجراء ولا یجوز التعویل الوقت علی ما

٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠

والطهارة وحمل الفضائل إليها الأربعة المظاهر وللحصة فيه احوال وتظهر الفائدة في المنزلة (١٠)

والعشاء، ونزلت الملائكة الوصلة، وقضاء فلو ذكر سابقه في أثناء لاحقه على مع الآن

والاستئناف ويكره ابتداء التوافل عند طلوع الشمس وغروبها وقيل بها إلى أن تزول الأيوة

الجمعة وبعد صلاة الصبح العصر الآماله سبب يستحب تعجيل قضاء فائنة النافلة ففضة

نافذة النهار لاوبالعكس **فروع الأول** الصلوة يجب بأول الوقت وجوامع

فلو ان حقى مضى اكان الاداء ومات لم يكن عاصبا ويقضى الولى ولو لم يصب النصب عصى الولى ولو لم يصب

الخروج صارت قضاؤه فلو كان بظنه فالاداء **الثاني** الخروج وقت فاطمة الفقيه قبل
ولا ينبغي للزوجة ادعاء الرجوع لان في رواية ابي بصير اورق

الاشتغال بد، بالمرض ولو لبس برقة راح بها ولدا فاملة العصر ولود ذهب السق قبل ان

المغرب بدما له من موضوع جبر قد صلي ربحا لاسم جبهة ووالتيك والربيد جبري كات جابر

الزوال الآدمي والحيث والصلوة الليلية الثلاث والسافرة فضاهاها افضل الثالث

لو عجز عن تحصيل الوقت علما وظنا صلى بالاجتهاد فان طابق فعله الوقت وتأخر عنه قطع والأفلا الا

يدخل الوقت قبل فراغه الصلاة مع لوطن أنه صلى الظهر فاشتغل بالمصر عدل مع الذكر فإن ذكر

بعد فروع صحت العصر وإلى الظهر إذا وان كان في الوقت للشرك والاصلا ما الخامس

لو حصل حضرا وجنونا واعثاء في جميع الوقت سقط الفرض اذا وقضاء وان خلا اول الوقت عنه

بمقدار الطهارة والفريضة كالأتم تحتد وجب القضاء مع الإكراه يستحب لو قصر ولو زال قبله

مقدار الطهارة وركعتي الاداء السادس لوبلغ الصبي في الاثناء بغير المبط

[illegible]

عليه السلام

الملك المظفر الملك الناصر ناصر الدين محمد بن تughlak Shah

[illegible]

4

الحمد لله

عَنْ بَارِئِ الْكَلْبِيِّ
قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ
مَنْ كَانَ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الْمَدِينَةِ
فَإِنْ كَانَ فِيهِ نَارٌ أَوْ شَيْءٌ مِنْهَا
فَلْيُخْرِجْهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ
مِنْ أَجْرِ الْبَيْتِ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ
كَانَ فِيهِ

عَنْ بَارِئِ الْكَلْبِيِّ
قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ
مَنْ كَانَ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الْمَدِينَةِ
فَإِنْ كَانَ فِيهِ نَارٌ أَوْ شَيْءٌ مِنْهَا
فَلْيُخْرِجْهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ
مِنْ أَجْرِ الْبَيْتِ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ
كَانَ فِيهِ

كتاب الصلوة

١٠٠

٢٧ قوله لودج الاعشى الى قوله صحت صلونه اذا كانت تما^٢

وأخيراً العارف رجع إلى الاجتهاد والاعتماد بقوله المسمى بالعارف بادلة القبلة ولو فقد المصبر العلم والظن، فقد كالا معي مع احتمال تعدد الصلوة ويعول على قبلة البلد مع انتفاء علم الغلط ولو

المقلدان يقع الوقت صلى كل صلوة أربع مرات إلى أربع جهات فان ضاق الوقت صلى المقلد في
 في فسطاط المائق بما فسر **وع** الأول لورجم الاعم إلى الزاوية مع وجود المبصر لامانة
 وحصلت

له محنت صلواته والا اعاد وار اصاب الثاني لو صلوا بالنظر او ضيق الوقت ثم تبين الخطا اجزاء
 ١٧١٠ ١٧١١ ١٧١٢ ١٧١٣ ١٧١٤ ١٧١٥ ١٧١٦ ١٧١٧ ١٧١٨ ١٧١٩ ١٧٢٠ ١٧٢١ ١٧٢٢ ١٧٢٣ ١٧٢٤ ١٧٢٥ ١٧٢٦ ١٧٢٧ ١٧٢٨ ١٧٢٩ ١٧٣٠ ١٧٣١ ١٧٣٢ ١٧٣٣ ١٧٣٤ ١٧٣٥ ١٧٣٦ ١٧٣٧ ١٧٣٨ ١٧٣٩ ١٧٤٠ ١٧٤١ ١٧٤٢ ١٧٤٣ ١٧٤٤ ١٧٤٥ ١٧٤٦ ١٧٤٧ ١٧٤٨ ١٧٤٩ ١٧٥٠ ١٧٥١ ١٧٥٢ ١٧٥٣ ١٧٥٤ ١٧٥٥ ١٧٥٦ ١٧٥٧ ١٧٥٨ ١٧٥٩ ١٧٦٠ ١٧٦١ ١٧٦٢ ١٧٦٣ ١٧٦٤ ١٧٦٥ ١٧٦٦ ١٧٦٧ ١٧٦٨ ١٧٦٩ ١٧٧٠ ١٧٧١ ١٧٧٢ ١٧٧٣ ١٧٧٤ ١٧٧٥ ١٧٧٦ ١٧٧٧ ١٧٧٨ ١٧٧٩ ١٧٨٠ ١٧٨١ ١٧٨٢ ١٧٨٣ ١٧٨٤ ١٧٨٥ ١٧٨٦ ١٧٨٧ ١٧٨٨ ١٧٨٩ ١٧٩٠ ١٧٩١ ١٧٩٢ ١٧٩٣ ١٧٩٤ ١٧٩٥ ١٧٩٦ ١٧٩٧ ١٧٩٨ ١٧٩٩ ١٨٠٠ ١٨٠١ ١٨٠٢ ١٨٠٣ ١٨٠٤ ١٨٠٥ ١٨٠٦ ١٨٠٧ ١٨٠٨ ١٨٠٩ ١٨١٠ ١٨١١ ١٨١٢ ١٨١٣ ١٨١٤ ١٨١٥ ١٨١٦ ١٨١٧ ١٨١٨ ١٨١٩ ١٨٢٠ ١٨٢١ ١٨٢٢ ١٨٢٣ ١٨٢٤ ١٨٢٥ ١٨٢٦ ١٨٢٧ ١٨٢٨ ١٨٢٩ ١٨٣٠ ١٨٣١ ١٨٣٢ ١٨٣٣ ١٨٣٤ ١٨٣٥ ١٨٣٦ ١٨٣٧ ١٨٣٨ ١٨٣٩ ١٨٤٠ ١٨٤١ ١٨٤٢ ١٨٤٣ ١٨٤٤ ١٨٤٥ ١٨٤٦ ١٨٤٧ ١٨٤٨ ١٨٤٩ ١٨٥٠ ١٨٥١ ١٨٥٢ ١٨٥٣ ١٨٥٤ ١٨٥٥ ١٨٥٦ ١٨٥٧ ١٨٥٨ ١٨٥٩ ١٨٦٠ ١٨٦١ ١٨٦٢ ١٨٦٣ ١٨٦٤ ١٨٦٥ ١٨٦٦ ١٨٦٧ ١٨٦٨ ١٨٦٩ ١٨٧٠ ١٨٧١ ١٨٧٢ ١٨٧٣ ١٨٧٤ ١٨٧٥ ١٨٧٦ ١٨٧٧ ١٨٧٨ ١٨٧٩ ١٨٨٠ ١٨٨١ ١٨٨٢ ١٨٨٣ ١٨٨٤ ١٨٨٥ ١٨٨٦ ١٨٨٧ ١٨٨٨ ١٨٨٩ ١٨٩٠ ١٨٩١ ١٨٩٢ ١٨٩٣ ١٨٩٤ ١٨٩٥ ١٨٩٦ ١٨٩٧ ١٨٩٨ ١٨٩٩ ١٩٠٠ ١٩٠١ ١٩٠٢ ١٩٠٣ ١٩٠٤ ١٩٠٥ ١٩٠٦ ١٩٠٧ ١٩٠٨ ١٩٠٩ ١٩١٠ ١٩١١ ١٩١٢ ١٩١٣ ١٩١٤ ١٩١٥ ١٩١٦ ١٩١٧ ١٩١٨ ١٩١٩ ١٩٢٠ ١٩٢١ ١٩٢٢ ١٩٢٣ ١٩٢٤ ١٩٢٥ ١٩٢٦ ١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢ ١٩٣٣ ١٩٣٤ ١٩٣٥ ١٩٣٦ ١٩٣٧ ١٩٣٨ ١٩٣٩ ١٩٤٠ ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٣ ١٩٤٤ ١٩٤٥ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ ١٩٥٠ ١٩٥١ ١٩٥٢ ١٩٥٣ ١٩٥٤ ١٩٥٥ ١٩٥٦ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ١٩٥٩ ١٩٦٠ ١٩٦١ ١٩٦٢ ١٩٦٣ ١٩٦٤ ١٩٦٥ ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ ٢٠٢٨ ٢٠٢٩ ٢٠٣٠ ٢٠٣١ ٢٠٣٢ ٢٠٣٣ ٢٠٣٤ ٢٠٣٥ ٢٠٣٦ ٢٠٣٧ ٢٠٣٨ ٢٠٣٩ ٢٠٤٠ ٢٠٤١ ٢٠٤٢ ٢٠٤٣ ٢٠٤٤ ٢٠٤٥ ٢٠٤٦ ٢٠٤٧ ٢٠٤٨ ٢٠٤٩ ٢٠٥٠ ٢٠٥١ ٢٠٥٢ ٢٠٥٣ ٢٠٥٤ ٢٠٥٥ ٢٠٥٦ ٢٠٥٧ ٢٠٥٨ ٢٠٥٩ ٢٠٦٠ ٢٠٦١ ٢٠٦٢ ٢٠٦٣ ٢٠٦٤ ٢٠٦٥ ٢٠٦٦ ٢٠٦٧ ٢٠٦٨ ٢٠٦٩ ٢٠٧٠ ٢٠٧١ ٢٠٧٢ ٢٠٧٣ ٢٠٧٤ ٢٠٧٥ ٢٠٧٦ ٢٠٧٧ ٢٠٧٨ ٢٠٧٩ ٢٠٨٠ ٢٠٨١ ٢٠٨٢ ٢٠٨٣ ٢٠٨٤ ٢٠٨٥ ٢٠٨٦ ٢٠٨٧ ٢٠٨٨ ٢٠٨٩ ٢٠٩٠ ٢٠٩١ ٢٠٩٢ ٢٠٩٣ ٢٠٩٤ ٢٠٩٥ ٢٠٩٦ ٢٠٩٧ ٢٠٩٨ ٢٠٩٩ ٢١٠٠ ٢١٠١ ٢١٠٢ ٢١٠٣ ٢١٠٤ ٢١٠٥ ٢١٠٦ ٢١٠٧ ٢١٠٨ ٢١٠٩ ٢١١٠ ٢١١١ ٢١١٢ ٢١١٣ ٢١١٤ ٢١١٥ ٢١١٦ ٢١١٧ ٢١١٨ ٢١١٩ ٢١٢٠ ٢١٢١ ٢١٢٢ ٢١٢٣ ٢١٢٤ ٢١٢٥ ٢١٢٦ ٢١٢٧ ٢١٢٨ ٢١٢٩ ٢١٣٠ ٢١٣١ ٢١٣٢ ٢١٣٣ ٢١٣٤ ٢١٣٥ ٢١٣٦ ٢١٣٧ ٢١٣٨ ٢١٣٩ ٢١٤٠ ٢١٤١ ٢١٤٢ ٢١٤٣ ٢١٤٤ ٢١٤٥ ٢١٤٦ ٢١٤٧ ٢١٤٨ ٢١٤٩ ٢١٥٠ ٢١٥١ ٢١٥٢ ٢١٥٣ ٢١٥٤ ٢١٥٥ ٢١٥٦ ٢١٥٧ ٢١٥٨ ٢١٥٩ ٢١٦٠

بَعْدَ الصَّلَاةِ الْأَمْعُ تَجَدُّدُ شَكِّ الرَّابِعِ لَوْ ظَهَرَ خَطَأُ الْجَهْدِ بِالْاجْتِهَادِ فِي الْقَضَاءِ اشْتِكَا
الْخَامِسَ لَوْ ضَامَ أَحَدًا وَاشْتَرَى لَهُ بِأَمْرٍ أَحَدُهُمَا بِالْإِخْلَافِ بِالْعَمَلِ فِي مَجْتَهَدٍ وَتَحْتَ زِيَّ يَصِلُ إِلَى الْمَدِينَةِ

والاعلامه **الف** بعز الله وفي مظان **الاول** فحسبه

أما يجوز الصلوة في الثياب المتخذة من نبات أو جلد ما يؤكل الحرام مع التشديد في أوصافه وشعره
أو دمه أو يشاء من الثياب المتخذة من النبات أو جلد ما يؤكل الحرام مع التشديد في أوصافه وشعره

الصلوة في شؤم أو نكاح شهرة وورثته وإن كان مستمعاً للحزب أو غسل موضع الاتصال

ولا يجوز الصلوة في جلد البسه وان كان عالوا اللحم وبيع اذ لا في جلد مالا هو كجذبه وان لا
 وبيع ولا في شعره ولا في صنوره وريشه وهل يخلق استعمال جلده في غير السلوة مع التدبكه

الى الدج فيه مولان الحريز يحضر على الرجال خاصة ويجوز للمنزج كالتدا والبيضة وان
كان اكثر والنساء مطلقا وللحارث المضطر والركوب عليه والا فترسله والكف به وبشرط
بشرط

في الثوب ابر من الملك وحكمه ولو صلح الغصبو علما بطلت صلوة وان جعل الحكم والا فولى الخان
 التاسع مستعصم غيره ولو اذن المالك للغاصب واغبره وصحت ولو اذن مطم جاز لغيره انما صلب
 كالتجسس واستعداد امرى ومطمر اذن

بما ظاهره الصفة وقد سبق **المطلب الثاني** في ستر العورة وهو واجب الصلوة فيها ولا يجب في الخلوة إلا في الصلوة وهو شرط فيها فلو ترك مع القدرة بطلت سواء كان منفرداً أو لا والله الموفق

وعودة الرجل قبله وذهب خاصة وينتاكدا استجاب ستر ما بين السرة والركبة واقل منه ستر جميع البدن
وقال ابن البراء في السرة والركبة ٢٤
وبكفيه ثوب واحد يحول بين الشاغل لون البشرة ولو وجد سائر أحد هاتين الاولي للقبيل وبذلك المرأة

كله عورة يجب ستره في الصلوة الأوجرد والكفن وظهور القدمين ويجب على المرأة ستر رأسها
إلا الصبيته والأولاد فإن عفت في الأستاء وجبا ستران ففقط إلى المناسبات أستاذ الصبيته

[illegible]

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كتاب الصلوة

٢٩ قوله وفي المسجد الاكبر المذبح بالمسجد الاكبر

مسجد بلبل
ومسجد لبيل المعز
بقبيلة بنحوها ومسجد
التون ما كان يقيم منسوب اليه

فالمسجد الحرام بمائة الف صلاة منه ومائة

مداينة الحاشية وان كان غيرهما افضل فان الف
المشرك بينهما فضل بذلك العدد وان اخصر الوصل
بالشر لا تقدر فيه كما يخص من المسجد المشرك في

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من
في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من
في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من
في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من
في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من
في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من
في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من
في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من
في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من
في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من
في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

الى المسجد الحرام حكاية في اخامه فاما في الله او علما مستظرا او اية محكمة او درجة منتظرة او كلمة

نزلة عن دمي وبسم كلمة تدل على هيكل او يترك ذنبا خشيعة او حبا ويستحب الارسال فيها

لبلا ونقاهد التعليل بتقديم المعنى قولهم الله وبالله السلام عليا ايها النبي ورحمة الله

وبركاته اللهم صل على محمد وآل محمد واقبح لنا باب حنك واجعلنا من تيار مساجدك جل

شأنك واذا خرج قدم اليسرى وقال اللهم صل على محمد وآل محمد واقبح لنا باب فضلك وصلو

المكتوبة في المسجد افضل من المنزل والنافلة بالعكس خصوصا نافلة الليل الصلوة في بيت

المقدس من عدل الف صلاة وفي المسجد الاكبر مائة وفي مسجد القبيلة ختاس عشرين وفي مسجد

السوق اثنتي عشرة وفي البيت صلاة واحدة ويكره نافلة المساجد بل في سطا وتظليلها

بل يكون مكشوفة والثوب بل في سطا وتظليلها

والحاريب الماخلة في الماط وجعل المضاة في وسطها بل خارجها والتوم فيها خصوصا في المسجد

واخراج الحصون منها فيار اليها والى غيرها والبضايها والشمم فيعطيها بالتراب وقصع القل فيدفعه

وسل السيف ويرى البلب سائر الصناعات فيها وكشف العورة ورمى الحصادا والبيع والشر

ويمكن المجانين الصليبا وانفاذ الاحكام وتعرف ايضا لافاة الحدود وانشاء الشر ورفع الصوت

والدخول مع راحة التوم البصل وشبهه والتعليل قاعدا ومجوز الزخرفة ونقشها بالذ

او يثنى من الصور سبع اها واتخاذها وبعضها في ملك وطريق واتخاذ البيع والكاش فيها

وادخال النجاسة اليها وازالها فيها والدخن فيها ويجوز نقض المستهدم منها ويستحب اعادة

ويجوز استعمال التربة في غير من المساجد ويجوز نقض البيع والكاش مع اندراس اهلها

او اذا كانت في دار الحرب بني مساجد ومن اتخذ في منزله مسجد الفنة اهلها جازله توسيعه

وتغيره ولا تثبت له الحرمه ولم يخرج عن ملكه ما لم يحمله ونفاذ لا يتحقق ح ويجوز بناء المساجد

على غير الغائط اذا طحت انقطعت راحته **المطلب الثالث** فيما يجب عليه

فاما بضع على الارض والتاب منها غير المأكول عادة ولا الملبوس اذ لم يخرج بالاستحالة عنها فلا

يجوز السجود على الجلود والصنوع والشعر والمعادن كالعقير والذهب الملح والفضة اختيارا و

لامعتاد الاكل كالفاكهة والنبات ولا على الوحل لعدم تمكن الجبهة فان اضطروا ماء ولا

على بدن الا مع الحر ولا ثوب معد ولا على التجران لم يستداليه ولا بشرط طهارة قضا

بباقي الاعضاء مع عدم التعكك على لاي بشرط الملأ وحكه ويجوز على القراطس ان اتخذ

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

في المسجد الحرام من مسجد الكوفة والاقصى من

من الآيات فان كان مكتوباً كره ويجتنب كل موضع فيه شبهة بالجنس ان كان محصوراً كالبيت والا
 وجوب لا يترفع في جميع الحنة وقيل هو جوباً على
 الرجال

يستحب الاذان امامه في المفروضة اليومية اداء وقضاء للسفر والجماع الرجل والمرأة بغير

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وكان من المفيد قبل القرنين دويش
 بعض الصبح تقديم لكن يستحب عادة عنه
 في الموزون وشروط الام

[illegible]

وَرَبُّوْا وَيَكْرِهُوْا اَلرَّاسِلَ فَلَوْ شِئْنَا لَنُفْسِكُنَا الَّذِي لُمْتُمْ لَكَ يَا زَنَدَقُ

الدعاء الى الصلوة ثم الى الغلاة ثم اخبر العلي ثم التكرير ثم القليل ثم ان والا فانه كذلك الا التكرير

خرج على خيل العزل والعرب شرا بها، ويستحب الاستقبال وترك الأعراب في الأواخر والتأني في الأولين

وَأَمَّا عَلَى الْخَلَاءِ فَأَذَرْنَا لَهُ عِزَّهُمْ كُلًّا وَلَا يَبُولُ دُونَ ذَلِكَ
وَمَنْ يَكُنْ لَهُ خَلَاءٌ فَأُولَئِكَ حَالُ الْيَتَامَى يَتَذَكَّرُ عَلَى نَحْوِهِ وَلَئِنْ
كَانَ ذِكْرُكُمْ إِلَّا فِي الْبَلَاءِ لَكُنْ مُنْكَرًا ۖ وَلَئِنْ كُنْتُمْ إِلَّا فِي
الْبَلَاءِ لَكُنْ مُنْكَرًا ۖ وَلَئِنْ كُنْتُمْ إِلَّا فِي الْبَلَاءِ لَكُنْ مُنْكَرًا ۖ

وكان من الغرض من هذا الفصل ان يقطع الطريق على
كل ما يعقل الموت من غير ان يعم الخبز ولو دخل البيت

وكلما بعد ثبوت الصلاة ينبغي ما يتعلق بمصلحة الصلاة والتأكد في خلالها بعيداً عن

يكون في خلال الامانة و لت قال المريد لا يجوز ان
يحكم في الامانة بغيره قال السيد في الجمل والوجه الاول انه

والأمان من الأعداء
لمعبد عامكة
أوساه الأوتار
أنه

ويعيش في الأمان
المولات وشدة
بالأكرامه
الشار إلى به
عبد من الأكرامه
جميع ما رآه
من الصفات
وأنه بعد
نصفه بعد
نصفه بعد
نصفه بعد

والأمان من الأعداء
لمعبد عامكة
أوساه الأوتار
أنه

ويعيش في الأمان
المولات وشدة
بالأكرامه
الشار إلى به
عبد من الأكرامه
جميع ما رآه
من الصفات
وأنه بعد
نصفه بعد
نصفه بعد
نصفه بعد

كتاب الصلوة

المقصد الثاني في افعال الصلوة

رفع الاستناد لسطح ϵ ϵ قوله الأعلى معاً

بن حبه بن احبه

سألت عن الرجل هل له أن يستند

الى جانب المجده ويصلى ويضع يده
على الجانب وهو قائم ثم يركع ويضع يده

عن الرجل يكون في صلاة فريضة فيقوم في

لا وليين هل يصح ان يتناول من المجد شيئا يتخير
ام من غير ضعف ولا علة قال لا يا رب فان اولاد

الظاهر في ذلك

تذبح والملك عند قبره

أقرب إلى الخانة
باعتبار ترتيب
الصفحة

من أنواع الجلب من الفضل من القيام

محافظة على ما كان الممكن أن

أورعهم من الراتب بين أهل
المنزلة الخاصة من مناصبهم
والأغوار والنفوس

[illegible]

تَقِلُّ إِلَيْ مَا يَجِبُهَا عَلَيْهِ مِنْ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ

فغفر الله له ولوالديه

حقیقتہً الصواب

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاذِبُونَ

فصل في الصلاة وما ملأ أذنكم من العلم

طريقه احدى اقسام

أَفَلَا حَسِبْتُمُ الَّذِينَ قَتَلُوا نَبِيَّكُمْ
وَأَخْرَجُوا نِسَاءَهُمْ فِي سَنَةِ الْمَدِينَةِ
ثُمَّ بَدَلُوا بِهِنَّ بِطَوَافٍ مِنْ بَنَاتِ
الْمَدِينَةِ مُبَدَّلًا ۚ

مما على جميع الافعال حتى التكبير الذي هو اول الصلوة

فإنها لا تسبق ولا يتبع في ذلك معار نهاله أو متى
 انتهت تقدمه ويقارن به هكذا يكون الشرط واعتبار ما

يعتبر في الصلوة فيها بخلاف باقي الشروط أن

نهی شرط ولا اجزاء فیکون
 حصص یجمعها بالاجزاج فلا یلغون
 هذه الا

متروكة من الامير
وان كان

بالشرط الأكثرية في الدوائر

مدرسة الفقه في الحنابلة
في الحنابلة
مدرسة الفقه في الحنابلة
مدرسة الفقه في الحنابلة

الاولى تكون ما تبقى

مكة فعل الشافي والشيء المجرى

برجیہ کی طرف سے

[illegible][illegible]

وذكر بعد الفجر وسقط عن المكاتب والمدبر العلق بعضه وان تقف في يوم ويصلي من

وهي كتمان عوض الظهور ويختب فيها الجهر لاجاء والاذان الثاني بدعة ومحرم البيع بعد الاذان

ويعقد على أي كذا ما يشبه البيع على أشكال ولو سقطت عن أحد ما فهو بائع له خاصة ولو
 يشاء من أكثر كما في الملة الموصى إليها في الفرض من عدم الفرض
 المأموم في جود الأول حتى بعد قيام الامام ان امكن والاوقف حتى يجهد في الثانية فبالبهر
 من غير ركوع وهو بها للأول فان فو بها في الثانية واهل جلست صلواته ولو وجد لمحق الامام
 وكما في الثانية نابعة لو تحقر رافعا لا قرب جلوسه حتى يجهد الامام ولو لم يتم بعض الثانية
 ولد ان بعد الى الانفراد وعلى التقديرين لمحق الجماعة ولو تابع الامام في ركوع الثانية قبل
 بطلت صلواته ولو لم يتمكن من التمجيد في الثانية الامام ايضا حتى فقد الامام للشهادة فلا قوى
 فوات الجماعة وهل يقبل منه الى التكميل ويستأنف الاقرب الثاني ولو زوجه في ركوع الاول ثم
 زال الزحام والامام ركعت في الثانية تحضر وقت حجة وياي بالثانية بعد تسليم الامام وسجدة
 لا في الثانية كما يقدر في تلك الصلاة المقيمة

الغسل والتغسل بعشرين ركعة قبل الزوال ويجوز بعده والتفريق ست عند انبساط الشمس
وست عند الارتفاع وست قبل الزوال وركعتان عنده ويجوز ست بين الغصين وأقله
الظهرين منها والمباكرة إلى المسجد بعد حلق الرأس قصر الأظفار وأخذ الشارب التكنية
والوقار والصب لبس الفاخر والدعاء عند التوجه وإيقاع الظهر في الجامع لمن لا يجب عليه
الجمعة ويستخدم المأموم الظهر مع غير المرض ويجوز أن يصلي معه الركعتين ثم يتم ظهره

وهي كنان براء في الاولى منها الحمد سورة ثم تكبر حسا فبقت عقيب كل تكبير ثم تكبر مرة

وليجد سجدتين ثم يقوم فقرا الحمد وسورة ثم يكبر اربعاً ويقت عقيب كل تكبير ثم يكبر
وليجد سجدتين ثم يشهد بسلام وبحب الخطين بعدما وليت اسطر وأباحت الاحتجاب
الأممكة ومع المطر وشبهه وخروج الامام حافياً ما شأى بكنيته ووقار ذكره اربعة اعلى
في الاولى والثمن في الثانية والتجو على الارض وان يلطم قبل خروجه في الفطر بعد عودته في
الاخير من اجنبي والتكبير في الفطر عقيب ربح اولها المغرب ليلة الفطر والاخرها يقول الله

تلا ثلثا القرآن لله والله أكبر الحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما أولانا وفي الاخير عقب

اصحیح فی السیرا بخیا با درستی علیہ السلام و ادب الانذار صریح بالاجوبہ ۲

كتاب الصلوة

وأبى الكرسي إلى قوله هم فيها خالدون عشر جماعة في الصلوة بعد أن يخاطب الإمام بهم ويفرغهم فضل
 اليوم فاذا انقضت الخطبة تصافحوا ثم انوا وعلوة ليلة نصف شعبان أربع ركعات بمثلين

يقر في كل ركعة الحمد مرة والاخلاص مائة مرة ثم يعقب ويعشر وصلاة ليلة نصف رجب والمبعث ويوم ^{الملك} ثامن عشر ركعة يقر في كل ركعة الحمد في صلاة فاطمة عليها السلام في آل بيته صلى الله عليه وآله وذى الحجة وصلاة يوم الغدير في الرابع عشر منه وهو يوم صدق أمير المؤمنين عليه السلام

اع صلوة اول يوم من ذي الحجة وهي بصفة صلوة صلاة
 عليا السلام
 صلوة الرابع والعشرين
 من ذي الحجة بمقتضى قول الزيد
 بنصف ساعة بصفة صلوة الغدير
 يا الله

ويقرأ في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد خمسین صلاة فاطمة علیها السلام رکعتان فی الأولى بعد الحمد القدیمانة وفي الثانية بعد الحمد الاخلاص مائة مرة وصلاة الحق

وهم صلوة جعفر عليه السلام أربع ركعات بمسليين في الأولى الحمد وإذا نزلت ثم يقول

الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم يركع ويقولها عشر اثم يقوم

عشرًا ثم يجلس يقول اعشرا ثم يقوم الى الثانية فقراء بعد الحمد العاديات ثم يصنع كما صنع في

الأولى وبه تمهيد يستلم ثم يقوم بفتح واستفتاح إلى الثالثة فبإزاء بعد الحمد التصريح بوضع كما
 فعلوا ولا يبق إلا الآية ذلة أو الإله الأصغر منكم هذا الآية ١٠٠ دعه فالج سجد المائتين

ولا اخضاع هذه الصلوات بوقت وفضل وفاقها الجمع ويستحب بين المغرب والعشاء

صلوة ركعتين يقرأ في الأولى الحمد وقوله ثم وذات النون إلى الخ الآية وفي الثانية الحمد وقوله

الآن ان تصلي على محمد وآل محمد عليه السلام لما قضيتها الى ريسال حاجته وصلوة ركن

في الاول للخدمة والزوال ثلث عشرة قمره وفي الثالث للخدمة والتوحيد خمس عشرة **الخامس**

والمجداية الكبرى الاحتلام عشرًا و صلوة الاعرابي عند ارتفاع النهار هي عشر ركعات

يُصَلُّونَ كَحَتِّينَ بِتَسْلِيمَةٍ يُقْرَأُ فِي الْأُولَى الْحَمْدُ وَالْعُزْرَةُ وَالْعُزْرَةُ سَبْعُ مَرَّاتٍ وَفِي الثَّانِيَةِ الْحَمْدُ وَالْكَافُ

سبع مرات ثم يلم ويقراء آية الكرسي سبعاً ثم يصلي ثمان ركعات بتسليمين يقول في كل ركعة بعد
 قرآن النصر مرة والتوحيد خمساً عشر مرة ثم يقول بعد ما سبحان الله رب العرش الكريم ولا

حول ولا تموت إلا بالله العلي العظيم سبعين مرة وصلوة الحاجة ركعتان بعد صوم ثلاثة ايام

اع صلوة اول يوم من ذي الحجة وهي بصفة صلوة صلاة
 عليا السلام
 صلوة الرابع والعشرين
 من ذي الحجة بمقتضى قول الزيد
 بنصف ساعة بصفة صلوة الغدير
 يا الله

حلوله ليلة القدر من رجب الى عشق ركنه وكذا
ليلة الحب شيان ومنها صلوات الحاجة بعد صورته
منه بعد ما ان اخذها الصبر بان
الجلد بها يقول ن من الخيام ادمع
للا لاقوه الا لاله الله الله الله الله الله
لله العز انيت لاجب فبشجيرة بان والاسلام
بعد ما ان كانت فبشجيرة بان والاسلام

فِي كُلِّ مَسْجِدٍ وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا
وَمَا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله إِنَّ اللَّهَ
كَانَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ

[illegible]

وان نقتضي في الاول
فمنه في الثاني
حاجتنا -
والرعا

فقد لما قضيت الى مجوز تشديد لم بعض الاوامر لاشياء
من المصنف تال ابو حنيفة الفارسي في كتابه في الامور
شيتا الا قضيت لي ويجوز تخفيفها والام
جواب القسم وما زاد في امي قضيت الى

FF

1

پیرمیں

مَجْلَدٌ

بمقام
مفتی محمد رفیع

وہاں تک کہ

ههنا والاهنا

بہیمانہ بندہ کو

سنة دهرية

فصل فی بیان

فقد

مجلس خوارزم

حکومت اور فلاحی

مجلس دینی امام خمینی

بما اختار المبدأ

والله اعلم

والشخصان

الفصل الثاني

نقطة حقوق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملو
زاد الحما
طال

لرابعة بعد

والفاحشل
وعليه السلام

قوله عليه السلام
قال ابن أبي عمير

مساوالا

جسٹا والا
نے روایت
کوی

برای

10

عَلَّمَهُ الْمَصْنَعُ
نَظَرُوا لَا تَنْبِغِ الْعِلْمُ

مجلس

کتابخانه

مجلسی

کتاب الصلوٰۃ

[illegible]

[illegible]

في الوسط بارد وبركبية ويقع حتى حلف لرجل فاهو حلف المحسى استجبا باعلى افعلى
وبكره لغبر المرأة وخاف الزحام الا فراد بصفت ولو تقدمت سفينة الماموم فان استجابة
الابتتام بطلت ولوصليا داخل الكعبة وخارجها مشاهدين لها والاقرب اتخاذ الجهة الرابع
والاجتماع في الوضوء فلواتي بعدا بكثير في العادة لرصيح الامتع اتصال الصفوف وان كانا في جامع
ويستحب ان يكون بين الصفون مرتبة غير ويجوز في السفن المشددة مع التباعد البسيير
الخامس عدم الميلولة بما يمنع المشاهدة الا المرأة ولو تعددت الصفون صححت لو صلى الامام في
محراب حل صححت صلوة من يشاهد من القبلة الاول خاصته وصلوة الصفوا باقية احب لا
يشهد من يشاهده ولو كان الحائل محرابا وكذا الضيق المانع حالة الجلوس والميلولة بالظهر
وشبهه السادس عدم علو الامام على موضع الماموم بما يعتد به فبطل صلوة الماموم وكان اخضر
ويجوز ان يقف الامام في اعلى المخدرة ووقوف الماموم اعلى بالمعتد السابع شدة الاقتداء فلو تراجع
غير شدة بطلت صلوته ولا يشترط نية الامام للماعة وانما التساء ويشترط تعيين الامام فلو نوى
الابتتام باشين او باحدهما لا يعين بل الماموم او بمن ظهرته غير الامام لم يجز ولو نوى كل من الاثنين
الامة لصاحبه صححت صلوتها ولو نوى الابتتام او شك فيه اضمراه بطلتا ولو صلى منفرد ثم نوى الاقام
لم يجز ولو نوى الماموم الا فراد جاز ولو اوحى ماموما ثم صار اماما او نقل الى الابتتام باخر صح في
موضع واحد وهو الاستخلا ولو تقدم المسوق او اتهم المعقون بالمساخر جاز لهم الابتتام باحد
بعد تسليم الامام القائم توافق نظم الصلوتين فلا يقتضى اليومية بالمنارة والكسوف والعيد
ولا يشترط توافقهما في النوع والا بعد ذلك المفترض الاقتداء بالثقل وبالعكس بالتفعل بمثله في
مواضع ولكن يصلي العصر والمغرب والصبح الاقتداء بمن يصلي الظهر وبالعكس للثقل مثله
مع نقص عدد صلواته من التسليم والانظر واوقاما لامام الى الخامسة سهو الركن للمسوق الابتتام

وما هو المطلوب الثاني

قوله ويدرك تلك الركعة ويدرك المأموم الركعة
بإدراك الإمام ركعة إذا ركع وقبل رفع رأسه على الركعة
وإن كان بعد ذلك ركع الواجب مدوس
لأنه قد في فرضه ينقص عدد هاتين
عدد صلواته انتهى بعد تسليم
الإمام مفرداً أو مأمراً
وجهاً متباعد
على جوان
شبه الإمام

وحيثما كان الموضع
الذي فيه كانت
التي هي في الجبل
والتي هي في الجبل
والتي هي في الجبل
والتي هي في الجبل

قوله صلوة عثمان قار في القدر وس نقل
 ٨ ع
 المستوفى كقوله
 الأولان يستل
 فرب ركعة يسلموا عليها
 يكون له ركعتان ولكل ركعة
 واحدة سواء الصلوة و طين المصنوع
 دواء حر في الصحيح والثاني ما صورته في الكتاب

وهو انوع الاول صلوة ذات الرفاع وشروطها اربعة الاول كون الخضم في جهته القبلة او الجبلوة
 بينهم وبين المسلمين بما يمنع من رفعتهم ولو هجوا الثاني قوته بحيث يخاف هجوه على المسلمين
 الثالث كثرة المسلمين بحيث تقترقون فرقتين باقوا كل فرقة العدد الرابع عدم الاحتياج
 الى زيادة الفرقين فبخان الامام بطائفة الى حيث لا تبلغهم سهام العدو فصل في ركعة
 فاذا قام الى الثانية انفرقوا واجبا وانما والاخرى تحسبهم ثم ياخذ الاولى مكان الثانية
 وتختار الثانية الى الامام وهو ينظرهم فيفتن بر في الثانية فاذا جلس في الثانية فاموا
 فاموا لمحقوبه وسلم بهم ويطول الامام القراءة في انتظار اتيان الثانية والشهد ثم انظر
 فراغها وفي المغرب يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة او بالعكس الاول الجود لثلاث
 تكلف الثانية زيادة جلوس الامام الانتظار في الشهد وفي القيام الثالث وبخالف
 الصلوة غيرها في نفراد المؤخر وانتظار الامام اتمام المأموم وانجام القائم بالقاء عدد
الثاني صلوة بطن النخل وهي ان لا يكون العدو في جهة القبلة فيفرقه فرقتين فصل في
 باحديها ركعتين ويسلم بهم والثانية تحسبهم ثم يصلي بالثانية ركعتين نافلة له وهي لم
 فرضته ولا يشترط في هذه الخوف **الثالث** صلوة عثمان بان يكون العدو في
 جهة القبلة فيفرقه فرقتين ويسلم بهم جميعا ويركع بهم ويتجعد بالاولى خاصة وقوا
 الثاني للحراسة فاذا قام الامام بالاول يجلس الثاني ثم يقف كل من الصفين الى مكان صلبه
 فيركع الامام بهما ثم يجلس بالتعليق ويقوم الثاني الذي كان ولا يحركه فاذا جلس بهم يجلس
 وسلم بهم جميعا **الرابع** صلوة شدة الخوف وذلك عند الختام الفصال وعدم التمكن من ركعة
 فصلي على حبل لا مكان وان كان راكبا استند برأول أو تمكن من الاستقبال وجب لا يركع
 والاذا التكبير والاسقط ويجعل على فرجوس سرجه ان لم يكن التزول ولو عجز عنه او ما ولو
 الحال عن ذلك صلى بالشبح عوض كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 وسقط الركوع والتسبيح ولا بد من التثنية وتكبيره الاحرام والشهد **المطلب الثاني**
 في الاحكام صلوة الخوف قصورة سفر وحضر ان صليت جماعة وفردى على اقل من
 القولين ولو شرطنا في القصص تسف صلي بالاولى ركعتين وانما وبالثانية ركعتين وانتظار
 الثانية في الثالثة والشهد الثاني ولو فرقه اربعا جاز فيجوز الثالث والمغرب سفر ويجوز
 ان يكون الفرقة واحدا واذا عرض الخوف للموجب للبقاء في الاثناء اتم موميا وبالعكس مستند
 اي في الركعة الثالثة فحين في ذات الركعة

من يقول صلوة الخوف مقصورة ركعتين ركعتين الا انما
 ومن لا يحط به يقول لا يقصر عددا واحدا الا في
 عليه الدين

انما يستل صلوة ذات الرفاع لان ذلك الموضع
 الذي صلى فيه صلى الله عليه وسلم كان
 في بيتا من بيوت بني النضير وكان في ذلك اليوم
 عليهم وقت الضحى على رسلكم

وهو انوع الاول صلوة ذات الرفاع وشروطها اربعة الاول كون الخضم في جهته القبلة او الجبلوة
 بينهم وبين المسلمين بما يمنع من رفعتهم ولو هجوا الثاني قوته بحيث يخاف هجوه على المسلمين
 الثالث كثرة المسلمين بحيث تقترقون فرقتين باقوا كل فرقة العدد الرابع عدم الاحتياج
 الى زيادة الفرقين فبخان الامام بطائفة الى حيث لا تبلغهم سهام العدو فصل في ركعة
 فاذا قام الى الثانية انفرقوا واجبا وانما والاخرى تحسبهم ثم ياخذ الاولى مكان الثانية
 وتختار الثانية الى الامام وهو ينظرهم فيفتن بر في الثانية فاذا جلس في الثانية فاموا
 فاموا لمحقوبه وسلم بهم ويطول الامام القراءة في انتظار اتيان الثانية والشهد ثم انظر
 فراغها وفي المغرب يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة او بالعكس الاول الجود لثلاث
 تكلف الثانية زيادة جلوس الامام الانتظار في الشهد وفي القيام الثالث وبخالف
 الصلوة غيرها في نفراد المؤخر وانتظار الامام اتمام المأموم وانجام القائم بالقاء عدد
الثاني صلوة بطن النخل وهي ان لا يكون العدو في جهة القبلة فيفرقه فرقتين فصل في
 باحديها ركعتين ويسلم بهم والثانية تحسبهم ثم يصلي بالثانية ركعتين نافلة له وهي لم
 فرضته ولا يشترط في هذه الخوف **الثالث** صلوة عثمان بان يكون العدو في
 جهة القبلة فيفرقه فرقتين ويسلم بهم جميعا ويركع بهم ويتجعد بالاولى خاصة وقوا
 الثاني للحراسة فاذا قام الامام بالاول يجلس الثاني ثم يقف كل من الصفين الى مكان صلبه
 فيركع الامام بهما ثم يجلس بالتعليق ويقوم الثاني الذي كان ولا يحركه فاذا جلس بهم يجلس
 وسلم بهم جميعا **الرابع** صلوة شدة الخوف وذلك عند الختام الفصال وعدم التمكن من ركعة
 فصلي على حبل لا مكان وان كان راكبا استند برأول أو تمكن من الاستقبال وجب لا يركع
 والاذا التكبير والاسقط ويجعل على فرجوس سرجه ان لم يكن التزول ولو عجز عنه او ما ولو
 الحال عن ذلك صلى بالشبح عوض كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 وسقط الركوع والتسبيح ولا بد من التثنية وتكبيره الاحرام والشهد **المطلب الثاني**
 في الاحكام صلوة الخوف قصورة سفر وحضر ان صليت جماعة وفردى على اقل من
 القولين ولو شرطنا في القصص تسف صلي بالاولى ركعتين وانما وبالثانية ركعتين وانتظار
 الثانية في الثالثة والشهد الثاني ولو فرقه اربعا جاز فيجوز الثالث والمغرب سفر ويجوز
 ان يكون الفرقة واحدا واذا عرض الخوف للموجب للبقاء في الاثناء اتم موميا وبالعكس مستند
 اي في الركعة الثالثة فحين في ذات الركعة

وهو انوع الاول صلوة ذات الرفاع وشروطها اربعة الاول كون الخضم في جهته القبلة او الجبلوة
 بينهم وبين المسلمين بما يمنع من رفعتهم ولو هجوا الثاني قوته بحيث يخاف هجوه على المسلمين
 الثالث كثرة المسلمين بحيث تقترقون فرقتين باقوا كل فرقة العدد الرابع عدم الاحتياج
 الى زيادة الفرقين فبخان الامام بطائفة الى حيث لا تبلغهم سهام العدو فصل في ركعة
 فاذا قام الى الثانية انفرقوا واجبا وانما والاخرى تحسبهم ثم ياخذ الاولى مكان الثانية
 وتختار الثانية الى الامام وهو ينظرهم فيفتن بر في الثانية فاذا جلس في الثانية فاموا
 فاموا لمحقوبه وسلم بهم ويطول الامام القراءة في انتظار اتيان الثانية والشهد ثم انظر
 فراغها وفي المغرب يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة او بالعكس الاول الجود لثلاث
 تكلف الثانية زيادة جلوس الامام الانتظار في الشهد وفي القيام الثالث وبخالف
 الصلوة غيرها في نفراد المؤخر وانتظار الامام اتمام المأموم وانجام القائم بالقاء عدد
الثاني صلوة بطن النخل وهي ان لا يكون العدو في جهة القبلة فيفرقه فرقتين فصل في
 باحديها ركعتين ويسلم بهم والثانية تحسبهم ثم يصلي بالثانية ركعتين نافلة له وهي لم
 فرضته ولا يشترط في هذه الخوف **الثالث** صلوة عثمان بان يكون العدو في
 جهة القبلة فيفرقه فرقتين ويسلم بهم جميعا ويركع بهم ويتجعد بالاولى خاصة وقوا
 الثاني للحراسة فاذا قام الامام بالاول يجلس الثاني ثم يقف كل من الصفين الى مكان صلبه
 فيركع الامام بهما ثم يجلس بالتعليق ويقوم الثاني الذي كان ولا يحركه فاذا جلس بهم يجلس
 وسلم بهم جميعا **الرابع** صلوة شدة الخوف وذلك عند الختام الفصال وعدم التمكن من ركعة
 فصلي على حبل لا مكان وان كان راكبا استند برأول أو تمكن من الاستقبال وجب لا يركع
 والاذا التكبير والاسقط ويجعل على فرجوس سرجه ان لم يكن التزول ولو عجز عنه او ما ولو
 الحال عن ذلك صلى بالشبح عوض كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 وسقط الركوع والتسبيح ولا بد من التثنية وتكبيره الاحرام والشهد **المطلب الثاني**
 في الاحكام صلوة الخوف قصورة سفر وحضر ان صليت جماعة وفردى على اقل من
 القولين ولو شرطنا في القصص تسف صلي بالاولى ركعتين وانما وبالثانية ركعتين وانتظار
 الثانية في الثالثة والشهد الثاني ولو فرقه اربعا جاز فيجوز الثالث والمغرب سفر ويجوز
 ان يكون الفرقة واحدا واذا عرض الخوف للموجب للبقاء في الاثناء اتم موميا وبالعكس مستند
 اي في الركعة الثالثة فحين في ذات الركعة

في القصر لشرطنا في القصص تسف صلي بالاولى ركعتين وانما وبالثانية ركعتين وانتظار
 الثانية في الثالثة والشهد الثاني ولو فرقه اربعا جاز فيجوز الثالث والمغرب سفر ويجوز
 ان يكون الفرقة واحدا واذا عرض الخوف للموجب للبقاء في الاثناء اتم موميا وبالعكس مستند
 اي في الركعة الثالثة فحين في ذات الركعة

کتاب الصلوة

۴۹

اولا ولو قلنا سوادا عددا نادره يعلم بالحاصل وخاف ايضا وسبعا اُترب من غرقا وحرقا و
مطالب بدين عاجز عنه وكان محروما خاف غوث الوقوف فقصر اداء ما لم يند و يجوز ان يصلي
الجمعة على صفة ذات الرفاع دون سبط الشغل بشرط الحضر والخطبة للاولى وكونها كمال
الجمعة

وان قصر الثانية وينظر التعداد لوحدة صلاة الامام وكذا صلوة العيد والزيارات والاستسقا

والموحد والعربي يوميان مع الضرورة ولا يتقرران غير خمسين وسفرو الاحكام لسهو المامومين

الثالثة والاقتضاء بالانفاد والوسم ^{الامام في} في الامام من سجد الاقطاع مع احتمال الاعتدال في قيام
اي مع احتمال كون البدء في

السلاح في الصلوة ويجوز مع التماسه ولو لم يتم واجبا لم يختر اختارا

في صلوة التفروفيه مطالب الأول محل القصر وهو من الفرائض الرباعية

البومية خاصة وفواغل النهار والويرة مع الاداء في السقف فلا قصر في فوات الحضر و

يبيت في مواسم السفر ولو سافر في أثناء الوقت أتم على رأيه وكذا لو حضر من السفر في أثناء

والحائرين الانعام فها افئدة من ذواتها لا في مسجد مكة والمدينة وجامع الكو

مطم ولوبقى للغروب مقدار اربع احتمالات القسم فيها وفي الظاهر

شك بين الاثنين والاديع لم يحيا لاختلاف مالوئدات بين الاثنين والثلاث

وَيَسْتَجِبُ جِيرَ كُلِّ مَقْصُورَةٍ بِقَوْلِ سُجَّانِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ تِلَاوَةً

مرة عقبها ولو انتم مسافر بخاضر لم تم معه ولو سافر بعد الزوال قبل السجدة استعجب قضا

وَلَوْ سَمِعْنَا الْمَطْلَبَ لثَانِي الشَّرْطُ وَهِيَ حَسَنَةُ الْأَوَّلِ فَهَذَا

والفخ ثلثة اعيال والكليل اربعة الا ان فذراع او عند الجع في الاربعين وثلثا
لاقل لربح القصر ولو قصد مضى اربعة والرءوع للوجه وحبال الفضة ولو قصد مضى

ثلاثة فراسخ لم يحجز القصر ولو سلك بعد الطريقين وهو مسافة فصر وان قصر الآخر وان

نَمِيلًا إِلَى التَّحْضُرِ بِقَصْرِ فِي الْبَلَدِ وَالرَّجُوعِ إِنْ كَانَ بِالْأَقْرَبِ وَلَوْ سَلَكْتَ الْأَقْصَى ثُمَّ

عد الرجوع بالا بعد الا في الرجوع ولو انقضى القصد فلا قصر فالها هم لا يترخص وكذا خا

فقد ثابنا مسافة تسعة = الارتفاع من السطح إلى القاع
والتباعد بين التلال = المسافة التي يقطعها الماء في كل مرة
منه إلى السطح وبعدها لوزاد المجموع على المسافة الآتية الرجوع

المواضع التي لا تليق بالنفس الموقرة
فلا تأخذ بها ولا تأكلها ولا تشربها

فقد

قام حاض لبيبا
من الغيبة والتعليق على
الغربة مقدمة على
ان في الماهية والاعمال
من الغيبة من الغيبة
والاصح عندى
القصور فيها
المورد لبيوم
ام على الاقرب
والغربة

ولم يزل الامام ولان متحدث القضاة كذا لك خلافا لافان فيهم

[illegible]

القصد من ذلك ولا يشترط الانتهاء الى المسافة بل ابتداء بحيث ينحصر عليه الجدار والاذان فلو لم يكن
 احدهما حجر القصر فهو نهاية التفرق ولو منع بعد خروجه قصر تبعك حفاها واستمر الى التيه ولو
 التيج فادرك احدهما ثم **الثالث** استمرار القصد فلو تفرق الاقافاة في الاشياء عشرة ايام
 ثم وان بقي الزعم وكذا لو كان له في الاشياء ملك قد استوطنه سنة او شهر متواليه او متفرقة ولا يشترط
 استيطان الملك بل البقاء الذي هو فيه ولا يكون الملك حالما للتمكن بل لو كان له مزرعة اتم ولو
 خرج الملك عنه سائر غيره ولو كان بين الابتداء والملك وما سوى الاقافاة فيه مسافة قصر في
 الطريق خاصة ثم يعتبر ما بين الملك والمشي من قصر عن المسافة اتم ولو تعددت المواضع قصر بين

كل موطن بينهما مسافة خاصة ولو اتخذ بلدة دارا فانه كان حكمه حكم الملك الرابع
 عدم زيادة السفر على المسكن الملاح والتاجر والبدوي والفاطيان لا يقيم له مسكن
 في بلدة عشرة ايام فلو قام عشرة في بلدة مطلقا او في غير بلدة مع التبع فصرنا سافر والا فلا
 والمقبض المالك في ملكه في الحكم الخامس اجرة السفر فلا يقصر العاصي به
 كاجاب الجائر المتصيد لحوادون المتصيد للقوت والتجارة على بائ لا يشرط انقاء المعصية
 ولو قصد المعصية بغيره في الاثناء انقطع الترخص يعود لوعادته لانه ان كان الباقي مسافة
 والا فلا وسالك المخوف مع انقضاء الترخص عاص المطلب الثالث في الاحكام

الشرط واحدة في الصلوة والصوم وكذلك الحكم مطلق على من اذاع في المسافر الاقامة في بلدة عشرة ايام اتم فان دمج عن يمينه قصر ما لم يصل اياما ولو فرجته ولو رجع في الاثناء فان تجاوز فرض النصيرة كالنكاح والا فكالراجع ولو لم يصل حتى خرج الوقت لمند ومسطا طهر رجوعه والا فلا وفي الناس اشكال والا فربان الشرح في الصوم كالانام ولو احرم بنية القصر عن لم المقام ^{في الجمع بين كون الخروج في الصوم كالانام وبين تحريمه بوجوب الرجوع المطلق اذا} اتم ولو لم ينو المقام عشرة فضر الى ثلاثين يوما ثم يم ولو صلافة واحدة ولو عذر العشرة في غير بلدان ثم خرج الى ما دون المسافة عازيا على العود والامانة اتم ذاهبا وعابدا في البلد والا قصر ولو قصر في ابتداء السفر ثم رجع عنه لم يعد ولا اعتبار باعلام البلدان ولا المزارع والبساتين وان

كان ساكن قرية ولوجع سور قري لم يسترأ محارزة ذلك التور ولو كانت القرية هذة اعتبر
بنية الظاهر في المرتفعة اشكال ولورج لاخذ شئ منه يقتضي طريقان كان مسانهة والا فلا
ولاتم المصير حامدا عاد طم والجاهل بوجوب التفسير معدود ولا يعيد لهم والناسي عيب في الوقت
فلا يجوز ذلك البتة

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة وفيه بواب الاول

٥١

توكل ولا الدين على المعسر للوسيلة راي آه الخلال

انما هو في الدين الحال على

الموسرة بخلافه عند ذلك

ويجوز مذهب شيعته في ذلك

واين الحجة بين ادوين وهو ان لا

لزكاة في الدين مطر اذ تعلق الزكاة بالمائة

عمر ابقاره هو الايمان الشكسية لا الما حيا والحي

والدين من اقسام اثبات وقال الشيخ في التباين ان كان ثانيا

من جهة المديون فزكاة عليه وان كان من ماله فليس الزكاة

وذلك في الدين مطر اذ تعلق الزكاة بالمائة

عمر ابقاره هو الايمان الشكسية لا الما حيا والحي

والدين من اقسام اثبات وقال الشيخ في التباين ان كان ثانيا

من جهة المديون فزكاة عليه وان كان من ماله فليس الزكاة

وذلك في الدين مطر اذ تعلق الزكاة بالمائة

عمر ابقاره هو الايمان الشكسية لا الما حيا والحي

والدين من اقسام اثبات وقال الشيخ في التباين ان كان ثانيا

من جهة المديون فزكاة عليه وان كان من ماله فليس الزكاة

وذلك في الدين مطر اذ تعلق الزكاة بالمائة

عمر ابقاره هو الايمان الشكسية لا الما حيا والحي

والدين من اقسام اثبات وقال الشيخ في التباين ان كان ثانيا

من جهة المديون فزكاة عليه وان كان من ماله فليس الزكاة

وذلك في الدين مطر اذ تعلق الزكاة بالمائة

عمر ابقاره هو الايمان الشكسية لا الما حيا والحي

والدين من اقسام اثبات وقال الشيخ في التباين ان كان ثانيا

من جهة المديون فزكاة عليه وان كان من ماله فليس الزكاة

وذلك في الدين مطر اذ تعلق الزكاة بالمائة

العامة وهي أربعة الأول البلوغ فلا تجب على الطفل ثم لو أتى له الولد استجبت ولو ضمن وانجر لنفسه

كان مليا ملك الرج واستحب للزكاة ولو اشترى حذوا ضمن الرج البتة ولا زكاة ولا ينجح في غلا

الطفل وانما على راي وبنواول التكليف الولد الثاني العقل فلا زكاة على المجنون وسكره حكم

فيما تقدم ولو كان بعثه واشترط الكمال طول الحول الثالث الحرية فلا زكاة على المملوك سواء

ملكه مولاه النصب او قلنا بالصحة او منعاه نم نجبا لزكاة على المولى ولا فرق بين القن والمدة

وام الولد الكتاب المشروط والمطلق الذي لم يوثق شيئا ولو ادعى تحرر منه شيء وبلغ نصيبه

النصب حيث فيه لزكاة خاصة والا فلا الرابع كالية الملك واسباب النقص ثلاثة

الأول منع التصرف فلا يبيح المنصوب ولا اتصال ولا المجبور بغير بيته ولا الذين على

الموسر على راي ولا المبيع قبل القبض اذا كان المنع من قبل البائع ولو اشترى نصبا جري على

حين العقد على راي كذا لو شرط خيارا زائدا ولا يجب في الغايب اذا لم يكن في يد وكيله ولو يتيقن

منه ولو مضى على الفقد يستون ثم عاد زكاه لسته استحبابا الثاني تسلط الغير

عليه فلا يجب الموهون ان كان في يده ولا الو فله عدم الاختصاص لا منذ التصرف

بما وافق في التقوط ما لو جعل هذه الاغنام خنايا او هذا المال صدقة بنذر وشبهه اما

لو نذر الصدقة باربعين شاة ولم يعين لم يمنع الزكاة اذا والدين في التذ والمشرط نظر

ولو استطاع بالتصايب وجبا ليج ثم مضى الحول على التصايب فالاقرب عدم منع الرج

الزكاة واذا شاع الزكاة والدين في تركه قدمت الزكاة ولو جرح الحاكم على الفلاس ثم حال

الحول فلا زكاة ولو استقرض الفقير التصايب وتركه حولا وجبت الزكاة عليه ولو شرطها

على المالك لم يصح على راي النقطة مع غيبة المالك لا زكاة فيها الا انها في معرض الائلاف

ووجب مع حضوره الثالث عدم قرار المالك ولو وهب له مضاب لم يجز فيه

الحول الا بعد القبول والقبض ولو اوصى له اعتبر الحول بعد الوفاة والقبول ولو استقر

نصبا جري في الحول حين القبض ولا تجزى الغنمة في الحول الا بعد القسمة ولا يكتفى غير الامام

بغير قرض الغنم ولو قرض اربعة اجرة المسكن حولين وجب عند كل حول زكاة الجميع

كانت في معرض التطهير وكذا تجب على المرأة لو وكل الحول قبل الدخول فان طلقتها اخذ

انما مات المتاجر والموجر

او كذا ما

الاول منع التصرف فلا يبيح المنصوب ولا اتصال ولا المجبور بغير بيته ولا الذين على

الموسر على راي ولا المبيع قبل القبض اذا كان المنع من قبل البائع ولو اشترى نصبا جري على

حين العقد على راي كذا لو شرط خيارا زائدا ولا يجب في الغايب اذا لم يكن في يد وكيله ولو يتيقن

منه ولو مضى على الفقد يستون ثم عاد زكاه لسته استحبابا الثاني تسلط الغير

عليه فلا يجب الموهون ان كان في يده ولا الو فله عدم الاختصاص لا منذ التصرف

بما وافق في التقوط ما لو جعل هذه الاغنام خنايا او هذا المال صدقة بنذر وشبهه اما

لو نذر الصدقة باربعين شاة ولم يعين لم يمنع الزكاة اذا والدين في التذ والمشرط نظر

ولو استطاع بالتصايب وجبا ليج ثم مضى الحول على التصايب فالاقرب عدم منع الرج

الزكاة واذا شاع الزكاة والدين في تركه قدمت الزكاة ولو جرح الحاكم على الفلاس ثم حال

الحول فلا زكاة ولو استقرض الفقير التصايب وتركه حولا وجبت الزكاة عليه ولو شرطها

على المالك لم يصح على راي النقطة مع غيبة المالك لا زكاة فيها الا انها في معرض الائلاف

ووجب مع حضوره الثالث عدم قرار المالك ولو وهب له مضاب لم يجز فيه

الحول الا بعد القبول والقبض ولو اوصى له اعتبر الحول بعد الوفاة والقبول ولو استقر

نصبا جري في الحول حين القبض ولا تجزى الغنمة في الحول الا بعد القسمة ولا يكتفى غير الامام

بغير قرض الغنم ولو قرض اربعة اجرة المسكن حولين وجب عند كل حول زكاة الجميع

كانت في معرض التطهير وكذا تجب على المرأة لو وكل الحول قبل الدخول فان طلقتها اخذ

انما مات المتاجر والموجر

او كذا ما

الاول منع التصرف فلا يبيح المنصوب ولا اتصال ولا المجبور بغير بيته ولا الذين على

الموسر على راي ولا المبيع قبل القبض اذا كان المنع من قبل البائع ولو اشترى نصبا جري على

حين العقد على راي كذا لو شرط خيارا زائدا ولا يجب في الغايب اذا لم يكن في يد وكيله ولو يتيقن

منه ولو مضى على الفقد يستون ثم عاد زكاه لسته استحبابا الثاني تسلط الغير

عليه فلا يجب الموهون ان كان في يده ولا الو فله عدم الاختصاص لا منذ التصرف

بما وافق في التقوط ما لو جعل هذه الاغنام خنايا او هذا المال صدقة بنذر وشبهه اما

لو نذر الصدقة باربعين شاة ولم يعين لم يمنع الزكاة اذا والدين في التذ والمشرط نظر

الزنج

قوله الثاني الحول ءة في القدوس الحول هو معنى ٥٢

احد عشر
شهر كامله وحاشا
الحول الثاني من الآخر
الثاني عشر ويطر باحتلالا

بعض الشرع في طه كالمدا وضرة ولو كان

بالحدس متى
بظهر من التدرك عدم الطواف في حوله الزكاة
شهر وكذا في ثقل الاموال اذ اخرج اذا اهل الثاني عشر شلال
وحوال الحول هو معنى شهر كامله وحاشا على المال فاذا دخل
الاول من الشهر فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر الثاني
فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر الثالث فله الزكاة في حوله
ولو كان في الشهر الرابع فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر
الخامس فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر السادس فله الزكاة
في حوله ولو كان في الشهر السابع فله الزكاة في حوله ولو كان
في الشهر الثامن فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر التاسع
فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر العاشر فله الزكاة في حوله
ولو كان في الشهر الحادي عشر فله الزكاة في حوله ولو كان في
الشهر الثاني عشر فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر الثالث
فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر الرابع فله الزكاة في حوله
ولو كان في الشهر الخامس فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر
السادس فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر السابع فله الزكاة
في حوله ولو كان في الشهر الثامن فله الزكاة في حوله ولو كان
في الشهر التاسع فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر العاشر
فله الزكاة في حوله ولو كان في الشهر الحادي عشر فله الزكاة في
حوله ولو كان في الشهر الثاني عشر فله الزكاة في حوله

تنبيه

الزوج النصف كلا وكان حق الفقراء عليها اجمع ولو تلف النصف بفقرها تعلق في التام
بالعير في صفت للزوج
بعد الحول حتى تلفت لرخص ولو تلف بعض النصاب سقط من الفريضة بقدره ولو تمكن من

الاداء بعد الحول واصل الاخراج ضمن الكافروا حيث عليه لكنها اسقط عنه بعد سلامه ولا يفتي
اداءها قبله ويستأنف الحول حين الاسلام ولو هلك بفقرها حال خلاصان

الفصل الثاني

في الشرائع الخاصة اما الانعام فشرطها اربعة الاول النصاب الثاني الحول وهو معنى احد عشر
شهر كامله فاذا دخل الثاني وجبت استمرت شرطه الوجوب طول الحول الاول والثاني اشكال

والخالف يفتي بحوله من حين سوماه ولا يفتي على حوله لا تمتهات فلو كان عنده اربع شتم
نحت وجبت لثاء اذا استغنت بالزعم حولا ولو تلف بعض النصاب قبل الحول فلا زكاة

وبعده يجب للجميع ان فرط والا فبالشبه ولو ملك حسان الا بل نصف حوله ثم ملك اخرى
فتى كل واحد عند كمال حوله لثاء ولو تغير الفرض بالثاني بان ملك احدى وعشرين لثاء

في تمام حوله نصابها واحد وعشرون جزء من ستة وعشرين جزء من بنت مخاض عند حوله
الزبانه ولو ملك اربعين شاة ثم اربعين فلا تنفع الزبانه ولو ملك ثلاثين بقرة وعشرين بعد

شاة اشهر فبند تمام حوله الثلاثين تبع او تبعة عند تمام حوله العشرين مسته فاذا تم حوله
اخر على الثلاثين فغلبه ثلاثه ارباع مسته فاذا حال اخر على العشرين فغلبه ربع مسته وهكذا

التبع وربع المسته دائما وابدا حوله الاربعين عند تمام حوله الثلاثين ولو ارتد في لثاء
من فطره استأنف ورثته الحول ويتم لو كان من غيرها الثالث التوم فلا زكاة في المعلوفة

ولو يوما في لثاء الحول بل يستأنف الحول من حين العود الى التوم ولا اعتبار بالتامة سواء علقها
مالكها او غيره باذنه او بغيره من مال المالك وسواء كان العلف لعدد كالشع او لا ولا زكاة في

التخال حتى يستغنى عن الامتهات وتوم حولا الرابع ان لا يكون حوامل فلا زكاة في التامة وفي
اشراط الانوثة قولان

واما الغلات

بذل الصلاح وهو شدة الحب واحراز الثمن لا صغر ما وانفق المحصر على راي الثالث فملك
الغلة بالزراعة لا بغيرها كالابتياع والانتهاج ثم لو اشترى المزروع او ثرة الخلل قبل بذل الصلاح

ثم بدء صلاحها في ملكه وجبت عليه ولو انشئت اليه بعد بذل الصلاح فالزكاة على الناقل
ولو مات وعليه بن مستوف حرم الزكاة ان مات بعد بذل صلاحها والا فلا ولو لم يمت

الزكاة في حله من الدين عاونه
الزكاة في حله من الدين عاونه
الزكاة في حله من الدين عاونه
الزكاة في حله من الدين عاونه

بذل
الزكاة في حله من الدين عاونه
الزكاة في حله من الدين عاونه
الزكاة في حله من الدين عاونه
الزكاة في حله من الدين عاونه

[illegible]

نصاب أحد موبلوع حنت أو سئ كل وسق شتون صاعا كل صاع أربعة امداو كل مد رطلا
وربع العرفى ورطل ونصف بالمدين ولا زكوة فى الناقص فاذا بلغت النصاب وجب
العشران سقت سجا أو بعلا او عدا ونصف العشران سقت بالغرب والذوالى والنواضح
فان اجتمعوا حكم الاكثر ويستطاع الشاوى ثم كما زادت وجبت بالحساب وتعلق الزكوة عند بدق

صلاحيها والاخراج واعتبار النسيان عند الجفاف حال كونها غير اقل وزديا وفي الغلة بعد الضميمة من
 القطن او الغشوا ناعجا الزكوة بعد الموت بجمع كالبدن ومن التمر وغيره لا عن اصل الثقل وبعد
 السلطان لا يكرر الزكوة بها بعد الاخراج وان بقيت سلاولا لا يجزى اخذ الربط عن التمر ولا

الملاحق الثاني الخطبة والشعر جنتان هما لا يتم أحدهما إلا الآخر الثالث الفيلسوف خطبة جنتان منه في كلام علي رضى الله عنه التمس بصيرة في الحظوظ لا تافها طاعا وعدم الأقاليم لا صاحب العار من غير راسد لا يجب فيه الزهقة وهو اختيار المصنف في الخلفاء ابن دؤيب الخ الرابع لا يسطر الشعر الجراح في المزاجية الخامس لو أشكل الأغلب التقى كالاستواء وهل الخ

الاختلاف في الاغلبية بالاكثر عددا وبقوتها وقوا الاقرب الثاني السادس مع اتحاد المجلس
منه ومع الاختلاف ان ما كسرت التاج يجوز للتاع الخسر فبعض المالك حصة الفقراء
والتاع حصة المالك ويجعل حصة الفقراء امانة في يد المالك فليس له الاكلح ومع التقنين
لو تكلف من الثمرة ثقي بغير قسط واخذء ظالم سقط التعان عن المتعهد ويجوز تخفيف الثمة
بعد الفرض مع الحاجة فيه قسط بحا به ويجوز القسة على رؤس النخل البيع ولو ادعى المالك
الحصل مثل دون غيره ويقبل قوله لو ادعى الجائعة او غلط الناصر والثلث من غير سب لا كذب

الثامن الرطب الذي لا يصير من واجب الزكاة فيه ويعتبر بالحر على تقدير الجفاف
وإن بلغ النضاب وجب ويخرج منه عند بلوغه رطبا وكذا العنب التاسع كيف الحارص الواحد
لوياع الثمرة بعد الحصر القضاء فتح البيع ولو كان قبله بطل في حصته الفقراء ما الرضمن القيمة
١٤٤٤

ولو كان أكثر من نصاب جبرنا فرض الأول بالزيادة فلو حال على فتح حلالان فثانان وهكذا إلى أن ينقصر

[illegible]

خنزير خنزير
 عدد الوشق من الصغار
 وهي خنثون جبر ثلاثا
 ثم خنزير اشعة وهي عدد الارطال
 في ثلثها ثلث يبلغ الثمان وسبعون وثلث بالقرن
 فلو اوعى ما العدى بالتسكين الزرع الذي لا يقهر
 في ثلثها ثلث يبلغ الثمان وسبعون وثلث بالقرن

[illegible]

والمال لا يملكها المستأجر بل المالك
لأنه شرط وجوب القصاص وهو ما يتعلق بالزوجة
والنساء لا يملكها المستأجر بل المالك
لأنه شرط وجوب القصاص وهو ما يتعلق بالزوجة
والنساء لا يملكها المستأجر بل المالك

[illegible]

والله واصل الاعتبار في الآية الثانية من قوله تعالى فان كان منكم ائمة في حنة
الشهر فليقلوه وان لم يكن منكم ائمة فليقلوه سبع مرات في شهر رمضان
بأن يضع عشرين اوتاراً في السبعة عشر من شهر رمضان
طناً عليها التضرع والتوسل لله عز وجل والشكر لله

ففيه المعجزة في الشكره عظم ٢٠
قوله لا تعبد الا الله
حقه: لا اله الا الله

و هو يسد
والله اعلم
من الاصلاح لما يجد على خيصره من غلبه الماديه الاكثر
وجه الثاني ان الزكوة تابعه للثروة وان من غلبه الماديه

والاخذ النظارا العشر وادعته باسم الزكوة في الاجرة
والتين الاخرى عده في حركه كبا وان نقص الثمان
بالجس سات
ونقص الامور في الفز الى الاخرات فالنقص في الفز
احسن من السكن لانهم قد جاهدوا في الجهاد
عشر الف واثمانيه وان كان قد سبق منه ضمان ياد

من ان كان المورث قد مات قبل ان يولد الميراث...
والا فلو كان المورث قد مات بعد ان يولد الميراث...
والا فلو كان المورث قد مات بعد ان يولد الميراث...

وهو اختار ابن ادريس وقال لا يجوز اعطاء شئ من فرائض الصدقة ولا مؤنة لها غير اهل الولاء ولو لم يكن كشرط المالك وسلافة ذكرنا شرائع اهلنا الا ان لم يكن كشرط المالك والشيخ علي بن بابويه قال وانما ان يعطى تركتكم غير اهل الولاء...
ابن ابراهيم العبد الله ايضا
وهو اختار ابن ادريس وقال لا يجوز اعطاء شئ من فرائض الصدقة ولا مؤنة لها غير اهل الولاء ولو لم يكن كشرط المالك وسلافة ذكرنا شرائع اهلنا الا ان لم يكن كشرط المالك والشيخ علي بن بابويه قال وانما ان يعطى تركتكم غير اهل الولاء...

ولا يجوز اعطاء الصدقة في المال الذي لم يملكه الميراث...
ابوابه ثمانية وثلاثون بابا في الميراث...

الفصل الثاني

ولم كان الغارم مستاجرا للفضاء عنه والمقاصة وان كان واجبا للفقير...
والفقير ولو صرف ما اخذه في غير القضاة...
الغريم السابغ في سبيل الله وهو كل مصلحة كبناء القاطعة...

فان قضاه ادم...
غير المؤنة الا ان لا يعطى كافر ولا كافرا...
ما اعطى ماله في اعتبار العدة...
ما يصل اليه من الخسران كفاشعة مع حاجته او يكون مستدبره...

المقصد الخامس في كيفية الاخراج وفيه مطالب الاول

ويستحق على الغور مع الكثرة وجود المستحق ولا يكفي الغرل على واحد...
الوصى بالتفرق او بالتدفع الى غيره والمستوعب مع مطالبة المالك...
ما منع من التجديد جاز التبرع للاصالح ولا يجوز تقديمها فان ضل كان فرضا لا ذكوة...
وايضا ان تم بها التصاميم سقطت ولا اخفها عند الحول...
والمالك على الوجوب لاستعادتها والفقير الى غيره او ضرها الى غيره...

بالرجوع والقول قول المالك في دعوى ضد التجديد...
للمرجع الى نفسه وهو اعرف ومن اصله عدم الاسترطاط...
الميراث في ثمانية وثلاثون بابا في الميراث...

في الامام على اى حجة اكمال والزواج على المال على اى ويكره تملك ما قصد فيه اختيار الاميرك في البيع
وفي تعلق الزكوة بالعين احتمال الشك لا عند الامام منها فحق الواسع وعدمها بجواز اخراج القبة فيمنع
مع تعلق الدين بالدين اذ مع امتناع المال من اداء الواجب ببيع الامام من عين المتصايب اذ المشتري على
الواجب كاياع الرهن فعلق ارش الجناية برقة العبد لسقوطها بالملك المتصايب لسقوط الارش لمقتضى
العبد فلو باع قبل الاداء صح وبيع التام للمال ان لم يؤد المال فكيف يفسخ البيع فيه ويخبر المشتري
في الباقي ولو لم يؤد المال من غيره ولم ياختار الشايع من لعين فملكشترى بالمال ليرزول ملكه ولو
اذى للمال من غيره فلا خيار ليرزول العبد يمتثل بثبوت الاختار استحقاق المدين في بيع التام للمال

في الباقي ولو لم يؤد المال من غيره ولم ياختار الشايع من لعين فملكشترى بالمال ليرزول ملكه ولو
اذى للمال من غيره فلا خيار ليرزول العبد يمتثل بثبوت الاختار استحقاق المدين في بيع التام للمال

الباب الثاني في ذكر العترة وفيه مطالب الاول

عنى فلا يجب على الطفل ولا المجنون ولا على من اهل شوال وهو يبيع عليه ولا العبد فلو كان
او مديرا او ام ولد او مكاتب او مشرطا او مطلقا او يؤد شيئا فان سقطت بعتة سقطت العترة عليه
وعلى المولى بالخصص الا ان ينقض المولى بالعلو له فيقصر بما ولا على العترة وهو من لا يملك فوق سنة
لرعياله ثم يوجب الخراجها وان اخذها فيدبرها على عياله ثم يخرجهما ولو بلغ قبل الهلال لم
او زال جونهما واستغنى وملك عبدا او ولده له وجبت والا سقطت ان لم يصل العبد والكافر يبيع عليه
ويسقط باسلامه ولا يصح منه اذها قبله ولا سقط عن المرتد بالاسلام ويجب ان يخرجهما عنه وعن

من يعوله فرضا او نفلا صغيرا كان للمعالي وكبير اخر الوعد باسما او كافرا **فروع الاول** الزوج
والمملوك يجب عليه فطرهما وان لم يعلمه اذ لم يعلمه اخره سواء كانا حاضرين او غائبين ولو اعداها غيره
وجبت على المعالي الشان ذكوة للشتر على اى ياربها بالخصص فان اخضر احداهما بالعلو بقرها فخصرهما
الثالث لو اجتمع الدين وفطر العبد على الميت بعد الهلال فتمت الزكوة عليه بما بالخصص مع القصور
ولو مات قبل الهلال فلا زكوة على الوارث ولا على غيره الا ان يعوله احدهما والا فرب الوارث
الرابع لو ميت الوصية بالعبد من الميت قبل الهلال فلا زكوة عليه ولو قبل بعده سقطت وفي الوجوب
على الوارث اشكال الخامس لا يجب الزكوة على الموصوب له الا بعد القبض فلو مات الواهب قبل قبض
الهبة وجبت على الوارث ولو مات المتهب قبل القبض سقطت السادس كل من وجبت زكوة على
غيره سقطت عنه كالزوجة والصفي المورس ولو كان الزوج معسرا وجبت نفقتهما دون فطرهما

والا فرب وجوبها عليها السابع الامانة زوجة للعسر فطرهما على مولا ما ان لم يعلمها الزوج الثامن لو
اخرجت زوجة المورس نفسها باذن زوجها البتة وبدونه اشكال يتبادر من التعليل والاصالة التاسع
المطعم

في الامام على اى حجة اكمال والزواج على المال على اى ويكره تملك ما قصد فيه اختيار الاميرك في البيع
وفي تعلق الزكوة بالعين احتمال الشك لا عند الامام منها فحق الواسع وعدمها بجواز اخراج القبة فيمنع
مع تعلق الدين بالدين اذ مع امتناع المال من اداء الواجب ببيع الامام من عين المتصايب اذ المشتري على
الواجب كاياع الرهن فعلق ارش الجناية برقة العبد لسقوطها بالملك المتصايب لسقوط الارش لمقتضى
العبد فلو باع قبل الاداء صح وبيع التام للمال ان لم يؤد المال فكيف يفسخ البيع فيه ويخبر المشتري
في الباقي ولو لم يؤد المال من غيره ولم ياختار الشايع من لعين فملكشترى بالمال ليرزول ملكه ولو
اذى للمال من غيره فلا خيار ليرزول العبد يمتثل بثبوت الاختار استحقاق المدين في بيع التام للمال

في الامام على اى حجة اكمال والزواج على المال على اى ويكره تملك ما قصد فيه اختيار الاميرك في البيع
وفي تعلق الزكوة بالعين احتمال الشك لا عند الامام منها فحق الواسع وعدمها بجواز اخراج القبة فيمنع
مع تعلق الدين بالدين اذ مع امتناع المال من اداء الواجب ببيع الامام من عين المتصايب اذ المشتري على
الواجب كاياع الرهن فعلق ارش الجناية برقة العبد لسقوطها بالملك المتصايب لسقوط الارش لمقتضى
العبد فلو باع قبل الاداء صح وبيع التام للمال ان لم يؤد المال فكيف يفسخ البيع فيه ويخبر المشتري
في الباقي ولو لم يؤد المال من غيره ولم ياختار الشايع من لعين فملكشترى بالمال ليرزول ملكه ولو
اذى للمال من غيره فلا خيار ليرزول العبد يمتثل بثبوت الاختار استحقاق المدين في بيع التام للمال

في الامام على اى حجة اكمال والزواج على المال على اى ويكره تملك ما قصد فيه اختيار الاميرك في البيع
وفي تعلق الزكوة بالعين احتمال الشك لا عند الامام منها فحق الواسع وعدمها بجواز اخراج القبة فيمنع
مع تعلق الدين بالدين اذ مع امتناع المال من اداء الواجب ببيع الامام من عين المتصايب اذ المشتري على
الواجب كاياع الرهن فعلق ارش الجناية برقة العبد لسقوطها بالملك المتصايب لسقوط الارش لمقتضى
العبد فلو باع قبل الاداء صح وبيع التام للمال ان لم يؤد المال فكيف يفسخ البيع فيه ويخبر المشتري
في الباقي ولو لم يؤد المال من غيره ولم ياختار الشايع من لعين فملكشترى بالمال ليرزول ملكه ولو
اذى للمال من غيره فلا خيار ليرزول العبد يمتثل بثبوت الاختار استحقاق المدين في بيع التام للمال

في الامام على اى حجة اكمال والزواج على المال على اى ويكره تملك ما قصد فيه اختيار الاميرك في البيع
وفي تعلق الزكوة بالعين احتمال الشك لا عند الامام منها فحق الواسع وعدمها بجواز اخراج القبة فيمنع
مع تعلق الدين بالدين اذ مع امتناع المال من اداء الواجب ببيع الامام من عين المتصايب اذ المشتري على
الواجب كاياع الرهن فعلق ارش الجناية برقة العبد لسقوطها بالملك المتصايب لسقوط الارش لمقتضى
العبد فلو باع قبل الاداء صح وبيع التام للمال ان لم يؤد المال فكيف يفسخ البيع فيه ويخبر المشتري
في الباقي ولو لم يؤد المال من غيره ولم ياختار الشايع من لعين فملكشترى بالمال ليرزول ملكه ولو
اذى للمال من غيره فلا خيار ليرزول العبد يمتثل بثبوت الاختار استحقاق المدين في بيع التام للمال

عليه وآله
بأبي علي
يا أيها الطبيب
من انما شئيت ان
اخذت من علي بن ابي
الاسود والثابت بن
الارض الحسنة
وروي عن علي بن ابي

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

والجواب على ذلك ما ذكره في كتابه من أن

الادعاء من هذا القبيل انما هو ادعاء
انما العبد انما هو ادعاء
لذلك تسمى الاول حجة
الحسن والشر في الدعوة حال
القبضه وان كان سقا حسن من رتبته

لا تـ ذلـك من جـلـة المـون والـسـان تـفسـر
الـأول مـسـك بـغـض من الكـفار جـنـو تـمـكـد ولا يـجـلـي خـراج
المـحـض مـنـه اثنـان في ارض المـخـتـة بـا لام كـرو س الجـيال اثنـا
المراد بـا المسـك طـول المـزل وان طـا مـن عـبـر يـنـك ا كـرو س الجـيال اثنـا
من يـجـر جـبـارة ورا عـزا و صـنا عـة فـر يـجـر مـنـه المـحـض مـنـه
الـثـم يـجـر جـبـار ورا عـزا و صـنا عـة فـر يـجـر مـنـه المـحـض مـنـه
يـشـترى من العـقـار فـيـجـر مـنـه المـحـض مـنـه

او بعضها للامام وهي ما حلت الامة
احكامها فمنها ما كتب بالامام
آثاف ما كتب من الامور
والاستقرار المختص
عليه السلام
ولو انفق هذا الكتاب على كل من اتى من آثاف ما
لا ينفع له من استعماله الا اعتقاد الحق في نفسه
انفسه

وان كان بعضه للامام ودونه وجهه استقامت كلها
 قوة في هذه المباشرة والاشارة من
 اسفا طمس من مرزبان وجهه اه وبقي الميعاد
 ان يجعل المال لاجب الحسن على القضاء
 بدون اخراج الحسن من المال على طبق
 بالمباحات بالاشارة لكل من ذلك

[illegible]

اوالمعبر المستعير منهم قول صاحب البید تاریخ ما یخرج من کتاب ابن جوسر فی بیان ما یجوز من الاستعارة فی الذل والبرکة
 اربیع التجارة والصناعات والزراعات السادس ارض الذمی اذا اشتراها من مسلم سواء کان
 تمامیه الخک المفتوحة غنوه اولان کاسلم علیها اهلها طوعا التابع الحلال الممتزج بالحرام
المطلب الثاني الشرط یشرط فی التنازل انتفاء الغصبین من مسلم او معاهد

وفي المعادن انخراج المؤن من اخفى وسبكت غيره والنصاب على اى وهو عشرون دينار او في الكسفة
الشيطان وفي المخوذ من البحر بالغوص بلوغ القبة دينار وقلواخذ منه من غير غوص وقلت قيمته عن
سقط الخمر ولا يشترط اتحاد الغوص في الدينار بل لو اخرج ما قيمته دينار في عدة ايام وان تباعدت

فأما من مؤنة التمتع له ولعالمه من غير إرث ولا تقبيل وفي المترج بالحرام الاشتباه في العقد والمأ
فلوعر فيها سقط ولو عرنا المالك خاصة صالحة والمقدار خاصة أخرجه ولا يعتبر لعل فيما يجب فيه
المختار لكن يؤخر ما يجب في الإرباح احتياطا المكلف **المطلب الثالث** في مستحق

وللإمام واليتامى المساكين وأبناء السبيل ويشترط أن لا تكون له ولدان أو ابنة واحدة
والإمام واليتامى المساكين وأبناء السبيل ويشترط أن لا تكون له ولدان أو ابنة واحدة
والإمام واليتامى المساكين وأبناء السبيل ويشترط أن لا تكون له ولدان أو ابنة واحدة

وإيمانهم واحكم وحاجة ابن السبيل في بلد التسليم لافي بلدة وفققر اليم على رأى ولايتة بالعدالة
ولا التهم وان استجبا وينقل ما فتنه النبي والامام بعده الى وارثه ولا امام فاضل المقوم على
الكفاية للطوائف مع الانصاف وعليه المعوز على رأى لا يجوز النقل مع وجود المستحق فخصه في
الانقال جمع نقل محله - كان الامام ع
في الانقال وهي الخصية بالامام ع وهي عشرة

الارض المملوكة من غير قتال انجل ارباها عنها الى ملكها طوعا وموات بقدم الملك او لا ورز

وجارية وغيرهما من غير ايجاف ولا يجوز التصرف في حقه بغير اذنه والفاصل حله وعليه الوفاء بما
 فاطم وحمل الفاضل ايجاف لنا خاصة حال الغيبة للمناخ والمساكن والمناجر وهي ان يشرى للانسان
 ما فيه قيم عليهم السلام ويجوز فيه لاسقاط المحسن من بيع ذلك التمر مع حضوره عليه السلام
 في ذلك الوقت

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

هذه هي الأمانة التي لا تقبل التزوير
فيها التزوير محرم
ذلك لأن زمان لا يقبل التزوير
ولصوم ويحتمل التزوير
أما شهر رمضان فيبقى
أمره من القضاء فشرطه

الفصل في الصوم في يوم معين وجوبه ونذبه متقربا إلى الله تعالى وكيفي ذلك ان كان الصائم

ميتاكر رمضان والتدلي المعين على ذمى لو نذر الصوم عدل عن قضاء رمضان ففي الكفاة بالان
نظروا لزبد العين وهو القصد ان يضاع الصوم عن كفارة او التدر بالطلق وغيرها وسبيل
الصوم بترك النية ولو سهوا و كان بترك بعض ما نهاها التبعين في المطلق ويشترط فيها الحزم فلو
رأه دهن الواجب التدر ونوى الرجوع يوم الثلث او نوى ليلة الثلث صوم ان كان من رمضان

لما يجزى الجزم من لا يتعدكون اليوم من رمضان لغوا من ذلك يقول عدل وامرأة صادقة عنده ووقت النبي مع ذلك من اول الليل الى اخره مستدامة الحكم فلا يجوز ان جميع الآداب ومع هذه الغلبة تامة التمسك في مسائل يكونه عن بعض رواياتهم في بعض المسائل والالتصاف الشبان الى الزوال وفي التمسك قول الى الغروب ولو افترقت التمسك باول النهار واخراجه ولو تقدمت الغروب لم يجز ولا يجب تحديده فما بعد الاكس ولا بعد الاغتيا ولا يشرع ارمضان هذه على الغروب لم يجز ولا يجب تحديده فما بعد الاكس ولا بعد الاغتيا ولا يشرع ارمضان هذه

السنه والمجوس الجاهل بالالهة يوتخى شهر افيصوم من اعيان وفظ في ثلثه استأنف على الشك
 اي يجزأه بمعنى يتطاول في صوم ما يظنه رمضان او يترجمه
 ولا كفارة فان غلط بالتأخير لم يقض بالقديم يعني الذي لم يدركه ولو نذر صوم الدهر
 وسافر مع الاشياء لم يوتخ في شهر رمضان ولا العيدين وبعضى رمضان ولو كان مرمضان
 فثلاثين لم يكفه شهر ناقص هلا في ولو قدم السنه على الشهر وسنى عنده لم يجزأ على رأى ولا بد

في كل ليلة من شهر ربيع الثاني من سنة ١٢٠٠ هـ في كل ليلة من شهر ربيع الثاني من سنة ١٢٠٠ هـ في كل ليلة من شهر ربيع الثاني من سنة ١٢٠٠ هـ

بعد الزوال وان لم يتناول وجب له اساءة والعقضاء ولو نواه عن قضاء رمضان فاحظر بعد الزوال
عند ما ظهر ان من رمضان ففي الكفارة اشكال ومعه في شبهة الاشكال ولو نوى الاطوار في يوم من
رمضان ثم جدد بيته الصوم قبل الزوال لم يقع عليه شيء ولو تقدمت بيته الصوم ثم نوى
الاطوار لم يقع عليه شيء في بيته الصوم في اشكال

[illegible][illegible][illegible]

فردنقی الا جزین رضوان نظر المصنف علی الجزاء الذی هو انما له فهو یصور ان ابن ادريس یأبى ان یسجد علی عدم الاجراء **المعصوم** وذهبوا بسبب ان یسجدون یقتضی

كتاب الصوم

٤٩

وقوله في ايامه فولات انه ذهب الشيخ وابراهيم

وابن الى

حليل الى ترحا

للاصل وذهب ابن

ادريس والى الصلاح

لا ان الشايع الشهر بها

قوله ويشارة عدلين مع على راية ذكر الشايع

فيه اربعة اولا الاول شهاده عدلين مع وحاشا

المفيد والشيخ الرضوي وابن الجيديد وابن ادريس الثاني

ان كان في الساء عدله يشهد الا بشهادة حشمن من اهل

البلد

او عدلين من

عاج البلد وان لم يكن

هناك عدله وطلب فلم يدره يجهل

البلد

او عدلين من

عاج البلد وان لم يكن

هناك عدله وطلب فلم يدره يجهل

البلد

او عدلين من

عاج البلد وان لم يكن

هناك عدله وطلب فلم يدره يجهل

البلد

او عدلين من

عاج البلد وان لم يكن

هناك عدله وطلب فلم يدره يجهل

البلد

او عدلين من

عاج البلد وان لم يكن

هناك عدله وطلب فلم يدره يجهل

البلد

او عدلين من

عاج البلد وان لم يكن

هناك عدله وطلب فلم يدره يجهل

البلد

او عدلين من

عاج البلد وان لم يكن

هناك عدله وطلب فلم يدره يجهل

البلد

او عدلين من

عاج البلد وان لم يكن

هناك عدله وطلب فلم يدره يجهل

البلد

او عدلين من

عاج البلد وان لم يكن

هناك عدله وطلب فلم يدره يجهل

البلد

او عدلين من

عاج البلد وان لم يكن

هناك عدله وطلب فلم يدره يجهل

البلد

ومضائه والندور والاعتكاف واما جهر كصوم اذى الحلق وكفارة رمضان ومضائه بعد

الزوال على اى خلف التدر والعهد الاعتكاف الواجب جزاء الصيد على راي تواترت

وهو صوم كفارة اليمن وقتل الخطاء والظلمة وبديل الهتك والا فاضة من عرفات قبل الغروب

عامدا واما رتب على غيره محرمه وبين غيره وهو كفارة الواطى امته المحرمة باذنه وايضا الواف

الثلثة متى اخل بها الشايع مطلقا اعاد وصوم كفارة قتل الخطاء والظلمة واظهار رمضان

اول التدر والمعتن وندر شهرين متتابعين غير معين وهذه الخمسة متى اظفر في الشهر الاول

او بعده قبل ان يصوم من الثاني شيئا لعذر يعنى هل يجب المبادرة بعد زواله فيه نظر واذا

مع الاول شهر او يوما جازا التفرق وان كان لعذر عذر استأنف فلو تمكن في المرتبة من العفو

ان كان قبل التلبس بالاستيناف والا فلا وان كان بعد صوم يوم فصاعدا من الثاني بنى وفي

اباحته قولان وكذا لو نذر شهر رمضان خمسة عشر يوما اذ كان عبدا فقتل خطاء او ظاهرا ولو صام

من خمسة عشر يوما انقلا مع العذر والثلثة في بدل همتا التمتع ان صام يوم التروية وعرفته صام

القاتل بعد ايام التشريق ولو صام غير منين واظفر الثلثة استأنف والثاني التسعة في بدل

المتع والندور المطلق وجزاء الصيد قضاء رمضان ولا يجوز ان عليه شهران متتابعان ان يصوم

ما لا يسلم فيه ثلثاين كشمه ان غاصت ولو اذنا في المير يوما من رجب صح وكذا من وجب عليه شهر

اذا ابتداء بسابع عشر شعبان ولو كان سادس عشر كان تاما صح والا استأنف

المطلب الثاني في شهر مضائق يعلم دخوله برؤية الهلال وان انقضى

وردت شهادته وبعد ثلثين من شعبان وبشباع الروية وبشهادة عدلين مطلقا

على راي لا يشترط اتحاد زمان الروية مع اتحاد الليلة ومع التعدد وتعدد الشهور

بالاولية فالقرب جوبا لاستفصال والقبول ان اسندها اليها او موافق على راي

الحاكم ولو غم شعبان عذر جوب ثلثين ولو غمت الشهور فالقرب العمل بالعدد ولا

يثبت بشهادة الواحد على راي لا يشهادة النساء ولا جهر بالجدول والعدو وغيبو

الهلال بعد الشفق وروية يوم الثلثين قبل الزوال ونظرة وعدة حشمن من الماضية وحكم

المقارنة واحد بخلاف التباعدة فلوسا فرالى موضع بعيد لرؤية الهلال فيه ليلة الثلثين

تا بهم ولو اجمع معيدا وسار به المركب الى موضع لم يرفعه لقرب الدرج ففي وجوب الامسالة

نظرا

على ان العمل بالمرجع مع قيام التراجع والرواية

قوله وعده حشمن من الماضية اي من مضى

Y.

:
:

الامتحان

مَدَنِي

وَيُنْقِذُ

۱۳۸۵

بائیں

21

اقل مرت

تبايعا و

ل

لعل

في الاول

فلا يعجز

تکف و

عنك

الثالث

يوم الجمعة
من يوم الجمعة

الحفظ

۱۰۰

25

Feb. 1

استاد

ويعطى والنفس على غير ما سبب الأول وفي الترتيب ما كانت البحيرة
الخارجية التي خارجة وهو يوجد الثاني في بيت

وفي المبتدأ
يجلس تحت شجرة
المعبد لا يجلس تحت سقف
فحصاه بالجلوس واختاره الفاضل
وهو المروي في دوس

[illegible]

فقد والأقرب الاستعداد به فلهذا

[illegible]

قوله (الآن) بيّن الشارع لفعلًا على أشكال جثاء، ومن متبينة
القضاء، ولذا، ولما وادته لكونه بدلًا ولا لا، في معنى
الصيغة التي لا مانعًا من خلافها، وكونه عادة ما كانت
لقتلته المحقق شرًا، المكنة ومن أن الوجه
في زمان، يبينه لا يفتا ولا غيره، وخرج
بالفعل لا ولا يصلح، والاسماء
ولو كان الخوف في ثبات
الغيب، ولا يفتا
يا من وجب القضاء، وروحه

المطلب الثالث

المطلب الرابع

الشافع المسند والالان يسترطه لفظا ومعنى فلوئذ راعكاف استجواز ان يعكف دلاما
يمرك ثم ياني بالباقي والا قرب صحة اتيانه يوم من المئذ رعا من غيره هكذا ست ترات ثم لا
تقرب انشاعات على الايام ولوئذ والمكان معين وكذا الزمان والهية فلوئذ ران يعكف
مصليا او يصوم معكفا وجبا الجمع ولولو بشرط الشايع في المتعين فخرج في انشاء صحيح ما فعل
ان كان ثلاثة فازادوا ثم ما بقي وقضى ما اهل وكذا لو شرطه وقبل يستأنف وكفر فيه ولو عين شهر
واخل به كفر وقضى ولا يجب الشايع في فضائه الا ان بشرط الشايع لفظا على اشكال ولوئذ شهر
مستأجر من غيره تعيين واضطر في انشاءه استأنف ولا كفارة الا بالواقع ولوئذ راعكاف شهر كفاه عدة
بين هلالين وكذا لوئذ والعشر الاخير نقص اكتفى بالسعة واذا خرج لعضاء حاجته لم يجب قضاءه ولا اعضاء
التيه بعد العود والحاضر لم يرضحان ثم نقصانه مع الوجوب لانئذ ران لا يندما ولو عين زمانا

ولو يعلم به حق خرج كالناسي والمجهوس قضاء وحكمه في التوحي كرمضان ولو نذر اعتكافا رتبة
 اعتكافين لم يشتر حكمه رتبة اعتكاف الأول
 فاعتكف ثلاثة قضى الرابع يومه البصرين وجوبا فان اعتكاف الأول كتمه وكذا في اعتكاف الآخرين انجزها
 فلا وان اعتكاف يوم لا يزيد بطل ولو نذر اعتكاف يوم حتم واعتكف ثلثة لم يلزمه يوم الثلثين نعم هذا في الاعتكاف

لقد انضمت الى مؤتمر الانضباط كدولة واحدة
والانضباط انضمت الى مؤتمر الانضباط
الوقت اننا انضمت الى مؤتمر الانضباط
ومن الانضباط انضمت الى مؤتمر الانضباط

۷۲

16-17

المطلب الثاني

محتل المفردون السابق ولا يجوز تقديم الطوائف وال
للمتبع الآخرة دوس

انما لسان الامم لا يعلم الا من خلاه الجلال وطريقان في انقضاء
اتحادنا انتفاء نواحيه فبقدرها الاصل الاصل لا ينفذ

ويجوز اضطراراً وكذا من فرضه التمتع بعدل الى الافراد اضطراراً كضيق الوقت وحصول
الحيف والثنا لو طافت اربعاً فحاضت سعت وقصرت وصحمت متعبها وقضت باقل ما
واعت بعد الظهر ولو كان اقل تخمها حتم من لم يطع وينظر الظهر ان حضروا الوقوف والجلوس
بمن يان لا يمتنع

رَبِّكُمْ فَنَالُوا الْوَعْدَ أَتَتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ حُمُودًا

الفتح أربعة البتة ووقوعه في شهر الحجة ومن شوال وذو القعدة وذو الحجة على رأي وإبان الحج
قال الجماعة النزاع نظر وليس
أراد البتة اختصاراً من النوع بالعقد تأمل ٢٢
والعرة في سنة واحدة والأحرام بالحج من بطن مكة وأفضلها المسجد وأفضل المقام والأجود

بعض فعالها في الاشهر والاحرم الحج من غير مكة لم يجزه وان دخل به مكة وجب عليه استنافه منها

فان تعذر استانف جثامكن ولو يعرف ان لم يتعد ولا يسقط الدم واذا حرم بقرة النملع ارجح

بالخروج من مكة الى حيث يقصر الى تجديد عمرة قبله ولو جدد منع بالاحيرة وممن

الضع يلقى عن المفردة ويحصل المتع بإدراك مناسك عمره ويججد بدراهم الحج وإن كان بعد
الواجبة بأصل الشرح كفا في الدروس^{١٢}

اسم یوم عرفہ داد علم اور پھر اس کے بعد روزِ اربعہ و پنج و جمعہ و شنبہ و اتوار
یعنی اذانِ بیل علم عدم اور انھما

شق الامم من سنام البدنة وتلطخ صفحته بالدم ولو تكررت دخل بها واشعرها يمينا وشمها

أو التغلب، إن يعلق فرقهه بخلافه صلى فيه وهو مشترك بين البدن وغيره وللقارن والمفرد

الطواف اذا دخل مكة لكنه ما يجد دان التلبية حجابا عقيب صلوة الطواف ولا يجعلان لوترها

على أي وفي الفرد خاصة والتحقيق الثبوت والمفرد بعد دخول مكة العدول إلى التمتع لا الغار

ولا يخرج الجاود عن فرضته بل يخرج الى البيقات ويحرم للمنع حجة الاسلام فان فقد خرج الى خارج

الحرم فان فقدوا حرم من موضعه الا اذا قام ثلث سنين فصير في الثالثة كالصبي في نوع ج فان مضت عليه ثمان وهو اقيم بمكة صا

وَجَمَلُ الْعُمَمِ وَالْبَسْرُطِ الْأَسْطَعِ وَدَوَامُ بَرِّ بْنِ بَلْدَةَ وَمَا يَجْعِي بِأَعْيُنِهَا أَقَامَةُ قُلُوبِ سَادَاتِهِ

عبر وانقى كما فراد جاء على نيات كرم منه لئلا يكره من وجوبه وروى عن علي بن ابي حمزة

تحت إيعاز المظالم الرابع في تفصيل شرائط الخوف فيه مباحث الأولى

البالوغ والعقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون الحج فلو حج عنها اذ بها الولى صغ وليرجى عن

لا يبيع منه بأسره إلا أن يكون ميرا وملك له

في سنة ١٢٨٥ هـ

[illegible]

من اهل مكة وحاضر بها ليس له ان يتبع والشيخ قول الخزانة لا ينفذ
فمنه حتى يقيم ثلاثا والمعتمد الاول محمدا وعلى الذين
ويظهر من اكثر الروايات انه في اثنا عشر روى عن
مسلم من اقام سنة فهو بمنزلة اهل مكة و
روى خصص من الهجرة ان اقام اكثر
من سنة شهر لم يتبع انتهى

لا خلاف بين العلماء
كافة في أن الصبي لا يجب عليه
الحج بعد تزويجه

قوله والموالين بحمله على السكان يشاء من انه
٧٤

والأقرم بطنه
الفاخل لعدم غيره
ومن كون الرجوع إلى النفس
والإذن على أنه شرعاً فمستحب في
الرجوع ولا مانع من الإلزام وما أحسن
قوله والموالي من عملهم أشد على من

هذا الاذكار نظر الان في جميع الوجوه وخرابه وقع مدون
الاذن فمعه هذا هوام يكون باطلا وان لم يصير الوجوه انفتحت
الاحرام الموصوفه بالاذن كالاربعين في جميع الوجوه لا اذنه له كما
عبد الله بن عمر بن الخطاب في الاذكار في جميع الوجوه لا اذنه له
ففي الاذكار في جميع الوجوه لا اذنه له

[illegible][illegible]

هو من مخرج عام تصور في موضع البيت لوجاهة
العال والعال الشا مع تصور في موضع البيت لوجاهة
العال والعال الشا مع تصور في موضع البيت لوجاهة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الاول من رماه على ارضه اذ لم يكن ياتي قوله وهذا الحد في قوله
البذلة انه قول في الشكوك كانه قد ان يكون الزاد والاول
فانه يبين عن وقوعه وانما قد من بل من غفلة مره
فهاهنا وجوه غريبه ودرست في قوله جمل

فیتقدیران بکون فاضلین حق مستند
وحدیق الذی یخیر فی حق المستند
چیز اولند صبر و اجتهاد
کاف و کفایت جو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى وادخله في الكتابين
الكتابين
الكتابين

البعض لا يمانع

مولاه ولو يكلفه باذن لم يخرج منه عن حجة الاسلام الا ان يدرك العرفه او المشرع مقننا ولو افسدوا
بغير الموقنين وجبت البدنة والاكمال والقضاء وحجة الاسلام ويفتدما فلو قدم القضاء
لم يخرجوا عن اصدىها ولو عوق قبل المشرع تكن لك الا ان القضاء يخرج عن حجة الاسلام للمولى

الزوج في الأنت قبل التلبس لبعده فلو لم يعلم العبد صح حجه والمولى ان يحلله على اشكال و
الامانة في لعن قبل المهر و اباحة التحليل للمولى وحكم المدبر والمكاتب والمنفق بمضه و ام
الولد من النكاح والزواج والمولى معاصم الامة المزوجة عن الحج ولو هما ياه و احرم في نوبته فالأقرب

الشقة والمولى التليلي مع قصورهما عن افعال الحج والاجزاء عن حجة الاسلام ان اعتق قبل احوالها
ولو احرم القرن يدون اذن المولى واعتق قبل المشرع وجب تحريمها من الميقات فان قلنا
من موضعها ولو افسد غير الماذون لم يفتق به حكم ولو افسد الماذون وجب القضاء وعلى

السيد المتكبر على أشكال وتوطئة المآذون وأبسن فليسه الصوم والمولى منعه لا تروا
 فيه ما بهدلى الهند فليسه
البحث الثالث الاستطاعة والمزاد
 به الزاد والراحلة أما الزاد فهو ما يجوز من القوت والمشروب بقدر حاله إلى الحج والى

الإياب إلى وطنه وإن لم يكن له أهل فإخاه من حاجته من المسكن وعبد الخدمة وثياب البدنة
والجمل ونفقة عياله إلى الإياب وإن الراحلة فغير في حق من يتفقر إلى قطع المسافة وإن قصرت
عن مسافة النعمة وبشتم راحلته مثله وإن قدر على الشئ والجمل إن أفقر إليها وشق حمل مع ثياب

ولو بعدة وأشهرها سبعة ان تقطن والركوب بدونه ولولد عبد الزاد والراحلة وامكته الشراوية
وان زاد عن ثمن الثلث شراي ولو منع من دينه وليس غيره ضاغر والا فتقدر والمدهونك

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

كتاب الحج

٧٥

عليه الحج ان فضل ماله عالياه وان كان مؤجلا بعد الاستطاعة والا فلا ويصرف المال
الحج الى الحاج وان احتاج اليه وشق تركه ويصرف راس المال الذي لا يبعد على التجارة الا به
الحج ولا يجب الا قراض الحج الا ان يفضل ماله بعد الحاجة المستثناة عن القرض فاذا استطاع
لوقدر على التمسك وذهب قدرها وبعضها وبسده الباقي لم يجب الا مع القبول ولو بدلت
له واستوح للمعونة بها او شرطت في الاجارة او بعضها وبسده الباقي وجب ولو تج الفاق
ناثا لم يخرج عنه لو استطاع وليس الرجوع الى كفاية من صنعة او حرفه شرط على راي ووعته
الزاد والماء داخل في الاستطاعة فان تعدت مع الحاجة سقط الوجوب ويجب شراؤها
مع وجود القرض وان كثرت وعلفا لهما المملوكه ومشروها كالأزاد والراحلة وليس ملك عين الراحلة
شرطا بل ملك منافها ولو وجد الزاد والراحلة وقصر ماله عن نفقة عياله الواجب النفقة
والحج اليهم فيها باوعدا سقط الحج ولو تكلف الحج مع فقدا للاستطاعة وجب عنه من طبق
الحج مع الاستطاعة وبدونها لم يجز ولا يجب على الولد بذل الاستطاعة للأب
البحث الرابع إمكان السير ويشتمل على أربعة مباحث **الاول** النسخة
فلا يجب على المريض المضطر ربا لو كسب والتضرر ولو لم يضطر وجب وهل يجب على المضطر الاشتاء

فلا يقرب العدم لعدم وجوب الاستثناء فحينئذ
الاشتاء لا يبعد على ما ذكرنا وهذا القول لا ينافي ما جاء في
المنع عن التمسك بغيره من وجوب كسب المضطرب الذي لا يقدر على التمسك
على تركه فلا بد من ضعف القولين فلو كان لا يقدر على الاشتاء
والاشتاء فلا بد من عدم الوجوب بخلاف القولين لعدم اشتاء ابن ذر

الاقرب العدم والدواء في حق غير المضطر مع الحاجة كالأزاد ويجب على الأعمى فان أفقر الى
للاصل ولا اشتاء عدم الشرط عدم المشروط فذهب الشيخ في المصالح وابن البرقي وابن أبي عمير الى الوجوب لان عليا عليه السلام رأى شيخا يرجو فدا ولو طبق الحج من كبره
فأنه وقتئذ لا يقدر او فقد مؤننه سقط والا فلا ويجب على المجبور المبذور وعلى الولي ان يجتهد
السند من ج

مع حفاظا والنفقة الزائدة في مال المبذور واجرة الحفاظ جزء من الاستطاعة ان لم يجد غيرها
الثاني التمسك على الراحلة فالمعصوب غير التمسك عليها والحج الى التمسك مع فقده
لا يجز عليها ولو لم يمسك خلقه لم يجب الاستثناء على راي ولو احتاج الى حركة عنقه بغيرها سقط
في حماره فان مات قبل التمسك سقط **الثالث** من الطريق في النفس والبضع والمال فيسقط
الحج مع النقص على النفس من عداو وسبع ولا يجب الاستثناء على راي ولو كان هناك طريق
سلك واجبا وان كان بعد مع سعة النفقة والحج كالبزازن ظن السلامة به وجب والا فلا والمرئ
كالزجل في الاستطاعة ولو خافت المكابرة واحتاجت الى محرم وقتئذ سقط وليس المحرم مع النقص
شرطا ولو وقتئذ لا يزال مع الحاجة وجب مع المكث والوخاف على المهر سقط ولو كان العداو لا يند
الأب والدة ممن من التحمل به ففي سقوط الحج نظر ولو بدل له بأذن وجب ولا يجب لو قال قبل المال
واوقع انت ولو وجد بدلة باجرة وتمكن منها فالاقرب عدم الوجوب ولو أفقر الى القتال

فكره ولو كان العداو لا يمنع اه وقال في تركه لم يندفع العدة
الأب والدة او حقة قال الشيخ لم يجب ولو قيل ان استغن عن المال
من غير حاجات ولا ضرر وجب والا فلا كان وجهه ولو بدل له
بأذن المطلوب منه فكيف العداو وجب عليه الحج
ليس له منع الباذل انتهى

والوجوب لا يجب تحصيله كما تقدم في اصول الفقهاء
انما يستطاع الا لا اشتاء
بالقدرة وهي
والعدو لم يمنع من الحج عداو الا في حدى ما لا يجب دفع الظلم
بالمال وهذا خطأ لا يخفى في
المسئلة ج

ربنا وحيث عليه خير فخر بالثقة روابفاد
ويحيى بن يحيى لنفسه رجلا فان فعل كما
اجزاء فان براءه فابعد وتلاه بنه
٧

۷۷ قوله ولوركب البعض فكنك على اي اي قنا وهو

ابن ادریس لا
لاخلاله بالقصعة
المشروط وقال السجستان
برك ما عشي بمشي ما ركب لان
الواجب قطع المسافة ما شيا وقد حصل

التفصيل فيخرج عن العهدة والا فوى الاول
خلا على انها رمضان متعارفان فلا يخفى لحد من الاخر

لبيت شريفه من علي حجة
وله والانيات من علي حجة
ويشترط علم الاجراء للناسك
عليها وعلما لانه حيث يكون
من جيب عليه الحج
عند زيارته

السلامة دون العكس لان
في التذكرة بيان ان
الحج في زمان
الحج في زمان

وقد روي عن ميثاق
الاجارة عن ميثاق
الفاسق اما الواستاجر فيجمع المانع
من الجزاء عن النوب
واجبا وكذا

فلا ينسأ من ملصحة حج
لم يعين العدل الفاسق عن حجير
تلكه استنابة غيبا لوكلا
على النية شج
الصوم والزكاة المودع
ولم يودع

عدم قبوله وجب
رفضه الامس وان
العبارة كانت
كافية
بحدوثها
ومقتضى الفهم
يفيد بالاقوال

القول في غرض من السباغ علان

وجيب علی ہدشتہ ان پودا
حسمہ ما اخذوا لایسختہ

شأنه لأنه لم يضر شيئا من أفعال الحج وإن كان لا ينقض الحائض
كان بعد الإحرام لم يلزمه شيء وأجزاء من المساحات الحائض

سواء كان ذلك قبل استيفاء الاركان او بعده هذا
اذا استاجر على ان يحج عنه واطلق وان استاجره على ان يحج عنه

مثلا من بغداد او خراسان بان يقطع المسافة الى الميقات انتهى
الاجرة بمقدارها قطع من المسافة انتهى **فقط الزحف** ولا يركب

[illegible]

الحلقة الثانية
من الطوائف

له الى نفسه كالنبيج باخذ ١٢ قوله وان كانت الاجان مطلقه
على اشكاله فشاء من انه بالشرع يتعين عليه الاقام فباعتين
الزمان كانقلا عما بالشعر ومن حذر الزمان فباعتين

غير يقين زمان فلا يبرء الآه الفضل وعن الشهيد
 يمكن ان القوم والملائكة الالهة

مأمل ويستأجر آخر من موضع الصد
ولو كان بين الميقات ومكة

فمن الميقات ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} <

ابن تيمية رحمه الله تعالى
في رد المحتار

في رد المحتار

قوله الخامسة المستوعبة بعد موت المودعة ٢٨

ما مر من الحكم
العلم من الصادق عليه
السلام وفي المستوعبة
صحاب الحكم في المستوعبة والدين
والعقب والامانة الشرعية قال وهل
الحكم الى غير جهة الاسلام كالنكاح والعرفه وقضا
يعمل ذات وقال في ذلك ان الوقف عن ذلك الى
فصل في ولاية الخلفاء للاسلاف على موردها ٢٨ والسلام

منه في مقابلة الاول
يقول على ما في النسخة
لا يجزى من منعه من
مثلا الاول في النسخة
ايضا في النسخة
محذوف
يعني لا يجزى من القضاء
في الدرر من اجزاء عنها لا مع القضاء
بمنه في النسخة ٢٨

ولو قصر عن الاقل عاد ميراثا على ابي الثانية يستحق الاجر الاجرة بالعقد فان خالف ما شرط فلا
الثالثة لو وصي بغيره قدم الواجب ولو وجبا لكل شتمت الزكاة بالمحصص مع القصور الرابعة
لو لم يعين الموصي العدد اكتفى بالمرة ولو علم قصد التكرار كرر حتى يستوفي الثلث ولو نص على
التكرار والعقد وقصر جعل بالنسبة واذا زيد لثمة الخامسة للمستوعب بعد موت المودعة المستوعب
بجهة واجبة اقطاع الاجرة ويستلزم مع علمه بنوع الوارث التادئة يجوز الاستئثار في جميع انواع الحج
الواجب مع العجز يموت او زمن في الطوع مع القدرة ولا يجوز الحج عن المصوب بغير اذنه ويجوز عن
الميت من غير وصية التابعة بشرط قدرة الاجر وعلمه بافعال الحج واتساع الوقت ولا يلزم المبادرة
وحده بل مع اول دفعة الخامسة لو عقد بصيغة الجحالة كمن حج عني فله كذا صح وليس للاجر زيادة
ولو قال حج عني بما شئت فله اجرة المثل ولو قال حج او اعتمر بما صح جعله التاسعة ولو حج في المغنة
نسخت الاجارة ولو كانت في الذمة لم ينسخ العاشرة لو استاجر الحج خاصة فحرم من الميقات بعرة
عن نفسه واكملها ثم حج عن المستاجر من الميقات اجزاء ولو لم يعد الى الميقات لم يجزء مع المكثرة
ولو لم يتمكن احرص من مكة وفي احساب المسافة نظرا بقاء من صرفه نفسه فخطا من اجرة قدر التفاوت
بين جهة من بلده وجهة من مكة ومن اذنه قصد بالمسافة الحج الملتزم الا انه اراد ان يرجع احرماها في سفر
عمر فنوع الاجرة على جهة من بلده احرماها من الميقات وعلى جهة من بلده من الحج طين قصد مكة
فيستقطن المسمى بنسبة التفاوت وهو الوجه ان قصد بقطع المسافة الحج وان قصد الاعتكاف فالاول
الحادية عشر لو فاته الحج بغير طمحل بعرة عن نفسه لا انقلابه اليه ولا اجرة ولو كان بغير نظر طمحل فله
اجرة مثله الى حين الفوات فله الشيخ والا قربان له المسمى بنسبة ما فعل الثانية عشر لو افسد ثلث
الحج فعليه لقضاء عن نفسه ان كانت معقبة الغشحت على المستاجر استجاره او غيره وان كانت
مطلقة في الذمة لم ينسخ وعليه بعد القضاء جهة النيابة وليس للمستاجر الفسخ الثالثة عشر ان
المستاجر الزمان في العقد تعين فان فاق بفسخ لو اطلق افضى التخييل فان اهل لم ينسخ ولو شرط
عامين او يزيد جاز الرابعة عشر لو عين الموصي الثابت والقدر تعينا فان زاد عن اجرة المثل او كان
الحج ندبا ولم يخرج من الثلث اخرج ما يحتمل الثلث فان رضى الثابت به والا استوجبه غيره
ويحصل باجرة المثل ولو اطلق القدر استوجبه اقل ما يوجد من حج عنه مثله ان لم يزد على الثلث
فان لم يرض المعين استوجبه غير الخامسة عشر لو نص المستاجر على البشارة او اطلق لم يجز
للقاب الاستئثار ولو فوض اليه جاز **المقصد الثاني** فافعال الثلث

قوله وعليه بعد القضاء جهة النيابة وفيه منع جهة الثالثة الا
الفاضة ان كانت عقوبة فالثانية الفسخ فلا مقتضى
لوجوب الفسخ وان كان بالعكس فقدم الوجوب ولو
قوله ولو شرط عامين او يزيد جاز اذا كان
ندبا عن المستاجر او كان واجبا موقفا
عن حق او ميت او لم يرضه
مجهول شتمه ٢٨
العقد الى الشبهة

بين معانيه براهين جديده في الامور الجمله
المسلطات ٢٢

YA

نامیہ

موضوعه

من ان كل هذا

تبی
بنی الکعب و قال
یقات یط
وع الاحرام فی
لکان الاحرام
عز مفضی

وَاللَّهُ يَكْفِيكَ
إِلْفَ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ
وَاللَّهُ يَكْفِيكَ
إِلْفَ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ

والآن على ختمه
هو النسخة
منه بكل ذلك
التي والية فلا
ما وجدته

مع الاستماع

مجلس
نائب
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

عَنْ ثَعْلَبِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْأَعْرَافِ وَفِيهَا مَطَالِبُ الْأَوَّلِ فِي تَعْيِينِ الْمَوَاقِفِ أَمَّا يَجُوزُ الْأَعْرَافُ مِنَ الْمَوَاقِفِ وَهِيَ شَتَّى

الأصل العراق الحقيقي وأصله المسلم ثم ذات العراق فلا يجوز الخروج منها بغير إجازة ولا إجازة
المدينة من أجل النجاسة أو إجازة أو اضطراب الحجة وهي الجمعية وهي بقايا أهل الشام وأخبارها ولطيف
جبل يقال له بيلم وللطائف قرن للنزول ومن منزله أقرب من البقعات منزله ولحق التمتع مكة وهذه

ومن حج على سبقات وجبان يحرم منه وإن لم يكن من أهله ولو لم يؤد الطريق إليه أحرم عند حمانا
أقرب المواضع إلى مكة وكذلك من حج في البحر ولو لم يؤد إلى المحاذة فلا قرب استاء الأحرار من أدنى
عن الشخصين ويد هذا الأحرار
الحمل ويحتل مساواة أقرب المواضع ولا يجوز الأحرار وقبل هذه المواضع إلا أن لا يؤد ثم الحجفة

فإن قلنا لا يجوز له أن يبيع حرامه إلا من المبيعات وإن قلنا لا يجوز له أن يبيع حرامه إلا من المبيعات وإن قلنا لا يجوز له أن يبيع حرامه إلا من المبيعات وإن قلنا لا يجوز له أن يبيع حرامه إلا من المبيعات

الاعوام بمحب توفير شر الراس مما قد نرى القعدة للفتح وبما قد عتده لانه في الحجة وتطمين
 الجسد عند الاعوام وقص الاظهار واخذ القارب والا طلاء ولون قد تم باقل من خمسة عشر يوما
 جزاء الفصيل من سبعة رفا القيم ولو اكل جده اولى ليس ما يمنع منه اعاد العمل استحقاقا او بقدرة

۱۴۴۸ هـ
 یوم الثانی ۱۲ جمادی الثانی
 فی شهر جمادی الثانی ۱۲۴۸ هـ

٧٠

WLB

کتاب الحج

ولا يجوز أن يفتح بعد فضله عزرة الزوجه من كل
 حيث يقتر إلى سنيان اذ الزا ان كان يجوز
 حرما وانما يجوز في شهر فان فتح الزوجه
 جده عزرة في غير الفتح وفي سنة لان طلاقها
 في الاولى حاكمه

ادخلت العرق في الخج هكذا وشبك الاصابع وكل

فالحجاب من سبق له الحرام قبل مضى شهر من إزاره واحلاله على أشكال والداخل فقال مباح لو
 كسر أو الاحلال بعده قبل ذلك الاحرام
 تركته الحاضر فظاهر لا يجوز رجعت الى الميقات واحرمت منه فان تعذر فمن موضعها فان دخلت
 مكنت خرجت الى اولى المحل فان تعذر فمن مكة ولا يجوز لحرم اشتاء اخر قبل اكال الاول ويجب اكل
 ما احرم لمن حج او عمرة ولو اكل علة التمتع المتدبر ففي جواب الحج أشكال ويجوز لمن نوى الا لا
 يشاء الاكال

مع دخول مكة الطواف والسعي والتقصير وجعلها عمرة المتعمع والمربط فان لم يأتها فاعتقد حرامه
وقيل انما الاعتبار بالعقد لا بالتلبية والمشرط مع المحصر التحلل بالهتك وفائدة الشرط جوان
التحلل على ما في التاميم الشرط مع الفائدة مثل ان مرهنتا ومنعني عدد واوقلت نفقتى اوضاعا ^{قال في الإيجاز}
الوقت ولو قال ان تحللني حيث شئت فليس بشرط ولا مع العذر ولا يسقط الحجر عن المحصور بالتحلل

المطلب السادس

مع وجوبه ويسقط مع نديه **المطلب السادس** في تزوجه والمحرم عشرون الدليل
الصحيح هو الحيوان المنع بالاصالة اصطبارا واكلا وان نجه وصاحبه المحل اشارة ودلالة وانغلاقا
وذبحا فيكون مثله بجرم على المحل والمحرم والصلوة في جلده والفرج والبصير كالاصل والجراد
صيد وما يبصر ويغفر في التزويج وحده لا يحد من غيره وانما هو في الزنا والرشا

ولا فرق بين المستأنس والوحشي ولا يحرم الاستئناس بئو حشيه ولا بين المملوك والمباح ولا بين
 الجميع وبعضه ولا يختص تحريمه بالأحرار بل يحرم في الحرم أيضا والاعتبار في المولود بالاسم
 ولو استئنف الاسمان فان منع جنسه حرم والآفلا الثاني النساء وطيا والمسا بشهوة لا بدونها
 عقدا وانعموا الا ان

فكراهة إيقاع العقد حال الإحرام على أفعائه فإن كان المنكر المرأة فالأقرب وجوب المهر كالأول
لأنها نوع من الزوجية وبالعكس ليس لها المطالبة مع عدم القبض ولأن المطالبة معه ولو
بمقتضى إقرارها

[illegible]

العود ويجوز السقوط بالضرورة والاجتناب في موضع باع فيه ويقض على انفسه ولا يقضى
في الكثرة وبزبل ما صاحب الثوب منه الرجوع الاكتمال بالسواد على راي بما فيه طيب الخ
والاعطاف السابقة

بجملته في الفصل
والاعطاف السابقة

بالاعطاف السابقة

غريب العود والكافور وسقفة ابن البرج العود متجبا جلال

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بندبر و هو صاحب عمر فی سبیلہ والاربابہ الجلالان

بل عيان يذني من حيث ابتدأ الشاذر جعل البيت على ياره فلو جعله على غيره واستقبله
بوجهه لم يضر الشاذر جميع بدنه عن البيت فلو شوي على شاذرون كهيئة البيت ولو كان
بمن الجدار بيده في وزارة الشاذرون جمع الثامن ادخال الحجر في الطواف فلو شوي على حا
او طاف بينه وبين البيت اصبحت الناس الطواف بين البيت والمقام فلو دخل المقام فيه لم يضر
الحاشية رعاية العدد فلو نقص عن سبعة ونوشوا او بعضه ولو خطوه لم يضر ولو زاد على
الفريضة عمدا بطل ولو كان سهوا قطع ان ذكر قبل بلوغه الركن ولو كان بعده استحب اكمال
اسبوعين صلى الفريضة او لا والتاقل بعد السعي يكره الزيادة عمدا في التاقل فان فعل
الاضرار على الوتر ولو نقص من طوافه ما ساء ما اتمه ان كان في الحال وان انصرف فان كان
قد تجاوز النصف رجع فاته ولو عاد الى اهله استتاب ولو كان دون النصف استأنف وكذا
لو قطع طوافه لدخول البيت والسعي في حاجة او مرض في اثنا عشر فان استمر مرضه ونقذ الطواف
به طبع عنه وكذا لو احدث في طواف الفريضة ثم مع تجاوز النصف ثم اتم السعي ولو لم يتجاوز
الطواف ثم استأنف السعي ولو شئت في العدد بعد الاضرار لم يهلك وكذا في الاشياء ان كان
في الزيادة ويقطع وان كان في نقصان اعاد كل مثلين السنة والسبعة وقال التاقله سبني على الاقل
ويجوز الاخذ بالذي اغير في العدد فان شك اسعافا فانه ما سبق الى عشرة الركنين ويجوز في الوا

القدس وبيع الماسة باعها للثقة وقد علمت ان الماسة اذا بيعت
فقد قهرت بالرهبان وانه لا بد من البيع في اكثر الاوقات
القدس وبيع في وقت فلهذا في هذا التمام وبيع
الحرم والحلقا كذا قال انبياهم في بيعته وان الشاة
الطعام ثلثا واما السجدة التي

فان تفتد رنجش امكان من البقيام و در حلال من مكان سقطت عا و حلال
مسلم عن احمد عليه السلام الاستسائة فيها واظهاره في اقله وتبنيه
الفاضل الاقل ظاهر في الجاهل كاتاس ١٢
فان من
ان اصله في الاصل
الجاره عظم فينا وخلصه
عدون تحت حقيقه
ولله بر عليه
الرمي بفتح الهم هو الاسرع في المش مع تقارب الخطى دون الزوا
والعدو من

في سنة بسحب الفضل لدخول مكة ولو فقد فبعد والا فضل من بنو ميمون بن الحضر بن باب
مكة اوقع وهي على اس فرج من مكة للقادم من المدينة والآ من منزله وموضع الاخر ودخول
من علاها ما ينال على كينة ووفاء والفضل لدخول المسجد الحرام ودخوله من باب بنى شيبه بعد
الوقوف عند ماء الدعاء بالمأثور والوقوف عند الحجر والدعاء واذا يد يربه واستلامه بيده
اجمع وتقبله فان فقد فمبعضة فان فقد فبيده وبسبيل المقطوع بموضع القطع وفقد
البدن شهر والدعاء في اثنا عشر والذكر والشيء لا مقصود فيه بالسكينة على لى ويرمل لنا ونفى
اربعا في طواف التمتع على اى الترام المستجار في الساب وبسط اليد على حائطه والصائى البلى
والخذ والدعاء فان تجاوزه رجع والتزام الاركان خصوصا العراق واليهان ولطواف ثلثمائة
وسبعمائة طوافان عجز جعل العدة اشواطا فالأخير عشرة والتدان من البيت فبكره الكلام

١٦
 القادسية عليه السلام انه قال ان من لم يسمع من
 ابي عبد الله عليه السلام لم يسمع من
 ابي عبد الله عليه السلام

[illegible]

منع نال الخلد جواسه بيزركي او كنس نهامه
الشي فوض الخلد منو
ميدو دندل من الخلد
مع بيلك دندل من الخلد
عليه من الخلد
دندل من الخلد

المعبر القصب كانا لم يستطعوا الخروج
فجاءوا القاصح الساجد المدين
في الجوارح
الحسين بن القوار
وعلى عيسى بن الموحيد
بن علي بن علي

واجبا وانه يحل من اعرام العرف التمتع بها واقله فص نصف الاضفار او قلبا من الشعر ولا يجوز ان
 يحل فيجب عليه شاة مع الهدى يوم النحر الموسى على راسه وجوبا والاصلع استحبابا وبأخذ
 من لم يجد الاضفار ولو حل بغير راسه جاز ولو ترك القصير في اهل الحج هو احسن منعها شئ
 عليه وعلى شاة وعدا نصيحة مفردة على راي وبطل الثاني على راي ولو جامع قبل القصير عامدا
 وجب عليه منه للوس وفضل للنوسط وشاة للعسر وبخبره بعد القصير التلبية بالمحرم في ترك
 المنيط الفصل الخامس في اعرام الحج والوقوف فيه مطالب الاول في اعرام الحج والنظري
 امور ثلثة الاول في فقهه ومحلها ما وقفه فاذا فرغ الحاج من عمره التمتع اعرام الحج وافضل
 او قاته يوم النحر وعند الزوال بعد ان يصلي الظهر ويستدركه ان وقف في غيره واقله وكعتان
 ويجوز تأخيرها الى ان يعلم ضمن وقت عرفته فيها ابطاعه جنته واما المحل فمكة فلا يجوز ابطاعه
 في غيرها وافضل المواطن المسجد تحت البزاب في الشام ولو نسيه خرج الى منى رجع الى مكة
 وجوبه مع المكة فان ضار حرم من موضعه لوم عنات الثاني الكيفية ويجب فيه التنية
 المشتملة على قصد الحج التمتع خاصه من غير ذكر العرف فالأفضل ان يستوفى اعرامها على
 قصد من اعرام الحج وعلى الوجوب والتدب لوجهها والتدب الى الله وليس التوطين التلبيا
 الادب فقدم في اعرام العرف من الواجب المسحب ويلى الماشي في الموضع الذي صلى فيه الراكب
 الى زوال الشمس يوم عرفته الثالث في احكامه ويجزم به ما قدمناه في محطورات
 اعرام العرف يمكن ما يكون فيه ونار كعدا يبطل حجرا لا ناسبا على راي فيجب على المحرم
 من الكفارة على اشكال لا يجوز له الطواف بعد الاحرام حتى يرجع من منى فان طاف
 ساهيا لم ينقض اراحيل ويجزئ التلبية بعقد بها الاحرام المطلب الثاني
 في نزول منى ليجب للحاج بعد الاحرام يوم النحرية الخروج الى منى مكة بعد صلوات
 الظهر لاقامة بها الى فجر عرفة وفضل راي يحجب طلوع الشمس للعليل والكبرياء
 الزحام الخروج قبل الظهر وكذا الاثم بخبر ان يصلي الظهر من منى لاقامة بها الطلوع
 الشمس يكن التوجع منها قبل الفجر لغير عذر وبخبر الدعاء عند دخولها والخروج منها
 والبها بالنقل وحدها من العفة الى وادي محشر البيت بمنى ليلة عرفة مسجلا لا يخرج
 المطلب الثالث في الوقوف بعرفة ومباحثه ثلثة الاول الوقوف والمحل وقته

المندوب والقليل من وجوب ذكر السبح ولا بد من حملهما
 على الوجبة المفضية لشع التكليف والوجبة المندوب
 بعد اذ لا يجب الحج لغيره ما بين وجهها والحمد
 مع الا على السعة الا هو مطلقا يتحقق
 او وجهها فانه
 المندوب في الوقوف على
 بالشرع في العرف وتندب في المسببة اشكال في ذلك

بالحج يوم النحر في مكة

هذا هو الأصل الذي عليه البناء في هذا الباب وهو قوله تعالى
 في الصدقات ما لا يفسد بها أموالهم

والغريب في هذا البناء والوقوف بالمشعر من تركه عما بطل به لا سيما انكاره وفجعه فمذله
 تركهما معا بطل جهتان كان ناسبا ولو ادرك عرفه اختيارا والمزلة انما انطوا او بالعكس واحدا
 انما اختيارا بطل ولو ادرك الاضطرار بين فالأولى بالصحة ولو ادرك احد الاضطرار بين خاصه بطل
 وبطل من فانه الحج بمنع مرفعه ثم بفضله واجبا مع وجوبه كما في انما لا بد من بطل باقي الافعال عنه
 لكن ينبغي الا فانه في ايام التشريق بعشر للكل بسخن القاطن حوالا من المشرك يجوز
 من غير لكن من الحرم عدا المساجد بسحب غير الامام الا فاضله قبل طلوع الشمس فليلكن
 لا يجوز وادى في الحرم عدا المساجد والاهرام عدا الحرم وفي ادى محرم عدا ولو تركها السحب
 الرجوع لها **الفصل السادس** في مناسك من فقهه مطالب **الاول** اذا فاضل
 المشرك عليه الفقه في قضاء المناسك بها يوم الغرة وهي ثلثة دعى من العقيقة ثم الذبح في
 منى فان اخل به اثم واجزا مع الحج في الرمي التهديري سبع حبات بما يرمى بها واصابه الحرم بها
 بفضله بما يرمى بها من الحرم وابتكارا او بسحب الحرم من الحرم المظنة الكلبية الملقطة بفضله
 الا تمزق الطهارة والدعاء والاباء عشر اذرع الى خمس عشرة ذراعا والرمي خذ فارجلاد
 الدعاء مع كل حصاة واستغفار بالحجر واستدبار القبلة في غير ما يستقبله ما ذكره الصلابة
 والمكسرة في الرمي بالكتاب **فروع الاول** لو وضعت على نحره اخذت على الحرم وحده
 لو فها حركه غير لم يجز **الثاني** لو شذ بهل اصاب الحرم لم يجز **الثالث** لو طرعا
 من غير رمي لم يجز **الرابع** لو كانت الاجازة بغير اذن والافضل يظهرها الخاص
 في غير الرمي على حصاة فارقت الثانية الى الرمي لم يجز **السادس** من حج بالنفري في الحرم
 لا الوقوع فلو رمي من دونه وان كان يهدى فوميه ولعله وان نال خطا في الوقوع ولو اتع
 احدهما الاخر فربما وان اتفقا في الاصابة **المطلب الثاني** في الذبح ومباحته
 الكفارات المندودة وشبهه دم الظل والثاني هدي القران والاصح وما يتفرع به
 بغيره اهدى المنع يجب على كل من منع مباحا كان وغيره منطوقا بالبحر او مفسرا فلا يجب على
 غيره وبغيره مولى الماذون فيه بين الاهداء عنه وبين امر بالصوم فان اعتق قبل السو
 من عليه لم يترك ولا يجزى الواحد في الواجب الا عن واحد ومع الضرورة السو على
 راي في التدب يجوز عن سبعة اذ كانوا اهل خوان واحد ولو فقد الهدى قبل
 ثمنه خلفه عند ثمنه بشره عنه وبذبح طول ذي حجة فان لم يوجد ففي العام القبلة

فقد عرفت من قبل انما فان ظاهر العبارة
 انما خلفها الصدقة وله وقد
 مع نال اصداله لا فاضل
 على ذلك كذا في الفقه وهو
 ولو نال ذلك
 السب
 في
 بما يرمى
 من الحرم عدا المساجد
 لا بد من بطل باقي الافعال عنه
 حراما في الحرم عدا المساجد
 من غير رمي لم يجز
 من غير رمي لم يجز

كذلك في الحج والعمرة
 من اذ كان في الحرم
 او في مكة او في المدينة
 او في مكة او في المدينة

وكانت من جملة ما كان في البيت
من اواني الذهب والفضة
فكانت من جملة ما كان في البيت
من اواني الذهب والفضة
فكانت من جملة ما كان في البيت
من اواني الذهب والفضة

فكانت من جملة ما كان في البيت
من اواني الذهب والفضة
فكانت من جملة ما كان في البيت
من اواني الذهب والفضة
فكانت من جملة ما كان في البيت
من اواني الذهب والفضة

بمكاتب في حوزة نوى الوجوب سقط السعد وان لم
ينوه لم يسقط بان يكون قد جمع بين الفعلين

سائر في التذلل فذلك يذبح بغيره اذا جازع
فان جازع شيئا واذا وجبت الشاة السبع للحر
من بنة الكفارة فجزئها صام بمائة عشر يوما
ينفي ان يكون شاة بها سبعة

الذي من امواله ولو كان
منه الصدقة لا يلزم الاصل من الهدى
ولا يخل بالاهداء فان كان سببا كله ضمن وان كان

الاهداء بغيره فجزئها صام بمائة عشر يوما
فان سببا لا يلزم الاصل من الهدى
فان سببا لا يلزم الاصل من الهدى

كلام الاصحاب عدم
الاجاب الوضعية مع الانشا
او التعليل في ذلك فينبغي ان يحل عليه
كونه سببا في الاول بانه مطلق المصاحبة
من غير اشتراط ولا تعبد وحياته الله لا يخلو من الخلق

مقتضى هذه البان مع ما
فان اخذت من امواله والحوائج
ما وجب على المتع

فان اخذت من امواله والحوائج
ما وجب على المتع

فان اخذت من امواله والحوائج
ما وجب على المتع

في وجهه ولو جازع من الثمن ثلثين البذل وهو صوم عشرة ايام ثلثه في الحج من ابله اخرها عرفة فان اخرا

يوم الشريعة وعرفة وصام الثالث بعد النذر ولو فاته يوم التوبة اخرها جمع الى بعد النذر ويجوز
تعدبها من اول ذي حجة لا قبله بعد التلبس بالمنعة فان وجد بعد ما قبل التلبس بالسبعة ذبح

استحبابا والسبعة اذا رجع الى اهله فان قام بمكة انظر الاسبوع من مضى شهرها ووصول احبابها
بله ثم صامها ولو مات من وجب عليه الصوم قبله صام الولي عنه وجوب العشرة على رءس

وان لم يصل بله ولو مات من وجب عليه التلبيذ اخر من صلب المال ولا يجزئ بيع ثياب
ولو فصل في الهدى ومن وجب عليه بدنه في ذكاة وكفارة فلم يجد ضليعه

في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة
في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة

في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة
في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة

في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة
في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة

في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة
في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة

في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة
في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة

في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة
في صفات الهدى وكيفيته الذبح يجب ان يكون من النعم الابل والبقرة

ويصدق بثلاثة كالتفريق وكذا الأخص ويخرجى الهدى الواجب عن الأخص والجمع افضل فان صدقت صدق
 جنهما فان اختلفت صدق بثلاثة الاعلى والاوسط والادون وبكره التفريق بما يربط واختلفت من جلوسها
 واعطاء ما الجزاء ببل يجب الصدقة بها **الكتاب الرابع** في مكان اقامة النساء وما خالفه المذاهب
 فان كان من صدق مكانه موضعه وزمانه من حين الصدق الى حين الوفا فحينئذ الحلال العسر فان منع عنها
 غلغل بالهكذا فان عجز صام وان كان من حصره كان من امكن حاجا ومكة ان كان معقرا وزمانه يوم الفجر واما
 التفسير ومكان الكفارات جمع من ان كان حائضا ولا فقهه وما خالفه من حصوله ولو كان هناك التمتع
 منى واما يجب اخراج ما يذبح بمعنى المصرفة فلهذا ما من يوم الفجر قبل الحلق ولو اخوه واشتم واخراجه وكذا الحج
 لو ذبح في بيته ذى الحج ومكان هدى السبلان من ان كان الاحرام للحج وان كان العسر قضاء الكعبة
 بالحزونة وزمانه كهدى التمتع ومن يذبح تحريدا عنه وعن مكانه وعن الاخرى بما يملكه ولا ينعين الا بغيره
 مكان وزمانها بمعنى اربعة ايام يوم الفجر طمئنت بعده وفي الامصالته ويجوز ان حاد لهما وبكره
 يخرج به من منى ويجوز اخراج ما خالفه غيره **المطلب الثالث** في الحلق والتقصير ويجب
 الذبح اما الحلق او التقصير على الحلق افضل خصوصا للبلدية والصورة ولا ينعين عليها على راي ويجب
 على المرأة التقصير بحرم الحلق وفي اجزائه نظرو يخرجى في التقصير قد لا يغتسل ولو دخل من منى قبل
 الحلق بخرج فحلق بها فان اعتذر حلق او قصر مكانه وجب او بعث بشعره لم يفسد بها ثوبا ولو اعتذر
 لم يكن عليه شيء ومن لا شعر على راسه الموصى عليه ويجب تقديم الحلق او التقصير على طواف الحج
 وسعيه فان اخره حامدا جره بشاة ولا شيء على النابى وبعد الطواف ويجب ان يديه في الحلق ثوبا
 من فزرة الابم وجعل الى العنق ويدعو فاذا حلق او قصر احل من كل شيء الا الطيب النساء والصد
 على اشكال وهو الحلق الاول المتنع اتم بغيره نحو ان الطيب ايضا فاذا طاف الحج حله الطيب هو الحلق
 الثاني فاذا طاف النساء حلقه وهو الحلق الثاني ولا تحل النساء الابيه ويجزم على المرأة الرجل لو تركه
 على اشكال ويجب عليها ضاؤه ولو تركه الحائض منعها وجب عليه الرجوع الى مكة والايان به الحلق
 النساء فان اعتذر واستجاب فاذا طاف اثاب حله النساء وهل يشترط مغابرة ما بانى بين طواف النساء
 احرام اخر اشكال ويجزم على المميز النساء بعد بلوغه ولو تركه على اشكال ويجزم على الصبي المأذون انما يجزى
 الرأى دون التقيد وبكره لمن لم يخط قبل طواف الزاوية والطيب قبل طواف النساء فاذا مضى مناسك
 منى الممكة والطوافين والسعي يومه والامن من خصوص التمتع فان اخره انتم واجزاء ويجوز العادى
 التمتع ما اخرجت ذلك لولدى الحج على اتمه **الفصل السابع** في ما في الناسك وفي مطالب الابرار في باب

بسم الله الرحمن الرحيم والاعمال الصالحة والبر والعبادة والبر والعبادة والبر والعبادة

بسم الله الرحمن الرحيم والاعمال الصالحة والبر والعبادة والبر والعبادة والبر والعبادة

بسم الله الرحمن الرحيم والاعمال الصالحة والبر والعبادة والبر والعبادة والبر والعبادة

بسم الله الرحمن الرحيم والاعمال الصالحة والبر والعبادة والبر والعبادة والبر والعبادة

بسم الله الرحمن الرحيم والاعمال الصالحة والبر والعبادة والبر والعبادة والبر والعبادة

بسم الله الرحمن الرحيم والاعمال الصالحة والبر والعبادة والبر والعبادة والبر والعبادة

بسم الله الرحمن الرحيم والاعمال الصالحة والبر والعبادة والبر والعبادة والبر والعبادة

الحج والعمرة

الحج والعمرة

الحج والعمرة

اي حصل الرمي بالترتيب كذا الجاهل اما العاد فلا...

الحج والعمرة

الحج والعمرة

الحج والعمرة

فانما خرج من الحلق او النقص مضي الى مكة الطواف الزيادة ويحجب الفضل قبل دخول المسجد وتعليم...

الحج والعمرة

ويجوز التفرع الاول لمن اجنب النساء ونصبه بعد الزوال لاقبله ويجوز في الثاني قبله ويجب للآثار
 الخطبة واعلام الناس ذلك **المطلب الثالث** في الرجوع الى مكة واذا فرغ من الرمي والمبيت بمعي
 فان كان قد بقي عليه شيء من مناسك مكة كطواف النساء او بعضه او سعي عاد البها واجبا لفعله
 والا استحب له العود لطواف الوداع وليس واجبا ويجب امام ذلك صلاة ركعتين بحمد الله
 عند المنارة في وسطه وفوقها الى جهة القبلة يتخوض من ثلثين ذراعا وعن يمينها وشمالها كذلك
 فانه مسجد رسول الله والخصب للناس في الاخير والاسبقا فيه ودخول الكعبة خافيا خصوصا
 بعد الفيل والدعاء وصلاة ركعتين يقرأ في الاولى بعد الحمد ثم السجدة وفي الثانية بقدها
 بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء والصلاة في ذابها والدعاء واستلام الاركان خصوصا
 البنا في قبل الخروج والدعاء عند الحيط بعده وهو اشرف البقاع بين البنا والحجر وطواف سبعة
 اشواط واستلام الاركان والسجدة والدعاء وابان زمزم والشرب من مائها والدعاء خارجا
 من باب الخناطين ازاء الركن الثاني والسجدة واستقبال القبلة والدعاء والصدقة ثم يشرب من
 والعزم على العود **المطلب الرابع** في المضي الى المدينة يجنب اداء النبي استنجا بأكوا ويجوز
 الامام الناس عليها لو تركها ويجب تقديمها على مكة خوفا من ترك العود والتزول بالمعسر على
 طريق المدينة وصلاة ركعتين به والفعل عند دخولها وزيارة فاطمة في الروضة وبينها والبقيع
 الاثمة عليهم السلام والصلاة في الروضة وصوم ايام الحاح والصلاة ليلة الاربعاء عند السوا
 ابوابها وليلة الخميس عند الاسطوانة التي يلي مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وابان المسجد
 جاكسجد الاخراب والفتح والقبض وفيها مشقة ام ابراهيم وفوق الشهداء خصوصا حمزة وكر
 الحج والعمره على ابل الجلالة وفتح بناء فوق الكعبة على راس الحاج ودومكة على راس التو
 في المساجد خصوصا مسجد النبي وصيه عابن الحرم وعنده شجر حرم المدينة وحده من عمار الى
 طحاوود بمكة ويجب التمسك من الجاه الى الحرم وعليه حدان وتزير او فضا من شؤ عليه
 للعلم والمشيح حتى يخرج ولو فعل ما يوجب ذلك في الحرم فله فيه مثل فعله والامام المعلوم ان
 في الحج والمعدود ان ايام التشريق هي الحاد عشر والثاني عشر والثالث عشر وليلة العاشر ليلة النحر
 الحاد عشر يوم الفري لانها من بين الثاني عشر يوم النحر الاول والثالث عشر التفرعات **المفصل**
الثاني في الواجب وفيه فصول **الاول** في العمرة وهي واجبة على الفور كالحج بشرطه ولو
 استطاع الحج الافراد دون عمرة فالافضل جوبه خاصة وهي فيمان ففتحها وهي فرض على من استطاع

عنه
 المراد به هنا النزول في مسجد الذي
 خرج من مكة وهو على راس منى
 بغير مسجد الشجرة بل بناء على
 القبلة في مكة

هو ضم الزاء الفوقية في موضع
 ولادة ابراهيم عليه السلام

وجاء مضبوطا في مواضع معتلة
 ضم الواو ونحو العين المهملة وفي
 ترانه يفتح الواو ونحوها جلا مرة

ولو اعتمر مرة أو فاشهر حج

ولو قلنا بالبدلية فهو اما عشرة ايام
من غير تيسيد بخايع ولا عليه ولا
في الحج ولا في غيره وتعلق
الشهاد بالمرأه
ثمانية عشر
يوم
ع

في قوله
لو قلنا بالبدلية
فان كان
في غيره
فان كان
في غيره

لما طهرناه ان الصدك كان بعد افعال
يوم الفريضة بدليل قوله فان لم يكن
والسعي في ذي الحجة وتوليعة ذلك
ليس بهك سوى الموقفين فاولا
ع

وصفتها ومفرقة وهي فضل اهل مكة وحاضرها بعد انقضاء الحج ان شاء بعد ايام الشتر في وفي
استقبال القبلة ويجوز ان ينقلها الى غيره المنع ان وقعت في شهر الحج والا فلا دون العكس الا ان
ولو كانت حرة الاسلام او التذوق في النقل اشكال ولا يخص فعلها زمانا او افضلها وجب فيها
الحج في الفضل وصفها الاحرام من المبهقات والطواف وصلوة ركعتين والسعي والتقصير وطواف
النساء وركعتاه وتجب باصل الشرح في العزم مرة وقد تجب بالثبوت وبها الاستحباب والافشاء
والقواف والدخول الى مكة مع انتفاء العترة والكراد فيعقد بحسب عند السب ليس في المنع بها
طواف النساء ويجب في المفردة على كل معتمر وان كان صبيا او خبيثا فيجوز عليه التذوق بركعة العقد
على اشكال ولو اعتمر من شعاع ليلة الخروج من مكة قبل الحج استحب الا فاشهر حج ويجعلها منعة فان حج
ودرج قبل شهر جاز ان يفتح بها ايضا وان كان بعد شهر وجب الاحرام للدخول ولا يجوز ان يفتح الا
بل بالاخيرة ويحل من المفردة بالتقصير المحل افضل ولو حل في المنع بها الزم عدم ومع التقصير
الحل في المفردة محل من كل شيء الا النساء ويحل بطوافهن ويحب تكرار العترة واختلف في الزمان
بين الصبرين فقبل سنة وقبل شهر وقبل عشرة ايام وقبل الزوال ولو تذر حرة المنع وجب العكس
دون الباقيين ولو اضيق الافراد وجب انما هو والفضاء دون العترة ولو كان حج الاسلام كفاؤ
عمره واحدة **الفصل في الصدقة** الصدقة مطلبة **الاول** المصدود الممنوع بالعقد فاما
تلبس الاحرام الحج او عترة ثم صدع الدخول الى مكة ان كان معتمرا والموقفين ان كان حاضرا فان لم
يكن له طريق سوى موضع الصدق وكان ضررت نفقته تحلل بدينج هذا الذي ساقه والتقصير فيه
الحلل عند الدينج موضع الصدق سواء كان في الحرم او خارجا من النساء وغيرها وان كان الحج فضا
لا يجب بيت المقدس وهل يكفي هدى الشبان عن هذا الحلل فلا محل بدونه ولا بدل له على اشكال
على احراره مع حجرة عنه وعن ثمنه ولو تحلل لم يحل ولا يراعى فيما ولا مكانا في احله ولو كان له طريق
غير موضع الصدق وجب سلوكه ان كان سادا وكذا لو كان طول والنفقة وايضا به وان خاف القوا
ولا يحل لان الحلل انما يجوز بالصدق ويعلم القواف على اشكال لا يجوز القواف في بعض في احراره
في ذلك الطريق فان ادرك الحج والاحلال مبذرة ثم قضى في القواف واجامع وجوبه والاذن باولا
يخص الصدق بالمنع من ديني الحاج ومبيت مني بل صرح الحج وينيب في الرمي والدينج ويجوز الحلل
من غير ذلك مع الاشارة على ديني **فروع الاول** لو جبر على مال سخي وهو متمكن منه فليس
بمصدود ولو كان غير سخي او غير من السخي تحلل **الثاني** لو صدع من مكة بعد الموقفين فان

الحج الطواف والسعي للحج في ذي الحجة صح حجه والا وحج عليه العود من قبل لاداء ما في المناسك لو
 لم يبدك سوى الموفين فاشكال ولو صد عن الموفين او عن احدهما مع فوات الاخر جاز له الخلل
 فان لم يخلل وانما على احرامه حتى فاته الوقوف فانه الحج وعليه ان يخلل بعمره ولا دم عليه
 الفوات الحج ونقص مع الوجوب الثالث لو طعن تكشاف العدو قبل الفوات جاز الخلل
 الا فضل الصبر فان اكشف ان لم يات فاته احل بعمره ولا يخل فالتكشاف العدو والوقوف منع وجب
 الايمان بحج الاسلام مع بقاء الشرط ولا يشترط الاستطاعة من بلده **الرابع** لو افسد فسد
 وجب بذنه الافاد ودم الخلل والحج من قبل فان قلنا الاولى حجة الاسلام لم تكف الواحد
 فاشكال فان اكشف العدو والوقوف باق وجب القضاء وهو حج بنفسه لسنه على ان كمال ولو لم
 يكن يخلل معونه في الفاسد قضاء في القابل واجبا وان كان العنا سد بابا فان فاته يخلل بعمره وقضاء
 واجبا من قبل وعليه بذنه الافاد لادم الفوات ولو كان العدو باق فانه يخلل وعليه دم الخلل
 وبذنه الاقتا وعليه قضاء واحد ولو صد فافسد جاز الخلل ايضا وعليه البذنه والدم و
الخامس لو لم يندفع العدو الا بالقتال لم يجب ان يطن الاسلامه ولو طلبت الا يجب
 بذنه ولو تمكن منه على اشكال **السادس** ولو صد المعتمر المنوع عن مكة يخلل بالحكم وحكمه حكم
 الحاج المستد **المطلب الثاني** المحصر وهو المنوع بالمرض عن الوصول الى مكة او الموفين فاذا
 تلبس بالاحرام واحصر بعث ما ساقه ولو لم يكن ما اوجب هديا او نحره وبقي على احواله الى ان
 اهدى محله هو موفى به ثم انحران كان حاجا ومكة فبها والكعبان كان معتمرا فابذله فاحل
 من كل شيء الا الفاشان ان كان الحج واجبا وجب فضاؤه في القابل والا استحب لكن بحجم عليه النساء
 الا ان يطوف في القابل مع وجوب الحج او يطاف عنه مع نية او يحجره ولا يبطل تخاله لو بان عدم
 فحج هديه وعليه الذبح في القابل ولو ذاك المرض لحج باصحابه فان ادرك احد الموفين صح حجه
 الا يخلل بعمره وان كان نوافذا فحجوا وضوء في القابل مع الوجوب علم الفوات بعد البعث وذل
 العدو قبل التقصير ففي وجوب لقاء مكة للخلل بعمره اشكال ولو ذال عذر المعتمر بعد تخليه
 قضى العسروج واجبا مع الوجوب والامبا وفيل في الشهر الداخل ولو يخلل الفاداة في القابل
 بالواجب قبل الفان ولو كان هديا ونحره الا فضل الايمان بمثل ما خرج منه وهل يفسط الهدي مع
 ولو كان قد اشعره او قلده بعث به فولا واحدا ودعى او من بعث هديا من اقرب من الاقارن ولو حاسه
 بواحد او فذبحه او نحره ثم يجنب المحرمه لا يلهي فاذا حضر وقت الوعد احل ولو فعل ما يحرم على المحرم

بالحج الاسلام فافسد وجب
 الايمان به بعمره ان كان هذا اذا
 كان يوجب مستقلا ولو كان جزء
 مستقلا لم ينفذ فافسد وجب
 هو العسروج ولو ذال الى الاولى
 ففقد طين العسروج لا ينفذ
 غير الوجوب مستقلا ولا يفسد

اعلم
تتبع الكفارة
كل من بدل بدل
سائر الكفارات عند ختمها
هو الاستغفار لكن في جميعها
كان عليه شاة فلا يحل طيرة مساكين
يهدمها الفدية والمكمل بها
عن

الذي في الحج
عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان الكفارة ان تتركها
ان تتركها فانه في الزكاة
ان تتركها فانه في الزكاة

في الحج
عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان الكفارة ان تتركها
ان تتركها فانه في الزكاة
ان تتركها فانه في الزكاة

المذنبين
الفدية وان تتركها
بمسلمة عند فدية
طارة وهذا اذا شاة على الفدية
يجوز الجواز او الدليل من قبله
الكفارة على الفور عن

عن النبي صلى الله عليه وسلم

والدليل حل من ظلم ودي النحر الثامن في قتل كل واحد من الفقذ والضب البربر ع جدي
التاسع في كل واحد من الصغرى والقبيرة والصعوبة مد من مقام العاشم في الجواز في القلة
عن من من طام في كثير الجواز شاة وهذه الخمسة لا بد لها على الخصوص فروع الاول
عن الصغرى مثله والاضل مثل الكبير من العيب مثله بعبه لا يبيع فلا يجوز الا يعود عن الاخر
ويجوز يعود اليه من يعود البسار والاضل الصحيح المرض عن مثله والذكر عن الاخر والعكر
والمانا افضل ولا شاة في البيض المار في ولا الحيوان البت الثاني بنوع الاهل الحرام
والحر في الفدية اذا قتل في الحرم لكن يشترى بغيره الحرى علف الحامه الثالث يخرج عن الحلال
مالمثل حامل فان فذروهم الجواز حاملا الرابع لو ضرب الحامل فالفدية مبنا حتى يقات
ما بين قيمتها حاملا ويحبها ولا فدية حياتها ما تافى كلاً منها بمثلها ولو عاشا من غير عيب فلا
ثمن معد الارش ولو مات احدهما فداء خاصه ولو ضرب ظلياً ففدية لحيته وجوب عسر
الشاة لجوبها في الحج وهو ينقض النفس بغيره او الاضربانه ان وجد المشار في الذبح فالبين
والا فدية ولو ان من سبها وابطل مناعه لحيته كالجاء لانه كالحالك والارش ولو قتلها اخر
فدية العيب لو ابطل احداً مناعه والدرج ضمن الارش الحرام من مثل ما لا فدية
لقد بده فعلية الفدية وكذا البوض فدية في البطنة والارش والكر كاشاة السادس البقرة
الجواز وقت الاخراج فيها الا فدية بغيره وقت الاطلاق والعبرة في فدية الصيد بحل الاطلاق في
فدية النعم بغيره ان كانت الجنازة في احوال الحج وبمكث احوال الهرة لا فدية على الذبح السابع
لو شك في كون المقتول مسلماً من المشركين في الحكم في النجوم عدلان عادقان ولو كان
احدهما القاتل او كلاهما فان كان عمداً لم يجز والاجاز التاسع لو فدى العابر عن البلد
البرق ونهته فافى الاحتمالات التعديل عند نقته ثم شراؤه غيره وفي الاكتفاء بالنسبة
لو شاة واشكال فان فدى من قبل الفدية الا قرب البهائم الانتقال الى الصوم والاولى الحاق
المعدل بالزكاة البحث الثاني في نهاية ينفق الضمان وهو ثلثة الباسر والنسب الباسر
الباسر من مثل سبها منه فان اكله ففدية العداء والا قربانه فدية القتل
وبين فدية المأكول وسواء في النجوم ذبح المحرم وان كان في الحل وذبح الحل في
المحرم يكون مبنية بالنسبة الى كل احد حتى الحل في الحل وجعله مبنية ولو صاده
المحرم وذبحه الحل في الحل حل عليه خاصة ولو ذبح الحل في الحل وادخل المحرم على

کتابچہ

وهو مملو من نضجها المحل في الحرم فتعفل بها صيد فذلك ضمن ولو حل الكلب لم يوطئ فمثل
ضمنه وكذا الصيد على أشكال ولو انحل الرباط ^{منه} لتفصر في الربط وكذلك لا فلا ولو خبز
في محل عدوان نذر في فيها صيد ضمن ولو كان في ملكه أو موات لم يضمن ولو خبز في ملكه في الحرم
الحرم فلا لرب الضمان لأن حرمة الحرم شاملة فصار كما لو نصب شبكة في ملكه في الحرم
ولو أرسل الكلب وحل بباطله ولا صيد فخر صيد ضمن وأما البذر فان اشباهها على الصيد
حرام على الحرم وهي سبب الضمان ولا يستفيد به الملك وإذا اخذ صيدا ضمنه ولو كان معه
قبل الإحرام زال ملكه عنه بدو وجب إرساله فان أهمل ضمن ولو كان الصيد نائبا عنه لم يزل
ملكه أرسل الصيد غير الملك أو قتله فليس للمالك عليه شيء لزال ملكه عنه ولو اخذ في الحل فله
إرساله الحرم ومطلعا أو المحل في الحرم ملكه ولو لم يرسله حتى يخلل لم يجز عليه الإرسال ولا يخلل
الصيد في ملك الحرم بما سلبه ولا ابتاع ولا هب لا غير ذلك من مباح وشبهه إن كان معه
والملك فله ملكه وعليه إرساله وليس له القبض فان قبض تلف فغلبه الجواز لله تعالى
القيمة للمالك وإذا دخل الحل أو روث في ملكه ولو أحرم بعد بيع الصيد فليس المشتري
لم يكن له حالة الإحرام أخذ العين ولو استودع صيدا حللا ثم أحرم سلمه إلى الحاكم أن تغذر للمالك
فان تغذر وقال قلة محل فان تغذر فاشكال في الإحرام والإرسال والضمان ولو أصاب الحرم صيدا
فذهب حرمة فعلى كل منهما فداء كامل ولو كان في الحرم مضاعفا ففداء ما لم يبلغ بدنه ولو
كانا محليين في الحرم لم يضاعف ولو كان أحدهما محرما في الحرم والآخر حللا مضاعفا في حق
الحرم خاصة ولو أصاب الحرم في الحل فذهب محل فلا شيء على الحل ويضمن الحرم القتل ولو
قتل بضاعتين موضع غنم ضمن ولو أحضنه وخرج الفرج شيئا فلا ضمان ولو كن فخرج
فاسدا فلا فرق بعدم الضمان **البحث الثالث** في الواحش يجرم من الصيد على الحل
في الحرم كلما يجرم على الحرم في الحل ويكره له ما يجرم الحرم فان أصابه ودخل الحرم ومات
فيه ضمنه على أشكال ويكره صيده ما بين البرد والحرم ويحب أن يصعد في غنم يثقل
عينه أو كسر فمه ولو قتل صيدا في الحرم فعليه فداءه ولو قتل أو أصاب الصيد جماعة
فعلى كل واحد فداء ولو أدى المحل من الحل صيدا في الحرم فغلبه أو رمى من الحرم صيدا
في الحل فغلبه أو أصاب الصيد وبعضه في الحرم أو كان على شيء في الحل إذا كان أصلا
في الحرم وبالعكس فعليه الفداء ولو ربط صيدا في الحل فدخل الحرم لم يجر أخراجه

[illegible]

اعلم ان الله عز وجل اراد ان يعذب
من كفرنا من هذه واولا قوم
فالحكم بينكم في هذه
في وسطه
انهم يريد
منكم
فانهم
في هذه
الحكم بينكم
في هذه

عن ثالث ^{منهم} ولو اكرهها لم يفسد جهاد عليه بدنة اخرى عنها ولو افسد قضاء الفاسد في الغاييل كذا
ما لزم في العام الاول ولو جامع الحبل امنه المحرمه باذنه وعليه بدنة او يفر او شاء فان عقر نشاء
او صباهم وعليهما مع المطاوعة الاثم والح من قابل والصوم عوض البدنة ولو جامع زوجته
المحرمه ^{ثم عليه الاثم} كذا لم يفسد جهاد عليه ولو اكرهها وعليه بدنة على اشكال ولو
لو كان الغلام محرما وطاوع ففي الحاق الاحكام به اشكال ^{ثم عليه الاثم} ولو جامع الحرم قبل طواف الياض فيد
فان عقر فبغير او شاء ولو جامع قبل طواف النساء او بعد طواف ثلثة اشواط فبدنة ولو كان
بعد خمسة فلا شيء وان طوافه ولو جامع في احرام الحرم الفوق او المنع لها على اشكال قبل البيع
بماسد اعالم بالتحريم بطلت عمرته ووجبا كالحا ومضاها بدنة ويحب ان يكون القضاء في
الشهر الداخل ولو نظر الى تيزها لم يفسد بدنة ان كان موسلا وبفرة ان كان منوطا وشاء
ان كان معصرا ولو كان الى اهله فلا شيء وان امضى الا ان يكون بشهق فيمحق بدنة ولو سوتها
شهوة فلا شيء وان امضى بشهق شاة وان لم يمين ولو ضاها بعشر شهق شاة ويشهوة بزوج ولو
اسمع الى من يجامع او سمع لكلام امرأة فامضى من غير نيل فلا شيء ولو امسح على ماله عجنه فغرد
ولو عجنه الحرم لم يفسد على امرأة فدخل فعلى كل منهما كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على راي
ولو افسد التطوع ام احصيه فبدنه للانسان ودم الاحصار ^{في بدنه} وكفنه قضاء واحدا ولو جامع
في الفاسد فبدنة اخرى خاصة ويتادى بالقضاء ما يتادى بالاول من محبة الاسلام او
غيرها والقضاء على الفور وان كان الفاسد كذلك **المطلب الثالث** في باقى
المختلوات في لبس الخيط بدنة شاة وان كان مضطرا ^{الكن} يذبح في الحرم ^{في بدنه} فحمله خاصة وكذا لو
لبس الخفين والشمسك مضطرا ^{في بدنه} في استعمال الطبيب طالة الاكل وصبا ونحوه او اخلت اشداء
واسنله بدنة شاة ولا بأس بخلق الكعبة وان كان فيه عقران وباله واكده كالانج والنفخ
وبالرباحين كالورد وفي كل ظرف من طعام وفي اطعمار يديها ورجليها ودها في مجلس واحد
وفي اليد الناحضة والزايدة اصبع او اليدين الزايدتين اشكال ولو قلم يده في مجلس بجلبه
في اخر قدمان وعلى المفتي لو ظلم المستغنى ظفروه فادى اصبعه شاة وبعدد ولو دخل المغنى
ففي حلق الشراة او اطعم عشرة مساكن لكل مسكين مدا وصبا ثلثة ايام ولو وقع شؤ من
شراة او تجديت في غير الوضوء فكف طعام وفيه لا شيء وفي شق الا بطن شاة في العدا
اطعام ثلثة مساكن وفي تقبلة الارب ثوب او بطن ساين او بارتماسر ملها وحمل ساين شاة وكذا

والا جمع ان الاربعة كالجمعة
في عدم وجوب شيء خلافا
للمن ادريس ع

المصنف
كصودا من
ولا يجوز مسدده من الماء
ولا حتى لا يتم المسدود في هذا
الذي هو قوله قال
ابن
قيد

في التخليل سائر الاشياء لو غطاها بغيره او شمره وفي الجبال ثلث مرات صادقا شاة تعلق في بناء مقامها
في الثلث كذا يدينه وفي الاثني عشر وفي الواحدة شاة وفي قطع النحر الكبير في الحرم فمن
وان كان محلا وفي الضيق شاة وفي ايامها فيه وبينهم فيه الحبش لو غطه بغيره ولو قطع غير من
وفي سائر غير اعدادها ولو جشغل منها ولا كفارة وفي استعمال الدهن الطيب شاة وان كان من
ظاهر كان او باطنا كالحضنة والسعوط به وفي قطع الضرس شاة ويجوز اكل ما ليس بطيب
مسائل كفارة على الجاهل والناسي المجنون في جميع ما تقدم الا الصدفان الكفارة
يجب على الساهي والمجنون ولو قدمت الاسباب فحدثت الكفارة لحد الوقت واختلفت كقصر عن
السابق او لا ولو تكرر الوطى فحدثت الكفارة ولو تكرر الحلق فحدثت الكفارة لن شاة بالوقت لا فلا
وكل عزم ليس واكلا لا اجل له لبسه اكل فعليه شاة ويكره القعود عند الطار المباشر للطيب
عند اجل الطيب فاصدق ذلك ولم يشهد ما تقدم يجوز شراء الطيب له منه والشاة يجب
في الحلق بسماء ولو كان اقل خد في شئ وليس للحرم ولا للحلق حلق راس المحرم ولا فدية عليها
لها قالوا ولو اذن الحلق لزمه الفداء وللحرم حلق المحل ويجوز ان يخطي اليه في الحلق في الحرم
والحرم في الخط منطلق باللبس ولو شاع به فلا كفارة على اشكال كتاب الجهاد

كتاب الجهاد

فيه مفاصل الاول من حيث هو واجب على كل مسلم مؤد بالضرورة على الكفاية ويراعى
الامام الضعيف في التامية بين الناس وفروض الكفايات كثيرة مذكرة في مواضع وهو كل محرم
ينقل عن الشرع بمجسوله ولا يفسد عن من يتولاه ومن جملته اقام الحج العلية ودفع الشبهات
وحل المشكلات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتمسك بالحق والامانة والتمسك
الكل عنها المحرم الامم ودفع الضرر عن المسلمين ولذا قاله فافهم كاطعام الجاهلين وسفر المرأة واعانة
للمستبشرين في النايات على ذوالالباء مع صعود الصدقات والوجبة وكل من الغناء ونحو الشها
وانما يجب الجهاد على كل مكلف من غيرهم ولا اعني ولا مفعلا لا من غيرهم عن الركوب
العدد ولا فقه من غيرهم نفقة عيال وطريقه فمن سلاحه فلا يجب على الصبي ولا المجنون ولا العبد
وان انفق بضعة او امره سبه او لاحد في رده ولا يجب عليه الذبح عن سبه عند الحنيفة
ولا المرأة ولا النفس المشكوك ولا النجس المم ولا على الاعمي وان وجد قائما ولا الزمن كالمفقد
وجد مطهرا ولا المريض ولا الفقير ويختلف محل الاحوال والاختصاص والمدن المستقيمة وليس
لصاحب الدين منعه لو اراد وان كان حلالا وكذا اللوس قبل الاجل طه منعه جده من غير

موجب الكفارة عند اكله ولو جشغل منها ولا كفارة وفي استعمال الدهن الطيب شاة وان كان من
ظاهر كان او باطنا كالحضنة والسعوط به وفي قطع الضرس شاة ويجوز اكل ما ليس بطيب
مسائل كفارة على الجاهل والناسي المجنون في جميع ما تقدم الا الصدفان الكفارة
يجب على الساهي والمجنون ولو قدمت الاسباب فحدثت الكفارة لحد الوقت واختلفت كقصر عن
السابق او لا ولو تكرر الوطى فحدثت الكفارة ولو تكرر الحلق فحدثت الكفارة لن شاة بالوقت لا فلا
وكل عزم ليس واكلا لا اجل له لبسه اكل فعليه شاة ويكره القعود عند الطار المباشر للطيب
عند اجل الطيب فاصدق ذلك ولم يشهد ما تقدم يجوز شراء الطيب له منه والشاة يجب
في الحلق بسماء ولو كان اقل خد في شئ وليس للحرم ولا للحلق حلق راس المحرم ولا فدية عليها
لها قالوا ولو اذن الحلق لزمه الفداء وللحرم حلق المحل ويجوز ان يخطي اليه في الحلق في الحرم
والحرم في الخط منطلق باللبس ولو شاع به فلا كفارة على اشكال كتاب الجهاد

في الجهاد على كل مكلف من غيرهم ولا اعني ولا مفعلا لا من غيرهم عن الركوب
العدد ولا فقه من غيرهم نفقة عيال وطريقه فمن سلاحه فلا يجب على الصبي ولا المجنون ولا العبد
وان انفق بضعة او امره سبه او لاحد في رده ولا يجب عليه الذبح عن سبه عند الحنيفة
ولا المرأة ولا النفس المشكوك ولا النجس المم ولا على الاعمي وان وجد قائما ولا الزمن كالمفقد
وجد مطهرا ولا المريض ولا الفقير ويختلف محل الاحوال والاختصاص والمدن المستقيمة وليس
لصاحب الدين منعه لو اراد وان كان حلالا وكذا اللوس قبل الاجل طه منعه جده من غير

تطاع وكذا الصبيان من المسلمين الخاصين ترك فن مسلم من دينه السادس
طلع الطبرين عليه السابع ابوابه جار وسن الشركين الثامن المعافاة على

المسلمين بدلالة الشركين على جوارهم او مكانهم وهذه السنة ان شرطت في عقد الزمان ينقض
العهد بخالفه احد هما والا فلا ينقض عداوة غيرهما بحسب الجاهل ولو اراد احدهم فصل ذلك منع
منه فان مانع بالقتال ينقض عهد التسامح ما فيه خضاضة على المسلمين هو ذكرهم او
بشيء يوجب العدالة على قاطعه وينقض العهد ولو ذكرهم بما دون القتال ذكره بغيره او كتابه
بما لا ينفق فمضد ان شرط عليه الكف عنه فلا وفاء له بغيره ^{الساكنين} الا انهم امنوا بالاسلام
ولا ضرر فيه على المسلمين كما دخل الختان برضا طهار شرب الخمر في دار الاسلام وتطاع الخمر ما وجد
اصحابنا انه ينقض العهد الحادي عشر بعد ذلك البيع والكتابين والحالة البينان
وضرب الناقوس بحسب الكف عنه سواء شرط في العقد ولا فان قالوا ينقض العهد او شرط
لكن بغيره فاعلموا كل موضع حكم فيه ينقض العهد فانه لا ينقض ولا ما يوجب الجرم ثم بغير الاما
بين القتلى والاسرفاء والرمم والقتلاء وينقض الامام ان يشترط في العقد النسيخ عن المسلمين
بامور لا يجرى في اللباس والشعر والركوب والكنى اما الثوب فيلبسون ما يخافون به لونه لون
غيره فيبشرونه فان ثوبه كان نضرا نيا ويجعل لغيره خرفة في عمامته او يجمعه في ثوبه
خاتم رصاص او حديد او جليل ولا يجمعون من فاخر الثياب ولا العمام واما الشعوب فانهم
يجزفون مفادهم شعورهم ولا يفرقون شعورهم واما الركوب فيجمعون من الخيل خاتما
ولا يركبون السروج ويبركون عجزها رجلاهم الى جانب واحد ويجمعون تقليد السيوف ليس
السلاح واتخاذها واما الكفن فلا يكتفون بكنة المسلمين **المفصل الثالث في كتب**
القتال والتطوع ضروف الامام فيهم بالقتال والاستعان والاختتام وفيه فصول **الفصل**
الاول في القتال وينبغي ان يبدأ بالقتال الاقرب ثم الغريب ثم البعيد ثم الابعد فان
كان الابعد أشد خطرا قديم وكذا لو كان الاقرب محاذيا ومع ضعف المسلمين عن المعافاة
بحسب الصغار اصلحت الكثرة المعافاة وجب التفود وانما يجوز القتال بعد دعاء الامام او
من يامر الى محاسن الاسلام الا فيمن عرف الدعوة واذا التفتي الصغار لم يجوز القربا واذا كان
الشركين ضعفا المسلمين واقل الاخرى لقتال كطالب السعة واسند بار النعمى ومولود
المياه ونسوبة لامة الحرب وتزع شق ولبيه او مخبر الى فتنة يستفيد بها في القتال بشرط

في دار الاسلام الى الله
وتسوا اصحابنا ان ينقض العهد افوك
صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب المؤمن الذي عليه السلام قال
ان لا ياكلوا الربوا ولا ياكلوا لحم الخنزير ولا يتكلموا بالفساد
ولا ياتوا بالافح ولا ياتوا بالافح من فعله لك منهم بشيئهم
منه ذمنا الله ذمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذمنا

في القتال
والتطوع ضروف الامام فيهم بالقتال والاستعان والاختتام وفيه فصول
الاول في القتال وينبغي ان يبدأ بالقتال الاقرب ثم الغريب ثم البعيد ثم الابعد فان
كان الابعد أشد خطرا قديم وكذا لو كان الاقرب محاذيا ومع ضعف المسلمين عن المعافاة
بحسب الصغار اصلحت الكثرة المعافاة وجب التفود وانما يجوز القتال بعد دعاء الامام او
من يامر الى محاسن الاسلام الا فيمن عرف الدعوة واذا التفتي الصغار لم يجوز القربا واذا كان
الشركين ضعفا المسلمين واقل الاخرى لقتال كطالب السعة واسند بار النعمى ومولود
المياه ونسوبة لامة الحرب وتزع شق ولبيه او مخبر الى فتنة يستفيد بها في القتال بشرط

كتاب الجهاد

بسم الله الرحمن الرحيم
 في الجهاد على وجهه من الإسلام وهو من الدين
 من وجوبه على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الجهاد
 والجهاد هو القتال في سبيل الله تعالى
 والجهاد على وجهه من الإسلام وهو من الدين
 من وجوبه على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الجهاد
 والجهاد هو القتال في سبيل الله تعالى

١٠٤

القتال في سبيل الله تعالى وهو من الدين
 من وجوبه على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الجهاد
 والجهاد هو القتال في سبيل الله تعالى
 والجهاد على وجهه من الإسلام وهو من الدين
 من وجوبه على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الجهاد
 والجهاد هو القتال في سبيل الله تعالى

مذللان لمصلحة الإسلام من الصالحين
 ولأن الدين لله تعالى وما جال الدين
 لوجوب القضاء عليه ولو كان مسلم لا سأل
 لوجوب القضاء عليه ولو كان مسلم لا سأل
 لوجوب القضاء عليه ولو كان مسلم لا سأل
 لوجوب القضاء عليه ولو كان مسلم لا سأل
 لوجوب القضاء عليه ولو كان مسلم لا سأل

لأن حق القاتل من ثمنه يضمن المال من صاحبه
 الدين بالدماء وما يضمن بالعين مقدم على
 يضمن بالدماء ما يضمن بالعين مقدم على
 ان يكون الاغتنام مع الاسر في القتال المكلفين
 ولكن يظهر ذلك في حق القاتل والصديق وفيها
 انما في الاغتنام مع حكم الامام بقرعة بعد الاسر

والجهاد هو القتال في سبيل الله تعالى
 والجهاد على وجهه من الإسلام وهو من الدين
 من وجوبه على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الجهاد
 والجهاد هو القتال في سبيل الله تعالى
 والجهاد على وجهه من الإسلام وهو من الدين
 من وجوبه على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الجهاد
 والجهاد هو القتال في سبيل الله تعالى

ولا من يوقع العدو بين المسلمين لا يسهم له لخرج ويجوز له الاستعانة باهل الذمة
 والمشاركة الذي يوم من غابله والعبد المأذون له فيه المراهق ويجوز استئجار المسلم للجهاد
 من الامام وغيره وان يبذل الامام من يث المال ما يستعين به المحارب لا يخرج الاثما
 فخر الم يسخى اجن وان لم يستعين عليه لتعبه بالزعم وان كان عبدا او ذميا ولو عين شخصاً
 لدفع البت غسلة فلا اجن وان لم يستعين له وان كان للبت تركه او في ثب المال اتلج
 لو استأجر للجهاد فخل سبيله قبل الواقعة استخى اجن الذهاب له ولو فقل من غير قتال ففى
 استحقاق كمال الاجن نظريتنا من ساواة الوضوف للجهاد ولهذا يسهم له ويكره للغانى

الفصل الثاني في الاسرفان الاسارى ان كافوا ثانيا او اطلقا ملكا

ان يولى قتل ابنيه الكافر ولا يجوز له قتل صديق الكافر ولا ناسم مع عدم الحاجة
 وان كانت الحرب قائمة الذكوة والبايعون ان اخذوا حال المظالم حرم ابقاؤهم مالم يسلموا
 ويخبر الامام بين ضرب دقايم وفطم اهد بهم وارجلهم وبهرهم حتى يترقا ويوفوا وان
 اخذوا بعد انفضاء الحرب حرم فتلصص ويخبر الامام بين اللق والعداء ولا اسرفا في مال
 كالغنية ولا بسط هذا الخبر باسلامهم بعد الاسر ويجوز اسرفا في امره كل كافر اسلم
 قبل الظفر ولا يمنع من ذلك كونه حائلا بولد مسلم سواء وطبها السلم او اسلم زوجها
 لكن لا يفرق الولد وينسخ النكاح باسرا الزوج ومطلقاته ان كانت كبيرة وباسر الزوج
 الصغير ومطلقاته وباسر الزوجين وان كانا كبيرين وباسرفا في الزوج الكبير وباسر خاصته
 ولو كانا مملوكين يخبر الخاتم ولو صولح اهل المسيحية على اطلاقها باطلاق اسير مسلم في بداهم
 فاطلغوا لم يجبا عاده المرأة ولو اطلقت بعوض جان مال يكن مدا اسولها مسلم ويجوز بيعه
 متكوحه الذي ينسخ النكاح ومعنفه ومعنف المسلم ولا ينقطع اجارة المسلمى العبد المسوق
 الدار والمنومة ولا بسط الدين المسلم والذي عن الحربي بالسوق والاسرفا في الا ان يكون
 الدين للسابق بسط كما هو لو اشترى عبدا له عليه دين ويقضى الدين من ماله المغنوم ان
 سبق الاغتنام الرق على اشكال وقدم حق الدين على الغنية وان زال ملكه بالرق كما يقضى
 دين المرند ولو اسرف بعد الاغتنام ينسحق بالدين بعد الغنى وقدم حق الغنى على مال على
 اشكال ولو اقرنا غاوى لاحاطا بن غنيم الغنية للثمن بالعين ولو كان الدين لحوية فاسر
 المدبون فالأقرب سقوطه ولو اسلم المالك فهو باي الا ان يكون خرا هذا اذا

لأن حق القاتل من ثمنه يضمن المال من صاحبه
 الدين بالدماء وما يضمن بالعين مقدم على
 يضمن بالدماء ما يضمن بالعين مقدم على
 ان يكون الاغتنام مع الاسر في القتال المكلفين
 ولكن يظهر ذلك في حق القاتل والصديق وفيها
 انما في الاغتنام مع حكم الامام بقرعة بعد الاسر

١٢٠

کدینا الما مله و الحق عندهی انه ربنا و حفظ

15

ليس يجوز ان يذهب
 الى ان وجوب الفلانة على زيد
 الا ان وجوب الفلانة على زيد
 لا ينافي وجوب الفلانة على زيد
 بل هو متعين في نفسه
 ولا ينافي وجوب الفلانة على زيد
 بل هو متعين في نفسه
 ولا ينافي وجوب الفلانة على زيد
 بل هو متعين في نفسه

وان لم يتوقف على اختياره فهو مال حقيقه لا مال لك
ان يملك ويمنر انما تبحث على هذا القدر والا فليس عدم
محمدا اعتراضه بعد قوله احترمت لان مكمل ما ان قصد
بغير اختياره او يكون موافقا على اختياره وفعل كل
للقدر هرب بكون بعد قوله احترمت حاصله فلا يثبت
الا بسبب شرفي ولم يثبت وبجمل المعصيه لان الربا قد
تغير في الشيء لعدم والا فسفر كما يحصل قبل الفسخ

۱- در بیان اهمیت علم و دانش
 ۲- در بیان اهمیت اخلاق و رفتار
 ۳- در بیان اهمیت سلامت جسمی و روحی
 ۴- در بیان اهمیت اشتغال و کار
 ۵- در بیان اهمیت خانواده و اجتماع
 ۶- در بیان اهمیت محیط زیست و طبیعت
 ۷- در بیان اهمیت فرهنگ و هنر
 ۸- در بیان اهمیت ورزش و تفریح
 ۹- در بیان اهمیت امنیت و دفاع
 ۱۰- در بیان اهمیت اقتصاد و معیشت

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

وهو ان كان كان لا يرضى به المخرجين فله ان يقاتل
فيهم ان كان المخرجين القاصين فله ان يقاتل فيهم
ان كان لا يرضى به المخرجين فله ان يقاتل فيهم
ان كان لا يرضى به المخرجين فله ان يقاتل فيهم

وكان
ان كان
ان كان

ان كان القاصين فله ان يقاتل فيهم
ان كان القاصين فله ان يقاتل فيهم
ان كان القاصين فله ان يقاتل فيهم
ان كان القاصين فله ان يقاتل فيهم

ان كان القاصين فله ان يقاتل فيهم
ان كان القاصين فله ان يقاتل فيهم
ان كان القاصين فله ان يقاتل فيهم
ان كان القاصين فله ان يقاتل فيهم

وان قاتلوا مع المهاجرين على اى بلد برزخ الامام للجميع بحسب المصلحة وينبغي المفاضلة
في الرغص بسبب شدة قتاله وضعفه ولا يهم للقتل ولا المرجف ولا يرضى به ولا لغيره الخجل
من الابل والبغال والحمير في الاسهام للحمل وهو الذي ينكره الفهم وهو الكبر المهر والقصع
وهو الصغرة لا يحفظ هو المفضل والرايح وهو الذي لا حراك به نظر بناء من هجوم الا
ومن عدم الانتفاع ولا اعتبار بكونه فار ساعدا الحيازة فلو دخل المعركة ولجأ فلك بعد
انقضاء المحب فرسا قبل الفسمة اسهم لها ولو قاتل فار ساهم تقف فرسه واباعها واخذها
الشركون بعد الحيازة قبل الفسمة لم يسم لهم ولا سهم للمغضوب مع غيبة المالك له الاجرة
على القاصبة مع حضوره السهم له وللقائل سهم الرجل والا فربا حساب الاجرة منه
فان قصر جيب الاكل ولو كان ذا افراس فالوجه التقبيل فباخذ المالك حصته مع حضور
ولو شهدت افراس المالك خاصة افراسها معا فاشكال وسهم المستاجر والمستعاد
للقائل وارباب الصنابع كالبقال والبيطار والنجار والبرازان قاتلوا اسهم لهم والا فان
حضر الجهاد فكذلك والام بسم لهم ولو غنم السيرة شاركها الجيش الصادق هو عنه
لامن جيش البلد ولا يشارك الجيشان الخارجان الى جهتين وبكره تاخير الفسمة في الحرب
لغيره وذو اقامة الحدود فيها ولو غنم الشركون اموال المسلمين لم يملكوها ولو ارجعت
فلا سبيل على الاحرار واما الاموال والعبيد فلا رباها قبل الفسمة ولو عرفت بعدها
استعبدت ورجع الغنم على الامام مع نفر من الغنائم والمرصد للجح انما يملك وزنه
بفضه من بيت المال فلو مات قبله لم يطالب الوارث وان كان قد جلد ولا يسخى احد سلبا
ولا نقلا الا بالشرط **المطلب الثالث في اللوغى الاول** السلب السخي
للقائل كل ما يد المغنول عليه وهو حنة للقتال او سلاح كالسيف والدرع والدرع والسياب
انف عليه والفرس والبضنة والجوشن وما لا يد عليه كالجنايب التي ليس خلفه والرجل ففسمه
املا ما يد عليه وليس حنة للمنطقة والحام والنفقة النوعه ففى كونه سلبا او غنمة **المطلب الثالث**
انما يسخى السلب بشرط ان بشرطه الامام له وان يفقد من حاله الحرب فلو فسد بعد ان ولو الله
والسلب بل غنمة وان يفرز بنفسه فلو رعى سهم من صف المسلمين الى صف الشركين ففقد ولا سلب
وان لا يكون المغنول مضافا بل يكون قادا على القتال وان لا يكون القاتل كافرا وان لا يكون
مخذلا وان لا يكون القتل عمدا فلو قتل امرأة غير معانة فلا سلب **المطلب الثالث** ان يفسد

ذوالسهم عن سهمه شيئا لاجل السلب بل يجتمعان له وياخذ السلب الصبي والمرأة والمجنون
 مع الشرايط **الرابع** لو بعد الفائل فالسلب بينهما ولو جرحه الاول فصبر متحذانا للسلب
 له ولا قلنا في **الخامس** النفل هو ما يحصله الامام لبعض المجاهدين من الغنيمة
 بشرط مثل ان يقول من قلته على الفلانة ومن قتل فلانا ومن يتولى السيرة او من يحمل الراية
 فله كفاؤا انما يكون مع الحاجة بان يفل المسلمون ويكثر العدد فيحتاج الى سيرة او كبن من المسلمين
 ولا يقدّر لها الا بحسب نظر وجعل النفل في البداية وهي السيرة التي تنفذ الا الرجوع وفي
 الرجعة الثلث وهي المنفعة الثانية بعد رجوع الاول ليس عاما **السادس**
 يجوز جعل النفل من سهمه من اصل الغنيمة من اربعة الاخماس ولو قال قبل لقاء العدة
 من اخذ شئ من الغنيمة فهو له **السابع** يجوز ان يحصل من ماله ديناً بشرط ان
 يكون معلوماً مقدراً وصفاً وعيناً بشرط السلم بالوصف المشاهدة ولو كانت من ماله غنائم
 جاز ان تكون مجهولة كعبد **الثامن** لو غنمها منها فنتخ البلد صلحاً فان انفق الموصول
 له او باجها على الاخذ وفتح الغنيمة جاز ولا فتح السلب ودوا الى ما منهم لانه صلح
 منع الرقابة بما وجب بشرط قبله على اشكال ولو كانت جارية فاسلمت قبل الفتح مطلقاً
 او بعده ان كان الموصول له كافر فانه غنيمة ولو كانت قبل الفتح او بعده او لم تكن فيها جارية
 فلا شئ ولو جعل الجارية للذل فيجوز ان يفتح او يخازناتها مع القدره فلا شئ وان اتم
 الدلالة الا اذا رجعت الى الفتح بدلالة ولو فتحها طائفة اخرى لما سمعوا الدلالة فلا شئ
 عليهم اذ لم يجوز الشرايط معهم ولو كانت قبل التسليم مع المكنة احتل اجرة المثل والغنيمة ولو لم
 يحصل للغانمين سوى الجارية ففي وجوب سلبها اشكال **التاسع** لو جعل
 للشرك فدية عن اسراء المسلمين لم يجب الوفاء لانه لا عوض للمر المفسد **الربيع**
 في ذلك القتال وفيه فصلان **الاول** في الامان وفيه مطلبان **الاول** في
 اكانته وهي اربعة **الاول** العائد ولا يصح عامداً ولا اهلاً فليهم ولا لبلد ولا لغربة
 وخصن الامن الامام او من نصبه عامداً او نصبه للنظر في جهه جاز ان يلزم اسلمها ويصح من
 احاد المسلمين لاحاد الكفار ويثبت في العائد عامداً او خاصاً البلوغ والعقل والاختيار
 فلا يصح من الصبيان والافق ولا من المجنون ولا المكره ويصح من العبد والمرأة والسفينة
 والشئ المهر **الثاني** في المنفعة له وهو كل من يجب جهاده من حرب او ذبيخا

من ماله ديناً بشرط ان يكون معلوماً مقدراً وصفاً وعيناً بشرط السلم بالوصف المشاهدة

للذمة وسباني البحث فيه وإنما يصح مع المصلحة إما الاستمالة الكافرية في الاستسلام
أو الشريعة الجندية لترتيب أمورهم ولفظهم ليدخلوا دارنا ويدخل دارهم فنطلع على
راهم **الثالث** العقد وشرطه انتفاء الفساد فلو آمن جاسوس أو من فيه خسر
لم ينعقد يحصل باللفظ والكتابة والإشارة المفهومة فاللفظ كل ما يدل بالصريح مثل
امتنك واجرنك وأنت في ذمة الإسلام وما أشبهه وكذا الكتابة والإشارة الدالة
عليه أما لو قال لا تخف ولا بأس عليك فإن انضم اليه ما يدل على الأمان كان أماناً
إلا فلا على أشكال إذ مفهومه ذلك ولا بد من قبول الحرب إما نطقاً أو إشارة أو سكوتاً أما
لو قد لم ينعقد ولو قال الوالي امتن من ضد التجاوز مع دلو قال غير لم ينعقد فإن قوله الجوى
أما نازد إلى أمانه ولا يقتال **الرابع** الوفاء إنما يصح قبل الاستسلام أو قبل الإسلام بعد
استسلام الحرب لم يصح ويصح قبله وإن أشرف جيش الإسلام على الظفر مع المصلحة ولو أقر
المسلم قبل الاستسلام بغيره لا بعده إذ لا يصح منج انشاؤه ولو ادعاه الحرب في أنكر
المسلم قدم قول السلم من غيرهم ولو مات المسلم أو جن قبل الجواب لم يلتفت إلى القوم
إلا بالبين في الموضعين يرد إلى أمانه ثم يصير حربياً ولا يفقه أكثر من سنة إلا
الحاجة المطلب الثاني في الأحكام كل حربى عقد لنفسه لا مان وجب الوفاء
له بما شرطه من وقت وغيره ما لم يخالف المشروع ويكون معصوماً من القتل والسبي في
نفسه ماله ويلزم من طرف المسلم فلا يحمل بنده إلا مع ظهور خيانه من طرف الكافر بل له
بنده متى شاء فيصير حربياً مع حفظ العهد لو قتله مسلم كان أثماً ولا ضمان ثم لو تلف عليه
ما لا ضمانه ولو عقد الحربى لنفسه الأمان ليسكن في دار الإسلام دخلها له بشأله فإن الخي
بدا والحرب للاستيطان وخلف عنه تماماً لا ورعة أو غيرهما انتقض أمانه لنفسه ودون ماله
فإن مات انتقل إلى وارثه فإن كان مسلماً ملكه مسلم وإن كان كافراً انتقض الأمان في المال
وصار فيشأ للامام خاصة حيث لم يوجب عليه وكذا الوفاة في دار الإسلام ولو أسرى بعد
رجوعه إلى داره ملكه له بشأله ولا يختص به من خصه للامام برتبة بل للامام وإن عوقب ولو
أذن له الامام في الخروج في رسالة أو تجارة أو حاجة فهو على أمانه وكل موضع حكم فيه انتفاء
الأمان ما لصغر العانة أو جنونه أو نفيه ذلك فإن الحربى لا يقتال بل يرد إلى أمانه ثم يصير
حربياً إذا لم يدخل بشبهة الأمان مثل أن يسم لفظاً فيعتقد أماناً أو يصير نفعاً أو يدل

في نجاة أو يستند من فقال لا تملك قبولهم انتاذا متاقلو دخل اليهم كلام الله ارسالة
هو امن اقصت ولو دخل مسلم دارهم مستامنا فصرف وجب عليه اعادة المالكه سوا كان
المالك في دار الاسلام او دار الحرب لو استاسر وامسلا فاطلق بشرط الاقامة عندهم
والامن منه لزم الثاني خاصة فان اطلقوا على مال لم يجز بيعه ولو بيعه قوم عند الخروج فله
دفعهم وفصلهم من غيرهم ولو شرطوا العود عليه بعد دخول دار الاسلام لم يجز له العود ولو
اشترى منهم شيئا فله بيعه الفرض وجبا نفاذه ولو اكره على الشراء فعليه رد العين ولو اقرض
منه من مثله ثم دخل بالامان وجب رده ما عليه وكذا لو تزوج امرأة وامر بها واسلم الزم
الرجوع اليها ان كان ما يملك والا فبغيره ولو اسلم المحرقة لم يكن لزوجه الكافرة مطالبة
بالمهر الذي في ذمته ولا لو اوتها ولو ماتت قبل اسلامه واسلمت فله مهر ما بنت طالبة وطفا
للمسلم لا محرمه ولو امن الاسير من استاسر فهو فاسد لانه كالمكره ولو امن غيره صح ولو
مسلم لا هل الحرب واطلعه على عودات المسلمين لم يحمل قتله بل يغتربان شاء الامام ولو
دخل الحرب بامان فقال له الامام ان افقت حكمت عليك حكم اهل الذمة فاقام سبنا جاز اخذ
المجزية منه **خاتمة** احكام الامام بلدا او قلعه فترى اهل حكمه صح وكذا ان تزول
على حكم غيره بشرط ان يكون كامل العقل مسلما لا جبارا يصلح القتال ولا قريبا من اهل
الحرمه والذكوة من بخناه الفريضة او الامام خاصة دون اختيارهم خاصة ويجوز
منعه فان مات احدكم بطل حكم الباقي وكذا لو مات الولد قبل الحكم وبزمن الحاكم
وبشرط في كل من المتعدين ما شرط في الواحد ويلزم ما يحكم به الحاكم اذ لم يكن منافيا للشرع
المشروع فان حكم بفصل الرجال وسبي الذرية والنساء وغنيمة المال نفذ وكذا اذا حكم
بأسرقان الرجال او بالمن عليهم ويجبان يكون ما يحكم به ما فيه الخط للمسلمين ولو حكم
بالمجزية او باسرقان من يسلم وقتل الباقي على الكفر جاز فلا يجوز في اسرقان من اقام
على الكفر ويجوز ان عليه ولو من الامام على بعض من حكم بفصله جاز فان اسلموا قبل
ان يحكم الحاكم صحت انفسهم واموالهم واهلهم ولو اسلموا بعد الحكم بفصل الرجال
والذرية والنساء واخذ المال سقط العقل خاصة ولو اراد الامام اسرقان الرجال لم
يجز بل بشرط الذرية ونفس المال ويخرج منه الجنس والباقي غنيمة لانه اخذ قهرا ويجعل
لزعيم امان ما فيه صح ويعين من شاء فان عدما نذر وغفل نفسه جاز قتله الفصل

ولو غفلت كذا في الامام
فيمر بالاسير في داره
مؤتمرا

الثاني في عند الجزية وفيه مطالب الاول المعفولة وهو كل ذي بالغ

عاقلة حر ذكرا متاعا للقتال ملتزم بشرائط الذمة السابقة فانما يشمل من له كتاب
كالهق والنصارى ومن له شبهة كتاب كالمجوس والصبي المجنون والعبد والمرة ابتاع
لا جزية عليهم وبسط عن المم على راي ويؤخذ من عداهم وان كانوا رهبا او مفيدا
ولا يسطع عن الصغير بل ينظر لها حتى يوسم كالدين وللرجل ان يستنبح من شاء من فناء
الا قارب وان لم يكن محام مع الشرط فان اطلق لم ينفعه الاصفاء ولا دله ونحو جانه فاذا
بلغ الصواب افاق المجنون او اعق العبد فعليه الجزية ويستأنف العهد معهم وبطلوا فان
امتنعوا صاروا حربيا ولو افاق المجنون حولا وجبت عليه وان جنى بعد ذلك ولو كان يمين
ويقيم قبل محكم للأغلب وقبل تلفق ايام الا فانه فانه بلغ حولا فلجزية ولو بعث امرأه من
دار الحرب فطلب ان يعقد لها الذمة لنصيرها دار الاسلام فعقد لها بشرط ان يجرى عليها
احكامنا سواء جاءت منفردة او معها غيرها ولا بشرط عليها الجزية فان بذلتها عرضا
الامام سقوطها فان بذلتها حاج كانت فية لا جزية لها صرا بذا قال اهله الصليح بوضع
الجزية على النساء والصبيان لم يجمع لافهم مال فلا يثبت عليهم شئ فان طلبت النساء ان
يبذلن الجزية ليكون الرجال في امان لم يجمع ولو فلتنا الرجال وسالت النساء ان يعقدن لهن
بغير في دار الاسلام فعقدن بشرط ان يجرى عليهن احكامنا ولو بذلن الجزية لم يجمع اخذها جزية
ولا مرفق من قبل الرجال قبل عقد الجزية وبعد ما في عدم اقرارها على النساء ولو حاصرتنا
بلدا لم يختلف فيه سوى النساء فان بذل الجزية لبس من الرق لم يجمع لو بلغ الصبي سنها
لم يفر الا جزية فان اتفق مع وليه على جزية بعد ما صبح وان اختلفا فدمنا اخباره لنفسه
بمقتضى قوله ونؤخذ الجزية من اهل الذمة غير ما كانوا او عجماء او ادعي اهل حرب انهم منهم
وقال ابن الجوزي ان نصارى تغلب لا تؤخذ منهم الجزية
فيل بذلهم للجزية ولم يكفوا البينة فان ظهر كذبهم انتفض العهد وجاز اغتياهم لتلبسهم
ولو ظهر فم نعوهم اهل الزبور فم نقرهم اشكال وانما يفر اليهود والنصارى
والمجوس لو دخل اياهم في هذه الامم بان قبل مبعث النبي فلو دخل جماعة من عبادة
الا وان فيها بعد البعثة لم يفرها ولو دخلوا بعد النبذ بل قبل البعثة لخلل القرية
مطلقا لا خطأ معجزة المجوس المفرين على دينهم عنهم والفرير ان تمسكوا بغير المرفق
الصائبون من النصارى والساكنين اليهود ان كفرهم لم يفرها وان جملهم مبغضه

قال في المنتهى ملزم على شروط
اليمين ويجوز لها الرجوع
فهي لها ان تخرج
في الهبة
ع

وان كانوا اهل الذمة
الساكنين في دار الاسلام
فلا يؤخذ منهم الجزية

اقرؤا والاقلب نقر من المولدين الوثني النصراني بالجزية بعد بلوغه ان كان ابوه نصرانيا
والا فلا ابو وثني نصراني وله ولد صغير فحق ذوال حكم التصرف عنه نظرا فان قلنا بالزوال لم
يقبل منه بعد بلوغه الا الاسلام وان قلنا بالبقاء جاز اقلده بالجزية ولو نصر الوثني
وله ابن صغير وكبرنا قاما على التوثيق ثم بلغ الصغير بعد البعثة جاز اقراره على التصرف بطلب الجزية
دون الكبير لا بد من التزام الذي يجري احكام المسلمين عليه **الثاني** العاقد وهو الامام
او من نصبه ويجب عليه القول اذا بدله الا اذا خاف غلبة الكفرة لا يقبل من الجاسوس ولو عدل
لم يصح وان كان لواحد لكن لا يقتال بل يرد الى مأمنه فان اقام سنه لم يطالب عنها وصوره العقد
ان يقول العاقد اقرؤكم بشرط الجزية والتزام احكام الاسلام او ما يؤدى هذا المعنى
فيقول الذي قبلت فخذ ان شرطان لا بد منهما والى ان شرطت جبت يصح العقد فتوا
على اشكال ينشأ من انه بدله عن الاسلام فلا يصح فيه التوثيق كالمبدل ويصح موقدا
ولو قال ما شئت صح فلا يصح تغليقه بمشبهه الامام على اشكال من حيث انه ليس للامام
الابتداء بالتفرض من حيث الشرط ولو قال لما شاء الله وما اقركم الله تعالى تكاليف
بمشبه الكافرة لا نه تعالى امر بالنظر بما دام باذ لا للجزية ولا لفقد الجزية بل بحسب ما يراه
الامام ويجوز وضعها على رؤسهم وعلى ارضهم وله الجميع على راي نؤخذ عند انتهاء
كل حول فان اسلم قبل الاداء سقط وان كان بعد الحول على راي نعم لو باعها الامام
اخذت منه ولو مات بعد الحول قبل الاداء اخذت من صلب تركته واذا فسدت
العقد لم يقتلهم بل يلحقهم بالقتل فان اقاموا سنة عندنا اخذنا الجزية ولو دخل
دارنا بغير امان لم نأخذ منه شيئا لانهم لم يقبلوه لكن تقبلاه ولو قال دخلت لسماع كلام الله
او لسماعة صدقائه ولا تقتاله وان لم يكن معه كتاب يجوز ان يشترط عليهم ضيافته
من يترهم من المسلمين وبشرط ان يكون زائدا على اقل ما يجب عليهم من الجزية لو اقتصر
على الضيافة وان يكون معلوم المقدار بان يعين عدد الايام وعدد من يضاف
قد الفوت والادوم وعلف الدواب وخسره ويبتغي ان يكون التزول في فاضل بينهم
وكنا بهم ومنازلهم وليس لنا اخراج ازياب المنازل وان ضاقت عنا رج من سواي من لغو
املى **فروع الاول** وضع على عليه السلام على الفصح في كل حول اثني عشر دهما على
الموسط او بغيره وعشرين وعلى الغني ثمانين واربعين وليس ذلك لازما بل بحسب ما يراه

اي لو باع الامام الجزية قبل ان يخطب
من ان يخطب اسم بعد الحول فان الجزية
تجوز منه وتخرج الى المشرق

في كل وقت فلو ورد على الغني فدراهم علم انه غير واجب لم يكن له الرجوع الا ان ينفذ
ثم يرجع الى بذل الاقل فيجوز مع الصلحة للسلب ولو ما كسر الامام بالزيادة فامنع الذي من
بذلها وجب القول بالاقل الثاني لو اجتمع عليه جبهة سبني لم يندخل ولو مات في
انتاء السنة فلا قرب السقوط بالكسبة ويقدم الجزية على الوصايا ونقطة التركة بينهما وبين
الدين الثالث ينبغي ان يكون على الضيقان على الغني اكثر لا يفرق بين من الغني
بحسن الطعام ولا يحب الضيافة من الدينار ويخص الدينار باهل القرى والضيافة مشتركة بين
الطوائف من المسلمين وان لم يجاهدوا الرابع الصغار ان جلتاه عدم علمه بالغدا لم يجز
الا هاتوا الا قالا قرب الوجوب فلو وكل مسلما لا داله لم يجوز وتؤخذ منه قايما والمسلم الا
قاعدة بامر به باخراج يده من جيبه وبطاطي راسه الخامس لو طلبوا اداء الجزية باسم الصدقة
وهو يزيدون في القدر جازنا لا جازبا مع المصلحة والا فربما الجيران مراعاة مصلحة المسلمين في
القبلة السوفية والتقدير الشرعي السادس من خزن الزم في دار الاسلام وتسلم الى
ما بينهم وهل له نيلهم واسترقاقهم ومفارقهم فيه نظروا سلوا قبل الحكم سخط الجميع الا القلة
والحد والمال ولو سلوا بعد الاسترقاق والمفارقة لم يسقط ما حكم عليهم السابع يجزى
الامام الثاني ما فوره الاول اذ لم يخرج مدة فخره ولو شرط الدوام في الجزية لم يغيره الثاني
ولو اطلق الاول جازله الثاني يجب المعلن الثامن بكون ان يبداء المسلم الذي بالسلام
ويحب ان يصطغر عنهم وان بعضهم بالضمان فساوما ولا يتعرض لكتائبهم ولا خوذهم
وخازنهم بشرط عدم الظاهر من ان خرمهم او قتل ختمهم مع الخوض فيهم بغير عذرهم
ولا شئ مع الظاهر ولو غضبهم وجب دمه ولو زانوا البناني خضوعا لم يخبر الحاكمين
الحكم بشرع الاسلام ودمهم الى اهل خلتهم ليحكموا بمقتضى شرعهم ويجب نفع الكنائس
ولا يفرقوا ببلدة ببلدة عن بلاد الاسلام فحق وجوب نفع من يفسدهم من الكنائس اشكال
لو شرطناه وجب لو شرطنا عدم الذب لم يجب بحكم العدل عليهم باشاء الاول الكنائس
فلا يكتون من بناء كنيسة في بلدة مصرها المسلمون ولا في بلدة ملكها منهم فمر الوصل
فان احدوا سبنا نقض لهم الاستمرار على ما كان في الجمع ودم المسمود منها بكم
للملحاحة الرمة ولو وجد في بلد المسلمين كنيسة لم يعلم سبها ولا تخبرها لم ينقض لاختال
ان تكون في برية واصطفت بعمارة المسلمين ولو صالحوا على ان الارض للمسلمين ولم يكن

وهل يسمي الشئ والوقف فيه نظروا

ثالث
وانشئ الطريق يمنع من جادة الطريق الثالث
حكم العدل ويجب علم بعض الدماء وجوب الكفاح

التي يسميها المسلمون

الكنيسة بغير البهائم
الضاري ادم
الكفار

اي جعل في الناحية
بان كانت الكنيسة قنطرة
ثم دخلت في خطه بلد
المسلمين
ع

وابقاء الكنائس بنجان ولو شرطنا النقص جاز ولو اطلقوا العمل النقص لا فاعلموا ان ملكا الارض بالصلح وهو
 بفتح ص مجرد الجمع لنا وعدم عملا بغيره حاله لا فقارهم الى جميع ليعا ولهم ولو صالحناهم على
 ان الارض لهم يؤدون الخراج فلم يجد بدا الكنائس فيها وكل موضع منعنا من الاحداث لم يمنع من
 القدم نعم ولو اهدمنا في الاعادة نظره لا يجوز لهم توسيع خطتها **الثاني** في عدم شلته
 بناء المسجد على جاره المسلم وان كان دار جاره في غايه الاحتياط في المسارات اشكال ولا يجب
 ان يصغر بناء جميع المسلمين في البلد بل بناء محله ولو كان في موضع منفرد فلا يجوز ولا
 يمنع من شراء دار منفردة ولا تقدم لملكها ثم لو شرها من ذي علم بالارتفاع هكذا
 المرتفع ولو شرها المسلم من هذا الظالم لم يخدم فلو باعها المسلم قال لا قرب انوارها على
 العلو ولا يهد من المرفعة مطلقا لم يجوز له ان يعلو في الاعادة ولا يرفع سقفها العماره
الثالث عدم دخول المساجد الا لاسطنبول ولا للاجانب سواء اذن لهم مسلم او لا
الرابع عدم استيطان الجان والمرايه مكة والمدينه وهي داخله في جزيرة العرب لا غيرها
 من عدن الى ديفعيا وان طولا ومن لها من وما والاها الى اطراف الشام وعرضا ويجوز لهم
 الاجنبان بالاجاز والامبار منه ولا يمكن الاقامه ان يذمن ثلثا بام على موضع سوى يوم
 الدخول والخروج ويمنع من الاجنبان بالجرم فلو جاء لرسالة خرج اليه من يبعها ولو دس به
 بنش فيه واخرج ولو مرض خفيف ومنه ينقل بقدر الحاجة من جميع ما تقدم من الشروط
نكته حكم انتفاض العهد بالقتال الاعتقال وما عداه يرد الى امانه ولو شهد البنا العهد
 الحق بالماء من اجناب ولو كذب هذا سلمه على رسول الله صلى الله عليه واله عذر فان كذبه
 فهو مرتد وان نسبته الى الزنا فهو مرتد فان اسلم لم يلزمه شيء واحتمل الفضل لان حد فذف
 النجى الفضل وحد الفذف لا يسطر بالتوبة وجوب ثمانين لان فذف النبي اذ نادى وقد
 سطر حكمه بالتوبة وبفقد الفذف **المطلب الرابع** في المعاهدته وهي المعاهد
 على ذلك الحوب مدة من غير عوض وهي جائزة مع المصلحة للمسلمين وواجبة مع حاجتهم اليها
 اما فلتكهم او لوجاء اسلامهم مع الصلح مما يحصل به الاستقلال فان لم تكن حاجتهم لا مضر
 لم يجب الاجابة بل ينظر الى الصلح فان كان في طرف الشرك لم يجوز المعاهدته وانما يؤولها الامام
 او من نصبه لذلك وبشروط خلوها عن شرط فاسد كشرط ترك مسلم او ماله في ابد يجمع بشرط
 دفع مال اليهم الامع الخوف والتظلم بالناكبة واعادة المهاجرين ثمان لم يكن الامام

لابان بينوا داخل الجدار اذا اشترى
 على الاضداد اجزاء اخر
 ولا يكون لها بدلا
 او يحن
 الا ان
 قد

الريف هو المربع وعباد ان جزيرة يحيطها
 شصان من دجلة والفرات
 ١٢٤
 وبذلك يجمع اسمها المربع في جزيرة العرب

تقدم الاستثناء على الدين الامير بغيره
 لا يرد جوازها مطلقا بخلافها
 فان يرد مع الخوف ما

الاجل ان يقال لم يزل الى سنة
كان الابرار قد على
البحر والسنه
عك

والفرق
بينهما من وجوه
وهي ان لامل الكتاب
حقا في الجزية خلاف الحد
فانما الحضر من ملة المسلمين
عقد الدعة كذا فاعلموا من
بجلا في الحد والامان وان خد الحسد
منوط بجلا الضرة في حد
الجن من عك

لان الطلب عن الزوج خاصة
وهذا اذا لم يكن لعدم مكلا
عك

بشأن ان يار بعدد موجب
البحر من عك

بشأن ان يار بعدد موجب
البحر من عك

مستظهر الاضعف المسلمين وقوة شوكة العدو ولم تنفذ المدة بل بحسب ما به ولو عشرين سنين
ولو امكن الحال يجوز الزيادة على سنة لقوله تعالى فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين
ويجوز للاربع اشهر لقوله تعالى في ارض اربعة اشهر فيما بينهم خلافا لقوله اعتبار
الاصح ولو عتد مع الضعيف على ان يبد من عشرين سنين بطل الزيادة بدم بغير المدة فلو كان
مدة مجهولة لم ينع ولو لطفها جلت الهدنة الا ان بشرط الامام الخيار لنفسه النفس فوضعه
وحكم العقد الصحيح وجب الوفاة الى اخر المدة او الى ان يصدر منه خيانة وعلوها فان لم يعلم
ان خيانة فيزد ولا يقتال بلواستفرا لا امام خيانة جاز له ان ينفذ العهد اليهم وينذرهم ولا
يجوز تبذير الجزية بغير الضرر ولو شرط مع الضعيف عشرين سنين فزال الضعف جبا الوفاء بالشرط
وحكم انفساد الهدنة الا بعد الا نذر او يجب الوفاء بالشرط الصحيح العادة ان بشرط
من جاز انهم عليهم وهو سابع الا في المرأة اذا جاءت مسلمة ومن لا يؤمن ان يفتن عن دينه
اذا جاء مسلما الفكرة عشرين ولو امكن ان يقتلوه عن دينه لكثرة خطبه جاز ذقه فاذا هاجرت
منهم امرأة مسلمة لم يجوز لها وان كانت ذات عشرين ان يخطبها الا بمشورة عن الزوج
بالكا في خلاف الرجل فاذا هاجرت واسلمت لم يزد على زوجها فان طلبها نكحها دفع اليه
ما سله اليها من مخاضه دون غيره من نفقة وهبته ولو كان المصدر الذي دفع اليها محرما
كخمر وشبهه ادم يكن فله دفع اليها شيئا لم يدفع اليه شيء ولا نفقة المحرم وان كانت فحشاء كفره
ولو طلقها او الزوج او اخوه او شبهه لم يدفع اليه شيء ايضا والدافع فهو ضعه انما هو الامام
من بيت المال لا من المصالح هذا اذا قدمت الى بلد الامام او خلفته منع من ردها
ولو قدمت غير بلدها فنحو غير الامام او غير خلفته لم يدفع اليه شيء سواء كان المانع العامة
او رجال الامام فروع **الاول** او قدمت مجنونة او غافلة فحقت كحسب الرد يجوز نقض
ثم ان علم تقدم الاسلام دفع اليه محرما او اسلمه لم يجر ان اقامت اعترف بتقدم اسلامها
اعبه اليه وان قال لم ازل كافرا ردت عليه **الثاني** لو قدمت صغيرة او صغرت
الاسلام لم تزكيجوا الا فتان ولا اله الى ان يبلغ فان بلغت واقامت على الاسلام ردت
المهر الا ورت هي **الثالث** لو قدمت مسلمة فحقت زوجها بطلبها فان ردت امر
نزل لا انها حكم المسلمة في بيان ثوبها ونحوه من عليه المحرم لولا **الرابع** ليجاز
زوجها بطلبها فانما قبله او مات كذلك فلا شئ له فان مات احداهما جاز للمطالبة بعد

بشأن ان يار بعدد موجب
البحر من عك

اطفاله للاستصحاب لو فعل الذي السابغ عند خيم خاصة لم يفرغ من الا ان يخاف
 فعل معه بمقتضى شرع الاسلام ولو فعل ما ليس بسابغ عندهم ايضا فالحكم فيها المسلم
 للحاكم وفضل اهل ملته ليهو الحد بمقتضى شرعهم ولا يصح للكافر سواء المصحف كان
 ذميا والافوب كراهية كتب الاحاديث ولا يصح وصية ذميا ببيعة او كنيسة او بغيره شي
 في كتاب النوبة والابجيل ولوا دعي الراهب جاز وماض الزكوة مستحلا لم يرد غيره
 بما دل على بدنها **المطلب الخامس** في انكسار البغاة كل من خرج على امام
 فهو باغ ويجب قتاله على كل من يستقر الامام او من نصبه عموما او خصوصا على الكفاية
 فمن اضعف فعل كبره ان يثبته الامام ولم يفرقه من فيه كفاية والفراد هنا كالفراد في حرب
 المشركين بل يجب الثبات لهم الى ان يفتشوا او يقتلوا وهم ثمان من له فتنة يرجع اليها
 يجوز ان يجهز على جرهم وينبع مدبرهم ويقتل اسيرهم ومن لا فتنة له فلا ينبع لهم مدبر ولا
 يقتل لهم اسير ولا يجهز على جرهم ولا يسبي ذلهم ولا يفرغون ولا نساؤهم ولا تملكنا لهم
 الغايبه وان كانت مما يفتل ويحول وفي ضمنه ما حواه العسكريين الغائبين ثولان افرهيا
 المنع وعلى الجواز ضم للرجال سهم وللغارس سهمان وللزلي لافراس ثلثة وساب الامام
 العادل يقتل واذا اعان الذي البغاة خذ الذمة وللامام الاستعانة باهل الذمة
 في قتل البغاة ولو ائلف الباغى مال عاقل او نفسه حال الحرب ضمن ولو فعل ما يوجب حدا
 اعظم بدلا للحرب فم عليه مع الظفر **المطلب الخامس** في الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر ولا خلاف في وجوبه مع وجوب المعروف فانما الخلاف في مقامين احدهما انها واجبا على
 الكفاية وعلى الاعيان والثاني انها واجبان عقلا وسمعا والاول في المقامين اقوى
 ثم الامر بالمعروف ينقسم بانقسام متعلقة الى واجب على مندب باختيار وجوب مغلفه وقد
 ولما يقع المنكر الا على وجه الفصح كان النهي عنه كله واجبا وانما يجبان بشرطين احدهما
الاول علم الامر بالتأهي بوجه الفعل لئلا يامر بالمنكر وينهى عن المعروف **الثاني**
 يجوز التأنير فلو عرف عدم المطاوعة سقط **الثالث** اصلها لما
 مورد النهي على ما يستحق بسببه احدهما فلو ظهر الا فلا يصح **الرابع**
 انتفاء المفسدة عن الامر والتأهي فلو ظن ضرر في نفسه او ماله وبعض المتعنين
 سقط الوجوب ويجبان بالقلب مطلقا واقله اعتقاد وجوب ما يكرهون ثم ما يخطئه

اي شخص تابع للامام
 العادل ملكان و
 ٥٢

كل ما هو من المذبح وكذا بالقرآن بالذبح والذبح كذا عند ذبح

١٢٠

وغیر النجس للرام واجز فطيم الفلن ونفسه المحض بالذهب المبالغه والنصابه منكم وما هو النجاسه
منصاء الحيوان ومعاملة الطالبين والسفلة والادنين والمخالفين وقوى المعاهات والاكاذيب
لنهم معنا كهم طهل الذم وهو ما استدل على وجه فيج وهو انما **الاول** كل نجس
الظاهر سواء كانت نجاسه قايمة كالحجر والتبذير والفساد والمبذة والدم والبول مما لا يוכל له
رأواها والكلب المخترب بها جزاها او عرسه طلاء بها النجاسة التي لا قبل للظهور لا الدهن النجس
لغايته الاستصحاب بغير السماء خاصه لو كانت نجاسة الدهن ثابتة كالالبه المغطوعة من النجاسة
او الجذم بجزا الاستصحاب بغير السماء ويجوز بيع الماء النجس لقبول الطهارة والارز في ابواله
ما يוכל له الحرمة للاستصحاب الاول الا بل للاستثناء والاقرب جواز بيع كلب الصبيد لما شبهه

الظهور

والزئع والمخاطب ولجاء لها وانتاؤها وان هلك الماشية والبرية ويجوز اقتناء **الاجزاء النجسة**
الاغذية كالكلب السجين للبرية الزئع والخمر للظليل وكذا يجوز اقتناء الموديات كالحبات السباع
الثاني كل ما يكون المصنوع منه حراما كاللؤلؤ والعود والاث الفخار كالنطش والارضية
عشرها كالعبادة كالصنم والصلب بيع السلاح لاعداء الدين وان كانوا مسلمين واجابة السفن
انما كن لخرمات بيع الصنم ليعمل خمر والتخشب ليعمل صنما ويكره بيعها على من يعلمها من غيرها
شروط التوكيل في بيع الخمر وان كان الوكيل ذميا وليس للمسلم منع الذي المستاجر ذم من بيع الخمر فيها
منها لاجز ذلك من ولو استاجر ذم ليعمل الخمر وان كان للظليل او الاطقة والاحم ولا بأس

بيعه ما يكتن من الذل والبيع **الثالث** بيع ما لا ينفق به كالحشرات كالفان والحبات و
الحناضات كالعقارب السباع مما لا يصلح للصيد كالاسد والذئب والرم والحذرة والغراب
بيضا والسوخ بية كالقرد وان قصد به حفظ المتاع والديار ويجوز بيع النمل مع المشاهدة وان كان
ولو قبل يجوز بيع السباع اجمع لغايته الانتفاع بدكها ان كانت ما ينفق عليها الذكاة كان حراما
ويجوز بيع القليل من اللحم مما يصلح للصيد كالقرد وبيع دود الفرس وبيع النمل مع المشاهدة وان كان
السلح وبيع الماء والثراب والحجارة وان كثرت وجودها ويجوز بيع الزباني لا شمالة على الخمر ولحم الاغذية
ولا يجوز شربه للنداء ولا مع خوف التلف اما السم من الحناضات والنبات فيجوز بيعه ان كان
ما ينفق به ولا فلا في جواز بيع لبن الاعمى انظر في الجواز على ما عدا هذا الاطرين البها والنبات
جاء مع علم المشتري **الرابع** ما من الشارح على نحو مما عينا كمال الصور المحبذ
البناء وغلبه استامعه وجر الفقه قد رعت رخصته باخراجه في العرس قال لم يتكلم في

البيان اعلم ان الحناضات بغير اصدقه على الانسان ولا وجه
لشبهه السم يكون من الحناضات والنبات
لان السم من المعادن ايها
كذلك في
المناد
من الحنينة ما يكون لها
جسم يحصل له ظل اذا وقع عليه ضوء لا يرب
في نجوم هذا القسم افا كان من صورة ذات الانواع
في

بحرم الاحتكاك على يده وهو حبس الخطه والشعر الفراء الزبيب اليمن واللمع بنسبها الاستبقاء
 للزيادة وتعذر غيرهم فلو استبقاها الحاجة او وجد غيرهم لم يمنع وقيل ان يسلبها ثلثه بام
 في الغلاء ولديعين في الرضخ يجبر على البيع لا الشعر على راي **الثالث** لو دفع اليها
 بغيره في قبيل وكان منهم فان عين اقتصر عليه فان خالفه ضمن وان اطلق فالأقرب بحرم اخذ منه
 ويجوز ان يدفع الى عباده ان كانوا منهم **الرابع** يجوز اكل ما ينزق الاغراس مع علم الاباحه
 اما الغطاء او يشاهد الحال ويكره انهما به فان لم يعلم قصد الاباحه حرم **الخامس** ولا ينضم فيل
 العادل مستحب وقد تجب ان النذر او تنقر في الامر بالمعرفه النهي عن المتكرر اليها وتحرم من قبل
 الجابر لامع التمكن من الامر بالمعرفه النهي عن المتكرر مع الاكراه بالخوف على النفس والمال او
 الاهل او بعض المؤمنين فيجوز ح اعناد ما بامره الا القليل الظلم ولو خاف ضررا بسبب انك الولايه
 كره له ولا يذبح **السادس** جواز الجائر ان علف غصبا حرمه تقاد على المالك ان ينضمها
 فان جهده مضى بها عنه فلا يجوز اعادتها الى الظالم اختيارا والذي باخذه الجائر من الغلات
 باسم الفاسقه ومن الاموال باسم الخراج عن جن الارض ومن الانعام باسم الزكوة يجوز شراؤه
 واغلايه ولا يجبا عاده على اصحابه وان عرفوا **السابع** اذا امتنع الحلال بالحرم ولا يمتنع
 بصالح اربابه فان جهلهم اخرج خمسة ان جهل القدر وحل الباقي **الثامن** لا جمل للشجر الخشب
 العمل لغبر من استاجر الاباضه ويجوز للظلم **التاسع** لو مر به في القتل والفواكه لا تصيد
 قبل جاز الاكل دون الاخذ والمنع احوط لا يجوز مع الانسداد اجبا عا ولا اخذ شئ منها ولو اذن
 المالك مطلقا جاز **العاشر** جمل ثمن الكفن وماء فتسيل الميت واجرة البدنه **الحادي عشر**
 يحرم على الرجل ان ياخذ من مال ولده البالغ شيئا الاباضه لامع الضرورة الخوف معها التلف
 مع غائبه لو اتفق ولده عليه ولو كان صغيرا او مجنونا فاما لا يملك له فله الا فراض مع العسر والبسر
 يجوز له ان ينسحب من مال ولده الصغير لنفسه بغير التملك ويكون موجبا قابلا وان يفهم جازمه
 عليه وبطاهاج والاب الميسر تناول من مال ولده الميسر قد مؤثنه ويجوز على الولدان ياخذ
 من مال والده شيئا الاباضه ويجرم على الام ان تاخذ من مال ولدها شيئا وبالعكس لامع
 الاذن والبرط ان تقرض من مال ولدها الصغير ويجرم على الزوجه ان تاخذ من مال زوجها
 بغيره شيئا وان قل ويجوز لها ان تاخذ المادوم وتنصف به ما لم يحجب الا ان يمنعها نجم
 وليس للبنت لا للاخته لا للام ولا لامه تناول المادوم لامع الاذن ويجرم على الزوج ان ياخذ

من مال زوجته شيئا الا ابتداء ولود نعمت اليه ما لا ينفق به كره له ان يشتري به جارية بطاها الا
مع الوزن **الفصل الثاني** في الاول ان يحب اطلاق التجارة ان ينفق فيها او لا ينفق
للمستقبل واعطاء الراجح واخذ النافع النسيئة وترك الرجوع بالاختار للرجل الا العسر
الحاجة والناسخ في البيع والشراء والقضاء والاخصاء والذبح عند دخول السوق وسؤال
الشهود يشارك فيها بشرطه ويجوز فيه ما يبيعه والتكبير والشهادتان عند الشراء وبكسر الدخول الا
الى السوق وملح البائع ودم المشتري كتمان العيب البين على البيع والسوم ما بين طلوع الفجر والنفس
وتبين المتاع والبيع في الظلمة والعرض المكمل للوزن مع عدم العزيرة ولا مسخاط بعد العقد
الزيادة وقت النداء والدخول في سوم المومن وان يكون كل حاضر لها وفي النسيئة من بيع قبل
وهو البيع بين مؤجل الى نتائج النافذة وعن الجرد وهو بيع ما في الانعام وعن بيع عبيد الفحل
وهو مطلقه وعن بيع الملائع وهي ما في بطون الامهات المضامين وهي ما في اصلا الفحل
عن الملائع وهي ان يبيعه غيرها اهل على انه منى له صحيح البيع وعن المنايا وهو ان يقول
ان يبيعه الى مقداش بنه بكذا وعن بيع الحماة وهو ان يقول ابي هذه الحماة فعلى اي قريب
فمنه فقولان بكذا قال لا يبيع بضمك على بعض مناه ان لا يقول الرجل للمشتري في هذا التجار ان يبيعه
منه هذه السلعة بائنين الثمن او خيرا منها بالثمن او نكرا لا ينبغي ان يقول البائع في هذا خبارة
انما ان يملك في الثمن وبيع النجدة باطل وهو الواطاة على الاعتراف بالبيع من غير بيع فاما من ظالم

المقصود الثاني في البيع واذا كانت ثلثة الصنف والمعاقدان والعوضان فغيبه **الفصل**

الاول الصنف البيع اتفاق بين مملوك من شخص لشخص بغير عوض مفقود على وجه الترخي لا يتم

على النافع ولا على الا يبيع مملوكه لا مع خلو من العرض ولا مع جماله ولا مع الاكراه ولا بد من الصنف
والثلاثة على الرضا والباطل وهو لا يجاب كقوله بعت شربة من ملكك القبول وهو شربة وملكك
او بعت لا تكفي العاطاة وان كان في المحضر لا الاستيجاب لا يجاب هو ان يقول الشري
بغير قبول البائع بعد من غير ان يرد الشخص ولا بد من صنفه الماضي فلو قال اشترى او بعت او
لم ينفذ وان قيل لا تكفي الاشارة الامع العجز في اشتراط تقديم الا يجاب نظره لا بد من الثمن

بين الا يجاب القبول فلو قال بعتك هذين بالثمن فقال بعتك احدهما بخمسة انه او بعتك هذين
بضع الثمن فقال بعتك هذا الف فقال احدهما بثلث فبعتك بضع الثمن لم ينع ولو بعتك
بالصنف القاسد لم يملك ضمن **الفصل الثاني** في النفاذ ان يشترط فيها البليغ

الابن منفردا الاعلى من هو يدو العلم فلا يصح بيع المحمول ولا الشراء به ولا تنكح الشاهد في الكل و
 الوعدون والمعد في سواء كان عوضا او ثمنا بل لا بد من الاعتراف باحدهما فلا ينكح الاعتراف بمكان
 محمول ولو تعد كبله او وزنه صاعا اعتبر به عا واخذ الباقي بالاحتساب ونكح الشاهد في الارض والثو
 وان لم يدر عا ولو عرف احد هما الكبل والوزن واخذ الاخر صح فان نقص او زاد نكح العقب ولو كان المراد
 العلم والرجح انتقل الى معرفته بالذوق والشم ويخرج شراؤه من دولها بالوصف فان طاب بيعه ولا ينكح
 الاقرب منه ببعض غير خبثا ولا وصف ببناء الاصل من السلامة فان خرج معيبا فلا ارش فيه
 والا ارش والرد والاعنى البصر سواء ولو ادعى خبثا لا الا نشا كاليطبخ والجوز والبعض جازيجه
 بشرط الصحة فان كسر الشتر في فخرج معيبا فلا ارش خاصة ان كان لم يكون فيه والتمس باجماعه ان
 لم يكن كالبيض الفا سد ويخرج بيع المستحق فان لم يقف وثقه احوط ولا يخرج بيع المباحا ثابلا كما
 قبل الحمازة كالكلاب والماء والسمك والوحش ولا يبيع الارض الخراجية الا بشعالاتها المخرقة الاقرب
 جواز بيع موقوف مكوّن وحفره في ارض مملوكة له او مباحة ملك ما فيها بالوصول اليه وكذا الوض
 حفرة في المباح فيه فانه لما حفر خاصة وكذا الوض فظهر مع ذلك في ارض مباحة مملوكة وبشرط ان
 الملك الناصبه فلا يصح بيع الوقف الا ان يؤدى بغيره الى خرابه لخلق اربابه ويكون البيع عود
 فلا يبيع ام الولد مادام ولد مباحا الا في ثمن رقبتهما مع اعمار المولى عنه وفي اشتراط الموتى نظر ويجب
 الرهن بدون اذن المرفوع يجوز بيع الجاني فان كان عمدا وعنفه ولا يفسخ من الجاني عليه عزم فيه
 في العمد يكون في الخطاء التزام اللقضاء فيضمن المولى حاقلا الامر من من فيه من وارش الجاني على ما
 ثم للحي عليه خبايا الفسخ ان عجز عن اخذ الفداء وما لم يجر البيع اقله فروع ارباع الابن منها الا غيرها
 ولم يظفر به لم يكن له رجوع على البائع بشئ وكان الثمن في مفاصلة النظم ما الصلح فيمكن عمله على الابن
 بثوب المنقوص هو عقد التسليم بالعدم لوجه المنقوص لبيع وهو العقد فعلى الاول ينظر الى الضميمة
 ولو عقد تسليمه كان الثمن في مفاصلة الضميمة وعلى الثاني لا يفسخ ويكفي في ضمان البائع الى ان سلمه
 الامع الاسقاط في لوباع المنقوص وعقد تسليمه لم يصح ولو قلد الشتر به على التزامه دون البائع
 فالاقرب الجواز فان عجز فخره كذا لو اشترى بعهده تسليمه الا بعد ذلك ولم يعلم الشتر كان له الحما
 ولبيع ما يجر عن تسليمه شرعا كالمهون لم يصح الامع اجازة المرفوع لوباع شاة من طبع او عبدا
 من عبيد ولم يبين بطلان لو قال بعثك صاعا من هذه الصبغا ما نأثما اخلأه صح ولو قرب في الصبغا
 وقال بعثك احدها لم يصح فكذا يبطل لو قال بعثك هذه العبيد الا طحا ولم يبين او بعثك عبدا

كانت هذه سائر فروع
 الرد للاعلى ولو بعد
 النكح وليس
 بالمراد

المبيع في فارة جاء غير منقوطة وهو انظر ما
 الامتياز الذي من جهة اللغو
 نارة المباح جاء وهي
 مضمونة كالفان
 في عمود
 النوا
 ع

على ان يختار من شئت منهم ولو باع فدا على من اراد ان يثوب بجلان ذوقها جميع ان قصد الاشاعة فليضد
 معناه بطل ويجوز ان يباع جزء معلوم النسبة شاعا من معلوم شأوت اجزاء او اختلفت كصفة هذه
 للذات وهذه الصبر مع علمها فدا او بيع بيع الصانع من الصبر وان كانت مجهولة الصبا انما عرف وجود
 البيع فيها وهل ينزل على الاشاعة فيه نظر فان جعلنا البيع صاعا من الجملة غير مشاع ففي البيع ما يفي
 صاع وعلى تقدير الاشاعة ينافى من البيع بالنسبة الى اجمام السلوك كما هاجم البيع فلو باع ارضا
 بملكه وشرط المهر من جهة مبيع مع البيع وان اجم بطل لان فال بيعتها بخلافها صحيح فبذلك الشرع
 السلوك من جميع الجوانب وان كانت الى شارع او ملك الشرع على اشكال للقول ببيع بكم احدهما
 او انك من غير ضيق فدا الثمن او وصفه بطل فيضمن الشرع العين لو قبضها بالثلث او القيمة
 القبض او على الغنم من حين القبض الحرجن التلف على الخلاف فعليه ارض الفرض والاجرة ان
 كان ذابرة لا تفاوت السعرة الزيادة ان كانت من فدا عنها او صفه والا فلا يباع وان كانت
 منفصلة ويكفي الشاهد عن الوصف ان تقدمت بمدة لا تنغير عادة ولو اختلف الغنم
 صحيح للاستصحاب فان ثبت التنغير فخير الشرع والقول قوله لو اء على اشكال ولا يصح بيع
 السم في الاجام وان ضم اليه القصب كذا اللين في الصرع مع المحلوب منه وكذا الجلد والصوف
 على ظاه الغنم وان ضم اليها غيره وكذا ما في بطونها وكذا الوضوءها ويجوز بيع الصوف على الظاهر
 منفردا على ما في كل مجهول مفسود بالبيع لا يصح بيعه وان انضم الى معلوم ويجوز مع الانضمام
 الى معلوم اذا كان تابعا في ذنبه بعض البيع كافي ان ذلك على الباقي لكونه من جنسه كذا
 صبر الحنطة ثم ان وجد الباطن بخلافه فخير الفسخ ولا يكفي في ذنبه ظاهر صبرة البطيخ وراس
 سكة العنب الفاكه ولو اء انموذجا قال بعنك هذا النوع كذا بطل لانه لم يبين ما الا فلا
 وصفه لوقال بعنك الحنطة التي في البيت هذا الانموذج منها صحيح ان ادخل الانموذج في ذنبه
 بعض البيع وان لم يدخل على اشكال بذنا من كون البيع غير مرفى ولا موصوفه اذ لا يمكن الرجوع
 اليه عند الاشكال بان يفقد ح لو باع عنا غير ما هذه انظر الى نكر الجنس والوصف فلو قال
 بعنك ما في كتي لم يبيع ما لم يذكر الجنس والوصف الراعي للجمالة اخذ الوصف وتعد ولا يقصر
 معهما الى الذنب من المتعارفين فلو وصف البايع او المشتري ما لهما مع البيع فان خرج على
 الوصف فلم والا فخير من لم يشاهده ففي طرف الزيادة فخير البايع وفي طرف النقصان الشرع
 ولو اختار صاحب النجار اللزوم لم يكن للاخر فسخ ولو قد ونقص ما عيانا بن خراجها سواء

ما ذكرنا الجدل غير صحيح في قوله موصوفه

بيع بثمن المثل أو لأو لا يرى بعض الصنفه وصفه الباقى مخبر فيها كلها لو خرج على الخلفاء
 وفبار القوية على القوط يجوز الانذار للظروف ما يحصل الزيادة والنقصان لا ما ينزل الاستحباب
 ويجوز في الظرف في البيع من غير انذارى لو باعه بدينار وغيره ثم نشأ ما يتعامل به في شئ
 الاجل أو قبله مع جملته بالنسبة أو بما يتجدد من النقد بطل ولو علم فذلك الدرم من الدينار مع
 ولو باعه بعشرين درهما من صرف العشرين بالدينار بطل مع تعدد الصرفين المذكورين أو جملته ولو
 باعه بنصف دينار من صرف دينار ولا يلزمه جملته مع إرادته عرفا ولو باعه بصرف كل فقه بدينار
 وعلما أن درهما مع الإبطال لجميع قبب الجزء المعلوم في أحد العوضين فيكون الآخر في مقابلة
 الباقى ولو قال بعنك هذه السلعة بأربعة أمانا بستانا واحدا بعير اليوم قال الشيخ بطل مطلقا
 للجهالة والوجه ذلك إلا أن يعلم سعر اليوم ولو قال إلا ما يخص أحد قال بطل في ثلثه أو باعها
 بجميع الثمن ولا فرق عندى البطلان لثبوت الدرم المضمون إلى الجاهل فان علمه بالجهالة لم يفسد
 أو غيرهما مع البيع في أربعة أخماسها بجميع الثمن ولو باعه بشئ من ثلث الثمن فهو خمسة عشر من الثمن
 شئ بعدل عشر وثلث شئ فالعشر بعدل ثلثي الثمن ولو قال وبيع الثمن فهو ثلثه عشر من ثلث
 ولو قال إلا ثلث الثمن فهو سبعة ونصف المصدق الثالث في أنواع البيع وفيه
فصول الأول المحلون وفيه مطلبان الأول الإنسان من أنواع الحيوان
 إنما يكون سبب الكفر الأصلي في أسوأهم بشر الرق إلى ذمة الدولة واعتقابه وإن أسلموا لم ينفقوا ولو
 النقط الطقل من دار الحرب ملك كملك من دار الإسلام فلا من دار الحرب إذا كان فيها مسلم فإن أفرغ
 بلوغه الرقبة حكم عليه بها ما لم يكن معر فالتنسب كذا كل من أفرغها بالغا أو شهيدا أو مجنونا وإن كان المفرقه
 كافرا ولا يقبل بجرعه ولو أشرك عبد أو يباع في الأسوان فادعى الحرية لم يقبل إلا بالينة وملك الرجل
 كل يبيد غريب نحو أحد عشر إبل أو إمام والجد والجدة هما وإن علوا والولد ذكر أو أنثى وولد الولد
 كذلك وإن نزل والإختصاص في الخلفاء ثلاثا وبنت الإختصاص إن تركت فإن ملك أحد منهم غرق عليه ملك
 المرأة كل أحد نحو الإباء وإن علوا والأولاد وإن نزلوا والرضاع كالنسب على ما يكره ملك القريب
 غير من ذمة ما وبيع إن ملك كل من الزوجين صاحبه بطل النكاح إن ملك البعض معا أو خذ من دار الحرب
 غير من الإمام فهو للإمام خاصة لكن رخصوا لشبهتهم في حال العتية الملك والرطله إن كانت للإمام أو
 بعضها لا يجب إخراج حصه غير الإمام منها ولا فرق بين أن يبيعهم المسلم أو الكافر وكل حر يفرج ربا ببيعة
 صحيح إن كان أخاه أو دعتا من ينفق عليه كائنه وبينه وبينه على أشكال بشر من دام الفهر

لو باعه بدينار
 معهما مائة مائة التي تعد
 حصة العشرين من الدينار والعلوم
 فإن كان صرف العشرين بالدينار المذكور
 بالعرفين شفعدا كالأمانة استأنف
 الـ حصة متعددة النافذة
 والسواء والبيضاء
 ونحوه
 في البيع المذكور بطل لعدم التعيين وإن لم يكن منفردا لكن
 جمل الثمن في أحد هاتين
 منه عشرة من دينار
 جمل أسنما
 في البيع المذكور بطل لعدم التعيين وإن لم يكن منفردا لكن
 جمل الثمن في أحد هاتين
 منه عشرة من دينار
 جمل أسنما

فمن ما شئت ان قد استعيت الا قرب شلها الى الحاكم من غير حق ولو دفع بايع عبده ومثوق في
 الذمة عبدا من بئير الشرى فابن احدهما ضمنه بضمه وبطالبه الشراء ولو اشترى عبدا من بئير
 لم يبيع ويجعل على البايع اسبيل الولوءة بمحضته او بمحضته بغيره وما قبل بيعها ان كانت من قول
 الجحش فكلاهما على الشري قبل عليها الوجها وبطلوا خيرة القبة بالاستبراء او كانت لا يملك او
 صغيرة او بائنة او حاملا او حاضا ويحكم وطى الحامل فيلا فيل مضوا بغيره عشرة ايام ويكره
 بعده ان كان عن نفاذ في غيره اشكال فان وطئها في اسبيلها فان لم يزل كره يبيع ولدها و
 بطنه بزل لعن برائه فطوى بكر وطى من ولدش من الزنا بالملك والعقد فان ضل فلا يملك
 الولد منها ودوية المملوك ثمنه في الميزان والفرق بين المفضل وامه قبل الاستعناء ببلوغ سبع
 سنين وامه الرضاع على خلافه قبل مجرم ولو طهر اسفطان الموطوء وعزم العشر مع البكارة وضعه
 لامهها والولد حر وعلى الاب بغيره للاب يوم سقوطه حيا وبرج على البايع بما دفعه ثمنا وعزمه
 عن الولد في الرجوع بالعقد ايجز الخدمة نظرا من اباحة البايع له بغير عوض ومن استغفاه عنه
 وبشبه ان اشترى مملوكا فقبل به واطعمه حلوة والصدقة عنه بشئ ويبيع الحامل محررا والمرد
 وان كان عن ذم على اشكال والمريض للمابوس من برئه ولو باع امه واستثنى طمها مائة ومائة
 لم يبيع **الفصل الثاني في الثمار وفيه مطلبان الاول في انواعها** يجوز بيع
 ثمرة الفحل بشرط الظهور عام واحد وان بدلا يجوز قبله مطلقا على راي ولا بشرطها بصلاحه
 وهو الحرفة والصفة الصفة بكونه باءة على العام ولا شرط القطع اجماعا وهل بشرط احدها قبله
 ببدل صلاحه فقولان افرجها الحائض بالاول ولو بيعت على مال الاصل او باع الاصل واستثنى الثمرة
 فلا شرط اجماعا واما ثمر الشجر فيجوز بيعها مع الظهور وحده انعقاد الحجة لا بشرط الزيادة
 على راي ولا يجوز قبل الظهور عام ولا اشترى على راي ولا فرق بين الباءة كالمشمس والخفي
 كالوزن واما الخضر فيجوز بيعها بعد ظهورها وانعقادها لا قبله لفظه والقطعات والزرع
 يجوز بيعه سواء انعقد السبل فيه الا قائما وحسبها منقرا ومع اصولها باءة كالكاشع
 او مشتركا كالحنطة والعدس والحارثان والباقي ولو كان مما يختلف بالقطع كالكرات و
 الرطب ونسبهما جاز ببيعة جرة وجزات وكذا ما يخرط كالحناء والنوت خرطة خرافات فخر
 ومع الاصول بشرط الظهور فذلك كله ولو باع الزرع بشرط الفصل وجب قطعه على المشتري
 ليحصل البايع فله من ثمره بالاجرة وكذا لو باع الثمر بشرط الفصل **المطلب الثاني**
 (في الاحكام)

او يملك ماله
 فلا بشرط في بيعه احد الامور
 الثلاثة
 جواز باءة بكل من تولد وحده انعقاد الحجة قوله ولا بشرط
 الزيادة فان كبرلا منها مختلف فيه ويجوز اخضا صفة قوله
 ولا بشرط الزيادة اي على عام واحد ويمكن
 ان يرد ولا بشرط الزيادة على اذ
 مطلقا من الزيادة على
 المشتري الحجة الزيادة
 على اذ كره
 من فضله واستقر المخرج والمخرج ان يرد من عام ٢ ك

١٣١ في الاحكام لم يلبس البايح بتكليف مشترى الثمرة الفلج قبل دفعه. الا ان كان يطهر بل يجر عليه ثوبا
الى وان اخذه لم عرفنا بالنسبة الى الجنس للثمر فما مضت المعايير بالحدس لم يقتصر عليه بل وقع ذلك ما مضت
الصاخي اخذ وطبا او شبا اثره لا يفتقر الى الويلع ولا حصل واستحق الثمره والثلث وجب على المشتري ايقاظها
وكل من مشى الثمره وساحل صلح في النوع مع انتقاء الضرر ولو غفر له منعنا ولو غفر له ثمره ما دفع
الاخر من جهة مصلحة المشتري ولا يترتب من فداها الحاجة ويرجع فيه الى دلالة الخبر ولا ينقطع الماء لم يجر طلع الثمره
وان خسر ولا حصل بمس الزمونه ولو اعتاد قوم قطع الثمار قبل انتهاء الصاخي كقطع الحصرم فلا يرب حمل
الاملاق عليه ولو ظهر بعض الثمره من الثمره في تلك السنة مع سواء انتدب الشجر او تكثر نسواء
اختلف الجبل او اعتد بجوارب شقوقه شجرا ونخله معبئين ولو لم او لم لا جود بطل البيع و
ان يستثنى منه مناعه او اوطالا معلومه فان اجنب الثمره سقطت من المستثنى بالنسبة لو اجنبت
الثمره بعد الانبا من هو النخله هنا او سرت في مال الشري ولو كان قبل القبض من البايح
ولو تلف البعض اخذ الباقي بحسن الثمن وله الفسخ ولو تلفه اجنب غير المشتري من الفسخ والزام
المشتري الا قرب الحاق البايح به وان تلف المشتري كالفسخ لا يجر على البايح السقوط بل
الممكن منه مع الحاجة فلو تلفت من ثمره السقوط لم يكن قد منع فلا ضمان عليه ولو منع ضمن
وكذا لو عيبت يجر بيع الثمره والنوع بالاثمان والعرض لا يبيع الثمره التي هي الزايله ولا
النوع بالحب هي الحافله ولو اختلف الجنس جاز كالبايح دفع خطئه بغيره وهل يجر المنع الى
ثمره الشجر الاقرب لذلك نظر في الربا على اشكال ولا يصح عدم اشتراط كون الثمن من الثمن واستثنى
من الاموال العربا فانه يجوز بيع العربيه وهي النخله التي تكون في دار الانسان او بستانه فهو بها
مما لا منها ولا يجوز ما زاد على الواحد مع اتحاد المكان ويجوز مع تعدده ولا بشرط الفاوض
في بيع العربيه قبل التفرق بل الجمله فلا يجوز اسلافها في الاخر فروع الا يجبا المائل
في الحوض من ثمره عند الجفاف منها ولا يجوز الفاضل عند الصدد لا ينفذ العقد
في غير الفضل ان مستتابع ثمره الشجر بالمائل ج يجوز بيع العربيه وان زاد على حصة وسى
انما يجوز بيعها على مال الدار والبستان او مستاجرهما او مشترى ثمره البستان على اشكال ثم
لو قال يملك هذه البشيره من الفسلا والثمره فيه الصبر سواء بقاء فان عرفنا مقدار صح و
الا بطل ان شافنا عند الاصابه سواء اخذ الجحش او اخذنا و يجوز ان يتفضل احد
التي يمكن بحسنه من الثمره فيكون معلوم منها على سبيل البيع ان يبيع الثمره مشترطه بزيادة ونقصان
والا بدو هذا الساقطه

والشركاء في العاذه وفي الدروس مبالى الحاق الشجر بالانبا
فان كان الشجر في الدار او في البستان او في الحوض او في غيرها من الاموال
فان كان الشجر في الدار او في البستان او في الحوض او في غيرها من الاموال

في الدار او في البستان او في الحوض او في غيرها من الاموال
فان كان الشجر في الدار او في البستان او في الحوض او في غيرها من الاموال

فيلقب بعض بعدد ولاشئ من الخواص فان منجن بالنجدة من غير ثمن فلا يربح ما كثر الثمن
 بثوث النجاشي بين الفسخ والنكاح لا يربح البائع على اشكال في ثمنه في الثمن الذي
 يشتره العربيه العلم بالجل والوزن ولا نكح المشاهدة لا يجوز بيع ما المصنوع منه مسنود
 كالجزء النعم الا بعد فله من مشاهدته ولو اشترى النزع قبل اذ بيع اصوله ففقطه فبذل قوله
 اما لو لم يشتر الاصل فهو للبائع ولو سقط من الحب المصنوع فبذل في القابل فهو لصاحب البذل
 لا الارض **الفصل الثالث** في العرق هو بيع الاثمان بمنها وشطره النقابض
 في المجلس ان كانا موصوفين بغير عشرين والنساء في ندر مع اتفاق الجنس فلو افرقا قبله بطل ولا
 يتحقق الا فرقا مع مفارقة المجلس صحيحين ولو قبض الوكيل قبل فسخها صح لا بعد ولو قبض
 البعض صح فيه خلاصه ولو اشترى منه دراهم ثم اشترى بها دراهم قبل قبض الدراهم بطل الثاني فان
 افرقا بطلا ولو كان له من افرقا من دراهم او بالعكس بعد الساعة على جهة التوكيل
 صح وان افرقا قبل القبض لان التقديس من واحد على اشكال ولو افرقا قبل الوزن والتقدير صح
 مع اشتغال القبوض على الحق والجوده والزناه والصباغة والكثرة وجبا لا شئيه ويجوز التقاضي
 مع اختلاف الجنس والغشوش ببيع بغير حسنة ان جهل ندره والاجاز بحسنة بشرط زيادة السلم
 في مقابلة الغش ولا يجوز انقائه الا اذا كان معلوم الصرف بين الناس فان جهل وجبا بانه
 وثرابه مع احد التقدين ببيع بالآخر احتياطا ولو جعلا ببيعها ولا اعتبار بالذهب البشري
 الصفرة ولا بالفضة في جوهر الرصاص المصاغ من التقدين ان جهل ندر كل واحد ببيع بها او بغيرها
 او بالاكل لنفاقها وان علم ببيع باحدا شاء مع زيادة الثمن على حسنة لو ببيع بها او بغيرها جازا مطلقا
 وثراب الصباغة ببيع بالجوهرين معا او بغيرها الا باحد هما ثم يتصدق به مع جهل ربايه والحلي
 باحد التقدين ببيع مع جهل ندره بالآخر او بغيرها او بالجنس مع الصبغة ومع علم ببيع بالآخر
 او بغيرها مطلقا ويجوز مع زيادة الثمن او الغش الحلي من غير شرط ولو شخص الثمن بغير فليس له
 دفع المساوي فرفع الوعد الثمن والمقن ثم نقضنا فوجد احداهما اخذه عينا فان كان من
 غير الجنس بطل الصفقة كان عيبا لذهبها او النضه وصا وما وكذا في غير الصف لوباعه ثوبا
 كانا ثوبا صوفيا بطل وان كان البعض من غير الجنس بطل فيه خاصه وبغيره من اتفق البخر الفسخ
 واخذت بحسنة من الثمن وان كان من الجنس كسنة الجوهر واضطرر السكدة سواد الفضة فغيره من البيع
 ولا الاكسلة لم يطلب الا لو كان الموضعين لاختلاف ثمنه الا في ما دام في المجلس ان فارقا فان

(لخذ الاثر)
 او من اقر ولا يربح ما كان من الذهب
 بالفضة
 او لا يربح ما كان من الذهب

بطلان ما لا يلزم به
أو يكون ناقصا للجنس
أو غير ذلك

١٣٣

أخذ الأرض من جنس البلم بطل فيه وان كل شيء القاصح لو كانا غير معينين وظاهر العيب غير الجنس فان نقرا بطل
بأن كان له المطالبة بالبدل ولو اخص العيب ببعض الجنس الحكم ولو كان من الجنس فله الرد والامساك مع الأرض
مع اختلاف الجنس مما تأمع انقضاء المطالبة بالبدل وان نقرا على أشكال في اشتراط أخذ البدل في مجلس
الرد أشكال **ب** ففصل العرف في زيادة لا يمنع الرد ولو صار منه وهو ثلث عشر بدلا فزدها وند
صارت ثلثا فثمة بدلا صحيح فطعا وكذا لو صارت ثلثا أحد عشر صحيح لو نلف أحدهما بعد التفاضل
ثم ظهر الناقص عمن غير الجنس بطل العرف وهو الباقي وبعض الناقص بالمثل أو العيب ولو كان من الجنس
كان له أخذ الأرض مع اختلاف الجنس إلا فلا **د** لو خيرا الوقت ثم وجد نفسه بعد العقد بطل العرف
مع اتحاد الجنس ويخبر مع الاختلاف بين الرد والأخذ بالحسنة ولو وجد زيادة فان كان قال بعنتك
هذا الدينار بهذا الدينار بطل وان قال بعنتك دينارا بدلا من دينار صحيح وكانت الزيادة في دينار أمانة لم يمتثل
ان يكون مضمونة لثمة فبعضه على انه عوض مالمالما لو دفع اليه ائدة من الثمن ليكون وكبلى الزيادة
لبن له حصة منه وفيه آخر فان الزيادة هنا أمانة فطعا ولو كانت الزيادة لاختلاف الموزن في
للفاضل ولا أخذ الزيادة الفسخ للتعيب بالشركة ان منعنا الا بدل مع التفريق وكذا لافاضلها اذ
لا يجبر عليه أخذ العوض ثم لو لم يقترأ الزيادة طالب بالبدل فهو لو كان لاحدهما على الآخر ذهب
والآخر على الأقل ودام فضا بقاى ذمهما جاز من غير تفاضل على أشكال من شاء اشتبهه على بيع
دينارين اما لو بار او اطلما اجاز ويجوز انقضاء احد التقدي من الآخر ويكون من باعين
وتتعلق به فاض الفضا على التعاقب من غير محاسبية كان له الا انذار ^{بمقتضى} بعضه فان كان شلها
و اشترى دينارا بغيره ومعه خمسة جاز ان بدفعها عن الضيف ثم يقترنها ويدفعها عن الآخر
لجميع الصفقة ان كان جبلة فواشترى من المورع الودعة عند صحيح اذ دفع اليه الجنس في المجلس
علما بوجوه او قلناه او شكافه فان ظهر عدمه بطل العرف **ح** ووجوه ان يشاع درهم بدرهم
ويشترط صباغة خام ولا يجوز النقدية **المفصل الرابع** في انواع البيع هي النسبة
الاجل او بعد على الاختيار براس المال او بعد الى مساواة الثمن للعوض فثمان هنا فصول ثلثة

او له والامساك بما تأمع اتفاق الجنس
للا بطلان الأرض للردم الربوا

التي تجوز للمعجزة بما قبل ما اودعه

لأن العوضين اما ان يجب فهما التنازل
ومن الزيادة لا وهو ما عداه

الاول العوضان ان كانا حالين هو النقد وان كانا موجدين فهو بيع الكال بالكال
وهو مني عنه وان كان العوضان الاخاصة هو النسبة وبالعكس السلف فها مطلبان
للمطلب الاول في النقد والنسبة اطلاق العقد واشترط التجدد الثمن واشترط يقيناً ^{بمقتضى} قبل
الناجيز في نفس العقد بوجوب شرط الضبط فلو شرط الاجلاء غير يقين او عتاجاً كقندوم

الحاج بطل لم يباعه بثمن النافعة في مقابلة الحلول أو في الأجل الزايف مقابل الأجل وذكره بطل
 روى لو يباع فيسند ثم اشترا قبل الأجل بزيادة أو نقصه حالاً أو مؤجلاً جاز أن لم يكن مطبق في العقد
 حل فابناء غير الجوز من مطلقاً والغريبان الجوز كذلك فيل يجب المساواة ويجوز البيع بنسبة بزيادة عن
 فيسند ونفصل مع علم المشتري وكذا التقيد بشرط خيار الفسخ إن لم ينفذ في مدة معينة صح وطريقه أن لا
 بيع إن لم يأت به فيها ففي حصة البيع تنظر أن ثلثاً به بطل الشرع على أشكال **المطلب الثاني**
 في السلف فيه بحثان **الأول** في شرائطه وهي سبعة **الأول** العقد لا بد فيه من **الشرط**
 كقولك بعثتك كذا صفته كذا إلى كذا هذه الدراهم وينعقد سلباً لا يباع مجرداً فيثبت وجوب بعض
 راس المال قبل التفرغ نظر إلى المعنى لا اللفظ أو سلباً أو سلباً وما أدى هذا المعنى الأقرب
 انعقاد البيع بلفظ السلم بقولك سلمت إليك هذا الثوب في هذا الدبر ولوقال بعثتك بلا ثم
 أو على أن لا شيء عليك فقال فيل فلو انعقاده فيه نظر ينشأ من الالتفات إلى المعنى واختلال
 اللفظ وهل يكون مضموناً على القابض أشكال ينشأ من كون البيع الفاسد مضموناً ولا لفظه
 على أسفاطه أما لو قال بعثتك لم يعرض للثمن فإنه لا يكون ثلثاً كما يجب الثمن **الشرط**
 الثاني معرفة وصفه ويجب أن يذكر اللفظ الدال على الحقيقة كالحطة مثلاً ثم يذكر كل وصف
 يختلف به القيمة اختلافاً ظاهراً لا يتغابن الناس مثله في السلم بلفظ ظاهر الدلالة عند أهل
 اللغة بحيث يرجعان إليه عند الاختلاف ولا يجب في الأوصاف الاستقصاء إلى أن يبلغ الغاية
 لعل الوجود بل يقتصر على البناء وله الاسم فلا يفتقر إلى ثبوت الوجود كالدلالة على الثمن
 إلى التعرض فيها للجم والشكل والوزن والصفاء واليوافق الجارية الحسناء ومع ذلك لها
 إلى ما أشبهه لم يعرض وان كان مما يجوز السلم فيه لا دأبه إلى عسر السلم والأقرب جواز في اللأ
 الصفار مع ضبط ونفا وصفها الكثرة ويجوز اشتراط الجيدة والرد في الأدنى على أشكال ينشأ من
 عدم ضبطه ويجوز بعض الجيدة يفتقر فينبه عند العقد لا جرد وكل يمكن ضبطه أو صفة الطلوع
 به السلم فيه وان كان مما شئنا في غير ذلك النبل قبل تحمها لا القول والخضر والفواكه وما
 ينبت الأرض البيض الجوز واللوز وكل أنواع الحيوان والأتاسي اللبن والسمن والشحم والطيب
 والمحبوس الأشربة والأدوية والتكاثف مركبة إذا عرفت بساطتها في الجنس من مختلفين في ضبط
 كل منهما بأوصافه في شأله ليوافق لا يجب أن يلبس بل ما من شأناً في شأه ذات ولذا جازية
 كذلك على بأي أو حامل على أشكال ينشأ من الجهل بالجهل والمخلطة التفتوا إلى أن إذا لم يكن بينهما
 (كما لعناية)

ولم تمان المباراة أنما يمان
 من السلم المعنى لا السلم لا السلم لا السلم
 هو اليا مع أو لا بطل منها هما بالنسبة
 إلى اليا مع فان الذي سلم
 التفت في الشيء المشتري
 ع

فالمعنى السلم لا الاختلاف فانه قد
 يتغابن به في غير النكس
 ع

طريقه غلط من الشرط فقد تده خبط ولا يلزمه القول لو كان ادق ولا يصح خالفه من المحدثين الصفات
ان لم تكن مشهوره عند الناس لغت معترفها كالاوية والصفاء والخرابة لفظها فلا بد من معرفتها
المتاقدان وعبرهما وهل يجزئ استفاضة ام تكفي معرفة عدلين الا قرب الناز الشرط
الثالث الكيل والوزن في المكبل والمؤن ولا يكتفى في العدول بل لا بد من
الوزن في البلطج والبادجنان والبيض الرمان وانما الكنى في البيع بعد ما للمعاينة اما السلم فلا
للتفاوت ولا يجوز الكيل في هذه لفظها في الكيل اما الجوز والوزن فيجوز كالاوية وعدا الفلة
التفاوت في جواز تقدير الكيل بالوزن وبالعكس نظر بشرط في المكبل المومنه فلو عين ما لا
بعنا كجوز وكوز بطل ولو اعتمد فسد الشرط وصح البيع وكذا صيغة الوزن فلو عين ما صغر من الجوز بطل
ولو كانت مشاهدا ويجوز في المذموم اذ عدا ولا يجوز في الصبيطان والا الحطب وما لا للماء
فربا ولا الجوز جزا وكذا بشرط في الثمن علم مفدا بالكيل والوزن العامين ولا يكتفى بالمشاهدة
مع فسادها واحدا ولو كان من الاعراض غير المفردة باحدهما جاز كقوب معلوم ولبنة مشاهدا
وبما يه موصوفة فانه يجوز اسلاف الاعراض في الاعراض وفي الايمان والاثمان في الاعراض
ولا يجوز في الايمان بالاثمان **الرابع** قبض الثمن في المجلس فلو تفرقا قبله بطل ولو تفرقا بعده فقبض
صح فيه خاصة والبايع الامتناع من قبض البعض للثمن ولو كان الثمن خدما عبد او كنية
داودة سبعة صح ونسبها بيسلم العين ولا بشرط القبض للثمن فلو قال اسلمت اليك دينارا في قبضه
بكذا ثم عين وسلم في المجلس جاز ولو اسلم مائة في خطه ومثلها في شهر ثم دفع مائتين قبل التقرب جاز
بعضها بغيره من غير القبض ونوع بالتبذير بطل من كل جنس بنسبه حصه من الزينة لو اقاله بالثمن
فقبضه البايع من الحال عليه في المجلس فالا فوى عند الصحة ولو جعل الثمن في العقد ما يستحقه
في هذه البايع بطل لانه بيع دين بدين على اشكال فلو لم يسه ثم حاسبه هذا العقد من بينه
عليه فالوجه الجواز ولو شرط بجعل نصف الثمن وتأخير الباقي لم يصح اما في غير القبض فلا انتفاء
القبض واما في القبض فلا زيادة على المؤجل فيستدعي ان يكون في مقابلته اكثر مما في مقابلته
المؤجل الزيادة محظورة **الخامس** كون السلم فيه دينيا فلا ينفذ في عين نعم ينفذ ما سواه
كانت العين مشاهدا موصوفة **السادس** من اجل المضبوط بما لا يزيل التفاوت فلو شرط اداء
السلم فيه عند ادراك الغلات او دخول الفواقل بطل وكذا لو قال متى اردت او متى يسرت ويجوز
الانقضاء بنحو الفرض والروم والبرق والمهجان كما جاء لفظان على فسادها والفقهاء اطلقوا
(الحال)

الكيل في السلم
خبره ما عا ولا يجوز
في هذا الموضع بل يمتنع القول
بذلك لان المالك الذي اكله لا يملكه
الذي يملكه المالك الذي اكله لا يملكه
ما علمه لغيره او لو اكله من الصبغة فان
تغير ما ذكره من مذهبهم ما لا يمتنع القول به
في كمالهم بل الكيل بالبار المخطئ من حيث انما الله ولا يملكه
ما علمه من الصبغة ان يقول فلو عين من الجوز بطل
الناظر في عدم الاحتياط مع عائلته
لا وحله في عدم النصيحة بل
اعتمد في الشرط
لغيره وشك
المكبل اذا لم يملكه بغيره فاشترطه من عدم الاستعمال
فيكون نقول فيكون البيع
في على صاحبه قبض البعض لا انتفاء الثمن المذكور لكن
ينبغي ان يقيد هذا بما اذا كان عوض الثمن
او ضمان ونحوهما اما لو كان مباحا
القول بان ذلك في الاشياء
من قبض الثمن الى ان
يتم البيع
مادة ثمانية
الحال

كان الاجل من العوض حقا او بغير العوض عامة بزيادة
الاجل فيكون العوض القبض في مقابلته
البيع اذ يدرى النصف يكون
الزيادة في مقابلته
ومعدلا الزيادة
محظورة
وذلك لان السلم لا يكون الا موقعا فاذ وقع حاله
اشترط كونه من اداء السلم وكون العين
موصوفة لا يسهل على الانتفاء
القول في زيادة الثمن
من التسليم
بالجوز
الحال

في البيع والشراء والصلوات والعهود

في البيع والشراء والصلوات والعهود

الحل والبرهان ويجوز بيع النصارى وفيلسوف اليهودي وعرفه المسلمون ولو أجل إلى غير البيع أحصل البطلان
والحل على الأول وكذا إلى بيع أو حياض أو بحال السنين والشهور على الحال المذكور وبشرط ألا يملك
فان حصل في ملكه أو على الجميع بالاهلكة وان عطل في خلافه لعين الشهود بعد بالاهلكة ثم انكسر ثلثين
على رايه بمحل انكار الجميع بكسر الأول فيعتبر الكل بالعدد ولو قال الى الجمعة أو نحو مضان فالأقرب
البطلان ولو قال الى أول الشهر أو آخره أحصل البطلان لأنه يعتبر من جميع النصف الأول والنصف
الآخر الصفة فصل على الجزء الأول والأقرب عدم اشتراط أجل في بيع السلم في الحال لكن يعتبر بالأجل
فان أطلق محل الأجل واشترط ضبطه ولو أطلق ولم يشترط ضبطه قبل التفرغ بطل ولو قال الى شهر أو نحو
أصله بالعقد فالأجل آخره وكذا الى شهرين أو ثلثة اما المعين فحل باوله كما تقدم ولا يشترط في الأجل
ان يكون له وضع في الثمن ولو قال الى نصف يوم مع **السابع** امكان وجود السلم فيه عند الحلول
للمسلم وان كان معدوما وقت العقد وعند الحلول ولا يكفي الوجود في غير ذلك من وقت العقد ونقله اليه
في غير الغاملة فلو احتاج تحصيله الى مشقة شديدة كما اذا سلم في وقت الباكية في قدر كبير فالتأخر
الصحة ولو طرأ الانقطاع بعد انعقاد السلم كما سلم فيها لم يجرى وجوده وانقطع بالجملة او وجد وقت
الحلول عامات أخر التسليم لما روي ثم طال بعد انقطاعه فغير المشتري في بيع الفسخ والعقد لو قبض البعض
فغير المشتري في الفسخ في الجميع والخلاف الصبر لو شتر الحل أحصل بغير التجار وانخرط **البحث**
الثاني في احكامه لا يشترط ذكر موضع التسليم على اشكاله ان كان في حقه مائة فلو شرطاه ففمن
ولو انقضا على التسليم في غير زمان ومع الاطلاق ينصرف وجوب التسليم الى موضع العقد ولو كان في
بريد أو بلد عزيز ومصد هما مائة ففمن قبل الحلول فالأقرب عندي وجوب تعيين المكان ويجوز ان
يوضع الوصف فلو دفع غير الجنس لم يجز القبول وكذا الاكراه ولو كان من المجلس ساء بالواجب
وجبه لو انقضا على ان يعطيه ارد في منه وان بدد فان كان رجوعا لم يجز على اشكاله والاجازة ليس
الاقل ما يقتضيه الوصف له اخذ الحنابلة من البين والزيادة على العادة من الترتيب اخذ
الشافعية فلو لا يجزئها هي خافه ولا يفيض الكل والمؤذن جزا فاوله مل المكابال وما يحمده ولا
يكون مسوحا من غير دفع ولا هبة ولا يجوز بيع السلف قبل الحلول ويجوز بعد قبل القبض
على الغريم وغيره على كراهية ويجوز بيع بعضه فولية فولية بعضه يجوز ان يسلط في شئ ويشترط
السابع كالفرق بين البيع والاستلاف الرهن والعين ولو اسلف في غنم وشرط اصوات فجاء
معيته مع ولو شرط كون الثوب من غزها مرة معينة او الغنم من نخلة معينة لم يلزم البيع اما

المرد بالاعلاء لعدم الحلول

ويكفي لو قال الى حب
عند اول هلاله فمك
البطلان ويحكم حله
على غيره كما لهم

حاشا على من ان الوصلية الثانية لا بد
من الاتفاق للشيخ وابن عمر
ليان ان المراد من العقد ان يملكه
مصدق الى ان يملكه وان كان
ما يملكه

او ابيع بطلان العام
واذا ابيع الخاص
عاق

فبغير بيع كذا وبجبا العلم براس المال والرجح فلو قال بعته بما اشترته ببيع كذا ولم يعلم فله الثمن
 ببيع كذا ولو علم فله راس المال وجهه الرجح ويخرج ذكر العرفه الوقت مع الاختلاف بكونه نسبة الرجح
 الى المال فيقول راس مائه وبعته ببيع كل عشرة واحدا فان قال فالثمن مائة وعشرون بل ينبغي ان
 يقول راس مالى مائه وبعته بما اشترته ببيع عشرة ثم ان كان البايع لم يعمل فيه شيئا صح ان
 يقول اشترته بكذا او هو على او راس مالى ولو عمل فيه ماله زباده عوض قال اشترته بكذا و
 عمل فيه بكذا ولو استاجر في ذلك العمل صح ان يقول نفق على او هو على وبضم الاجر ولو قال بعته
 بما قام على استحق الثمن جميع المون التي يقصد بالتراحم الاسعياح مثلها بئله من كذا لانه واجره
 والكيال والحارس والحمال والقصاص والصباغ مع علم فله ذلك كله ولا يسخى المطالبة بالمون التي
 فيها بقاء الملك كقفه العبد وكونه وعلف الدابة وليس له الرجوع بما عمل نفسه كالفصل الثوب
 او منطوع به منطوع ولا اجرة البعث اذا كان ملكه ويخرج بعد اخذ الارش من العيب السابق بالباقي
 لو ينجى على العبد فاخذ ارشه لم يضمنه ولو جنى العبد في يده ففداه لم يضمن الفداء ولا يضمن فيه النأ
 المجدد ويجب على البايع حفظ الامانة بالصدق في نذر الثمن وفي الاخبار عما طرأ في يده من
 عيب منقش وجنازة ولا يجبر على البايع الاخبار بالثمن ولا بالبايع وان كان ولده او غلامه
 ذكر ناجل الثمن ولو اسقط عنه البعض جاز ان يجبر بالاصل سواء كان الاسقاط في هذا الجاهل بعد
 وليس له الاخبار بالشئ الا بماض مع نقبض الثمن عليها الا ان يجبر بصور الحال تقبض او اختلفت
 ساق بينهما او بايع خباياها بالافل او لا وكذا الحامل اذا ولدت فادابها منفردة ولا يجبر الا بال
 بالشراء من نفوم الناجر مجرى عن البيع سواء ابتداء او لا واما التولية فهي اعطاء المتاع براس المال
 فيقول وبيعتك او بعته شيمه فيقول بئلك التولية والبيع وهو بيع يلحق به احكام البيع من
 الشفعة والتفابض في المجلس ان كان صرفا وبشرط العلم براس المال لا ذكره ويلزمه مثل الثمن
 الاول جفا وصفا ونذرا واما الواضعة فهي ما خذ من الوضع وهي ان يجبر براس المال
 ثم يقول بعته به وبعته كذا ويكره لو قال بوضعه درهم من كل عشرة فلو كان الثمن مائة
 لزمه شعرون ولو قال من كل احد عشرة كالحط لشفعة درهم وجزء من احد عشر جزءا من درهم
 فيكون الثمن احدا وشعير الاجزاء من احد عشر جزءا من درهم وكذا لو قال بوضعه درهم لكل
 عشرة **فروع الاول** يجوز البايع المتاع شراؤه بزيادة ونقصه حال التوجلا
 بعد التمسك القبض ويكره قبله ان كان مكبلا او موزنا على راي ولو شرط الا ببيع

يمكن في عدم علمه اعدم علم احدهما
 او فان قال ذلك ففداه الثمن مائة
 وعشرون
 هذا المبدأ لا يخرج عما هو من شأنه ان لا يفسد الرجوع في وقت
 العمل وانما المبدأ ان اجن ذلك لا يفسد الرجوع في وقت
 العمل وانما المبدأ ان اجن ذلك لا يفسد الرجوع في وقت
 العمل وانما المبدأ ان اجن ذلك لا يفسد الرجوع في وقت

حلا لا للشيخ جفا وجب الاخبار بما يقبضه
 في هذه النجاة
 حلا
 فالابن المند
 جت جند ذلك في المتن كقفه حطه حلا

حال البيع لم يزد بكمه وكان ضد تمام ذلك ولم يشترطه فلو باع غلامه الحر سلعته ثم اشترى لها من باده
 ضد الأختار بالزائد جازان لم يكن شرطاً لا ببيع **الثاني** لو ظهر كذب البائع في أخباره فحجب الشتر
 في الامضاء بالمسمى والفتح وليس له قدر التفاوت سواء كان الكذب في قدر الثمن او جنسه وصفه او عدوله
 وهل ينفذ الجواز بالثمن فيه نظراً لا بخيار لو علم بكنبه ولا يقبل بينه البائع لو ادعى كثر الثمن وله الاختلاف
 ان ادعى العلم ولو صدقه الشتر في حجب البائع في الفسخ والامضاء **الثالث** لو اشترى ثوباً بشتر
 فباعه بخمسة عشر مثلاً اشتراه بشتر فجاز ان يخرجه بشراً ولا يحجب الرجوع ولو اشترى ثوباً بشتر ثم اشترى
 احدهما مضى صاحبه باحد عشر اخبر باحد وعشرين ولو اشترى في احدهما نصفه بشراً والاخر بعشرين
 ثم باعاه صفقة واحدة فالثمن بينهما اضعاف **الرابع** لو باع ثوباً بثمن البائع الادعى عنه البعض
 الجميع ولو كان الخط قبل التولية فله الباقي ان كان بما ادعى ولو خط الجميع قبل التولية ان كان بما ادعى
 بما غام **الفصل الثالث** في الربو ومنه مطلبان **الاول** في محله فله شطآن **الاول**
 المتعلق في الجنس الثمن والثمن ان اختلفا جازا خلا فمما ندوا نقداً ونسبة الاخر فانه لا يبيع
 فيه النسبة وان اتفقا وجبا اتفقا فمما ندوا نقداً ان دخلهما الكيل او الوزن اجماعاً او خلافه ولا
 يشترط التفاضل في الجنس قبل التفريق وبكره بيع احد المختلفين بالآخر نسبة وان تساوا فلهذا اذا
 دخلهما احد المتقدمين على راي ولا يثبت الربا في غير البيع وضابط الاثقال في الجنس شمول اللفظ على
 الخاص لما كان الخط في الوزن لا كالطعموم المختلفة افراداً والخط في الثمن جبراً جبراً على راي ومعرفة
 القيل كلها جنس ان اختلفا صفاً كروعي الدنل وجهد النوع ونمق الكرم جنس باصل كل ثمر
 فروع جنس كالخط في الدقيق والخيزر والدبس والتمر والحل والعنب وبسه جنس اللبن والزبد والادوية
 والكسك والسم من جنس السم الشبج جنس الصنوع من جنس بياع لهما مع زيادة على ما تسمى
 واللحم نابغة لا صولها فلم يفرعاً بوجاهة من جنس اللحم لا يفرعاً بوجاهة من جنس اللحم الغنم صفاً
 وما عداها جنس الدجني الانسي جسان والحمام جنس على اشكال والسمول جنس اللبن والدمن
 نابعان وكذا الخلد والدمن وما يتخذ منه جنس كالشبج ودهن البنفسج والجهد والردى جنس
 الصبيح والكوكب جنس البزير للثمن جنس **الشرط الثاني** الكيل والوزن فلا يراى الا فيهما كمال او
 جود مع التفاضل ولو تساوا فلهذا مع البيع نقداً ولو اتفق الكيل والوزن مع جاز التفاضل
 نقداً ونسبة كقوله يبيع بدينار ودينارين لا فرق بين اختلاف الثمن واتفاقه في الحوالة
 في التقدير على عادة الشرع فثبت ان مكيل او موزن في زمانه عليه السلام حكم بدخولها
 (فيها فان)

هذا هو الكتاب المذكور في المتن وهو كتاب المناجر في البيع والشراء
 وهو من كتب الفقه في البيع والشراء وهو من كتب الفقه في البيع والشراء
 وهو من كتب الفقه في البيع والشراء وهو من كتب الفقه في البيع والشراء

او من لم يدخلهما الكيل والوزن فلا يجب
 افتاها الا ندوا ولا يخلو ع ك

الكسك انشبه بالصنوع من جنس لا يفرع
 من الخط في اللبن فان امكن الخا
 من اللبن فخط الدمن
 وذلك
 فان

انما يشترط هنا ان يكون البيع فاعداً على الكيل
او الوزن ان كان البيع كيلاً او وزناً فاعداً على الفعل فلو بيع
مالاً بهذه العادة لكانت اكثر من مائة كيل او مائة وزن
كثير في مائة كيل او مائة وزن مثله التبريد على النجف في كل
الوزن الفطمة من الحديد

فيه فان لم يعلم العادة الشرعية فعادة البلد فان اختلف البلدان فلكل بلد حكم نفسه على ما
فلا يثبت الربا في الماء ولا الطين الا الاثر من الراد هنا جبر الكيل او الوزن فان لم يدخله
لفلته كالجدة والحبس ولكن كثرته كالزبرة **فروع الاول** اذا خرج بالصنع عن الوزن
التفاضل فيه كالشوب بالتوبين والانبذة الحد بدو الصفر انما لم يخرج العادة بهذا **الثاني** يجوز
بيع الموزن بمجسه جزافاً ولا مكلاً ولا الكيل جزافاً ولا موزناً **الثالث** لو كان في
حكم الميزن الواحد واختلفا في التقدير كالحطه المقدرة بالكيل والدفق المقدرة بالوزن لعل
تخرج البيع بالكيل او بالوزن للاختلاف فعدا وشوبه بالوزن **الرابع** يجوز بيع الخبز بمثله
وان اختلفا في الاختلاف في الاجزاء المائنة وكذا الخبز بمثله **المطلب الثاني في الاحكام**
كلما حال النادر وجفاف يجوز بيع بعضه ببعض مع تساوي الحالين فيبلغ الرطب بمثله و
العنب بمثله والفواكه الرطبة بمثلها والام الطرية بمثلها والخضرة البسولة بمثلها والتمر والزبيب
والفاكهة الجافة والمقدرة بالخطه الباس كل واحد بمثله ولا يجوز بيع الاختلاف في الحالين
فلا يباع الرطب بالتمر ولا العنب بالزبيب كذا كل رطب مع باس سواء فضت العادة بضبطه بان يباع الرطب مثلاً اذا جف بنفسه من كل رطل
التافس ولا ولو اشتمل احد العوضين على جنسين رجبين مع بيعهما باحدهما مع الزباد
كذلك ردم مبدئين او بدريهين او بدريهين ودرهين فان تلف الدرهم المعين او استحق احد
البطالان في الجميع في الخالف بالنسب ولو كان احد العوضين مثلاً على اجزاء غير متساوية
صح مطلقاً كبيع دميوم بالذهب بالذهب لا يجوز بيع اللحم بالحبس ان لما نال اجزاء على اشكال
يجوز الاختلاف كذا يجوز بيع رجا حبه فيها بضعة او رجا حبه وشاة في ضرعها لبن بمثلها او في البئر
او بلين وان كان من لبن جنسها ومكوك خطه بمثلها وان اشتمل احداهما على عقدتين او زان
او زان بخير العادة بمثلها ولو اراد المداوضة على المتفاضلين المتفقين جنساً بلغ احداهما سلمت
بغير خبرهما ثم اشترى به الاخرى او باع المائل فدل ذلك ووجه الزائد او فرضه اياه وياضه باو
لان باين الراد ولده فلكل منها اخذ الفضل ولا بين السيد ومملوك المتفقين ولا بين الزوج
الزوج بين السلم والذي على راي والتميز يميز وليست يباع فيجوز فيما يثبت فيه الربا وان
تفاضلا وقتاً وخرماً ولو اخذ احداهما الرطب والاخر النخلة جازد يجب على كل من اخذ الربا زنه
على ما كان عرفاً والى مودته ان فقد وبصديق به عن ان جملة سواء استعمل مع علم الخرم
او جمل على راي **المطلب الخامس** في لزوم البيع الاصل في البيع اللزوم وانما يخرج

ان يباع الرطب بالتمر ولا العنب بالزبيب كذا كل رطب مع باس سواء فضت العادة بضبطه بان يباع الرطب مثلاً اذا جف بنفسه من كل رطل
التافس ولا ولو اشتمل احد العوضين على جنسين رجبين مع بيعهما باحدهما مع الزباد
كذلك ردم مبدئين او بدريهين او بدريهين ودرهين فان تلف الدرهم المعين او استحق احد
البطالان في الجميع في الخالف بالنسب ولو كان احد العوضين مثلاً على اجزاء غير متساوية
صح مطلقاً كبيع دميوم بالذهب بالذهب لا يجوز بيع اللحم بالحبس ان لما نال اجزاء على اشكال
يجوز الاختلاف كذا يجوز بيع رجا حبه فيها بضعة او رجا حبه وشاة في ضرعها لبن بمثلها او في البئر
او بلين وان كان من لبن جنسها ومكوك خطه بمثلها وان اشتمل احداهما على عقدتين او زان
او زان بخير العادة بمثلها ولو اراد المداوضة على المتفاضلين المتفقين جنساً بلغ احداهما سلمت
بغير خبرهما ثم اشترى به الاخرى او باع المائل فدل ذلك ووجه الزائد او فرضه اياه وياضه باو
لان باين الراد ولده فلكل منها اخذ الفضل ولا بين السيد ومملوك المتفقين ولا بين الزوج
الزوج بين السلم والذي على راي والتميز يميز وليست يباع فيجوز فيما يثبت فيه الربا وان
تفاضلا وقتاً وخرماً ولو اخذ احداهما الرطب والاخر النخلة جازد يجب على كل من اخذ الربا زنه
على ما كان عرفاً والى مودته ان فقد وبصديق به عن ان جملة سواء استعمل مع علم الخرم
او جمل على راي **المطلب الخامس** في لزوم البيع الاصل في البيع اللزوم وانما يخرج

عن اصلها من ثبوت خبره وظهوره ووجب هنا فصلان الاول في الخيار وفيه مطلبان

الاول في انما هو سبعة الاول خيار المجلس وخصم البيع وثبت بعد العقد في كل

بيع لم يشتر فيه سقوط طمان شرط سقوط ولو شرط احدهما سقط عنه سقط بالنسبة اليه خاصة

وهو ثابت للبايع والمشتري ما دام في المجلس وان ضرب بينهما حائلا او فرقها اما بالضرب او

الحمل لم يتمكن من الاختيار او فارقا ومطعين ولو فارق احدهما الاخر ولو يخلق اختيارا لغير

الوجهين او بالتفرق او غير ذلك كذا في التزم به او اوجب احدهما ودعى الاخر سقط ولو

التزم به احدهما سقط خياره خاصة ولو قال له اختر بينك خيارهما باي على يد خيار العائد

من اثنين باي بالنسبة اليهما ما لم يشتر سقوطا بشرط بشرطه بعد العقد او فارق المجلس على فارق

ويجوز سقوط الخيار بثبوت ما بهما ما لم يشتره بشرطه او اسقاطا ولو كان شراء لم يشتر عليه فلا

خيار وكذا في شراء العبد نفسه ان هو اشتراه ولو اشتراها احدهما سقط الخيار لان مفارقة

الدنيا المولى من مفارقة الحاجب الاسقاط وثبوته يقتضي انتقال الوارث فان كان حاضرا امتد

الخيار بين اثنين الاخر ما دام الميت الاخر في المجلس فان كان غائبا امتد الى ان يصل اليه الخبر

اسقطنا اعتبار الميت قبل يندى امتداد المجلس الذي حصل فيه الخبر نظر هذا كله اذا لم يفارق

الاخر ولو حصل احدهما ومنع من الاختيار لم يسقط خياره على اشكال اما الثاني فان منع من الخيار

او المصاحبه لم يسقط الا لا فارق سقوطه في سقط خيار الاول ولو جن احدهما او اشترى عليه لم

يسقط الخيار ومقام الولي مما فيه الخطر لوجاهة مصطحيه قال احدهما فترتها وتزم البيع وانكر الاخر

فعلى المدعى البينة ان لم يطل الوفا ما لو طال فحصل ذلك ترجحا للاصل على الظاهر مع التعارض

وتقديم قوله ترجحا للظاهر اما الاتفاق على التفرق واختلاف في الفسخ فالقول قول منكره مع

احتماله الاخر لانه اعرف بنقته **الثاني** خيار الجوان وبمنه الى ثلث ايام من حين العقد

على يد يثبت للشتر خاصة على يد وان كان الفسخ جوازنا وبسطا بشرط سقوطه

في العقد بالتزامه بعده ويصح فيه وان لم يكن لان ما كان فيه قبل القبض والوصية **الثاني**

خيار الشتر لا يتقدم بمقابل بحسب بشرطه انه بشرط القبض وذكر في طلب العقد ولو شرط

غيره كندوم الحاج بطل العقد ولو شرط امد قبل العقد او بعده لم يلزم ويجوز جعل الخيار

لها او لاحدهما اطلاقا ولها او لاحدهما مع الثالث واختلاف في المدد ونقده صاحب

عدم اتصالها واشتراط المواعيد ان عين المدد ومنه المبيع في مدته معينة به والبايع الشرع بها

واول فقه عند الاطلاق من حين العقد التفريق ولا يخرج الثلثة في الجوان لا ينفذ الفسخ
 به على حضور الخصم ولا قضاء القاضي لو اجم الخبار في حكم العيبين او احد البايعين بطل
 العقد فيها ولا يصح اشتراطها فيها بسنخ العقد وفي ثبوتها في الصفا شكل الرابع الغبون
 ويثبت له الخبار بشرطين عدم العلم بالعيب وقت العقد والزيادة او القصد الفاحشة
 التي لا يشقان بمثلها وقت العقد فتجبر الغبون خاصة في الفسخ والامضاء بما وقع عليه العقد
 ولو دفع الغابن التفاوت فلا خيار على اشكال ولا يفسد بالفسخ الا ان يخرج عن الملك
 بالبيع وشبهه او يمنع مانع من رده كاستيلاء الامنة او عطفها ولا يثبت مرارن الخبا
 مس من باع ولم يعلم البيع ولا فسخ الثمن ولا شرط ناخر الثمن بلزمه البيع ثلثة ايام فان
 جاء المشتري بالثمن فواحق به والاخر البايع في الفسخ والصبر المطالبة بالثمن ولا خيار لو
 اخضر الثمن قبل الفسخ مطلقا ولا يفسد بطلب الثمن بعدها فان تلف في الثلثة في البايع على
 راي وكذا بعدها اجازة لو اشترى ما يفسد ليعومر فالخيار فيه الى الليل فان تلف فيه
 لعطل الخلاف ولو دفع بعض الثمن او سلم بعض البيع لكلا في الجمع ولو شرط نقد بعض الثمن
 وتأجيل الباقي ففي ثبوت الخيار مع ناخر العقد اشكال افر به عدم الثبوت ولو شرط ناخر الثمن
 فاقرو عن الاجل لم يكن للبايع خيار **السادس** خيار الرعية في اشترى عبنا موصوفا
 شخصه فخر به مع عدم المطابقة بين الفسخ والامضاء ويجب في هذا البيع ذكر اللفظ الدال على
 الجنس والوصاف التي يثبت بها الجواز برفع احدها ولا بشرط تدية البايع ولو باع بوصف الوكيل ثم
 ظهر لوجود غير البايع ولو شاعده بعض الضعفة ووصف له الباقي ثبت له الخيار في الجمع مع عدم
 المطابقة ولو اشترى الثوب فاشترى على ان ينسج الباقي كالاول بطل **السابع** خيار العيب
سبأ المطالب الثاني في الاحكام يثبت خيار الشرط في كل عقد سوى الوفاء التكليف
 ولا يثبت في الطلاق ولا العتق ولا الولاية ولا يفسد بالفسخ فان كان مشتركا اخضر السقوط
 بمن يخص الفسخ ولو اذن احد هما للآخر في الفسخ فان تصرفه بالخيار ان والاخبار التي
 والخيار يعود بالحق كمال من اى انواعه كان الا الزوجية غير ذات الولد في الارض على
 اشكال افر به ذلك ان اشترى اجارا ليرث من الثمن وهل للودعة التفسير نظر افر به المنع وان
 جوزه فاه مع ضد المشتري لو زال عذر الجنون العائد حالة العجز لم ينقض صرف الول
 بالخيار اذ لم يخالف المصلحة ولو كان البت مملوكا ما ذنا فالاخبار لولا ولو شرط المتعاقد

اي تلك المذكورة اول كلامي جميع الاحتمالات المذكورة وب
 لان من يعلم البعض خاصة لم يعلم البايع لا الثمن فتشديد
 في صورة الفسخ لان ما لم يسلطون البيع متعمدون
 فالفسخ تام بالذنب عليه فلا بد من جواز
 لدفعه وبعض الصفقة منه
 ويثبت في الجمع عا

فان من اشترى خراج من ارض من ثمنه من ان يبيع الفسخ التفرقة ما ذنا فالاخبار لولا
 ومع اشتراطه التام في ثمنه من ارض من ثمنه من ان يبيع الفسخ التفرقة ما ذنا فالاخبار لولا
 في هذه الصورة لم يثبت خيار الشرط في كل عقد سوى الوفاء التكليف
 واشترى اجارا ليرث من الثمن فاشترى على ان ينسج الباقي كالاول بطل **السابع** خيار العيب
 الثاني في الاحكام يثبت خيار الشرط في كل عقد سوى الوفاء التكليف
 ولا يثبت في الطلاق ولا العتق ولا الولاية ولا يفسد بالفسخ فان كان مشتركا اخضر السقوط
 بمن يخص الفسخ ولو اذن احد هما للآخر في الفسخ فان تصرفه بالخيار ان والاخبار التي
 والخيار يعود بالحق كمال من اى انواعه كان الا الزوجية غير ذات الولد في الارض على
 اشكال افر به ذلك ان اشترى اجارا ليرث من الثمن وهل للودعة التفسير نظر افر به المنع وان
 جوزه فاه مع ضد المشتري لو زال عذر الجنون العائد حالة العجز لم ينقض صرف الول
 بالخيار اذ لم يخالف المصلحة ولو كان البت مملوكا ما ذنا فالاخبار لولا ولو شرط المتعاقد

كتاب المتاجر

أو نزلها على ذلك

سند في نفسه كغيره من غيرها

فلهذا لا يباع وما كان له من قهره

الخاص واحد في كل الزمان

السابع قد سبق أن الأصح في السلم

أن يبيع بغيره من الجاهل بخصه

على البائع بغيره من جهة الضيق

الضيق المقتضى للفسخ في البيع

كل بيع له بدل في البيع

والجواب في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

١٢٢

الخيار لعبدا بعدهما ملك المولى الخيار ولو كان الاجنبي لم يملك مولا ولا ينفذ على حياء اذا لم ينع حق المولى فلو مات لم ينتقل الى مولا وكذا الوراث لا ينفذ الشرط في الخيار والبيع يملك بالعقد على ما في النكاح بعد العقد للشرع وان كان النكاح في هذا الخيار فان فسخ العقد رجع بالثمن واسترد البائع الاصل ومن النكاح ما اذا تلف البائع قبل قبضه فهو من مال باعه فبيع الشرع بالثمن لا غير وان تلف بعد قبضه انتسب الى الخيار فهو من مال الشرع وان كان في هذا الخيار من غير شرط فمن الشرع ان كان الخيار البائع او لما لا ينفذ وان كان للشرع خاصة فمن البائع ويحصل الفسخ بولي البائع ويحده وعنفه وحته وان كان من ماله ولا يكون حجة العقود ولا تحصل الاجازة بسكونه على جلي الشرع والمجسول فحاشا من البائع لاجازة من الشرع على وقعه والاجازة والشرع في معنى البيع والعرض على البيع والاذن في البيع على اشكال ولو باع الشرع او وقف او وهب في هذه خيار البائع او خيارها لم ينتقل الا باذن البائع وكذا العتق على اشكال فلهذا لا يستخدم والمنازع والوطي فان جعلت قال لا ينفذ الانتقال الى القيمة مع فسخ البائع ولو اشترى بعد ايجازة لم يملكها معا فان كان الخيار له بطل العتق لانه ينفذ الخيار بطل البيع وعتق العبد ملتزم به فنفذ كل منهما ينع عتق الاخر فيضاعف ويجعل حق الجارية لان العتق فيها فسخ في العبد الاجازة وانا اضع الفسخ والاجازة فقدم الفسخ كالوضع احد المتعاقدين لاجازة الاخر فان الفسخ مقدم وعتق العبد لان الاجازة ابتداء للعقد الاصل به الاستمرار وان كان الخيار البائع العبد لم ينفذ عتق الجارية ولا العبد الامع الاجازة على اشكال ولو اشترى الخيار مع عتق الجارية خاصة لان لعتاق البائع نفسه للفسخ يكون نافعا على ما لا ينفذ العتق وان كان السلوك له لغيره لما فيه من ابطال حق الاخر **فروع** لا يبطل الخيار بلفظ العتق فان كان مثليا طالب صاحبه بطله الا القيمة في لو ملك الجارية للشرع لا يرفاهه لغيره بغيره فان كان مع شئ اذا لم يره ما ولو انكسر الغرض فهو فسخ ان لم يكن عن شئ ج ليس للشرع الوطى فعدم الخيار او التخص البائع على اشكال فان فعل لم يجد الولد حلا فبطلت فسخ البائع رجع بغيره اتم حقا وضمه لم يرد ولو على البائع كان فسخا لا يكون حراما له لا يكره فسخ الثمن مغبض البائع في هذا الخيار هو البيع بالوصف فبان يبيع عن شخصه موصوفة بصفات السلم وينقص بوجه على البائع في نفسه قبل قبضه ويجوز التفرق قبل قبضه منه وفيه ببيع عن موصوفة بصفات السلم غير مبنية على سلم اليه غير موصوفة طالب بالبدل ولا يبطل وكذا لو كان على الوصف فعدمه قابلا لبيع ايضا ومن

(يجب)

يجب في الغن في الجلس ان يقطع بصري لو شرط الجار لا نحو كان الفسخ اليه لا الى الشطر الا ان
 نقول ان شرط الجار للاجنبي شرط المعنى كبل الملا جين في لو شرط الجار فهو ملا بعد معنى
 معناه حمل بطلان الشطر لان الواجب لا يقلب جازا والعصه علا بالشطر فلا يغير في انقضاء
 المدح لو نسخ الشرع بجاره فالعين في بدء مضمونه ولو نسخ البايغ في فسخه بدل الشرع
 امانة على اشكال **الفصل الثاني** في العتق منه مطالب **الاول** في عتقه
 وهو الخروج عن الجرم الطبيعي لزيادة او نقصان موجب لنقص المالبه كالجنون
 المجذام والبرص والعوى والعود والعرج والفرن والفتق والرتق والفرج والصمم والحرص
 واخواع المرض سواء استكمل في المرض او لا كالعارض ولو جى يوم والاصبع الرائدة والحول
 والجور والسبله هو زيادة في الجفان والتخفيف وكونه خفيفا والجرح الحشاء وان نذر
 بهما فيمنه وبول الكبيخ الفرش والابان واقطاع الحجب سنة اشهر في سن من خمس
 والتقل الخارج من العار في الزيت والبنز واعباد الزنا والسرقة والنجم العنان الذي
 لا يقبل العلاج وكون الضبعة مثل الجنود يقتل الزنا واستخفاف الفتل بالردة او الفصال
 والطح بالسرقة او الجنابة والاستعانة في الدين وعدم الثمان في الكبيدون الصنف والامه
 والمثل من بلا والشرك مع علم الشرع بحليته والشيوية ليستعيا ولا السهام ولا الاحرام ولا الا
 الاعتداد ولا الترويج ولا معرفة العنا والنوح ولا العسر على انكالا ولا الكهنة ولا كونه ولدنا
 وان كان جازا في عدم العفة بالطبع والخبر غيرها **المطلب الثاني** في الاتكام كل
 ما يشترطه الشرع من الصفات المفقودة مما لا بعد فقه عبا بن عبد الجبار عند عدم كاشرا
 الاسلام او البكارة او البصوة في الشرع الزيج في الواجبات عرفة الطبع اخبر من الصنايع
 لو كثر ذات لبن او كون الفهم مبول ولو شرط غير المقصود فظهر الخلاف فلا خفاء كما لو اشترط
 او الحمل ولو شرط الكهرا والقبولة فظهر لا عند خبر اكثر طالب الكاف من المسلمين وغيرهم فمقدم
 فكلفها العبارات وما يخرج عن البكر ولو شرط الحلب كل شيئا حلوما او طعن الذبذبة فمقدم
 بجمع ولو شرطها حاملا فص ولو شرطها حاملا نباتا حاملا فان كانت من غير ان كانت ابد
 لعل ذلك لا مكان اوده حل ما يخرج عنه جفته وعدمه للزيادة ان ملنا بدخول الحمل كالشيخ
 اطلاق العقد واشترط الصحة بضمها ان السلام من العيب فلو وجد الشرى عيبا ساغ على
 العقد ولم يكن عالما بغيره من الفسخ لا يرض ولو بغير البايغ من العيوب في العقد وان كانت

العتق بالبرك انقضاء المتلذد قبل موافق
 العلم الشمل على الاقرب ع ك
 الحومر بالقاء الجيرة مركز حرد البسب والحمد حركة
 صينة منقول الصب في اعدتها في
 ومن المير لا استحا صرخص طهر في التذكير ع ك

او دون الحول من ملا والشرا ان كان كبر ان
 عدم الحان ليس عبا جدي لان الغالب
 عدم مصله لان بلاه للشك
 ع ك

في علم الحرام
 في علم الحرام
 في علم الحرام

مع ان يكون قوله ان ذر لا لا حمل اذا لم يخل
 بدخل الحمل يكون المايح يمكن البيع
 شحلا على وجه لا يمتنع
 مريضة ع ك

ان كان جونا وحدث في الزمان
من جونا المناجر فلا يمنع
الرد ولا الارش

في المناجر من جونا وحدث في الزمان
من جونا المناجر فلا يمنع
الرد ولا الارش

ان كان جونا وحدث في الزمان
من جونا المناجر فلا يمنع
الرد ولا الارش

ان كان جونا وحدث في الزمان
من جونا المناجر فلا يمنع
الرد ولا الارش

بجمله او علم المشتري به قبله او اسقطه بعده سقط الرد والارش ولو احدث فيه حدثا
يلزم العلم بالبيع بعده او حدثت عنده عيب اخر بعد قبضه من جهة مطلقا او من غير جهة
اذا لم يكن جونا في هذه الخبر فلا الارش خاصة ولو كان العيب الحادث قبل القبض يمنع
الرد مطلقا وينبغي اعلام المشتري بالبيع التبرع فصلا فان اجل يرضى ولو امتنع شين
صفقة ووجد باحدها عيبا سافيا بغيره وادخل الجميع واخذ الارش وليس له خصم من الرد
فان كان قد تصرف في ايهما كان سقط الرد خاصة وليس للمشتري من صفقة الاختلاف فيطلب
احدهما الارش والاخر الرد بل يتفقان على اشكال اما لو وثقا خبرا عيب فلا اشكال في
وجوب التوافق ولا اشكال في جواز التفرق لو باعتهما في عقدين ولو اشترى من اثنين
جاز له الرد على احدهما والارش من الاخر سواء اخذ العقد ونقد الارش جزء من الثمن
نسبته اليه كنسبة نقص ثمنه المبيع الصحيح وطريقه ان يقوم في الحالين فيحصل ثمنه من
العقد والقبض والاقل منهما ويؤخذ من الثمن بنسبة التفاوت بينهما ويؤخذ الباقي
ان اختلف المقومون ولو ظهر من الامور حاملا قبل العقد كان له الرد وان تصرف بالوحي
خاصة ويرد معها نصف ثمنها فان تصرف بغير فلا رد وكذا لو وطى وكان البيع
غير الجمل فروعاً او قبل برودة سابقة فللمشتري الارش وهو نسبته ما بين ثمنه مسخفا
للثقل وغير مسخف من الثمن وكذا لو قطع في ضامن او سرفه فله ارش ما بين كونه مسخفا وغير مسخف
للقطع بـ لو حمل من السحق فوطئها المشتري بكذا فلا قربان عليه عشر ثمنها وبحمل نصف
العشر لعدم الرد وكذا الاشكال في وطى الدين ونصف العشر فيها قرب ج لو كان البيع غير
الجملة فله عند المشتري من غير تصرف فلا قربان للمشتري الرد بالبيع السابق لان الحمل زيادة
ولا كانت حاملا فله عند المشتري رد هاتين الولد لو كان كافيا او صافيا فنسبة عند المشتري
بينهما والرد السابق هو لو باع المبيع بغيره وان عاد اليه بالبيع لا بسقط الارش وان
خرج عن ملكه وكذا لو اشتهر واعتقه او وفقه والارش بعد التوقل ولو باع الجاني خلا من
اغل الامر من على راي والارش على راي وجميع البيع ان كان موسرا والا فغير الجاني عليه الرد
كان عمدا وفقه على اجازة الجاني عليه وبضمن الاول من الارش والغية لا الثمن معها والمشتري
المنع مع الحمل فجميع الثمن او الارش فان استوعبت الجناية الغية فالارش ثمنه ايضا
والا ففقه الارش ولا يرجع لو كان عالما له ان بغيره كالمالك ولا يرجع بدو لو اقتصر بغيره
(اوله الارش)

في المناجر من جونا وحدث في الزمان
من جونا المناجر فلا يمنع
الرد ولا الارش

اذا كان رد المبيع على الوكيل لم يرد له بالوكالة لعدم تمكنه من البيع
 اقامة البينة يكون وكلاهما حال انما يفسر في البيع ان كان حدها شرا ولا يفسر هذا
 مستثنى ان لم يخلطه على فني العلم بالوكالة فادعاه لم يملك الوكيل رد المبيع على الوكيل بغير
 اهتراقه وبسببه لان اقراره لا ينفذ عليه ما لم يفسر الوكيل بذلك فان انكر بوجهه بالبينة على نفسه
 سبق السبب على البينة بملك الوكيل بخلطه على ذلك

١٤٧

وله الارش وهو شبه تقاوت ما بين كنه جابنا وغيران من التفرق لو اعدم من يتحقق عليه ولا يعلم عنق
 عليه لا شئ لعدوا شئى نودجه هذا الكناح ولو ظهر عن الجا به مؤيدا عليه فلا فتح ولا شئ وان ظهر
 لبقا والقبه محض فله بالنسبة لا غير **المطلب الثالث** في الدليلين المختلفين بسببه بين الجهاد
 بين الفسخ والامضاء مع عدم التصرف ومعد لا شئ ولا شئ ان لم يكن عيا وذلك كتحجير الوجه ووصل الشعر
 اشباه ذلك والتصريف في الشاة نذ ليس لا عيب بهن معها مثل اللين الموجود بحال البيع دون الخجل على الشاة
 مع فطامه ولو نكح وصغيره حتى الطراوة فلا ارش فان نكحها القبة السوفية فلا يثبت الرقعة التصريف الا هناك
 الجاهل الحامل مع الوطى والا فرب ثبوت التصريف في البقرة والثاقفة اما الاثان والامنة مع الاطلاق
 فلا ولو تخلفك الشاة بنفها فالأقرب سقوط الخيار ونحو التصريف بثلاثة ايام فان ذلك التصريف قبل
 انقضاءها فالأخبار وثبت لو كانت بعدها ولو كان المشرع عالما بالتصريف فلا خيار له ولو علم بالتصريف
 قبل الثلثة فخير على الفور ولو رضى بالتصريف ثم ظهر عيب آخر فان كان حليها فلا رد ولا فله ذلك
 ولو شرط كثره اللين في الامنة والغرس والانا فظهر الخلاف فله الفسخ اما الواشيع الشاة فامثلة
 خواصها فظهرها المشرع حلي او سقطنا من العبد او ثوبه فظنه كائنا او كانت الشاة عظمه الشعر
 خلفه فظنها كثيرة اللين فلا خيار لانه لا يثبت في الجحمة التي يظنها ولو ماتت الشاة المصاة او
 الامنة المدلثة فلا شئ له وكذا الوصية عند قبل علمه بالتدليس **المطلب الرابع**
 في الواجبات لو ادعى البائع التبرع من العيوب فلم قول المشرع مع البين وعدم البينة ويقدم قوله
 البائع مع البين وعدم البينة وعدم شهادة الحال لو ادعى المشرع سبق العيب الخيار ليس على
 الفور فلا يسطر الا بالا سقاط ولو علم بالعيب فطاول زمان السكوت ولا يفسخ في الفسخ الى
 حصوا الغرم ولا الحاكم ونحو المشرع بين الرد والارش لو تجدد العيب قبل القبض بعد العقد على
 راي لو قبض البعض وحدث للبائى عيب فله الارش ورد الجميع دون المبيع على اشكال كلمة
 عيب يحدث في الحيوان بعد القبض قبل انقضاء الخيار فانه لا يمنع الرد في الثلثة ونحو الخا
 والعبد من الجنون والحزام والبرص وان تجدد ما بين العقد والسنة وان كان بعد القبض
 ما لم يفسخ المشرع فان تصرف وتجده احدهما على باس السنة فله الارش ولو زاد البيع
 ثم علم بالعيب السابق فله الرد والزيادة المنفصلة والمضدة للبائع ولو باع الوكيل شيئا

بركبا العيب على الموكل ولا يقبل اقراره على موكله في مضد المشرع على تقديم العيب
 مع اسكان حدها فان رد المشرع على الوكيل خاف فان نكر فزده عنها اخل عدم رده
 باليمين ولو انكر الوكيل
 باليمين ولو انكر الوكيل
 باليمين ولو انكر الوكيل

على الموكل لا جوارته عوي الا فراد يشوبه لرجوعه من غير كماله ولا يشترى بشرط البكارة فامر على الشوبه
 او البين المردودة
 حكم بشهادة اربع من النساء النقات ولود المشتري السلعة لعبه فانكر البايع انما سلعته فدم قوله
 مع البين نادره باجابه فانكر البايع انما سلعته حمل المساواة وتقديم قول المشتري مع البين
 لانها على ان تخاف الفسخ بخلاف العيب لو كان البيع حلياً من احد الطرفين بمساويه جنساو
 فدر فوجد المشتري عيباً فدم بما وجد عنده اخر لم يكن له الارض ولا الرد جلتا ولا مع الارض
 ولا يجيب البصر على العيب عاونا في الطريق الفسخ والزام المشتري بغيره من غير الجنس بمساويه القديم سلباً
 عن الجدد ويجعل الفسخ مع رضاء البايع ويرد المشتري العين وارضاءه ولا رضاءان الحلي في مقابلته
 الثمن والارض للبيع المضمون كما لو اخذ للسوم **المفصل السادس** في احكام العقد
 فيه فصل **الاول** ما يندرج في البيع وما يبطه الا فصار على ما يثبت له اللفظ لغة وعرفاً والتملك
 سنة الاولى الارض في معناها البعثة والعرض والساخر ولا يندرج فيها الاشجار والنبات
 ولا الزرع ولا اصل البقلا لا البذر وان كان كامناً ولا يمنع حصر بيع الارض لكن للمشتري مع الحمل
 الحمار بين الفسخ والامضاء عاونا ولو قال يخطو فيها اما الوقال وما اخلق عليه يابيه او ما هو فيه او
 او ما استملك عليه حدوده دخل الجميع ويدخل لو لم يغل في ضمان المشتري وبدء بالتسليم اليه وان
 اتخذوا تنقاعه والاشجار ان كانت مخوفة او مد رجعة في البناء دخلت وان كانت مدقونة لم
 تدخل فان كان المشتري عالماً فلا خيار له وله اجتنار البايع على الفسخ ولا اجرة له عن مدة الفسخ و
 ان طالت على البايع شوبه الحفر وان كان جاهلاً بخبره في الفسخ والامضاء والا فرب عدم نبوت
 الاجر عن مدة الفسخ او مدة بقاء الزرع لانها مستفتاة كدرة نقل المناع وله ارش التعجيل الفحول
 ولو ترك البايع الحمار للمشتري ولم يكن بقاءها مضمناً فخطب خيار المشتري لا يملكها المشتري بمجرد الاعراض
 بل لا بد من عند **الثاني** البستان والبايع ويدخل فيه الشجر والارض والحيطان وفي دخول البنا
 اشكال اقربه عدم الدخول ويدخل فيه العريش الذي يوضع عليه الفصيان على اشكال ويدخل
 الجدران والذئب على اشكال **الثالث** الدار ويدخل فيها الارض والبناء على اختلافه حتى الحمام
 السدود من مراضها والاعلى الاسفل الا ان تشهد العادة باستغلال الاعلى المئبته سواء عُد
 اجزاء الدار كاسقف والابواب المنصوبة والحلق والمقابض او لا بل اثبت الارضان كالسليم المئبته
 والوقوف المئبته والافناء المرفوعة دون الرجى المئبته الدنان والاجاناث المئبته وخشبه
 الضاربه والخوابي المدقونة والكوز المدقونة والاشجار المدقونة ولا مال ليس ينسلك الفرس واليخنة
 (والوقوف)

في البيع
 في البيع
 في البيع

أما يدخل البيع المذكور
 في ضمان المشتري وفي بدء بالتسليم اليه
 ولم يردوا حدة من البارات التي تضمنت
 امدواج الاموال المذكورة من الشجر والبناء والزرع
 هذا البيع وان عقدوا تنقاع المشتري

في البيع
 في البيع
 في البيع

على كل من انفق على ما حله من عيشه في بيعه من ثمنه
سواء كان على نفسه او على غيره من ثمنه
فانما هو عليه

١٥١

ووجه حكم البض انقال الثمن الى المشتري والفاط على الخريف مطلقا على راي الله عن بيع
ماله بقبضه خصوصا عن الطعام والافوى المراهبه وله بيع ما انتقل اليه بغير بيع قبل قبضه كالميراث
والصدقات وبعض الخلع ولو احال العين له عليه طعام من سلم قبضه على من له عليه لم يمس له من سلم فلا توفى
الكرهية وعلى المشتري بطل لانه قبضه عوضا عن ماله قبل ان يقبضه صاحبه وكذا لو دفع اليه كرا
وامر بشراء طعام لم يمس المشتري لا يتعين له بالقبض ما لو قال اشترى طعاما او قبضته ثم انقضت
لنفسه مع الشراء وفي القبض فلو كان ولو كان المالا لان الحال به فراضا وكذا بيعه على
من هو عليه فلما كان الرد بغيره والقرض مال الشركة البيع في هذا المستودع والعامل والشريك
وكذا كل امانة هي في يدانته كالميراث والوكيل ولو باع ما يدينه مع الا ان يكون الميت قد اشتراه
ولم يقبضه بخلاف كذا الاشكال في الاصدان وشبهه ولو قبض احد الشرايين ببيع ما قبضه
ثم تلفت الاخرى قبل القبض بطل الاول وعلى البائع الثاني ثبته ما باع او الا صدان بقبضه فسلم
والثمن فان امتنع اجملا ويجعل احد هو الواضع سواء كان الثمن عينا او دينارا او اشترى احدهما فخر
ما عليه صحيح وكذا يصح لو اشترى البائع سكنى الدار سنة او الركوب سنة او اذلفا البيع قبل
قبضه فهو من ضمان البائع وينسخ العقد وانلأف المشتري قبضه انلأف الا جبر لا جبر
الا فسخا على الاقوى نعم ثبت للمشتري الخيار وانلأف البائع كانلأف الا جبر على الاقوى
ولو تجب بمجانبة اجنبي للمشتري الفسخ ومطالبة الجاني بالارش والاقوى ان جناية
البائع كذلك ولو كان باقة سماوية فللمشتري الخيار بين الرد والارش على اشكال ولو
تلف احد العبدتين انسخ البيع فيه وسقط فسطه من الثمن وكذا كل جملة تلف بعضها و
له فسط من الثمن ولو لم يكن له فسط من الثمن كقطع يد العبد فللمشتري الرد وفي الارش
نظر في السفين من الدار كاحد العبدتين لا كالوصف ولو اشترى بدنان قد نعه فزاد
زباده لا يكون الا غلطا او نهذا فالزباده في يد البائع امانة ولو للمشتري في الدنيا
مناعه ولو ادعى المشتري نقصان قدم قوله مع البين وعدم البينة ان لم يكن حصن
الكبد والوزن والا فالقول قول البائع مع بيمته بخلاف ما لو ادعى انباض الجوز لو
اسلفه طعاما بالعرفان لم يجب الرد في غير فان طال به بالقبض لم يجز على راي لانه
بيع الطعام قبل قبضه ولو كان قرضا جاز اخذ السعر بالعرفان ولو كان غصبا فله المثل
حيث كان فان تعدد فالفية الحاضر عند الاعواز فروع النماء قبل القبض

بعض المشتري لا يملكه
البيع حله

فلو كان العبد كاشا ففسد الكفاية
قبل القبض فللمشتري الرد
ع

اذا تجرد بعد العقد للشئ فان تلف الاصل قبل القبض بطل البيع كمن على المشرع
 وله النماء فان تلف النماء من غير شرط لم يضمن البايع **ب** لو امتنع البيع بغير
 قبل القبض بخبر المشرع بين الفسخ والشك **ج** لو غصب قبل القبض او امكن استعادته
 بغيره لم يخبر المشرع والاخبر في لزوم البايع بالاجرة عن مدة الغصب نظر لو منع
 البايع عن التسليم ثم سلم فعليه اجرة مدة المنع **الفصل الثالث في الشرط**
 عقد البيع قابل للشرط الا لثنا فيه وهي اما يقضيها العقد كالسليم وخيار المجلس
 الثنا بغير خيار الحيوان فوجود هذه الشرط كعدمها واما ان لا يقضيها فاما ان ينعين
 بمصلحة المتعاقدين كالاجل والخيار والرهن والضمين والشهادة وصيغة مفصولة في نفسه
 كالصباغة الكتابية وهو جاز باجماع اربابنا ان لا ينعين فاما ان لا تنافي مقتضى العقد كاستلام
 منفعة البايع كخطاة الثوب او صباغة الفضة او شرط عقد في عقد كان يبيعه بشرط
 ان يشتري منه او يبيعه شيئا اخر او يزوج ابنته او يفسخ منه او يزوج
 او يستاجر منه او بشرط ما يجرى على التغليب السراية كشرط علق العبد فله الشرط كلها
 ساقطة واما ان تنافي مقتضى العقد كالوشرط ان لا يبيعه ولا يعنفه ولا يبطأ ولا يهب او ان
 يغصب غاصب مرجع عليه الثمن او ان يعنفه والى البايع فله الشرط باطله والعاقبة ان
 كلما بنا في المشرع او يؤدى الى جملة الثمن او الثمن فانه باطل والا فوى بطلان البيع ايضا
 ويجوز الشرط ما يدخل تحته الفدية من منافع البايع دون خبره كجمل الزرع سبلا والبرقوق
 ولو شرط التفتية مع ولو شرط الاختارة لم يسمع **فروع** او شرط الاجل بطلان عدما قبله كما
 لو شرط تأخير الرهن الف سنة او الانتفاع بالبيع ذلك فالأقرب الصحة على اشكال ولو شرط
 اجلا محلي بطل البيع لاشتماله على جملة في احد العوضين **ب** الا فوى جوب يضمن
 الرهن المشرط اما بالوصف او المشاهدة ونعني الكفيل اما بالاسم والنسب **المسألة**
 او الوصف كرجل موسر نفقة ولا ينفق الى يضمن الشهود بل الضابط العدة التي تلتزم
 فالأقرب يضمنهم وهل بشرط مغايرة الرهن للبيع نظر نعم بشرط المغايرة البيع فلو قال
 بيحك هذا بشرط يضمن اياه لم يسمع ولو شرط ان يبيع فلا يصح ولو اخل المشرع بالرهن
 خبر البايع فان اجاز فلا خيار للمشرع ولو امتنع الشاهدان اللذان عتبا من العمل فخير
 البايع ايضا ولو هلك الرهن او غصب قبل القبض او وجد به عيبا فخير البايع
 (ايضا)

لو شرط ما يجرى على التغليب السراية كشرط علق العبد فله الشرط كلها ساقطة واما ان تنافي مقتضى العقد كالوشرط ان لا يبيعه ولا يعنفه ولا يبطأ ولا يهب او ان يغصب غاصب مرجع عليه الثمن او ان يعنفه والى البايع فله الشرط باطله والعاقبة ان كلما بنا في المشرع او يؤدى الى جملة الثمن او الثمن فانه باطل والا فوى بطلان البيع ايضا ويجوز الشرط ما يدخل تحته الفدية من منافع البايع دون خبره كجمل الزرع سبلا والبرقوق ولو شرط التفتية مع ولو شرط الاختارة لم يسمع فروع او شرط الاجل بطلان عدما قبله كما لو شرط تأخير الرهن الف سنة او الانتفاع بالبيع ذلك فالأقرب الصحة على اشكال ولو شرط اجلا محلي بطل البيع لاشتماله على جملة في احد العوضين ب الا فوى جوب يضمن الرهن المشرط اما بالوصف او المشاهدة ونعني الكفيل اما بالاسم والنسب المسألة او الوصف كرجل موسر نفقة ولا ينفق الى يضمن الشهود بل الضابط العدة التي تلتزم فالأقرب يضمنهم وهل بشرط مغايرة الرهن للبيع نظر نعم بشرط المغايرة البيع فلو قال بيحك هذا بشرط يضمن اياه لم يسمع ولو شرط ان يبيع فلا يصح ولو اخل المشرع بالرهن خبر البايع فان اجاز فلا خيار للمشرع ولو امتنع الشاهدان اللذان عتبا من العمل فخير البايع ايضا ولو هلك الرهن او غصب قبل القبض او وجد به عيبا فخير البايع (ايضا)

او عند غيره او عند
 المشرع او كالمشرط
 جعل البايع الزرع
 سبلا
 بقدر

كتاب المناجر

هذا كتاب من كتب المناجر
في بيع العتق والعتق
من كتاب المناجر
في بيع العتق والعتق
من كتاب المناجر
في بيع العتق والعتق

١٥

ايضا ولو نعت بعد القبض فلا خيار له باء العتق بشرط العتق مطلقا او عن الشرع مع
الا قرب منه من البايع لا لله تعالى فله المطالبة به ولو ائتمعت الشرع بخبر البايع في الفسخ والامضاء
لا اجبار للشرع فان نعت باء العتق بشرط العتق واجزاء لبقاء الرق وان استعمل او اخذ من
كسبه فهو له ولو مات او نعت بما يوجب العتق رجع البايع بما قصد شرط العتق فيقال
كم فيه فبيع مطلقا بشرط العتق فرجع بالنسبة من العتق له الفسخ فبطل بالقبض
وفي اعتبارها اشكال وفي التكبر اشكال ولو باعها ودفقه او كاتبه بخبر البايع بين الفسخ
والامضاء واذا اعتق الشرع فالولد له ولو شرط البايع لم يبيع له لو شرط ان الامنة
حاصل والدابة كذلك صح ما لو باع الدابة وحملها او الجارية وحملها بطل لانه كما لا يبيع بغيره
منفردا لا يبيع جزء من المفسود ويصح تايها لكونه باع مفسدا في الاجزاء على انه مفد معين فزاد
فان زاده للبايع ولا خيار للشرع ولو نقص بخبر الشرع بين الفسخ والامضاء بفقد حصه من الثمن
ولو كان مختلف الاجزاء فنقص بخبر الشرع بين الفسخ والامضاء بفقد حصه من الثمن على بطل
ولو كان للبايع ان يرضى بذلك الا ان لم يكن للشرع الاخذ منها على راي ولو زاد اخذ البطلان
والعبرة فالزاده للبايع وله جملته الثمن وبخبر الشرع حيثما للعتق بالشركة فان دفع البايع
الجمل فسط خياره والا قرب ان للبايع الخيار في طرف الزاده بين الفسخ والامضاء في الجميع
في شمس ادى الاجزاء ومختلفها للشرع الخيار في طرف النقصان بينهما بين الفسخ والامضاء
ما للجميع ولو باع عشرة اذع من هذا الى هناك مع ولو قال من هذا الى حيث ينتهي الذرع لم يبيع
لعدم الجميع العلم بالنتهى ولو قال بعنل مضى من هذه الدار ولا بعنل اندا بعنل مضى طر
ما على ذلك لم يبيع لعدم بالنتهى وكل شرط يقتضى بمجهل احد العوضين فان البيع يبطل
به ولا يفتضيه لكنه فاسد فان الاقوى بطلان البيع ولا يحصل به ملك للشرع سواء
به قبض او لا ولا ينفذ تصرف الشرع فيه ببيع او هبة او غيره مما ورد عليه مع تمام الفصل
والفصل واجبة منكم وان شئتم ففقهه فتمت لو تالف يوم ينفذ ويجهل اعل الفهم ولو كان
لم يجهل عليه المحار من البكارة والولد قد عد على ايده ففقهه يوم فسط حيا ولا شئ لو كان
مها فادش وانقص بالولد ولو باع الشرع فاسدا لم يبيع لما لكة اخذه من الثاني
ببيع على الاول بالثمن مع جملة فان تالف في يد الثاني بخبر البايع في الرجوع فان تالف
الشيء على الثمن وصحح المالك على الثاني لم يبيع بالفصل الاول لا سطر التلغف به

في الذكرة غير البايع بين فسخ البيع الامضاء
فان فسخ البيع بطلت هذه العقود
لو فسخها في غير تمام

تعلق الفسخ ببيع
الكل من البيع ما لا يملك
لا يبيع من لا يملك ولا يملك
لا يبيع من لا يملك ولا يملك
لا يبيع من لا يملك ولا يملك

وإن كان المشتري قد اشتريه من غيره

فإن رجع على الأول رجع الفضل على الثاني ولو زاد في ذلك المشتري الأول ثم نقص في يده
 إلى ما كان داخل رجوع المالك عليه بذلك الزيادة لا تخاف زيادة في عين ومضمون وعقد ذلك
 على انتفاء العوض في مقابلة الزيادة نعم إن العت بتفريطه ضمن والإفلا ولو تلف البايع فسد
 الثمن أقل رجوع في العين والمشتري أسوة الغرماء لو قال بيع عبدك من فلان على أن علي
 فباعه بهذا الشرط بطل لوجوب الثمن بإجماع على المشتري فليس له أن يملك العين والتمس على غيره
 اعتن عبدك وعلى خمسمائة أو طلق أمرا لمسه على مائة لأنه عوض في مقابلة فك ولو كان على وجه
 الضمان صح البيع والشرط صحيح لأن بيع بين شئين مختلفين فأكلفنا في عقد كبيع وسلفا و
 اجارة وبيع أو تكاح وبيع وإجارة وبسط العوض على ثبوت البيع وإجارة المثل وحمل المثل من غيره
 حصص على أشكال ولو كان أحد الأعراس مؤجلا فسط عليه كذلك ويجوز بيع السهم بغيره وان
 يقول بعتك هذا الثوب بغيره بطل بدم **الفصل الرابع في الاختلاف في إطلاق**
البيع العقد يقتضي سدا لسلكه فان تعدد فالعالم فان شأنا النفود اقصر إلى العين لفظا فان أجملا
 وكذا الرزق ولو اختلفا في ندر ما اعتناه أو وصفه بعد انقضاء على ذكر في العقد ولا يذوق
 في قول البايع مع يمينه كان السعة فانه قبل أن كانت في يده ويجعل قد تم قول المشتري لأنه منكر
 ويجعل الخالف بطلان البيع فهذه أساليب مقدم البايع في الإحلاف لكونه المالك اليه فإما يبيعه
 والمشتري لأنه ينكر الزيادة والنسأ لأن كلا منهما مدع ومدعى عليه فان البايع يدعي الزيادة
 ويكره ملك البيع ويكره المشتري بالعكس فيخرج ثم يجعل أن يخلص كلا منهما بمتا واحد بما معين النقص
 والاثبات فيقول البايع ما يملك بعشر بل بعشرين ويقول المشتري ما اشتريت بعشرين بل بعشرة
 على النقي فان لكل أحدهما بعد يمين صاحبه الجامع بين النقص والاثبات فتمنع عليه بعد التفرع بالقيمة
 فغناه عليه يمين الاثبات فان لكل فهو كما لو اختلفا لان نكول للمدعى عليه عن يمين الرد كخلف صاحبه
 ولو كان البيع فالفاوحيب الغيبة عند الخالف يوم التلف ويجعل يوم القبض ولو تلف بعضه أو شيئا
 أو كاشد المشتري أو دهنه أو يقر أو رجع ضمه الخالف وارش السبي فبذلك المكاتبة المرمون
 والابن والمستاجر والبايع استرجاع المتاجر لكنه يترك عند المتاجر هذه الاجارة والمسألة
 وعليه اجرة المثل للبايع ولو ذلك المانع بان عاد الابن أو فك الرهن أو بطل الكتاب بصدقة
 الغيبة فالأمر يعود بملك البايع إلى العين فيسقط المشتري الغيبة والفاء التوصل للمشتري على
 أشكال ولو اختلفا في تأخير الثمن ويجعله أو في قلة الاجل أو في اشتراطه من البايع على ذلك
 (أو ضمن)

لأنه كالخسوس عمر البكر أي بطل
 على غير وجهه في قوله
 ولا عليه على أشكال
 ما

او ضمنه عند اوفى البيع فقال بعثك فوباقال بل ثوبين ولا يثبت قدم قول البائع مع اليقين ولو
قال بعثك العبد بما تراه فقال بل الجارية غدا فعاد ويطل البيع ولو قال بعثك بعبد فقال بل بخرا
او قال فخذ قبيل الثغري وانكر الاخر قدم قول مدعي العتق مع اليقين واختلاف الودعة كالمناجر
فرع الاول لو قلنا بالخالف عند الخالف فاختلغا في ثمة السلعة الثالثة رجعا

الى ثمة مثلها موصوفا بصفاتها فان اختلفا في الصفة قدم قول المشتري مع يمينه **الثاني**
لو قال بل البيع ورد بجيب بعد قبض الثمن **الثاني** اختلفا في الصفة قدر الثمن قدم قول البائع مع يمينه
لانه منكر لما يدعيه المشتري بعد الفسخ **الثالث** لو قال بعثك وانا صوبت لثمنه قدم قول
مدعي العتق مع يمينه وشدك قول البائع لاصالة البقاء ولو قال كنت مجنوناً ولم يعلم
لنصفه قدم قول المشتري مع يمينه والا فكل لصبي **الرابع** لو قال وحبست فمخال

لو قال وانا صوبت لثمنه
فمخال ولو قال وانا
صوبت لثمنه فمخال

بل بعينه بالف احتمال ان يخاف كل منهما على ثمنه ما يدعيه الآخر ويرد الى المالك وبقوله
فقد مدعي اليمين مع اليقين **الخامس** لو قال البائع ردك الى العبد الموقول منه
فقال بل المكيل مع انقضاء الثمن جسد وندرا فالقول قول البائع مع اليقين ومع اختلافه
بما لقان ويطلب البيع **خاتمة** الاقالة فصح البيع في غير المناجر فغيرها وشرطها عدم
الزيادة والنقصان في الثمن فيطلب بدونه ويرجع كل عوض الى مالكه ان كان موجوداً ومثله
او يضمنه على التفصيل مع عدمه ولا يثبت بها شفاعة ولا يسقط اجرة الذلال بها على البيع ويصح
في الكل والبعض والسلم وغيره ولو اختلفا في ثمة الثالث فالقول قول من ينكر الزيادة مع

الشارة الى ما تقدم من احتمالات يمينه
وثبت الثقل في ثمة وثبت اليقين
والاعلى

اليمين كتاب الدين من واجبه وفيه مظاهر **الاول**
في الدين وفيه مطلبان **الاول** تكو الاستدانة اختياراً او نكاح الكراهية لو كان له
ما يرجع اليه لفضائه ونزول مع الاضرار اليه فيقتصر على كفايته وموثره عايدته على الاقتصار
ويجب العزم على الا العضاء ويكره لصاحب الدين النزول عليه فان فعل فلا يثبت له
من ثلثة ايام ويقتضى له احتساب ما يجديه اليه عالم بخوله برعاده من الدين والافضل
الحجاج قبول الصدقة ولا ينمرض للدين ولو التجاء المدينون الى الحرم لم يجوز طالبا اما
لما استدان فيه فالوجه الجواز ويجب على المدينون السعي في قضاء الدين وترك الاسراف
في تنقذه بل يفتن بالقليل ولا يجبان يفتن على نفسه ولو طول به جيب دفع ما يمكنه
عدا واد السكون معبد الخدمه وفسد الركوب وفوت يوم وليله له ولعبدان ان كان

کتاب الدین

lav

وله فيجعل التوكل باسقاط بعضهم مع الزمان في فروع ا) لو قال ملكتك وعليك رد عوضه فهو
قوة في لو قال ملكتك واطلق ولم يوجد فيه والدة على الفرض كسبى الوعد به فهو شبهة فان اختلفنا
احتمل تقديم قوله الواهب لانه ابصر منه وتقدم التمسك بضمه للظاهر من ان التملك من غير عوض
هذه ب) لو رد الفرض العين في التلي وجب القبول وان رخصت فكذلك خبر التلي على اشكال
منشأه ا) يجب ارفعه الضمير للفرض مطالبه الفرض حالا بالجمع وان ارفعه نقابل ولو ارفعه
جملة فدفع اليه نقابل وجب القبول ل) وان فرض جارية كان له وطؤها ردوها اذا لم ينقص
على المالك مجانا ولو حملت صارت ام ولد يجب دفع بنتها فان دفعها جاهلا بمجملها لم ينقص
تطهر اسودها في الرجوع منها فاعيا اشكال ويدفع منها بدم الفرض لا بدم الاسترداد وهو لو
اقرضه وراهم او دنانير غير معرفة الوزن او قبضة من طعام غير معلومة الكيل او قد ربا
بكبكال معين او ضجة معينة غير معرفة وفي عنده الناس لم يصح لتعذر رد المثل وبغيره انما
الفرض الى اداء المثل في مكانه فلو شرط القضاء في بلد اخر جاز سواء كان في حمله مؤنة او لا
ولو طالبه الفرض من غير شرط في غير البلد او فيه مع شرط غير وجب الدفع مع مصلحة الفرض و
لو دفع في غير بلد الاطلاق او الشرط وجب القبول مع مصلحة الفرض و لو اقرض نصفه بنادق
دينار او صاعا وقال نصفه فضاء ونصفه امانة جاز ولم يجب القبول اما لو كان له نصف اخذ
عنها وجب القبول ح لو دفع ما اقرضه ثمنان سلعيا اشترىها من الفرض فخرج الثمن ذوقا
فان كان الفرض عالما ولو كان الشراء بالعين مع البيع وعلى المقرض رد مثل الزبوة
ان كان في الذمة طالبة بالثمن سلما والبيع في الحساب ما دفعه ثمنان الفرض ولو لم يكن
عالما وكان الشراء بالعين كان له فسخ البيع ط لو قال الفرض اذنت فانت في كل مكان ابراء باطلا
لتعريف الشرط لو اقرض ذمي من مثله خرايم اسلم احدهما سقط الفرض ولو كان خنزيرا
فالقبضة ما اودع الذبون اعوانا على الثمار بين من غير جنس الذب فضاء ثم تغيرت لاسما
كان له رد ذبهم الدفع لا ذب المحاسب وان كان مثليا ولو كان الدفع فرضا لا فضاء كان
له المثل ان كان مثليا والا فاعطيه وقت الدفع لا وقت المحاسبة في البابين معا يجب
يؤخذ بيع الذب بعد حمله على الغرم وغيره بخاضرة و خذو حال لا بمزجل يجب لا يجب
المزجل سواء كان دينيا او ثمنيا او فرضا او غيرها قبل الاجل فان تبرع لم يجب اخذ وان
انقضى الضرر باخذ مع الحلول يجب فضاء فان امتنع دفعه الى الحاكم ويكون من ضمان صاحبه

انكلاصفقة فمنا بخلا البع نان كلا من البع
والفن انما يجب سلم جميعه نظر الى
اتحاد الصفقة في كل

[illegible]

کتاب الذہن

109

يمكن ان يكون الفعل مضافا الى مفعوله والمفعول مع
 رضى صاحبه الجارية والمضافين مكان الجارية
 فيكون الجاء مفعلا بضم الياء مع ذلك
 تكسر الجاء مفعلا فان كان
 صاحبا الجارية
 فهو بعد
 منها
 وان كان المشرع كان اجازة مع او يكون المفعول مع
 رضى صاحبه الجارية مفعلا بضم الياء مفعلا
 التام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

لا يخفى ان دعوان الملك لا يقتضيه والجميع ناهيه بسمه الا
توبة لان استغفاه الخمر للظلم جازيا فاما ان يكتب بطلان كبره
لا معنى لاجتماعه بالكتابة بل لا فائدة لبطا الا بدونه ففي
مقتضى الملك الرهن يحالها فان ادعى بطلان الرهن لقول الله
في الصلوة المطفئة حيث قال ذال الملك بها اذا صار جارا
م بطل بطل الرهن ومع الا را فحكم بطلان الرهن هو بطلان
بان اثر الرهن لا يحصل بالكتابة بالخبر المستفاد من

[illegible]

فصاع على يد سلم فالأقرب الجواز كذا يجوز من الحنا وعند الفاسق لكنه يكره ولا رهن الوفاء لا
الكاتب التكاليف طوافي ومن أم الولد في ثمن وثمنهما مع عسار المولى أشكال ومع دياره أشكال
وغيره الثمن أشكال إلا بصح من الأم ذى الجوار لا بها كان ورهن الأم دون ولدهما الصغير
فان حرنا النفر فوجبه ثلثا ما ان يبيع الأم خاصة ويقال نفقة ضرر به او نقول بيا عان ثم يخص
المرضى بغيره الأم فتقوم منفردة فاذا قبل مائة ومنضمة يقال مائة وعشرين فقيمة الولد السدين بثلث نفقة
ثمنه الولد منفردا حتى قبل ثمنه فاذا قبل عشرة فخير من احد عشر **فروع** أصبح ومن الشائع بغيره
على الشبيل غير يكون على المهايات كشركاء ب بصح من المرئد وان كان المهر عن فطره على
اشكال والحي في عدا وخطا ولا يطل المحو بل يهدم على الرهن المرض فان كان عالما بالعب
او تابا وفلا مولا ثم علم فلا خيار لزال العيب الا تخبر في فتح العيب الشرطية لان الشرط
افضاء سلها فان اخار لساكة فله بل ارش وكذا الارش لو قبل قبل عليه ولا يجبر السيد على هذا الجلف
وان رهنه باعه بل يسلط الجنى عليه فان استوعب الاثر الغيبة الرهن والافق القابل ج
لو رهن ما بيع اليه الفيا د قبل الاجل فان شرط بيعه وجعل الثمن رهنه صاع وان شرط نعه بطل
ان اطلق فالأقرب الجواز فباع ويحل الثمن رهنه ولو شرط ماعنه لنفسه فكذلك لو نذر العلق
عند شرط وفي محله رهنه قبله نظر لو رهن عصب رهنه رهنه في هذا المرض زال الملك فان بين
بطل الرهن ولا يضر المرض لحصول التلف في بدء فان عاد خلا عاد الملك والرهن ولو استحال
قبل القبض تخبر المرض في البيع الشرطية فان استحال فخلل عن المرض بمرن لم يضر القبض
في الرهن ولو جمع خمر مرارا فخلل في بدء ملكه ولو غصب خمر فخلل في بدء فلا قربا كذلك في
اما الوضعية عصب رهنه رهنه في بدء ثم فخلل فانه يرجع الى مالكه ويجوز ان يستعبر الا لغيره
منه كره الدفن وجبته رهنه فان خالف قبله الاك نسخا لا فلا ولو رهن على قبل
صح وعلى اكثر يحمل البطلان مطلقا فانه اذا ولو لم يعين مختار الراهن في رهنه بثلثا وعند شرط
الى عوقف وشاء والمالك مطالبه بالفك عند الحلول وقبله أشكال والمرضى البيع لو يفضله
الغيرم يرجع المالك على الراهن بالاكثر من الغيبة وما بيعت به والمالك الرجوع في الاذن
قبل العقد وعنده قبل القبض ان جعلنا القبض شرط ولو تلف في بدء المرض فالأقرب مطلقا
منه وبضمنه المستعبر ان لم يضر بغيره وكذا ان نذر اعادة ولو لم يرهن ففي الضمان أشكال في
لو قل اذا شرط في رهنه بغيره فخلل بل بضمنه فقدم قول المالك مع البين ح لا يصح من المحول

لنفسه فخرج او وضعه على يد عدل وليس للراهن فتح الركا له حبس ثم لو مات بطلت رهن الرهانه
 ولو مات المهر فان شرط في العقد انتقال الركا الى الوارث لزم والا لم ينتقل له الرهنه فينتقل
 بالميراث كالمال بين الورثه ولو اقر المهرن بالدين انتقلت الرهنه دون الركا له والوصيه وانما
 امتنع الراهن من الاداء وقت الحلول باع المهرن ان كان وكيله والا فالحاكم وله حبسه حتى
 يبيع بنفسه **الفصل الرابع** في شرطه وثلاثة ان يكون دينه الا انما لا يله
 يمكن استيفاء منه فلا يصح الرهن على الاعيان وان كانت مضمونه كالعصبه معارضه ضمان
 والذبح بوض السوم على اشكال ولا على ما ليس بثابت حائل الرهن كما لو رهن على ما يسند به
 على من ما يتغير منه فلو دفعه الى المهرن ثم اشترى به بعض بذلك رهنا ولو شارك بين المهرن
 سبب الدين في عقد فحق الجواز اشكال ببناء من جواز اشراط في العقد ففسر بكونه في منه اكدم من فتح
 الرهن على تمامه الملك لكن يقدم السبب فيقول بعد هذا العبد بالفتح وارغفت الدار بها
 فيقول اشترى به رهنته لو قدم الارهاق لم يصح ولو رهن على النخ في هذه الخباز وعمل مال النخ
 بعد الردا وعلى النفقة المأخوذة والحاضن صح لا على المستفيدة الا قرب جواز الرهن على مال النخ
 صح على الجاهل قبل الرد ولا على الدية قبل استيفاء الجنازة ويجوز على كل من شرط بعد ولو لم يشر
 على العاقلة مطلقا في جهره ومع فتح الشرط بطل الرهن ان جوزه ولو دفعه من على الاجارة المخلقة
 بسن الموجر كخذه من لم يصح لعدم تمكن الاستفاء ويصح على العمل المطلق الثابت في الذمة ولا بشرط
 كذا الدين طالبا من بل يجوز الزيادة في الرهن يدين واحد وكذا يجوز زيادة الدين على هذا
 واحد **الفصل الخامس** في الفسخ ليس شرطا على باي ذل له المطالبة به اشكال
 وقبل بشرط فصا ذن الراهن فيه ولو مضى من دينه او اذن ثم رجع قبله اجتن او اغنى عليه
 او مات قبله بطل ولا بشرط الاستدانة فلو اشترجه مع وبكفي الاستصحاب لو كان
 في يد المهرن لم يفسر الى تحديد مضى ولا مضى مان يمكن فيه ولو باع من الشئ مع دخل في ضائه
 بغير البيع ولا ربه زوال الضمان بالعقد لو كان حاسبا وبجمل الضمان لان الابتداء صنف من
 الاستدانة ويمكن اجتماعه مع الرهن كما لو عقد المهرن فيه فلان لا يرفع ابتداء الرهن بتمام الضمان
 اولى لو ادع الغاصب ابر فالزينة وال الضمان وفي العارية والنوكيل والبيع والاعناق تظهر
 ولو ابراء الغاصب عن ضمان العصبه المال في يده فاشكال منها الا براء ما يصح وجوده سبب جرح
 لان الضم سبب جرح العصبه عند التلف اه فربا لا يبرأ ولا يصح بطلانها اما السحر

[illegible]

سید: الحافظ من الحلاله بنت الحارثه

انما كان قهرا، عالم بجهنم الوجوه بانها ينطلق من عند النصف
لان العين ما اصبحت من ذلك شيئا بالذات شيئا
من وجهه وما وصلوا الى وجهه
ليس من هذا انما الاول من
مفعول النصف
ما كان

المفطر أو الشرط عليه ضمان أو الغائب بالسوم أو الشرط الفاسد لا أثر له ولا الضامن
بالأرضان لأن ضمانهم أخف من ضمان الغائب ولا يجبر الراهن على الإتيان من فلو من قبل
لم يجز عليه نعم لو كان شرطاً في بيع فلا يبيع الخبار وكيفية تقديمه إنما يبيع الغيب من كامل الغيب
بغير منه التباينة كالعقد لكن لا يجوز للرهن استئابة الراهن فهل له استئابة بعد الراهن ومنه
اشكال بنشأ من أن يديهم به ويستنبط كما ينبغي كل نصف من قبل الملك قبل الغيب فهو جوع كما يبيع
والعقود والأصداق والرهن من لزوم الغيب الكنا يديهم به الاحبال وان لم يزل فلا كالوطى
من دون احيال والترويج والاجاز والتدبير لو انقلب خرا قبل الغيب فالأقرب الخرج ولو عاد
انقلب إلى محله بعد بطلان مالوا انقلب خرا بعد الغيب فانه يخرج عن الرهن ثم يعود إليه عند
الموت ولا يجوز ان يباين هو خروجه ولا يحرم الإصا ك ولا العداج ولا النقل إلى الشمس لو
الغائب لم يصر وهذا حق في نفسه هو ادوكيله ويحكم على الراهن لو افرأ الا نياض الم يعلم كذبه
فان ادعى الموطاة فله الاحراز ولا يجوز تسليم المشاع الا باذن الكبرك فلو سلم يدينه ففى الكفا
بغيره لا تغاير نظراً في ذلك المقتضى ان مقتضى في غير الرهن ولو دضى الراهن والرهن يكونان
في هذا الشريك جاز وناب عنه في الغيب لو تنازع الشريك والرهن نصيب الحاكم كما يكون في هذا
لما يكون بضامن الرهن ولو تنازع الشريك للرهن في امساكه انزعه الحاكم واجب ان كان له اذن ثم
ضمما والا استاء من منشاء ولو جوع عليه فلس لم يكن له الا نياض كاستماله على تخصيص بعض الغراء
ولو كان ساكنين في الرهن فحق يدينه ويخصه الغيب مع خروج الراهن ولو اختلفا في الغيب فله
ان من هو في اختلاف في الأذن لاحتلال ذلك وضد بين الراهن مع المين ولو تلف بعض الرهن قبل الغيب
وكان الرهن شرطاً في البيع فخر البايع بين الفسخ والقبول للباي في وليس له المطالبة ببدل الثالث
يكون الباقي هنا بجميع الثمن ولا خيار لو تلف بعد الغيب كذا يفسخ البايع لو تغيث العين قبل
الغيب كالحظم الدار وهذه الفرع كلها سافطة عند عدم اشتراط الغيب نعم لو شرط وجوب
فروع أو شرطاً وضعه على يد غيره لها الزم بشرطه كونه من يجوز تركه وهو الجاز الشرط
وان كان كالأمر أو فاسداً أو مكاسباً لكن يحصل لأصبياً ولا عبداً الا باذن مولاه وب لوجلا له
على يد عدلين جاز وليس لأحد ما التقرب به ولا بضعة لو سلمه أحدهما إلى الآخر من النصف ويجمل
ان يضمن كل منهما الجميع ففى سفره على اهما اشكال ج ليس لأحد ما لا لهما كقله عن
العدل الذي انقضا عليه ما دام على العدالة لم يحدث لبعده ولو انقضا على النقل جاز فانقضا
(حاله)

أى يد جوع الرهن على قبل
الباي من الرهن وبعد
الطرد

حالة يجب طالب النقل فان انقضا على غيره والا وضعه الحاكم عند تقدر الاختلاف في النفي
 على الحاكم على ما يظهر بعد الجمع لو كان في يد المهرين في غير حال التقدر والمحافظة فله الحاكم الى تقدر ولو
 مات العدل فغلا له الى من يقفان عليه فان اختلفا فله الحاكم ولو كان المهرين اثنين فمات احدهما ضم
 الحاكم الى الاخر عدا للمحافظة للعدل فله عليهما الا على احدهما الا بائنا فان الاخر والى من يقفان عليه
 ويجب عليهما قبوله ولو سلمه الى الحاكم او الى امين مع وجودهما وقبولهما للقبض من غير اذن ضمن
 فان اختلفا عنه سلمه الى الحاكم ولو كانا غائبين او احدهما المهرين لم يسلمه الى الحاكم ولا غيره
 من غير ضرورة فضمن جمع الحاجة فسلمه الى الحاكم او الى من ياذن له فان سلمه الى التقدر من غير اذن
 الحاكم ضمن تحذر الحاكم واذا قرأ في الابداع او دعه من تقدر ولا ضمان له ولو علم بمقتضا من القبض
 فذفعه الى عدل بغير اذن فما ضمن ولو اذن له الحاكم ضمن ايضا الاتقاء ولا يضمن غيره المنع بضمن
 الغايض ايضا ولو امتنع المهرين بالدفع الى العدل مع الحاجة فغذر الحاكم فان امتنع احدهما فذ
 الى الاخر ضمن والفرقان العدل قبض لهما والاخر قبض لنفسه ولو امر العدل بالبيع عند الحلول
 فله ذلك للراهن فسخ الوكالة الا ان يكون شرط في عقد الرهن وليس للمهرين عزله لان العدل
 وكبل الراهن لكن ليس له البيع الا باذنه ولو لم يهر لاه لم ينع عند الحلول الا بئذ ياذن المهرين
 لان البيع له فلم يجوز حتى ياذن فيه ولا يقنطر الى تجدد اذن الراهن ولو ائلف الراهن اجبى
 الضمير ويكون رهنا في يد العدل وله المطالبة بها وهل له بيعها باذنه في بيع الاصل الا في
 المنع لو عتاله ثمن لم يجوز له التقدر فان اختلفا لم ينفذ اليهما اذ للراهن من ملكية الثمن للمهرين
 حتى الوشقة فيبيعها بامر الحاكم سفد البلد وافق الحق او قول احدهما او لا فان غدر فيها اغلبت
 فساويا فبمسأله الخوفان بائنها عين له الحاكم ولو باعه نسبة لم يبيع الا باذن ح كل موضع يحكم
 فبمبطلان البيع يجب رد البيع فان تلف خبر المهرين في الرجوع على من شاء من العدل والتشتر الا ان
 من الدين والغبة لانه يقبض منه الرهن مسنوبا لحد رهنا فان فضل من القيمة عن الدين فللراهن
 الرجوع به على من شاء من العدل والتشتر لو استوفى المهرين من الراهن ومنه رجوع الراهن الغبة
 على من شاء ومن ضمن العدل رجوع به على الشرع فلا يرجع الشرع عليه لو ضمن طر
 عتاله فغدا لم يجوز بيعه باطل ولو اطلقا باع ضمن المثل او بزيادة خاصة ولو باع باطل مالا
 يتقابل الناس به بطل البيع وضمن ولو كان بما يتقابل له صحت ولا ضمان له لو تلف الثمن في يده من
 غير غير بطل فلا ضمان والا فربا من ضمان الراهن لانه وكبله ويجعل المهرين لان البيع لا جلد في فضل

اي ضمن الدافع لان تسليمه محذوران لعزله باذن
 الحاكم لكن في هذا الخلاف
 على الحاكم
 ١٢

اي ان يابن الحق التقدرين المتساويين

منه والوجه
عن الشرع ولا بد من
المراد بالدين فيكون
كأنه يبرى الدين على الشرع بما لا يخفى
فلا بد من الدين في الشرع
فلا بد من الدين في الشرع
فلا بد من الدين في الشرع

منه والوجه
عن الشرع ولا بد من
المراد بالدين فيكون
كأنه يبرى الدين على الشرع بما لا يخفى
فلا بد من الدين في الشرع
فلا بد من الدين في الشرع
فلا بد من الدين في الشرع

منه والوجه
عن الشرع ولا بد من
المراد بالدين فيكون
كأنه يبرى الدين على الشرع بما لا يخفى
فلا بد من الدين في الشرع
فلا بد من الدين في الشرع
فلا بد من الدين في الشرع

لا يخفى ان الضمان في ائتمار العدل لا للراهن بل قوله
فان انكر معاد لا بد من عود ضمير انكر الى غير العدل
كاسبا في وان كان مع ذلك اعترف الراهن
او قيام البينة او حلف العدل
البعين المردود شرطا
لرجوع حجب
الرافع

هذا اذا لم يكن العدل والمرضى القاضى والبن بالضميمة لان
الشرع مفروض فان علوا جميعا كان له الرجوع على
من غرض منهم وعليه بسطر الضمان على القدر
للمستوفى بعد العدول وانما
بالشرع في ك

الملاءمة وان كان المراد في حقه فترك المرضى
بحسب الواقع لم يكن ذلك مستلزما

الدين في الشرع

منه والوجه
عن الشرع ولا بد من
المراد بالدين فيكون
كأنه يبرى الدين على الشرع بما لا يخفى
فلا بد من الدين في الشرع
فلا بد من الدين في الشرع
فلا بد من الدين في الشرع

فوله مع البين لو ادعى التلف ولو ادعى فبعض من الشرع وخالفه اخل السواء لانه امين فيبوء
ببینه وعد الشرع وتقدم فوله لا فخر منكران يا ادعى الرهن مطلقا فالعهدة على الراهن
ولا العدل ان علم الشرع بوكالته فان علم بعد تلف الف إلى المرضى رجع الشرع عليه لا على العدل
ولذلك وجب رجع على الراهن خاصة لان العدل وكبل والمرضى فبعض حتى ولو لم يعلم الشرع
ولا كذا العدل حالة البيع لله الرجوع على العدل وبرجع العدل على الراهن ان اعترف بالعيب وقا
لله بینه فان انكر فالقول قول العدل مع عينه فان بكل خلاف الشرع رجع على العدل ولا يرجع العدل
و على الراهن لا اعترافه بالظلم فيسب لوتلف العبد في هذا الشرع ثم بان مستحاضا قبل اداء الف رجع المالك
على من شاء من الغاصب والعدل والمرضى القاضى والبن بسطر الضمان على الشرع للتلف في يده
ولو لم يعلم بالغصب استغنى الضمان على الغاصب رجع لو ادعى العدل ونفع الف إلى المرضى قبل فوله
في جن الراهن لانه وكبله على اشكال ولا قبل في جن المرضى لانه وكبله في الحفظ خاصة فلا قبل في غير
كالموكل وجلا في منشاء دين فادعى بنيه الى صاحب الدين ويحمل فوله على المرضى في اسقاط الضمان
عز نفسه لاعتبار غير فعل هذا ان حلف العدل سطر الضمان عنه ولم يثبت على المرضى انه فبعضه وعلى
العدل يحلف المرضى فبرجع على من شاء فان رجع على العدل لم يرجع العدل على الراهن لا اعترافه بالظلم
وان رجع على الراهن لم يرجع على العدل ان كان دفعه بغيره او ببينة ما كانت او غابت لعدم التقرير
في الضمان والادع على اشكال منشاءه التقرير وكونه امين البين عليه ان كذبه بل لو غصبه
المرضى من العدل ثم اعاده البينة زال الضمان عنه **الفصل السادس في اللواحق**
لوعايب المرضى ولم يعلم الرهن كان كسبل ماله ويجوز للمرضى ابتلاع الرهن فان كان وكبلا
قالا في جنوا بعد من نفسه من التل من المرضى اندم في جن الحى البت فان فصر الثمن ضرب
بفاصله وبه مع العشاء والرهن امانه في يده لا يضمن الا بالتقرير ولا بسط من يمينه فان
ضرب بر كواب وسكنى ادين وشبهه ضل به الاجرة والتل بفاصل في المؤنة فان تلف ضمن فبینه ان
لم يكن مثليا قبل بيم فبضه وقبل بيم هلا كه وقبل الارفع ولو علم بجود الواو استغنى
بالاستبراء ولو اعترف بالرهن لم يصدق في الدين الا بالبينه ولذا خلاف الواو على عدم العلم
يجب على المرضى بالوطى العشاء بضعه ولو طاعت فلا شئ ولو سطر كون الرهن مبيعا عند
الاداء بعد الحل بطلا فان تلف قبل مدة الحل لم يضمن ولو تلف بعد ما ضمن فلو ان الرهن
للراهن ولا يدخل في بان كانت موجودة ولا في عدم دخول البينة الامع الشرط وكانت مفصلة
ولو ادعى

هذا الموضع من الدين

١٩٥

فان ادعى ان بعض احد الرهنين لم يجر لساكه الاخر ولا بالخالي وبعدم قول الدافع ولا بدخل الشرة
غير المؤبر في رهن التخلية ولا الشجر في رهن الارض وان قال بضمها الا مع الشطر كما ما ثبت بعد
دهنا سواء ابنته الله تعالى والراهن او اجنبا ان يكون الغرض من الشجر الرهن وفي دخول الاس
بنت الجدار والغرض من الشجر واللعن في الضرع والصوف المسخر على ظهر الجوان واعضان الشجر نظر
والا فرب جواز اجار الراهن على الاذلة ولو دهن ما ينتج بغيره كاللفظة من الباد بخان صح ان كان
الحق قبل بطل بطل الثانية او بعد ما وان لم يمتز على دى وبعدم حق الجني عليه ان تاخر على حق
نفيق في الهدا وبشرط الجمع او مساحفة فالباقى رهن وفي الخطاء ان نكح مولا فالرهن بحاله وان
سلمه فالحق عليه سرفا فانه او بيعه او بيع مساحفة فالباقى رهن ولو جرح مولا او عدا انفس منه
ولا يخرج عن الرهن وان فسد فلو دونه فسد والعفو يفيق بهنا ولو جرح خطاء لم يثبت مولا عليه شيء
فيبقى الرهن بحاله ولو جرح على مودت المالك فلما لك الفصا من الانكسار من الرهن فيه وفي
الخطاء مع الاستيلاء والمقابل مع عدمه فالباقى رهن ولو جرح على عديم مولا فكمولاه الا ان يكون
دهنا من غير الرهن فله فسد وبطل حق الرهنين والعفو على مال ينقل به حق الرهن الاخر ولو
عفى بغيره مال فكفوا المحرر عليه ولو اجنبا فله فسد وان قلنا في ولو اخذ الرهن ونفاه الدين فليس به
فجعل منه دهنا بالدين الاخر وفي الخطاء مع الاستيلاء والمقابل مع عدمه فالباقى رهن و
ينقل الرهن القيمه لو تلفه الرهن او اجنبا لا ينقل بها الوكالة ولو صارت البيضة فرحنا
او الحب زدعا فالرهن بحاله واذا ازم الرهن اسحق الرهن او امة البدو على الراهن مؤنة
الرهنون واجرة الاصطبل وعلف الدابة وسقى الاشجار ومؤنة الجدار من خاص ماله ولا يمنع
من الفصد والحجامة والحقان وبيع من قطع السلع ولو دهن القاصب فلما لك فتمين من شاء و
ينفرد على القاصب كذا المودع والسناجر والسنبع من القاصب هذا ان جعله ولو علوا
يرجعوا عليه احكام الوثقة كما ثبت في الرهن يثبت في بدله الواجب بالجناية على الم
هون والخضم في بدل الرهن الراهن فان امتنع فالقربان للرهن ان نجاصم ولو تمكل
الضخم حلف الراهن فان تمكل ففي احلاف الرهن نظر فان عفى الراهن فالقربان اخذ
المال في الحال لكن الرهن فان انقضى فله الفقد ولا فلا ولو ابراء الرهن لم يبيع
ولا ضرب بقاء حقه فان ابراء القاصد بفسد ما يفتنه كالو دهب الرهن من غير ماله
اعتماد على الدين ارفع الرهن ولو دهن بعض الدين بقي كل الرهن ودهنا فالباقى على اشكال اقربه فلان

او ولد العفو على مال على العبد وكذا لو كانت الجناية
خطا فان الدية يجب على العبد في رضى لان
العبد لو جرح العبد الرهنون وجب
عليه رضى الجناية له
الدين من فصد العبد الرهنون وكذا الرهنون

هذا هو الدين الذي هو على كل من يدين به

شرط كون الرهن بهما على الدين وعلى كل جزء منه لو دهن عبدين لكل منهما رهن بالجمع لان
 بفعله العتلة الصفقة او سخط الدين او السخط عليه ولا اعتبار بعتله الوكيل ولا المالك في
 الموهون المستعان من شخص ولو دفع احد الوارثين نصف الدين لم ينفك نصيبه على اشكال اما
 فغلن الدين بالزكاة فادى احدهما نصيبه فالأخرى انفقها كحصة اذ لا رهن حقيقي منها و
 اذا انفق نصيب احد المالكين الموهون فانما دفعه قاسم الرهن بعد ان كان الشريك سواء كان
 ما يقسم بالجزء كالعبد والموهون ولا كالعبد واما قال المالك ببيع الرهن في اسنوف التبع لم
 انقصه لنفسك فالأخرى بعهده الجميع لكن لا يكتفى في الاستيفاء لنفسه مجرد الاسال بل لابد من دفع
 جديدا وكيل لان قوله ثم اسنوف لنفسك بفضي الامر يجدي فعل ولو قال بعهده وانقصه لنفسك
 مع البيع دون القبض لانه لم يبيع بغير الرهن لكن ما يقسم بكون مضمونا عليه فان القبض القاد
 يشابه العتيق في الضمان ولو قال بعهده لنفسك بطل الاذن لانه لا يصح ان يبيع ملكا بغير نفسه و
 لو قال بعهده مطلقا مع الفصل السابع في التنازع لو اختلفا في عقد الرهن قدم
 قول الراهن مع يمينه ولو ادعى دخول النخل في رهن الارض قدم قول الراهن في انكار النخل
 ولو وجود عقد الرهن فان كذب المحسن او جعل ناكلا معدن البين على الموهون وان عدل
 الى بقى الرهن حلفه ولو ادعى عليه ما من عبدهما فلا احدهما انما صدقه ان يشهد على الآخر
 ما لم يجر نفعها كما يشهد بالرهن على الدين وعلى كل جزء منه ولو كذب كل منهما عن نصيبه شهد
 على شريكه لم يقبل شهادتهما انهما كاذبان لان نقول الصغير لا يظن في العدالة و
 الكذب بخلافه ولو ادعى على واحد من عبدين عندهما مصدق أحدهما خاصة فضعفه موهون
 عند المصدق والغريم فلو شهد للاخر فاشكال بشأنه شريك الشريك المدعيين حقا فيها
 بصدد الغريم احدهما عليه ام لا فان قلنا بالشريك لم يقبل ولا يثبت ولو اختلفا في مبلغ
 فادعى احدهما انه رهن وقال المالك ودفعه قدم قول المالك مع البين على راي ولو قال الرهن
 العبد فقال البا بطل ودين ما ينكره الموهون وحلف الراهن على الاخر وخلصا عن الرهن
 اما لو ادعى البايع اشتراط رهن العبد على الثمن فقال المشتري بل الجارية اخبر بتقديم قول الراهن
 وهو الاقوى والخالف منخسح البيع ولو قال وهنت العبد فقال بل هو الجارية بطل قول
 الراهن ولو قال دفعته على الموهون من الدينين صدق مع البين دون صاحبه اما وانكر البين
 القبض قدم قوله ولا فرق بين الاختلاف في مجرد الشبهة وفي اللفظ ولو قال لم اوف عنه التسليم لحد
 (الدينين)

وجبر التبع بدفعه مع كون الرهن
 كذلك جبره على كل منهما رهن
 بكونه من الدين بكونه
 سهم الأخير العبد
 رهنا بآله
 من الدين
 يحد

الدين احمل التوزيع وان يقال له اضرب الاموال الى ما شئت كذا تقاضى كالمواضع مشكور دها
بدونهم وسلم مشكور الدرهم دها ثم اسلم فان مضى عليه عن الفضل فله اصل وان مضى
عن الاصل فلا شيء عليه وان مضى ما بقي من الفضل وان لم يفسد ولو جعله لو كان
لزم عليه ما نذر ولم ير مثلهما وكل من يفيض لها يدفع الدين لزيد وامر بذلك والا فالحجرات
لو اخذ من الما طل فمرا لا اعتبار بينه الدافع وجعل الدافع ولو نفذت فالحجرات ولو كان الدافع
في الابراء ندم قوله المرهن وبقدم قوله الراهن في عدم الره مع اليقين وفي نقد الدين على يدي
في ان الرهن على نصف الدين لا كله وعلى الوجه من لا الحال وقوله المرهن في عدم التفسير والغبن
في ان رجوعه من اذنه الراهن في البيع قبله ترجح الوشقة وان الاصل عدم بيع الراهن في الوفاء
الذي يعينه وندم رجوع المرهن في الوفاء الذي بدعيه فيساوئان وفي الاصل اسلم الراهن
وجعل يقدم قوله الراهن عملا بيمين العقد ولو ادعى الراهن الغلط في اقراره بقبض المرهن الراهن
فويل على كتابه كبله فخرج زورا او افغنه بالقول وظلت الاكفاء ندم قوله المرهن مع اليقين وكذا

في ان الرهن على نصف الدين لا كله وعلى الوجه من لا الحال وقوله المرهن في عدم التفسير والغبن
في ان رجوعه من اذنه الراهن في البيع قبله ترجح الوشقة وان الاصل عدم بيع الراهن في الوفاء
الذي يعينه وندم رجوع المرهن في الوفاء الذي بدعيه فيساوئان وفي الاصل اسلم الراهن
وجعل يقدم قوله الراهن عملا بيمين العقد ولو ادعى الراهن الغلط في اقراره بقبض المرهن الراهن

فان بيع في الدين فلا شيء للمقر له ولا يضمن الراهن وجعل الضمان مع تمكنه من الفرض لفضاء فله ما يملكه فله ما يملكه
ثمن في دينه ولو قال الراهن اعففته واعصيته وجنى على فلان قبل ان رهنه حلف المرهن على نفي
السلم وعزم الراهن المقر له ليجعله ولو نكل فلا قرب احلاف المقر له لا الراهن فباع المقر له الجاه
والفاضل من العبد فيسوق ولو نكل المقر له احمل الثمن لا عرفة الجاه لوجهه ولا يفسر الذك
مع تمكن المقر له في الرهن بنكوله حراما له العبد بفك من الرهن عند الحلول فان بعد رجوعه جب
نكاه بالغبن مع البذل بالان بدعي اشكال فان اعترف فلا ضمان الا في المنافع التي استوفاه الكثر
لا غيرهما ان منافع الحر لا يضمن في الغنات وقبله بغيرها لما يتبع به بعد العتق كالحنايد وان كوث
بالغبن او بالادون او بالان بدعي عدم القصاص لا بد وجب على المقر له بغيره فان سعى العبد من الامور
خاصة على الاخص في خلاف المهر وان اعترف من الزكوة فلا ضمان فيه وكذا الرابطة السيد ولو عجز عن
افاء الجميع وجب دفع ما يمكن منه ولو كان مشروطا فندفع الغبنه ليجز عن تمام مال الكتاب ثم
استوفى رجع المقر له دفعه في الخطب ولو جنى على عبيد المقر ونفسه او ماله وكان عبيد او مكاتب
خلص منه بعد نكاحه ولو اوصى الشخص بخدمته دائما والاخر برفقه فاعترف ضمن له اجرة المثل لكل
خدمته مسنونة ولو مات عبيدا ضمن لوارثه الخراج من منافع المسنونة وما وصل الى ماله
من كسبه ولو اعطفه اخذ كسبه بالولاة ضمنه للامام ولو انقل الى مورت المقر فاعطفه كفارة

في ان الرهن على نصف الدين لا كله وعلى الوجه من لا الحال وقوله المرهن في عدم التفسير والغبن
في ان رجوعه من اذنه الراهن في البيع قبله ترجح الوشقة وان الاصل عدم بيع الراهن في الوفاء
الذي يعينه وندم رجوع المرهن في الوفاء الذي بدعيه فيساوئان وفي الاصل اسلم الراهن
وجعل يقدم قوله الراهن عملا بيمين العقد ولو ادعى الراهن الغلط في اقراره بقبض المرهن الراهن

هذا الكتاب الجاهل به لم يفسد رضى الاستيفان او كان
حطاه وسيله المشهور لم يفسد رضى

١٤٩
 لو كان المثل ينفذ في مال المبيع في حاشي
 المثل لا ينفذ في مال المثل
 لو كان المثل ينفذ في مال المبيع في حاشي
 المثل لا ينفذ في مال المثل

عن النفع لا الأصل ولا يفسد ما لا في هذا الخبر بل إن باكل المعروف مع فقره وان يستغنى مع الغناء
 والوجوه لا يحتاج إلى التمسك بحفظ مال الطفل واستناده وقد لا تأكل النفعة على أشكاله فان
 بشرم الولي به فله ان يستاجر من يعمل ويبيع البيع اذا طلب طاعة من ياديه مع القبطه وكذا البيع
 للرجل اذا بيع اجنبي بحفظ مال الطفل لم يكن للاب اخذ الاجرة على شكل ولدان برهن ماله عند
 الحاجة الطفل والمضارب بما له للعامل ما شرط له وعمل الوصي ان يحوّل نفسه مضارباً في أشكاله بناء
 من ان له الرقعة الى غيره فجاز لنفسه من ان يبيع تمام مال النبي فلا يبيع عليه الا بغيره لا يجوز ان
 يفسد الطل لمضارب مع نفسه يجوز ايضا ماله وهو ان يدفع المخرجه والبيع كله للنبي ان يبيع لغيره
 او بشرم ولا يجوز له بيع عقاره الا للحاجة ويجوز كذا به وفيه على مال مع القبطه وخطه مع
 في النفعة فيبقى ان يحسب عليه اقل وجعله في المكث باجره ان في مضارب من ماله اذا خشي لفقه من
 غرق وكتب شبهه فباخذ عليه ولها بحفظ قيمته فان خسر او ربحه من النفعة ولا يجوز من مع
 الامن ولو احتاج الى فله جاز افراضه خوفاً من الطهرين وكذا لو خاف لفقه بطاوع مدته ولم يكن
 من بعده ونفسيه كشوبس القروض الحظرة ولوا رد الولي السفر كان له افراضه فان تمكن من
 اخذ الوهن وجب الا فلا وللاب الاستنابة فيها بولي مثله فعلة والا فرب في الوصي
 وبقبل قول الولي في الاتفاق بالمعروف على الصبي وماله والبيع للصبي والفرض لها والتمسك
 من غيره بغيره سواء كان ابا او غيره على أشكال وهل يصح بيع المهر وشراؤه مع اذن الولي
نظر الفصل الثاني في المجنون والسفيه اما المجنون فهو ممنوع من التصرفات
 جميع المالاية وغيرها وامر الى الاب والجد له وان علا فان فقدنا الوصي فان فقدنا الحاكم
 وللولي التصرف في ماله بالقبطه وحكمه حكم الصبي فيما تقدم الا الطلاق فان للولي ان
 يطلق عنه والا لبيع فانه لا ينفذ وان اذن له الولي وله ان يزوج مع الحاجة لا بد لها من
 اما السفيه فهو الذي يفسد ماله على غير الوجه الملائم لافعال العفلاء ويمنع من التصرف
 المالاية وان سبب افعال العفلاء كالبيع والشراء والعين او في الذم والوقف المبيد
 والا فزاد بالدين والعين والتمسك فان عقد لم يفسد هل يتوقف الحجر فهو باطل وبشر
 البائع سليمة ان وجدها والا فهي ضاربة ان يفسد ما ياديه عما كان البائع والجد
 وان فك حجره وكذا لو افترض ائلف الماز ولو اذن له الولي صح ان يبيع عينه والا
 فله وكذا يجوز لو باع فاجازا لولي ولو ائلف ما اودع قبل الحجر او غيبه او ائلف

ماله من مطلقا من ولوا فربدين لم ينفذ سواء اسند الى ما قبل الحجر ولا وكذا الوافر بان لا
مالا ويجزأ به بوجب ما لا يبيع طلاقه ولعانة قتلها به ودجعه وخلعة لا يلزم ما لا يخلع
اليه وافراره بالنسبة ينفذ على من استلمه من بين المال وبما يوجب الفاسد ولو صرح فيه
على ان لا اقرب ثبوت المال ولو وكله غيره في بيع او هبة جاز لبقاء اهلية النصف والولى
ان يشترط له جارية بنكحها مع المسلمة فان يهرم لها ابنته وهو في العبادات كالرشد الا
انه لا يفرق في الزكوة بنفسه ينفذ احرامه في الواجب طلاقا في النطوع ان اسنوب نفقته
سفر وحضر او مكنته تكسب الزائد والاحلله الولي بالصوم وينفذ بمنه فان خشي كسر الصوم
وله ان يعفو عن الفاسد من الدين والارش والولاية في ماله للحاكم خاصه ولو نكح بغيره ثم عاد
النكاح بغيره وكذا **الفصل الثالث في الملوك والملوك ممنوع من النصف في**
نفسه وما في يده يبيع واجاره واستدانته وغير ذلك من جميع العقود الا باذن مولاه عدلا
فان له ابقاعه وان كره المولى والا فرب تدل بملك شيئا سواء كان فاضل الضميمة او من الجارية
على راي او غيرهما سواء ملكه مولا على راي او لا ولا يضر له الاستدانته فان اسندان بدون
اذن مولا يستعبد فان تلف فهو في ذمة ان اعنى اذاه والا ضاع سواء كان المدين جاهلا
بعبوديته بل ولا واذن له مولا في الاستدانته لزم المولى ان استبقاه او ياعده ولو اعنفه
قالا فولى الزام المولى وبشارته وما دونه وغرماء المولى في الزكوة الفاسد على النسبة ولو اذن
له في التجارة لم يجز النكاح فيها حله وينصرف الاذن في الابتياع الى الفقد طه النسبة ان اذن
فيها فثبت الثمن في ذمة المولى ولو تلف الثمن قبل التسليم فعلى المولى عرضه وليس له الاستدانته
الا مع ضرورة التجارة الماذون فيها له قبله المولى وغيره يبيع به بعد العتق والا ضاع و
لا يفسخ على راي لا يخذى الاذن الى ملك الماذون ولو اخذ المولى ما اسندانته وتلف
في يده مخبر المضر بين اسباع العبد بعد العتق والزام المولى مجتلا به يستعبد المضر والبيع
العين لو لم ياذن المولى فيهما فان تلف طوب بعد العتق ولو اذن له المولى في الشراء لنفسه
نفى ملكه اشكال وهل يبيع العبد البضع الا فربه لك لا مخرج الملك بل لا يستلزم
الاذن واذا اذن له في التجارة جاز كما يندرج تحت اسمها واستلزم منه كمال المنافع الى الحرف
الزيد بالعيب ليس له ان يترك ولا يواجر نفسه والا فرب ان له ان يواجر اموال التجارة ولو
فصل الاذن في نوع او مدة لم يملكه ولا يفسد ولا ينفذ على نفسه من مال التجارة ولا يعامل

(سنة)

اي استنوبت النفقة ولو اذنت
نفسه المهرج ك

الاسم من ذلك اذا تجددت فيه بعد ايلوغ
رشد او امه قالوا لا بد للامه البند
لهم لو صرح احد هما ك

اي لا يستلزم الاذن في الشراء
نفس المولى في المولى
مهرج ك

فانما انفسه الجارية ومثل الجارية
يوجد فان اضطرر اليك الاستلان
فيه الحق ان يضطر اليك الاستلان
فلهذا ان يضطر اليك الاستلان
سائر

سبيل لا يشترط خلافا للكتاب لا ينضمها اكتسبها لا حظا ولا اصطباها الى مال التجاره وهل ينقل

١٧١

بالايمان نظره لا يميز ما دونها بالسكوت عنه شاهد بهتة شراؤه وادراكه الدين لم ينزل ملك سبيلها
فيها وبغير اقراره بدون المعامله في الدعا اذن له لان بدسوا في الاجناب ولا ينفك لا يجوز معناه
بغير دعواه الا اذن ما لم يسمع من السيد وطعم بهتة عادله ولا قريب يقول الشبايع ولو عرف كونه
ما ذواتهم قال هو على السيد لم يعامل فان قال السيد لم اجر عليه لحيث ان لا يعامل لانه العاقد العقد
باطل بغيره والمعامله اخذها يقول السيد ولو ظهر سخطا ما باعه المادون بعد تلف الثمن في يده
رجع الشخص على السيد لا يقبل اقراره بالمادون بعد تلف الثمن بماله لا حد وهل ينقل بين
تطوع لا يقبل اقرار المادون بغيره بالجناب سواء اجبت فسادا ام لا ولا بالحد ولو صدق الحاشي
ذلك فالأقرب القول **الفصل الرابع** في الميراث يجوز على الميراث في النكاح كل طهره الوفا
والصدقه والحاياء فلا يمس الا من تلك تركته وان كانت مخبره على اي شرط موثقه في ذلك الميراث واذا
كذلك ان كان منها والا في الاصل سواء كان الاجنبي او الوارث على اي اذامات حل ما عليه من الدين
بعد ما دلى على اي الاقرب الحان مال السلم والجناب به لا يجل المؤجل بالجرود بهذا المنوف متعلقه
بتركه وهل هو كغير الارش برغبة الجاني او كغير الدين بالمرحاض حاله يظهر الخلاف فيما لو غلبت
اميلع نقد على الاول بعد الثاني وهل بشرط استخفاف الدين اشكال اقرب ذلك فينفذ نصف
الولي في الزايد من الدين فان تلف الباقي قبل القضاء ضمن الوارث فان عطل الوارث ان الدين الفسخ
وعلى القول بطلان نصف الوارث لم يكن في الزكوة دين ظاهره ففسخ ثم ظهر بين بان كان قد باع
متاعا واكله ثم نرد بالغياب نرد في غير حقه بعدوا نا او سرحت جنابته بعد موته لحيث نداد
الفسخ لتقدم سبب الدين فاشبه الدين المفاون وعلمه فان ادى الوارث الدين ولا فسخ
الفسخ وعلى كل حال فللوارث اسالك عن الزكوة واذا الدين من خالص ماله وهل يغفل حقوق الفقراء
بتعاند الزكوة كالكتب التاج والنفه الاقرب المنع ويجنب من الزكوة الدين في الخطا والعمد ينقلها
الوارث ولا يلزم بذلك وان لم يضمن الدين على اي **الفصل الخامس** في الفلاس
وهو مطالب **الاول** الفلاس في هب جيد ماله وبفوق ذبه وصار ماله فلو ساد ذوقا
شعرا من عليه دون ولا ماله في حيا وهو ما مل من نصرة الدين لا ماله في حيا عليه في الفخر
يا حيا بيه شهيد الفلاس في حجر شرط خمسة الاول المديونية وشيوت الدين عند الحكم
وحلوله وضيق ما في يده عنها والناس الغراء الجواد بعضهم ويجنب من حيلته ماله معوضات

هذا تقرير على القول بطلان نصف الوارث بناء
على ان غلب الدين بالزكوة كمنفعة الوارث

وان كان داريا بالجناب بين الرجوع بجاء بعد موته بعض الدار الا لجناب الوارث

الدين ولو جرح الحاكم فبعض الظهور اماره الفليس لسؤال الدين لم ينفذ ثم يحرم الحاكم الدين الجانبين
الابناء دون الغياب لكان بعض الدين مؤجلا فان كانت الحال الجرحي الجرحي مع سواد الارباء
الا فلا ثم يفسم ان باب الحاكم خاصة ولا بد من التوجيه حتى لا يلبس الجرحي لاربابها كما لا يجوز لها ابتداء
امال الرسال بعض باب الدين الحاكم الجرح عليه ان كان ذلك البعض يجوز الجرحي ثم يتبع الجرحي الجميع ولو
المال الدين والمدين كسوي يتفق من كسبه فلا يجوز بل يكلف الفعلة فان امتنع حبسه الحاكم او يبيع عليه
وكذا غير الكسوي لان بقص المالح وان قل التفاوت بينهما الجرحي لا يفسمهما مالم يتم لهم
اتهام ان يمتنع من التصرف بماله وبيع ماله للفسد والاختصاص الجرحي **الطلب الثاني**
في المنع من التصرف بمنع من كل تصرف مبداء في المال الوجود عند الجرحي بعضه واستاد العوض وان زاد
او فسد لا يمنع مالا يصادف المال كالنكاح والطلاق واستيفاء الضمان والعقد واستلزام النسيء
نفسه باللعان والخلع وكذا ما يصادف المال بالتحصيل كالخطاب الا فان في قبول الوصية لا ما يصادف
المال بالاثلاث بعد الموت كالندب الوصية او لا يضره على الغراء اما الوصية في المال في الحال فان
كان مودعه عين مال كالبيع والهبة والرهن والعنف احتل المطلق من اسرار الا ينافي فان ضللت تلك العين من الذي
لا رشاع الفسقة والارباب او غيرها فقد خفي عن جرحها خفي فبها فان ضرر الباقي لا يجل الا ضعف
كالرهن والهبة والبيع والكتابة العتق وان كان المودع في الذمة فمضى كالواشقة في الذمة او باع سلما او
افترضه ليس للبايع الفسخ وان كان ماله متعلقا بالهدية كالفسخ والبيع والمهبة وغيرها الجرحي ولو باع عبد
في ذمته بشرط الاعانة فان ابطال الشرط فلا قوى بطلان البيع والاجاز العتق ويكون موقوف فان
فصل المال احتل من رضى الدين لا رجوعه الى البايع ولا قوى صحة عتقه في الحال ولو وهب بشرط التوبة
ثم انفس لم يكن له اسقاط التوبة لو اقر من يدين سابق لزمه وهل ينفذ على الغراء اشكال ينشأ
من خلق جهم بماله كالمريض ومن مساواة الاموال للدين ولا الهبة فيه ولو اسند الى ما بعد الجرحي قال
عربا ماله لزمه خاصة لا في حق الغراء وان قال عن الاثلاث مالا وجنابا به تكاليف وكذا لا ينكح
لو اقر عين لكن هناك القول تسليم الى الفرية وان فصل الباقي ولو كذب الفرية فبها مع عدم القبول
ان فصلت دفعت الى الفرية فطاعا بخلاف البيع فان فيه اشكال الا وكذا الاشكال في بيع الجرحي
في ذمته قبل الجرح ففسده ولو قال هذا مضار به لانا يبيع بل يفسد به ولو قال خاصه وحده
دفع البه والافهم بعض من باع بعد الجرحي بالثمن ان كان عالما به لم يفسد الجرحي لا خصا
بعض ماله والعبرة كذا المريض وبعضها الجرحي عليه بعد الجرحي بالارث وفيه التمسك بوجوه الكلام الرذان
(والحال)

ثبوت الدين كلها واخفاها الطالب للدين فلا
يخفى امر الدين اخفى الا لئلا من
ثم لو ظهر ثم سابق على الجرح
شأنه ل

فان دفعه الى المصدق لم يفسد عن
دين الغراء ان كان لا يقر

كتاب الدين

١٧٣

والجمال وما يتعلق بمصلحة الجرح مقدم على سائر الدين وله الرد بالعيب مع القبطه لا يبدونها وله في
 بالتحار والامضاء من غير قيد بشرط القبطه ويمنع من قبض بعض حقه ولا يمنع من رطى مسئوليته
 وفي رطى غيرها من امانه نظر فان اجل في ام ولد ولا يطل من الغراء منها مع العفو وهذا لو انهم مال
 واطلق لم يشارك الغريم لا خيال كون السبب لا يقتضي الغريم لو اقام شاهد يدين حلف معه وجعل في
 امواله فان تكل في خلاف الغراء اشكال وكذا لو كان الدين لم يثبت تكل الوارث ويمنع صاحب الدين
 الحاكم من السفر قبل الابراء لا الوجع ولا بطلان البيع ولا استبعاد وان كان الدين يجل قبل الجوع
 ولا يمنع المالك من السفر مع بطلان البعده الاجل لكن لا يلازمه ملائمة الرغب **المطلب الثالث**
 في بيع ماله ومعه ينفى الحاكم المبادرة الى بيع الدلالة بطول مدة الجوع واحضار كل مناع الى سونه
 واحضار الغراء والبدلاء بالخوف لغرضهم بالرهن والحق والتعويل على منادى من عند الغراء والمفلس
 فان شاسروا عين الحاكم واجزى على المفلس لا يسل البيع قبل قبض الثمن بل من آخره او معا وانما يبيع بثمن
 المثل بنقد البلد حاله فان خالف جرت الحى صرف اليه ثم يقيم الثمن على نسبة الدين حاله خاصه
 لا يكتف الغراء بجزء على انتفاء غيرهم بل يكتفى باساعه حاله بحيث كان لظهور ان انقضت المصلحة اذ الغرضه
 بجل في ذمته على احتياطا فان تغذرا ودع ولا يباع دار السكنى لا خادمه وبيع فاه ضلها ويجوز
 عليه تقفنه عند الجوع تقفنه من محجب تقفنه عليه بالعرفه وكسونه جاره عادة امنا الى يوم الفسخه
 فبطلت تقفنه ذلك اليوم خاصه ولو انقضت في طريق سفره فلا توجب الاجراء الى يوم وصوله بقدر
 كفته الواجب فان ظهر بعد التسليم عزمه ورجع على كل واحد بمجسه تقفنه بها الحساده بمجمل النفس
 نفى الشركه في انهاء المجهود اشكال ولو تلف المال بعد التفض في احسابه على الغراء اشكال ولو
 خرج البيع مستحار جمع على كل واحد من كل واحد من الثمن ان كان قد تلف وبجمل الغريم لا يدين
 لزم المفلس الا قويا التقديم لانه من مصالح الجور لئلا يرغب الناس عن الشراء ولو بذلك زيادة
 بعد الشراء استحق الفسخ فان بقى من الدين شيء لم يمسك به لئلا يباع ثم ولده من غير يدين تظهر
 فان منعناه ففوقه لم يجره الصيغة الوفقه نظريتها من كون المنافع اموالا لا عاين ومن
 كنهها لا نفقه ما لا ظاهره الا اموال اخرى او اذ لم يبق له مال واعترف به الغراء فان جرحه ولا يخلج
 الى اذن الحاكم وكذا لو انفقوا على دفع جره ولو باع من غير الغراء باذن فلا توجب الضم ولو باع
 من الغريم بالدين ولا دين سواه جمع على الاخرى لان سقوط الدين بسقط الجور المحجب عليه اولى
 بعبء من الغريم فان لم يلب ففكره للغريم منع ولو تلف من المال المودع قبل التسليم فهو من مال

هذا ما يخرج عن الدين وعن الجور لا يخرج عن الدين
 امان طالع فدا البلد الذي يبيع بمجمل من الغراء ويبيع عن
 الثمن الذي هو ماله والبلد الذي يجل قبل الجوع

لوح

هذا نصيب على احوال التفض على احوال المال في التفض
 من غير شرط فلو غرمنا على احوال التفض

او المشر على كل واحد من الغراء جزء من الثمن بضمها بحساب
 بعد تسليمها الى الدين اذا تلف الثمن بضمها
 بر على الغراء ع ك
 اذا كان الصفة لا تعاد بفوق الشراء اما ان كان هناك خيرا فلا
 اشكال في وجوب التفض

دفع على ان يضمن الجور وان يضمن المستوفى
 لم يجل على الجور

من ضمن من الجور لا يضمن الجور

المفلس سواء كان النالف الثمن والعين **المطلب الرابع** في الاختصاص من وجدين.
 الغراء عين ماله كان اجن لها من غيره وان لم يكن سواها وله الضرب بالدين والخبار على الفوط على
 اشكال سواء كان هناك وفاء او لا وبفطر الرجوع الى ان كان ثلثة العوض والعوض والمعاوضة
 اما العوض فهو الثمن وشرطه ان تغد لا سبفاً بالافلاس ولو في المال به فلا رجوع و
 لا يفسط الرجوع بدفع الغراء للثمن ونحوه بظهورهم ولو امتنع المشتري الموصى بالدفع فلا رجوع و
 بسنوبه الفاضل **الثاني** الحلول فلا رجوع لو كان مؤجلاً ولو حل الاجل قبل ذلك الجرح في
 الرجوع اشكال واما المعاوضة فلها شرطان كذا معاوضة محضه فلا يثبت الفسخ في التكاح
 والمخلع والعقود الفاس على ما قبل للزوج فسخ التكاح ولا للزوج فسخ المخلع ولا للعاني فسخ
 العفو بعد الاعراض يثبت في الاجارة والسلم فسخ الى راس المال مع بقائه او بفسخ بغيره
 السلم فيه مع ثلثه او بولس ائمال على اشكال لتعدد الوصول الى جهة فبذلك من مع فسخ السلم
 ولو انفس متاجر الدابة والارض قبل المدة فلو جرح فسخ الاجارة بقوله للنافع متزلة الاهبان
 وله الضرب بوجر الحاكم الاض والدابة وبدفع الى الغراء ولو بذل لواله الاجرة لم يجب عليه
 الامضاء ولو جرح عليه وهو في بادية ففسخ الموجر نقلت العين الى مأمن باجرة المثل مقدمة
 على الغراء اذ فيه مصلحة الزرع الذي هو من الغراء ولو افلس الموجر بعد تعيين الدابة
 فلا فسخ بل يقدم المستاجر بالمنفعة كما يقدم المرفض ولو كانت الاجارة على الفهم فلا يرجع
 الى الاجرة ان كانت باقية او الضرب بغيره **الثاني** سبق المعاوضة على الجرح لا يرب
 عدم ثلثه بعين ماله لو باعها عليه بعد الجرح ولو فسخ المساجر بالانعدام بعد القسمة احتل
 مزاجن الغراء بالباقي لاستناده الى عقد سابق على الجرح والمنع لانه حين حدث بعد القسمة
 ولو باع عبداً باخرى نقابضاً من افلس المشتري ونقلت العين في يده ثم بعد البيع بعينه عبداً
 فبده فله فيه ما باعه وبضرب مع الغراء ويجعل التقديم لانه ادخل في مقابلتها عبداً
 في مال المفلس واما العوض فله شرطان بقاؤه في ملكه فلو تلف او باعه او بهنه
 او اعنفه او كان فيه ضاربة الثمن سواء زادت القيمة عن الثمن او لا ولو عاد الى ملكه بلا عوض
 كالهبة والوصية احتل الرجوع لانه وجد متاعه وعدمه لتلقى الملك من غيره ومعها فان
 عاد بعوض كالشراء فان وفي البايع الثاني الثمن تكا لاول والا احتل عوده الى الاول سبق
 حقه الى الثاني لغيره ونسبها بضرب كل نصف الثمن **الثاني** عدم التعذر في طلب

في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء

ولو كان قد دفع الارض قبل دفعه بفسخ باجره
 على حق الغراء

دفعه الفسخ والضرب وبالاجرة فيه
 الاشكال السابق في السلم

في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء

في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء
 في الرجوع الى الغراء

كبر العبد ورفعة

١٧٥

بما لا يمكن التهن النفس الفعيلة وكان صاريا
او ان يكون التهن بنفسه الفعيلة او يكون
الطاهر من العبد والرفعة
الذي ينفصل

عيب بفعلها من قبله تعالى فليس الا الرضا بها وبما رغب اليها ان كان العبد يفرح بالعبد لا ينفصل
عليه التهن وهو ينفصل الصفة وان كان بجانبها جنى اخذ الباع وخسر يجر من التهن على نفسه
نفصان العبد لا يارش الجنازة اذ قد لا يكون كل التهن كما ان اشترى عبدا بمائة دينار
ما بين فطمت يده فباخذ العبد والتهن وهو باطل هذا ان نفس التهن عن العبد والنفصان
العبد ولو كان للثالف فطمن التهن كعبد من عبيد فللبايع اخذ البايع محصنه من التهن
والضرب يثنى الثالث ولو قبض بصف التهن ونشأ في العبدان فبمده ولفها حدتها احمل اصل
المقبوض في مقابلته الثالث فبضرب البايع او باخذ العبد البايع وعدم الرجوع اصلا
بل يضرب البايع في خاصه لا التهن بالنظر بالشركة ولو غلب الزبا وده المنصدة كالتهن القو
والمعلم الصفة فللبايع الرجوع بما ناله بالمفصلة كالولد والتمه يرجع في الاصل خاصه بجميع
التهن ولو صار الحث زرعوا البيضه فخر لم يرجع في العبد ولو جعلت بعد البيع او حملت الحمله
بعد لم يكن له الرجوع في التهن وان لم يورث ولا في الولد وان كان جنبا وعلى البايع ايفاؤها
الى الجدار وكذا ابقاء زرع من غير اجرة لو فسخ بيع الارض وقد شغلها اما الواجر ورضا
فزع المساجر وانما فسخ الموجز كزراع الى الحصاد باجرة الثلث لان موده العاوضه هنا
الرفقة وهذا خذها واما المنفعة ولم يكن من استغناها ولو فسخ بعد الغرس والبناء
فليس للبايع الا ناله ولا مع الارض على راي بل يباعان فللبايع مقابل الارض ولو اشترى
الغرس من الابنه منفردة ولو فسخ يثنى الغرس فلصاحبه فلعده مع عدم الزيادة وعابه يثونه
الحفر ففسخ من الغرس من الارض ففسخ منها فلع الغرس اذا لم يزد لكن لو قطع صاحب
الغرس من قلم الحفر لا ينفصل له ولصاحبه الزرع الرجوع وان خلط بمثله واراد على الابن
ويجوز الرجوع فيما عان ويخرج بنفسه عنه من العبد فلو كانت فيه العين ودها والمزج
بما دهم يسنان ولخذ ثلث التهن ولو كانت الزيادة صفة محصنه كالحنطة وخبر
الطين ومضادة التوبة وباضه الدابة وما يجر على تحصيله سلك الى البايع بما ناله
لا كما كالمفصلة من العين وغیره ويحمل الشركة لانها زيادة حصلت بفعل منقوم محرم ولا
تفصح عليه بخلاف الغاصب فانه عد وان محض فباع المفقود فالفلس من التهن بنفسه
ما زاد من قيمته فلو كانت فيه التوب خمسة وبلغ بالفسادة ستة فله سدس التهن
ولو لم تفر العبد فلا شركة ما من الحنطة الصفة بالاعيان كان للاجرة على الطين والمضادة

رغبوا ولا يعلم
يخبر من حقه
او اذا اشترى من باعها فانا فسخه من
انفسه او فسخه من التهن او فسخه من الارض

وهو لا يمكن التهن عليه اذ لا يملكها
مستوفى بالبناء او التهن مع اسكان الاطباء جانا وبخسبها
الى مجموع العبدان فابايعها من التهن بعد التهن فلو فسخها
الارض وما يجر على صاحب البناء او التهن على
هذا فسخ على الاصل التهن الى التهن من الارض
رعد ما كان ثلثا بالان كره ففسخها بالاطباء
فج يثبت لوجس التهن والتوب لا يجر على الطين والمضادة
انما احسن ما يمكن له لان

كتاب الدين

١٧٧

بنياء من ان المصلحة تكون العبد بعد ما علم الشرع
هو البيع وتلقا بالفسخ وما اراد المال الى البيع
فيكون الفسخ من ان الشرع
فيمنعه من ان يكون له
الى الفسخ بالبيع
على ابراهيم

في غير غرض الى العبد بكونه ضمان
بما لم يبيع له بطلان

والرجوع فسخ فلا ينظر الى معرفة البيع لا القدرة على التسليم فلو بيع العبد بغير مضمونه بغيرها
ثم وجد على حاله مع وان تغير فله الخيار ولو رجع في العبد بعد اياه مع فان قدر عليه الا تلف
منه ولو تلفه قبل الرجوع ضرب بالفسخ وبطل الرجوع وبعده امانه على اشكال ولو تنازعنا في
نعيين البيع بعد الرجوع قدم قول للفلس انه منكر فيضرب بالفسخ خاصة وكل ما يفعله قبل الجور

ما من المفسد الرابع في الضمان وهو عقد شرع للتمتع بغير مال من عليه مثله
اولا هنا مضمون ثلثة الاول الضمان بالمال من ليس عليه شيء وبقي ضمانا بقوله مطلق

وفيه مطلبان الاول في ان كانه وهي حصة العتق وهي ضمانت وتختلف وتختلف

وما ادعى معناه ولو قال اهدى الى ما حضر لم يكن ضمانا ولا تكفي الكتابة مع العتق

وتكون مع عدمها مع الاشارة الدالة على الرضا لا مكان العتق وشروطه التميز فلو علقه على التميز

او شرط الخيار في الضمان فله براءه كالمضمان في انتفاء التعليق فيه ولو شرطنا جيل

الحال مع والا فرب جواز العتق فيجوز مع السؤال على اشكال الثاني الضمان بشرط

البلوغ والرشد وجواز الضرب والملاءة حين الضمان او علم السخي بالاعساء ولا بشرط

استمرار الملاءة فلو وجد لم يكن له فسخ الضمان اما لو لم يعلم كان له الفسخ ببيع ضمان الرجعة

بعد اذن الزوج وفي حصة ضمان المملوك بدون اذن السيد اشكنا ببناء من انه انبات

مال في الذمة بعد فاشية التكاح وانتفاء الضميمة على مولاه فان جردناه ببيع بعد العتق

ولو اذن احمل تعلفه بكسبه وبذمته فيبيع به بعد العتق اما الوشرط في الضمان باذن

المسند مع كالمشرط الا اذا من مال بعينه والسفينة بعد الحجر كالمملوك وقيله كالحركة

الفلس كالحركة لا يشارك ولا يصح من الضميمة ان اذن الولي فان اختلفا قدم قول الضمان

بلا صالده براءة الذمة وعدم البلوغ وليس له في الاصل بطلان البند اليه ولا

ظاهرا يرجع اليه بخلاف ما روي شرها فاسد لان الظاهر انها لا بغير فان باطلا وكذا

البحث فيمن عرف له حاله بنون اساعير فلا والمكاتب كالعبد والمريض بعض من الثلث

والاخر من عرفه اشانه مع ضمانه والا فلا الثالث المضمون عنه وهو لا يصل

ولا يعتبر ضمانه في ضمانه لانه كالا طء فيبيع ضمان المبيع ولو انكر بعد الضمان لم يطل

على ما يبيع الضمان عن اليقين ان كان مفلسا ولا بشرط معرفة المضمون عنه ثم لا بد

من امتياز عن غيره عند الضامن بما يمكن الفصد معه الى الضمان عنه الرابع

البيع من لم ياذن له المضمون عنه في الضمان
فان ضامن المبيع ثم علم المضمون بغيره وانكر الضمان
اي لم يرض لم يطل على ابراهيم

بشرط علمه عند الثبوت في الدفعة

المضبوطة وهو مسخى الدين فلا بشرط علمه عند الثبوت في الدفعة وفي اشتراط قبضه
فان اشتراط قبضه في النواصل للمهودين الايجاب في القبض في العقود **الحاصل**
المضبوطة بشرط المالبسة والثبوت في الدفعة وان كان منقرا لا كالتن في مدة الجوار والمضبوطة
الدخول او لم يكن لان ما لکن بؤل اليه كمال الجمالة قبل الفعل ومال السبق والرمابة والا فرب
صحة ضمان مال الكاينة وان كانت مشروطة وبصحة ضمان القفصة الماضية والحاضر للزوجة لا
المستقبلة الحاضرة للغريب ودونها ولو ضمن ما سئل منه ببيع او قرض بعده لم يصح ولا ضمان
الامانة كالودعة والمضاربة وبصحة ضمان ارباش الجارية وان كان جوارا ومال السلم
والاعيان المضمونة كالغصب العارية والمضمونة والامانة مع التعدي على اشكال ضمان
العهد للبائع عن المشتري بان يضمن الثمن الواجب بالبيع قبل تسليمه وضمان عهدته ان ظهر
عيب او اسحق والمشتري عن البائع بان يضمن عن البائع الثمن بعد قبضه من غير كسحا
او رد بسبب على اشكال او ارباش العيب ببيع ضمان نفسه ان الضمان في الثمن للبائع في
السلعة للمشتري ورداءة الجنس في الثمن والمثمن والا فربانه لا يصح ضمان عهدته الثمن
لو خرج بغيره ورتده والعهد لو بان فساد بغير الاستحسان كفوات شرطه بغير البيع او
اقران شرطه فاسد به والا فربانه لا يصح ضمان المجهول كما في نفسه بغيره ما يفهم به بالبيته
على بنونه وقت الضمان لا ما يجتهد ولا ما يوجد في دفتره وكتابه وبغيره الضمان منه او
يجلف عليه المالك برز اليه من المدبون ولو ضمن ما يفهم به البيته لم يصح لعدم العلم
بنونه حينئذ ولا ضمانه شيئا مما لك عليه وبصح الابراء من المجهول ولو قال ضمانت من واحد
الى عشرة اقبل لزوم العشرة وثمانية وتسعة باعتبار الطرفين **المطلب الثاني**
في الاحكام الضمان نافله وان لم يرض المدبون فلو ابراء السخى بعده لم يبرأ الضامن برئانه
معا ولو ضمن الحال مؤجلا تاجلا وليس للضامن مطالبة المدبون قبل الاداء فان مات
الضامن حل ولو دونه مطالبة المضبوطة قبل الاجل ولو كان الاصل مؤجلا لم يكن لهم
ذلك ولو مات الاصل حينئذ خاصه جرح الحاكم من الركة بعد الدين فان تلف فمن الواث
كما ان النماء لم يضمن الضامن ان يترج لم يرجع على المدبون وان اذن له في الاداء والا رجوع بالاول
من الحق وما اذاه من ابراء ولو ابرئ من الجميع فلا يرجع وان لم ياذن له في الاداء ببيع
مراضى للضمان ودوره واشتراط الاداء من مال بعينه فان تلف بغير شرط الضامن ففي

هذا من شرطه وان لم ياذن
منه في الاداء والا رجوع

كتاب الدين

١٧٩

بطلان الصيا اشكال ومع عدمه يتعلّق بمقتضى الدين بالرهن لا الارش بالحياني فيرجع على
 الضامن وعلى الثاني يرجع على المضمون عنه وكذا لو ضمن مطلقا وما عداه معشر على اشكال
 ولو بيع مطلقا متعلق الضمان باقل من قيمته لعدم الرجوع رجح الضامن تمام القيمة
 لانه يرجع بما ادق من يحمل بالقرن خاصة لانه الذي ضامه والضامن مطالب بالامسبل ان طوبى
 كما انه يضمنه اذا عزم على اشكال وليس له المطالبة بالغايب بل المطالبة من ادى دين
 غير من غير ضمان ولا اذن لم يرجع وان اداء باذنه بشرط الرجوع ورجع ولو لم بشرط الرجوع
 احتمل عدمه اذ ليس من ضرر اداء الرجوع وبنونه للعادة ولو صالح الما اذ في اداء
 بشرط الرجوع على غير حيل الدين احتمل الرجوع ان قال اذ دين ائنا على بخلاف ما على من
 الدراهم ان على بالاداء وتقدمه لانه اذن في الاداء لا الصلح ولو صالح الضامن عن مائه
 بما سادى فحين رجح بالضمين وكذا لو صولح بجله فدا ونفس صفه ولو صالح بالان بد
 رجح بالدين ويرجع على ضمان هذه الفنى في كل موضع يسلطه البيع من راس لا ما يحدوله
 الضمخ بالتقابل او العيب السابق او ثلغه قبل فضله بل يرجع على البائع ولو طالب بالارش
 فالارب مطالبة الضامن ولو فسخ لا سخطاني بضمه رجح على الضامن بما قابل السخط
 على البائع بالاخر واخذ بالشفعة رجح على الشفع دون الضامن والبائع ولو باع او فوس
 بشرط رهن عن امة مطلقا فحين تسليم الرهن لم يرجع لان الاصيل لا يبرمه ذلك ولو ضمن دون رجح
 المشترع من بناء او غير لم يرجع لانه ضمان سالم يجب ويضمن البائع ذلك اشكال ولو ضمن اثنان
 طوبى السابق منهما ومع الاثنان اشكال ولو ضمن كل من المدبوين ما على صاحبه ضاكت
 الاصله والفرع منه ان اجازها وبنا فطان ندر شرط احدى الضمان من مال بعينه عر
 عليه كفلس قبل الاداء رجح على المورع اذ يرجع بغيره المورع مع الغراء والا طوبى من اجبر
 ضمانه بالجميع خاصة فان دفع الضف انضه الى ما مضى وبغير قوله مع البين فالاطن
 فالوجه القسط وينصرف الابراء الى ما مضى البش فان اطلق فالقسط ولو اذى
 الاصيل مضى ففى توجه اليه على الضامن اشكال بنسأ من عدم توجه اليه
 نحن اليه غير خفاء الفصد ولو ضمن الثالث الشرع يسو له رجح عليه ودون الاصيل
 وان اذن له الاصيل في الضمان والاداء ولو دفع الاصيل الى الضامن بوالسخرى فقد
 برئ وان لم ياذن الضامن في الدفع وعلى الضامن البقية لا اذن لو انكره الاصيل او

او كان كانه نذر المال السخط في عهد الضمان الاول منه باعتبار الزمان
 وكان ان يرد ما يرجع به ويبيع الاضامن السخط الاضامن على
 خلاف الثاني ما يرجع به ويبيع الاضامن السخط الاضامن على
 لا انه صرف قام المال السخط في اداء دينه وقد كان كانه
 بعد من الضامن ان يرد ما يرجع به ويبيع الاضامن السخط الاضامن على
 على سخط بطالب فان الاشكال في اسخطاني المطالبة اذا
 طوبى قوله كانه يضمنه اذ عزم من مضمون بينهما هو
 دليل اعدته الاشكال ان
 او الجواب على
 ان من عزم على اداء دينه على
 فان الحكم فيهما حكم نذر المال اذا
 على ان
 ولا من بناء او غير لم يرجع لانه ضمان سالم يجب ويضمن البائع ذلك اشكال ولو ضمن اثنان
 طوبى السابق منهما ومع الاثنان اشكال ولو ضمن كل من المدبوين ما على صاحبه ضاكت
 الاصله والفرع منه ان اجازها وبنا فطان ندر شرط احدى الضمان من مال بعينه عر
 عليه كفلس قبل الاداء رجح على المورع اذ يرجع بغيره المورع مع الغراء والا طوبى من اجبر
 ضمانه بالجميع خاصة فان دفع الضف انضه الى ما مضى وبغير قوله مع البين فالاطن
 فالوجه القسط وينصرف الابراء الى ما مضى البش فان اطلق فالقسط ولو اذى
 الاصيل مضى ففى توجه اليه على الضامن اشكال بنسأ من عدم توجه اليه
 نحن اليه غير خفاء الفصد ولو ضمن الثالث الشرع يسو له رجح عليه ودون الاصيل
 وان اذن له الاصيل في الضمان والاداء ولو دفع الاصيل الى الضامن بوالسخرى فقد
 برئ وان لم ياذن الضامن في الدفع وعلى الضامن البقية لا اذن لو انكره الاصيل او
 انما في في ضمانه الاصيل ولو دفع الاصيل الى الضامن بوالسخرى فقد
 برئ وان لم ياذن الضامن في الدفع وعلى الضامن البقية لا اذن لو انكره الاصيل او

رجح من يضمنه
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

خبر من العلمين بعد ان رد عليه عليه السلام

انكر الدين ولا انكر الضامن الضمان فاستحق السخط بالبينة لم يرجع على الاصيل ان انكر الدين ايضا ادعى
الاذن ولا يرجع ايضا الا ان ينكر الاصيل الاذن ولا يشترط ولو انكر السخط دفع الضامن
ببطلان انكاره فان شهد الاصيل ولا يثبت قبله مما يثبت بها فارجع على الاصيل
بالاول مع مساواة الحق وقصوره ولو لم يثبت رجوع بالاثبات من الثاني والاول والحق
ولو ادعى القضاء المأذون له فيه فانكر السخط فان كان القضاء في غيبته الاذن فهو
مفسر بترك الاشهاد اذ كان من حقه الاحكام ونهجه طريق الاثبات فلا يرجع عليه
ان كذبه وان صدقه احتل ذلك حيث لم ينتفع به الاصيل والرجوع لا يشترط فيه براءة
ونهى ما اذن فيه فلا يخرج استحقاقا المأذون بظلم السخط وهذا له اطلاق الاصيل
لو كذبه ان قلنا بالرجوع مع التصديق حلفه على نفي العلم الا اذا وان قلنا بعد من قلنا
اليمين المردودة كالاقرار لم يخافه لان غايته التناول فحلف الضامن بتصديق الاصيل
وان قلنا كالبينة حلفه بغيره فحلف لو جحد الاصيل وصدقه السخط احتل الرجوع
لفوق المطالبة باقراره الذي هو اقرب من البينة وعنده اذ قول السخط ليس حجة على
الاصيل ولو كان الدفع بمضود الاصيل فلا ضمان اذا التمس بغير اليه ولا يقربطوا شهد
بجلاء امرين او مستوفين من رجل واحد ليحلف معه نظره وانقطاعا على الاشهاد وموت
الشهود وغيبتهم فلا ضمان ولو ادعى الدافع فانكر الاصيل الاشهاد فادعى انما عدم الاشهاد
وعنده التصديق بغير الاول باصاله براءة ذمته عن حق الدافع **النكاح**
في الوالد هو من عقد شرع لتحويل المال من ذمته الى اخرى وشروطها اثنان رضى الثلثة وعلم
بالقدرة وعدم الدين او كونه صائرا اليه وعلم الحال باعسار الحال عليه لو كان او رضاه به
شرط اللزوم وهل يشترط شغل ذمته الحال عليه بمثل الحق الجحد الا قرب عدمه لكنه اشبه بالثنا
ولا يجب قبوله وان كانت على ملى فان قبل لزم وليس له الرجوع وان انقضى لظاهره فغرضه
حال الحوالة خبر في الفسخ وهل يجزى لو جحد البسار والعلم بسبق الفسخ اشكال وهي نافذة
فتبرء الجحد عن دين الحال وان لم يبرئه الحال على راي يجوز حقه الى ذمته الحال عليه
ببراء الحال عليه عن دين الجحد ومنع على من ليس عليه حتى او عليه مخالف على راي يصح ترك
الحوالات ودورها والحوالة بالامثلة له والاثني في مدة الجاه وبما الكفاية بعد حلول
القيم وبطله على اشكال ولو حال المكاتب سببه بغير ما باع به كان له على اجنبيه بن
(فاحال)

على من جحد في الدين او على من جحد في المال او على من جحد في النكاح او على من جحد في الوالد او على من جحد في الوالد

في جحد الدين او في جحد المال او في جحد النكاح او في جحد الوالد او في جحد الوالد

فاحل عليه بما لا تكفيه من الحج نسبية لو فضى المحبل الدين بمثلته الحال عليه جمع عليه ان يرفع لم يرج
وميز الحال عليه لطالب الحال عليه الحبل بما فيه الحال فادعى ^{سبل} يتخل منه فلم قول التكرار ^{سبل} يبين

ولو اختلف البائع ثم ردت الكفة بعيب سابق فان فلنا الحوالة استبراء بطلت لانها نفع
ارغاني فاذا بطل الاصل بطلت هبته الا ان كان كما لو اشترى بدينار ثم ردت الكفة فاعطاه بها

ثم فسح فانه يرجع بالصالح وان قلنا انما الصالح بطل كما لو اسبغك عن الفس ثوبا ثم رد
بالصالح فانه يرجع بالفس فلا توفى فليس له الرجوع على الله خاصة ان فساد الفس

المفهوم ان لم يقضه فله يقضه وهل للشرع الرجوع قبل قبضه فيشكل، بشأ من ان

فصل في معرفة الحاله
الحاله هي التي هي في
الوقت الذي هو في
الوقت الذي هو في

على هذا البر البطلان لا يرد الراجع الى الحال عليه بل الى الشيء وبعين حجة نصيب
 فان تلف تعليمه بطله وان لم يقبضه فلا يقبضه فان قبضه فخل يقع عن الشيء بطل

لذلك لأنه كان ما زلنا في الغيبض بحجة فإذا بطلت بقى أصل الأدب والإصحاح العلم
لأن الذي كان ضمنا لا يقوم بنفسه الوكال أعقد مخالف الكواله بخلاف ما لو شدت
من دونها الأوركال

الشركة والوكالة فان الاذن الضمني يعني ببيع الشركة لان الحال ببعض النساء لا يستطعن ان يشاركن في عملاتهن بخلاف الرجال مثلا مقدروا هوانه كيف تاتي الاذن في بعض الحالات
للجسد بالاذن وهما مختلفان فبطلان احدهما لا يقصد حصول الآخر في الشركة وكذا القول

نصف بالاذن فاذا بطل خصوص الاذن بقي عمومہ ولو احال البائع رجلا على الشراء
لا قرب عدم بطلان الحواله بمجرد الغنم لتعلق الحواله بغير المتعاقدین سواء قبض او لا
ای لو انکم فیض بان

لو فسد البع من أصله بطلت الخوالة في الصورتين و يرجع المشتري على من شاء من الجنال
 الباب فروع^{١٦} لواحال يثن العبد على الشيخ وصدقاتي^{١٧} الجميع العبد على الحرمة

للت الحوالمهورة المحال اخذ على الشئ وبقي حقه على البايع وان كذبا المحال
قام العبد بدينه او قامت بينة الحسنة فكذلك ليس للمسايع ان اقامتها التذنبها

البابعة الامع امكان الجمع كادعاء الباب عنق وكبله وادعاء الشجرة عنق الباب

مع المشرك على الباطل ببناء من ان المظالم يرجع على من ظلمه ومن انه ضيق

بما ياديد ولو صدقها الخصال وادعى ادعى ان الحواله بغير التمسك مع المدين

الاصل صحة الحوالة فان اقام ما يجنبه ان الحوالة بالقرن فثبت لا فها لم يكد باها وبجس لفظ الحوالة واللفظ
 بعد بعض ادعائها المحال ما دعى المحيل فصد الوكالة فالأقرب تقديم قول المحيل لأنه اعرض بلفظه وصد
 ولفظ صد به بالاصل من بقاء عن المحيل على الحال عليه عن المحال على المحيل ويجعل صدق
 المسخى الشهادة اللفظ لم يولد لم يقض قدم قول المحيل فطعا ولو انعكس الفرض قدم قول المحيل
 ولو لم يتفقا على جريان اللفظ بل قال المسخى اختلف قال المدبون وكلت في استنباط
 ديق صدق المدبون فان لم يكن قبض فليس له ذلك لان الغرض بانكاره الوكالة وله مطالبة
 المدبون بالمال لئلا يبيع حقه ويجعل العدم لا عترة ببراءه بدعوى الحوالة اما لو قال
 المسخى بكتفى فقال لا بل احلتك صدق منك الحوالة باليمين وليس للمسخى القبض لان
 انكار الوكالة بنفس الغرض وان كان قبض فالأقرب انه بملكه لانه من جنس حقه وصاحبه يزعم
 انه ملكه وان تلف اختلف عدم الضمان لان الوكيل امين وشيئونه لان الاصل ضمان مال الغير
 في يده لا يضمن من صد بغيره في نفي الحوالة ضد بغيره في اثبات الوكالة لبطء عنه الضمان
 ج وشرط في الحوالة القبض بعد شئ مثلا فالأقرب الصحة وان كان حالا لواحال البر على
 منقول الذمة في وكالة ثبت فيها احكامها وازا كانت بلفظ الحوالة لا شراكم في المقتضى وهو
 استخفاف الطالب ولو انعكس الفرض فان شرطنا الشغل هو فرض فان قبض المحال وجع على
 المحيل وان ابراه لم يصح لانه ابراه ولم يدين عليه وان قبض منه ثم وهبه اياه وجع الحال عليه على
 المحيل لان غرضه من وادعاه من لا دين عليه على من لا دين عليه في وكالة في اترض الفصل
الثالث في الكفاية وهو عند شرح للتعهد بالنفس بغير ضمان الكفاية الكفول
 له دون الكفول ونسب الكفول فلو قال كفلت احدهما او ذبا فان لم يبره فغيره او يزيد
 او يجر بطلت نتيجة الكفاية فلو قال ان جئت فانا كفيل به لم يصح على اشكال ولو قال انا احضن
 او اقدم ما عليه لم تكن كفاية ونصيح حاله ومؤيد على كل من يجب عليه حضور مجلس الحكم من
 زوجة يدعى الغريم نذجهما او كفيل يدعى عليه الكفاية او صلبا يجمعون او نذجهما احضرا
 للتهمة عليه بالاثلاث بلذا الجوس لا مكان لطلبه بامر من جسه ثم بعيد الى الجاهل بين
 او من عليه عن لادى من مال او عتوبة فخاص ولا بشرط العلم بقدر المال فان الكفاية باليد
 لا ينفذ يصح على حد الله تعالى والا فرب صحة كفاية الكاتب من يده مالا فمشتوا كالغصب و
 المستأمنان عن المقتضى والسيارها على ما لكها فان رد شي من الضمان وان تلفت في الزمان فلفظ
 (وجهان)

او قال المدبون بعد انفاها على جري
 لفظ الحوالة احلتك فقال بل
 وكتفى قدم قول مدعى
 الوكالة وهو الحق
 بهمنه لا
 بأصالة
 بقاء المحيلين
 على

انكار الفرض ان محيل بلفظ الوكالة لا يصدق
 انكار انكار الفرض ان محيل بلفظ الوكالة لا يصدق
 وعلى بغيره ليس في هذا الفرض على الفرض
 واللفظ هو الكفاية في الفرض
 الفرض هو الكفاية في الفرض
 الفرض هو الكفاية في الفرض
 الفرض هو الكفاية في الفرض

او حال اياه وبارزته السورة وح وفي ما شئت
 الشهادة كفاية من مولاة اذا كان
 مستأنا لا ياف وهو معنى
 صحيح ايضا

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
والله اعلم بالصواب

(١٠٠)

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دليلا على قدرته وقوته
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دليلا على قدرته وقوته
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دليلا على قدرته وقوته
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دليلا على قدرته وقوته
والله اعلم بالصواب

١٧١

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دليلا على قدرته وقوته
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible][illegible]

وبصريح الصلح على الجوار بعد ما كان اوعنا اننا لم يكن معصية كالوطن فغير خطه وشعبه من جوار دولته الحمد الم
بصريح لان يعلم صاحبه بصريح الصلح على ما يقع اخذ العوض عنه ان لم يجز بعدكم العهد سكي الدار
ولو صلح عن الفصا من بعد فخرج مستخفا واما الاقرب الرجوع بالفصا من لوصالح عن الفصا من
بعلان من قبله بعد بعلان استخفاه ففي جلاله ان استخفا الفصا من وجوب الاشغال الى الله
نظروا لا يصح الصلح على الا يجوز اخذ العوض عنه كالصلح مع امرأة النفس بالزوجية او مع شاهد
لبنوع من اقامة الشهادة او عن خذ الغد ولوندا عبادا راين ملكها خذ في ابدلها فيهم لده
البينة فان فعلت فلن اضل به بناؤه مع البين اولى من حذره عليه على اى ادبناؤه وعقد او
فبته او ستره ولو كان منفلا لهما او محلو لا عنهما ولا طرح لا خدما ولا غيره من حلف فلوله مع نكل
صاحبه فان حلفا او نكلا فضى لهما به ولا يرجع بالذراخل كالمطافات الحاميت لا بالخارج كالصير
والكتابات بحسن او اجر ولا بالروان واليثاينك وفي رواية يرجع في الحسن ومعافاة فطه ولو
شهدت البينة لاحد هما بالملك صا صاحب يد في الاسر ويحكم لصاحب السفيل بجدوان البين
مع البين لصاحب العلو بجدوان العزة اما السففان لم يكن احدا نه بعد بناء الغلو كارج كذلك
عقد على وسط الجدار بعد امتداده في العلو فهو لصاحب السفلا انضاله يذانه على الرصيف فان
كان يحسب بكن احدا نه كجرح بثقب لم في وسط الجدار ويجعل البين بينين فها مبسر كان فيه بمعدل
النسبة لانه ارض لصاحب العلو وسما لصاحب السفلا واختصاص الاول والثاني ولونانغ
صاحب البيوت السفلى وصاحب العليا في العرصة فان كان المرء في صدد الخان شادوا في السلك
الى العلو واخصر الاسفل بالباقي ولو كان في الدهليز ادى اول الباب من اول الباب الى المرء
بينهما والباقي للاسفل ولو خرج المرء عن خط الخان فالعرصة باجمعها للاسفل وبفضي الله
لصاحب العلو وبناء بان في الخزانة تحنها كل ذلك مع البين المستاء بين الملكين كالجدار
كتاب الامانات وفوا بها وفيه مفاصد **الاول** الود بعدد
فيه فضو **الاول** في ضيقها وهي عقد بفيد الاستنابة في الحفظ وهي جائزة من البين
ولا بد فيها من ايجاب وهو كل لفظ دال على الالة نابة في حفظ وهي جائزة باي عبات
كانت وقول فعلا او قول اذ على الرضا ولا بد من صدورها من مكلف جائز النفس ولو
استودع من صلي ومخون ضمن الا اذا خاف ثلغه فالاقرب سقوط الضمان ولا يلزم بالرد
اليها في الصدق بل الى الولي لا يصح ان يستوفى ما فان ادعاهم بغتة بالاهمال امال اكلها اليه

الثمنها فالاثر الضمان لو استوفى العبد فانلف لا فربا يندفع بها بعد العتق ولو طرح الودين عند لم
 يزره لم يخطا ان لم يقبلها وكذا لو اكرم على نفسها ولا يضمن لو تلفت ان اهل امال الواسع عتقا فانتهج
 عليه لم يخطا بطل من يملك واحد منهما ويجوز له وانما يدينه بغيره فكذا انفسه يقبض امانه شعيرة
 في هذا فلا يقبل ثمن في الرب كالثوب يطهره الربح الى داره يجب عليه علم صاحبه به فان اخبره متخفا
 ضمن **الفصل الثاني** في موجبات الضمان ينظمها شئ واحد وهو التقصير في سبابه
سنة الاول الانتفاع فلو ليس الثوب وركب الدابة ضمن الا ان يركب لدفع الجميع عند الشك
 او يلبس لدفع الدود عند الحر وكذا يضمن لو اخرج الدارهم من كبهما ليدفع بها وان كان
 الكبس ملكا واعادها اليه ولو نوى اخذها لا انتفاع ولم ياخذ لم يضمن بخلاف الملقط ^{فيما}
 يجوز النية لا نسبيا ما نته وكذا لو حذر الامساك لئلا ينزى بالاخذ من المالك لا انتفاع وكذا
 لو اخرج الدارهم حردها لا انتفاع وان لم يندفع ولا نفوذ امانته لورثك الحماينة فلو رد الودين الى
 الحر لم يزل الضمان مالم يملكه الاستئمان ولو من جها بماله بحيث لا يضمنه فكذا لو تلف بعض الدود بعض
 المصلحة ضمن الباقي كالرطع بد العبد وبعض الثوب لو كان منفصلا او كان المودع خطيا ضمنه خاصة
 كما لو اخرج بعض الدارهم فان اعادها بعينها وزجها فذلك ولو اعاد مثلها ومن جها ^{فيما} كذا
 يضمن الجميع لو فسخ الكبس المضمون سواء اخذ منه شيئا او لا بخلاف ما لو ختمه هو ولو مزج الدود بعض
 بحيث لا ما يضمن الجميع وان اخذ المالك ولو مزج باذن احد هما ضمن الاخرى ولو مزج غيره
 ضمنهما المانج والشك كالحتم وان كان من المالك ضمن انا حله بفضل الحمل وان لم يضره و
 الا ضمن بالاخذ ولو اذن له المالك في اخذ البعض ولم ياذن في رد البطل فرده ومنه ضمن
 الجميع **الثاني** الابداع فلو اذرعها عند ذن جناه وولد او عبده او اجنبي وار كان
 فغدر من غير ضرره ولا اذن ضمن وكذا لو سافر بها مختارا من الطريق اما لو سافر بجمع
 خوف تلفها مع الاقامة فانه لا يضمن وكذا لو اذرع حاله السفر وان اراد السفر بها على
 المالك فان غدر فعلى الحاكم فان غدر او معها من الغفلة ولا ضمان وكذا لو غدر بها
 على مالكها فانه يعيدها الى الحاكم فان غدر فالتقاضي مع الحاجة واذا خالف هذا الترتيب
 في الموضعين مع الغدره ضمن الا فرب جوب البعض على الحاكم وكذا المدبون والغاسب
 اذا اخلا الدين او الغصب اليه ولو اراد السفر فغدرها ضمن الا ان يخاف المعاجلة ومن خسرته
 الوفاة وجب عليه الوصية بما عده من الرد بعضه فان اهل ضمن الا ان يثبت قضاة على اشكال
 (اولا وصى)

هذا هو الحق في هذه المسألة
 والله اعلم بالصواب

١٨٩ ولما وصل الى فاسق واجل كقولك عند ثوبه ^{لما} ثاب من اما لوقال عند ثوبه لم يوجب الشك في ثوبه ضمن
 تنزل على النصف قبل الموت على اشكال ولو وجد على كبس نحو ثوبه ودبغه فلا لم يكمل البوكلا لو وجد
 في ثوبه الا بالينة **الثالث** التفصيل في الممتلكات فلورثك علف الدابة او سفيها مذكرا
 لا يصح عليه عادة فملكك ضمن سواء امر المالك اولا ويرجع على المالك وان طهاه على اشكال اذا لم
 يبيع اما لو طهاه عن العلف والسفي فترك عصا ولا ضمان وضمن لو ترك نشر الثوب المصفر اليد
 طبع الا في ثوبه في المواضع التي يقع فيها او لم يضر الثوب الذي يفسد الدود للريح ولو لم يندفع الا
 باللبس وجب الامع في المالك ولو امر خادمه بالسفي والعلف لم يضمن لاعتباره ولو اخرجهما
 من منزله للسفي مع امن الطريق او خوفه ضمن الامع الضربة كعدم التمكن من ضمها او علفها
 وشبهه **الرابع** الخالق في كسبه الحفظ فلو عين له موضع الا احتفاظا وجب لا تضار عليه
 وضمن لو نقل الا الى ما هو امره وما على ياي فان تلفت بالنقل اليه كخادمه ضمن ولا
 يجوز نقلها الى اذن وان كان حرزا الامع الخوف في ابقائها في الاول وعدم تمكنه من السك
 ولو طهاه عن النقل من حرز معين ضمن بالنقل الى الاخر والسك الا ان يخاف نافعها فيه
 لو قال وان تلفت ولو عين له حرزا بعد اعطيه جبا المباداة اليه بما جرت العادة فان اخر
 ممتلكا ضمن ولو وضعها فيها عسله فخاف من غرق او حريق جيب نقلها وان خفت فنقلها من
 غير خوف ضمن ولو نقلها مع الخوف وتركها لم يضمن كما لو قال انقلها ولو ادعى الناقل عن
 المعين السبب كغرق فانكر المالك حمل شديهم قوله المالك لا مكان قامة البينة وقول
 الردعي لا نه امسلة لو امر بالوضع المنزل فوضعها في ثابيه ضمن ولو قال ضمها في مكان
 فعملها في جيب لم يضمن لانه امره بوضعها في ثابيه ضمن ولو قال اربطها في ثوبك فجعلها
 به احمل الضمان لكثرة السقوط من اليد وعدم علمه لاذا احفظ من الطراد بالبط اما لو
 سرق في بوم او شبان فانه يضمن فان ربطه امسلا لا له وجعل الحيط الرابط من خارج
 لكم ضمن لانه غرض الطراد ولا يضمن لو جعله من داخل ولو نقل من صندوق الى صندوق
 لصاحب المالك بوضعه تدعى من الحرز فاذا خالف ضمن الامع الخوف والمحافظة
 نقل من المالك ضمن ولو كانت للردع في كالبوت ولو امر بجعلها في صندوق من غير
 نقل ففقد عليها لم يضمن ولو قال اجعلها في هذا البيت ولا تدخله احدا فادخل يوما
 ضمن سواء صرف حال الادخال او بعده سرقها من داخل البيت وغيره ولو قال اجعل
 لحام في الخضر فضعه البصر لم يضمن بخلاف العكس ولو لم يعين موضعها جيب جعلها في حرز

ولا يضمن بالنقل

الحرز غرضه فان تركها وحال هذه ضمها سواء
 بالأسر الخوف او بعينه ولو قال لا

الطراد السقي والقطع والحل

ينبغي ان يكون الضمان من راجع الى الادنى من الادنى
من من غلط الدين من راجع الى الادنى

الامانة

انما هو ان يضمن في الضمان ما هو كذا في الضمان

مثله الذي على لا يضمن والتلف عنه فان كان الى الادنى ولو كان في يد صاحبه فله الاحتفاظ في موضعها
من غير خوف ضمن المدة الخاصة بالنسيب لان بلغها في مضيقه لا يدلسا قاء او قهرها الظالم الذي
بها الى من جسد المالك يضمن ولو ضيع بالنسيب فالا فرب الضمان ولو سلمها الى الظالم مكرها استقر
الضمان على الظالم لا فرب انتفاء عنه وهل يجزئ عليه الاختفاء ولو طلب له الظالم الا فرب له كبحر الجود الحلف
كاذبا للصحة ويجزئ التوريط على العارفة لو اكد على التسليم واليمين فلم يضمن ولو اكره على التسليم لم يضمن به
فان تمكن من الدفع وجب فان اهل ضمن ولا يجب تحمل الضمان الا في دفع الساس المحرم وهو جوب
للضمان ان كان مع المالك بعد مطالبته لامع مطالبته غير وفي سؤال المالك اشكال وان لم يفرق بينه
او لم يعترف بالقول فله مع اليمين فان اقيمت اليقينة فادعى الرد او التلف من قبل فان كان صيغة
جوده انكارا حصل الوديعه لم يقبل قوله بغير يمينه ولا معها على الا فرب لتناقض كلامه ان كان
صيغة الجود لا يلزم من شئ بل فوله في الرد والتلف مع اليقينة وبدونها في الاخير في الاول على
دأى لو اقر بها له بلفها قبل الجود من الحر فلا ضمان وفي سماع يمينه بذلك اشكال نعم قبل
لو شهدت بالانكار **الفصل الثالث** في الاحكام يجب على المسود حفظ الوديعه
بحسب العادة كالنوب في الصندوق والارابه في الاصطبل والشاة في المراح ويجب عليه ردّها متى طلب
المالك ان كان كافرا فان اقر لغير عند ضمن بمعه لا ضمان وليس استناب غرض النفس كن كان في
حمام او على طعام عذرا ولو قال ردّ على وكلي فطلب الوكيل فامتنع ضمن ولو لم يطلب تمكن من
الردّ ففي الضمان اشكال فكذلك امانه كالنوب بطله الرجح في الدار فان رده على الوكيل
ولم يشهد فلا ضمان لو انكر بخلاف النقص في ترك الاشهاد على قضاء الدين لا يضمن الوديعه
على الاختفاء واجرة السكن ان احتاجت مؤنة الردّ على المالك وان فلت نعم لو سافر بها
بغير اذنه او بغير ضروره كانت مؤنة الردّ عليه ولو كان المودع غاصبا لم يجز رد الوديعه
اليه بل الى المالك ان عرفه لو جعل عرفه سنه ثم مضى بها عن المالك مع الضمان
وان شاء ابقاها امانه ابدًا من غير ضمان وليس له التملك مع الضمان على اشكال ولو
مزجها الغاصبي له فان ثبت وجب ردّها على مالكها دون المودع والردّ المجمع
على المودع على اشكال ولا يبرأ المضرط بالرد الى الحرز بل الى المالك او ابا برائه ولو
انكر الوديعه او ادعى التلف وان كان بسبب ماله ونقص القيمة او عدم التصريح فالقول
فوله مع اليمين وفي الرد نظر اما الرادى الاذن في التسليم الى غير المالك فالصحة المالك

الجود

اي لو انكر في وقت سؤال المالك اياه فوله
له ردّ الوديعه
ع

انما هو ان يضمن في الضمان ما هو كذا في الضمان

ضمان

كتاب الامانة

١٩١

مع العبد فان صدق الاذن وانكر التسليم فكذلك الرق ولو مات المستودع ولم يعبد الرق بعد في كونه
فحق الدين سواء على اشكال هذا ان اقر ان عنده ودبعة او عليه ودبعة او ثبت انه مات وعند
ودبعة اما لو كانت عنده ودبعة في جوفه ولم يوجد بعضها ولم يعلم بقاها ففي القمان
اشكال وبشكل المستودع مع العبد في تعيين احد المدعين فان كل عزم للاخر وفي نفي العلم
ويقر في يد حتى ثبت الملك فان ادعيا علمه اخلفاء على نفي العلم بينا واحدا ومجمل التعداد
فان نكل اخلفاء على علمه فضمن القيمة فيجعل مع العبد في ابدلها وان سلم العبد يحج الى
احدهما رد نصف القيمة الى المودع ولم يحج الثاني الرد لانه اسحق منه ولم يعد عليه
المبدل ولو مات المالك سلمها الى الورثة اجمع من غير تخصيص فضمن بعد الفصد
الثاني في العارية وفيه فصلان الاول الاذن وهو من الاول
العقد هو كل لفظ دل على تسريح الانتفاع بالعبد مع بقاء مطلقا او مدة معينة وممنه
السرع بالمتعة ولا يخص لفظا ولا بشرط العيول نطقا الثاني العبر بشرط كونه
مالكا للمفعة جازا العبر فلا يصح عارية الفاص لا المستعير ولا الصبي ولا الجنون ولا المجنون
عليه سقاء وفلس يصح من المسافر ويجوز للمستعير استعارة المتعة بنفسه او كسبه الثالث
المستعير شرطان يكون مغبنا اهلا للسرع عليه بعقد يشتمل على ايجاب قبول فلا يصح استعارة
الصبي ولا الجنون الرابع المستعار شرطان ان يكون متفعا به مع بقاءه كالثوب للبس
والداية للركوب والارض للزرع والفرس البناء دون الاطعمة فان متفعتها في
استهلاكها والا فرب جواز عارة الدار والداية لثوب فوضعت لها متفعتها حكمه
كالترين لها والضرب على طبعها الخامس المستعير شرطان ان يكون متفعا به مع بقاءه
من عوم ولا يحل فان امسكه ضمنه للحل وان لم يشترط عليه ان يكون في يد عوم فاستعار
جاز لنحو ملك الحرم عنه بالاحرام كما ياخذ من الصيد ما ليس بمالك ولا يجوز استعارة
المجوز للاستمتاع ويجوز للخدمه وان كان المستعير اجنبيا ويكره استعارة الابوين
للخدمه وبغضب للزينة وبهم اعانة العبد المسلم من الكافر فروع اولها الصيد
عند الحل المستعير من الحرم لم يضمنه الحل لنزول ملك الحرم عنه بالاحرام وعلى الحرم
الضمان لانه مطلق بالاعارة لما يوجب اسلب لوقال اعزتك حامري للنفقة وند
فالا فرب الجواز لكن لا يبيح لبس على واحد منهما اجرة اما لو لم يمر الثاني فالاقرب

الا ان يشترط المالك مباشرة الانتفاع بنفسه فلا يصح
واذا قلنا بالجواز فبيان لا يجمع
العبد من بعده ح

في البناء

الاجرة فلو قال العتقك الذينة ببلغها فخرجارة فاسد فتنفق اجرة المثل وكذا العتقك الذينة بشر في
 ودام **ج** لو اذن الولي الصبي الاعارة جازع مع المصلحة **د** يجوز استعانة الفحل للضارب
 والكلب للصيد والنقود والفهد واستارة الشاة للحياك هي الخضر وله الرجوع في اللبن
 مع وجوده عند مكد الغيرة **الفصل الثاني في الاحكام وهي اربعة الاول**
الرجوع العاينة عند جازين الطرفين الا اذا اعار لدن المبت فتمنع بنش العبر المان بتد
 امر المدخون فلو دمج في اذن البناء او الغرس فلهما وجب الامتناع فان غرس ج فلما لك
 الفلح جانا والمطالبة بالاجرة وطم الخضر فلو دمج بعد البناء او الغرس او الزرع فالافز باجابه
 لكن بشرط دفع او ش الغرس الزرع ولو قبل ادراكه ولا فزب توقف فملك الغرس بالقيمة او
 الابقاء بالاجرة على المراضى منها ولو دمج في عادية الجدار لوضع الخشب فله جاز وبعد
 على الاقوة فليس هذا الخبر بين طلب الاجرة للمستقبل مع رضو السعير كون الاطراف الاخر
 مبينة عليه على اشكال ولو اهدم الحائط او زال السعير الخشب باختياره او بأكراه وانقلع
 النجوة لم يملك اعارة سواء بنى الحائط باليد او غيره ما لم يجد له الاذن فروع **الودج** في
 الاعارة للدين بعد وضع المبت في الغرس قبل العلم **ب** لو دمج قبل الغرس فلم يعلم حتى
 غرس جاز له الفلح جانا على اشكال وفي استحقاق الاجرة قبله نظره لو حمل السيل نواة فثبت
 في ملكه فغير ايج المال على الفلح والافز بان عليه نسوة الارض لانه فله الفلح بملكه
 لصاحب الارض الا انه جانا **ج** لو دمج في اذن الزرع وقد بلغ القصيل وجب فله جانا
 لا انتقاء الضرع ومع الضرر الا ان لا بشرط الفلح عند الرجوع جانا ونسوة الخضر الزم الوفا
 ولا اوش ان شرط الاول لم يكلف السعير النسوة **هـ** لو لم بشرط الفلح فاداه السعير فله
 وهل عليه النسوة اشكال يتأمن انه كما لما دون في الفلح باصل الاعارة ومن انه فله اختياراً
 فله الارض كما كانت ويجوز للمعذر خوله لا يرضى الانتفاع بها ولا استغلاله بالبناء او الشجر
 وكل ما لا يضر البناء والغرس والسعير الدخول لسوى الشجر ومرقة البناء ودون الفسج في
 كل من السعير المعبرج ملكه من صاحبه ومن اجنح لواعارة للغرس مائة معينة فله
 الرجوع قبله وقبل انقضاءها مع الارض وهو متفاوت بين كونها قائمة الى المدة ومثلثة
 قبل انقضاءها له الرجوع بعد ما والا لزام بالفلح جانا ولا فرق بين الغرس والزرع على
 اشكال يتأمن ان الغرس البناء للنا ببد والزرع مائة ينظر بغير الرجوع فلهما **الثاني**
 (الاضمان)

لو كان يجوز استعانة الفحل للضارب
 والكلب للصيد والنقود والفهد
 واستارة الشاة للحياك هي الخضر
 وله الرجوع في اللبن مع وجوده
 عند مكد الغيرة
 وبين الفلح مع فغارش الفسج ان ادعى
 الى غزيب ملك السعير

الضمان العارية امانة لا يضمنها المستعير الا بالتقصير في الحفظ والعقد او اشتراط الضمان وكانت فيها
 او غش وان لم يشترط الضمان لان بشرط سقوطه وفي دخول المصوغ نظرا واستعار من المستعير
 صيد في الحرم او كان عموما فضمن ما يجب ضمانه بالمثل ان كان مثليا والا فالقيمة يوم التلف
 جمل على القيمة من جنس الضمان الى جنس التلف يجب رد العين مع الطلب المكتة فان اهل
 معهما ضمن ولو تلف بالاستعمال كوث اعنى باللبس فاشكال بنشأ من استناد التلف
 الى ما دون فيه من انصرف الاذن غالبا الى استعمال غير متلف فان اوجبه ضمن بالقيمة
 اخراجا لا لتقوم وكذا لو شرط الضمان منقুষا بالاستعمال ثم تلفت واستعملها ثم فرط
 فانه يضمن القيمة يوم التلف لان النقص غير مضمون على اشكال وللمستعير انتفاع بما جرت
 العادة فلو نقص من العين شيء وتلف بالاستعمال فلا ضمان الا ان بشرط ذلك العارية
 والمستعير المستاجر والموصل بالمنفعة كالمستعير المالك ولو استعار من الغاصب عالما
 بالنصب فلما لا الرجوع على من شاء بالاجرة وادش النقص بالقيمة ولو تلفت بشتر الضمان
 على المستعير مع الجهل بضمن الغاصب الجميع الا ان يكون ذميا او مضرة فان الاخرين
 على المستعير خاصة ولو وجد العارية بطل استئمانه وضمن ولو تجاوز الماذون ضمن ولو
 امره بسله بالاستعارة الى غيره فكذب الرسول واخبر العبر بطلب المستعير الى اخرى
 فخرج بها المستعير الى ما ذكره الرسول فتلف لم يضمن لان صاحبها اعادها اليه ولو خرج بها
 الى ما قال المستعير لرسوله فتلف ضمن ولا شيء على الرسول وانما يبرأ الضمان اذا رد
 على المالك او كبده لال الحرد ولو تجاوز المسافة المشطرة لم يبرأ بالرأى **الثاني**
 السلط على الانتفاع وبثقل بحد والتسليم وينفع بما جرت العادة به فلو اعارة الدابة
 لرجل معين لم يجز له الزيادة ويجوز النقصان ولو اطلق فله حمل العنادة على مثلها ولو اذن
 في زرع الحنطة تحلى الى المسكو والادوين لا الاضطرار لها حرم النخل وملكه لاجرة لوضله
 والا فرب عدم اسقاط النقائص مع النسي لا الاطلا في خلاف حمل الاكثر ليس للمستعير ان
 يجره لان يجره ولو اعاد الغراس لم يكن له البناء وبالعكس له الزرع ولا يجزى العارية
 العرض لجهة الانتفاع وان تغدث فلو استعار الدابة ركبا وحملها نواستعان
 او ضا فله البناء او الغراس والزرع وكذا لو قال انتفع به كيف شئت ولو استعار للزرع
 واطلق نفع مما شاء **الرابع** التنازع ولو ادعى العارية المالك الاجارة في

لا يجزى ان يذم من ادعى ان لا يضمن من الاستعمال في كل من السلطين
 ولو علمت العارية ان لا يضمن على استعمال غير متلف فان تلفت
 ما دون فيه لم يضمن ولو اشكال في ضمن الضمان على استعمال
 فلو علمت ذلك العارية على ان لا يضمن على استعمال غير متلف فان
 تلفت ما دون فيه لم يضمن ولو اشكال في ضمن الضمان على استعمال
 فلو علمت ذلك العارية على ان لا يضمن على استعمال غير متلف فان

اي لو امر بسله بالاستعارة فامره فانه من شخص الى غيره
 فذهب الرسول واخبر المهرمان الرسل بغير
 مطلقا الدابة الى غيره فامره فانه من شخص الى غيره
 له المهرمان فانه من شخص الى غيره
 فكيفها المستعير الى غيره
 التي امره بسله
 ها ج
 ٥٤

اي لو امر بسله بالاستعارة فامره فانه من شخص الى غيره
 فذهب الرسول واخبر المهرمان الرسل بغير
 مطلقا الدابة الى غيره فامره فانه من شخص الى غيره
 له المهرمان فانه من شخص الى غيره
 فكيفها المستعير الى غيره
 التي امره بسله
 ها ج
 ٥٤

ان كان العنق بعد قبل البيع لو كان الفاضل ماله فالا فرب النخ من اخذ لانه كالعنق الممنوعه
 فان كان صغيرا كان له الملك بعد الشريفة ولا بد الا لفظا لكل بالغ عاقل مسلم عاقل لا يجمع
 اللفظ العبدان اذن له المولى صح وانتقل الحكم اليه ولا المكاتبه لاحكام اللفظ الصبي و
 المجنون بل ينزع من بينهما ولا يجمع اللفظ الكافر للمسلم ويجمع لئلا ولا الفاسق لان الحاشية
 استهان فلا يليق بعد الاقرب ثبوت الولاية للبذرة البتة ومثني الفرد يجب على الملتقط
 الحاشية ثقتان يجوز له الى الفاضل و هل له ذلك مع النهر والفدره نظرا ينشأ من شروعه في
 فرض كهابه فلزمه الاقربان له الفبره والاستيطان بمقتضى خبر هذا اللفظ ولا يجب ان يشه
 منه جنته ونفقت ماله هو ما وفق على اللفظ او وصيه منهم او مولى لم يقطر اللفظ
 او ما به عليه عند اللفظ كالموقوف عليه والسند ود على ثوبه والموضوع غيره و
 الدابة مخدوم النجدة والفسطاط للوجود فيها والدار التي لا مال لها وما في هذه الثلاثة من
 الاقضية فلا يحكم بما يوجد فيها منه وبين يديه او على مكانه هو عليها ولا بالكثرة بخلافه وان كان
 معه دقة انه على شكل فان لم يكن له مال استعان الملتقط بالسلطان فان شئت
 استعان بالسلمين ويجب عليهم بذل النفقة على الكفاية فان تغذ رانق الملتقط فان نوى
 الرجوع رجع والا فلا ولو ترك الاستعانة مع انكافا فلا رجوع ولو ظهر بغيره رجع
 مع عدم النزع على سببه وعليه مع الحرية ان كان موسرا او كسوبا والا فليس سهم الفطرة
 او الغارمين وليس للملتقط الاتقان من مال الملتقط بد واذن الحاكم قابا بد و بدونه
 ضمن الامع التذود ولا يقتصر في احتفاظه الى الاذن ولو اختلفا في قدر الاتقان قدم
 الملتقط مع يمينه في قدر المرفوع هكذا في اصل الاتقان وان كان الملتقط ماله
المطلب الثاني في الاحكام وهي بضع الاول بالنسبة الى سلطنة
 الملتقط او غيره الخ بغيره ولا يلتفت الى انكاره بعد بلوغه فان احتل بالغا فاكرا يثبت
الثاني الاسلام وانما يحصل بالاستقلال بمباشرة البالغ العاقل دون الصبي
 وان كان مبرا لكن بغير يمينه وبين الا بوجه خوف الاستئثار وغير المبرر والمجنون لا يفتقر
 اسلامهما الا باليمين وهي يحصل بامور ثلاثة **الاول** اسلام احد الا بيمين فكل
 من اعتزل من مسلم او مسلمة فهو مسلم ولو طر اسلام احد الا بيمين حكم بالا سلام في
 الحال وكذا احد الاجداد والجزائز ان كان الاقرب حيا على شكل **الثاني** تبني

منه للدابة التي لا يملك عوده الى جميع ما ذكر من عك

مسند يستدل من كتاب او على السلمين ولا يفتقر الى اذن الحاكم قابا بد و بدونه
 رجا المخرج من تحت النجدة والفسطاط للوجود فيها والدار التي لا مال لها وما في هذه الثلاثة من
 الاستئثار وهو مصلد استدل به من كذا اي قوله ع

الكتاب المسلم على ما كان سيجزى لو كان من قبله حليوبه الكافرين لم يحكم بالاسلامه لو ساء الذي لم يحكم
 بالاسلامه ان باع من مسلم **الثالث** بسبب الدلالة المراد بحكم بالاسلامه كل ان يطبق في الاسلام
 الا ان يملكها الكفار ولم يوجد فيها مسلم واحد يحكم بكفره وبكفره كالفيل في دار الحرب الا اذا كان فيها مسلم ^{كن}
 ولو واحد جازا واستقران بلغ وعرب عن نفسه الكفر في الحكم بركه من رد بنشأ من ضعف بسبب الدلالة
الثالث الجاهل وعاقلة اللغيط الامام اذا فقد النسب لم يشوأل احد دون الملتقطان حتى
 عدا انقص منه وخطا ^{بطل} الامام وشبهه المهد في الدوان مثل عدا فلا امام الفصاح على الدية
 ولو جنى على طرفه فالأقرب مع صغر مجاز استنفاء الفصاح والدية له ولا ينوب الملتقط ذلك بل
 الحاكم ولو اخذ الحاكم الارش في المهد يبلغ وطلب الفصاح في شكل ينشأ من اخذ المال للحليلة
 او لا سقاط الفصاح **الرابع** الحوية فان لم يدع احد دفلة اصل الحوية وبحكم بها في كل
 مالا يلزم غير ثبنا تنبكه المال وبغير من تلف عليه شيئا وماله لبث المال فان قلده عبد فلان
 قلده حر فالأقرب سقوط القود للشبهة واحتمال الرق في حبس الدية او قل الامر من منها ومن الغيبة
 على اشكاله ان ادعى انه لم يقبل من غير صاحب اليد ولا منها اذا استندت الى الالفاظ وان
 استندت الى غير حكم ظاهرا على اشكال فان بلغ وانكر في نعال الرق اشكال ولو اقام بينه حكمها
 سواء اطلق واستندت الى سبيلها وشراء ولو شهدت بان ولد علوكه فاشكال بنشأ من
 الخافد لدرج ولو بلغ وانقر بالعبودية حكم عليه ان يحمل حصة ولم يقربها او لا ولو اقر او لا
 بالحوية بم بالعبودية فالأقرب القبول ولو اقر بالعبودية او لا لو اقر فانكر فاقرب فاشكال
 بنشأ من الحكم بحوية بركه الاول اقراره ومن عموم قبول اقرار العاقل ولو سبق منه نصرف
 فان اقيم بينه على الرق جعلت التعريفات كالحاصد من عبد غير ما دون ولو عرفه وقت اقراره
 لم يقبل فيها حصة بالغير فبتم الكالج لو كانت امرأه وبثت للسبب في الامر من من السحق ومثل
 الاولاد امرأه وعدتها ثلثة افراد وفي الوفاة باربعة اشهر وعشر ايام ولو فذنه قاذف
 ادعى رقه وادعى هو الحوية تقابل اصلا براه الزمته والحوية ثبت التعريف ولو قطع حربه
 تقابلا ايضا لكن الأقرب هنا انصاح لان المعدول الى التعريف كوك فيه ايضا بخلاف التعريف
 المعدول اليه فانه منبغ ولا ولا به لللفظ عليه بل هو ما بينه بنشأ **الفصل**
الثاني في الجواز وبسبب ضالته ويحوز لكل بالغ عاقل على كراهية الامع مخفف للغة وان
 كان صيدا او كافرا او ناسفا النفاط على حوان مملوك منافع لا يلاحد عليه الثالث العبد يوجب خذان

واعلم ان في ضوء هذه المسئلة ان كان ثبوتها منصوص
 بدلالة لفظ لا ينص فان اللفظ من لا بد على
 كان للاخرية عليه وليس يلفظ بنشأ
 العبارة على ما ذكره الساج عبد الله
 من ان الملتقط اذا ادعى رقه
 واستند اليه على
 غير اللفظ
 كان قال
 هذا
 عتق وكان له عليه بدم مثل فاللفظ يخرج الاشكال ان
 كان خلافا لما دمن رقه
 استندت
 ٥٢

والنفس بكونه مالكاً من جهة
والماء بكونه ملكاً من جهة
الاستعمال
الساكن
الحر

١٩٧

كان صحيحاً ان كان في كلاً من الماء فان اخذ من ضمنه بيلز وبيلز للمالك المالك وان كان مع فخذ لا بارساله ينفقه
وبين سله الحاكم في الحق فان لم يكن باعه وحققه عند المالك ولو تركه من جهة غير كلاً من الماء جاز اخذ من ملكه
الواحد لا ضمان وفي يد الغير مع طلب المالك اشكال وكذا التفصيل في الدابة والبقر والحمار اما
الشاء فمؤخذ وبغيره لا اخذ من حفظه المالكها او دفعها الى الحاكم ولا ضمان فيها وبين ملكها و
الضمان على اشكال وكذا سفار الابل والبقر وغيرها ولا يؤخذ من المملوكة وشبهها مما
يمنع بدها اما المملوك فلا يجل اخذ من من الضمان فيها وان لم يكن منسقة كطفال الابل والبقر
فان اخذها ما تحبب من حفظه المالكها وعليه تقفها من غير رجوع وبين دفعها الى الحاكم فان عذرو
انفق ولم يرجع ولو كانت شاة حبسها ثلثة ايام فان جاء المالك ولا باعها وفي اشراط الحاكم اشكال
وتحسب قبضتها وضمن او احتفظه ولا ضمان وفي الصدقة بعضها او قبل الحول بينهما اشكال
ويجوز التفاضل الكلاب المملوكة ويلزم نزعها سنه ثم ينفع بها ان شاء وبعض الفبرج
ويجب الاشهاد على اخذ الضالة ولو النقط الصبي والمجنون الضالة انزعه الولي وعركه
سنه فان لم يات المالك فحجر مع الغبطة في ابقائها امانته وملكه مع الضمين فاذا لم يجد الا
سلطانا بنفق انفق ورجع على اشكال ويقا من مع المالك لو انتفع بالظلم وشبهه الضالة
امانة حوله التعريف فان فسد بعد الملك ملك وضمن والا فلا الا مع التعريف ولو
فسد الملك ثم تم الحفظ او فسد الحفظ ثم نوى المالك ضمن ففسد الملك فيها التمسك

الثالث في لفظة الاموال وفيه مطلبان الاول في الاركان وفيه ثلثة الاشياء

ومع عبارة عن اخذ مال ضائع للملك بعد التعريف حوله او الحفظ على المالك وهو مكروه وان
وثق من فساد كان في غير الحرم وفيه مجرم على راي ولا يجل ملكه وان عرف طوبى له وسحب
الاشهاد وبغيرها الشهادة بعض الاوصاف ليحصل فائدة الاشهاد ولو علم الغائب ان حرم الاثقال
ولمخاف في الجواز فظن يحصل الا لفظاً بالاحد لا بالثاني وان اخشيت بغية المملوك اعلم
بها ولو قال نادى بينهما فان نوى اخذ لنفسه فحله والا فلا امر على اشكال

الثاني

المستطوع هو كل من لم عليه التكليف ان خرج عن التكليف وكان عبداً او كافراً او اسفا
فتم بشرط في لفظة الحرم العدل ثم للعدل ان يحفظ اللفظة بنفسه ويدفع الى الحاكم غيره
بغير الحاكم بين انزاعه منه وبين نصب رقيب الى ان يرضى هذه التعريف ثم ان اختار الكافر
او العاقل المملوك فمضد الحاكم اليه والا فالجبار والمستطوع ان شاء ابقاه امانته في يد الحاكم

ولا يصح في العاقل من التعريف ولو قال كان مستطوعاً
المستطوعين في العاقل من التعريف ولو قال كان مستطوعاً
كان نادى في

الحرم جاز انزاعه من العدل ثم للعدل ان يحفظ اللفظة بنفسه ويدفع الى الحاكم غيره
بغير الحاكم بين انزاعه منه وبين نصب رقيب الى ان يرضى هذه التعريف ثم ان اختار الكافر
او العاقل المملوك فمضد الحاكم اليه والا فالجبار والمستطوع ان شاء ابقاه امانته في يد الحاكم

او غيره وليس للحاكم مطالبة الفاسق بعد الحول بكنه بل اما الصبي المجنون فالولي نزع من يد مالكها
 اياه بعد مدة التعريف بنو لاه الولي واحد هما ولو اختلف ضمن ولو تلفت يد فالا فرب لك لانه
 ليس اهلا للامانة ولم يسلط المالك عليه بخلاف الابداح ولو قصر الولي فلم ينزع عنه حتى تلفت
 او تلفت الا فرب ضمن الولي للعبد اخذ اللطيفين فان عرض حولا ثم اختلفا على الضمان بينهما
 ببيع به بعد التعريف كذا لو لم يعترف لوعلم الولي ولم ينزع عنها ففي ضمنه اشكال بنشأ من فخره
 بالاهال اذا لم يكن امينا وعلم الوجوب بالاصل ولو اذن له المولى في التملك بعد التعريف وانزعه
 بعده للتملك ضمن السيد ولو اتقعهما السيد قبل مدة التعريف لزمر انما له فان تملك وضد ضمن
 وان خطنها المالكها فلا ضمان ولو اعطى المولى قال الشيخ للسيد اخذها الاها من كسبه الوجه
 ذلك بعد الحول **الثالث** اللفظة وهو كل مال ضايع اخذ ولا يلا حد فان كان في الحرم
 وجب فيه حولا فان لم يوجد المالك فخير بين السيد فربه وفي الضمان فولا وفي الاحتفاظ
 ولا ضمان فان كان في غير الحرم فان كان دون الدرهم ملكه من غير تعريف لو وجد المالك
 فالأرب الضمان وان كان ان يدين ذلك وجب فيه حولا فان شاء تملك وضد ضمن فيها
 وان شاء احتفظها للمالك ولا ضمان وبكره القاطع ما نقل فيه ونكره منعنه كالصا والفظاظ و
 الوند والجلد والفعال وشبهها واخذ اللفظة مطلعا مكره وبنا كذا للفاسق واكد منه المستحق
الاشهاد المطلب الثاني في الاحكام وهو اربعة الاول التعريف وهو واجب ان
 لم ينو التملك سنة من حين الا لفظا و زمانه النها دون الليل ولا يجب التوالى بل يعرف كل يوم
 في الا بئله ثم كل اسبوع ثم كل شهر يجب لا ينسى انه نكر انما مضى ابقاعه عند اجتماع الناس فلهما
 كالقعد واهو العتبات ابام المواسم المجتمعات كالاعباد وابام الجمع ودخول الفواقل ومكانه
 الاسوانه ابواب المساجد والجامع ومجامع الناس بنو لاه بنفسه ناسبه واجبه والاجر
 عليه وان فوه الحفظ والا فرب لا اكتفاء بقول العبد فني وجوبا لاجرة ح نظره بذلك
 في التعريف الجنس كالذهب والفضة وان اقل في الابهام كان احوط بان يقول من ضاع لي
 مال او شئ وبني في موضع الا لفظا ولا يجوز ان يبا فرها في بلدة اخرى ولو يبا
 في بلدة اخرى بان يبا فرها الى بلدة بعد التعريف في بلدة اللفظة ثم بكل الحول في بلدة ولو
 النقط في الصحراء عرق في اى بلدة شاء وما لا يباء له كالطعام بقوم على نفسه ينفع به مع
 الضمان ولن يبيعه وحفظ ثمنه ولا ضمان او يدفع الى الحاكم ولو افضت بها وها الى العلاج كذا

عليه

نيرقام

البعير شكك الواسع الذي لم يبدل في المربع على شكل الفرس ذلك ان الشك كانا ولو جعل الفعل قصيرا عن
 ثمانية واصل على كل منهم فعل تام فكل جعل كمالا ولو جعل لكل من الثلثة على الوجه لا منفعا واما من جاء
 منهم فله واعتبه ولو جاء به ثلثان فكل نصف عمله ولو جاء الثلثة فكل ثلث عمله وكذا لو عين لاحد منهم جعل
 لغير فله عين بنسب عمله من المربع ولاخر بنسب عمله من الثلث ولو عين لواحدين من المربع اخر مع فله عين النصف
 ولاشقي للمربع ولو قصد الثاني اعانة العامل فالعامل المجمع لو قصد اجرة لنفسه فمربع ولو جعل للرد
 من مائة فرد من بعضها فله من العمل بنسبة الماسة ولو رد من بعد لم يستحق ان يبدل المسمى ان دخل الاصل
 دون ضد الجهد على الاخرى ولو لم يجر في المعين فاشكال والفول قول المالك مع العين في شرط اصل العمل
 وشرط في عبده عين وسعى العامل في الرد بان قال المالك حصل العبد بك قبل العمل شكك بالاصل ولو
 اختلفا في قدر العمل وجسه تخالفوا ثبتت اقل الامرين من الاجرة والمدعى لان من يد ما ادعاه المالك
 على اجرة المثل فثبت الزيادة ويجوز تقديم قول المالك كالاصل ولو قال جعلت الرد من بعد دفعل
 العامل بل من الله ثم قدم قول المالك ولو قال من رد عبدي فله دينار واحد ما سخط نصف العمل
 ان شأوى الفعلان والافنا النسبة ولو مات الجاعل بعد الرد اخذ العمل من الزكاة ولو مات قبله
 كان لم يكن العامل قد عمل بثلثه كذا ان كان قد عمل لكن يؤخذ من الزكاة بنسبة عمله
الغصب وفراجه وفيه مقاصد **الاول** في الغصب فيه مطلبان **الاول** في الضمان
 وان كان ثلثة **الاول** المديون هو ثلثة **الاول** التقويت بالمباشرة وهي بجاء عمله
 التلغ كالفرد والكل والامران **الثاني** النسيب هو بجاء ما حصل التلغ عند كونه
 اخرى اذا كان السبب مما يقصد لتوقعه لان العلة كالحافز وفاق راس الفرض المكره على الاندلاء **الثالث**
 اثبات البدو اذا كان غير جن فهو غصب هو الاستقلال باثبات البد على مال الغير عهد وانا ولاكنه
 دفع بدل المالك ما لم يثبت الغاصب له ولو دفع اذا جحد وعزم على المنع فهو من وقت الجحد والعزم غصب
 ويخص اثبات الباقي النقول بالانفاد في الدابة يكفي الركوب الفرائس الجاهل من يد في الغفل باليد
 وان عالج المالك فان انجح ولم يدخل او دخل لا يقصد الاستيلاء ولم ينجح لم يقصد وان قصد
 فهو غاصب النصف لو دخل الضعيف على القوي داره وقصد الاستيلاء لم يقصد وبعض لو كان
 القوي ناشيا والحوالي على المباشرة لوجامع السبل مع ضعفه بالتمسك فدم طه ام غشرا الى اكل جاهد
 بالاضمان ينفرد على الامر ولو دفع غيره في بر حفها ثالثا فاضمان على الدافع وان دفع يسرق في ذنب الرجح الحاف
 منه منقطا واذيلت في الضمان اشكال ببناء من ضعف المباشرة من انه لا يقصد بفتح الزحف فحصل الغصب

ان قصد الاستيلاء عند دخول داره ونسخ المالك

كتاب الغصب

٢٢

ولو قبل قبل الدية ثم شرب من الخمر فتاب أو فسخ ففسخ عطاؤه فطأ في الحال أو بعد ذلك أو نال وكذا ظرفها العاقبة
 بجعل الكاء أو فتح راسه ففسخ أو فطرته أو قبل أسفله سقط أو فسخ البيع الفاسد والسوم على اشكال واستوى
 منه سعة الأجر أو الفاسد أو الفسخ صبيبا في سبعة وجونا فبعضه عن الفسخ ففعله السبع ضمن ولو فسخ بايا
 على مال فخر أو دل ساقا أو نال قبل أن يرد عاقل فابن لم يضمن ولو حفر بئر في غير ملكه أو طرح المعاش
 في المسالك أو تلف منقعة كسكة الدار أو كوب الدابة وإن لم يكن هناك غصب يضمن ولو أرسل ماء في ملكه
 فخرق مال غيره أو أخرج نارا فاحرق في لم يضمن مالم يلحقا ونفذ الحاجة لغيره مع علمه أو غدا لا عنه بالتقدي
 إلى لا يضمن ولو غصب شاة فأنشده لها جوعا أو حبس المالك عن حراسته ما شئبه فأنشده لها غصبا أو غصب
 دابة فبصرها أو ولد في الضمان نظره ولو منع غيره من إمساك دابته المرسلة ففعله أو من العقوق على د
 أو منع من بيع مناعه ففعل فبصره أو سوطه أو تلف عينه لم يضمن ولو منع بمغود دابة ففعله أو ضمن
 إلا أن يكون المالك راكبا قادرا ويضمن حملا الغصب على البيع أو الفاسد والسوم ولو لم يضمن بالغصب
 وان كان صغيرا ولو تلف الصغير بد الفاسد كدفع الحية أو ذئب أو فزع الحائط ضمن على راعي ولو استخدم الحر ففعله
 الأجر ولو استأجر لعل ففعله ولم يستعمله ففي سفره الأجر نظره ولو حبس سائقا ولم ينفق به لم يضمن أجره
 ولو استأجر دابة بعد أن غصبه بقتل الاستفاد ضمن ولو غصب خرأ من سلم أو منظار لم يضمن وإن كان كائنا
 ويضمن من الكافر المستتر وإن كان مسلما بالقيمة عند سخطه بالمثل وإن تلف الكافر على اشكال ولو
 نظره صبيبا أو إلى ضيعته فأنشده سبع ففي الضمان اشكال ولو فسخ الزرع عن جامد ففعله غير النار
 من حتى دابة الضمان على الثاني والأبدي الزرع على بدل الفاسد يضمن ففعله المالك بين أن يطلب
 الفاسد عند التلف من يربط به على يده سواء علم الغصب أو لا سواء كانت يدهم بغير غصب للغاصب
 أو لا سواء استعاد الفاسد غصبا أو لا وللمالك الرجوع على الجميع بيد واحد لكن الثاني أن علم
 بالغصب طلب بكل ما يطلب به الفاسد بسفر الضمان عليه إذا تلف عنده فلا يرجع على الأول ولو
 يجمع عليه ويرجع الأول عليه لوديع على الأول هذا إذا تناوت القيمة أو كانت في بدل الثاني أكثر ولو
 نادت في بدل الأول طلب بالزيادة دون الثاني ولو جهل الثاني الغصب فإمكان وضع يده
 بدل الضمان كالعادية المضمونة والمفوض بالسوم والبيع الفاسد فطره الضمان على الثاني ولا فعلى
 الأول كالأول بعينه والرهن والوكالة وعما تلف لا يضمن من الفاسد فطره الضمان عليه مع الفرد
 كالأول أيضا فبصره ولو كان الفرد للمالك فالضمان على الفاسد حكما ولو ادعى المالك أجره أو أياه ولو وهبه
 الفاسد لم يرجع المالك عليه لرجوعه على الفاسد لغيره وعدة لأن الجدة لا تستغني العمان ولو فسخ الجدة
 (من المالك)

إذا كان دابة مع العمان اشكال

إذا كان الغاصب كائنا

وان اشترى الام في من الجاهل لان الحكم
 بالعمان من ارجح اوضاع

اشارة الى ما ذكر من اسفراد الضمان
 على الثاني كله

او لو ابيع الغاصب لم يضمن من المالك

هذا اذا لم يكن المثل معوضة
 فان كانت معوضة فليس
 يضمن
 ٢٢

الثالث ان في الغصب من وقت الغصب الى احوال الزمان انما هو الغصب من وقت الغصب الى وقت الغصب يوم
 الاضطرار ولو غصب الغصب ثم قلد على المثل فلا بد من الغصب بخلاف القدره على العين ولا تلف مثلاً وتلفه في
 غير المكان فالوجه الزاماً للمثل فيه ولو خرج المثل باختلاف الزمان او المكان عن القوم بان تلفه عليه
 في مازة ثم اجتمعوا على غير او تلف جمداً في الصنف ثم اجتمعوا في الشاء اخذ المثل منه المثل في مثل ذلك
 المغان او الصنف لو تلف منه الذهب ففرض ان الزائد بالصنفه اشكال بنشاً من مساواة الغاصب
 غيره وعدمها فان اوجبه ففي الغصبين المثل اشكال بنشاً من طرف الربا وعدمه لاخصاً من البيع
 ولو اخذ من المسم الشئ فظهر من المطالبة بالمسلم بالشئ والكسب الارش ان نصفه فمباد
 بالشئ والتأخر من المسم لو غصب المثل الاكثر من من مثله ففرض جوب الشراء نظراً لو ابقى
 العبد ضمن في الحال الغيبة للمطلوب فان عاد نراة والغاصب جبر العبد الى ان يرد الغيبة عليه على
 اشكال فان تلف العبد محجوباً ساعداً الفاضل بغيره الغيبة فالأرب ضمان فبئذ الان واستمر جاع
 الاصل ولو تنازع في عيب بوش في الغيبة ففقدوا احد الاصلين نظراً للذهب الغيبة فبئذ المثل لا
 بفقد البلده على داي فان تعددوا خلف المصنف والتفدي الجبر منه بالنقد وانفقاً فبئذ
 الوزن فبئذ به وان اختلفا في الوزن ففقدوا فبئذ منه خذ من الربا **المطلب الثاني**
 في الاحكام وفصول ثلثة **الاول** في النقصان ولا عبرة بالنقصان غير السعر مع بقاء العين
 على صفاتها ولو ساءت وبيع الغصب عشرة وبيع الرد واحداً فلا شيء عليه فان تلفت جيت العشرة ولو
 تلف بعضها جوت عاد الى نصف درهم بعد رد الاصل الى درهم وجب القدر الثابت وهو النصف
 بنصف اقل منه وهو خمسة اقبالي ولو عادت فبئذ بالابلاء الى خمسة ثم انقص السوف ضاوت
 فبئذ الى درهم ثم مع الرد الخمسة الناقصة بالابلاء ولا يفرق ما نقص بالسوف من الباقي
 لو كانت الغيبة عشرة قابلاء حتى ساءت خمسة ثم ارتفعت السوف بالابلاء عشرة احمل درهم مع العشرة
 لان الناقص مضافه فلو بقي كل واحد عشرة وعشرين ورتده مع الخمسة الناقصة بالاستعمال ولا عبرة
 بالزيادة بعد التلف كما لو تلف كله ثم زاده الغيبة وهو اقوى ولو قطع الثوب قطعاً لم يملكه بل
 برة القطع مع الارش لو كان البيعة منسقة كالويل الخطة حتى يغتفر او اخذ منها درهمين او من
 الغمر واليمن حوا فان مضى الى الهلاك لم لا يبرده : اية اقوى بقاء العين مع الارش وكل ما نقص
 شئاً منه على اشكال بنشاً من حصول البراءة بدفع العين وارش النفس فيجوز ان يعانده المالك بعدم
 الغفر فبئذ ان تلف من اثبات النفس السبله حتى يرد الغاصب ولو غصب ثوبين بغصبهما الثوبين كزوني حتى
 (ومعنى)

والعالمه بالشئ والتأخر من فبئذ المسم

فلت مع

الطائف في ذلك ما هو حقه وحده في احدى الردا بين

كتاب الغصب

٥٢

ومعنى ما ينفك أحدهما وفيه الجمع شرفا والواحد منه منعه وهي فيه التالف لهما ونفسا الباقى وكذا لو
 شرا متفرقتين فبعت بغيره كل واحد منهما بالشئ ثم تلف أحدهما أو وعلب أحدهما وحده ثم تلف أو تلف أحدهما
 فانه يضمن قيمة التالف لهما خاصة وهو محسب ومجمل سبعا لانه تلف أحدهما وادخل النقص على الباقى
 بغيره وهو مجمل لانه لا ينفك منه التلف ولم ينقص الثوب بالشئ بغيره شيء يجب رد العين ما دامت
 باقية فان غلب دفع الغاصب للبدل وبلكه الغصب منه ولا يملك الغاصب العين الغصوبة فان عادت
 فكل منهما الرجوع وهل يحل للمالك على اعاده البدل لو طلب للغاصب كماله على رد البناء المنفصل
 وعلى الغاصب لا يجرى ان كان ذا البر من جنس الغصب حتى يقع البدل والماء المنفصل بينهما للمالك وكذا
 المنفصل بغيره الغاصب لو رد الـ وكذا الفصل والمنفصل على أشكال اذا جحد بعد دفع البدل وبين
 الراجح وان لم ينقص باجرة المثل عن عمل مطلق من الغصب لو انتفع بالزيادة وان انتفع بالنقص
 ضمن اوجه المطلق ولو جنى العبد المتسوق فقتله احسا فعلى الغاصب على العدم ولو جنى على الطرف فانتفع
 الغاصب لا ريب وهو ما ينضم العبد بذل دون رد البدل لا هذا حيث يبيع منهون ومجمل ارض البدل
 الامر به كذا لو اقتضى منه بعد مدة الى السيد وكذا لو اراد فخر الغاصب في بدل المالك فانه يضمن الغصب
 لو غصبه من ثلثه او سارقا فقتل او قطع في ذلك ففي ضمان على الغاصب طرفان متعاضدان ضمن النقص
 الزائد على المقتل لو جعل كذا الاشكال لو العكس ولو اراد في ذلك ثم مات في بيعا لغيره من غير ان يضمن
 الارش خاصة وكذا لو اشترى من ثلثه او سارقا فقتل او قطع في ذلك المشي حتى كونه من ضمان البائع
 ولو طاب الولى الذي في النفس والجنى عليه في الطرف لزم الغاصب لزم الامر من حيث وجبة الجناحة
 فان زاد جناية العبد على ثمة ثم مات فعلى الغاصب ثمة دفع الى السيد فاذا اخذها السيد
 بغيرها الوش الجناية فاذا اخذها الولى من السيد فللسيد الرجوع على الغاصب بغيره اخرج
 لاحتجاج المدفوعة الا بسبب في ذلك فضمنها ولو كان السيد يدفعه فحين المستغنى ثم قتله المستغنى
 فليس عليه ثمة وبطلانها ارش الجناية فاذا اخذها الولى لم يجز فيه اخرى بالسوء لم يحكم به
 للاولى بيع فيها وبيع المالك على الغاصب بما اخذه الثاني منها لان الجناية وقعت في ذلك فضمنها
 فكان الحق عليه لان لا يخذل دون الثاني لان الذمة باحدة المالك من الغاصب وهو عوض اخذ
 الجنى عليه ثانيا فلا يفتل بمتابعة فان مات في بدل الغاصب فليس عليه ثمة بتقسيم بينهما ورجوع
 المالك على الغاصب بغيره ويكون للجنى عليه ولا ان ياخذ ولو جنى على سيد فالضمان على
 الغاصب لا يجزى على اشكال لو جنى السيد عليه كمال القيمة على رضى مده فانه ان كان العوض باق فلا يضمن

الذي يعمل المطلق المطلق الذي يكون مطلقا بغير القيد ولا يملك الغاصب العين الغصوبة فان عادت
 فكل منهما الرجوع وهل يحل للمالك على اعاده البدل لو طلب للغاصب كماله على رد البناء المنفصل
 وعلى الغاصب لا يجرى ان كان ذا البر من جنس الغصب حتى يقع البدل والماء المنفصل بينهما للمالك وكذا
 المنفصل بغيره الغاصب لو رد الـ وكذا الفصل والمنفصل على أشكال اذا جحد بعد دفع البدل وبين
 الراجح وان لم ينقص باجرة المثل عن عمل مطلق من الغصب لو انتفع بالزيادة وان انتفع بالنقص
 ضمن اوجه المطلق ولو جنى العبد المتسوق فقتله احسا فعلى الغاصب على العدم ولو جنى على الطرف فانتفع
 الغاصب لا ريب وهو ما ينضم العبد بذل دون رد البدل لا هذا حيث يبيع منهون ومجمل ارض البدل
 الامر به كذا لو اقتضى منه بعد مدة الى السيد وكذا لو اراد فخر الغاصب في بدل المالك فانه يضمن الغصب
 لو غصبه من ثلثه او سارقا فقتل او قطع في ذلك ففي ضمان على الغاصب طرفان متعاضدان ضمن النقص
 الزائد على المقتل لو جعل كذا الاشكال لو العكس ولو اراد في ذلك ثم مات في بيعا لغيره من غير ان يضمن
 الارش خاصة وكذا لو اشترى من ثلثه او سارقا فقتل او قطع في ذلك المشي حتى كونه من ضمان البائع
 ولو طاب الولى الذي في النفس والجنى عليه في الطرف لزم الغاصب لزم الامر من حيث وجبة الجناحة
 فان زاد جناية العبد على ثمة ثم مات فعلى الغاصب ثمة دفع الى السيد فاذا اخذها السيد
 بغيرها الوش الجناية فاذا اخذها الولى من السيد فللسيد الرجوع على الغاصب بغيره اخرج
 لاحتجاج المدفوعة الا بسبب في ذلك فضمنها ولو كان السيد يدفعه فحين المستغنى ثم قتله المستغنى
 فليس عليه ثمة وبطلانها ارش الجناية فاذا اخذها الولى لم يجز فيه اخرى بالسوء لم يحكم به
 للاولى بيع فيها وبيع المالك على الغاصب بما اخذه الثاني منها لان الجناية وقعت في ذلك فضمنها
 فكان الحق عليه لان لا يخذل دون الثاني لان الذمة باحدة المالك من الغاصب وهو عوض اخذ
 الجنى عليه ثانيا فلا يفتل بمتابعة فان مات في بدل الغاصب فليس عليه ثمة بتقسيم بينهما ورجوع
 المالك على الغاصب بغيره ويكون للجنى عليه ولا ان ياخذ ولو جنى على سيد فالضمان على
 الغاصب لا يجزى على اشكال لو جنى السيد عليه كمال القيمة على رضى مده فانه ان كان العوض باق فلا يضمن

بشأن حد وثبة لك في ذلك ثم بعد انقضاء القيد فلا يكون
 مضمونا على البائع ومن استلذه السيد بغيره من غير ان يكون
 من ضمانه الغصب ان هذا الظاهر ان كونه ان كان ذلك
 مع كونه بالمال فلا شك ان لا يضمن شيئا
 على البائع لانهم الشئ بالسبب
 حارة ومقتضاها لا ورضوان
 كان مع مجمل بالمال فلا
 اشكال في الاستحسان
 في

ان كان النفس الغرض المذكور هو بيع الغيبة سواء كان بيع بغيره
 الاصل او ما صار اليه لا لزم هو الرابع ان او حيا او
 كائنا ما كان وان لم يرض له ارش ضمن الضمان
 المتعدد ولا كذا وهذا لا يستقيم الا ان كان
 القطع بجناية العبد المتسوق الى السيد
 على الاحتمال كاعماله
 هو ظاهر في اورد
 ولا شك
 فانه ما ساء اخذت مطلقا من ارضه فلا يقطع به سببها الجوى
 او خصوصا يمكن الغاصب هو المالك وان يبيع
 لانه لا يرضى له المتعدد فانه فقط
 فالجناية عليه وضمنه من ثمة فان غصبه من ثمة
 في جميع هذه المسائل

كتاب العصب

٢٧

ولو استعمل الخشب المصنوع في بناء الزم بالعبر أن إلى الهدم ولو وقع اللوح المصنوع سفينة بجبله وكانت
على الساحل وكان اللوح في علما بحيث لا ينفذ في غلقه لو كانت في اللجة وخلف الغرق فبطلت فالأرب الرجوع إلى
الغيبطان يخرج إلى الساحل إن كان في السفينة جوار له حرمه أو مال لغير الغاصب لو كان له فالأرب
العين ولو خاطب ثوبه بجيوبه منعش وجب نزعه مع الأسكان فإن خيف تلفها الصغرة فاعلمه وكلف
الغيبطان لو خاطبها جرح جوار له حرمه أو مع لمن التلف الشين ولو مات الجرح أو أودق في الترع أشكال
مخرج المتلد ولو دخل فصيل في بنية بناء في بحيرة وعسل خلية كعليه وان نقتضيه فمعه ولو
لم يكن من غنم صاحب الفصيل والبناء لا أرض سواء كان بفعله أو لو نقتضيه فمعه الدية عن غنمه
البحيرة أو سكن آخر لغيره هو كقولنا دخلت بنية سمان في فلاة أو أخيل الكسنان كانت بدما لك الدية
عليها أو فوط في غنمها من إن لم يكن بد عليها فإن فوط صاحب الفلد وبان عليها في الطريق مثلا كرس لا
ثقل ولو انتفى الثوب منها كرسه من صاحب الدية لأن ذلك لمصلحة ولو نقتضيه فمعه بعينه على العيب
في بد الغاصب فلا ضمان مع بقاء الغنمة **الفصل الثالث** في ضمان الغاصب بغير علمه
كان يعرف شيئا من ثوبه على الجوار بغير العلم فاعلمه فمعه الجارة ونسفع الشبهة
على الخلاف ويجعل مع البكر الأكثر من الأرض العشرة مع العقد جاكين الأكثر من الأرض العشرة وهو
المثل ولو اضمته بأربعة فعليه دية البكره فان وطئها مع ذلك لم يرد الأم وإن علق جرح مثلها من
الجرح عود ما كان أجلا لحق به الولد وعليه فمعه يوم سقط جوارش ما نقصت الأم بالولد ولو سقط
مينا فاشكال بنشأ من عدم العلم بجوئته من غنمه أو لا ولو وقع جوارش فمعه الجارة ولو ضرها
أجنبي ففقط فضل الضارب للغاصب به جين آمنه ولو كانا عالمين بالفرج فان أكرهما فلولي المهر والولد
والأرض بالولد والأجر وعلى الغاصب المهر ولو طأ عنه حدا في عوض الوطئ اشكال بنشأ من الغنم
عن مهور البقر من كونه حفا للمالك أم لو كانت بكر فعليه دية البكره ولا يلحق به الولد فان ما في يد
الغاصب غنمه وان نصفه مينا فالاشكال كما تقدم ولو كان جوارش من جين آمنه ولو كان للغاصب
عالمًا ودونها لم يلحق به الولد وجب المهر والمهر عليه بالعكس مخدعي بعينه ولا مخر على شكل ولحق
به الولد ولو باعها الغاصب فوطئها المشرع عالمًا بالعصب فك الغاصب في مطالبة الغاصب هذا
المصنوع بنشأ من أن منافع البضع هل يدخل تحت المهر لا ولا يجب إلا مخر واحد بوطان إذا
أخذت الشبهة في فدية بعدد مع الاستكشاف مع الجمل بغير علم من المشرع الغنم بغير
لها على الغاصب الشرع لا يجوز فيها الولد بغير المشرع ابن النفعة التي في تحت بدلا ومثلها عند الوطئ

واعلم أنه إذا أمن التلف المهر الشين الجوارش للشم وكذا
كل جوارش يجوز معه العدول إلى الشين
الوضوء وجب الترع فلا فلا
ع

فأما كانه بكر أو جميع ذلك أكثر من الأرض من المشرع
البكره لا أنه بازاله البكره ما على الاختلاف
السابقين وجب أكثر من الأرض على الغاصب
ويجوز وجوب مهر البكره فقط
على النكاح ويجوز
مع العذر أو أرض
مرو على الغاصب للامتنع من الأرض
هذا هو الأصل
فمعه الجارة
المهر بالوضع مطلقا على الأكثر وقد
فهم الشارح السيد من العادة أن الزوج
أكثر الأمور الثلاثة التي أنه وهو لا أن الزوج المهر
مهر المثل فكيف يفسد وجوب المهر أو أرض وكان أكثر
أرض ماله المالك للغاصب
المهر وهو المهر المهر
المهر وهو المهر المهر
قال إن طرد المهر بغيره بنشأ من أن منافع البضع هل يدخل
النشأ من أن منافع البضع هل يدخل
فمعه الجارة
المهر بالوضع مطلقا على الأكثر وقد
فهم الشارح السيد من العادة أن الزوج
أكثر الأمور الثلاثة التي أنه وهو لا أن الزوج المهر
مهر المثل فكيف يفسد وجوب المهر أو أرض وكان أكثر
أرض ماله المالك للغاصب
المهر وهو المهر المهر
المهر وهو المهر المهر
قال إن طرد المهر بغيره بنشأ من أن منافع البضع هل يدخل
النشأ من أن منافع البضع هل يدخل
فمعه الجارة
المهر بالوضع مطلقا على الأكثر وقد
فهم الشارح السيد من العادة أن الزوج
أكثر الأمور الثلاثة التي أنه وهو لا أن الزوج المهر
مهر المثل فكيف يفسد وجوب المهر أو أرض وكان أكثر
أرض ماله المالك للغاصب
المهر وهو المهر المهر
المهر وهو المهر المهر

كتاب الغصب

هذا الكتاب من كتب الفقه
والشريعة الإسلامية
والمصنف هو
المفتي محمد بن عبد الله
البربري

٢٩

وكيفية المشيئة في الباطن لا كغيره التي في الغيبة للمالك ثم ان كان قد فسخ الثمن لم يكن انفسه مطالب به وان لم يكن فسخه
فليس عليه طلب بل اقل الامر من الغيبة والثمن فان عاد العبد اليه ففسخ وعبر وجبده على المالك واسترجع
ما دفعه ولو كان اقراره في مدة خبايا انفسه البيع لا يملك فسخه بعد اقراره بما دفعه ولو اقر المشتري
خاصة لزمه رد العبد الى المقر له وبيع الثمن الى بايعه ولو اعين المشتري العبد لم يملك اقراره بها سيما
وكذا الوباة في ثالثه صددتها العبد بالاقرب العقب ويجعل علمه لان العقب من المالك فالحال لو
انفق السيد اليه بدل على الرضا وشهد عدلان بالعقب **خاتمة** في التراجع لو اختلفا في تلف
المغصوب فقدم قول الغاصب صحيح بمهنة لانه قد صدد في ولا يثبت فانه حلف بطلب بالبدل وان كان
العقب باقية بزم الطالب للعقب بالحلف كذا الوشا في الغيبة على ما لم يدع ما يعلم كذبه كما
كالدم في مهنة العبد وكذا لو ادعى المالك عتقه بزيدها الغيبة كعلم صغته وشانها في الثوب
الذي على العبد والحام الذي في اصبعه اما لو ادعى الغاصب عتقا بنفسه الغيبة كالعود او ادعى
رد العبد لم يثبت له المالك بعد ادعى رد الغصبك رد فبطله وعنده قدم قول المالك مع اليقين
ولو اختلفا بعد زيادة مهنة المغصوب في وقتها فادعى المالك الزيادة قبل النافذ القاب
بعد ادعى المالك بخلاف العبد المشاع في هذا الغاصب الغاصب سبعة على اشكال او
غصبه من المالك فادعى المالك عند الغاصب فبطل الغاصب فادعى المالك الزيادة قبل النافذ القاب
شيئا او هبته ثم انتقل اليه بسبب صحيح فقال للمشتري بعتك ما لا املك واقام بینه فلا قرب
اندر انفسه على لفظ البيع ولم يضمن اليه ادعاء المالكه مهمته بینه ولا فلا ان يقول بعتك ملكي او
هذه ملكي او قبضت من ملكي او قبضت من ملكي **المفصل الثاني** في النفقة وهي استحقاق
الشرع ان تترفع عنه نفقة المشتري عنه بالبيع وليست ببعاء فلا يثبت خيار المجلس فيه فصول
الاول المحل وهو كل عاقل ثابت مشرك بين اثنين قابل للتمتع فلا يثبت في النفقة ولا على
راي لا في البناء والغرس بايعا منفردا ولو بيعا منضمين الى الارض خلا في النفقة ببعاء
وفي الدواب نظير بناء من جبان العادة بعدم نفقة ولا تدخل الجبال التي يركب عليها الكواكب
وفي الثمرة وان بيعت على شجرها مع الارض واخرى نابتا بالثابت عن جرم عابده مشركه مبنية على
سقف لصاحب السفل فانه لا يثبت لها الا الارض لها ولو كان السقف لها فاشكال من حيث
ان في الهواء فليس بثابت واخرى نابتا بالمشتري عن غيره فلا يثبت بالجواز ولا فيها ضم وبيتر
الامع الشكر في الطرفين او انظرنا ضمهما البائع واخرى نابتا بقبول الفسخ عن الطاحون

اي لو ساد فابطل البيع والشراء على كون
العبد مغصوبا بالمغتصبا فما
على العبد بثلث الغرم على
كل ضمها واقراره على
المشتري الدائم
منه

يبريد بذلك ابطال البيع واسترداد البيع الذي لا يملك
البه بالسبب الصحيح بعد البيع الفاسد
لا يقين به

في ما يثبت من الاثر المقارن الفسخ الصبيحة والظلمة لا يثبت
ونحو ذلك

وغيره

والهام وبالإجمال إذا كان الغصب مما لا يقبل الضمان لا يقبل الضمان وهو بطلان الغصب
منه فلا شفعة فيها على باي ولو اشترى الضمان بشفعة الهام ثبتت الشفعة وكذا لو كان مع الشريك من حيث
بطلان الشفعة أو كان في الرضا أربعة أجراء فانه يمكن ان يفتقر كل منهما بحج من أركان الطريق
واسعا لا بطلان منفعته بالضم ولو حتم القسوم أو ما لا شفعة فيه إلى ما فيه الشفعة ثبتت في
الثاني بنسبة فممن من الثمن وإنما ثبتت لو انتقلت الحصة بالبيع فلو وهب الضمان بغيره وجوز جعله
صدقا أو عتقا من أصله وغير ذلك لم يثبت الشفعة ولو كان الشريك موثوقا عليه ثبتت الشفعة
في الظن أن كان واحدا على باي والأقرب عدم اشتراط عدم البيع فلو بيع بخيار ثبتت الشفعة
اشترى أو أخضع أحدهما ولا يفسد خيار البائع ج وكذا لو باع الشريك ثبت للشريك الأول الشفعة
وان كان لبايعه خيار الفسخ فان فسخ بعد الأخذ فالشعور للشريك وان فسخ قبله فلا حق
للبايع وفي الشفعة أشكال

الأمر الذي كان بينهما لم يأخذ بالشفعة وبيع حسنة

الفصل الثاني في الأخذ والماخوذ منه ما إلا

فكل شريك من شركته معاينة قادر على الثمن فلا يثبت لغير الشريك الواحد على باي ولا للمأجر
ولا المألول والمأربان دعي غيبة الثمن أجل ثلثة أيام فان حضره والابطال شفعته بعدها ولو ذكر أنه
في بلد آخر أجل مبدد وصوله منه وثلثة أيام بعد ما لم ينفق الشفعة فان كان الشريك مسلما يتأخر
في الشفع الاسلام وأن اشترى من ذي الأقال واللابع من علا الشفعة على الصغير والمجنون وإن
كان هو المشتري لها أو البائع عتقا على أشكال وكذا الوصي على باي والوكيل وبثب للشعير
المجنون وبثب في الأخذ عنهما الولي مع المصلحة فلو ترك فلها بعد الكمال المطالبة إلا أن يكون
الشرك أصلي ولو أخذ الولي مع أولويه الشرك لم يبيع والمالك بأن للشعير وبثب للفاي وبثب
والمكاتب أن لم يرض المولى وبملك صاحب مال الفرض بالشراء لا بالشفعة أن لم يكن ربح
أو كان لأن العامل لا يملكه بالبيع وله الابن وأما المأخوذ منه فهو كل من يبيع
ملكه بالبيع وأخره نأ بالجدد عن شريكين اشترا دفعة ولو باع المكاتب شقصا بمال الكفاية
ثم فسخ السيد الكاتب للغير لم يطل الشفعة ولو اشترى الولي للطفل شقصا في شركته جاز أن
يأخذ بالشفعة ولو جاز في مرض الموت فان خرج من الثلث أخذ الشفع بالبيع والسوي أما تجب منه بالنسبة
وأن كان العاثر الشفع الولي البائع عن أحد الشريكين الأخذ للأخر وكذا الوكيل للمأخوذ شفع
في شركته حمل لم يكن لولي الأخذ إلا بالشفعة إلا بعد أن يولد حيا ولو خفي على الطفل مع غبطة الأخذ
كان للولي أيضا المطالبة على أشكال ببناء من أدته إلى الترابي بخلاف الصبي عند بلوغه لجد الحرة
(أو لولئك)

وإذا كان الغصب مما لا يقبل الضمان لا يقبل الضمان وهو بطلان الغصب
منه فلا شفعة فيها على باي ولو اشترى الضمان بشفعة الهام ثبتت الشفعة وكذا لو كان مع الشريك من حيث
بطلان الشفعة أو كان في الرضا أربعة أجراء فانه يمكن ان يفتقر كل منهما بحج من أركان الطريق
واسعا لا بطلان منفعته بالضم ولو حتم القسوم أو ما لا شفعة فيه إلى ما فيه الشفعة ثبتت في
الثاني بنسبة فممن من الثمن وإنما ثبتت لو انتقلت الحصة بالبيع فلو وهب الضمان بغيره وجوز جعله
صدقا أو عتقا من أصله وغير ذلك لم يثبت الشفعة ولو كان الشريك موثوقا عليه ثبتت الشفعة
في الظن أن كان واحدا على باي والأقرب عدم اشتراط عدم البيع فلو بيع بخيار ثبتت الشفعة
اشترى أو أخضع أحدهما ولا يفسد خيار البائع ج وكذا لو باع الشريك ثبت للشريك الأول الشفعة
وان كان لبايعه خيار الفسخ فان فسخ بعد الأخذ فالشعور للشريك وان فسخ قبله فلا حق
للبايع وفي الشفعة أشكال

الأمر الذي كان بينهما لم يأخذ بالشفعة وبيع حسنة

فكل شريك من شركته معاينة قادر على الثمن فلا يثبت لغير الشريك الواحد على باي ولا للمأجر
ولا المألول والمأربان دعي غيبة الثمن أجل ثلثة أيام فان حضره والابطال شفعته بعدها ولو ذكر أنه
في بلد آخر أجل مبدد وصوله منه وثلثة أيام بعد ما لم ينفق الشفعة فان كان الشريك مسلما يتأخر
في الشفع الاسلام وأن اشترى من ذي الأقال واللابع من علا الشفعة على الصغير والمجنون وإن
كان هو المشتري لها أو البائع عتقا على أشكال وكذا الوصي على باي والوكيل وبثب للشعير
المجنون وبثب في الأخذ عنهما الولي مع المصلحة فلو ترك فلها بعد الكمال المطالبة إلا أن يكون
الشرك أصلي ولو أخذ الولي مع أولويه الشرك لم يبيع والمالك بأن للشعير وبثب للفاي وبثب
والمكاتب أن لم يرض المولى وبملك صاحب مال الفرض بالشراء لا بالشفعة أن لم يكن ربح
أو كان لأن العامل لا يملكه بالبيع وله الابن وأما المأخوذ منه فهو كل من يبيع
ملكه بالبيع وأخره نأ بالجدد عن شريكين اشترا دفعة ولو باع المكاتب شقصا بمال الكفاية
ثم فسخ السيد الكاتب للغير لم يطل الشفعة ولو اشترى الولي للطفل شقصا في شركته جاز أن
يأخذ بالشفعة ولو جاز في مرض الموت فان خرج من الثلث أخذ الشفع بالبيع والسوي أما تجب منه بالنسبة
وأن كان العاثر الشفع الولي البائع عن أحد الشريكين الأخذ للأخر وكذا الوكيل للمأخوذ شفع
في شركته حمل لم يكن لولي الأخذ إلا بالشفعة إلا بعد أن يولد حيا ولو خفي على الطفل مع غبطة الأخذ
كان للولي أيضا المطالبة على أشكال ببناء من أدته إلى الترابي بخلاف الصبي عند بلوغه لجد الحرة
(أو لولئك)

وإذا كان الغصب مما لا يقبل الضمان لا يقبل الضمان وهو بطلان الغصب
منه فلا شفعة فيها على باي ولو اشترى الضمان بشفعة الهام ثبتت الشفعة وكذا لو كان مع الشريك من حيث
بطلان الشفعة أو كان في الرضا أربعة أجراء فانه يمكن ان يفتقر كل منهما بحج من أركان الطريق
واسعا لا بطلان منفعته بالضم ولو حتم القسوم أو ما لا شفعة فيه إلى ما فيه الشفعة ثبتت في
الثاني بنسبة فممن من الثمن وإنما ثبتت لو انتقلت الحصة بالبيع فلو وهب الضمان بغيره وجوز جعله
صدقا أو عتقا من أصله وغير ذلك لم يثبت الشفعة ولو كان الشريك موثوقا عليه ثبتت الشفعة
في الظن أن كان واحدا على باي والأقرب عدم اشتراط عدم البيع فلو بيع بخيار ثبتت الشفعة
اشترى أو أخضع أحدهما ولا يفسد خيار البائع ج وكذا لو باع الشريك ثبت للشريك الأول الشفعة
وان كان لبايعه خيار الفسخ فان فسخ بعد الأخذ فالشعور للشريك وان فسخ قبله فلا حق
للبايع وفي الشفعة أشكال

الأمر الذي كان بينهما لم يأخذ بالشفعة وبيع حسنة

فكل شريك من شركته معاينة قادر على الثمن فلا يثبت لغير الشريك الواحد على باي ولا للمأجر
ولا المألول والمأربان دعي غيبة الثمن أجل ثلثة أيام فان حضره والابطال شفعته بعدها ولو ذكر أنه
في بلد آخر أجل مبدد وصوله منه وثلثة أيام بعد ما لم ينفق الشفعة فان كان الشريك مسلما يتأخر
في الشفع الاسلام وأن اشترى من ذي الأقال واللابع من علا الشفعة على الصغير والمجنون وإن
كان هو المشتري لها أو البائع عتقا على أشكال وكذا الوصي على باي والوكيل وبثب للشعير
المجنون وبثب في الأخذ عنهما الولي مع المصلحة فلو ترك فلها بعد الكمال المطالبة إلا أن يكون
الشرك أصلي ولو أخذ الولي مع أولويه الشرك لم يبيع والمالك بأن للشعير وبثب للفاي وبثب
والمكاتب أن لم يرض المولى وبملك صاحب مال الفرض بالشراء لا بالشفعة أن لم يكن ربح
أو كان لأن العامل لا يملكه بالبيع وله الابن وأما المأخوذ منه فهو كل من يبيع
ملكه بالبيع وأخره نأ بالجدد عن شريكين اشترا دفعة ولو باع المكاتب شقصا بمال الكفاية
ثم فسخ السيد الكاتب للغير لم يطل الشفعة ولو اشترى الولي للطفل شقصا في شركته جاز أن
يأخذ بالشفعة ولو جاز في مرض الموت فان خرج من الثلث أخذ الشفع بالبيع والسوي أما تجب منه بالنسبة
وأن كان العاثر الشفع الولي البائع عن أحد الشريكين الأخذ للأخر وكذا الوكيل للمأخوذ شفع
في شركته حمل لم يكن لولي الأخذ إلا بالشفعة إلا بعد أن يولد حيا ولو خفي على الطفل مع غبطة الأخذ
كان للولي أيضا المطالبة على أشكال ببناء من أدته إلى الترابي بخلاف الصبي عند بلوغه لجد الحرة
(أو لولئك)

کتاب الغضب

۲۱۳

شبهان من خیر صبیح معهما و یقیم بدین احواش و اشیر واحد من اشیر شقصا فلا شقص لغیر مضرب احد هما

دون الاخوان ببعض العطف على البشرى والاجار له ولو اشترى اثنان نصيبا فاحد فاشفع اخذ

نضيب أحدهما بعد القبض قبله ولو وكل أحد الثلاثة شريكه في بيع حصته مع نضيبه فباعهما

لواحد فللثالث اخذ الشفعة منها ومن احدثها ولو باع الشريك نصف الشقص اجل ثم الباقي

الاخو ثم علم الشفيع فله اخذ الاول والثاني واخذهما فان اخذ الاول لم يشاركه الثاني - ^{ان اخذ}

الثاني احتمال مشاركته الأول وعلى ما اخترناه من سقوط الشفع مع الكثرة للشفع أخذ الجميع أو

مركبة حاجته الفصل الثالث في كيفية الإخذ بملك الشفع الإخذ بالعقد وان كان

في مدة الجوار على أي وهو قد يكون فعلاً بأن يأخذ الشفيع ويدفع الثمن أو يرعى المشتري

فبذلك جيبتم ولقضاكم قوله اخذتم او مملكتكم وما اشبه ذلك من الالفاظ الدالة على الاخذ

رفع الشئ والرضى بالصبر بشرط العلم الشفيق بالشئ والمثمن معان فلو جعل احدهما لم يصح الاخذ

له المطالبة بالشفعة ولو قال اخذته بمها كان لم يصح مع الجهار ويجب تسليم الثمن ولا فلا يجب

في المبرج للرفع قبله وليس لتسريح اخذ البعض بل الشرك والجمع فلو قال اخذ ما خفف الشفص

الأموال بطلان السعة ويجب الطلب على الفور فلواخر مع امكانه بطلبه ستغنيه على راي ان

امداد حضرت عیسیٰ علیه السلام از بعد از انوار الکرامه است که در آن زمان که

فصل في بيان ما ينبغي من العلم في هذه المسألة

صوم و دفع الصوم والسك بالاكاء والشب واغلا في الباب والخ وجوز الحام الا ان كان الاق

سنتن الصلوة وانتظار الجماعة اعدار الامع حضو المشيم وعدم استغاله الطلع، هذا الا...

ببدء بالتسليم والدعاء وانما ياخذ بالتمن الذي وقع عليه العقد وان كان مثلثا فليضع الشفع

فإن كان من ذوات الغيم فعليه منه يوم العقد على ما سوا كان. شل فيه المشفع

لا فلا يلزمه الدلالة والوكالة وغيرهما من المؤن ولو زاد المشتري في الثمن بعد العقد لم يلحق

زيادة وإن كان في مدة الخبر على رأي ولا يسطع عنه ما يحمله الباع وإن كان في مدة الخبر

للملوك وبسط ايديهم العيان اخذوا المشرك ولو كان الثمن مؤجلا فلا شفيع الاخذ كذلك

سد اقامه كنفيل اقام يكن ملبا وليس له الاخذ عند الاجل على رايه ولو مات الشخص حل

فر علی بعد الشفیع اوباع شفیع مع شریکین الواحد صفقه فکل شریک اخذ شفعه خاصه و

الصفحة مع الكثرة في الحال
لا تفسد ما فيها من الكثرة
ما أخذ من الكثرة

سكون
 مراعى ما نسخ
 طلبة الشععة
 لانه اذا اخذ البيع لم ينكره
 الفاسد
 الفاسد
 اخذ الشععة فلم ينكره الثاني
 هذا المحدث لو اخذ من الثاني اما لو اخذ من الاول
 فقط فعلى يولده ينكر الشععة لان ما يشترك الثاني في
 لو اخذ من الاول فما اخذ قطع الثاني انه لو اخذ من الاول
 الشععة فيجب الثاني على ما سبق من الاحتمال
 كان شركا واستحق فوفى البيع الثاني فلا يرد استحقاقه
 باخذ ملكه فلا بد ما ذكر ان ان يوثق الشععة هنا على القول
 بالنسخ على الكثرة

دوبل بیچ الوغہ دہل لاکھ منہا دہل
لوفتہ فی ذات الثیم یث
الشیخ خاصہ

ای سوا، کان الف الذی جرے علیہ العطف هو من المثل
للمفوع ای مثل فیضہ ام زادہ ام نامضا
۵۷

كتاب الغصب

٢١٥

اذا وجبنا فيها على الشخص اخبار الشفع لم يقوم مسخا للبقاء في الارض ولا مفلوحا لانهما
 ملكا مع الارض بل اما ان يقوم الارض فيها الغرس ثم يقوم خالصة فالنفاذ في هذا الغرس
 فيه فعل الشفع اما نقصه من ان يختار الفلح او يقوم الغرس مسخا للثبات بالاجرة او لاختاره بالقيمة
 انما استعاض عنه ولو اختلف الوقت واختار الشفع قلعه في وقت سبق فقص فيه عن قلعه
 في اخره ذلك ولو غرس الشفع او بنى مع الشفع او كبله في المشاع ثم اخذه الشفع فالحكم
 كذلك ولو منع الشفع للشفع اخذه وعليه بقاء الزرع الى ان الحصاد عاونا والنا الفصل
 المحدث بين الصنفين لاخذ للشفع وان كان غخلا لم يور على باي وعلى الشفع الشفعة الى وقت
 اخذه عاونا اما الفصل فللشفع ولو كان الطلع غير مؤبر وقت الشراء فهو للشفع فان اخذه بعد
 التنازل اخذ الارض والخلد من الثمن بمسهما من الثمن ولو ظهر مسخا في الثمن فان لم يكن بها
 فلا مسخا في باي ولا بطلت الشفعة ولا ينطل لو كان المدفوع من الشفع مسخا ولو ظهر عيب
 في الثمن المعين فرد الباي فدم حق الشفع بطل الباي بغيره الشفع ان لم يحدث عند ما بيع
 البية وبالأرض ان حدث ولا يرجع على الشفع ان كان اخذه بغيره العوض الصمد ولو عاد الى الشفع
 بغيره وشبهها لم يملك رده على الباي ولو طلب الباي لم يجبا اجابته ولو نقصت فيه الشفع
 عن قيمته الثمن فلا قرب ان الشفع لا يرجع بالنفاذ ولو كان في يد المشتري فرد الباي الثمن
 بالبيع من الشفع لسبق حقه واخذ بغيره الثمن وللبيع فيه الشفع ان ناسخ عن فيه
 الثمن لا يرجع المشتري بالزيادة ويجعل مقدم حق الباي لان حقه استند الى وجود الباي ثابت
 حال البيع والشفعة ثبتت بعده بخلاف المشتري لو وجد الباي معيبا لان حقه استند الى الثمن
 وقد حصل من الشفع فلا غابة في الراد ما لم يرد الباي الثمن حتى اخذ الشفع فان لم يرد الثمن
 وليس له استرجاع البيع لان الشفع ملكه لا اخذ فلا يملك الباي ابطال ملكه كالو براءة الشفع
 لا يبيع ولو تلف الثمن المعين قبل مبصره فان كان الشفع قد اخذ الشفع بجمع الباي
 بغيره ولا بطلت الشفعة على اشكال ولو ظهر العيب في الشفع فان كان المشتري والشفع
 عالين فلا خفاء لاحدهما ولو كانا جاهلين فان رده الشفع فخر المشتري بين الراد والارض
 وان اختلف الاخذ لم يكن للمشتري العنع وهل له الارض قبل لانه استند الى طلبه من وجوب اليه
 جميع ثمنه كان كالرد ويجعل ثبوته لانه عوض جزائي من البيع فلا يخطئ بزال ملكه
 فحينئذ يسطع على الشفع من الثمن بعده وكذا الوعد الشفع خاصة ولو علم المشتري خاصة الشفع

ما يقع
 ان اخذ الفلح يكون
 فله ان يبيع في الارض
 على القول بذلك في ما نص
 معطوفا على النص وهو قوله
 بدفعه يجوز ان يكون معطوفا على
 وهو قوله يقوم وهو الارض التي عرفت
 مسخا للثبات بالاجرة او لاختاره بالقيمة
 انما استعاض عنه ولو اختلف الوقت واختار الشفع قلعه في وقت سبق فقص فيه عن قلعه
 في اخره ذلك ولو غرس الشفع او بنى مع الشفع او كبله في المشاع ثم اخذه الشفع فالحكم
 كذلك ولو منع الشفع للشفع اخذه وعليه بقاء الزرع الى ان الحصاد عاونا والنا الفصل
 المحدث بين الصنفين لاخذ للشفع وان كان غخلا لم يور على باي وعلى الشفع الشفعة الى وقت
 اخذه عاونا اما الفصل فللشفع ولو كان الطلع غير مؤبر وقت الشراء فهو للشفع فان اخذه بعد
 التنازل اخذ الارض والخلد من الثمن بمسهما من الثمن ولو ظهر مسخا في الثمن فان لم يكن بها
 فلا مسخا في باي ولا بطلت الشفعة ولا ينطل لو كان المدفوع من الشفع مسخا ولو ظهر عيب
 في الثمن المعين فرد الباي فدم حق الشفع بطل الباي بغيره الشفع ان لم يحدث عند ما بيع
 البية وبالأرض ان حدث ولا يرجع على الشفع ان كان اخذه بغيره العوض الصمد ولو عاد الى الشفع
 بغيره وشبهها لم يملك رده على الباي ولو طلب الباي لم يجبا اجابته ولو نقصت فيه الشفع
 عن قيمته الثمن فلا قرب ان الشفع لا يرجع بالنفاذ ولو كان في يد المشتري فرد الباي الثمن
 بالبيع من الشفع لسبق حقه واخذ بغيره الثمن وللبيع فيه الشفع ان ناسخ عن فيه
 الثمن لا يرجع المشتري بالزيادة ويجعل مقدم حق الباي لان حقه استند الى وجود الباي ثابت
 حال البيع والشفعة ثبتت بعده بخلاف المشتري لو وجد الباي معيبا لان حقه استند الى الثمن
 وقد حصل من الشفع فلا غابة في الراد ما لم يرد الباي الثمن حتى اخذ الشفع فان لم يرد الثمن
 وليس له استرجاع البيع لان الشفع ملكه لا اخذ فلا يملك الباي ابطال ملكه كالو براءة الشفع
 لا يبيع ولو تلف الثمن المعين قبل مبصره فان كان الشفع قد اخذ الشفع بجمع الباي
 بغيره ولا بطلت الشفعة على اشكال ولو ظهر العيب في الشفع فان كان المشتري والشفع
 عالين فلا خفاء لاحدهما ولو كانا جاهلين فان رده الشفع فخر المشتري بين الراد والارض
 وان اختلف الاخذ لم يكن للمشتري العنع وهل له الارض قبل لانه استند الى طلبه من وجوب اليه
 جميع ثمنه كان كالرد ويجعل ثبوته لانه عوض جزائي من البيع فلا يخطئ بزال ملكه
 فحينئذ يسطع على الشفع من الثمن بعده وكذا الوعد الشفع خاصة ولو علم المشتري خاصة الشفع

[illegible]

له بالنصف الذي عاده في يد ^{مدين} مدين على الكل باليمين لم يكن له الشفعة لوباع مدين على الكل إلا باليمين إن
 لم يقض البذل ولو ادعى كل من الشريكين السبق في الشراء سمع من المدعي ولا فان لم يكن بينه حلفا النكر
 فان لكل حلفا المدعي وقضى له ولم يسمع دعوى الآخر لان خصمه قد استحق ملكه ولو اختلف الشياطين
 في الثمن واوجبا النكاح اخذه الشفعين بما حلف البايع لا بما حلف المشتري لان للبايع قسح البيع فاذا
 اخذه بما قال المشتري منع منه فان رضى المشتري باخذه بما قال البايع جان ومكان الشفع اخذه بما قال ^{الشفع}
 فان عاد المشتري فان عاد المشتري وجد في البايع وقال كنت غالطا فهل للشفعين اخذه بما حلف
 عليه الا في يد لك ولو ادعى على احد وادى الشفعة العفو منه للآخر لم يقبل فان عوى ^{الشفع} ناعا
 الشهادة لم يقبل لانها ردت للشفعة ولو شهد ابتداء بعد العفو ثبت ولو ادعى عليها فحلفا

ثبت الشفعة ولو نكل أحدهما فان صدر الحالف الناكل في عدم العفو فالشفعة له ما أخذ
الناكل بالصد من لا يمين غيره وورد على الشفعة وان كذب حالف الناكل له فلا يكون النكول ^{بما}
لان ترك النبي عند على اشكال فان نكل فني الحالف بالجمع وان شهدا بنفي عفو أحدهما فان حلف
بعد عفو الآخر بطلت الشفعة والاخذ ^{بما} بالجمع ولو شهدا بالبيع بعفو الشفع بعد قبض الثمن
ثبت ولو قال أحد الواردين للشفعة شرك باطل ^{بما} بالجمع فالشفعة باجها للمعترف بالصحة
وكذا لو قال انما الحصه او ورثته وقال الآخر اشترته ولو ادعى الشايعان غصبه الثمن

العين لم يفتن في حق الشفع بل في حفيها ولا بين عليه الا ان يدعى عليه العلم ولو اقر ^{بعدم}
والشخص خاصه لم يثبت الشفعه وعلى المشتري رد قيمة الثمن على صاحبه وبقي الثمن ^{من الشفعه}
ينعم انه للبايع ويدعى وجوب رد الثمن والبايع ينكرها فيشترى الثمن منه اخيرا وبقي البا
فالشفع في الثاني الشفعه ولو اقر الشفع والبايع خاصه رد البايع الثمن على المالك و
ليس له مطالبه المشتري ولا شفعه ولو ادعى ملكا على اثنين فصد فاحدها نباع حصه على الصداق ^{من المشتري}
فان كان المكذب قوي الملك عنه فلا شفعه وان نفى دعواه عن نفسه فلا الشفعه ^{من المشتري} **المقصود**

الثالث في احياء الموات: الشركات اربعة ينظر لها اربعة فصول الاول
الاوضاع البت منها بملك بالاحياء ونفعها البت ما خلا عن الاختصاص ولا يتبع بدوام العطنه

لا يقطع الماء عنه ولا يستبلا الماء عليه ولا يستجمامه ولا يغبر ذلك وهو للامام خاصه
لا يملكه الاخذون احباه ما لم ياذن له الامام ^{بهم} فملكه ان كان مسلما بالاحباب والا فلا وانما

اه الغرض
 بما قلنا من ان البيع بعد
 الخالف يفسخ البيع وما
 كان ذلك الاخذ بامتناع البيع
 بما قال المنتسبه فاذا اخذ بما قال
 المنتسبه لم يكن بعين البيع وفسخ فاقيد
 ففسخ منه والضمير قوله نعم من كان الفعل
 معلوما يعود الى اخذ وان كان مجهولا يعود
 الى البائع كما ترى ومنه ما ياخذ الناكض على المنتسبه
 لا على المصدق الخالف اه انتهى ان اذن الخالف
 الناكض فكونه لم يفسخ الخالف الناكض
 الخالف على عدم العفو لم يفسخ
 الشفعة لان دعواه مستحقة
 واخذت به جمهور
 استحق الاخذ
 من المنتسبه
 كذا

اى ان
 ابراهيم حقيق
 المشقة اسلم به
 ابراهيم جميع الشفقة
 ح ك د لو كانت ذل الفتن
 لم يقبل فضلا بل امر المقتضا
 وذلك ان الله المشقة فانه يرفع ال
 البع على غير عدم اخذ الشفقة باه
 وابقى الشفقة به من غير ان التام ودي
 عليه ان الفتن المد عليه بح وده على الشفقة
 وقع الى حاله من عوفه فسخفه اما ليدفعه فبشر
 ماله لانه دفعه العبد الى ملكه فخره ونا عنه والبايع
 بكره ما وطرنه الخلاس ما اشاء اليه قوله
 فبشر الشفقة منه اقبال وبها باي
 البع اذا خسر الباع لزومها بجمته
 لفظ البع من ان لا يزال الملك
 نفس العبد ولا ان
 ان كان بعد ملكه
 فقد جلت
 الم يكن
 لا
 بغير ان يملك على شرطه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الاختصاص سنة **الاول** العارة فلا يملك معقول هو لما الكد وان اندر صب العارة فانها

ملك للمسلمين او للمسلمين الا ان تكون عمارة جاهلية ولم يظلم لها دخلت في ما للمسلمين بطريق النجاسة
فانه يصح ملكها بالاحياء ولا فرق في ذلك بين الدارين الا ان يهودا والحب يملك بما يملك به
سائر اموالهم ومواضعها التي لا يذب المسلمون عنها فانها ملك بالاحياء للمسلمين والكفار عباد
موات الاسلام فان الكافر لا يملكها بالاحياء ولو استولى طائفة من المسلمين على بعض مواضعهم
فحق اخذ اصمهم بها من دون الاحياء نظير بناء من انتفاء اثر الاستيلاء فيها ليس بملوك وكل ارض
هم يحرق عليها ملك مسلم في اللامع وما جرى عليها ملك مسلم فهي لربوبه ولو شئوا لم يكن لها مالك
معيين في اللامع ولا يجوز احياؤها الا باذنه فان بادوا حياها بغير اذنه لم يملكها وان كان غائبا
كان احيا وما دام قائما بجوارحها فان تركها فبادت اثارها فاحياها غيره كان الثاني احياها واللامع

بعد ظهوره رفع يده وما يحيط به العام من المواث يصبح احبا في اذالم يكن مرفقا للعام من لا حرمها
 الشافعي البدن كل ارض عليها يد مسلم لانضم احبا وها الغلبة لنفسه **الثالث** حريم العاقر

فإذا فرغ البلد بالصلح لأربابه لم يصح إحياء ما حوله من المواضع من جميع النواحي ومن خص الغبل
مناخ الأبل ومطبخ الغمامة وملقى الزرابى مرعى الماشية وما بعد من حدودها ففهم وكذا
ما أثر الفرح السليم والطهارة والشرب حرم البشر والصين ويجوز إحياء ما قرب من العامر ما لا يتبع

من مصلحة وحد الطير من ابنكم ما يحتاج اليه في الارض المباحه خمس اذرع وقيل سبع فبها عد
فقال ذلك وحرّم الشرب مفداً وطرح نزابه والجاز على طرفيه ولو كان النضر في ملك الغنبد
لعم قضي لوع بمنه على اشكال وحرّم بنو العطن اربعون ذراعاً والناضح سنون والعين الف
الرخوع وخمسائة في الصلبة وحرّم الحابط في المباح مفداً وطرح نزابه لو استهدم وللدار
طرح نزابه ومعت المزاب التلج والمرفع صوب الباب هذا في الواث ولا حرّم في الاملا
ما منها وكل واحد ان ينصرف في ملكه كيف شاء ولو نضر صاحبه فلا ضمان فلو جعل
لكم بيت حداد او قصدا واحمام على خلاف العادة فلا منع ولو غرس فارض اجباها ما يبرئ

(اولوپی)

کتاب الغضب

۲۲۱

١. والوجه الثاني في نقله إلى الغير صار الحق به وكذا لومات فوارده الحق فان باع لم يبيع بغيره على أشكال ثلاث
 به للغير فله من منع بيعه احبائه فان ماله فاحبائهم يملكه ثم الحرجان شهد العامة اجبر الامام على
 الاحباء او التولية عنها فان امتنع اخرجها السلطان من يده فان يادوا اليها من احبائهم لم يبيع مالم
 يرفع الامام يده او ياتوا في الاحباء **الثامن** في اقطاع الامام وهو منع في الاوقات فلا
 يجوز احبائه وان كان موافقا لباي من النجباء اقطع النبي صلى الله عليه واله بلال بن الرحط الضبي
 فلما دله عمر قال له ما اقطعك لغيري فاطعته الناس فاطع ارضا بجنزة ومنه اقطع الزبير جهر فرسه
 فاجرى فرسه حتى قام فرى بسوطه وهو ينفذ الاختصاص لبس الامام اقطاع ما لا يجوز نسباً
 كالمعادن الظاهرة على أشكال وفي حكم الاقطاع المحي وهو منع الامام اقطاع ما لا يجوز نسباً
 عن سعي كلاء ما حواه في الارض البايحة لخص به دونهم كما هي النبي صلى الله عليه واله التبع للامام
 ان يحل نفسه ولزم السدقة والضوال ولبس لغيره ذلك ولا يجوز نفق ما حواه الامام ولا تغبير
 ومن اجوز من سئل لم يملكه ا دام الحي من قبله فان كان الحي لمصلحة فآلت فالوجه جواز الاحباء
الفصل الثاني النافع وهي الطرية والساجد والوقوف المطلقة كالمدارس

الفصل الثاني

الربط والشاهد وفائدة الطرافة الاستطراف والجلبوس غير المضرب بالمارة فان قام بطل حقه و
ان كان بينه العود قبل استيفاء غرضه وليس له دفع السابق الى مكانه ولو جلس للبيع و
الشراء في الاماكن النبعة فالأقرب للجواز للعادة فان قام ورجله بان فواجب به فان دفعه
بينه العود فالأقرب بطلان حقه وان استصر بنفقته معا عليه ولو ضاق على المارة او
استصر به بعضهم منع من الجلبوس وليس للسلطان انطباع تلك ولا احباطه ولا تجزئه وله ان يظلل
على نفسه بما لا ضرر فيه من ياديه وقوفه وليس له بناء دكة ولو استبق اثنان فالأقرب للضرورة
واما المسجد فنسب الى مكان فواجب به فاذا قام بطل حقه وان قام للجد يد لجماعة او ان التمسك
او نوى العود الا ان يكون رحله باقيا فيه ولو استبق اثنان ولم يكن الاجتماع ارفع ولا ترفا
بين ان يعاد جلوس موضع منه الفرائدة الفرائد او لندريس العلم او لا اما المدارس والى بطون
سكن بينما لم له السكنى لم يجز ان عاجبه وان طال زمانه ما لم يشط الوافق مدته معينة
فيلزم بالخروج عند انقضاءها ولو شرط على الساكن الشاغل بالعلم او فرائدة الفرائد
ندريس فاهل اخرج وله ان يمنع من المشاركة في السكنى مادام على الصفقة فان فاقه لعد
او غير بطل اختصاصه وهل يصير له بيعاء وحل اشكال **الفصل الثالث**

[illegible]

مثاله لو كان
نعمان سقى اول
اعق الذي اخرجه الفرقة
سنة ايام والاخر سقىها والباقي
ثمانية ايام فلكل منهما اربعة ايام ولو سقى
والاخر اربعة ايام سقى اول سنة ايام
ثمانية ايام فلكل واحد اربعة ايام وللآخر خمسة
ايام فاذا انقضى ثلثه احس ثمانية ايام او سقى الماء الاول وهو
من اخرجه الفرقة الى الثاني لسا والآخر في اصل الاستحقاق
ان كانا قد بخلت في قدره باختيار الاختلاف الارض فلا
يجوز استيفاء احدهما الى الآخر بشئ من الماء

والملكية القناة المشتركة بين اثنين في العمل والخرج **الثالث** مياه العيون والعيون الا بطلان الحق

المباحة لا للملك شرع لا يختص بها احد من اثنين منها شيئا في اناء وسببه ملكه وبطلان السابغ مع فسخ الجمع

فان انقضا اربع **الرابع** مياه الانهار والكبار كالفرات وجند والناس فيها شرع **الخامس** الانهار

الصغار غير المملوكة بغير الناس فيها وبشاحون في انهار او مسيل يتشاح فيها هل الاضرار بشئ منه

ولا يفي بقي ما عليه دفعه فانه يبدل بالاول وهو الذي يلى فوضعه ويجلس على من هو دونه عن يمينه

سببه للذبح الى الشراك وللشجر الى القدم وللخيل الى الساق ثم يرسل الى من هو دونه ولا يجلي رسال

قبل ذلك وان تلف الاخر فان لم يفضل عن الاول شئ وعن الثاني فلا شئ للباقي ولو كان الاخر

الا على اختلافه في العلوق الملبوط سقى كل على حدة ولو تساوى اثنان في الفرع من الراس قسم بينهما

فان شغل اربع فان لم يفضل عن احدهما سقى من اخرجه الفرقة بقدر حقه ثم يترك للآخر وليس السبق

لجميع الماء مساواة الاخر له في الاستحقاق والفرقة يقدر بتقديم بخلاف الاعلى مع الاسفل ولو كانت الارض

احدهما اكثر شغل على قدرها لان الزائد مساو في الفرع لو احبوا انسان ايضا على هذا النهر بشارك الشا

بل يسميه ما يفضل عن كفايتهم وان كان الاحباء في راس النهر وليس لهم منفع من الاحباء ولو سبق انسان الى

الاحباء في اسفله ثم احبوا اخر فوضعت تلك خوف الثاني قدم الاسفل في السبق لتقديم في الاحباء ثم انشا

ثم الثالث **الخامس** الحار من غير مملوك ينتزع من المباح بان يحفر انسان حفرا في مباح يفضل منها

كبير مباح فاله يصل الحفر الى الماء لا يملكه وانما هو يخرج في شرع في الاحباء فاذا وصل فقد ملك بالاحباء

سواء لجره فيه الماء او لا لان الاحباء التبعة لا تتفرق فان كان لجانا فهو بينهما على قدر علمهم التبعة

عليه مملوكون الماء الحيح فيه على راي فان وسعهم او نواضوا والاسم على قدر الانشاء فيجعل

خشبته صلبة ذات ثقب مساوية على قدر حقوقهم في مسدود الماء ثم يخرج من كل ثقب ساقية

منفردة لكل واحد فلو كان لاحدهم نصف والاخر ثلثه والثالث سدسه جعل لصاحب النصف ثلث

ثقب نصيب في ساقية ولصاحب الثلث ثقبان نصيبان في اخرى ولصاحب السدس ثقبين

تفتح المهاباة ولتبث لان ماء اذا حصل نصيب انسان في ساقية سقى به ما شاء سواء كان

لشئ من هذا النهر ولا وكذا البحث في الدواب لان في نصيب ما شاء ولكل واحد ان يشتر

في ساقية المختصة به ما شاء من اجزاء من غير هذا الماء او عمل دجى او دلاب وعبارة

غير ذلك وليس له ذلك في المشترك فلو فاض ماء هذا النهر الى ملك انسان فهو مباح كالطاش

بشئ من هذا النهر لان ملكه في ملكه ما ذكر بخلاف ما في النهر المملوك

بشئ من ملك انسان **السابع** النهر المملوك للحار من مملوك بان يشترك جماعة

المنفعة له
سواء كان له يوق
الى ما ادى سواء كان
ما شاء سقى من هذه الساقية
لغيره من هذا النهر او لا يجوز ان
يعود العمل الى قوله انسان ولا لغيره
وانما كان له ذلك لان هذا الخالص ملكه بغيره
شاء خلافا لبعض الشافعية بخلاف ما لو كان
وامكن الغنم بين ارباب المزارع من الماشين للنسابة
في الاستحقاق فانه ليس لاحدهم ان يسي غنمه جيرا للاحتكا
الزيت من هذا النهر بدون رضى الماشين فانه من حصول الشبهة
بمجرد الابام ولم تقف على مخرج به

لفعل العبر المجزئ ان كانت شاهدة كما في قوله تعالى فاعلم ان الله قد علم ما كنتم تعملون
البطلان الا ان الاجرة ان كانت شاهدة بطلان الاجرة بنفس العقد فان شرط الاجر ان لا يمتنع
فيه العلم سواء فذل ان لا يمتنع سواء كانت متعينة او مطلقة ويجب تسليمها مع شرط النجس او الاطلا
وان وقع الاجارة على عمل لان العامل الاجرة بالعقد ايضا لكن لا يجب تسليمها الا بعد العمل هل
يشترط تسليمها الا في ذلك فاذا استوفى المستاجر المنافع استوفى الاجر فان سلمت العين التي ائتمه وضعت
الاجارة عاها وضعت المداة وفيه يفتقر استوفى الاجر وان لم ينفع وان كان العمل على عمل سلم
دابة كما يذهب اليه المعين ففتقرها وضعت مداة يمكن تركها فيها استوفى عاها الاجر وان كانت الاجارة
فاسدة ويجب اجرة التل فيها ولو بدل الى العبر فليأخذ بما المستاجر حتى انقضت المداة استوفى الاجر عليه
ان كانت الاجارة صحيحة والا فلا ولو شرط ابتداء العمل في وقت مضى مداه يمكن فيها العمل خالصة عنه
وطالبه المالك فلم يدفع العين اليه صار غاصبا فان عمل بعد ذلك لم يسخى اجرة وظهر العبر في الاجرة
والموجر الفسخ ان فسخ المستاجر ويحوز ان يوجر العين باكثر مما استاجر بما يوافق لم يحدث
شبهتا مفقوما وكان الجحش واحدا على راي وكذا لو سكن البعض واجر الباقي بالمثل والرائد
وكذا لو قبل عملا بشئ فغيره باقل باسئفاء المنفعة او البعض مع فساد العقد يوجب
اجرة التل سواء زادت عن المبرج ونقصت عنه ويحكم استعمال الاجر قبل ان يفاطع على الاجرة
وان يفتقر مع انتفاء النسخة **الطلب الثالث** في المنفعة وشرطها ثمانية
الاول ان تكون مباحة فلو استاجر بيتا ليجوز فيه خمر او دكانا لبيعه فيه واجبه العمل
لمسكرا سواء كان مسلم او كافرا وجازية للخفاء او كلبا للصيد او اذنا سخا لبيكت كفترا
او غشاء او استاجر الكافر مسلما للخدمة او معصفا للتظرف لم يصب **الثاني** ان تكون
ملوكة اما بالبيعة كمالك العين او بالا استغلال كالمستاجر فلا يصح اجارة الفاصلة لو
عقد العتق ولو فسخ على الاجارة ولو شرط الا ان يباشر لم يبيح الا يوجر فان فعله وسلم
العين ح ضمن ويجوز مع عدم الشرط ان يبرج لشدة او اقل من ذلك سواء كان قبل القبض او بعد وشرط
ان المستاجر هو الموجر او غيره من ضمن العين بالذم **الثالث** ان تكون منفوعة فلو
استاجر فتلحة للشم او طعاما للزهرين الجاسر او الدوم والذئبة وانهم كذا ذلك ولا تجوز
للعرف في ظلها ففي الجواز نظرم من انتفاء ضد هذه المناضع ولهذا لا يضمن منفعتها بالخص
وكذا

أي الاجارة معتبة او فائدة على عين معتدة شخصه او
مطلقة او فائدة على عين في الذمة هي امر كل لعدم المنع
عندنا وقال الشافعي بالمنع في الاجارة الواردة على
الذمة وهو المطلق لان الاجارة هنا سلم في الشيء
منع العوض كما يجب في السلم وليس بشئ ح

هذا هو الوجه في الاجارة
التي هي اجارة العين
والمستاجر هو المستاجر
والمستاجر هو المستاجر
والمستاجر هو المستاجر

٢٢٧

وكذا لو استاجر باطرا وقا للثمن بالنظر اليه اما لو استاجر شجرة ليحفظ عليها الثياب او
 يدهنها عليها ليستظل بها في الوجه الجواز **الرابع** انقلها بها بالنقود فلو استاجر الكرم
 للثمن او الشاة لتناجها او صوفها او لبها لم ينعقد لما تضمن من بيع الاعيان قبل وجودها
 والاستيجار انما يعلن بالنافع ولو استاجر النظر لامناع الولد مع الحصان نجاز ولا قرب
 جوازه مع عدم الحاجة وهل يحدى الى الشاة لا رضاع السخلة الا قرب ذلك وكذا يجوز
 الفعل للضرب على كراهية وفي جواز استيجار البئر للاستقاء منها اشكال ويجوز استيجار
 الشاهدان بغير ثمن اعياها بخلاف الشمع للاسعال والطعام للاكل والاجارة في الاستطعام للبث فيه
 واستعمال الماء تابع للاذن **الخامس** احكام وجودها فلو استاجر الارض للزينة ولا
 ماء لها بطلنا ما لو لم يقبض الزرع انصرف الى غيره من النافع ولو كان نادرا وكذا لو استاجر حيا
 مدة يعلم موته قبل انفضائها او استاجر اعمى للحفاظ او اخرس للتعليم او استاجر حيا ليعمل لم يخل
 له ويمنع حصوله منه كالأستاجر شاة للحرث والحمل اما لو استاجر ما يمكن منه وان لم يخلو له
 جاز كالابل للحرث والبقر للحمل **السادس** الفدية على التسليم فلو استاجر الابن
 منفرد لم يبيع ولو اجر للسنة القابلة صح فكذلك لو اجور سنة مفصلة بالعقد ام جرى له او لغيره
 ولو استاجر الدابة ليركبها نصف الطريق صح واجتمع الى المهاجرة انفسد الزوج والا فقل الى
 طين احد النصفين والمنع الشرعي كالحصى فلو استاجر لقطع فز من صبح او قطع بد صبحه او
 استاجر حيا او عاوضا لكن السجل لم يبيع ولو كان الشئ وجعة او انهد متأكدة فبني صحن فان
 قال الا لم قبل القطع انفسخت الاجارة ولو استاجر منكوبة الغنم بدون اذنه فيما يجمع
 حقوقي الزوج لم يصح ولو كان للرضا فان منع بعض حقوقه بطل الا فلا ولو استاجرها الزوج
 لو غير باذنه صح وان كان لا رضاع ولده منها في حيا له ولو تلفت العين المستاجر قبل الفسخ
 بطلت الاجارة وكذا بعد بلا فصل ولو تلفت في الانشاء انفسخت الباقي فان شاد
 اجزاء المدة فله بعدد ما مضى الا فسط المسمى على الفسخ ودفع ما قبل الماضى ولو اخذ
 الدلاء عرفت الارض او انقطع ماؤها في الانشاء فلو استاجر الفسخ فان بادا للمالك الى
 الاعادة فالأقرب بقاء الجوار ولو شرط منفعة كالزرع فتلحقه بغيرها كصيد
 السمك منها بعد غرضها فحقك لانا فله بفسخ فيها الاجارة ولو امكن الانتفاع بالعين منها
 اكثرها على نفس جبر الاستاجر ايضا في الفسخ ولا مضلة بالجمع ولو غرق بعض الارض بطلت

في
 من استاجر
 الكرم للثمن
 للثمن من ثمنه
 لغيره فلو استاجر
 ولا يدرى العبد والمشتا
 له هو الغرة والناج وهو عيان ثم ان
 عليه بكونه بضمين بيع الاعيان قبل وجودها
 فيها فاشتان احديهما ان هذه الاجارة لا تنفذ
 لكن لما استعملت على نقل العين وذلك مفسود البيع صار مفسو
 البيع مفسورا بالاجارة وحطه ان لا يصح لان لكل عقد حدا
 لا يتعداه الشاة قوله قبل وجودها غير محتاج البديل ولا ينفع
 لانه بضمين النافع من الصحة هو مجموع الامرين مع ان الاول
 وحده كاف في المنع عندنا
 كان يبيح الفسخ وان كانا معا
 ركن الشاهدان عاين برهان

منع
 البيع من الجوار
 النور لا يبرح الا بملك
 وانه لا يملك ما يملك
 في ذلك لا يستأجر ما يملكه قائلة
 الفسخ وسواء ما يرضى وابن ادر بيع العبد
 لغيره شاقا فلو استاجر اكر فاقوه غير الجوار
 قوله على المولود وانه كسوقه والعوض المأخوذ
 لبيع مقابلة الفسخ بل مقابلة الارض مع ولا فرق بين
 ان يبيع شيئا من حقوقي الزوج وعلمه لا يفسد من المدة

الاجارة فيه ويختار في الباقي بين الفسخ وامساكه بالحصة ولو منع المجر من النضر في العين
 فالأقرب مخيرة بين الفسخ فطالب بالمسعى بين الامضاء فطالب باجره المثل ولو غصب اجني
 قبل القبض فخير المستاجر ان يضاق الفسخ فطالب المجر بالمسعى في الامضاء فطالب الغاصب
 باجره المثل ولو رد العين في الاثناء استوفى المستاجر المنازع الباقي فطالب الغاصب
 باجره مثل السابق هل له الفسخ فيه ومطالبه المجر نظره لو كانت الاجارة على عمل مضمون كخياطة
 شوب أو حمل شيء فغصب البديل الخياط او الدابة الحاملة فللمستاجر مطالبه المالك بمعوض الغصب
 فان تعدل البديل فخير في الفسخ والامضاء ولو كان الغصب بعد القبض لم يطل الاجارة وطلب
 المستاجر الغاصب باجره المثل خاصة وان كان في ابتداء المدة ولو سدت خوف منع المستاجر من
 الاستيفاء كالمستاجر جلا للبحر فنقطع السابلة فالأقرب مخير كل من الوجوه المستاجر في
 الفسخ والامضاء ولو استاجر دارا لا سكنى فحدث خوف عام يمنع من الاقامة بذلك البلد في
 مخير المستاجر نظره لو اخرج المالك في الاثناء لم يقطع اجاره السالف لو استاجر لصيد شئ
 بعينه لم يجمع لعدم النفع بحصوله **السابع** امكان حصولها للمستاجر فلو اجاز من وجب عليه
 مع، لكنه بنفسه للثبابة عن غيره لم يقع وكذا لو اجر نفسه للصولة الواجبة عليه فاعلم لا يقع عن
 المستاجر وهل يقع عن الاجرة الاقوى لعدم ويصح الاستيجار للجماد والجمع والصولة لمن لا يجز
 عليه ويقع عن المستاجر لكن بشرط في الصولة الموت وكذا الصيام ولو استاجر في الميت
 عند الصلوة الغائبة وجب على الاجرة الاثنان لها على ترتيبها في الفوات فلو استاجر اجير
 كل واحد عن سنة جاز لكن بشرط الترتيب بينهما فان اوفعهما وقعه فان علم كل منهما
 بعقد الآخر وجب على كل واحد منهما اثناء نصف سنة وان جهلا فكذلك في ضمان الكو
 اشكال ويجوز الاستيجار للزبارة عن الحى الميت في جواز الاستيجار على الاحتطاب
 او الاحتشاش او الالتقاط او الاحتياز نظيره من وفوع ذلك للمجر او المستاجر
الثامن ان تكون معلومة والاجارة اما ان يكون في الذمة او على العين والعين
 ان لم يكن لها سوى فائدة واحدة كفي الاطلاق والاوجب بيهاها وعلى كل حال لا بد من العلم
 بعقد النفع والاعيان بعرضها لكن تكرر البلوى بثبوتها ويجوز غيرها عليها
الاول الادعى جميع استيجاره خاصا وهو الذي يستاجر مدة معينة فلا يجوز
 له العمل لغيره فيها الا باذنه فان عمل من دون الاذن فالأقرب مخير المستاجر في الفسخ
 (والمطالبة)

کتاب الجنائے

rr4

نكس ما استاجر عليه هو منسب اللبن فقط وهو الذي اذاه
بقوله وهل ينأى اول العقد اللبن بغير لب
فله بعد الا سخطان الاجرة به
باعتزاده لم يات

للمولى في حفظه وعدمه فلا تدخل الحضانة فيه وهل يتناول العقد اللبن او الحبل ووضع
 اللبن في فيه ونبتع اللبن كالصبيغ في الصباغة وما البشري الدار الاقرب الاول والاقرب الثاني
 الاجرة به بافتراده دون الباقي بافترادها والرضعة سوغت تناول الاعيان وعلى المصنف
 تناول ما يبدى به لبها من المأكول والمشرب فان اسفنه لبن الغنم لم يسحق اجله ولودها
 الى خاد منها فالاقرب ذلك ايضا ويقدم فولها او ادعته لاهلها امهه ولدان بوجرامنه
 ولدان بوجرامنه ومعتبر به وام ولده للارضاع دون مكاتبه فان كان لاحدهم من
 ولدان لم يجر له ان يوجرها الا ان يفضل عن ولدها ولو كانت من زوجة انتقلت المولى الى اذن
 الزوج فان تقدم الرضاع صح العقدان وللزوج وطبها وان لم يرض الساجر فان مات
 المرضع او المرضعة بطلت الاجارة ان كانت معبته ولو كانت مضمونة فالاقرب و
 جوب شرط الجوده وعدمها ولو مرض الاجير فان كانت مضمونة لم تقبل والزم بالاستيحاء
 للعمل وان كانت معبته بطلت وكذا الوفاة ولو اختلف العمل باختلاف الاعيان فالاقرب
 انه كما لمعنه مثل النسخ لاختلاف الاعراض باختلاف الاعيان ويجوز الاستيحاء لحضر
 الابار والاهل والعيون فيعقل الى معرفة الارض بالمشاهدة وان قد العمل بالمد
 ولو قدر بنسب المحذور كالبر وجب معرفته دورها وعمقها وطول النهر وعمقه و
 عرضه ويجب نقل الزراب عن الحضور ولو غاب عن الزاب من جانب لم يجب ان ينقل الزاب
 ولو وصل الى محضر لم يلقم حفرها فله من الاجرة بنسبه ما حمل وقد نصت
 فامات على خمسة وخمسين جزءا فما اصاب واحدا فهو للاولى والاشنين لثانيه وهكذا
 فان عمل به احتمل تعدده فيقسم الخمسة عشر لو استاجر لهما اللبن فان مد به بالعمل
 اجتمع المدايه وموضع فيه وذكر قاله فان قلده بقال معروف والا اجتمع في نقد

[illegible]

کتاب الامامة

[illegible]

۲۳۰

الطوال العرض والعمق لا تنفي الحواشي على قالب شاهد غير مرفوف لو فند البناء بالعل
دببة كرموضه وطوله وعرضه وسمكه والذ البناء من لبن وطبن او حجر وجص فان سقط بعل بناء
استحي الاجاز ان لم يكن لغضوفى العمل كما لو بناه محلولاً ولو شرط ارتفاع الحائط عشرة اذرع فسقط عليها
لردائه العمل وجب عليه الاعادة ولو استاجر لطبين السطح او الحائط جاز وان فنده بالعل
وبنفقد النسخ بالمدة والعمل ينقضي في الثاني الى عدد العقود والسطور والحاشي ودفعه العلم
ثان عرف وصف الخط ولا يفتى الشاهد ويجوز تقدير الاجزاء والفرع ^{من الأصل} او الأصل والمقاطعة على
الأصل وبعضى عن الخطاء البسيطة ^{في الكتابة} المادة لا الكثرة وليس له عادية غير وقت النسخ ويجوز على نسخ النسخ
وعلى تعليم القرآن الامع الوجوب فيقدره بالعمل بعدد السور وبالزمان على اشكال بنسأو
من تفاوت السور في سهولة الحفظ ولو قال عشرات ايات ولم يعين السورة لم يصح وبكفي الاطلاق
الايات متمازجة واحدة الاستفلال بالنسبة فلا تنفي بعبء نطقه ولو استعمل بنسأو لا به
ثم لقنه غيرهما فليس الاولى ففي وجوب اعادة التعليم نظر يجوز جعله صدقاً فلو استفاد منه
من غير كان لها الجرة التعليم ويجوز الاستعجار على تعليم الخط والحساب الا دابة وهل يجوز على
تعليم السبعة الوجه المنع مع الوجوب والجواز لعمدة وعلى التحاق والمداداة وقطع السلع والحجارة
على كراهة اجرة مع الشرط وعلى الكل فيقدر بالمدة خاصة وينفقر الى تعيين المدة في اليوم والمزينة
الكل على المربعين ويجوز اشتراطه على الاجرة الا قرب جواز اشتراط الاجرة على الميثاق ولو لم يحصل الميثاق
المدة استغر الجرة ولو برأى في الاشياء انفسح العقد في الياسي فان امتنع مع عدم تعليم من الاكفال استحق
الاجرة اجرة بمعنى المدة ولو جعله على البرص جعله الجارة ولو اشتراط الدواء على الطبيب فلا قرب
الجواز ولو فند الرعي بالعمل انفق الى تعيين الماشية في بطل بموتها ويجعل عدمه لها البس العفو
عليها وانما ينسب في النفع بها وان تلف بعضها بطل فيه ولو ولد لم يجبه عليه وعليها ولو فند بالمدة
انفق الى اذن ذكر جنس الحيوان ولا يدخل الجوايس في النجاس في اطلاق البقرة الا بل لعدم التساؤل عرفاً
على اشكال فيذكر الكرم والصغار العدة ويجوز الاستعجار للزرع وللحصادة وسفينة حفظه ودباسة نقله
وعلى استنفاء الضياء في النفس الاعضاء وعلى الدلالة على الطريق وعلى البدنة فيجب تعيينها بالعمل
ولا ينفي المدة وعلى الكيل والوزن والعدد فيعين بالعمل والمدة وعلى ملازمة العزم فيعين المدة
وعلى الدلالة على شئ من باب تعيينها وشرائها وعلى المسيرة على الاستخدام سواء كان الحادى رجلاً او
امرأة او العمد الكرم يحرم عليه نظر الى الامن من دون اذن والى الحرة مطلقاً **الثاني** الدواب

فأذا

كتاب الأجزاء

٢٣١
 الرجل يركب المركبة وهو راكب
 عليه ما ينسحب من
 بوائج دار
 المحركين شأن على الرجل
 بها العبدان
 في
 الرجل يركب المركبة وهو راكب
 عليه ما ينسحب من
 بوائج دار
 المحركين شأن على الرجل
 بها العبدان
 في

فإذا استاجر للركوب جب معرفة الراكب بالمشاهدة وفي الاكتفاء بوصف في النجاسة والنجاسة يعرف بالوزن
 مخبئا نظره بركبه الموجب على ما شاء من سرج وكاف وزامله على ما يلحق بالدابة فإن كان مركب على
 رجل المستاجر وجب تعيينه فيجب أن يشاهد الموجر الألفان شرط الحمل وجب تعيينه بالمشاهدة
 أو الوزن وذكر الطول والعرض والقطر وجنسه أو عدمه ولو عهد اتفاق الحامل كفي ذكر
 وجنسه أو عدمه وصف المالبق أن شرط بما رفع الجهالة أو الوزن أو المشاهدة ولا بد من
 تعيين الراكب في الحمل ولا بد من مشاهدة الدابة المركوبة أو وصفها بذكر جنسها كالأبل أو غيرها
 كالنخاع أو العراب الدودة والأنثى فإن لم يكن السبل لها لم يذكر وكذا إذا كانت المنازل
 معروفة فإنما اختلفا فيه في السبل أو لها وأجل على العرف وإن لم يكن معروفة وجب ذكرها
 وإذا شرط حمل الراد وجب تقديمه وليس له إبدال ما فني بالأكل المعتاد إلا مع الشرط وإن
 ذهب بغيره أو سقوطه أو باكل غير معتاد فلا إبداله وأن شرط عدم الإبدال مع الأكل وجب
 على الموجر كلما جرت العادة أن يوطى للركوب به للراكب من الحاجة والفسخ الزمام والسج
 واللجام والخزام والبرقع ودفع الحمل وحط وشده على الحمل ودفع الاحمال وشدها وجعلها
 والقائده السابق أن شرط مصاحبة وإن أجز الدابة لذهب لها المستاجر يخرج ليعال على الراكب
 وأجرة الدليل والحافظ على الراكب على الموجر ركاب المستاجر ما من بعد سيره الحمل إن كان
 عاجزا كالمرأة والكبير أو لولا تنقل إلى الطرفين فغير الحكم فيها ما على الموجر إيقاف الحمل للسفر
 ولغضاء الحاجة دون ما يمكن فعله عليه كصلح النافذة والأكل في السيرة واستاجر للعقبه
 جازد ويرجع في الشاوب إلى العادة ويقسم بالسوية إن اتفقا وإلا فعلى ما سطره وإن استاجر
 نوبا مضبوطة أما الزمان فيجوز على زمان السبل بالفرسخ وإن استاجر للحمل فإن اختلفا في
 باختلاف الدابة من سهولتها وسرعانها وكثرة حركتها وجب ذكره إن اتفقا وكذا الزمان يسره
 كثر الحركة وبعض الطرفين يصعب قطعه على بعض الدواب والأفلا وأما الاحمال فلا بد من
 معرفتها بالمشاهدة أو الوزن مع ذكر الجنس وذكر المكان المحمول إليه والطريق ولو استاجر
 إلى مكة فليس له إلا أن يعرفه ومنى بخلاف ما لو استاجر للرحل ولو شرط أن يحمل ما شاء بطل
 ولو شرط حمل مائة رجل من الخطة فالطرف غيره فإن كان معروفا والأوجب تعيينه وأوقا
 مائة رجل دخل الطرف فيه ولو استاجر للحوث وجب تعيين الأرض بالمشاهدة أو الوصف
 ونقد العمل بشئيهما أو بالمدة وتعيين البفران ندر العمل بالمدة ولو استاجر للطن وجب

استاجر في السفر من الغنم أو غيرها
 ما يمكن من الحكم فيها
 مع أن يبيع ويشتري الأوم عليها بالسنة
 إنفاق في الركوب ولو على غنم من
 الركوب فيها إلا أنه قد كان
 في السنة والعام
 ما يجوز فيه
 العقب من المعين التوبة وها بنعا فبان
 على الرحلة إذا ركب هذا تارة
 وهذا أخرى دار
 يمكن أن يكون المراد العقب بها تقديم استجار
 للركوب للتوبة مع شخص آخر ويكون المراد
 استجاره للتوبة مع كونه وحده ولكن
 أن يرد ما ذكره ما ذكره في
 بالعادة المستطرفة
 واطمن والحمد لله رب العالمين

معرفة البحر المشاهدة او الوصف بمقتضى العمل بالزمان ارباطا مع ما يدرى من مشاهدة الدنيا لا يوجب
 لمعرفة الدلاء ومقتضى العمل بالزمان او بمثل البركة مثلا لا يوجب اليقظان لاختلاف العمل بمقتضى
 بالماء وعطش لو كان لسقى المشابهة فلا قرب الجوان لمقرب التناوب ولو استاجر للاسفافا عليها
 وجب معرفة الاكالة كالزاد او القربة بالمشاهدة او الوصف بمقتضى العمل بالزمان او بعد المراتب
 او ملأ معتق ويجوز استجار الدابة بالنها وبها ومع المالان وبزمنه **الثالث**
 الارض يجزى بصفها او مشاهدتها وتعيين المنفعة للزراع او الغرس او البناء فان اجزها بالنفع
 لها بمباشرة فلا قرب الجوان ويجوز الاستجارة **الاربع**
 احدها ان لا يكون

سريع وعلى ما يابى او بغيره في الظاهر على الاستحالة ولو شرب الاقضاء على السبق
 لم يجز النسخ ولا الى الاقل وكذا التفصيل او اربطها للغرس في الارض وليس له البناء وكذا لو
 استاجر للبناء لم يكن له الغرس ولا الاربع واذا استاجر للزراع ولها ماء دائم او لم يوجد غدا
 وفن الحاجة مع ولو كان نادرا فان استاجرها بعد وجوده صح له الحلم بالانقضاء والا فلا
 لو اجراء على ان لا ماء لها او كان المستاجر عالما بما يحلها صح وكان له الانقضاء بالتزول فيها او
 وضع وحده وجمع حطبته ندعها رجاء الماء وليس له البناء ولا الغرس ولو استاجر بالانقضاء
 عنفها بالبطل لو كان بخلافها المجازة وكانت الغرس الارض معرفة او كان الماء صاها يمكن
 مشاهدتها صح والا فلا ولو استاجر ما لا يخفى عنه الماء للزراعة لم يجز لعدم الانقضاء فان علم
 المستاجر ورضي به وازان كانت الارض معلومة وكذا ان كان ذلك لا يمكن مع بعض الزرع
 ولو كان الماء ينحصر في الدرع لم يصح له الماء وفن الانقضاء لان بوضو المستاجر ولو امكن الزرع
 الا ان العادة فاشبهه بغيرها لم يجز لبا رطبا لا طفا كاخارفة ولو اتفق عرفه او تلقى بغيره
 فلا ضمان على الموجود لاخبار المستاجر الا ان يتعذر الزرع بسبب الغرق او انقطاع الماء او قلته
 بحيث لا يبقى الزرع او فسد الارض فيخبره الامضاء بالجميع ويجعل بما بعد الارض فان ضح
 جميع الى اجرة البالي واستقر السنو فاد وبنوع على المدينين باعتبار الغنمة وهو اجرة المثل
 للمدينين لا باعتبار المدة فان تجرد بعد الزرع فله الفسخ ايضا ويبقى الزرع الى الحصاد وعليه
 السعي بحسنه الى حين الفسخ واجرة المثل الى الحصاد لا دفع لها مثل ذلك الماء القليل ويجب
 نصيب المدة في اجارة الارض لا منفعة كانت من زرع او غرس او بناء او سكنى او غير ذلك لا ينفذ
 (يقدر)

انما ان الغرس في فدان لم يفسد في سنين
 ولا يدرى انشاء بينهما ينقطع الفسخ
 الاجارة كالانقطاع الماء
 ينقطع عليه ثبوت
 الحياض
 انما ان الغرس في فدان لم يفسد في سنين
 ولا يدرى انشاء بينهما ينقطع الفسخ
 الاجارة كالانقطاع الماء
 ينقطع عليه ثبوت
 الحياض
 انما ان الغرس في فدان لم يفسد في سنين
 ولا يدرى انشاء بينهما ينقطع الفسخ
 الاجارة كالانقطاع الماء
 ينقطع عليه ثبوت
 الحياض

كتاب الإجماع

٢٣٣

بغير ولا يجيب اتصال المشقة بالعقد فان عين المبدأ والافاضة لا اتصال فان استاجر المزارع فانفق

المدة قبل حصاده فان كان المدة بغير الاستاجر كان يبيع ما يبيع ويهدم ما يهدم العاقد استاجر ان كان يعرف من
 بقاءه وشبهه على المبيع المستقبلي من المدة واسوة المزارع عن الرأى للمدة المدة من فسخ
 ما يبيع بعد المدة على اشكال فان وقع بغيره لم يكن له المطالبة بالقيمة الا بعد المدة ولو استاجر
 مدة لنوع لا بكل منها كان شرطه عند المدة اتم وان المدة اتم فله ان يفسخ العقد ويطلب ما كان
 الا تنقضي فمضى الاول اتم وجوبه الا بقاء الاجرة في شرطه المدة في المدة في المدة في المدة
 ولو استاجرها المزارع من غيره على ان يفسخه في المدة او في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 الفسخ ولا استرجاع له ولا يفسخه اتم في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 دفعه في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 وان استاجر المزارع من غيره على ان يفسخه في المدة او في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 لو استاجر من غيره على ان يفسخه في المدة او في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 في الفسخ في المدة او في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 على المالك منها سكن فليد ان يكون للسكن او لا فليد ان يكون للسكن او لا فليد ان يكون للسكن او لا
 الساكن من الرجل والطعام دون المزارع المزارع في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 الموضع المتأجر فان لم يكن له المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
الفصل الثالث في الاحكام اذا استاجر الى السنة او الى اللبنة فيقول في
 النقص كذا العتق الا ان يفسخه او يفسخه او يفسخه او يفسخه او يفسخه او يفسخه او يفسخه او يفسخه
 من الغرض الى الغرض من قبل المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 للموكل ان كان منفصلا فان انفسخه في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 البطون فانها تان بعد فيها فالأمر بغير علم المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 والرضا لا يفسخ الا ان يفسخه في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 وفي ايجاب المدة على الساكن على المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 على المخلص له يفسخه اذا كان الغرض في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 كذا لا يفسخ له او يفسخه بعد المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 الفسخ فان صانع بغيره فليد ان يفسخه في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة

بغير ولا يجيب اتصال المشقة بالعقد فان عين المبدأ والافاضة لا اتصال فان استاجر المزارع فانفق

بغير ولا يجيب اتصال المشقة بالعقد فان عين المبدأ والافاضة لا اتصال فان استاجر المزارع فانفق
 المدة قبل حصاده فان كان المدة بغير الاستاجر كان يبيع ما يبيع ويهدم ما يهدم العاقد استاجر ان كان يعرف من
 بقاءه وشبهه على المبيع المستقبلي من المدة واسوة المزارع عن الرأى للمدة المدة من فسخ
 ما يبيع بعد المدة على اشكال فان وقع بغيره لم يكن له المطالبة بالقيمة الا بعد المدة ولو استاجر
 مدة لنوع لا بكل منها كان شرطه عند المدة اتم وان المدة اتم فله ان يفسخ العقد ويطلب ما كان
 الا تنقضي فمضى الاول اتم وجوبه الا بقاء الاجرة في شرطه المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 ولو استاجرها المزارع من غيره على ان يفسخه في المدة او في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 الفسخ ولا استرجاع له ولا يفسخه اتم في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 دفعه في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 وان استاجر المزارع من غيره على ان يفسخه في المدة او في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 لو استاجر من غيره على ان يفسخه في المدة او في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 في الفسخ في المدة او في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 على المالك منها سكن فليد ان يكون للسكن او لا فليد ان يكون للسكن او لا فليد ان يكون للسكن او لا
 الساكن من الرجل والطعام دون المزارع المزارع في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 الموضع المتأجر فان لم يكن له المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 كذا لا يفسخ له او يفسخه بعد المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
 الفسخ فان صانع بغيره فليد ان يفسخه في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة

كتاب الإيجان

٢٣٥

احتمل ان يكون في ذلك المكان
اشياء ما اذا كان في المكان
المعروف انما ان كان في المكان
المعروف انما ان كان في المكان

خاصة لا زرع النفس الاجرة وكذا لو عجب عليه ضمان المتاع المحل فيجب عليه ضمانه بغيره
في الموضع الذي سلمه ولا اجرة له وضمنه في الموضع الذي افسده وبعطيه الاجر الى ذلك المكان
ولو استاجر له حاكمه عشرة في عرض ربع فنجح زائدا في الطول او العرض فلا اجرة له عن الزيادة
وعليه ضمان نفس الممنوع فيها فان كان حاكمه زائدا في الطول خاصة فله السمي وان كان زائجا
فيها وفي العرض احتمل عدم الاجر للحاكمه والسمي كذا لو نقص فيها لكن هنا ان اوجبت السط
بقيمة الناقص لو قال ان كان يكفي فصا فاقطعه فلم يكف فممن ولو قال هل يكفي فصا
فاقطعه فقطعه فقال نعم فقال اقطعه فلم يكف لم يضمن فله قال اقطعه فممن اجل فقطعه
امره احمل ضمان ما بينه صحبا ومطلوعا وما بين القطعين ولا يبرأ الا بغير العمل
يطلب العين كالحطاط ان كان العمل في ملكه ولا يسخي الاجر حتى يملكه فممن فلو تلف العين
من غير العمل بعد العمل لم يسخي اجرة على اشكال ولو كان في ملك المستاجر يبرأ بالعمل واسخى
الاجر به ولو حبس الصانع العين حتى يسوق في الاجرة ضمنها ولو استنبه على الفضا وندفع التوب

الى غير ما لكه كان ضامنا وعلى المدفع اليه الرد مع على فان نقص بفعله ضمن ورجع على الضامن
ثم طلب اليه بتوجيه من ملك عند الفضا واحتمل الضمان لانه لم يمسكه بغير اذن مالكه بعد طلبه
وعلمه لعدم تمكنه من رده والشرط السايغة لازمة فان شرط ان لا يبرأ عليها لئلا
او وقت الفائلة او لا يباخرها عن القاقلة او لا يجمل سيرة في اخرها او لا يسلك بها طرعا
معنا فالف ضمن وان تلفت لاسبب فوان الشرط للمستاجر ضرب الدابة بما جرت العادة
به وبكفها بالقيام وحتمها على السير لا ضمان وللعلم ضرب الصبيان للتاديب وضمن
لوجي تاديبه ولو ضمن صبيبا بغير اذن وليه او قطع سلعة انسان بغير اذن من صبي بغير
اذن وليه فشر الجناية ضمن ولو اخذ البراءة ففي الضمان اشكال وضمن الراعي ينقصه بان
ينام عن السائمة او يغفل عنها او يتركها يتاعدها وتغيب عن نظره او يصيرها باسراف او
في غير موضع الغرب او لا الحاجة او يسلك بها موصفا بغير ضمان فالف لودع الغنم
سنة العمل فيه عملا اسخى الصانع اجرة مثل العمل ان كان العمل ذا اجرة عادة والا
فلا ولو اجر مملوكا واستوجرا بانه فاضد ضمن المولى في سعيه ولا ضمن الحامي الا مع ابداع
والتفريط ويصح اسقاط الاجرة العينة بعد تخلفها في الذمة والمنفعة الناشئة في الذمة دون
المنفعة العينة ولو سلم اجر العمل له ضمنه فذلك لم يضمنه وان كان صغيرا بعيدا ولو استاجر الدابة

يضمنه على نفسه
اخرى لان العدوان المنفص
للمان متحقق وعدم علمه بالمال لا
يضمنه على نفسه
يكون عند اذن من غير ملكه بغير من
المنفعة ان موجب الضمان على كل حال عمل او جهلا او
سببا او بالسرور والاجاع وحق في الرعية الثالثة
لعدم تمكنه من الرضا او العمل لا سقوط الضمان لان بعد
العدوان موجب الضمان مع اتيان الرد وبدونه

لمحل فغير فزاد فهو غاصب غنا من الجميع لو سلم الى المور وقال له انه فغير كذب فخلعت الدابة بالمحل
ضمن النصف فبجمل بالنسبة ويجعل الجميع لو استاجر لنفسه ص ثم عفى فخط الغصا ص لا اجر
فان افترض الاجرة مع العلم ضمن ولا معه يستقر ضمان على المستاجر ان تمكن من الاعلام والا فاشك
الفصل الخامس في التامع لو اختلفا في اصل الاجارة فالقول قول منكرها مع
البين ولو اختلفا في وقت الهلاك والا باي والمرض فالقول قول المستاجر لان اصل عدم العمل
ان قد دبر وفلنا يهلك بالعمل والا فاشكال وان قد دبر بالزمان فدم قول المالك ولو قال
امرنا بقطعه قبا فقال بل بنصا فدم قول المالك على باي فلما راد الخطاط فغف لم يكن له
ذلك ان كانت الخطوط من الثوب والمالك ولا اجرة له وعليه الارض ولو كانت الخطوط الخطوط
ففي اخذها نظر الفريضة لك فلو قال المالك انا اشك في كل خط خطا حتى اذا سلمنا د خبط
المالك في مكانه لم يجز الاجابة وعلى باي قول الخطاط فبسط عنه الغرم ولدا جرة مثله
بعد البين لا المستحي ان زاد لانه لا يثبت بقوله ولو غصبت العين فافر المور بالمكسبة له
قبل فحصة دون المستاجر والمستاجر خاصة الغاصب لاجل حصة في المنفعة ولو اختلفا
في المبطل للعقد فالقول قول مدعي الصحة ولو قال اجرناك كل شهر يردهم من غير تعيين فقال
بل سنة بد بنا رضى مقدم قول المستاجر نظرا فان قدما قول المالك فالأقوى صحة العقد

في الشهر الاول هنا وكذا الاشكال في تقديم قول المستاجر لو ادعى جرة مدة معلومة او غير متعينة
معبارة انكر المالك العيين فيها والا فاقوى التقديم فيها لم يضمن دعوى فان وقع الاختلاف
بعد استيفاء المنافع وثلاث الاجرة فان كان المدعي المالك فله المطالبة بالتخلف
اجرة المثل وليس للمستاجر طلب الفاضل من المسمى لو كان ولا ضمان في العين وان كان هو
المستاجر كبسط ضمان العين انكر المالك الاذن في النصف ولم يكن للمستاجر المطالبة
بالفاضل عن اجرة المثل لو كان ولو اختلفا في قدر الاجرة فقال اجرناك سنة بد بنا
فقال بل بنصفه فالقول قول المستاجر مع بيمته ولو اختلفا في المدة فقال اجرناك سنة بد بنا
فقال بل سنتين بد بنا بن فقول قول المالك مع بيمته ولو قال بل سنتين بد بنا فغنا
فذا اختلفا فبفقد الموضع المدة فالأقرب الخالف فاذا غلغا فبيل مضى شئ من المدة فسخ
العقدان ورجع كل مضى ماله وان رضى احدهما بما حلف عليه الاخر فز العقد وان كان رضى
المدة او شئ منها فخط المسمى وجب اجرة المثل ما لم يزد ^{فما يزد} فبيل عليه المستاجر المالك وينقص عما بدت
للمستاجر

اخرى مثل الاشكال السابق في تقديم قول المستاجر لو اختلفا في
المدة والاجرة او فطرد المالك جرمين دون بين المستاجر معلوم
البطلان فيعين ان يكون فيها اذا اختلفا فادعى المستاجر اجرة
معلومة كدب ومثلا او مضمنا كدب محصور ويحتمل
ذلك وانكر المالك العين في الاجرة او في الموضع يجزئ
فلا مدعي الصحة عليه ولا فاضل من المسمى ولو كان المدعي
ان يورد عليه الدية في كل خط خطا حتى اذا سلمنا د خبط
لو كان عليه الدية في كل خط خطا حتى اذا سلمنا د خبط
عليه فادى له ولا يكون فيه الا حصص يجمع مائة البين وامتنان
اسم الله العظيم بالحلف بغير مصلح لا يكاد يقع من يعطون
مع العاقبة فالحدود قائم الثاني ان تقدم قول مدعي الصحة
انما يخصص على ما بينا حيث يتفقان على صديق ان كان العقد
ويختلفان في وقوع العقد فان النكاح فغيره بالاصل هو
بين الاجرة فبفقد الموضع المدة فالأقرب الخالف فاذا غلغا فبيل مضى شئ من المدة فسخ
العقدان ورجع كل مضى ماله وان رضى احدهما بما حلف عليه الاخر فز العقد وان كان رضى
المدة او شئ منها فخط المسمى وجب اجرة المثل ما لم يزد فبيل عليه المستاجر المالك وينقص عما بدت
للمستاجر

هذا هو الحق
في الاجارة

كتاب الاجارة

المستاجر ويحمل مع الخالف استحلاف النافع سنة بالنسبة من الدينار ولو قال المالك اجرة تكهاسنة
بد دينار فقال بل استاجر نفع لحفظها سنة بد دينار فدم قول المالك في ثبوت اجرة لان السكوت قد
وجدت من المستاجر فيقتصر الى بيئته من بدعته الضمان ولو اختلفا في العقد المستاجر فالقول قول
المالك وكذا لو اختلفا في رد العين المستجرة ولو اختلفا في النعقد فالقول قول المستاجر وكذا لو
ادعى الصانع او المذبح او الكاري هلاك المتاع وانكر المالك فالقول قولهم مع اليقين و
كذا لو ادعى الصانع ابا في العبد من بد او ان الدابة نفقت واشترت وانكر المالك ولا جرة على
المستاجر مع اليقين ولو ادعى ان العبد مرض في بد و جاء به صحيحا فدم قول المالك وان جاء
بغيره فدم قوله **الفصل الثاني في المراجعة وفيه فصلان الاول في**
كاتها وهي اربعة الاول العقد المراجعة مفاعلة من الزرع وهي معاملته على الارض
بالزراعة بحسب من غناها ولا بد فيها من ايجاب كقوله زارعك او عا ملكتك او زرع
هذه الارض على اشكال او سلمتها اليك للزرع وشبهه مدة كذا بحسب معلومه من خصالها
ومن قبول وهو كل لغفل او غفل دال على الرضا والعقد لازم من الطرفين لا يبطل
الا بالانقضاء لا بموت احد منهما ولا بد في العقد من مدد وعنه عن تكلف جازم النصف
ولو تضمن العقد شرطاً سائفاً لا يقتضي الجها الزم ولو عقد بلفظ الاجارة لم ينعقد
وان قصد الاجارة او المراجعة يتم بجواز اجارة الارض بكل ما يبيع ان يكون عوضا في
الاجارة وان كان طعاما اذا لم يشترط انه مما يخرج من الارض ويكره ان يشترط مع الحصة
شبهنا في ذلك هبة وفيه اشياء في تعيين المدة ولا بد من قطعها بالشهود والاعوام ولا
يكتفي بتعيين المزدوع منها بجزء على اكثر من عام واحد من غير حصر انما ضبط الغد ولو شرط
مدة بد ذلك الزرع فيها فطما او طنا صح ولو علم الفسود فاشكال فلو ذكر مدد بطن
الادراك فيها لم يحصل فالأقرب ان المالك الا ناله مع الارض او النسيئة بالاجرة سواء
كان سببا لزراع كالنقيريط بالتأخير من قبل الله تعالى كغيبه لا هو به وتأخير الجاه ولو
انقضاء النسيئة بموضع جاز ان كان معلوما ولو شرط في العقد تأخير عن المدة ان ينفي
بعد ها فلا قربا لبطلان ولو نزل الزرع حتى انقضت المدة لزعمه اجرة المثل ولو كان
استاجرها الزمة المسمى لا بشرط اتصال المدة بالعقد **الثالث** امكان الانتفاع
بالزرع في الارض بان يكون لها ماء اما من نهر او بئر او عين او مصنع وكذا ان لجرها اكثر

٣٣٧

ولو زرعها اذ اجريها له ولا ما لها غير العامل مع الجها انه لا يقع العلم الكوفي الاجرة ثبت المسمى
لو استاجرها ولم يشتر الزرع لم يكن له العشم كذا لو شرط الزراعة وكانت في بلاد شرب
بالغب غالبها لو انقطع في الاثناء فللزرايع الجباران زرايع واستاجر لم وعليه اجن ماسلف
الرابع المحصة بشرط فيها امران العلم بقصد هذا الشباع فلا يهل ذكرها بطلت كذا
لو جهلا قدرها او شرط لغيره غير مشاع بان بشرط احدها التام باجمعه او بشرط احدها التام
والاخر الاقل او ما يزرع على الجداول والاخر في غيرهما او بشرط احدها فدا معلوما من الحال
كعشر افقره والباقي للشر ولو شرط ان يكون الباقي بعد العشر بينهما او شرط الخراج البذر
اقدا والباقي بينهما بطل على اشكال ويجوز التقاض في المحصة والتساوي ولو شرط احدها
على الاخر شيئا بمنتهى لم يفسد غير العامل مضافا الى المحصة صح على ما في الفصل الثاني
في احكام اطلاق المزارعة يقتضي غير العامل في زرع اتي نوع شاء ويتعين بالغيب
فان زرع الاخر فللمالك الجبارين المسمى مع الارضين اجن المثل ولو دفع المالك غير
المالك بين المحصة عاونا وجره المثل ولو شرط نوعين متفاوتين في القتر فافترس الى غيبين
كل منهما والمزارع ان يشاء لا يغيره وان يزرع عليها غير ما لم ياذن المالك نعم لو شرط الاختصاص
لم يجز المشاركة ولا المزارعة وخارج الارض ومقتضاها على المالك الا ان بشرطه على العامل ونصح
المزارعة اذا كان من احدهما الارض خاصه ومن الاخر البذر والعمل والعوامل وكذا ان كان البذر
لصاحب الارض والعمل منه واو كان البذر منهما سواء انفق في المحصة واختلفا وسواء ناديا
في البذر ونفاذا وفي جهة كون البذر من ثالث نظرا كذا لو كان البذر من ثالث والعوامل
من رابع وكل مزارعة فاسدة فان الزرع لصاحب البذر وعليه اجرة الارض والقدر لو كان البذر
من المالك فعمله جرة العامل والاطلاق يقتضي كون البذر على العامل وبجمل البطال ولو
تسار من الحاصل حبة فثبت في العام الثاني فهو لصاحب البذر ولو كان من مال المزارعة
فهو لها ويجوز للمالك التحصن على العامل ولا يجز القول فان قيل كان استيفاء من شرط
بالسلامة فلو تلف بافد سماء به او دسبه او نفس لم يكن عليه شيء ولو زارفا باخذ على
اشكال واذا اختلف انواع الزرع جاز الاختلاف في المحصة ونفا والتساوي لو كان في موضع
شجوبه يبايض فساها على الشجوبه وتدر على الباض جاز وهل يجوز بلفظ الساقاة مع قصد
الزرع والسقي اشكال بذا ومن احتياجه المزارعة الى السقي لو اجر الارض بما يجز مضافا لم يبع سواء
(عنه)

ولو زرعها اذ اجريها له ولا ما لها غير العامل مع الجها انه لا يقع العلم الكوفي الاجرة ثبت المسمى

هذا ما قيل في كلام الشارح من أن ما هنا من
هذا ما قيل في كلام الشارح من أن ما هنا من
هذا ما قيل في كلام الشارح من أن ما هنا من
هذا ما قيل في كلام الشارح من أن ما هنا من
هذا ما قيل في كلام الشارح من أن ما هنا من
هذا ما قيل في كلام الشارح من أن ما هنا من
هذا ما قيل في كلام الشارح من أن ما هنا من
هذا ما قيل في كلام الشارح من أن ما هنا من
هذا ما قيل في كلام الشارح من أن ما هنا من
هذا ما قيل في كلام الشارح من أن ما هنا من

عنه بالجاء المشاع والمعين أو الجعجع بقدم قول منكر زيادة المدة مع عينه وقول صاحب البذر في المحنة
ولوا ما بينه أحصل بقدم بقية الأخر وقول الشارح لو راد على العامل العاربه والمالك الحصة
الاجرة قدم قول المالك في عدم جرة العاربه وله من المثلج بين المالك العاربه والمالك الحصة
واللزع البقية الموقوف الأخداما لوقال غصنها فانه يحلف باخذ الاجرة والاربع ان عاب
وطم الحفر والزرع **الفصل الثالث في المساقاة** وفيه فصول **الاول**

في اوكافها وهي خمسة **الاول** البطل المساقاة معاملة على اصول ثابتة بمحض من عرفها
وهي معاملة من السفى مسمينه لان اكثر حاجه اهل الحجاز البهلا لم ينفون من الابار وهي
عفا لانهم من الطرفين ولا بد من ايجاب مال على المصود بلفظ المساقاة وما سواه نحو
عاه لملكه صالح الحد او عمل في بستان في هذا وسلب البيان مدة كذا وقبول وهو اللفظ الدال على
الرضا ولو قال استأجرتك لتعمل في هذا الحائط مدة كذا بنصفه اسلمه لم ينع على اشكال
بنشاء من اشراط العلم في الاجرة اذا قصد ما انا جرت بلفظها عن غير ما انا لا يبطل بوث
احد المعاملين **الثاني** سلب المدة وهو ان نتجارت الخلل والشجر القوا كره والكرم و
صا بطه كل مال اصل ثابت له ثمرة يدفعه او يبيع به المدة في المساقاة على ما اشرقت له اذا
فقد ودفعه كالتوت والخاء اشكال اقرب الجواز وكذا ما يفسد في مدة كالورد ونسبه
البطل والبطيخ والبادنجان ونسب السكر وشبهه يلقى بالزرع ولا يخرج على ما اشرقت له ولا
يفسد ودفعه كالصناعات ولا بد وان يكون الاشجار معلومة ثابتة فلو ساءت على يد قبيح
مغربي لم يفسد بطل وان لا تكون الثمرة باقية فيبطل لان يبطل للعامل على عمل فشره الثمرة
وان قل كالتأجير والسوق اصلاح الثمرة لا ما يبريد كالجداد ونحوه ولا بد وان يكون الثمرة مما حصل
في مدة العمل فلو ساءت على يد قبيح من مدة لا يفسد فيها فطما او طما او ساءت او بطل
ولو علم او ظن حصول الثمرة فيها صح ولو ساءت عشر سنين وكانت الثمرة لا تنفع الا في

العاشرة جاز ويمكن ذلك في مقابلته كل العمل ويبيع المساقاة على العمل من الذي يصح
على ما ينظر في السفى **الثالث** المدة وينتظر بقدرها بزمان معلوم كالسنة الثمرة
لا بما يحصل الزيادة والنقصان ولا بقدر مبلها كثر فيجوز اكثر من ثلاثين سنة اذا الصلة
فيقتد بمدة يحصل فيها الثمرة غالبا فان خرجت المدة ولم تبق الثمرة فلا شيء للمدعي ولو ظهر
ولم يكن فهو شريك والا قرب عدم وجوب العمل عليه لو قدر المدة بالثمره واشكال ولو مات العا

من التوهم لم بشرط العلم بقله كل منهما ولو شرط المالك على العامل شيئا من ذهب فضنه المحض
 كان مكرها وجبا الوفاء به ما لم يلف التمره اذ لم يخرج فيسقط في تلف البعض او ضيق الخروج
 اشكال ولو قال سا فذلك على ان لك النصف من التمره مع ان اضرب عن خصنه وفي العكس اشكال
 فان اقبلنا واختلفنا في الجزء الشرط لمن هو منها فهو للعامل ولو قال على ان الفرء يفتا فهو نصف
 ولو ساقاه على شيئين بالنصف من احدهما والثالث من الاخر مع مع التبيين والا فلا ولو قال
 على احدهما بعينه بالنصف على ان باقية على الاخر بالثلث مع على اى ولو تعد المالك وثقا
 في الشرط مع ان علم حصه كل منهما والا فلا ولو انقصاص وان جعلهما ولو انكسر الفرس بان شق
 العامل خاصه جاز تساويا او اختلفا ولو ساقاه على ازيد من سنة وفاوت الحصه بينهما
 جاز مع التبيين ولو ساقا في احد الشريكين صاحبه فان شرط للعامل زيادة على نصيبه مع و
 الا فلا ولا اجرة له **الفصل الثاني** في احكامها يملك العامل المحض ظهوره
 التمره ولو تلفت كلها الا واحدة فهي بينهما فان بلغ حصه كل منهما مضافا وجبت عليه زكوة و
 الاضطر من بلغ نصيبه ولو سدد العقد كانت للتمر المالك وعليه اجرة العامل ولو ظهر اسطوانان
 الاصل فعلى المالك في اجرة العامل والتمر للمالك فان اقلهما هاد وتلف فان رجع المالك
 على الغاصب بالجميع رجع الغاصب على العامل بحصنه وللعامل الاجرة عليه ولو رجع على
 بالجميع فللعامل الرجوع بما وصل الى الغاصب الاجرة ولو رجع على كل منها بما صار اليه
 جاز ولو كان العامل عالما فلا اجرة له ولو هرب العامل فان ترجع بالعمل عنه اخذ او بدل
 الحاكم الاجرة من بيت المال فلا خيار ولا ظالم الفسخ ولو عمل المالك بنفسه واستاجر
 عليه فخرج للعامل المحض اذ ليس له ان يحكم لنفسه ولو اذن له الحاكم برجوعه لمجدة مثله او بما
 اذاه ان ضرر عن الاجرة ولو تعدد الحاكم كان له ان يشهد انه يستاجر عنه ويرجع ح ولو لم
 يشهد بالرجوع فان شق على اشكال ولو فسخ فعليه اجرة مثل عمله قبل الهرب له مع التبرع
 الفسخ مع التبيين ولو عمل الاجنبي قبل ان يشعير المالك سلم للعامل غير العين المحض و
 كان الاجنبي مبرعا عليه لا على المالك والعامل امين فيقبل قوله في التلف عدم الخيانة
 وعدم التفرط مع التبيين ولو ثبت الخيانة فلا قربان به لا ترفع عن حصنه والمالك رافع يدين
 نصيبه فان ضم اليه المالك حافظا فليس له على المالك خاصة ولو لم يمكن حفظه مع الحافظ
 فلا قربان مخرج عن التمره والزامه باجرة عامل ولو ضعف الامين عن العمل ضم غيره اليه ولو

عزى الكلية فيمقام من يعمل عمله والاجرم في الموضعين عليه لو اختلفا في قدر حصته العامل فقدم قول
 المالك مع العيين وكذا لو اختلفا فيها ثلثا وثلثه المساقاة من الشجر ولو كان مع كل منهما بدينه فقدم بينه
 الخارج ولو صدق احد المالكين خاضعا خذ من نصيبه ما ادعاه وبذلك شهادة على المنكر ولو كان
 العامل اثنين والمالك واحدا فشهدا احدهما على صاحبه قبلت ولو استاجر على العمل بحصة فها
 او جميعها بعد ظهورها والعلم بقدر العمل جاز ولا فلا والخراج على المالك الا ان يشترط على
 العامل ادعائها وليس للعامل ان يسأ في غيره فلو دفع اليه ارضا لغير سها على ان الغرض بينهما
 فالمغارسة باطله سواء شرط للعامل جزء من الارض او لا والغرض لصاحبه ولصاحب الارض
 اذا لزم اجرة ارضه لغوات ما حصل الاذن بسببه وعليه ارش النفس بالقلع ولو دفع فبینه
 الغرض لملكه او الغار من فیه الارض لملكها لم يجز لغيره عليه ولو ساقاه على الشجر ودار على الارض
 المتخللة بينهما في عقد واحد جاز بان يقول سا فبنك على الشجر وذا رعتك على الارض وعاملتك
 عليها بالنصف ولو قال سا فبنك على الارض والشجر بالنصف جاز لان الزرع يحتاج الى الشجر
 لو قال سا فبنك على الشجر ولم يذكر الارض لم يجز له ان يردع وكل شرط سابق لا يتخير جهالة زمانه
 لان المقصد الرابع في الشك وفيه فصلان **الاول** المحضة وهي اجتماع حقوق
 الملاك في الشيء الواحد على سبيل الشباع والصل اما عين او منفعة وحق وسبب الشك قد يكون
 اثنا او عقدا او مزجا او جازا بان يفتلعا شجر او يغيرا فاما دفعه بدينه وانما هما اربعة شركة
 العنان وهي شركة الاموال وشركة الايدان بان يشتركا ثلثان مضاعفا بكتيبين او بدينهم تساوي
 الصعده واختلفت في شركة المفاوضة وهي ان يشتركا فيها بدين او بالدينين من مال ودينين من غير
 بفضبا ويباع فاسد وشركة الوجوه وهي ان يبيع الوجبة مال الخامل بزيادة ويجز لكون له
 بعضه والكل باطل سواء الاول وان كانا ثلثة المتفاوضان وبشرط بينهما اهلية التوكيل و
 التوكل والصيغة وهي ما يدل على الاذن في التصرف ويكتب فوطها اشتركا والمال وهو كل ما يرتفع
 الامتياز مع ربحه سواء كان انما او عرفها او قلوسا فلا يكفي مزج الصمغ بالفراغ من السم
 بالكتان ولا عند اختلاف السكة ومحصل الشركة بالمرج سواء كان اختيارا او اتفاقا والمختلف انما
 يلحق فيه الشركة بالعقد الناقل كان يبيع احدهما حصته على غيره بحصة مما في يده الاخر ولو باعا
 بغير واحد او عملا باجرة واحدة يثبت الشركة سواء تساوى الغنيمان او اختلفا وكل منهما بقدر
 النصيب من الغنيمه واذا تميز عمل الصانع من صاحبه اخضع باجرته ومع الاشياء بمقتضى النساق
 (الصمغ)

کتاب الحجۃ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

من ان يكون
فلا ندم فيهم
العلماء يجب ان لا يخرجوا من العلمين بل في
ادبها ان يكونوا من الصنفين العاملين في
الحضرة وحكم ذلك يعلم من مجموع
ادبها مثل ان العامل الذي لا يخرج من العلمين بل في
الحضرة وحكم ذلك يعلم من مجموع
ادبها مثل ان العامل الذي لا يخرج من العلمين بل في
الحضرة وحكم ذلك يعلم من مجموع

شهادة البائع لانه يدفع عن نفسه ضمانا شريكة له فيها بقصد من المشتري فخلع باخذ
من المشتري نصف الثمن فان نكل اخذ المشتري منه النصف لبيع الشريك ان سلعة سقفة ثم
استوفى احدهما شيئا شريكه الاخر فيه وان بعد المشتري اما لو ردت الصفة فلا شريك
وان نكل المشتري ولو شاء المالك ان يخذل احداهما في الميل للاخر على ان يئسا وباقى الربح فوضعه
فروع اودع في اخو ابدل بجل عليها والحاصل لها فالشريك باطله فان كان العامل مداجر
الدابة فالاجر لهما وعليه اجرة مثل العامل فان حضر الحاصل عنهما معا فان كان يسأل العامل
والا فجميع فان تغلب حمل شيء فلهما وعليهما او حمل عليهما شيئا معا فالاجرة والثمن له
عليه اجرة مثل الدابة لما كتب ارب لودع دابة الى سقاء واخر دابة على الشريك في الحاصل
لم ينفذ وكان الحاصل للسقاء وعليه اجرة الدابة والراوية ولو كان من يحدد وكان من اخر
ومن ثالث يحد ومن رابع عمل فلا شريك ثم ان كان محله اجرة الثمن من واحد منهم ولم يذكر اصحابه
ولا نواهم فله الاجر اجمع وعليه لاصحابه اجرة المثل وان تولى صاحبه او ذكرهم كان كالوحد مع كل
واحد منهم منفردا ولو استاجر من الجميع فغالب استاجر نك المحل هذا الطعام بكذا فالاجر بينهم ارباها
لان كل واحد منهم لزمه لطن تبعه بربيع الاجر وبيع كل واحد منهم على كل واحد من اصحابه
بيع ارب مثله ولو كان قال استاجر هذا الدكان والبغل والرحى والرجل بكذا لطن كذا فكل واحد
يبيع على فله اجر مثله لكل واحد من السمي بفد حصه ج لوصاد او احتطب او احتش او احاز بنية
انه ولغيره لم يؤثر تلك النية وكان باجعه له هل ينفذ المحر في تلك المباح الى بنية بنية التملك
اشكال **المقصد الخامس في الفرائض فصوله ثلثة الاول** في او كانه وحي
الاول العقد فاما لا يجاب فارضنا انما يملك وعاملنا على ان الربح بيتا نصفين
ومعنا وانا والقبول بثلث وشبهه من الالفاظ الدالة على الرضا وهو عند قابل للشرط المعصية
مثل ان لا سافر بالمال ولا ينشر الا من رجل يبيع او فاما معاينا وان كان عرق وجوده كالباق
الامر او لا يبيع الا على رجل معين ولو شرط ما ينافيه فالوجه بطلان العقد مثل ان بشرط ضمان
لمال او سها من الخمر او لودع المضاربة او ان لا يبيع الا براس المال او اقل ولو شرط فوفيت
المضاربة لم يلزم الشرط والعقد صحيح لكن ليس للعامل النصف بعده ولو شرط على العامل المضاربة
في مال اخر او باخذ منه مضاربة او فرضنا او يخذلني شيء بعينه فالوجه صحة الشرط **الثاني**
لما قلنا ان بشرط بها البلوغ والعقل وحوان النصف يجوز فلهما واخاها وبعد احدهما
(خاصة)

(خاصہ)

٥٢٢

خاصة وان يكون الدافع رب المال او من اذن له فلو ضارب العامل غيره باذن المالك صحيح كان
 الاول وكلا فان شرط لنفسه من شئ من الربح لم يجوز له لا مال له ولا عمل وان ضارب بغيره بطل
 الثاني فان لم يربح فلا تلف منه شئ رده على المالك ولا شئ له ولا عليه وان تلف في يده طالب
 المالك من شاء منهما فان طالب الاول دعي على الثاني مع عليه الاستيفاء التلغ في يده وكذا مع
 عدم حمله على اشكال بنشأ من الضرور وان طالب الثاني دعي على الاول مع حمله على اشكال لا مع
 عليه وان دعي فللمالك خاصة وفي دعي الثاني على الاول باجر المثل احوال ولو قبل ان كان
 الثاني عالما بالحال لم ينشئ شيئا وان حمل فله اجرة المثل على الاول كانه وجها وبجمله عدم
 لزوم الشراء ان كان بالعين وان كان في الذمة احمّل اخصاص الثاني به والعسمة بينه و
 بين العامل الاول في نصف اخصاص المالك بالآخر ان كان الاول شرط على الثاني ان
 للمالك النصف الاخر بينهما ولو شرط للمريض للعامل ما يبدى على اجرة المثل لم يجز له ان
 من الثلث اذا لم يبدى بالثلث النقوبت ليس حاصله هنا لانقاء الربح حينئذ هل المتأ
 كذلك اشكال بنشأ من كون النحلة نتم بنفسها فهي كل حاصل واذا نسد الفراض بقوات شرط
 نقضت النضر فان كان الربح باجمعه للمالك عليه للعامل اجرة المثل الا اذا نسد بان شرط
 جميع الربح للمالك ففي اخفاء الاجرة اشكال بنشأ من قضاء بالسو عاينا **الثالث**
 راس المال وسقطه اربعة **الاول** ان يكون نقدا فلا يصح الفراض بالعروض
 ولا بالنفزة ولا بالفلوس ولا بالدواهم الغشوشة ولوموات المالك في المال متاع
 فافره الوارث لم يصح لو دفع شبكة للصايد بحسنه فالصايد للصايد وعليه اجرة الشبكة
الثاني ان يكون مبيعا فلا يجوز على دين في الذمة ولو قال له اعط المالك الذي
 عليك وقد قارضك عليه ففعل واشترى من المالك للمضاربة فالشراء له وكذا ان اشترى
 في الذمة ولو افرضه الفاسم لم هو بعد مضاربة لم يصح ولو قال ضارب به شهر ثم
 هو فرض مع ولو قال خذ المال الذم لي على فلان واعمل به مضاربة لم يصح ما لم يجد
 العقد وكذا لو قال بيع هذه السلعة فاذا نض منها فهو فرض ولو كان ودفعه او عصبه
 فلان مع ولو كان قد تلف لم يصح وكذا يصح لو كان في يده ودفعه او عصبه لم ينف عنه
 ضاربه المالك به والا فرب زوال الضمان بالعقد وبجمله بقاؤه الى الراء تمناعا
 بشره ولو دفع اليه كبين فقال قارضك على احدهما والاخرود بعنه ولم يعين وقال قارضك

فان اشكال في مقابل المالك فله ان يبيع
 والمالك خاصة
 وان اشكال في مقابل المالك فله ان يبيع
 والمالك خاصة
 وان اشكال في مقابل المالك فله ان يبيع
 والمالك خاصة

على إجماعنا لم يصب **الثالث** ان يكون معلوما فلا يصح على الجمول فدره وفي المناهضة
 فان جفتهاء ذاقوب قول العامل مع مبيته في فدره **الرابع** ان يكون مسلما في بدل العا
 فلو شرط المالك ان يكون بدله عليه لم يصب اما الوشرط ان يكون مشاركة في البدل او راجعه في النصف
 او يراجع مشقة فالأقرب الجواز ولو شرط ان يعمل معه غلام المالك جاز **الرابع** العمل وهو
 عوض الرمح وشرط ان يكون تجارة فلا يصح على الطبخ والخبز والحرفا ما النقل والكبد والوزن
 ولو اثنى التجارة فالحا بيع التجارة والتجارة هي الاسترباح بالبيع والشراء لا بالحرف والصنع
 وانما اذن في النصف والطلق انفضى الاطلاق ما ينولاه المالك من عرض الغاش ونشر طيه
 واحرازه وبيعه ونقص غنمه وابداعه الصند وفي استنجاره ما يضاد الاستنجار له كاللذال و
 الوزن والجمال ولو استاجر لما يجب عليه مباشرة فالأجرة عليه خاصة ولو عمل بنفسه بغير
 له عاده لم يسخى اجرة ولو شرط عليه ما ينضيق التجارة بسببه لزم فان عقد متفق كالموشرط ان
 لا يشترى الا نوبا معينا او ثمر بستان معين او لا يشترى الا من زيد او لا يبيع الا عليه سواء
 كان وجود ما عينه عاما او نادرا ولو شرط الاجل لم يلزم ولو قال ان مضت سنة فلا تشترى
 بعدها وبيع صح وكذا العكس لو قال على ان لا املك فيها منعك لم يصب ولو شرط ان يشترى
 بشر كان في فائده كالتجر او الغنم فالأقرب الفساد لان مضمضي الفراض النصف في ملك المال **الخامس**
 الرمح وشرطه اربعة **الاول** ان يكون مخصوصا بالمعنا فدين فلو شرط جزءا منه لا يجزئ فان
 كان عاملا صح فلا بطل ولو شرط لغيره حصته منهم ما صح سواء عمل العلام او **الثاني**
 ان يكون مشكلا فلو قال خذ فراضا على ان الرمح لك اولى بطل اما لو قال خذ فانجى به على ان
 الرمح لك كان فرضا ولو قال على ان الرمح لك كان بضاعة **الثالث** ان يكون معلوما
 فلو قال على ان لك مثل ما شرط فلان لعامله ولم يعلم احدهما بطل ولو قال على ان الرمح
 بيتا فهو بنصف - كذا خذ على نصف او على ان لك النصف ان سكت عن حصته اما لو قال على
 ان لي النصف سكت عن حصته العامل بطل على اشكال ولو قال على ان لك الثلث على النصف
 وسكت عن السدس صح وكان للمالك ولو قال خذ مضاربة على الرمح او الثلث صح وكان ثلث
 النصف للعامل ولو قال لك ثلث الرمح وثلث ما بقي صح وكان له خمسة اشباع لانه معناه و
 لو قال لك ثلث الرمح وبيع ما بقي فله النصف لو قال لك الرمح وبيع ما بقي فله ثلثه اثمان
 ونصف من سواء عرفنا الحساب وبجمله لانه اجزاء معلومة **الرابع** ان يكون مفقدا بالجزئية

أي على وجهه سابق من الاضطرار انك

مع السلم وكذا لو اشترى من له عليه مال والوكيل في شراء عبده مطلقا لو اشترى ابا الموكل اختمل العهدة
 وعدمهما والمأذون له في شراء عبده كالموكل في التجارة كالعامل ولو اشترى العامل من متعق
 عليه فلا ربح في المال مع قان ارتفاع السوق وظهور ربح وقلنا بملك به عنق حسنه ولم يطر الشك
 الا اختيار في ارتفاع السوق واختيار السبب ان كان فيه ربح وقلنا لا يملك بالظهور مع
 لا عنق وان قلنا بملك فلا قرب العهدة فينعنق بضيقه يسر الى مضيق المالك وبغيره له
 الاختيار الشراء ويجعل الاستعانة في باقي الفهم للعنق وان كان العامل موسرا والبطالان
 لانه مخالف للجحان **المطلب الثاني** ليس للعامل ان يسافر الا باذن المالك
 فان فعل بدون اذن ضمن وتنفذ تصرفاته في الرجوع ولو امره بالسفر الى جهة فافترق
 غيرها او باجتماع شيء معين قابض غيبه من ولو ربح جئتذ فالربح على الشرط ولو سوغ له السفر
 لم يكن له سلوك طريق مخوف فان فعل ضمن واذا اذن في السفر فاجرة النقل على مال الفراض
 تنفذ في الحضر على نفسه وفي السفر من اصل الفراض كما للنفقة على اي فلو كان معه غيره
 فسط ويجعل مساوات الخضر احساب الزايد على الفراض ولو انتزع المالك من المال في السفر
 فنفقة العود على خاص العامل ولو مات لم يجب تكفنه **المطلب الثالث**
 ليس للعامل على هذا الفراض ان يظهر الربح فان فعل من غير اذن حد وعليه المهر وولده
 وفوق ان لم يظهر ربح انغصموا وهي ام ولد وعليه فبنهما وليس للمالك وطى الامنة ايضا
 فان فعل فهي ام ولدان علف لاحد ويجنب فبنهما ويضاف اليها يفتد المال فان كان
 فيه ربح فللعامل حسنه ولو اذن له المالك في شراء امه بطاها قبل جاز والا قرب المنع ضم
 لواحدة بعد الشراء مع وليس لاحدهما تزويج الامنة ولا مكاتبه العبد فان انقضا عليها جاز
 وليس لهما ان يخطما مال المضاربة بماله الا مع اذنه فبضم بدونه ولو قال اعمل براين فلا قرب
 الجحان وليس لهما ان يخطما مال المضاربة بماله الا مع اذنه فبضم بدونه ولو قال اعمل ان يشرح
 خراجه لا خير برا اذا كان احدهما ميلا وليس لهما ان يخذمن اخر مضاربة ان تصرف الاول الا
 باذنه فان فعل فديج في الثانية لم يشاركه الاول ولو دفع اليه فراضا وشيطان باخذله
 بضاعة فلا حوى حصنها ولو قارض اثنان واحدا وشطرا النصف نقلا صلا في الباقي
 مع تساوي المالكين او بالعكس فالأقوى العهدة ولو كان العامل اثنين وسواهما في الربح
 مع وان اختلفا في العمل ولو اخذ من واحد ما اكبر ايجز عن العبد فبضم مع جمل المالك ولو اخذ

الذين ما قاموا في شهر رمضان من ربحهم
عقد هذا الصبي في المال لا بالسوا ولا بالتكليف
وهو بالخارج وكذا ما أخذ من العامل بالثمن
واستقر له من ثمنه بشركة المالك كان له
المالك من ثمنه في القرض وبقائه في السارة
عبد العزيز بن

الذين ما قاموا في شهر رمضان من ربحهم
عقد هذا الصبي في المال لا بالسوا ولا بالتكليف
وهو بالخارج وكذا ما أخذ من العامل بالثمن
واستقر له من ثمنه بشركة المالك كان له
المالك من ثمنه في القرض وبقائه في السارة
عبد العزيز بن

أياه وقد أخذ من الربح عشرة لأن سدس ما أخذه ورجع لولدته منها عشرين بقى لاس المال خمسة
عشرين ولودفع الفاء مضاربة فاشترى متاعا بساكنة الثمن فباعها ثم اشترى بغيرها
مناع الثمن قبله ففرد ربع على المالك بالفرع خمسة وودفع من ماله خمسة على شكل فاد با
بحسبة آلاف أخذ العامل ربعها وأخذ المالك من الباقي بأس ماله الثمن وخمسة وربع كان
الباقى ربعا بينهما على ما شرطه ولودفع البالد الفاضلة ثم دفع إليه الفاضلة مضاربة وربع
في ضم أحد هما إلى الآخر قبل النصف في الأول جاز وصار مضاربة واحدة وإن كان بعد النصف
في الأول في شراء المتاع لم يجوز لاستقرار حكم الأول فربح وخسارته يخص به فان نقص الأول جاز
ضم الثاني إليه وإن لم ياد في الضم فالأقرب أنه ليس له ضم ولو خسرهما مل قد دفع الباقي فيهما
ثم أعاده المالك إليه بعدد متاعه لم يجز ضم الثاني خسرته الأول للاختلاف العنصرين
هل يفهم الحساب مقام الثمن الأقرب أنه ليس كذلك وليس للعامل بعد ظهور الربح أخذ
شي من ماله غير أن المالك فان نقص قدر الربح وانقصه وبقى لاس المال فحقه العامل فصل
الامر بين احسب المالك وان اشترى أحد هما من القسمة ليجبر عليه ما ولا يبيع ان بشرى المالك
من العامل شتا من مال القرض لأن باخذ منه بالشفعة ولا من عبده القرض ويجوز من المكاتب
والشريك فيهم في ضيقه من يكون للعامل ان بشرى من مال المضاربة فان ربح بطل البيع في
ضيقه منه **الفصل الثالث** في التفاضل والتنازع القرض عقد جائز بين الطرفين
لكل مضامنه سواء نقص المال أو كان بدموعه وينقص بموت أحدهما وجنونه وإذا فسخ القرض
والمال فأن لا يرج فيه أخذه المالك ولا شيء للعامل وإن كان ربح قسم على الشرط وإن انقضى
وبالمال هو وض فان ظهر فيه ربح وطلب العامل بعباده وجد زبونا يحصل له ربح جميعه عليه
اجبر المالك على اجابته على اشكال وان لم يظهر ربح ولا زبون لم يجبر المالك ولو طلب المالك
بيعه فان لم يكن ربح او كان واسطه العامل حقه منه فالأقرب اجباره على البيع لبره المال كما
أخذ وكذا يجبر ربحه ولو نقص قدره لاس المال فرداه العامل لم يجبر على انقضاء الباقي فكأن
مشترا بينهما ولو ذهب لاس المال فمضاه وجبا لى إلى الجنس وإذا فسخ المالك القرض ففى
استحقاق العامل ابرة المشد الى ذلك الوقت نظر فاذا انقضى والمال دين وجب على العامل تقبلا
وان لم يظهر ربح ولو مات المالك فلو دونه مطالبه العامل بالنقص من نجد به بعد القرض
ان كان المال فاضلا فغدا ولا بدلا ولو مات العامل فله المالك تقربا ودينه على العقدان كان

کتاب الاجابة

٢٥١ المال نقد والا فلا وهل يفقد الفرض ضمنا بله نظر الفقير براسكال واذا مات المالك مثله
مصلحة العامل على غيره ولو مات العامل ولم يعرف بقاء مال المصارفة بعينه صار نائباً
في ذمته وصاحبه اسوة الغرماء على اشكال وان عرفه فقدم وان جهل بعينه واذا تلف المال
مبلغه لم يرد انفسه المصارفة فان اشترى بعد ذلك للمصارفة فالنقص عليه وهو لا يرد له ولو
علم بلف المال قبل نقد الثمن ان يجمعه ولو اجاز رب المال احمله به وروى الثمن عليه وبقي المضا
فان اشترى للمصارفة فلف الثمن قبل نقده فالشراء للمصارفة وعقد ما بان وعلى المالك
الثمن وهل يجب النافذ من راس المال نظره هذا اذا كان المالك اذن في الشراء في الذمة
والا كان الثمن لازماً للعامل والشراء له ان لم يذكر المالك والا بطل البيع ولا يلزم الثمن
لحدهما ولو اشترى بالثمن عشرين فمات احدهما كان ثلثين من الربح ولو ماتا معا انقصت المصارفة
لنوال مالها اجمع فان دفع المالك اليه شيئاً اخر كان الثاني راس المال ولم يضمن الى المصارفة
الاولى وبعد نصف العامل في المصارفة الفاسدة بمجرد الاذن كالموكيل والربح باجمعه
للمالك وعليه اجر النسل للعامل سواء ظهر الربح ام لا الا ان يرضى العامل بالسيح كما كان
يقول له قارضه في الربح كذا في الاجرة له مع العامل امين لا يضمن ما ينفق الا بعد
او يفرط بسواء كان العقد صحيحاً او فاسداً والقول قوله مع المين في قدر راس المال ويكلفه
عدم التفريط وحصول الخسران وابطاع الشراء لنفسه والمصارفة وقد والربح وعدم
الضيق من شراء العبد مثلاً لو ارعاه المالك والا فرب يقدم قول المالك في الرد وفي عقد
اذن النسبة وعدم الاذن في الشراء بعينه وفي قدر نصيب العامل من الربح ولو قال
العامل ما ربح شيئاً او ربح شيئاً خسرته وانفك الربح قبل بخلاف ما لو قال غلط
او نسيت ولو اختلفا في قدر راس المال فالقول قول العامل مطلقاً على اشكال فلو
ادعى المالك ان راس المال ثلثا الحاصل فنفذ فيه احد العاملين بالنصف وادعى
الاخر الثلث فقدم قول المتكبر مع نفسه فاحد جسمائه من ثلثة الاف وباخذ المالك
الفين راساً له بضمه بين الاخر والآخر ثلث الخلف وهو جسمائه والمالك ثلثاه
لان نصيب المالك النصف نصيب العامل الربح ينقسم الباقي على النسب وما اخذه
الحالف زائداً على قدر نصيبه كالتالف منهما والتالف من المصارفة بحسب الربح ولو
ادعى المالك الفرض والعامل الفرض فالقول قول المالك مثبت له مع العين ما ادعاه

من المحسنه بمقتضى الخالف فللعامل اكثر الامرين من الاجر والمشرط ولو اقاما بئنه فلي الاول
تقدم بئنه العامد ولو ادعى العامل الفرض من المالك لا بصناع فدم قول العامل لان عمله فيكون
قوله مقدم ما فيه وبمقتضى الخالف للعامل اقل الامرين من الاجر والمدعى ولو ادعى المالك العامل
الفرض من المالك لا بصناع خالفنا للعامل الاجرة ولو تلف المال او خسر فادعى المالك الفرض
العامل الفرض من الاجر فدم قول المالك مع البعير ولو شرط العامل النفقة او اوجباها
ادعى انه نفوس ماله واراد الرجوع فله ذلك سواء كان الثمان في بدء او زده الى المالك ولو شرط
لاحدهما جزاء معلوما واختلفا لمن هو فهو للعامل ولو انكر الفرض ثم ادعى التلف لم يقبل قوله
وكذا لو دفعه وشبهها اما لو كان الجواب لا يفي عنك شيئا وشبهه لم يقبل المقصد
السادس في الوكالة ونقص ثلثة الاول في انكأها وهي بعد **الاول** العقد

ومع ما يدل على استنايه في النصف ولا بد فيه من ايجاب والى العقد كقوله وكلتك واستنبتك
او غرضنا اليك وبيع او اشترا او اعنى ولو قال وكلتك فقال نعم واسار بما يدل على التصديق كفى
في الايجاب من قبول اما لفظا كقولك ادعيتك وشبهه او ضل كما لو قال وكلتك في البيع فباع
ولا بشرط مقارنة القبول بل يكفي ان تأخر ثم بشرط عدم الرجوع فلو رد انفسخ العقد وينقضي
في النصف الى مجرد الايجاب مع علم الموكل وجب ان تكون مجزئ فلو جعلها مشروطه بشرط طمأنينة
او وقت من شرط بطلت نعم لو تجزئ الوكالة بشرط تأخير النصف الى وقت او حصول شرط جاز كان
يقول وكلتك الان ولا ينصرف الا بعد شهر واذا صد العقد لم يلحقها على الشرط احصل شيوع
النصف عند حصوله بحكم الاذن وقابله الفساد سقوط الحمل المسمى بالرجوع الى الاجرة **الثاني**
الموكل وبشرط تعيين مملك ما يبرئ ذلك النصف بملك او ولاية فلا يصح توكيل الصبي ان كان
مميزا ويبلغ عشر اطفالا على ما لا يجهلون ولو عمر من بعد التوكيل بطل الوكالة ولا توكيل الفتن
الاذن المولى الا فيما لا يتوقف على الاذن كالطلاق والخلع ولا توكيل الا باذن موكله جرحا
او فحوى مثل اصنع ماشئت والا فرب ان ارتفع الوكيل عن المباشرة وانشأه وكثره بحيث
يجزئ عن المباشرة اذن في التوكيل معوق في هذا الاقرب ان يتركها باذنه على ما يمكن منه لا الممنوع
المجور عليه الا فيما لا يمنع الجور منه فيه كالطلاق والخلع واستيفاء القصاص لا يترك المحرم في
عقد النكاح عموما ولا خلا ولا في ابتناع الصيد والكا شيان يترك ولا في ذوق الخمر
منها من العادة بالتوكيل منه ولا في الجمل ان يتركها عن الصغير والجنون ولا في كل

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
عليه السلام
الذي هو
مؤلفه
الشيخ
عليه السلام
الذي هو
مؤلفه

في الطلاق على رأي الحاكم ان يوكّل عن السفهاء من يباشر الحكم من غيرهم وبكره لذكر المروءات
مباشرة المختص وبسببهم التوكيد للمرأة ان توكل في النكاح والفاش في تزويج ابنته
وولد ايجابا وبولا وبسبب سكوت السيد عن النفي عن شجاع عبده اذا ناله فيها والا فربطت
الاذن بالابان وكل موضع للتوكيد ان يوكّل فيه فليس له ان يوكّل الا امينا الا ان يعين الموكل
غيره ولو بجلدات الخيانة وجباة الغزو وكذا الوصي الحاكم اذا ولى القضاء في ناحية واذا اذن الموكل
في التوكيل فوكل الموكل اخر كان الثاني وكبلا للموكل لا ينعزل بموت الاول ولا يعلم ولا يملك
الاول عمله وان اذن له ان يوكّل لنفسه جازع كان الثاني وكبلا للموكل ينعزل بموته وعزله
موت الموكل الاول **الثالث** الوكيل بشرط فيه البلوغ والعقل فلا يصح كونه
الصبي ولا المجنون والافرب جواز توكيل عبده ^{وهو الموكل الاول} يشترط ان يكون له البصر عارفا باللغة التي
يجاز بها ويصح ان يكون الوكيل فاسقا ولو في ايجاب النكاح او كافرا او عبدا باذن مولاه وان
كان في شراء نفسه من مولاه او في اعانة نفسه وان يكون امرأة في عقد النكاح وطلاقة نفسها
وغیرها وان يكون مجورا عليه لسفاهه فلا يصح ان يكون محرما في عقد النكاح وشرا البصير
بيعه وحفظه ولا مستكنا في عقد البيع ولو اشد السلام لم ينطلق كالتدبير ولا يصح ان يوكّل الذي
على السلم الذي ولا سلم بكره ان يوكّل السلم الذي على السلم والكتاب ان يوكّل يبيع ^{مطلبا}
وبغيرها من السيد واذا اذن لعيده في التجارة لم يكن له ان يجر نفسه لا يوكّل لغيره ولو
عين له التجارة في نوع لم يجر التجارة وعنده ولو وكل اثنين بشرط الاجتماع لم يجر
لا احدهما التفرع بشئ من التصرفات وان كان في الخصومة ولو مات احدهما بطلت التولية
وليس للحاكم ان يستم الى الثاني امينا وكذا الوفاة ولو وكلهما في حفظ ماله حفظاه معا
حفظهما ولو شرط لهما الانفصال جاز لكل منهما ان يتصرف من غير مشاورة صاحبه في الجمع
والافرب جاز وكذا الواحد من المتخاصمين وعن المتعاضدين يتولى طريق العقد حتى
في استيفاء الفصام من نفسه الدين منه والحد فلو وكل شخص ببيع عبده لغيره ^{في البيع} اشهد
جازا ان يتولى الطرفين ولو وكل زوجا وعبدا غيره ثم طلق الزوجة او اعنق العبد
لم ينطلق ولو كاله ولو اذن لعيده في الصرف في ماله ثم اعنفه او باعه بطل الاذن لانه
ليس على احد الوكالة بل هو اذن تابع للمالك ومجمل بقاءه وكاله لو اعنفه ولو وكل عبدا
غيره ثم اشتراه لم ينطلق وكاله **الرابع** في منطلق الوكالة وشروطه ثلثة **الاول**

ما شئت من مالي ودفعت ما شئت من ديتي ولو قال اشترى عبدا بمائة واشترى عبدا بربا فافترقا
 الجواز والنوكيل بالابراء بسند على علم الموكل بالبلغ المبررة ولو قال اشترى من كل فلبله
 كثير جاز ولا بشرط علم الوكيل وعلم من عليه الحق ولو قال بيع بما باع به فلان سلعته استند
 علم الوكيل بالبلغ او الموكل ولو وكله لخاصة غرضه جاز وان لم يبينهم **الفصل الثالث**
 في احكامها ومطالبه **الاول** في مقتضيات النوكيل اطلاق الاذن في البيع
 يقتضي البيع بثمن المثل لا بفقد البطلان اما يتعين الناس بمثل فليس له ان يبيع
 او يدون ما فده ان عين ولو حضر من يزد على ثمن المثل فالأقرب انه لا يجوز بيعه
 بثمن المثل ولو حضر مدة التجار ففي وجوب الفسخ اشكال ولدان يبيع على ولدان
 كان صغيرا على داي على نفسه الا ان ياذن الموكل فله ان ينوي الطرفين واطلاق
 الاذن في الشراء يقتضي ابتاع المبيع دون العيب من المثل بفقد البطلان الا من فسخه
 والنوكيل فالباع يقتضي تسليم المبيع الى المشتري ولا يملك الابراء من الثمن ولا نفسه لكن
 هل لمان يسل المبيع من دون احضار الثمن اشكال الاقرب المنع فبعض لو غدر فبعض الثمن
 من الشفعة ولو دلت قرينة على القبض ملكه بان يامر ببيع ثوب في سوق غاب عن الموكل
 او في موضع يبيع الثمن بترك قبض الموكل له وليس له بيع بعضه ببعض الثمن الا
 مع القرينة كما لو امر ببيع عبدين ولو قبض على واحد الصفقر لم يجز له التجاوز ولج ان
 بشره من المالكين صفقة ولو وكله في الشراء ملك تسليم الثمن وقبض المبيع كقبض
 الثمن ولو وكله في الشراء كان له ان يزدجه ابنته وله الرد بالعيب مع الاطلاق
 مع التبيين اشكال فان رضى المالك لم يكن له مخالفته ولو اسفه له الباع حتى يحضر
 الموكل لم يلزم اجابته فان ادعى حتى الموكل استخلف الوكيل ان ادعى علمه على نفي العلم
 ولو دعه فحضر الموكل ادعى الرضا وصدقه الباع بطل الردان فلنا بالعرف وان لم يعلم
 الوكيل لان رضاه بعزل الوكيل عن الرد ولو رضى الوكيل بالعيب فحضر الموكل واراد الرد
 فله ذلك لان صدق الباع على الوكالة او قامت اليقينة والايك على الوكيل الثمن **الثاني**
 في فسخ الموكل لا يملك الوكيل من النصف الا ما يقتضيه اذن الموكل صريحا او عرفانا
 وكله في النصف في وقت معين لم يكن له النصف قبله ولا بعده ولو عين له المكان فبعض
 النصف كان يكون السوى مرفقا بجمدة النقد او كثر الثمن او حيلة او صلاح الهله

والا بدلا فادع على المشتري
 من غير ان يفسد

وان اشترى من امة حلف الباع على نفي العلم
 بان الشراء بالوكالة ان ادعى عليه العلم
 ويلزم الوكيل بالبيع
 عليه اداء
 الثمن

انتهى ذلك الوارء مع

امور فبين الموكل وبينهم والا فلا ولو عين المشتري فبين ولو لم يبيع بالبيع باجل معين فبين
ولو اطلق اخذ البطلان للجسمالة والعصاة لغيره بالمصلحة ولو وكله في عقد فاسد لم يملكه
ولا الصبي ولو امره بالشراء بالمعين او في الذمة فبين ولو اطلق واخبره بخبره ولو عين النقد
او العينة فبين ولو اطلق حمل على الحمول بنقد البلد فان نقد فلا خيب فان شاء با
مخبره ولو باعها نقد بماله بيعها فبين مع نصيب النسبة مع البيع الامع الغرض كالخوف
على النفس وشبهه ولو اشترى في نفسه بما امر به نقد امع الامع الغرض كونه ان ينخر بقاء الثمن معه
ولو وكله في بيع عبد بمائة فباع نصفها او اطلق فباع نصفه بثلث المثل للبيع مع مائة بيع عبد
بمائة فباع احدهما ولو وكله في شراء عبد معين بمائة فاشترى ماثل من مائة فحينئذ لا
ان ينصرف من الاقل ولو قال اشترى بمائة لا يجسبن فاشترى ماثل من مائة وان بد من خمسين او اقل
من خمسين مع ولو قال اشترى بنصفه بمائة فاشترى اكثر منه بها مع ولو قال اشترى عبد بمائة فاشترى
مساوفا باقل مع ولو قال اشترى ثوبا بد ثوب اخر فاشترى ثوبا من ثوبين ثم باع الثوبين بالدينار فلو جبه
صحة الشراء وخوف البيع على الاجابة ولو امره بشراء سلعة معينة فاشترى لها نظيرها عجب
فلا قربان للوكيل الرد بالبيع لو قال بيع بالف درهم فباع بالف دينار وفقد على الاجابة و
لبل للوكيل بالخصومة اذا نافي الاقرار ولا الصلح ولا الابراء ولو وكله على الصلح عن الدم على خسر
حصل العفو كما لو ضل الموكل ولو صالح على خسرهما و ابراءا فاشكال وليس للوكيل بالخصومة ان
يشهد لموكل غيرها الا اذا غل قبل الخصومة ولو وكل اثنين بالخصومة فحق انفراد كل منهما اشكال
ولو وكله في الخصومة لم يفل اقرن على موكله بقبض الخي لا غير في مجلس الحكم وغيره ولو اذن
في شئ من لم يملك فبعضه وبالعكس ولو وكله في بيع شئ او طلب شفعة او قسمه لم يملك تشييه
ولو قال افوض حقي من فلان فله الفض من وكيله لامن وارثه لو مات ولو قال افوض حقي الذي علي فلان
كان له مطالبة الوارث ولو اذن لعبد في غنم عبده او لغيره في ابراء غرمائه او حبسهم او زوجه
في طلاق نسائه فلا قرب منقول الماذون **المطلب الثالث** في حكم الخالفه اذا خالفه
في الشراء فان اشترى في الذمة ثم نقد الثمن مع ان اطلق وبيع له ان لم يجوز الموكل وان اجاز فلا قرب
دفعه وان اضاف الشراء للموكل وفقد على الاجابة وان اشترى بالمعين وفقد على الاجابة فان دفع
الموكل بطلان ان صدقه البائع او ثبت بالبينة وجب عليه ما اخذه والا خلف ضمن الوكيل
الغن المدفوع ولو خالفه في البيع وفقد على الاجابة ولو اذن له في الشراء بالمعين فاشترى في الذمة

(كان له)

هذا هو الوجه في البيع بالدينار والدينار هو الذي يباع به الف درهم والدينار هو الذي يباع به الف درهم والدينار هو الذي يباع به الف درهم

هذا هو الوجه في البيع بالدينار والدينار هو الذي يباع به الف درهم والدينار هو الذي يباع به الف درهم والدينار هو الذي يباع به الف درهم

على أشكال السماس ان يختلفا في القربط والتعديا لقول قول الوكيل المفصّد
 السابع في السبق والرعي فيه بابان الأول في السبق مقدمه السابق يكون
 الباء المصدرة والحرمان العوض وهو الخطر والتدبير الرهن يقال سبق بشئ بد الباء اذا العجز
 والسابق هو المتقدم بالعنف والكثرة مقبل بالأذن وهو الجلي والمصلحة والسلوان عظاما تانجا
 عن بين الذئب شبهه والتالي هو الثالث الباع هو الرابع والمرتاح هو الخامس الخلى
 السادس العاطف السابع والمؤمل الثامن اللطيم التاسع والسكيت العاشر والمفصل الاخير
 والمحلل هو الذي يدخل بين المراضين ان سبقا خذوان سبق لم يضرهم والغاية تمك الشا والمناخلة
 السابقة والمرامات وفي هذا الباب مطلبان الأول في الشروط وهي
 نعمة الأول المقدرة بدمن ايجاب قبول وقبل انما جعله يكفى فيها الايجاب وهو
 البذل الثاني ما يباين عليه وانما يصح على ما هو عده للقتال وعموم الجوان كمال الخف
 او حافره يدخل تحت الأول الا بل والعيلة تحت الثاني الفرش والحار والبغل فلا يصح
 السابقة بالطبق ولا على الاقدام ولا بالسفن ولا بالمصارعة ولا برفع الحجارة في غريم هذه
 مع الخلق والعوض نظر الثالث تقدير المسألة ابتداء وانتهاء فلو شرط للسابق حيث
 سبق من غير تعيين غايته لم يجوز لان احدهما قد يكون سريعا في اول عدوه مفصلا في انتهائه
 وبالعكس ولو شرط المال لمن سبق في وسط الميدان فاشكال ولو استغنى بغير غايته لنظر فيما
 ينفذ ولا لم يجوز الرابع تقدير الخطر يصح ان يكون عبثا او دينا حال او مؤجلا وان يناله
 المتابعان او احدهما او غيرهما ويجوز من بيت المال الخامس تعيين ما يباين عليه الشا
 هذه ولا يكفى المقدر على فرس من الوصف مع التعيين لا يجوز ابداله السادس شأوى
 ما به السابق في احوال السبق فلو كان احدهما ضعيفا يعلم فصوره عن الآخر لم يجوز السابع
 شأوى الدابتين في الجرس لا يجوز المسابقة بين الخيل والبغال ولا بين الابل والتمهيد ولا بين
 الابل والخيل ولو شأوا جسا لا ضيفا لا فربا الجواز كالعربي والبربري والفتي والعرب
 الثامن ارسال الدابتين دفعة فلو ارسل احدهما قبل الآخر لم يعلم هل يدركه الاخر
 او لا لم يجوز التاسع جعل العوض السابق منها ومن الحلال ولو جعل غيرها لم يجوز
 لا يجوز لو جعله للسبق ولا جعل الفسط الا وفر للصلى والا دون السابق ويجوز العكس
 وهل يجوز جعله للصلى لو كانوا ثلثة نظره كذا الاشكال في جعل فسط للفصل ولو جعله لثلاثة
 (الحلل)

كتاب الجاه

وإن قيل في الحال ما شرط في غير من كان فيه
بأنه لا يجوز التنازل في
في سبيل العفو كما في
الناس في

٣٥٢

الحلل خاصة جاز وكذا لو قال من سبق منا فله السبق لا بشرط المحلل إلا قرب عدم اشتراط
النسابة في الوفاء **المطلب الثاني** في الأحكام بمقتضى ما بعده والرواية لا تم

كالاجارة وقيل جازين كالجالة وهو الأقرب فكل منهما فسخة قبل الشرع وبطل بموت
الزوج والفرس ولو مات الفارس فلا وارث إلا تمام على اشكال ولو أرا واحد من الزيادة
أو نقصان لم يجز إجابته وإن كان بعد الشرع وظهوره الفضل مثل أن يبيع بفرسه
في بعض المسافة ويصعب بهام أكثر فلا فاضل الفسخ لا المفضول على اشكال وعلى القول
باللزم يجب البداية بالعمل لا بتسليم السبق ويجوز ضمانه والرهن به فإن فسد المقتله
يكون العوض ظهر من الرجوع إلى آخر مثله في جميع وكفر الفرس لا في فله السبق وقيل
المسجل إلى بدل ولو فسد لا سخطان العوض وجب على الباذل مثله أو فتمهله ويحمل إلى

في الحديث لا يلزم ختمه على الجاهل من دفع الجاهل فسخة في بيعه
فيبيع خاله على الجاهل من دفع الجاهل فسخة في بيعه
ففسخه الذي يبيع الجاهل فسخة في بيعه
ففسخه الذي يبيع الجاهل فسخة في بيعه
ففسخه الذي يبيع الجاهل فسخة في بيعه

المثل وليس لأحدهما أن يجزى إلى فرسه فرسا بحرضه على العدو ولا يصح به في وقت ساقه
ولو قال آخر من سبق فله عشرة فاهم سبق استحقاقا ولو جاز واجبا فلا شيء لأحدهم ولو سبق
اثنان أو أربعة نساووا ويحمل أن يكون لكل واحد عشرة ولو قال من سبق فله عشرة
ومن صلى فله خمسة سبق خمسة وصلى خمسة فله خمسة عشرة أو لكل واحد على الأحوال و
للتاخير خمسة أو لكل واحد ويحمل البطلان على الأول لا مكان سبق تسعة فيكون
لكل واحد من السابقين درهم وتسعة ولكل صلى خمسة ولو قال لاثنين أيهما فله عشرة
أيهما صلى فله عشرة لم يبيع ولو قال ومن صلى فله خمسة مع ولو قال لثلاثة من سبق فله
عشرة ومن صلى فله عشرة مع ولو قال من سبق فله عشرة ومن صلى فله خمسة فسبق أحد
الثلاثة وصلى آخر وتأخر ثالث فلا شيء للتاخر ويجوز أن يخرج أحدهما أكثر مما يخرج
الآخر ويختلفا ولو قال أحدهما أن سبقني فلك على عشرة وإن سبقني فلي عليك خمسة
أو فقير حفظه جاز ولو أخرجوا عوضين فادخلا المحلل قال من سبق فله العوضان فإن
نساووا أخذ كل منهما سبعة ولا شيء للمحلل وكذا لو سبفا المحلل ولو سبق المحلل خاصة
أحدهما خاصة أحدهما السابق ولو سبق أحدهما والمحلل أخذ السابق مال نفسه
وكان مال السبق بين السابق والمحلل ضعفين ولو شرط السبق بأقدام معلومة
كثلاثة أو أكثر لم يصح لعدم ضبطه وعدم وفاء الفرسين عند غايته بحيث
نقض المسافة بينها **الباب الثاني** في الرى مقدمة الرى

وكان عليه ان يرد
فانه ليس المراد بالجان
بل جعل كالجان
الشرطي

الجميع ما ذكره في التذكرة فانقل في تعريف المبادرة هي ان يشترط الاستحقاق لمن يرد
الى اصابع خمسة من عشرين اذا اصابا عشرين فاصاب احدهما خمسة والاخر عشرة فالاول افضل
ولو رد على احدهما عشرين فاصاب خمسة وردي اخر عشرة فاصاب اربعة لم يكن الاول ناضلا
حتى يرى الثاني مضافا فان اصاب نفذا سبوا والا كان ناضلا وكان عليه ان يرد فيه مع النساء
في الرشق فظهر من هذه انه متى خفف اصابة العدد المشترط من واحد فاضاع مع الاستواء في الرشق وان كان
دون مجموع العدد المشترط في العدد مخفوف كونه ناضلا ولم يجعل كمال وقان في تعريف الحاطة هي ان
الاستحقاق لمن يرد من الاصابع بعد معلوم بعد مقابلة اصابع احدهما باصابع الاخر
طرح ما يشترط فيه فاد شرط عشرين وشقا وثلوس خسا ايات فربا عشرين فاصاب
عشرة والاخر خمسة فالاول هو السابق وان اصاب كل منهما خمسة او عشرة فلا سابق ههنا

٣٤٤

بفتح الراء والري بالكسر عدده ويوصف السهم بالحالي وهو ما وقع بين يدي الغرض ثم بين اليها بما
وهو المرفع الخاص وهو اصاب احد جانبي الغرض فغنه الخاص والحاصل وهو المصنف للغرض
كيفية ما كان والحائز وهو ما اخذته ثم وقع بين يديه الخاص ومما يقع الغرض ثبته فبذلك
وهو ما نفذ الغرض وقع من ورائه الحارم وهو الذي يحرم حاشيته والغرض ما يفصل جانبيه
وهو الرقعة المحذرة من فوطاس او دن او جلد وخشب وغيره والهدف هو ما يجعل فيه الغرض
من نراب وغيره والمبادرة هي ان يباد واحد الى الاصابع مع النساء في الرشق والحاطة
هي اسقاط ما يشاء باصبع من الاصابع في هذا الباب طلبان **الاول** في الشروط وهي
انواعها **الاول** العقد قد سبق **الثاني** العلم بعد الرشق وهو شرط في
الحاطة قطعا وفي المبادرة على اشكال **الثالث** العلم بعد الاصابع كخمس من عشرين
الرابع العلم بمقتضاها فيقولان هو اصل او خواص او غيرها ولو شرط الخواص والحاصل من
صح ولو اطلقا فلا فرق على الخواص **الخامس** شأوا في عدد الرشق والاصابع
صفها وسائر احوال الري فلو جعل رشقا احدهما عشرة والاخر عشرين او اصابه احدهما
خمس والاخر ثلثة احدهما خواص والاخر خواص او بجلا احدهما من اصابعه ستمين بجلا
سهمين من اصابعه ستمين من اصابعه صاحبها ويرى احدهما من بعد والاخر من قريب ويرى
احدهما وبين اصابعه ستمين والاخر ستمين او بجلا احدهما واحدا من خطائه لانه لا عليه لم يصح
السادس من العلم بعد الغرض اما بالمشاهدة او بالتقدير لا خلافه في العقد والضيق
السابع معرفة السافة اما بالمشاهدة او بالتقدير كائنه ذراع **الثامن** تعيين المخطر
التاسع جعله سابق **العاشر** تماثل جنس الالة لا تخصها ولا تعيين السهم ولو
عقبها لم يتعين ولو لم يعين الجنس انصرف الى الاغلب في العادة فان اختلفت فسدت **الحادية**
عشر تعيين الرشاء فلا يصح مع الالهام لان الغرض معرفة جنس الراعي في الحيوان بعينه
تعيين الحيوان لا الراكي لان الغرض هناك معرفة عدد الغرض لا احدن الراكي كلما بعينه
لو تلف انفتح العقد ولا بعينه يجوز ابدله لعدد وغيره ولو تلف قام غيره مقامه فلو شرط
ان لا يربها الا بهذا الفوس او هذا السهم ولا يركب الا هذا الراكي فسد الشرط ونقض المناصفة
على الباعد كما نصح على الاصابع فلا يتغير شرط الاصابع **الثاني عشر** مكان الاصابع
الشروط لا امتناعها كما لو شرط الاصابع من خمسة ذراع او اصابه مائة على التوالي لا وجوبها
(كاصابعه)

كتاب العطاء

اول وان كان ذلك من شرط انما عتقنا
ان يمتد هذا المذهب اكثر لا صاحب نظر الى
اللفظ وينتج في السلم من كان حكمه من العلم
وجا نهم مطالبة بالدين او فاعل العلم
شبا على السلم كان ذلك المذهب من السلم

٢٩٢

ولو قال السبق في طرح فضلك ما عطفك دينار لم يجوز اذا شرطنا الحاصل وهو الاصابة المصلحة
اعند ما كيف ما وجدت بشرط الاصابة بالنقل فلا اصاب بغيره ونفعه لم يعتد به لان شرط
المخاطة ولو طارث البيع الغرض فوضع في موضعه احسبك اما لو شرطنا الحاسو فان ثبت
في الهدف كان بصلابة الغرض احسبك والا فلا يحسبك ولا عليه ولو اصابه في الموضع
الذي طار البهتان كان على صوب المقصد احسبك والا فلا يحسبك ولا عليه ولو اصابه في الموضع
او قطع فلو وعرض ربح سند به لم يحسب عليه ولو اصاب فوا حسابه لم يقطع ولو شرطنا الحاسو
فمروح حسبه ولو خرفه حسبه عليه ولو نفعه نقبا بصلح للفرض ووضع بين بد به فالأفواج حسبه
له ولو وقع في ثقب فديم وثبت احصل الاحتساب له وعدمه واذا تم النضال ملك الناضل
العوض وله التصرف فيه كيف ما شاء وله ان يختص به وان بطعه احسبه به ولو شرطنا اطعامه لغيره
فالوجه الجواز ولو قال لراي ارم خنعة عنى خنعة عنك فان اصب في خنعة ذلك دينار
لم يجوز ولو قال ارم فان كانت اصابتك اكثر لعنك ذلك دينار مع ولو شرطنا احتساب
الغيب ذكرا حد القرب جاز وان لم يذكر احصل النضال والتشديد على ان الاقرب يقطع
الا بعد كيف كان ولو شرطنا ذلك لزم قطعاً ولو شرطنا اسقاط مركز الفراس ما حواله احصل
العصاة والبطالان لتعذره ولو انكسر السهم بنصفين فاصاب بالمقطع الذي فيه الفوق
حسب ان اصاب بالنقل من الاخر فاشكال

وفي مقاصد المفسد الاول الوفاء فيه فصول الاول في اركانه
وهي ثلثة مطالب **المطلب الاول** البصقة الوفاء عقد يفيد تحصيل اصل ما اطلت
النقعة ولفظه الصريح وقتت حبست سبت على باي وغيره حرمت وضدت ابداً فان غرت
احد هذه الثلاثة السابقة بما يبدل على المعنى مثل ان لا يباع ولا يوهب ولا يورث او صدقة مؤبدت
او محرمة او بالنسبة صاها الصريح والام يحل على الوفاء بدين يتبدل او ادعاء او ادعى ضد وحكم
عليه بظاهر اقراره بنفسه اما الوفاء عليه فليس شرط بنفسه في هذه الوفاء لكونه بطل ولو
سكت ففي اشترط قبوله اشكال افر ذلك وكذا الوكي اما البطن الثاني فلا بشرط قبوله ولا بترتبه
بوجه بل بوجه الاول ولو كان الوفاء على المصالح لم بشرط قبوله نعم بشرط البصق بشرط اهلية
الوافء المصغر لا يحصل الوفاء بالفعل كبناء مسجد وان اذن في الصلوة فيه او صلى فيه ما لم
جعله مسجداً واذا تم الوفاء بالانباء كان لان المفضل الفسخ وان تراخيا وبشرط تحريمه ودوامه

باصف مشتهرة

كتاب الوقوف والعطاء

٢٩٧ وافيضه واخرجه عن نفسه ونهذ النقيب فلو علقه بصفة او شرط او فوزه بمدة لم يقع ولو فقه
 على من يفرض غالبا ولم يذكر العقب كالموقوف على اولاده وانقضى مساهمة الى بطون بفرض غالبا
 فالأقربانه حبس يرجع اليه الى ورثته بعد انقضاءهم ولو ابدى على احد بقدر بين دون الآخر
 مثل ان يوقف على اولاده وعقبهم ما ماتوا فاذا انقرض العقب لا عقب فعلى الفقهاء ولو
 انقرضت الاولاد ولا عقب لهم فعلى اخوته وانقضى كان حبا على التقدير الثاني في الأول
 اشكال ولو وقف على من سبوا له ثم على المالكين او على عبده ثم على الساكنين فهو منقطع ^{ولو}
 فبطل العقب كمنقطع الآخر والبطالان اذا لم يفرق في الحال والقبض شرط في صحة ولو وقف
 لم يسم الوقف ثم مات كان ميراثا ولو وقف على اولاده الاصغار كان قبضه قبضا عنهم كذا
 المجد والوصي في اشراط فوديه اشكال واما بشرط القبض في البطن الاول ولو كان
 الوقف على الفقراء فلا بد من تعيين الوقف ولو كان على مصلحة فولى القبض ^{نفسه} الثاني ^{منه}
 فيها ولو وقف مسجدا او مقبرة لم اذا صلى فيه واحدا دفن صلح متحفظا لافيض الآخر
 ان يفتقر الحاكم كذلك ولو وقف على نفسه بطل ولو وقف على نفسه ثم على غيره فهو منقطع
 الاول ولو وقف بالواو فالأقرب اختصاص الغير بالنصف بطلان النصف في حقه ولو
 شرط قضاء دينه او اداء مؤنته او الانتفاع به بطل الوقف بخلاف ما لو وقف على التقاء
 وهو منهم او على الفقراء فصا فغيره فانه يشارك ولو شرط بمحوده اليه عند الحاجة لم يشرط
 وصار حبا وبطل وقفا بل يرجع اليه مع الحاجة وجود ولو شرط الحاجة في الرجوع عنه
 بطل الشرط والوقف بحسب نافع كل شرط لا ينافي مقتضى العقد ولو شرط اخراج من يريد
 بطل ولو شرط افعال من يولد او من يريد مع الموقوف عليهم جاز سواء كان الوقف
 على اولاده او غيرهم ولو شرط نقله عن الموقوف عليهم الى من سبوا بطل على اشكال
 وكذا الاشكال لو قال على اولادى سنة ثم على الفقراء ولو وقف على اصغار اولاده لم
 يجرده ان يشارك غيرهم مع الاطلاق على اى يجوز ان ينظر لنفسه للموقوف عليه
 ولا جنى فان لم يعين كان الى الموقوف عليه ان قلنا بالانتقال اليه ولو شرط بيعه مؤثرا
 او هبته الرجوع منه بطل الوقف بشرط اكل اهل منعه مع الشرط **المطلب الثاني**
 في هباته فان لم يعين كان الى الموقوف عليه البائع والمطلوب جواز التفرغ فلا يجمع وقف المبيع
 وان يبيع عشرة الا يجوز ولا يجوز عليه لسفاهة ولا المكره ولا الغفلى ويصح فوعين

فان كان الاول مالا يمكن اعتبار انظر منه كالمثلث المثلث والكتاب بر صرف في الحال الى من
يجوز الوقف عليه وان امكن اعتبار انظر منه كالصندوق والوقف في الحال وبعد
الانظر من احوال وكذا البحث اذا كان صحيح الطرفين منقطع الوسطا وبالعكس لو وقف على عرض
على اربعة بنسبة فلا ما في غيرهما دفعة واحدة هي تركته فان اجازنا الزم بآص الثلث فثلاثة
بالسوية او على ما شرطه الباقي طلقا وكذا لو وقفه على وارثه الواحد جميع تركته كان كذا ما
من الاصل مع الاجازة ومن الثلث مع عدمها وجميع من ثمانية عشر لابن ثلثه وثمانية مائة
ملكه والوقف ثلثه وثمان مائة واربعة مائة واكثر الابن ابطال النسبة معدن ابطال الوقف
بطل الوقف في النسخ ورجع اليه ملكا فيصير النصف ففاد النسخ ملكا والوقف
السدر والنسب ونفقا ان اجازت الوقف ايضا لان الابن ابطال الوقف فهو الذي
مال غيره ولو قال وقف على ابدي والمساكين فلن يذ النصف ولو قال على ابدي وعمره
المساكين فلن يذ وعمره ثلثان ولو وقف على مواله صرف الى الوجود بن من الاصل
لو اذ من لان اجتمعا غالى من بعض منهما فان اطلق فالأقرب البطلان وقبله التفسير بان
ولو وقف على اولاده فاذا انقرضوا وانقرض اولاده فعلى الفقهاء قيل بغير بعد
اولاده الى ان لا اولاده وليس بمشبه بل يكون منقطع الوسطا فاذا انقرض اولاده عاد
الى الفقهاء والقهاء قبل انقرض اولاده ولو دونه الواف على اشكال وليس له غير من شجر
في المسجد لنفسه هل لذلك الوقف الاقرب المنع مع القرين لها والا فلا والخاص من حصر
المسجد والانه صرف في مسجد آخر بخلاف المشاهدة وجميع منة الوقف من الطلق الا ان
ينسخ رد الى الطلق منه هل يجوز منة الوقف على تفرقة الاقرب المنع مع اتحاد الواقف
والوقوف عليها ما لو تعدد الواقف الموقوف عليها شكل ولو تعدد من شرط الواقف
ضم بالسوية فان لم يعرف الادب باب معروف في البر لمواجر النوى بآص الثلث في الحال
فظهر من هذا لم ينسخ ولو اجز باءة على المدة المشترطة فالأقرب البطلان في الزائد من
ولو خلق حصر المسجد وخرج عن الانتفاع به فبطلان كسر الجزع بحيث لا ينسخ به في غير
الاحراق فالأقرب بغيره صرف منة في مصالح المسجد **المفصل الثاني**
في السكن الصدقة والطبقة وغيره فصول **الاول** في السكن ولا بد منها من ايجابه
بقوله وفيه منية التفرقة ليست نافذة للمالك بل فابدها فملك الساكن على استيفاء المنة

٢٧٣

المدة المشطية فان فرئت بالعمى بينت عيشه وان فرئت بالاسكان قبل سكنى او بالمدة بقا
 دفعوا ما من الارض ثانيا ومن رتبة الملك والنجابان يقول اسكنك واغمرتك وارقتك
 او ما اشبه لك هذه الدار والارض مدة عيشه او عرك او سنة وتلزم بالقبض على ما
 ولو قال لك سكنى الدار ما بقيت او جيت معي ورجع الى السكن بعد موت الساكن
 ولو قال اعزتك هذه الدار ولعفتك رجعت اليه بعد العقب لا ينقل الى العموان
 لم بشرط رجوعها اليه بعد وكل ما صح وقفه مع اعماره من العقار والحيوان والاثاث
 مغفرت لك ولو فرئت الهبة بطلت واذا فرئت السكنى لم يجز له الرجوع قبل الانقضاء
 مع القبض وكذا لو فرئت به المالك فان مات الساكن فلو ورثته السكنى حتى تنقضي المدة او
 عمل المالك ولو فرئت به الساكن فانما المالك لم يكن لو ورثته اذ عاجبه قبل وفاته مطلقا على
 راي لومات الساكن لم يكن لو ورثته السكنى ولو لم يبين مدة كان له اخراجه موقفا ولا
 بطل السكنى بالبيع بل يجب فوفيه ما شرط له ثم يخرجه المشرع مع مجله بين الرضا بما جازنا
 والضغ ولو فرئت السكنى بالمر بطل البيع على اشكال واطلاق السكنى يقتضيان بكون بقية
 واهله واولاده وليس لها ساكن غيرهم الا مع الشرط ان يوجب السكنى الا مع الاذن لا
 بحسب البارة على احدها ولا يمنع الاخر من غير اختار منها واذا حبس فرسه في سبيل اللاد
 غلامه في خدمة البيت والشهداء والسجدان ولا يجوز فقير ما دامت العين باقية و
 لو حبس نبأ على رجل فان عين وقتان لم يبرج الى الحابس او ورثته بعد المدة وان لم
 يبين كان الرجوع موقفا **الفصل الثاني** في الصدقة ولا بد فيها من
 ايجاب مكي وقبض منه الكثرة يختلف مع الاقباض ولو قبض بدون اذن للمالك لم
 يملك به واذا تمت لم يجز الرجوع فيها مطلقا وصدقة السر من الجهر الا مع الضمة
 بطلت الواجب في المفروض من الزكوة عزيمة على بني هاشم الامتهم وعند الضرورة ولا بأس
 بالصدقة به وغير الزكوة كالمندقة والافرب جواز الصدقة على الذمي هنا كذا
 الصدقة للسند وبه في شهر رمضان الجوز ان يخلط من غيرهم والا فانما يخلط من
 الاجانب من احتاج اليه قسما الله لم يسبق له الصدقة ولا يفي ان يصدق بجميع
 ماله **الفصل الثالث** في الهبة وفيه مطلبان **الاول** في حيا
 وهي ثلثة **الاول** العدة لا بد فيه من ايجاب هو اللفظ الدال على نقل العين

قوله والافرب اذا الصدقة ان افرب الزكاة على كل كبره من جهره من الصدقة
 في هذه المدة حتى يثبت في هذه المدة الزكاة

کتاب الفی و الحظا

نزل فودر صاحب الموضع من الجبلات ما كان عليه من
البناء في الابواب والنوافذ حيث جعلها جدران
التي في جدرانها من الآدمية التي هي الملائكة، وهم
قوة خلقها من اجسادنا في كل المراتب والدرجات
منع من ذلك ما يكون من الضرر والفساد في كل المراتب

2

[illegible][illegible]

قوله ولا يلزم من مائة آء قول يئنه من مائة الإبراحلا
فابلا وموشع ومن عدم الضد إلى الإبراح الصبح وهو الإصح
لأنه ضد لفظ الإبراح مجاز وهو عدم الانقطاع ولا لانه لفظ
الوضوح مائة الإبراح
قوله الثالث الضعفاء معدمان أقول الضعفاء على معنى
هذا الجاهل حتى يربأ أثره عليه فلا يملك المنصب الموصوب
الأصناف الضعفاء على من الأئمة ولجام الأمانه ويجمع عليه
أشلا يجمع ولا يصح الضعفاء الإبراح والوضوح جفينة وإذا دفع
الضد في الضعفاء والابتناس في المرض منض من ذلك والقوة
المعينة يعين الضعفاء والضعفاء الوضوح جفينة الثاني أن استدلال
البدع كانه في الضعفاء إذا وجه ما في ذلك المنصب أو في بدع
بدع بمنزلة بدع عليه صحت فإذ انت الملك
قوله وهو وجب ما في هذا المنصب آء أقول هل يصح على الملك
المنصب ذكرنا ما في خبره من منقول بدع وطا الطفل على الطفل
فإذا وجب على الطفل الطفل هنا في بدع الولي لم ينجح
تجدد جفينة وكان استدلال بدع إلى عبد الله جفينة من
ذكر الله ما في هذا وجب إلى الطفل ما في بدع وهو
القول إذا وجه ما في هذا الخاصب حاج إلى الضعفاء
بدع ليست ينفرد به لهما الثاني إذا وجه ما في هذا المنصب
حاج إلى الضعفاء لأن بدع ليست كبدع الإبراح حاج إلى جفينة من

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فأمر مع الجمل وأنه صدق في ما قاله العقل
الذي هو دليل الزوايا. أقول: اختلف الفقهاء في
الحال الذي هو قبل من الأصل وما قال
بعضهم إن كان صحتها
في
من يقول هذا ليس بخبر بل فاجتأها على نقل الخبر

كَلَامُ الْغُفَّارِ الْعَظِيمِ

على انفسهم جانيه اليهم العرب الا انهم
 لم يكن دانافي في الاصل اذ ليس بعد العرب
 على الملوك ولا في العرب بل في العرب
 على الملوك ولا في العرب بل في العرب
 على الملوك ولا في العرب بل في العرب

۲۷۸

الكلام مشفق
 الاكل الخمر البسند على العبد
 محذوف من الصفات كالنفس
 وغرب البدي في الاستمساك لا ينفذ على العبد
 اكله بغير العبد لا اكله بما ينفع فيه وبما يكره
 في ذلك من ذلك وهذا المشقة
 اجابه فيها التماسا في اكله
 عليه بما يحسنه فقول اما ان يكون الجنازة
 فوجه النص من لو ثبت عليه توجه للناس
 فان كان الا لا يغيره على سبب ان الفضا وانظروا
 فقال بعضهم كل ما يوجب الفضا لا يثبت فيه الا الفضا
 فاذا فات محله فلا عرض له والية لا يثبت الاصل
 من ان هو فعل هذا لا يثبت اكله البسند في حقه
 وقال الاكثر ان يثبت احد الامرين على البسند
 التضا من فان نفذت
 هو صلة الية فعلى هذا

عدم القول بتجفان الالهة ^{مختل} ما فيه ثبوت الفضايل
 ثبت باقره. هنا علم برب الالهة والاسم الثبوت لا الفاعل
 هنا صفة وهو ثابت بالنسبة الى السيد فثبت الالهة
 في قوله لا اله الا الله السيد هذا هو الحق
 حواله الفضايل ما وقع لعله

فالمدة وقد
الاول فثبت ان اذ هو بهذا الاثر عند هذين
لغوم قولنا انما العقلاء على انفسهم جازية ولا تسلط اليه
مابعة لثبوت النقص في البرهان مستحجة واما بقوله
لما منع الحكم الا بالاجاب السبيل ان كان المجابة وجوب الحكم
حكم بطله فثبت لا احتكار واعلم انه على التفسيرين فثبت
بالمجابهة على السبيل بالنسبة اليه لا الى الصديقين حكمهما
لا يثبت الا بالاجاب في حق الصديقين لان الاثر اى لو مات ابو
لا واثق سوا حق الفقيه واما مضمون المجابهة على الفقيه

على قولنا مرارة
 منك يا هذا الأسير وعلى قول الشيخ
 حيث قال عليك بدين الجبابرة أي أوجها البعد
 فكذلك الأسير مني إلى الجبل فإنه لا يبعد الأجل الفلك البعيد
 لأن العنق على الجبل هو كسر وإن كان بسبب الدابة
 أقول هذا قول بعض الأصحاب قال الشيخ في
 المبسوط فإن قال بسبب هذه الهمزة الف
 دعه كان ذلك

[illegible][illegible]

فإن كان العبد قد اشترى نفسه من مولاه فله أن يبيع نفسه بعد العتق بالمال ولو قبل قبل بيعه به وإن لم يصدقه السيد كان وجهه ولو كان ما ذمنا في التجارة فأنما يبيع ما يملك بها قبل ولا يخذ ما أقرب به ما في ذلك وإن كان أنشأ لم يضمنه المولى بل يبيع بعد العتق ولا يبيع قبل العتق عليه محبذ ولا غير ولو أقر عليه بالجنابة فلا قريب له فله ويجب المال ويتعلق برقبته لا في حق العبد كذا لا رتب يعلق بالقبلة وإن ضررت على العواين ولا يفضل أقاربه بالرقبة لغيره من ذوي يده ومن غرضه نصفه فكذا نصف أقاربه ويبيع بالباقي الثالث للمفرد وله

شمران الأول اهلية التملك فلوا فرلاديه او لحاط لم يصح ولوقال بسبب الدابة قبل
بكن افرا والمالك على مقدر الاستيحاء وفيه نظر انه قد يجب بسببها ما لا يفي المالك كادش
الجنابة على سابعها وراكها ثم لوقال لما لكها واخذ بد على بسببها الزم ولوقال بسبب حملها
لم يزمه شئ ولا يمكن ايجاب شئ بسبب الحمل ولو اثلثت محوا فنزل الى وشد ولوقال لا
وانت لمسح هذا الزم التسليم اليه ان كان دنها في العين نظر فربه وجوب البصير ولو اثلثت
المراسم كان له ان يتركها فله وجزاءه الا وصية او امرات صفان ولدت فزادوا واثق

فقد بينهما على حسب استغناءها ولو غزا العيب منع كالجنابة عليه والمعاملة له فالأقرب
 الذم والغناء المبطل ولو أطلق فالوجه الصحة تنزيلا على المحض ويكون بين الذم والإباحة تضييق
 وبذلك الحمل ما أقر به بخلاف وجوده جبال دون شئنا منهم من حين الإفراز ولو دللنا كرس
 هذا الحمل بطل ولو وضع بمابتهما فلا زوج ولا مالك حكم له التخصف وفلا فلو كان لها
 نزع أو حمل في الحكم له اشكال ببناء من عدم البهين بوجوده ومن صحة الإفراز والمعادنة
 لغيره إذا غزا المارثا وصحة عاد إلى مورث الطفل أو الوصي إن أطلق كلف

[illegible]

فولبر

كَلَامُ الْوَلِيِّ الْعَظِيمِ

[illegible]

اشترى جد همامت فاما ان لا اخرا ولو هذا ومفعول ومفعول ومفعول ومفعول
الى سبب صحيح فلان يقول من غلة ونفسه صحيح وان اطلوا اذ جاء الى سبب باطل فالوجهان
الثاني عدم التكذيب فلو قال هذه الدار لزيد فكذب لم يسم الله ثم اما ان يشره

في بدل المعصاة والقصاص فان رجع المفسر عن الانتكاس لم يبدف ان رجع المفسر في حال
الاعتكاف فلا قرب عدم الضيق لان التائب الى غير خلاف المفسر فانه انصرف الى
الاعتكاف لعبد بتكاح او غيره فكذب السيد فلا قرب للزوم بخلاف ما لو
كذب العبد للاحق السيد هنا وانكر المفسر بعد قيل يغتفر وليس محمدا بل يسي على

الرفية الجوزي المالك ومجمل الحرية ان ادعاهما العبد المطلب السرايع في المصير
وهو اما مال او نسب وحق ولا بشرط في المال العليم فيمبيل بالجوهر ثم يطلب بالبيان
ولا ان يكون ملكا للمفرب لو كان بطل فلنقال دار في لفلان او مالي او ملكي او عبيدي
او شوي لفلان بطل للنساق ولوشهد الشاهد بان افله بدار كانت ملك الفلاني ان

امرنا الشهاده باطله ولو قال هذه الدوا كفلا نكاس ملكي الى وقت الامم لم يمنع
 الغيبه وعلل اقراره ثم بشرط ان يكون الغيبه محض بد وخرقه ولو قال الدوا الفقه بد طحا
 محض ضرر في لزوم بد لهم ولو قال له في مبراث ابي او من مبراث ابي عاينه صح وكان اثنان ابنا
 على الشركه ولو قال في مبراثي من ابي او من مبراثي من ابي لم يكن اقرارا وبعينه ولو قال له

هذه الدار بخلاف من داره في مال الفلوقال في ذلك كدر محو واجبة سبب
 صحيح ما جرحه صح واذا قال في هذه الدار مائة صح وطوب بالبيان فان انكر المرفوع
 له ففسره صدق في المرفوع اليمن ولو اقر محرمه عبد في بدخبر لم يقبل فان اشترى في ولا
 على قول صاحب البدء الا قربانه فلا في طرفه يبيع في طرفه البائع فلا يثبت فيه خيار المجلس

والشرط والحوان بالنسبة الى الشرع كما لا يثبت كالا يثبت من بعض على الشرع ولا يثبت
للبائع ولا ولا للشرع فاقامات العبد اخذ الشرع من تركه الثمن والفاضل يكون
موقوفاً **الفصل الثاني** في الاقارب المحلوه وهي احد عشر نجلاً **الاول**
اذا قل له على شئ الزم الباقى بمثل نفسه وان قل ولو فسر بالمحرفى العادة فملكه

[illegible]

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

كَيْلُ الْوَقْتِ وَالْعَطَا

[illegible][illegible]

ما علة ما زيد من باب ما يكون ان هو مائة
 وثلاثون لان له مائة وثلاثون ما زيد من باب
 من على ما ارضاه فكانت بينهما مائة وثلاثون
 وذلك المائة الثلثة ثلاثون ودها ثلاث وثلاثون
 من على ما ارضاه او لا هو الشيء علة الاستغناء
 هذا الطرف وهو من ثلثة ثلاثون وهو الذي هو من
 الطرف مائة وثلاثون ثلاثون ودها ثلاثون
 الشيء هو علة الشاع فاذا ثبت عليها ما يعني من
 وثلثان فاشي الكامل مائة وثلاثون هي مائة
 مائة وثلاثون وذلك مائة وثلاثون هي مائة
 النسيب في الال ليعلم ان مائة وثلاثون هي مائة
 ومائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

التاسع لو قال هذه الدار لأحد هذين وهي في يده الزم البیان فان عین قبل ولا اخر
احلافه واحلافه الآخران اقر للاخر عزم للثاني الا ان يصدق الاول وهل له احلاف
الاول اشكال وللثاني اجلاؤه ولو اقر لنزيد منه اثنان بسبق افراده لعمرو وكديهما
زيد فلا عزم ولو قال لا اعلم دفعها اليهما وكانا خضمين ولكل منهما احلافه لو ادعيا
عليه ولو قال لزيد او الحابط كذا دفعي محبة الاول فظهر لو قال لزيد والحابط كذا فالأقوى
محبة الضيف خاصة لزيد ولو صدق أحد المدعين بما يوجب الاشتراك كالإثبات
الابتناع صفة في الضيف وإن اشتراك السبب فويلهما ولو لم يوجب الشكل لم يثبت أنه
الآخر فان اقر بالجميع لأحدهما فان اعترف المقر للآخر سلم اليه الضيف الا فان ادعى
الجميع بصدق لك ضو له العاشر لو قال أحد هذين العبدین لزيد طوبى بالثاني
فان عین قبل فان انكر زيد حلف المقر ثم بصر الحاكم ما اقر به في يده او بنزع يده الى ان يدين
زيد ولو قال لزيد عتقك درهم او دينار فهو اقرار بأحدهما فيطالب بالتفسير لو قال اما
درهم او درهمان ثبت الدرهم وطوبى بالجواب عن الثاني ولو قال لزيد في هذا المال
شركة قبل فغيره باطل من الضيف الحادي عشر لو قال لزيد مائة ونصف والآخر
ولعمرو مائة ونصف والزيد فلن يدين شي ولو عمرو مائة ونصف شي فلن يدين مائة وخمسون
مديح شي يعدل شيئا فالباقي بعد اسقاط الربع بمثله يعدل ثلثة اشباع شي فلكل
ما اثنان ولو ذكر الثلث فلكل مائة وخمسون لان لزيد شيئا ولعمرو مائة وثلث شي
فلن يدين مائة وثلث مائة ونع شي يعدل شيئا فسط نع شي بمثله فائة وثلث
معدل ثمانية اشباع فالشي مائة وخمسون ولو قال لزيد عشرة ونصف والعمرو ولعمرو
عشرة وثلث شي فلن يدين خمسة عشر سدس شي يعدل شيئا فسط السدس ثلثة
خمس عشر يعدل خمسة اسداس شي فليس ثمانية عشر ما لزيد ولعمرو ستة عشر ولو قال
لزيد ستة ونصف والعمرو واثنان عشر ونصف ما لزيد فلن يدين ستة عشر ولعمرو عشرة
ولو ذكر هنا عوض الضيف في عمر الثلث فلن يدين اربعة عشر وخمسان ولعمرو ستة عشر
اربعة اعماس الفصل الثالث في تعقيب الاقرار بما يتا منه وفيه مطلبان
الاول في الاستثناء وفواعله خمس الاول حكم الاستثناء والمستثنى منه
مستأفان بالاستثناء من التماسات من الامتناع في الاستثناء المذكور

و هو الذي قالوا اسلم من بيننا ما فارقنا
عليها خرج اثنان وثمان وهو من بيننا
قالوا الكاهن او غيره غير وثمان هو الذي
قالوا اخذت باطنها و هو من بيننا
و من بيننا الذي عثر كان من بيننا
انما هو هو ما عثر

شعة وبشرط الاستثناء كله الاضال ولو قال لن يزد سنة الا نصف البكر والبكر سنة في ٢٨٥
 الا نصف ما لن يزد فلن يزد شي والبكر سنة الا نصف شي فلن يزد سنة الا ثلثة ارباع شي لانك
 تسقط الربع في مقابلته الربع المستثنى فاذا جبرته وقابلت صار سنة تعدل ثلثة وثلثة
 ارباع شي فاذا اسقطت ثلثة بمثلها بقي ثلثة تعدل ثلثة ارباع شي فالشي اربعة فكل
 منهما اربعة ولو قال لن يزد عشرة الا نصف البكر والبكر عشرة الا ثلثة ما لن يزد فلن يزد شي
 والبكر عشرة الا ثلثة شي فلن يزد عشرة الا خمسة اسداس شي فاذا جبرته وقابلت صار عشرة
 تعدل خمسة وخمسة اسداس شي فاذا اسقطت خمسة بمثلها بقي خمسة تعدل خمسة اسداس
 شي فثلثي تعدل سنة في لزيد والبكر ثمانية ولو قال لن يزد عشرة الا ثلثة ما البكر والبكر
 خمسة عشر الا نصف ما لن يزد فلن يزد شي والبكر خمسة عشر الا نصف شي فلن يزد عشرة وسدس
 الا خمسة تعدل سبعة تسقط السدس بمثلها بقي خمسة تعدل خمسة اسداس فالشي سنة لزيد
 والبكر اشاعير ولو اقر لاحدهما بمثل الآخر وعطف في احدهما بالانصاف استثناء من الآخر
 فلهذا العطف ثلثة امثال ما للاخر **المطلب الثاني** في ماعد الاستثناء وهو
سبعة الاول اذا عطف بل فان كانا معيّنين او مختلفين لم يقبل اضربه ولزمه
 الامرين ولو كانا مطلعين او احدهما لزمه واحدا والاكثر فلو قال له هذا الدرهم بل
 هذا او فقير حظه بل فقير شعب لزمه الدرهمان والفقيران ولو قال له هذا الدرهم
 بل درهم او درهم بل هذا الدرهم لزمه العين ومجمل لزوم الدرهمين ولو قال له هذا
 بل درهم لزمه واحد ومجمل اثنين لا استدعاء الاضربا المغايرة ولو قال له درهم بل درهمين
 ولو قال له هذا الدرهم بل هذا لزمه الثلثة وكذا لو قال له فقير شعب بل فقيران حظه
 ولو قال له عشر لا بل شعة لزمه عشر بخلاف الاستثناء ولو عطف بل لكن لزمه ما
 بعدها اذا لا يعطف بها الا بعد النفي فلو قال ما له عشر لكن خمسة لزمه خمسة **الثاني**
 انما كان في بدء شي على ظاهر التملك فقال هذا الشي لزيد بل لعمرفضي به الاول
 وعزم فبهمه الثاني وكذا خبيثه من زيد بل من عمرو على اشكال او غضبه من زيد
 الاول من عمرو او غضبه من زيد وعزمه من عمرو سواء اضل الكلام او انفصل
 ولو قال لزيد بل لعمرفضي به لعمرفضي به لعمرفضي به لعمرفضي به لعمرفضي به
 قال بل لعمرفضي به لعمرفضي به واحد لها ولو قال لزيد وعزمه من زيد بل لعمرفضي به لعمرفضي به

هذا الكتاب من كتب الحكماء
والفلاسفة المشهورين
والذين هم من أعلام
الدين والسياسة
والفنون والعلوم
والصناعات
والأعمال
والأخبار
والأحداث
والأحوال
والأشخاص
والأماكن
والأزمنة
والأحوال
والأشخاص
والأماكن
والأزمنة

٢٨٧
عند فقال المفتره هذه وبعدها التي افرقت بها غيرها وهي بين يديك احمل تقديم قول
الفر لا يمكن الضمان بالنسبة ولا بفيل قوله في سقوط الضمان لو ادعى الشك في تقديم
وله المفتره وكذا لو قال لك في مئة الف جاء وجاء وقال هو وبعده هذه بدلها اما
وقال لك في مئة الف هذه التي افرقت بها كانت وبعده لم يقبل ولو قال له على الف
ودفعها تم قال كانت وبعده كنت اظنها باقية فبانت تا لغيره لم يقبل لانه مكذب في قوله
ما لو ادعى تلفها بعد الاقرار بفيل بالبينه ولو قال له عندك وبعده دينا او مضارب
دنيا مع دونه الضمان لانه قد يمتنع فيها فيكون دينا ولو قال اردت انه شرط على شياها
لم يقبل ولو قال او ادعى مائة فلم اقبضها او افرضي مائة فلم اخذها قبل مع الاتصال على
اشكال السابع لو اقر بالبيع وفض الثمن ثم انكر وادعى الاشهاد شعا للعادة من غير
قبض فلا ضرب سماع دعواه فحصل الشرح وكذا لو اقر بالاقرار من ثم ادعى الاشهاد
في الضم قبل القبض حلف المقرض اما لو شهد الشاهدان بمشاهدة القبض للوضوح
لم ينفع دعواه ولا بين على المدعي **الفصل الرابع في الافراد بالنسب المقربة**
اما ولد صغير اما الولد فينطبق في الافراد به عدم تكذيب الحسن والشرع والمقبير و
عدم النسخ فلو اقر ببنوة من هو اكبر منه سنا او مساو او اصغر بما لم يخبر العادة
ينولد عنه او بين بينه وبين امه مسافة لا يمكن الوصول في مثل عمر الولد اليها
او ببنوة مشهورة بالنسب بغيره وبين كذبة الولد البالغ لم يثبت ولو كان غيبا ولو
يلحق باحدهما الا بالبينه او الفرعة وهل حكم المرأة في افرادها بالولد حكم الرجل نظر
ولا يثبت بدين الصغير ولو انكر بعد بلوغه لم يثبت في انكاره لسقوط نسب ولما مات
الصغير وولد له الاب لو اعترف ببنوة ميت مجهول النسب يثبت نسب وورثته وان كان
كبيرا فاما مع عدم ما ذكره غيره وكذا المجهول لا يثبت بغيره ولا اقربا بشرط التصديق
في الكبير العاقل وليس الافراد بالولدا افرادا بنو وجبة امه وان كانت مشهورة بالحرية
ولو اقر ببنوة ولد امه لم يثبت به وكان حرا ان لم يكن لها زوج ولو اقر ببنوة ولدا حدي
امه وعينه لم يثبت به وكان الاخرى وكذا لو كانا من ام واحدة فان ادعت الاخرى
ان ولدها هو المقبر فلم قوله مع البين ولو لم بين وماتت فلا اقرب الفرعة وهل
يقبل بدين الوالد اشكال ولو عين واشتبه وماتت ولم بين استخرج بالفرعة

والاخذ قاربث الا سبلا دلام من اخرجته الفرعة ولو كان لها زوجان بطلا فزاده
ولو كان لاحد بها زوج انصرف الا فز الى ولد الاخرى واما غير المولد فيسقط النسب في
او البتة وان كان ولد ولد فاذا افر بولد او اخ او غيرها ولا وارث له وصدة المقر
نوارثا بينها ولا ينفع النوارث الى غيرها ولو كان له عدة مشهودون لم يقبل اقران
في النسب ان صادقا واذا اقر احد الولدين خاصة ولا وارث غيرها بآثار لم يثبت
نسبه في حق المنكر ولا المقر لعدم نبعض النسب بل بشارك بالنسبة الى حصه المقر في اخذ
ثلث ما في يده وهو فضل ما في يد المقر عن ميراثه ولو كان الاقران يثبت لزمه دفع خمس
ما في يده ولو اقر امعا ثبت للمقر كمال حصته ولو اقر اثنان من العدة والنسب يثبت
وكانا عدلين ثبت النسب الميراث ولا اخذ من حصتها بالنسبة ولو شهد الاخوان
بابن للبت وكانا عدلين ثبت نسبه وجاز الميراث ولا ود ولو كانا فاسقين اخذ الميراث
ولم يثبت النسب اما ثبت النسب بشهادة رجلين عدلين لا بشهادة رجل وامرأتين
ولا رجلين ومنهم ولا بشهادة فاسقين وان كانا وارثين فروع الوافر والولد باخر
فاقر بآثار ثبت نسب الثالث مع عدلتهما فلو انكر الثالث الثاني لم يثبت
نسب الثاني وباخذ السدس والثالث النصف الاول الثلث فان كان الثالث
عن ابن مفرغ السدس الى الثاني ايضا ولو كان الاولان معلوم النسب يثبت
الى انكاره لاحدهما وكانت الزكوة اثلاثا ولو انكر الاول وكان معلوم النسب يثبت
الى انكاره والا فله النصف الاول السدس ان صدقة الثاني في الوافر الوارث
بين هو اولى منه كان المال للمقر له فان اقر الم باخ سلم اليه الزكوة فان اقر الاخ بولد
سلمت الزكوة الى الولد ولو كان المقر الم بعد اقراره بالاخ فان صدقة الاخ فالزكوة
للولد وان كذبه فالزكوة للاخ وبغير الم الزكوة للولدان نفق وارثا غيرهما والا فاشكال
لواقر الاخ بولد للبت فالمال للولد فان اقر باخر فان صدقة الاول فالزكوة بينهما وان
كذبه فالزكوة للاول وبغير النصف الثاني ولو انكر الثاني الاول وان اقر بآثار فان
صدقة الاول فله النصف ان كذبه غير المقر الثلث ولو اقر بولد ثم باخر يصح في الاول
وانكر الثاني الاول فالزكوة للثاني ولا عزم له لو اقرت الزوجة مع الاخوة بولد فان
صدقتها الاخوة فالمال للولد وكذا كل وارث ظاهر اقر باولى منه ولو اقر عسا ودفع

٢٨٩ بنسبه نصيبه ولو كذبها الاخر فلم يثلمه الا ربع وللولد الثمن وللزوجه الثمن لله
ولو افر الاخر بولد من فقه صدقة كل واحد عن نفسه لم يثبت النسب ببنها الميراث فثبت
كل واحد النصف لو تناكرا بينهما لم يثبت الى تناكرها ولو افر واحد الاخرين بولد
وكذب الاخر اخذ الولد نصيب الميراث خاصة فان افر المنكر باخر دفع اليه ما في يده ولو افر
بزوج فلذلك الولد اعطاء ربع ما في يده ولو لم يكن ولد اعطاء النصف فان افر بزوج اخر
لم يقبل فان اكذب افران الاول غرم للثاني ما دفع الى الاول وهله ببيت الغرم بمجرد
الاقرار او بالكذب الظاهر من كلام الاصحاب الثاني ولو افر بزوج كذلك الولد
اعطاها ثمن ما في يده ولو خلا عن الولد اعطاها الربع فان افر باخر من صدقة
الاولى انفسه والآخر لها نصف ما اخذت الاولى من حصته ولو افر بثلثة اعطاها
الثلث فان افر برابعة اعطاها الربع فان افر بخامسة لم يثبت اليه على اشكال فان
انكرا احد الاربع غرم لها ربع الثمن او الربع ولو كان افران بالاربع دفعة ثبت
نصيب الزوجة طبق ولا غرم سواء دفن او لا ق ولو افر الاخر من الاب باخر من
الام باخر من اعطاء السدس فان افر الاخر من الام باخر من منها وصدقة الاول سلم
الاخر من الام اليها ثلث السدس بينهما بالسوية وبقي معه الثلثان وسلم اليها الاخر
من الاب سدسا احرجه بل ان يسلم الاخر من الام الثلثين ويرجع كل منهم على الاخر
من الاب بثلث السدس ولو كذب به فعلى الاول للاول ثلثا السدس ولها الثلث على
الثاني السدس بينهم ثلاثا ح لو اعترف الولد بالزوجه اعطاها الثمن فان افر
باخرى اعطاها نصف الثمن اذا كذبه الاولى فان اقر بها كذبه واعترف الاول لثان
بها واعترف الثانية بالاولى استعاد من الاولى نصف الثمن ومن الثانية سدة
فبغيره ثلثا الثمن يسلم الى الثالثة منه ثلثا وبقي له ثلث اخر ط لو كان لولد
هذا او كافرا ق الموالى باخرى فالحق العبد واسلم الكافر قبل الفسخ شاركه
الاقرار ولو كذب بعد ذوال النافع او قبله الثاني فلا شئ له الا ان يرجع الى
النصف بانه لو كان احدهما غير مكلف فاق المالك باخرى لغير المكلف النصف
فان اعترف بعد ذوال النافع دفع الغاصب نصيبه وان كذب ملك الميراث
لومات قبل الكال وقد غلف السدس ما جده فان كان قد افتره الحاكم للايقاف

کتاب الوفاء والعطاء

[illegible]

٣٩١ قالو كان الحادثان بان يكون من يمتنع عليه ولا يثبت الا ان يكونوا ابنا وبنقا والحمل
اننى امتنعوا لها وورثت ثلثي سهم ^{بنت} بنت ما عداها خاصة بخلاف ما لو امتنع لها
قبل الوفاة ولو قبل احد الوارثين ^{منهم} ورد الاخر ^{في نصيب القابل} فان كان من يمتنع عليه ^{موت} يمتنع
عليه ونوم الباقي ^{موت} يمتنع مطلقا مثل ان مات ثلثي السأكن ومضيه مثل ان مات في مرضه هذا
في سفره هذا او سقن هذا ^{موت} بثلثي السأكن فان برأ او قدم او خرجت السنة عليه حيا
او خرج من بلادها مات بثلثي المقبرة لا المصلحة ولو جرح بالخطأ كفت الاشارة الدالة على المراء
ولا يكتفى الكتاب بغيره الاشارة او اللفظ وان عمدا لو رثه ببعضها على لى سواء شوهة كانا
او اعترف بانه خطا او عرف ولو كتبه حسنة وقال اشهدوا على بما في هذه الورقة وقال
هذه وصيتي فاشهدوا على بما يجوز حتى يجمعوا منه ما فيه او يفرأ عليه فيغفره فاما الوفاة
الشاهد مع نفسه فقال له الموصي قد عرفت ما فيه فاشهد على به فالأقرب القبول وكذا
البحث في المقرة اذا رث الوصية رجع المال الى الشركة فان عين بالرم واحد ^{منهم} وصدق بضمه
بالرود لم يكن ذلك اما لو رث في موضع يمتنع فيه الرث فان لم يختصص شأ هبة
وبحصل الرث بقوله رثت الوصية او لا قبلها او بما ادعى معناه ولو كانت الوصية
لغير محسن كفي الغلبك الايجاب والموت ولا يتوقف القبول ^{على} كون الوصي للانفراد وكذا لو
او موصي الصالح كجارة مسجد هل القبول كاشف عن انتقال الملك الى الوصي له بعد الموت
او سبب فيه اشكال بنشاء من انتفاء الملك عن الميت عدم دخوله في ملك الوارثة
لقوله تعالى من بعد وصية يوصيها او دين فلولا منتقل الى الوصي بقى بغيرها لك
من كون القبول اما جرة من السبب شرطا لقبول البيع وانتفاء الملك عن الميت متموج كما لو
قتله كالمدينون وكما لو نصب شيعة فوقع فيها صيد بعد موته ولا يبرئ له من
بعد وصية مقبولة والا فرب الاول و تمنع سبب القبول بل هو كما شفع عن صحة الوصية
مضادها والقول والمدينون لا يملكان لكن الدين يتعلق بالدين والشركة تغلق
الدين والصبي لا يملكه الميت فعلى الاول النماء المتحد بين الموت والقبول للموتى والوثة
على الثاني ولو اوصى بوجهه فاولدها بعد الموت قبل القبول فالولد حر وامام
والد على الاول وعلى الثاني الولد رث للوثة ولو مات الموصي قبل القبول والوثة
قبل طهره ملك الجاهل به ولو اوصى عليه ان كان من يمتنع عليه على الثاني على قول الشيخ

ان ربة بعد الموت كذا لورثة بعد بلوغه وهل النماء المحدث بين الوفاة والرحمة تابع او للموصي
 هذا ان لم يبين قول الولي عنه للمصلحة
 اشكاله لا يصح لمولوك الاجنبى كالمديره ولا لام ولد ولا كالمالك المشرط على اشكاله وغيره
 وان اجاز مولاه وتواضعه عند الاستخفاف ولا يكون وصيه للولي لو ادى المطلق البعض
 حصن بنسبه الحويه وفي الوصيه للجزء الحرا اشكال ويصح بالجزء السابع لعبد الموصي ومدبر
 ومكانه وام ولد ثم يعتبر ما وصى به بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر قيمته عنق ولا
 له وكان الموصي به للوصيه وكانت قيمته اقل اعنق واعطى الفاضل وان كانت اكثر سعى للوصيه
 في الباقي وان بلغنا الضعيف على باي في العين اشكال ولو وصى الذكبة فان فسد التملك
 او اطلق بطل وان قصد الصرف الى علفها فلا قرب الجواز والا قرب النوقف على قبول المالك
 وج في الدفع اليه اشكال فان دفع في جواز الصرف الى غير العلف اشكال والا قرب حصه الوصيه
 للذمي ان كان اجنبيا والبطالان للرجعي المريد ونصح الوصيه للاجنبي والوارث سواء لجا
 بغيره الورثه او لا ولو وصى لام ولد فلا قرب لها تغنى من الوصيه لامن النصيب على
 راي اطلاق الوصيه بغضني النساء في المنعده فلو وصى لام ولد وهم ذكود
 واثاث نساو والا ان يغفل وكذا لو وصى لام عمامه واخواله ولو قال على كتاب الله
 يغالي فللذكر منه لا ننق كذا الوقف ولو وصى لقرابه فهو للمعرف بنسبه كذا
 كان وانق صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا من قبل اب ان نسب اليه او من قبل ام بعيدا كان
 او قريبا بالسعيه وقبل لمن يتقرب اليه الى اقرار ام له في الاسلام ومعناه الارضاء
 الى بعد جد في الاسلام والى فروع ولا يرتفع الى ابا الشك ولا يعطى الكافر وكذا لو
 قال لقرابه فلان ولو قال لقرابه النبي فهو لا ولا عبد المطلب او لاهلها شمس دون بن عبد
 شمس بن نوفل ولا قرب خول بني عبد المطلب ما ولو وصى لام قرب الناس اليه لا قرب
 اقاربهم على مراتب الاث لكن بنسب السحق فللذكر مثل الانثى للمغرب بالام
 وفي مقدم ابن الم من الابوين على الم من الاب هنا نظرو في النسبه بين الاخ من الام
 والاخ من الابوين في العطاء فظرو لو وصى لجا عه من اقرب الناس اليه ووجد
 ثلثه من اقرب الناس اليه فما زاد في درجة واحدة اعطوا وفي جواز تخفيض ثلثه
 به دون الزائد فظرو لم يوجد ثلثه في درجة واحدة اكمل من الثانيه او الثلثه
 فلو كان له ابن واخ وعم نساو واو لو كان له ابن وثلثه اخوه دخلوا اجمع في الوصيه

كتاب الوصايا والطا

٢٩٢

والأقرب أعطاء الابن الثالث ولو وصى للعصبة دخل فيهم القريب البعيد دون المقر بالام
خاصة ولو وصى لاهل بيت فلان دخل فيه الاباء والاولاد والاجداد والاعمام والاخوان و
اولادهم ولو وصى لاهل بيت فلان فهو زوجته ويحمل من نكته نفقته والذرية الاولاد و
اولادهم ذكورا واناثا وخنا في الاختان الفلاح النبات والاصهار اباء زوجاته واهلها
والاولاد القربى والعشيرة الأقرب اليه نسباً وقبل الذرية والعشيرة القريبة والقوم اهل
والجيران من ثلثه الى اربعين ذراعاً على راي ولو وصى لمواليه وله موال من احد الطريق
صرف اليه ولا يصف الى موالى ابيه ولو اجتمعوا فالأقرب البطلان ولو لم يكن له موال فحق
استحقاق موالى ابيه نظر بنشأ من كونه ليس مولى له ومن المصير الى الحان عند غدر الحنفية
فان اعطيتاه فلو كان له موال ولا يبيد ولا يبيد موال فمات مواله قبل ان يعطى موالى ابيه
بجلاء ولو وصى قارب الناس اليه ولد ابن وابن ابن فمات الابن في حياته فانه لابن ولو
وصى المسلم لا مشرك او لفقره فهو للمسلمين من اهل القرية ومن الفقراء دون الكفار
ولو كان جميع القرية كشفاً واحداً ان كانوا اهل ذمة ولو كان الاكثر اهل ذمة فحق مختص
المسلمين نظروا ولو وصى لكافر للفقراء صرف الى فقراء اهل مملته وكذا الوصى لاهل قرية
وان كان اكثر اهلها مسلمون فحق دخولهم نظروا ولو لم يكن فيها الا المسلمون صرف اليهم ولو
وصى للجراح صح وان سرت ولا يظن وكذا الغائل على اشكال وكذا الوصى للمسلمين
سببها فانها معتق وكذا المديون والدين الموجب ولو وصى صنف الزكاة لمختصها
فالاقرب استحقاق كل صنف ثمن الوصية والاكتفاء بواحد من كل صنف ولو وصى للفقراء
دخل فيهم المساكين وبالعكس على اشكال ما لو وصى للفقراء بعشر المساكين بمخمس جيب التبر
ولو مات الموصى قبل الموصى قبل بطلت قبل ان لم يرجع في الوصية ولو كان لم يكن
له وارث فلو دنت الموصى لرقال اعطوا فلا ناكذا ولم يبين ما يصنع به صرف اليه بعمل به ما
شاء ولو وصى سبيل الله فالأقرب صرفه الى ما فيه فريضة وقبل بمختص الغزاة وبسبب الوصية
للغزاة وانما كان اربعة فروعاً او وصى بعبد بربنية احمل بغيرها البطلان والصرف
الى التدبير لو وصى لكانه فالأقرب انه كالعبد ولو وصى لغيره اعتباراً فكل الامر
من القيمة ومال الكتابة فان ساء الوصى به علق ج لو وصى لاهل امره من ذمها
فئة او باللعان بطلت على اشكال وكذا الوصى لولد فلان واثار الى معين فكذب

(النسب)

هذا هو الكتاب
الوصي لاهل بيت
فلان دخل فيه
الاباء والاولاد
والاجداد والاعمام
والاخوان واولادهم
ولو وصى لاهل بيت
فلان فهو زوجته
ويحمل من نكته
نفقته والذرية
الاولاد واولادهم
ذكورا واناثا
وخنا في الاختان
الفلاح النبات
والاصهار اباء
زوجاته واهلها
والاولاد القربى
والعشيرة الأقرب
اليه نسباً وقبل
الذرية والعشيرة
القريبة والقوم
اهل والجيران من
ثلثه الى اربعين
ذراعاً على راي
ولو وصى لمواليه
وله موال من احد
الطريق صرف اليه
ولا يصف الى موالى
ابيه ولو اجتمعوا
فالأقرب البطلان
ولو لم يكن له موال
فحق استحقاق
موالى ابيه نظر
بنشأ من كونه ليس
مولى له ومن المصير
الى الحان عند غدر
الحنفية فان
اعطيتاه فلو كان
له موال ولا يبيد
ولا يبيد موال
فمات مواله قبل
ان يعطى موالى
ابيه بجلاء ولو
وصى قارب الناس
اليه ولد ابن
وابن ابن فمات
الابن في حياته
فانه لابن ولو
وصى المسلم لا
مشرك او لفقره
فهو للمسلمين
من اهل القرية
ومن الفقراء
دون الكفار
ولو كان جميع
القرية كشفاً
واحداً ان كانوا
اهل ذمة ولو كان
الاكثر اهل ذمة
فحق مختص
المسلمين نظروا
ولو وصى لكافر
للفقراء صرف
الى فقراء اهل
مملته وكذا الوصى
لاهل قرية وان
كان اكثر اهلها
مسلمون فحق
دخولهم نظروا
ولو لم يكن فيها
الا المسلمون
صرف اليهم ولو
وصى للجراح صح
وان سرت ولا يظن
وكذا الغائل على
اشكال وكذا الوصى
للمسلمين سببها
فانها معتق وكذا
المديون والدين
الموجب ولو وصى
صنف الزكاة
لمختصها فالأقرب
استحقاق كل صنف
ثمن الوصية والاكتفاء
بواحد من كل صنف
ولو وصى للفقراء
دخل فيهم المساكين
وبالعكس على اشكال
ما لو وصى للفقراء
بعشر المساكين
بمخمس جيب التبر
ولو مات الموصى
قبل الموصى قبل
بطلت قبل ان لم
يرجع في الوصية
ولو كان لم يكن
له وارث فلو دنت
الموصى لرقال
اعطوا فلا ناكذا
ولم يبين ما يصنع
به صرف اليه
بعمل به ما شاء
ولو وصى سبيل
الله فالأقرب
صرفه الى ما فيه
فريضة وقبل
بمختص الغزاة
وبسبب الوصية
للغزاة وانما كان
اربعة فروعاً
او وصى بعبد
بربنية احمل
بغيرها البطلان
والصرف الى
التدبير لو وصى
لكانه فالأقرب
انه كالعبد ولو
وصى لغيره
اعتباراً فكل
الامر من القيمة
ومال الكتابة
فان ساء الوصى
به علق ج لو
وصى لاهل امره
من ذمها فئة
او باللعان
بطلت على
اشكال وكذا
الوصى لولد
فلان واثار
الى معين
فكذب

الجارية والذانية والشر المجهدة في العام الفيل او باجن سكتي السنة المنفيل
 لا هنا في تقدير الوجود ولو اوصى بالمنافع صحت ان لم يكن مالا مساويا لها في الاشياء
 ولو اوصى بالخير او بالاذن او بالمصوب مع ولو اوصى بمال الغير لم ينعكس لعدم الاختصاص
 ولو اوصى بالمشتركة مع في نصيبه لا اختصاصا به ولو اوصى بالخير والخصم لم ينعكس
 المهرش و طبل للعلم بمع ولو اوصى بما ينفع به في ثانی الحال كالخمر المحرمه التي
 برجي انفلانها والجرو القابل لتعليم الصبي لا فربا الجواز وكذا الوصى بالزبل
 والجمل كاحد الصبي وبالفسط والنصب كلما انتقل الى الوارث لا الفصا
 وحذا الغذف فانه لا يقع للوصي له وان انتقل الى الوارث لان المقصود هو التثنية
 يحصل للوارث ونه ولو اوصى بكله لا كل له لم ينعكس لعدم شراطين منعتا به
 مطلقا والا اشترى محله ما يبيع بعه وعلى الاول لو كان له كرايه لا مال له فوجرا عينا
 من الثلث بتقدير القيمة لها وبجمل التقدير بنفوي المنفعة واعتبار العدد وبتقدير
 الاول ان الوصى والكلمه في طبل للهو وزن الخمر احدها ولا مال سواها ولو
 كان له سواء نفذت الوصيه وان فلا لا نه خبر من منعها الكلب الذي لا فيه له ولو
 اوصى بطبل للهو بطل الا ان يقبل الاصلاح للرب او غيره مع بقاء الاسم ولو لم يصلح
 الا برضاه لم ينعكس فان الوصيه لا تنزل على الرضا من الاعتمادها اسم الطبل ولو كان الرضا
 من نفسه او هو وكان هو المقصود فنزل الوصيه عليه فكانه اوصى برضا منه ولو اوصى
 برضا منه حصصا كانه قال بكت الطبل يعطى رضى خاصه بشرط ان لا يكون الوصى من زائد
 على ثلث الوصي عند الموت بشرط القبل فالربع افضل من الثلث والخمس افضل من الربع
 وهكذا ولو اوصى بان يدر من الثلث فان اجاز الوارثه حصصا فان منعوا بطلت ولو اجازوا
 الوارثه نفذت الاجازة في قدر حصصه من الزيادة ولو اجازوا وبعض الزائد مع خاصه
 ولو اوصى ببيع تركه بشرط الثلث في شرط الاجازة اشكال والاجازة تنفذ لفعل
 الوصى لا ابتداء عطيه فلا ينفق الى فقير ويكفي لزوم الوارثه وتنفيذ شبهه فلو اعتنى
 عبدا لآمال له سواء اوصى بعتقه فاجاز الوارثه فالولا وكله لعصبة دون عصبة
 الوارثه لا فرق بين ان يكون الوصى مريضا او مجنونا وينفذ الاجازة ان وقعت بعد
 الموت جماعة وفي نفوذها منبذ فلو كان ولا نفع الاجازة الا من باخر النص فالا تنفذ اجازة
 (المنقولة)

كتاب الوصية والعطاء

ولو اعظمهم الوصي بطلت ولو بقي واحد نعتن للوصية ولو لم يكن له رفيق حال الوصية ٢٩٩
 بطلت اما لو قال اعطوه راسا من الرقيق واشترى والدم من مالي واوصيت له بعد من العلم بطل ولو اعطوه عبد متي
 ملأ له عبد فخر الوارث بغيره وبين الشراء ولو اوصى بثلث عبده فخرج ثلثاه مستحقا
 صرف الوصية الى الثلث الباقي ولو قال اعطوه عبدا من عبيدك ولا عبيد له ثم تجدد
 له قبل الموت احتمل الصيغة كما لو قال اعطوه الفا ولا مال له ثم تجددوا واعطوه ثلثه الى
 ولم يدرهم ثم ملك ما لا كثيرا والنع اعتبار احوال الوصية وكذا لو كان له مما ملك ثم
 ملك اخرين فان ابطنا الاول بغير حصة في الاولين والا فخر الوارث ولو لم يكن له
 سواه واحدا مات عنه فعلى البطلا بحمل السبعة ههنا ولو اوصى له بنساء اجرا لدا
 والانتى الحنفى لان الناء للوحدة واصلاها شاهة لان تضعفها شريفة والصغير
 الكبير والعجم المعبود الضأن والمغرة يترى الطبى البعير يدخل فيه الصغير
 الكبير في دخول الانثى اشكال اربعة كالا انسان اما الجمل كما لرجل والنافه
 كالانثى والبكر بمنزلة الفتى والثور للذكر والبفرة للانثى في دخول الجاموس
 فى البفرة نظرا لا يدخل بفره الرحن ولا يدخل فى الكلب لاني الحمار الانثى بالذابة
 اسم للجل والبغال والحمير فان تخصص عرف بلذ بالفرس وبغيره حمل عليه ولا يدخل
 السرج ولا الثوب في العبد ولو اوصى بدار اندج ما يدخل في المبيع فان ابن
 اهدى قبل موته ففى انقطاع الوصية اشكال بنساء من عدم تناول الاسم له و
 دخول العرسه والبغض الوصية ولو اهدى بعضها لم يطل وكذا بعد الموت
 وان كان قبل القبول ولو زاد في عمارتها لم يكن رجوعا بخلاف طعن الحطه والجمع
 يحمل على الثلثة فلو قال اعطوا رقبا فان فله ثلثة فان وفى الثلث باشتى
 بعض الثالث شترى البعض على اشكال فان وفى بخمسين وبعض ثالثا ونفسين
 فلا قرب الاول بتسليمه الجمع بصيغة اقله بحزبه فيه الثلثة مطلقا وكذا
 بصيغة اكثره مع الاطلاق ومع التقييد يجب الانداز احتمله القيد وان
 كان اخر فجب الحزمة الخمسة ولا يجوز عتق الاربعة النفس المساوية فيه
البحث الثاني فى الوصي له ليقال ان كان حملها غلاما او ان كان الذمى
 فى بطنها غلاما او ان كان ما بطنها او كل حملها فاعطوه فولدت غلامين احدهما

٣٣

او هو يفتقر عند معين من عبيده ولم يبيعهم استخرج العبد بالقرعة الى ان ينفق الثلث بمجمل
 تخير الورثة ولو اعترف ثلث عبيد بنحو اعطاء الوفاة عن اجمع ان خرجت خمسة من الثلث الا المحمل
 ملوا عنقه اجمع لا شئ له سواء عنق ثلثه ولو هو يفتقر فيه مؤننه وجب فان نفذ وقبل يفتقر
 من لا يفتقر بنصف لو اعترف بثلث الا بمان فظلم الخلاف اجزاء الوصى لو اوصى يفتقر وفتقر
 فتعذر ولم يجب الشراء بان يملكه وجدا دون اجزاء عند الضرورة يفتقر ويعطى الباقي ولو اوصى
 بجزء من ماله فالسبع وقبل العشر السهم الثمن والثو السدس ما عدا ذلك يرجع الى تعيين الورثة
 فيقبل فان قل كقوله اعطى خطا من مالى او نصيبا او فسطا او ثلثا او جزلا او دبر او غلما
 او جلبلا او خطرا ولو ادعى الوصى تعيين الوصى فالقول قول الوارث مع يمينه ان ادعى
 عليه والا فلا يمين ولو قال اعطوه كثيرا فكذلك وقيل بمحمل على التذ ولو قال اعطى جزء
 جزء من مالى احملا سبع السبع او عشر العشر ما بعينه الوارث ولو اوصى بشيء فنفى الكو
 شيئا منها صرف فسطه في جزء البر وقيل يصير ميراثا ولو اوصى بنصف معين دخلت الحليمة و
 البعض ان كان في غم على اشكال ولو اوصى بسفينة او صند في اوجراب قبل دخول المظفر
 ولو اوصى بخارج بعض ذلك من الركة لم يصح وهل يكون وصية لباقي الورثة بالجمع
 او بلفظ فقط اشكال ولو قال اجمع اعطى الف اجرة المثل اقل فالزبا دة وصية للتنا
 وان كان معتبا صح وكذا ان كان مطلقا ولو امتنع المعين في الندي احملا البطلان
 ولو قال اشترى عشرة افقر بما نة ونفذ فوالها فوجدوا عشرة احواد نواهم عما
 ثمانية فالعشر للورثة لا للبايع ولو اوصى بثلثة للفقراء وله اموال منقره جارفت
 كلها في بلد الى فقرائه ولو صرف الجميع في فقراء بلد الوصى او غيره اجزاء ويدفع الى
 الموجودين في البلد ولا يجب تتبع الغايب لو قال اعنفوا رقا يا وجب ثلثة الا ان يفتقر
 الثلث يفتقر من محمله ولو كان واحدا ولو مصرفا لا قريب عنق شقير ان وجدوا الا صرف
 الى الورثة او يفتقر في بد على اشكال وكذا الا اشكال لو اوصى بشئ في وجه فتعذر صرفه
 ولو اوصى لبعيد ولا خربام الثلث صح ولو ذهب من المال شئ فانقص على الثاني
 لو حدث عيب في العبد قبل تسليمه الى الوصى له فالثاني يتكلم الثلث بعد وضع يمينه
 العبد صحا لانه مضى خطبة الكلمة والعبد صح بخلاف رخصة لو مات العبد قبل الوصى
 بطلت وصيته واعطى الاخر ما زاد على قيمة العبد الصحيح ولو كانت قيمته بعد الثلث بطلت

أما
 عدم الشراء بان
 فطما لا تنفذ المقتضى وح
 فيمحلان يقال بيمين يوقع الوصى
 اسكان الشراء ان كان مرجوا فان يثن منه اجله
 بغير رتبة فان تعذر صرف في وجهه البعير بمحل البطلان
 الوصى به

كتاب الوصايا العظام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والله اعلم بالصواب

الصدقات للفقراء والمساكين
واليتامى والمجانين
والغريبين والمحتاجين
والله اعلم بالصواب

الثانية ولو قبل الميراث الوصية بما به حقوق عليه من اصل المال لا تأخير من الثلث ما يخرج
من ملكه وهذا لم يخرج به بل بالقبول ملكه وانفق نجا الملكه وكذا لو ملكه بالاث اما لو
ملكه بالشراء فانه يعنى من الثلث على الاقوى والا فرب في الاغابانه كالاث لانه
عقود مخوف ولا عوض في مقابلته ثم لو اشترى ابنه وهو يسا والفا بجماعته فاقرا نك
محايه حكمه حكم الوصيه ولو اوصى بالجمع فلو كان واجباً فهو كما لدين
لا حاجة فيه الى الوصيه لكن لو قال جعاً غني من ثلثي كانت قائده زعمه الوصايا
بالمعاديه فلا جندم الوصايا في الثلث ثم ان لم يتم الجمع بما حصل من المضاميه كل من يمس
المال فيه خلاها الا ودا فاذا كانت الزكوة ثلثين وكل من اجرة الثلث والوصيه عشر اخرج
من الاصل ثلثي وهو ثلثه الاجرة يعني ثلثون الاشياء فثلثها عشر الا انك شق فقلو من خمسة
الاسدس شق وكذا الجمع فاذا ضم اليه الشئ صار للجمع خمسة وخمسة اسدس شق فثلثه
سنة فقلو مولد اربعة **المطلب الثالث** في الاحكام المتعلقة بالحساب فيه محققا
الاول فيها خلا عن الاستثناء وفيه مقامان **الاول** اذا كان الموصي له واحدا اذا
كان موصي له بمثل مضيبا احد عشر وطلعت فان شاء فاعله بمثل مضيبا احدى مائة على
الفرضه ويجعل كاحد منهم ثار فبهم وانفقوا فله مثل مضيبا لهما مائة اربعة على فرضهم
وان اوصى بمثل واحد عشر فله مثل مضيبه مائة على الفرضه فان زاد على الثلث ولم يزد
اعلى الثلث فلو كان له ابن او بنت فاهو بمثل مضيبه فان اجاز فله نصف الزكوة وان زاده
الثلث وسواء كان الموصي له احد العدة او اجنبيا ولو كان له ابان فاهو بمثل مضيبا
فله الثلث ولو كان ثلثة فله الربع ولو كان اربعة فله النصف وهكذا وطريقه ان تضع مسئلة
الفرضه وتوزعها على مثل مضيب من اضيف الوصيه الى مضيبه فلو كان له ابن او بنت فاهو بمثل
بمثل مضيب الابن فله سهمان من خمسة ان اجاز ولو قال له مثل مضيب البنت فله الربع
كان له ثلثة بنين وثلث بنات فاهو بمثل سهم بنتا واحد وثلاثة فله العشر ولو قال
مثل مضيبا بن فله سهمان من احد عشر ولو قال مثل مضيب بنت فله مع البنت زعمه
فاجاز فله سبعة من خمسة عشر كذا للبنت للزوجه سهم واحد ولو قال مثل مضيب بنت
فله النصف ولو كان الزوجان اربعة فله سهم من ثلثة وثلثين وكذا لو كان مع الزوجان ابن ولو

أوصي مثل نصيبه فأجاز الوصية فرضية الورثة من اثنين وثلاثين بنصف البها ثمانية و
عشرين في سهام الوصية نصيبين ولو أوصى جدي بنصيب له أخذ البطلان والحق
إلى المثل ولو أوصى مثل نصيب ابنه وكان قاتلاً أو كافراً بطلت على باقي الوصية
نصيب ابنه ولا ابن له بطلت ولو أوصى بمثل نصيب شريك مفترق على لو كان موجوداً أخذ
فقط نصف ابنه وأوصى بمثل نصيب ثالث لو كان فله الربع ولو كان ثلثه فله الخمس بحمل
أن يكون له الثلث مع الاثنين والربع مع الثلاثة ولو قال مثل نصيب بنت ولو كانت لثلاثة
بنين فالثمن ولو أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن وبنت فإن أجازا فالفرضية من خمسة وان
ردا فمن ثلثه ولو أجازا أحدهما وردد الآخر فرضية مسألة الإجازة في مسألة الرد تبلغ خمسة
وأربعين فمن أجاز غريب نصيبه من مسألة الإجازة في مسألة الرد ومن رد غريب نصيبه
من مسألة الرد في مسألة الإجازة فإن أجاز الابن فله ثمانية عشر حصة من نصيب اثنين
في ثلثه وثلث عشرة حصة من نصيب اثنين في خمسة وسبعين عشرة حصة من نصيب اثنين
الثلث فله تسعة حصة من نصيب واحد في ثلثه والابن عشرة حصة من نصيب واحد
أربعة في خمسة وللوصي ستة عشر وهذا صابط في كل ما ورد في إجازة البعض وردد الآخر
ولو أوصى بمجرى معلوم فإن انقسم الباقي على الورثة صححت المسئلتان من مسألة الوصية
وان انكسر فغريب أحدهما المسئلتان في الآخرى لم يكن بينهما فرق ولا ضرب جزأ الوصية
من فرضية الورثة في فرضية الوصية وان شئت صححت فرضية الورثة ثم انظر إلى جزء الوصية
من أصله وانظر نسبة الباقي منه على سهام الورثة مثل تلك النسبة فابلق صح منه
المسئلتان ولو أوصى بثلث ماله لابن وابنة فبنان فرضية الوصية ثلثه سهم الوصي له و
بقي ثلثان للورثة فباقي الفرضية في النصف مغرب جزء الوف من فرضية سهم وهو ثلث في
فرضية الوصية تبلغ ثلث الوصية ثلثه وان شئت صححت الفرضية أولاً من ستة ثم تنظر
الحصة الوصية وهو ثلث يخرج من ثلثه فتأخذ جزء الوصية وهو واحد ونسبة إلى
ما بقي هو سهمان فإذا هو مثل نصيبه وتردد على فرضية الورثة وهو ستة مثل نصيبه
صحيح جزءه ولو كان له ثلث أخوات من الأبوين جاز من الأم فعلى الأول تأخذ جزء
الوصية وهو الثلث يبقى سهمان لا تنقسم على الورثة لأنها من ثلثه فتعرب بغيره وعشرين
حصة من المسئلتان للوصي ثلثه والأخوات اثني عشر سنة الجدة على الثاني يرد

انقسمت الورثة إلى الباقي وهو
انكسر إلى سبع فبالباقي على
الذي انقسمت الورثة فان
بينهما هذان دو المسئلتان

في ثلث تبلغ سبعة

كُلُّ الْعَوْنِ وَالْعِطَانَا

[illegible]

بعد الاطوار وجعل الشهود والمحققين يشهد
 الاول لاني اسمعك الطريق التي كنت تسير
 فمضيت من بيتي خارجا كمن كان يات بابل و
 كان لا يعرف الا ما سمعته من خبيثي اساني
 ثم سمعنا اننا من قبل الطريق الاصح لعمد
 التي سمعنا من خبيثي لان الوصي تات بابل
 التي سمعنا بالجنس اذا الوصي في قلبه
 اسبغ القناتان في ملكه من ابنه وخب
 والذين هم في ملكه لا تفسد على مناهم
 وهي سنة فوافقها بالان تفسد تلك
 فمضت الوصي من خبيثي لان في حصره

على النصف مثل نصفها الا انها نسبة جزء الوصبة ما يفي من مثلثة الوصبة وليس
للشعة نصف فنضرب في خرج النصف فخير ثمانية عشر فيد عليه مثل نصفه بعشر
سبعة وعشرين هكذا الحكم ولو وصى بمثل نصيب ابنين واكثر وابن وبنت وابن
نعمته وغيره ولو وصى بجزء من حصته وارث معين خاصة فمنا الحاصل **الاول** جزء
الوصبة **الثاني** بقدر هارثا بمقدار اللواتي الاثر **الثالث** تقديم الابن
الرابع عدم الترتيب فخرج الثلث بنصيب الباقي على الودعة وبسط الثلث على النصف
المحملة بحسب الوصبة فلو وصى بثلث حصته ابن وولد اخر فان لجاز الابن بقاسما بيننا
بالسوية والاخر النصف الاربع ثلث حصته على الاول والثاني على الثالث بدفع الى الابن
الربع الى الاخر نصف السدس على الرابع بمحمل هذا القسط اعطيا لان وصيته
الاجنبا بالربع وهي ثلثة من اثني عشر ووصية الابن بثلثة النصف هي سهمان
القبولة لان ما يحصل للارحم بعد الوصية بمحمل مثله بالبراث للاخره فان ارد
صيته وهما منسا وبان ولو وصى بالربع من حصته الابن دون البنث فعل الثلثة
الاول كما تقدم وعلى الرابع بنصيب الثلث من شعة على ثلثة عشر بين البنث والوصية
احدهما في الاخر يبلغ مائة وسبعة عشر وبعلي البنث سهمان من شعة بالوصية والوصية
سهمين والفرق بين الاجازة وعددها هارثا زيادة حفها في الوصية ونصف البراث
او بالعكس ولو وصى باوة البنث مع الابن احصل الوحدة فالوصية بالسدس والتعدد
بنا بالربع ونظير هذا ثلثة فبالوا وصى لاخر بثلثة الثلث ولو وصى بنصف حصته الابن بعد
الوصية وحصل الدود فالابن شوع للوصية نصف شوع والبنث نصفها فالفرصة شعة
الشوا اربعة ولو وصى بنصف نصيب ابنة اعلى مثله مرتين وقبل مثل واحد لو قال
منصفاه فهو ثلثة امثاله بمحمل اربعة امثاله ولو قال ثلثة اصنافه اعلى اربعة امثاله
لو قال بمئة اعلى مئة وهكذا ولو قال منصفوا الغلان منصف نصيبك لدمي فهو اربعة
امثاله وكذا اذا قال اعطوك منصف الضعيف بمحمل ثلثة امثاله ولو وصى بمثل احد بنيته
ثلثة بنظير من نصيب الزوجة فمع الفرصة بخلاف من اربعة وخمسين للزوجة الثمن
ثلثة ولكل ابن سبعة انقص سهم الزوجة من نصيب ابن بنتي اربعة وهي الوصية فزدها
في اربعة وعشرين للوصية اربعة المائة من الباقي ولكل ابن سبعة فان وصى لاخر

[illegible]

صلى الله عليه وسلم هذا ما وجدته في
الكتابين من غير أن يكون له فيهما
نقص ولا زيادة في شيء مما ذكرناه

والله اعلم بالصواب

هذا ما وجدته في الكتابين من غير أن يكون له فيهما نقص ولا زيادة في شيء مما ذكرناه

والله اعلم بالصواب

كُنَّا الْفِتْوَى الْعُلَمَاءُ

[illegible][illegible]

انكى من اهل الله انما اهل الله هم الذين
 ساروا على الهدى وبعثوا فيهم رسلهم
 فما هم الا قوم واحد
 انما اهل الله هم الذين
 ساروا على الهدى وبعثوا فيهم رسلهم
 فما هم الا قوم واحد
 انما اهل الله هم الذين
 ساروا على الهدى وبعثوا فيهم رسلهم
 فما هم الا قوم واحد

بربيع ما يبقى ثلث ماله بعد الاول فخذ ثلث الماله ونقص منه الوصبة الاولى هي اربعة اشباع
كما تقدم يعني ثلث مال الاربعة اشباعا لهذا ياتي ثلث الماله اذ رفع بعده الى الثاني وهو نصف
سدس مال الاربعة اشباعا يعني من الثلث ربع مال الا ثلثة اشباعا زده على ثلثي المال يكون
خمس اسداس ماله ونصف سدس مال الا ثلثة اشباعا فذلك اشباعا والورثة وهي
اربعة وعشرون اشباعا قاذجرت صار خمس اسداس ماله ونصف سدس مال بعد
سبعة وعشرين اشباعا فكل المال بان يخرج جميع ما معك في خرج الكسرة هو اثنا عشر
فيكون ماله بعد ثلث ماله واربعة وعشرين اشباعا ومنها تضعف الضريبة وعشر المقام
الثاني في الاعداد وبيع مربعا مشركا كما لو قال ثلثي لفلان وفلان ونقصني النصف
ماله يفضل ولو قال ثلثي لفلان فان مات قبل فهو لفلان صح وكذلك ان رد فهو لفلان ولو قال
ثلثي لفلان فان قدم الغائب فهو له فقدم قبل موث الموصي فهو المقام سواء عاد الى
العيد او لا لوجود شرط الانتقال اليه فلا حاجة بنقل عنه بعد ولو مات الموصي قبل فله ماله
فهو الاول سواء قدم او لا ويجعل تخصيص المقام بالعين ماله نصف لو ادعى بثلث
ولاخر بربع وثلثا لم يحق للربع بمثل وصبة احداهم فله الخمس وان قال فلان شر بكم
فله خمس الكل واحد ولو ادعى احداهم بمائة ولاخر بدار ولاخر بعبد ثم قال فلان شر بكم
فله نصف مال الكل واحد لانه هنا بشارد كل واحد منهم منفردا والشركة تقضي النوبة
وفي الاول الجميع مشتركون ولو قبل له الربع في الجميع كان اولى ولو خلف ثلثة بنين و
ادعى ثلثة بمثل اشباعهم فالمال على سنة ان اجاز وادان ردوا في شعبة ولو اجاز
واحد ردوا على اثنين فللم رد وعليهما الشعان ويحملان في المجازلة ان يكون له
السدس الذي كان له حالة اجازة الجميع فباخذ السدس والستين من عزهما وهو
ثمانية عشر يبقى احد عشر لا ينقسم فضررب عدد البنين في ثمانية عشر وان نعم المجازلة
الى البنين ونقسم الباقي بعد الستين عليهم فضررب اربعة في شعبة فان اجازوا بعد
ذلك للاخرين اتوا الكل واحد تمام السدس فبصل المال بينهم اسداسا على الاول و
على الثاني يفتون ما حصل لهم وهو واحد وعشرون من سنة وثلثين الى ما حصل لها
وهو ثمانية وبضمونه على خمسة تنكسر فضررب خمسة في سنة وثلثين تبلغ مائة وثمانين
ولو اجاز واحد فاحد فليجبر السدس ثلثة من ثمانية عشر والباقيين اربعة اشباع

٦٢
 من غير منعه من ان يخرج من منزله الى غيره من بيوت احد
 وعشرين وهو من غير الاشارة الى ان من غير منعه
 احد عشر اذ كان اذا خرج من بيوت احد عشر من بيوت
 من غير منعه احد عشر وهو من غير منعه احد عشر
 وذلك على ما اذا كان من غير منعه احد عشر من بيوت
 على بيعة وعشرين من غير منعه احد عشر من بيوت
 عشرين من البيوت المذكورة احد عشر من بيوت
 الحق على ان يكون من غير منعه احد عشر من بيوت
 اربعة واربعين الى اربعة واربعين من بيوت
 يخرج منها اربعة واربعين من بيوت
 اربعة واربعين من بيوت
 على اربعة واربعين من بيوت
 كل واحد من بيوت

انما جعل المال في الدنيا ليعرف به
 فان جعل المال هو ما زاد من مفسد
 انما جعله ليعرف به في سبيل
 لا يكون فانما اردت ان تعرفه
 وانما يكون وفقه في السهام
 لا في السبيل لذلك لم يفرق
 في سبيل السهام في الاصل الذي
 هو فيه اساس المال في سبيل
 بلا خلاف خرج الكسب من سبيل
 من اموال الصغار والفقراء
 الى سهام الكسب من اموال
 في خروج السهام من اموال
 فانما اريد ان يعرفه في سبيل
 انما اريد ان يعرفه في سبيل
 وهو واحد لان ذلك مفسد
 في الواحد وبغيره الجاهل

عزى الظالمين يقول بجلت لك الهة ابا اخطايا منقذ
افشيا بيلى لمدح وقد لك اثنا عشر فمضاهى اوجه الى
الاول عاشق الى الثاني بيلى سنة فداها على ثلث المال
عزى اوجه وعشرون فاطما بسنة لابلو فالتسعة الى
الاولى فاطما اوجه وعشرون ثم فمضاهى سنة عشر فمضاهى

كما الوفاء والعطاء

لَا تَأْتِيهِمْ فِي النَّارِ مِثْلُ مَا عَلَى الْخَمْرِ وَنَشْرِ ۚ
مَنْ يَكُنْ سَعْدًا نَبِيْهَا يَكُوْنُ

[illegible]

من المال فلهذا هم المودعون
واستأجرها لها وانما
فقدت ثلثي ثلثي أسقفها
سهم الخوص هو مخرجها
في النضاب أعني واحد في خمسة
وعشرون هو المال والنسب
هو ما بقي من مخرجها بعد
فرضه بعد أسقفها بعد
أعني بعد فساد فيها إلى
له الأول وعشر الباقي خمسة
عشر هو المخرج الثاني على
الأسقف على المخرجين الذين
عشرون لكل ابن أربعة ع
معنى مخرج الخوص فانه لا فرق بينهما إلا أنك تسقط
الخوص بعد الضيق في السابق وهذا تسقط من السهام
ما يلزم بسببه حصول الزيادة بالذهب ففي مثال
الكتاب تسقط من السهم الرابع بضعه وخمسة
ثاني عشر لكل ابن خمسة وثلاثون هو الثاني ثلثه ولا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وهي ثمانية بنفي سبعة الوصى ثم نصيب ثلثه في ثمانية عشر والواجز واحد واحد دفع الثلث
ما في يد من الفضل وهو ثلث سهم من ثمانية عشر فنضربها في ثلثة بنفيع أربعة وخمسة
لو وصى بحصة مفردة ولاخر بمثل نصيب الوارث ا حصل اعطاء الجزء لصاحب خمسة الباقى
بين ودرته والموصى له واعطاء صاحب النصيب مثل نصيب الوارث كان لا وصية غيرها
فلو وصى له بثلث ماله ولاخر بمثل نصيب احد بينه وهم ثلثة فعلى الاول الوصى بالثلث
الثلث الباقي يقسم اربعاً بين الثاني البنين وبمصر من سنه فان ودا بطلت وصيته
الثاني وعلى الثاني الاول الثلث والاخر الربع مع الاجازة وضع من سنه وثلثين ولو
ذا الجزء على الثلث بالنصف ا حصل وجهان الاول ان يحصل لصاحب النصيب نصيبه
من الثلثين وهو ربعها لان الثلثين من الورثة لا يوجد سهم سوى الاجازة ثم نصيب
النصيب كواحد منهم لا ينقص من السدس شي الا برضاة فعلى الاول لصاحب الجزء النصف
والباقي اربعاً لثاني والورثة وبمصر من ثمانية وعلى الثاني الاول النصف للثاني
ج وبقي الربع بين البنين وبمصر من اثني عشر على الثالث الاول النصف للاخر السدس
وبقي الثلث للبنين وبمصر من ثمانية عشر ولو وصى لرجل بمثل نصيب الوارث والاخر
بجزء ما بقي من المال ا حصل ان يعطى صاحب النصيب مثل نصيب الوارث والركن
ثم حصبة اخرى وان يعطى مثل نصيبه من ثلثي المال وان يعطى مثل نصيبه بعد
اخذ صاحب الجزء نصيبه فبدلها حينئذ الدور فلو وصى لواحد بمثل نصيب
ابن ماله ثلثة ولاخر بنصف باقى المال فعلى الاول لصاحب النصيب الربع والاخر
نصف الباقي وما بقي للبنين وبمصر من ثمانية وعلى الثاني الاول السدس والاخر
نصف الباقي وبمصر من ثلثين واما الثالث فله طرق ا حصلها ان اخذ
خرج النصف فنقط منه سهمان يتبقى سهمان ثم ينبد على عدد البنين واحداً بصيرة بعة نصيبها
في الخرج يعبر ثمانية فنقطها سهمان يبقى سبعة في المال للموصى له بالنصيب سهم والاخر
نصف الباقي وهو ثلثة ولكل ابن سهم الثاني ان ينبد على سهم البنين نصف سهم و
نصيبها في الخرج يكون سبعة الثالث تاخذ سهام البنين وهي ثلثة فنقول هذا نصيبه
مال ذهب نصفه فاذا اودت بمكبله زد عليه مثله ثم زد عليه مثل سهم يكون سبعة الخ
ان حصل المال سهمين ونصيباً ونفيع النصيب الى صاحبه والى الاخر ما بقي سهم البنين فكل

[illegible]

ثلاثة فالمال كله سبعة وبالجبر تأخذ مالا فتلقى منه نصيبا يبقى مال الا نصيبا وتدفع نصف
الباقى الى الوصلى الاخر يبقى نصف مال الا نصف نصيب تغدل ثلثة نصيبا فاجبر بنصف نصيب
وزده على الثلثة يبقى نصفان لا تغدل ثلثة ونصفا فالمال كله سبعة مسائل **الاربع**
له بمثل نصيبا حديثه الثلثة ولاخر بنصف ما يبقى من الثلث اخذت عرج النصف والثلث
وهو ستة ونقص منها واحدا يبقى خمسة هو النصيب ثم يزيد واحدا على سهام البنين نصيبا
في الخرج يكون اربعة وعشرين تنقصها ثلثة يبقى احد وعشرون فهو المال تدفع الى صاحب
النصيب خمسة يبقى من الثلث اثنان تدفع منهما سهما الى الوصلى الاخر يبقى خمسة عشر لكل ابن
خمس او يزيد على سهام البنين نصفان في الخرج يكون احدى وعشرين او يجعل الثلث
سهمين ونصيبا وتدفع النصيب الى صاحبه والى الاخر سهما يبقى من المال خمسة اسهم نصيبا
تدفع نصيبين الى اثنين يبقى خمسة من المال ففي النصيب فاذا بسطها كانت احدى
وعشرين و تأخذ ثلث مال تدفع منه نصيبا الى صاحبه يبقى ثلث مال الا نصيبا تدفع
نصفه وهو سدس مال الا نصف نصيب الى صاحبه يبقى سدس مال الا نصف نصيب
تزيد على ثلثي المال يبقى خمسة اسداس مال الا نصف نصيب تغدل انصبا والورثة
وهي ثلثة ثم تجبر فقابل نصيب خمسة اسداس مال تغدل ثلثة انصبا ونصفا
فالمال تغدل اربعة انصبا وخمسا فاذا بسطت بلغت احدى وعشرين والنصيب
خمس **باب** لو ادعى له بمثل نصيبا حديثه وهم ثلثة ولاخر ثلث ما يبقى من الثلث
بعد النصيب من الثلث فيطريقه ان يجعل ثلث المال ثلثة ونصيبا محجولا فالنصيب
المجهول للوصلى بالنصيب يبقى ثلثة سهم للوصلى بالثلث يبقى سهمان من ثلث
المال ضمنهما الى ما يبقى فقول اذا كان ثلث المال ثلثة ونصيبا محجولا فثلثاه ستة
نصيبان محجولان يضم اليهما ما يبقى من الثلث وهو سهمان فنصيب ثمانية ونصيبين
محجولين فالنصيبان للابنتين يبقى ثمانية للابن الثالث فمئة ان النصيب المجهول
في الابداء ثمانية فقول من يأس لما قد نالتك المال ثلثة اسهم ونصيبا محجولا وتد
بان ان النصيب المجهول ثمانية فاذا نكث المال احدى وعشرين فالنصيب ثمانية وبقي
معنات الثلث ثلثة فبعط الوصلى ثلث ما يبقى من الثلث سهما واحدا ويبقى سهمان
ضمنهما الى ثلثي المال وهو اثنان وعشرون لان الثلث احدى وعشرين فيلزم بعد عشر لكل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وغير مجافى عن
والمفرد مضطرب
لكل ابن سهر
منه الوصل
كله اثنان ونصف
واحدان

[illegible]

ابن ثمانية مثل النصيب انما تضع هذه الوصية بالثلث ما يبقى من الثلث اذا لم يكن النصيب
 مستغرا لثلث المال فلو كان له ابنان بطلت الوصية وانما ينصود في ثلثة بنين او اكثر
 او نقول يجعل ثلث المال عددا اذا اعطينا منه نصيبا يبقى عدد له ثلث فوضعه اربعة
 اعطينا الوصي له الاول نصيب ابن واحد ونعطي الثاني ثلث ما يبقى وهو واحد يبقى اثنان
 ضمنناهما الى ثلثي المال وهو ثمانية صار ثلث عشر فاعطينا كل ابن واحد كما فرضنا للوصي
 له الاول يبقى سبعة وهو الخطاء الاول زائدنا فجعلنا ثلث المال خمسة النصيب اثنان فاعطينا
 الوصي له الاول اثنان يبقى ثلثة وللوصي له الثاني واحد يبقى اثنان ضمنناهما الى ثلثي المال
 وهو صار عشرة اثنان عشر فاعطينا لكل ابن اثنان يبقى ستة وهو الخطاء الثاني زائدنا ثلثي اقل
 الخطاين من الاكثر يبقى واحد وهو المقسوم عليه ثم نقرب العدد الاول المفروض وهو اربعة في الخطا
 الثاني وهو ستة بصير اربعة وعشرين ثم نقرب العدد الثاني المفروض وهو خمسة في الخطا
 الاول وهو سبعة بتلغ خمسة وثلثين وثلثي اقل من الاكثر يبقى اربعة عشر وهو
 ثلث المال المطلوب تمام المال ثلثة وثلثون واذا اردنا النصيب ضربنا النصيب
 الاول وهو واحد في الخطا الثاني وهو ستة وضربنا النصيب الثاني في الخطا
 الاول وهو سبعة بصير اربعة عشر نقصنا اقل العددين من الاكثر يبقى ثمانية فهو
 النصيب المطلوب اربع تاخذ المال كله ثلثة اعضاء ووصيتين وبسبب الوصيتين و
 حصة فيكون المال ثلثة اعضاء ووصية فياخذ ثلث ذلك وهو نصيب ثلث وصية
 فنضع الى الوصي له الثاني الاول بوصية نصيبا فيبقى من الثلث ثلث وصية فنضع
 الى الوصي له الثاني ثلث ذلك وهو ثلث وصية فيبقى من الثلث ثلثا وصية ونزيد
 ذلك على الثلثين فيجمل معنا نصيبان وهو ثمانية اشاع وصية تعدل ذلك اعضاء
 الوصية وهي ثلثة اعضاء فقط نصيبين نصيبين فيبقى ثمانية اشاع وصية
 تعدل نصيبا فتكمل الوصية وهو ان تزيد على كل واحد من النصيبين مثل ثمانية لان
 كل ثلثي سبط ثلثة فتمن ما يبقى مثل الثلث الساطع فيصير معنا وصية تعدل
 نصيبا وثمانيا وقد كنا جعلنا المال ثلثة اعضاء ووصية فهو اذن اربعة اعضاء وثلثين
 فيبسط ذلك من حصة الاكثر فيصير ثلثة المال وثلثين والنصيب ثمانية او نقول المال وصية

نقول

(واربعة)

واربعة اوصياء بان تزيد نصيب الموصى على اوصيا الورثة ويجعل الوصية الثانية وصية فالثلث نصيب ثلث نصيب ثلث وصية تدفع منه الى الموصى الاول نصيبا فيبقى ثلث نصيب ثلث وصية تدفع بالوصية الثانية ثلث لك وهو ثلث ثلث نصيب وثلث وصية فيبقى من الثلث بعد الوصيتين ثلثا نصيب ثلثا وصية تزيد ذلك على الثلثين وذلك نصيبان وثلثا نصيب ثلثا وصية فيحصل معنا نصيبان وثلثا نصيب ثمانية اشاع وصية بعد ذلك اوصيا الورثة وهي ثلث اوصيا فنسقط نصيبين وثلثا نصيب نصيب بمثلها فيبقى ثلث نصيب بعد ثمانية اشاع وصية فالنصيب الكامل بعد ثمان وصايا فالنصيب ثمانية والوصية واحدة وقد كنا جعلنا المال اربعة اوصياء وصية هو ثلثه وثلثون ح لو وصى به بثلثه ثلث ماله بنصيب واحد بينه اي فضل البر المذكور من المال على النصيب لاخر ثلث ما بقي من الثلث البون ثلثه فاحذف الثلث السال وفعنا الى الموصى ونسقط منه نصيبا فيبقى معنا من الثلث نصيب فيبقى به الموصى ثلث مال الاوصياء وهو النكلة الموصى لها ثم دفعنا الى الموصى الثاني ثلث ما بقي من الثلث بعد النكلة وهو ثلث نصيب فيبقى من الثلث ثلثا نصيب ندنا ذلك على ثلثي المال فيصير معنا ثلثا مال وثلثا نصيب بعد ذلك اوصيا البنين وهي ثلثه اوصيا فقابل بان نسقط ثلثي نصيب بمثلها فيبقى ثلثا مال بعد نصيبين وثلثا فنكمل المال وهو ان تزيد على ما معنا مثل نصيبين نصيب ثلث في ثلثه ونقسمه على اثنين فيحصل معنا مال بعد ثلثه اوصيا ونصفا فنسقط اوصيا فاصير المال سبعة والنصيب سهمين والوصيتان من الثلث في نصيب ثلثه في سبعة فيصير حصة وعشرين والنصيب ستة اسهم واذا اردنا البر فيبقى اخذنا ثلث المال وهو سبعة دفعنا الى الموصى الاول بالنكلة فضل الثلث على النصيب هو واحد فيبقى من ثلث المال ستة دفعنا الى الموصى الثاني ثلث ذلك على الثلثين فيصير ثمانية عشر للثين لكل ابن ستة ولولا الوصية الثانية بطلت الاولى وبطلت الخطاوين ففرض الثلث اربعة والنكلة واحدة فسد الى الاول والى الثاني اخذوا الباقي على الثلثين ثم قسمنا ثلثنا على الورثة ونضم النكلة الى نصيب احد هم يصير اربعة وثلثا وكان ينبغي ان يكون اربعة فالثلث الخطا الاول ثم نفرض خمسة والنكلة اثنين فيبقى ثمان بعد الوصيتين نضم الى الثلثين ونقسم

المجموع على الورثة لكل ابن أربعة فتم إلى التركة فالزائد واحد هو الخطأ الثاني فإذا
 نقص منه الأول بقي ثلثان هي المضموم عليه ثم مضروب الخطأ الأول في العدد الثاني
 يكون احداً وثلثين والخطأ الثاني في الأول يصير أربعة يبقى بعد النقص اثنان
 ثلث هي ثلث المال فإذا اردت التركة ضربت التركة الأولى في الخطأ الثاني يكون
 واحداً والثانية في الأول يكون ثلثين رجداً لا سقاط يبقى ثلث هو التركة والمال
 سبعة وبعد البسط يكون احداً وعشرين والتركة واحداً لو اوصى بمثل نصيب
 احدى بنه الثلثة ولاخر بنصف ما يبقى من الثلث وثلثا ربع المال فخذ الخارج وهي
 اثنان وثلثة واربعة واضرب بعضها في بعض تبلغ أربعة وعشرين وزد على عدد البني
 واحداً يصير أربعة مضروباً في أربعة وعشرين تبلغ ستة وتسعين اسقط منها ضرب نصف
 سهم في أربعة وعشرين وهو اثنان وعشرون يبقى أربعة وثمانون فوال مال ثم انظر الأربعة
 والعشرين فانقص سدسها لأجل الوصبة الثانية يبقى أربعة عشر في النصيب فادفعها
 إلى الموصول به بالنصيب ثم ادفع إلى الثاني نصف ما يبقى من الثلث وهو سبعة وإلى الثالث
 ربع المال احك وعشرين يبقى اثنان واربعون لكل ابن أربعة عشر ونفص ايف من اثنان
 لا تادفع ربع المال إلى الموصول به وتأخذ ثلث المال وتدفع منه نصيباً إلى الموصول
 به يبقى ثلث مال الا نصيباً تدفع نصفه إلى الموصول به وتضم الباقي هو سدس مال
 الا نصف نصيب إلى الباقي من المال فتكمل نصف مال ونصف سدس مال الا نصف
 نصيب بعد ثلثة انصباً فإذا جرت وقابلت بقي نصف مال ونصف سدس مال بعد
 ثلثة انصباً ونصفاً فالنصيب سدس فالمال اثنان وعشرون لها خرج الثلث والرابع ولو اوصى
 بمثل نصيب احدى بنه السنة وخمس ما يبقى من ربعة بعد النصيب لاخر بمثل احدى بنه الا
 ربع ما يبقى من ثلثة بعد النصيب بعد الوصبة الأولى فخذ ربع مال وانقص منه نصيباً
 انقص من الباقي من الربع خمس الاربعة اخماس النصيب زد عليه نصف سدس مال
 وهو فضل ما بين الثلث والربع ليكون باقياً من الثلث فاجعل المال سنين والذي بقي
 من الربع هو خمس مال الا اربعة اخماس النصيب ذلك اثنا عشر لا اربعة اخماس النصيب فإذا اردت
 عليه نصف سدس المال وهو خمسة اسهم صار سبعة عشر لا اربعة اخماس نصيب هذا هو الباقي
 (من ثلث)

٣١٣

من ثلث المال فخرج منه نصيبا للثاني يبقى سبعة عشر نصيبا واربعه اخماس نصيب
ثم اسفر جمع من النصيب ربع ما بقي من الثلث ذلك اربعة اسهم وربع سهم الاربع
وخمس نصيب فذلك على ما بقي من الثلث لا يكون احدا وعشرين سهما وربع سهم
الا نصيبين وربع نصيب فم ذلك الى ثلثه المال وهو اربعون سهما يكون مالا سدس
ثم مال الا نصيبين وربع نصيب بعد انضبا البنين وهو ستة فاذا جرت صارت ثلثا
وسدس ثم مال بعد ثمانية انصبا وربع نصيب فاضرب في ثلث في عرج المال وهو
ثمانية واربعون يكون ثلثا ثمانية وسبعة نصيبا فالنصيب ثمانية واربعون
سهما وهو مثل عدد ما كان مع كل من اجزاء المال وسدس ثمن المال وانما ان اخذ
ثلث المال وهو ثمانية وسبعون ونقص منه نصيبا وهو ثمانية واربعون يبقى خمسون
خرج منها عشرة اسهم فتكون الوصية الاولى ثمانية وخمسين سهما فانقصها من ثلث
المال وهو مائة واثنان وثلثون سهما يبقى من الثلث ثلثة وسبعون سهما فخرج منه
نصيبا للثاني يبقى اربعة وعشرون سهما اسفرت ربع ذلك ستة اسهم يبقى من النصيب ثلثة
واربعون سهما وهي الوصية الثانية والوصيتان مائة سهم وسهمان اذا اخرجهما
من المال يبقى مائتان واربعون وسبعون للبنين السنة لكل واحد ثمانية واربعون
هكروا وصي له يمثل نصيب احد بنين الثلثة والاخر بثلث ما بقي من الثلث والاخر
بدرهم فاجعل المال ثمانية ودرهم وثلثة انصبا فادفع الى الموصي الاول
نصيبا الى الثاني والثالث درهمين يبقى سبعة نصيبان ارفع نصيبين الى
ابنين يبقى سبعة للبنين الثالث فالنصيب سبعة والمال ثلثون فان كانت
الوصية الثالث درهمين فالنصيب ستة والمال سبعة وعشرون ولو وصي له
بثلث ماله والاخر بمائة وثلث بتمام الثلث على المائة ولم يزد الثلث على المائة بثلث
وصية التمام فان زاد على مائة واجاز الوصية مضاف الوصايا ولو كان له ثلثا ثمانية فادفع
له بخمسين والاخر بتمام الثلث فلكل منهما خمسون فان رد الاول وصيته فللثاني خمسون
ولو وصي الاول بمائة فلا شيء للثاني سواء رد الاول واجاز رد الوصي لزيد النصف
والاخر بالربع وقال لا تقدموا احدكما على الاخرى فالقوس عند عدم الاجازة
بطا الثلث على بنين الجزئين فالقوس من سبعة ومع الاجازة من اربعة فان اجازوا

خاصة ضربت مسألة الرد في مسألة الاجازة واعطيت المجازة سهم من مسألة الاجازة مضروبا
 في مسألة الرد والردود عليه سهم من مسألة الرد مضروبا في مسألة الاجازة ولو اجاز بعض
 الورثة لمها دون البعض اعطيت المجرى سهم من مسألة الرد مضروبا في مسألة الاجازة ولو اجاز
 بعض الورثة لمها دون البعض اعطيت المجرى سهم من مسألة الاجازة مضروبا في مسألة الرد ومربع
 مجرى سهم من مسألة الرد مضروبا في مسألة الاجازة وقسمت الباقي بين الوصيين على ثلثه ولو
 كان ماله ثلثة الاف فوصى له بعبد بساوى خمسمائة والاخر بدار ساوى الف والثلث فمما
 قسعت من التقديم ودد الورثة فلكل واحد منهم نصف ما وصى له به ح لو وصى له بنصف
 ماله والاخر بثلثه والاخر بربعة على سبيل العول من غير تقديم ولا رجوع فقد يثبت ان الوجه
 عندنا الصحيح مع اجازة الورثة فيحصل حينئذ خمسة المال على ثلثة عشر سهم الموصل على الثلثة
 ستة وثلثا اربعة وبالربع ثلثة واعطا صاحب النصف خمسة وثلثي سهم وصاحب الثلث
 ثلث وثلثي سهم وصاحب الربع سهمين وثلثي سهم لان صاحب النصف يفضل صاحب الثلث
 سهمين من اثني عشر فيدفعان اليه وهما يفضلان صاحب الربع كل واحد منهما بسهم فبالثمة
 اثنان فيبقى ثمانية بينهم اثلاثا فيصير من ستة وثلثي لصاحب النصف سبعة عشر وثلث واحد
 عشر والربع ثمانية ط لو وصى له بنصيب واحد ولديه والاخر بنصف الباقي واجاز في خمسة
 من خمسة لان الاول نصيبا يبقى مال الا نصيبا للثاني نصفه يبقى نصف مال الا نصف نصيب
 بعد نصيبين فاذا جرت وقابلت يبقى نصف مال بعد نصيبين ونصفا فالمال بعد
 ح الاول سهم ويبقى اربعة للثاني نصفها وكل ابن سهم ولو لم يجز بثلث الثانية وكان المال
 اثلاثا ولو اجاز احد هما احصل ضرب ثلثة في خمسة فله المجرى الخمس والاخر ثلث يبقى سبعة الاول
 اربعة لانه مع الاجازة باخذ ثلثة ومع عدلها خمسة فاذا اجاز احد هما نقص منه بالنسبة
 وثلثا في ثلثة ويحصل ان يكون الاول مثل نصيب المجرى لانه اقل الورثة سهمها ما يصير من خمسة
 لان للثاني نصف نصيب المجرى الاول مثل نصفه ايضا والاخر نصيبا مل فالمال بعد
 نصيبين ونصفا فله المجرى واحد من خمسة وكل من الموصل لها واحد والاخر اثنان ونصفا فخذ
 اكثر من الثلث ويحصل من ستة لخير النصف بعد الوفاة فلم يكن سوا الموصل فيكون الاول الثلث
 والاخر المجرى سهمان وسهم المجرى وسهم للثاني والحق الاول ولكن لكل من المجرى الاول ثلثة لخير
 المجرى خمسة وللثاني اربعة ولو وصى له بمثل نصيب واحد ولده وهم ثلثة والاخر بثلث ما يبقى

من جميع المال بعد اخراج النصب بغيره ان بقدر جميع المال ثلثة ونصيبا مجهولا والنصيب
 المجهول للموصي له بالنصيب سهم للموصي له بالثلث بقى سهمان لابنهما ان على ثلثة فثلث بثلثة
 في ثلثة نصيبا بثلثة والنصيب المجهول للموصي له بالنصيب بقى ثلثة للموصي له
 بالثلث وكل ابن سهمان فظهر ان النصيب المجهول سهمان فالمسئلة من احد عشر شهرا
 للموصي له بالنصيب ثلثة للموصي له بالثلث وكل ابن سهمان او نقول ندفع الى الموصي الاول
 نصيبا بقى مال الا نصيبا ندفع ثلثة الى الثاني وهو ثلث مال الا ثلث نصيب بقى ثلثا ملك
 الا ثلث نصيب بعد ثلثة انصاء الورثة فاذا لجبرث وقابلت بقى ثلثا مال بعد ثلثة ثلثة
 انصاء الورثة وثاني نصيب فاذا اكملت المال بقى مال بعد خمسة انصاء ونصفا فاذا
 بسطت من جنس الكسبي في المال احد عشر والنصيب اثنان هذا مع اجازة الورثة ولوله
 من الورثة فالفرصة من ثلثة لكل ابن سهمان والموصي له بالنصيب سهمان والاخر سهم
 لا ناندفع الى الاول نصيبا الى الثاني تمام الثلث وبقى ثلثا مال بعد ثلثة انصاء
 فالثلث نصيب نصف فالمال بعد البسط ثلثة والنصيب سهمان ولو اجاز احد
 ضربت على الاحتمال الاول ثلثة في احد عشر ثم ثلثة في المجمع بصير ابن وسبعة
 وسبعين للاول اثنان سنون وللثاني ثلثة واربعون وللجبرث اربعة وخمسون ولكل
 من الاخرين ستة وستون وعلى الثاني من احد عشر ثلثة فمال ثلثة ونصيبا
 باخذ للثاني من نصيب الجبرث سهمان اثنان فالنصيب اثنان وبضعف بما تقدم على
 الثالث للاول ثلثة من ستة وثلث في الثاني تمام الثلث ثلثة ومن الجبرث سهمان وله
 ستة ولكل من الاخرين ثمانية وبمحمل عليها ان يكون للاول اثنان وعشرون من ثلثة
 ثلثين وثلثة الجبرث كذلك وللجبرث ثمانية عشر وللثاني ثلثة ثلثين على المختار للاول
 من الثلث ثمانية عشر وباقية واربعون من الجبرث للثاني وللجبرث ثمانية عشر ولكل من الباقيين
 اثنان وعشرون ولو قال ان لم يجر الورثة فلا يقدم لاحدهما فالوجه عندي الجواز
 ومجمل القول فينقسم الثلث على نسبة الاجازة فيجعل المال ثلثة اسهم الثلث للموصي
 له بالثلث لا ينقسم على خمسة وسهمان للورثة لا ينقسم على ثلثة تقرب ثلثة في خمسة ثم ثلثة
 في المجمع نصيب خمسة واربعين سنة للموصي له بالنصيب ثلثة والاخر ولكل ابن عشرة
 (ي) للموصي له بمثل نصيب احد بينة الخمسة والاخر بثلث ما بقى من الميراث صوبه

كان البنون ثلثة لم يضعوا ما يوضع في اربعة اعضاء على طرفيها ان يجعل ربع المال ثلثة اسهم
ونصيبا مجهولا يعطى لاحد صاحب الثلث من الربيع يبقى سهمان ينعوضهما الى ثلثة ارباع المال
وهو ثلثة وثلثة اعضاء فيعبر احد عشر بها وثلثة اعضاء فيخرج الا اعضاء الثلثة الى
ثلاث بنين يبقى احد عشر للابن الباقي لكل ابن خمسة ونصف فمخرقا الى النصيب المجهول في
الا اربعة خمسة ونصف فنقول من راس كما قد جعلنا ربع المال ثلثة اسهم ونصيبا مجهولا
وقد ظهر ان النصيب المجهول خمسة ونصف فالربيع ثمانية ونصف فنسقطها ايضا فافى
سبعة عشر للوصول بالنصيب احد عشر وهو مبسوط خمسة ونصف للوصول بثلاث ما في
من الربيع سهمان يبقى ههنا اربعة نفعها الى ثلثة ارباع المال وهو واحد وخمسون يصير
خمس وخمسين بقسم على خمسة بنين لكل ابن احد عشر مثل حصه صاحب النصيب لو
كان البنون ستة واوصى لواحد بمثل اقدم ولاخر ربع ما يبقى من المال بعد النصيب
فياخذ ما لا يعطى صاحب النصيب منه نصيبا يبقى مال الا نصيبا يعطى للثاني
وهو ربع مال الا ربع نصيب يبقى من المال ثلثة ارباع الا ثلثة ارباع نصيبه فلك
اعضاء البنين الستة فاجزئ لك بثلثة ارباع نصيبه ثلثة مثله على اعضاء
البنين يكون ثلثة ارباع مال بعدل ستة اعضاء وثلثة ارباع نصيبه لكل
المال بان تزيد عليه ثلثة وتزيد على الا اعضاء ثلثها يكون مالا كاملا بعد
ثلثة اعضاء والنصيب احد فاعط صاحب النصيب نصيبا من المال يبقى
ثمانية وربع سهمان للثاني يبقى ستة لكل ابن سهم او ضرب ستة الا اعضاء
وثلثة ارباع النصيب فيخرج المال وهو اربعة يكون سبعة وعشرين ويجعل
النصيب عدما كان يبقى من اجزاء المال وهو ثلثة وهذه الطريقة مخرقا في جميع المسائل
بالوزن ثمانية بنين واوصى لرجل بمثل نصيب اقدم ولاخر فخرج ما يبقى من المال
بعد النصيب ثلثة مالا واقص منه نصيبا يبقى مال الا اعضاء انقص منه خمسة للثاني
وهو خمس مال الا خمس نصيب يبقى اربعة اجزاء مال الا اربعة اجزاء من النصيب اربعة
اعضاء البنين وهي ثمانية اجزاء الا اربعة اجزاء نصيبه ثلثة على الا اعضاء بثلثة
اجزاء مال بعدل ثمانية اعضاء واربعة اجزاء من نصيب كل المال بان تزيد عليه ربع
فزيد على ما عدل وربع فيجعل اربعة عشر نصيبا ومنها تضع النصيب احد بدفعه

الى الاول يبقى عشر بدفع خمسة الى الثاني يبقى ثمانية بين البنين او نصيب الثمانية والاربعة
الاخماس الذي هو النصيب في خرج المال وهو خمسة بصيرار بعد اربعين ومنها نصيب النصيب
اجزاء المال الذي هو اربعة ولو كان البنون اربعة فالاربعة من ستة بالطرز الاول
يبقى لو اوصى بمثل احد بنيه الاربعة والاخر بنصف باي الثلث بعد النصيب فخذ ثلث
ماله وانقص منه نصيبا يبقى ثلث مال الا نصيبا تنقص نصفه للثاني يبقى من الثلث
سدس المال الا نصف نصيب يزيد على ثلثي المال بصيرار سدس مال الا نصف نصيب
تعدل اعضاء البنين فليجرب كن خمسة اسداس مال تعدل اربعة اعضاء ونصف المال
بان ثلث على ما عندك خمسة بصيرار لا تعدل خمسة اعضاء وخمس نصيب فابسطها اخماسا
يكون سبعة وعشرين النصيب خمسة حج لوزك ابوين وابنين وبنين ولو وصى احد
بمثل نصيب ابن والاخر بثلث السدس بنصيب بنت والاخر بثلث الخمس بنصيب ام والاخر
بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصايا فالمسئلة من ثمانية عشر لابوين ستة وللبنين ثمانية
والبنين اربعة ثم يحذف الشكر سبنا ثم تأخذ السدس وهو سدس شئ فتلقى منه
نصيب احد البنين وذلك سمان فيبقى سدس شئ الا نصيبين فهذا هو النكح
الاولي ثم خذ خمسة فالقمة بنصيب الام وهو ثلثة اسهام يبقى خمس شئ الا ثلثة
اعضاء فهذا هو النكحة الثانية ثم خذ مثل نصيب احد الابنين وذلك اربعة اعضاء
له بالمثل ثم اجمع ذلك كله فيكون خمس شئ سدس شئ الا نصيبا فالق ذلك من الثلث
يبقى نصيب الابن ثلث عشرية فخذ ثلثة وهو ثلث نصيب لا تسع عشرية فيبقى ثلثا نصيب
الا تسع عشرية فزد ذلك على ثلثي المال وهو ثلثا شئ نصيب ثمانية وخمسين جزءا من
سبعين جزءا من شئ وتلقى نصيب هذا تعدل اعضاء الورثة وهو ثمانية عشر فان تلقى
نصيب بمثلها يبقى سبعة عشر ثلث نصيب تعدل ثمانية وخمسين جزءا من سبعين جزءا من
شئ فاضرب جميع ما عندك في الخرج وهو ثلثون فبصيرار اعضاء الف نصيب خمسة
وسنين في الاشياء ثمانية وخمسين فاقرب حول واجعل الشئ الفا وخمسة مائة وسنين
والنصيب ثمانية وخمسين وامتحان ذلك انك اذا اخذت لصاحب المثل نصيبه
هو مائتان ومائتان وثلثون فهو له ثم تأخذ سدس المال وهو مائتان وستون
فالق من ذلك نصيب بنت وهو مائة وستة عشر فيبقى مائة واربعة واربعون

فهذا هو النكلة الاولى ثم تاخذ خمس المال وذلك ثلثا ثلثا واثني عشر في الثلث منه نصيب
 الام وهو ما ثلثا وربعه وسبعون فيبقى ما ثلثه وثلثون فهو النكلة الثانية ثم
 اجمع ذلك كله اعني الوصايا بالثلث فيكون مجموعها خمسة ثلثا واربعة عشر في ذلك من
 الثلث هو خمسة ثلثا وعشرون فاعط من ذلك ثلثه للوصي له الثالث وذلك اثنان
 فيبقى اربعة ثلثا على ثلثي المال وذلك اربعون نصيبا لثلاثة اربعة واربعة
 فاعط من ذلك بين الوصية على ثمانية عشر فيخرج من القسمة ثمانية وخمسون كما خرج كل
 النصيب اولا فيكون للام ما ثلثه واربعة وسبعون وللاربعة ما ثلثه واربعة وسبعون
 وللبنين ما ثلثان واثان وثلثون وللبنين اربعة ثلثا واربعة وستون يلد الوادعي
 باجزاء مختلفة من شئ غير مستوعبة يخرج من الثلث لجماعة فالبسط الشئ على اقل عدد يحصل
 منه تلك الاجزاء مثلا لو ادعى اربعة بثلث عبده والاخر بربعه وثلثا لبدسه والفاضل
 بينهم على النسبة بسطت العبدان اعا فان الاجزاء يخرج من اثنى عشر الاول اربعة وثلثا
 ثلثه وثلثا ثلث اثنان اجمع تسعة وكذا الفاضل فنسب العبدان اعا الاول منها
 اربعة وثلثا في ثلثه وثلثا ثلث اثنان ولو ادعى الفاضل لغيرهم على النسبة انصبت
 ثلثه وفق التسعة مع اثنى عشر فيها يصير ستة وثلثين للاول اربعة وسبعون وللآخر
 تسعة وعشرون به لو ادعى له بمثل نصيب احد بثلثه السنة والاخر بثلث ما يبقى
 من الربع بعد النصيب لثالث بنصف ما يبقى من الثلث بعد الوصيتين فخذ ربع مال
 وانقص منه نصيب الاول يبقى ربع مال الا نصيبا انقص ثلثه للثاني ذلك بنصف
 سدس مال الا ثلث نصيب يبقى من الربع سدس مال الا ثلث نصيب زد عليه نصف
 سدس المال لان الربع اذا زد عليه نصف سدس نصيب هذا والباقي من
 الربع الباقي من الثلث فيكون ربع مال الا ثلث نصيب هذا هو الباقي من ثلث المال بعد
 اخراج الوصيتين فانقص نصفه للثالث يبقى ثمن مال الا ثلث نصيب زد على ثلثي المال
 يكون ثلثي مال وثمان مال الا ثلث نصيب فعدل انصباة الوصية وهو ستة فاذا اجبرنا
 ثلثا مال وثمان مال فعدل ستة انصباة وثلث نصيب فتكمل المال وهو ان تزيد على
 ما معك خمسة اجزاء من تسعة عشر انصباة لا يعادل ثمانية انصباة فخذ ربعها سهمين
 واعط الاول نصيبا يبقى من الربع سهم اعط ثلثه للثاني فالوصيتان سهم وثلث سهم يبقى

وبسط الباقي على تلك النسبة

من الثلث سهم وثلاث ادفع نصفه هو ثلثا سهم الى الثالث فالوصايا بالثلث شها
 يبقى ستة لكل ابن سهم فان اردت ان ينزل الكسر ضربت المال الذي هو ثمانية في
 ثلثه يكون اربعة وعشرين فالضرب ثلثة الوصية الاولى ثلثه والثانية واحد
 الثالث اثنتان البحث الثاني فيها استعمل على الاستثناء قاعدة اذا وصي بمثل
 نصيب حاشا لاجرامعتنا فابسط السئلة او لا على سهام صحاح يخرج منه صاحب
 الغرض الورثة بسهام صحاح ثم نصف اليها الوصول مثل سهام من او وصل بمثل نصيبها
 في خرج المستوف ثم غطى كل من استوفى له من نصيبه ما استوفى غطى كل واحد من يلقى
 الورثة بحسابة لك من المستوف ما يبقى فسمه على جميع سهام الورثة وسهام الوصية
 له لكل واحد منهم بقدر سهامه وانظر ان كان من استوفى يستوفى الجملة او اكثرها حتى لا
 شمع القسمة على الباقي فلا تفرض للقسمة فاعلم ان تضع ذلك طرفي في بيان استخراج ما ورد
 في هذا الباب يستعمل هذا البحث على مقام الاول اذا كان الاستثناء
 من اصل المال وفيه مسائل اترك ابا وابنين وبناتا ووصي لا جني بمثل ابن
 الاربع المال فالقسمة من ستة لكل من الاب والبن سهم ولكل ابن سهمان
 فنضيف سهمين للاجنبي فنضرب الثمانية في اربعة بعبر اثنين وثلثين غطى لكل
 ابن ثمانية لانه الربع المستوف يغطي البن بحسابة لك من هذا الاستثناء

وهو

او بغيره والاب اربعة فالجملة اربعة وعشرون للورثة غير الوصول والباقي ثمانية
 ينقسم على سهام الورثة والوصول لكل ابن سهمان ولكل من البن والاب واحد
 والوصول له اثنتان فلكل من الابنين في اصل المستوف ثمانية وفي الباقي سهمان
 فهو عشرة للبن في الاصل اربعة وفي الباقي سهم والاب كذلك فالوصول
 اذن من كل الابن عشرة اسهم الاربع المال والربع ثمانية يبقى على سهمان او نقول
 ندفع صديقا من مال ثم نشر منه ربع المال يبقى مال وربع مال الا نصيبا نعد
 اعضاء الورثة وهي ثلثة فنصير بعد الجرح مال وربع مال نعد اربعة اعضاء وحشا
 فاعا بسطت صايف ستة عشر الضرب خمسة عشر منه اربعة هي ربع المال يبقى
 للوصول سهم ولكل ابن خمسة ولكل من البن والاب اثنا ونصف فاذا اثيرت
 الصحاح يلقى اثنين وثلثين والضرب عشرة في الادوصي بمثل نصيب ابن وله

فالاصل ثلثة اعضاء

ثلاثة اربع للمال فالوصية صحيحة ولا ينفذون الاستثناء مستغنى عن حيث انزلناه
 لكان له الربيع وقد استثناء لا نأقول حقيقة هذه الوصية انه فضل كل ابن على الوصي
 لم يبيع المال بفضل المال اربعة اسهم ونسلم لكل منهم ربع المال من غير مزام وهو
 الذي ينبغي ان يفضل به كل واحد على الوصي له فيبقى واحد يقسم على الاولاد والوصي
 له بالسوية ففرضنا اربعة في الاصل فحي سنة عشر لكل ابن اربعة يبقى اربعة تقسم اذ
 باعنا فلكل ابن سهم وللوصي له سهم فيكمل لكل ابن خمسة فيفضل على الوصي له اربعة
 هي الربيع اذا عرفت الى سهم الوصي له صار مثل نصيب ابن فالسهم مثل النصيب لاربعة
 المال وبالجبر الاول ولو كان له ابن فوصي له بمثل نصيبه الا نصف المال فقد فضله على
 الوصي له بالنصف فاجعل المال نصفين وخص الابن باحدهما ونقسم الاخر عليهما فالوصي
 لم يبيع المال وهو سهم من اربعة فهو مثل نصيب الابن الا نصف المال ولو كان ابنا
 فوصي له بمثل نصيب احدهما الا نصف المال فالوصية باطله لا تستغنى الاستثناء اذ
 ففضل كل واحد بنصف المال فان سلمنا الى كل واحد ما فضل به فقد المال وكذا الوصي
 بمثل احدهم وهم اربعة اربع المال ولو قال الاسدس للمال عتوب خمسة وهي العدد
 في نخرج الاستثناء يبلغ ثلثين لكل ابن خمسة هي عتوب العدد في نصيبه هو واحد من
 اربعة قبل الود بغير عتوب عشرين يقسم بينهم اثنا عشر فيكمل لكل ابن سبعة وللوصي اثنان
 فله ايضا سبعة الاسدس للمال ونقول نخرج من المال نصيبا ونسب خمسة سدس
 فيبقى مال سدس مال الا نصيبا عدل اعضاء الودثة فبعد الجبر يبقى مال سدس مال
 فكل خمسة اعضاء وسبعة نصيب فالوصي اثنان ولكل ابن سبعة لوزن ابوين ابنا
 وثلاث بنات ووصي له بمثل نصيب الاب الا ثمن المال فالفرصة من ثلثين ونصف
 اليها خمسة وعتوب الجميع في ثمانية نصيبا ثلثين وثمانين فلكل من الابوين ما استحق
 هو الثلث خمسة وثلثون وهو سبعة امثال نصيبه من الاصل اذ له في اصل المسئلة خمسة
 وبعطى الابن سبعة امثال نصيبه ايضا ستة وخمسين سهام لكل بنت ثمانية وعشرون
 يبقى سبعون تقسم على سهام الودثة والوصي له وهي خمسة وثلثون لكل سهم واثنان فلكل
 من الابوين عشرة وللان سبعة عشر ولكل بنت ثمانية وللوصي له عشرة فله ما لم يحد الابن
 الا ثمن المال لان كلام الابوين له في اصل المستحق في الباقي خمسة واربعون وللوصي له
 (خمس)

فانما ينفذ اربعة نصيبا

خمسة واربعون الاثنى الماله هو خمسة وثلثون فيبقى له عشرة ولا ين في اصل السنن
 وفي الباقي اثنان وسبعون وكل بنت في الاصل والباقي سنة وثلثون او قول
 ناخذ ما لا يخرج منه نصيبا ونسرد من النصيب ثمن المال بغير مال وثلث مال
 الا نصيبا بعد انصاء الورثة وهي سنة نصيب المال بعد الجور في المقابلة وحذف الف
 الزايد بعدل سنن انصاء ونحو نصيب فالوصية ثلثا نصيب ك لو وصت بمثل
 نصيب وجماع اب ابنتين وثلاث بنات الا سدس المال فالفرصة من نصيب
 ونصيب ثلثة ونصيب الجميع في سنة نصيب ثلثين فللزوج ما استوفى هو السدس
 اسهم خمسة عشر وهو خمسة امثال نصيبه ولا بعشرة وكذا لكل ابن ولكل بنت
 خمسة يفي ثلثون تقسم على الورثة والوصى له بقدر سهامهم وهي خمسة عشر لكل سهم
 اثنان وللزوج من الباقي سنة والاب ابعة وكذا لكل ابن ولكل سمان للوصى له
 سنة فكل للزوج في السهم واحد وعشرون وللوصى له مثله الا سدس المال
 وسدس خمسة عشر يخلف سنة لو خلف ابوين وذو جهة فوصى بمثل
 نصيب الاب الا خمس المال فالفرصة من اثناعشر فرقة عليها خمسة للوصى ثم نصيب
 الجميع في خمسة فكل من كان له قط من سبعة عشر اعطى مائة وباقى خمسة ثم ما خلفه
 عشر من الوصى له هي خمس المال وينسطها على الجميع بالنسبة فله ثلثة عشر والاب
 ثلثون فله مثل نصيبه الا خمس المال ولو وصى بمثل نصيب ابين الا نصف سدا
 المال وخلف ابنتين وذو جهة وابوين وبنات وخنى فالفرصة من اربعة وعشرين
 للزوجة ثلثة وكل من الابوين والابنتين اربعة والبنات سمان والحق ثلثة نصيب
 اربعة ونصيبها في اثنى عشر يخرج نصف السدس نصيب ثمانية وسنة وثلثين فعلى
 الورثة ما استوفى لكل واحد بحصة فلكل ابن خمسة في السنن اربعة ثمانية و
 عشرون وذلك سبعة امثال حصة وهو نصف سدس المال وكذا لكل من الابوين
 ولكل من الزوجين الحق احد وعشرون والبنات اربعة عشر تقسم الباقي وهو مائة
 وثمانية وستون على الجميع والوصى له سهام ثمانية وعشرون لكل سهم سنة فلكل
 ابن اربعة وعشرون وكذا لكل من الابوين ولكل من الزوجين والحق ثمانية عشر
 للبنات اثناعشر والوصى له اربعة وعشرون فلكل ابن اثنان وخمسة من الاصل

بنه

المستثنى من الباقي وللوصي كذا لك الا نصف سلس المال وهو ثمانين وعشرون
يقول اربعة وعشرون ق لو اوصى له بمثل نصيب حدا يئنه مع زوجة الاربع
المال فالنصف ستة عشر ونصف البها سبعة ونصف الجتمع في مخرج الربع بصبر
اشين وتسعين ومنها نضع للوصي اثني عشر ولكل ابن خمسة وثلاثون وللزوجة
عشرة لانا نأخذ ما لا يخرج منه نصيبا ونستثنى منه الربع يبقى مال وربع مال الا
نصيبا تغدل انصبا الورثة وهي نصيبان وسبعة نصيبا فاذا جرت وقابلت
بصبر ما لا وربع مال تغدل ثلثة انصبا وسبعة نصيبا فالمال بعدل نصيبين
وخمسة نصيبات اربعة اخماس سبعة نصيبا النصيب خمسة وثلاثون لانه موقوف
خمس سبعة فالمال اثنان وتسعون فاذا استثبت بعد هو ثلثة وعشرون من
النصيب يبقى اثنا عشر لكن معين الدين المصنف قال فاذا اعطيت كل ابن بهما مة
السبعة الربع المستثنى من هذه المسئلة وهو ثلثة وعشرون انكسر السبعة ثلثة
وعشرين لانه لا يمكن اخراج حق الزوجة من هذه المسئلة على هذا الحساب مجها
فاضرب جميع المسئلة في سبعة فبصبر ثمانمائة واربعة واربعين لكل ابن
بهما مة السبعة الربع مائة واحد وستون ويعطى الزوجة بحساب سهمها ستة و
اربعين يبقى مائتان وستة وسبعون يقسم على سهام الورثة والوصول وهو ثلثة و
عشرون لكل سهم اثنا عشر فيكون للزوجة اربعة وعشرون ولكل واحد من الابنين
اربعة وثمانون وللوصي اربعة وثمانون فله مثل ما لاحد الابنين الاربع المال ح
لو اوصى له بمثل نصيب حدينه الثلثة الا ما ينقص نصيبا حدهم بالوصية جعلنا المال
ثلثة انصبا ووصية فندفع الى الوصول نصيبا ونشرح منه ثلث حصبة لا نطعمان
كل نصيب ثلث حصبة فيبقى من المال نصيبان ووصية وثلث تغدل انصبا والبنين وهو ثلثة
انصبا وثلثا بل نصيبين بمثلها فيبقى نصيب تغدل ووصية وثلثا فالنصيب اربعة و
الوصية ثلثة والوصول ثلثة من خمسة عشر ولكل ابن اربعة المقام الثاني ان
يكون الاستثناء من الباقي وفيه مسائل الاولى لو اوصى بل نصيبا حدهم ولد بلا
ثلاث ما يبقى بعد اخراج النصيب فله ان يجعل المال لكل ثلثة اسهم ونصيبا عملا وانما
جعلناه ثلثة اسهم ليكون له ثلث بعد النصيب ثم نستر من النصيب مما كاملا فانه ثلث

٣٢٣ المال نضمه الى السهام الثلاثة فصيرعنا اربعة اسهم فظهر ان النصيب
المطلوب من الالة بعد النصيب ثم نفوذ فنقول ان المال كان خمسة اسهم والنصيب من سهمان
فنصرف الى الوصول سهمين بقية ثلثة فنسرد منه مثل ثلث الباقي بعد النصيب هو سهمان
الباقي بعد النصب ثلثة ونضمه الى الثلثة فصيرعنا اربعة بين الابنين لكل واحد سهمان
مثل النصب المخرج ابتداء الشايفر لوقال اعطى مثل نصيب أحدهما الا ثلث ما يفي
بعد الوصية لا بعد النصب الوصية هي التي بقية الاسطفا في عليها بعد الاستثناء
ظهر ان يحصل المال سهمين ونصيبا مجهولا وانما جعلناه سهمين ونصيبا مجهولا انما خرجنا
النصيب بقي من المال ما اذا زيد عليه مثل نصفه بصير ثلثة حتى نسرد من النصب مثل نصف
الباقي بعد النصب فتكون قد اسرجنا مثل ثلث الباقي بعد الوصية فاذا جعلنا المال
سهمين ونصيبا مجهولا اسرجنا من النصب سهمان كاملا فصار معنا ثلثة ونصيب مجهول
فنقسم الثلثة على الاثنين فلكل واحد سهم ونصف فظهر لنا ان النصب المقدرا ولا
كان سهمان ونصف فنفوذ ونقول فظهر ان المال كله قد كان ثلثة اسهم ونصفا فنسطها
اضافا بصير سبعة والنصب منها ثلثة فنصرف الى الوصول ونسرد مثل نصف الباقي
بعد النصب الباقي بعد النصب بعز ومثل نصف سهمان فنسرد هما ونضيفهما الى
الاربعة ونضمهما على الاثنين لكل واحد ثلثة فقد حصل الوصول على ثلثة الا مثل ثلث
الباقي بعد مجرد الوصية هو سهمان فيبقى له واحد ولو اطلق وقال اعطى مثل نصيب
احد لدرى الا ثلث ما يفي من المال ولم يقل بعد الوصية او بعد النصب بل على الوصية
فاذا افل واللفظ من رد الشايفر لوانتفى جزا مفذرا من جزء مفذرا كان
بقوله اعطى مثل نصيبها حدا ولا درى الثلثة الا ثلث ما يفي من الثلث بعد اخراج
النصب فظهر ان يحصل ثلث المال ثلثة ونصيبا مجهولا ثم نسرد من النصب المجهول
سهما كاملا فيحصل معنا اربعة اسهم ونضمها الى ثلثي المال وهو ستة اسهم ونضيفا
بصير عشرة اسهم ونضيفين فنصرف النصبين الى الاثنين فيبقى عشرة اسهم للاثنين
الثالث فخرجنا ان النصب كان عشرة فنفوذ ونقول كنا قد جعلنا ثلث المال ثلثة
اسهم ونصيبا وقد ظهر ان ثلث المال ثلثة عشر سهما فالنصب عشرة وثلثا ستة
وعشرون وجملة المال تسعة وثلثون فناخذ عشرة من الثلثة عشر سهما صاحب

النصيب ثلث من ثلث ما بقي من الثلث بعد النصب هو واحد لان الباقي ثلث فصب من ثلث الوصية
 فغلبها الى ثلث المال فصب ثلثين لكل ابن عشر مثل النصب خرج ابتداء ولو قال ثلث ما بقي
 من الثلث بعد الوصية فحصل ثلث المال سهمين ونصفا يخرجون ثلث من النصب سهمان وثلثه الى
 سهمين فصب ثلثة اسهم فغلبها الى ثلث المال وهو اربعة ونصفا فصب سهمين ونصفا
 النصيبين لابنين فيبقى سبعة لابن واحد فظهر ان النصيب كان سبعة فخرج ونقول ثلث المال
 كان ثلثه والنصيب سبعة خرج الى الوصول ونسوة من النصيب اذا تم الى الباقي كان ثلثه
 وهو سهم واحد وثلثه الى السهمين الباقيين فصب ثلثة وثلثه الى ثلث المال وهو ثمانية عشر
 فصار اربعة وعشرين لكل ابن سبعة وهو مثل النصيب المخرج ابتداء والباقي ثلثه بالوصول سنة
 وهو مثل نصيب لابن الثلث ما بقي من الثلث بعد الوصية وذلك ما اردنا ان نبين ونقول
 بحصل المال ثلثة اعضاء ووصية فخذ ثلث ذلك نصيبا وثلث وصية وندفع الى الوصول
 نصيبا فيبقى معنا ثلث وصية فخرج من النصيب نصف الباقي سدس وصية فحصل معنا نصف
 وصية وهو الباقي من الثلث بعد الوصية ونرى بذلك على الثلثين فحصل معنا نصيبا
 ووصية وسدس وصية فعدل ثلثة اعضاء التي نصيبين فيبقى وصية وسدس
 وصية فعدل نصيبا فالوصية سنة والنصيب سبعة والمال كله سبعة وعشرون ولو
 قال مثل نصيب اقدم الاما انقصت الوصية اقدم من الثلث فاجعل ثلث المال نصيبا
 وشبهه بالشئ هو ما انقص كل ابن من الثلث من المال ثلثة اعضاء وثلثة اشياء وانقص
 من المال الوصية وهو نصيب الاشياء فيبقى نصيبان واربعة اشياء فعدل اعضاء
 البنين وهي ثلثة اعضاء فاق نصيبين بنصيبين بثلث نصيب فعدل اربعة اشياء فالتقى
 فعدل ربع نصيب فاجعل النصيب اربعة اسهم والشئ سهمان وقد كنا جعلنا المال
 ثلثة اعضاء وثلثة اشياء فهو اذ خمسة عشر سهمها للوصول من ذلك نصيبا لاشياء
 وهو ثلثة اسهم والشئ هو ما انقص اقدم من الثلث سهم واحد اذا استغنية من نصيب
 اقدم بثلثة اسهم وهو الوصية فانقص الوصية من المال يبقى اثنا عشر للبنين وان
 شئت اخذت ما لا ينقص منه نصيبا واستخرجت من النصيب ثلث مال الا نصيبا
 وهو ما انقص اقدم من الثلث فعد ذلك على المال فيكون مالا وثلث مال
 الا نصيبين فعدل اعضاء البنين وهي ثلثة فاذا جرت صار مالا وثلث مال فعدل

٣٢٥ خمسة اعضاء ما معلق الى مال واحد بان تقص من مجموع ثلثه بغيره بقى مال بعد ثلثه اعضاء
 وثلاثة ارباع مضيق بطله ارباعا يكون خمسة عشر سهما فالضبيب اربعة اسهم فاذا استقبلت
 من الضبيب ثلث مال الاضبيب بقى ثلثة اسهم وهو الوصية فان اوصى خريج ما يقضى
 من الثلث فخذ ثلث مال ما تقص منه مضيقا واستخرج من الضبيب ما انتقص احداهم من الثلث
 وهو ثلث مال الاضبيب واذا ذلك على اى الثلث فبصير ثلثي مال الاضبيبين فاذا دفع
 ربع ذلك الى الموصى لم يبق باقى الثلث وذلك سدس مال الاضبيب مضيق بغيره من الثلث نصف
 مال الاضبيب او نصف مضيق زده على ثلثي المال يكون ما لا وسدس مال الاضبيب او
 نصف مضيق فذلك اعضاء البنين وهي ثلثة فاذا جرت صار ما لا وسدس ثلث ارباع بعة
 اعضاء ونصفا فانقص سبع ما معلق الى مال واحد يكون ما لا تغد ثلثة اعضاء
 وستة اسباع مضيق فابطه اسباعا يكون سبعة وعشرين والضبيب بعة المقام
 الثالث ان يكثر الاستثناء قال علة اذا كانت الوصية لاثنتين فاذا دبت للثلاثة
 على سهام الورثة ونضيف اليه لكل واحد من الموصى لهم مثل سهام من ذكر له مثله كما
 تقدم ونضربها في عرج السنثى الاول فما بلغ نصيبه في عرج السنثى الثاني فما بلغ نصيبه
 في عرج السنثى الثالث وهكذا بالغ ما بلغ ثم تاخذ جميع السنثيات تجمعها جملة واحدة
 ونقسم على من استثنى له من سهامه بنسبتهم ويعطى من لم يستثن له من الورثة من باقى
 السهام بنسبتهم ما اعطيت السنثى له بهامه وما بقى بعد ذلك نقسمه على الجميع وعلى
 الموصى لهم اجمعين كما فعلت في السنثى المفردة ونجمع سهام الموصى لهم جملة ثم ننظر في سهام
 واحد واحد من استثنى من حصة ثبوتى ونسقطه ما بقى من جملة سهامه فهو ان وصى له
 بمثل ما له فنقطبه من ثلثنا الجملة النوع قد لها الموصى لهم واحدا واحدا الى اخرهم هذا اذا
 كانت الكسوة لا يدخل بعضها تحت بعض فاذا دخل بعضها تحت بعض من غير كسوة
 ان السنثى من وصية احد الموصى لها ثمن ومن وصية الاخر سدس فان عرج الثمن
 يدخل فيه عرج السدس ويدخل فيه ايضا الربع والثلث والنصف انا كانت سهام
 الورثة والموصى لهم ارباعا ونما ينكسر في عرج النصف فبما فى اربعة اقسام
 الى ان ضرب في جميع الخارج لكن التقسيم بمنزلة السهام باقى حاله كما ذكرناه ونفى
 هذا المقام مسائل لا تختلف اثنين ما وصى لواحد بمثل ضبيب احدهما الاستثناء

في اثنين او اكثر شرهما

المال والاخر بمثل والاخر الا ثمن المال اصل الفريضة سمان ونصفها لهما للوصية اربعين
ثم ضرب بها في سنة ثم ضرب بالجمع في ثمانية فيكون مائة واثنين وسبعين ثم تاخذ ستة
وثمانية جملة تخطى كل ابن نصفها وهو ثمانية وعشرون يبقوا ثمانية وسبعة وثلاثون قسم
اربعا لكل ابن اربعة وثلاثون وللوصيتين ثمانية وستون فلهما من ثمن المالك
ثلاثون لان نظير من الولدين في الضمين اثنين وستين فلهما مثله الاسد من المال وسدسه
اثنان وثلاثون بخلاف له ثلاثون وللمستوفى منه الثمن ثمانية وثلاثون لان نظير اثنين وستين
فلهما مثله الا ثمن المال ثمانية اربعة وعشرون بخلاف له ثمانية وثلاثون ويمكن فيهما من ستة
وسبعين بان تقرب سنة في اربعة وتاخذ ثمن المرفوع وسدسه ومثبعة لا تقسم على
الولدين ضرب اثنين في المرفوع تبلغ ثمانية واربعين ثمنه وسدسه اربعة عشر بخلاف ثمانية
وثلاثون لا تقسم اربعا ضرب اثنين في ثمانية واربعين ضرب سنة وسبعين لكل
من الثمن والسدس اربعة عشر من الباقي سبعة عشرهما وللمستوفى منه السدس خمسة
عشر لانها مثل نظير الذي اجمع له من الضمين احدى وثلاثون الا سدس المال وهو
سنة عشرهما ويبقى ثمانية عشرهما للاخر لا نمثل نظير الا ثمن المالك وهو اثنا عشر
او نقول تاخذ مالا وتخرج منه مضيقين وتسنة منهنهما البكر سدسه وثمانية مضيق
مالا وسدسه وثمانية مضيقين فذلك مضيقين فاذا جرت صار الجميع
هو مال وسدسه وثمانية فذلك اربعة اعضاء والمال اربعة وعشرون والجميع احدى
وثلاثون والمضيق سبعة وثلاثة ارباع فللأول ثلثة وللثاني ارباع وللثاني
اربعة وثلثة ارباع ونضع من غير كسر سنة وسبعين في الباقي وهو ثلثة مضيق
احدا فله الثلثة الاسد من المال والاخر بمثل الا ثمن المال نصفها لهما للثلاثة
اصل الفريضة ثم ضرب بالجمع في سنة ثم المرفوع في ثمانية مضيقين واربعين ثم تلخذ
سدسه وثمانية للولدين لكل ابن خمسة وثلاثون والاخر كذلك وقسم الباقي وهو مائة
وخمس وثلاثون لثمان اربعة عشر وعشرون في كل له اربعة اعضاء اثنان وستون والمستوفى
منه السدس اثنان وعشرون لان له مثل نظير الاسد من المال وسدسه اربعة وعشرون والاخر
اثنان وثلاثون لهما الثمن وهو ثلاثون اذا سقط من اثنين وستين في ثمانية ونضع
من مائة وعشرين بان ضرب في واحد يخرج الاستثناء في الاخر ثم ضرب الخارج في اصل

٣٢٦ الفريضة بثلث مائة وعشرين نفسم اقسام ثم نؤخذ من المستوفى منه السدس عشرون
 نفسم اقسام ثم نؤخذ من المستوفى منه خمسة عشر نفسم كذلك في كل لكل ابن احدى ثلثون
 وللأول احدى عشر في مثل النصيب لا سدس المال الاخر سنة عشر في مثل النصيب الا
 ثمن المال او نقول نأخذ ما لا ونخرج منه نصيبين ونسحق الثمن والسدس فالجميع
 احدى وثلاثون والنصيب ستة وخمس ثلثا الاول اثنان وخمس للثاني ثلثة وخمس
 بسقط سبعة ج لو اوصوله بمثل نصيب احدى اربعة الثلثة اربع المال وللثاني بمثل اخر
 الا سدس المال وللثالث بمثل اخر الا ثمن المال فلتنصف ثلثة الى ثلثة اصل الفريضة ثم
 نضرب بالجميع في اربعة ثم المرفوع في سنة ثم القام في ثمانية بصير القام مائة واثنين وخمسين
 ثم نأخذ المستثنيات هي الربع والسدس والثلث فنضربها على البنين اثلاثا فلكل ابن مائتان
 وثمانية اسهم ونقسم الباقي هو خمسمائة وثمانية وعشرون على سنة لتنصف البنين لكل
 ابن ثمانية وثمانون بشكل له في الخمسين مائتان وسنة وتسعون والمستوفى منه الربع ثمانية
 اسهم والمستوفى منه السدس مائة واربع اسهم والمستوفى منه الثمن مائة واثنان وخمسون
 وقد يفهم على الطريقة الثانية التي ذكرناها في اول هذا المقام من مائة واربعه واربعين
 او نقول نأخذ ما لا ونخرج منه ثلثة اضياء ونسحق منها اربعة وسدس وثمانه فالجميع
 بعد الجبر ثلث سنه اضياء والمال اربعة وعشرون والجميع سبعة وثلاثون والنصيب
 سنة وسدس الاول سدس وللثاني سمان وسدس وللثالث ثلثة وسدس فاذا اردت
 الصريح فرب سنة في اربعة وعشرين وربع كل منهم الى ثمن ما كالم في المسئلة الاولى
 ولو كان معهم بنت وادعى لواحد بمثل نصيب اربع ما يبقى من المال بعد اخراج جميع
 الوصايا والاخر بمثل البنت الا ثمن ما يبقى من ماله بعد نصيب البنت فنقول الباقي بعد
 جميع الوصايا اضياء الورثة وهي سبعة فخذ اربعة وهو نصيب ثلثة ارباع نصيب
 فانقصه من نصيب ابن وهو نصيبان يبقى ربع نصيب هو وصية الاول ثم خذ ما لا
 وانقص منه نصيب بنت يبقى مال الاضياء ثم اسرح من نصيب البنت ثمن باقي المال
 بعد نصيب البنت ذلك ثمن الا ثمن نصيب زده على المال فيكون ما لا وثمن
 مال الاضياء و ثمن نصيب انقص منه نصيب الذي هو وصية صاحبه ابن
 يبقى مال الورثة مال الاضياء وثلث ثمان نصيب فخذ الاضياء الورثة هي

سبعة اشبا فاجبت صار ما لا وثمن مال ثلث ثمانية اشبا وثلثة اثمان نصيب
 فاذا ضربته في مخرج الكسر هو ثمانية يكون سبعة وسبعمائة منها نصيب
 ثلثه وهو ما كان معك من عدد اجزاء المال والفن وامحانه ان يخرج من المال نصيب
 البنت ثلثه يبقى ثمانية وخمسون تاخذ منه سبعة اسهم وبيع سهم اقتصها نصيب
 البنت يبقى سهم وثلثة ارباع سهم وهو وصيه صاحب البنت فاخرجها من المال ثم
 اخرج ربع نصيب هو وصيه صاحب الابن وثلث سهمان وبيع بقى المال ثلثه
 وسنور للبنت ثلثه وتلك ابنة ثمانية عشر فاخرج نصيبه في اربعة للكسر
 يكون ما بين وثمانية وستمائة سنين فلو اوصى له بنصيب واحد ابوهم مع اربعة
 بنين الاثنى عشر من المال سدس ثمن المال فالفرصة من سنه ونصيبا اخر للوصيه ونصيبا
 في ثمانية ثم نصيب المرفوع وهو سنه وخمسون في مخرج سدس الثمن هو ثمانية و
 اربعون مبلغ الفن وثمانمائة وثمانية وثمانون فتاخذ منه وسدس هو ثلثمائة
 واثنان ليعون ونفسه بالسوية بين الابوين والبنين الاربعة فيكمل لهم القان
 وثلثمائة واثنان وخمسون ويبقى ثلثمائة وسنة وثلثون تقسم اسبابا لكل واحد
 من الودنة ثمانية وربعون والموصى له كذلك فله مثل الواحد ابوين الاثنى عشر المال
 وسدس الفن ويمكن قسمتها من ثلثمائة وسنة وثلثين بان تاخذ ما لا يخرج منه
 نصيبا ونسبة من المال وسدس منه يصير عدد الجبر ما لا وثمانه وسدس منه ثلث
 سبعة اشبا والمجموع ثلث خمسة وخمسين والنصيب سبعة وسنة اسباع سهم فلو وصى
 له سنة اسباع سهم المال ثمانية واربعون فاذا اردت الصالح ضربته في سبعة واذا
 ضربت الاصل وهو سنة وخمسون في سنة على الطريق الثانية كذلك لا تضرب في ثمانية
 واربعين مع سنة وخمسين وهو سنة وخمسين لان سدس الفن يدخل في الفن
 فاذا انكسر فخر في سنة لكن بعض المسائل لا ينافى فيه ذلك في كل من الودنة في
 السنفى بالفن وسدس الفن ثلثه ليعون والباقي بعد ذلك اثنان واربعون في كل
 الودنة والموصى له فيكون لكل سهم من سبعة اسهم سنة اسهم فلو وصى له واحد الاثنى
 خمسة وخمسون الاثنى عشر المال وسدس الفن وهو ثلثه واربعون فله سنة وثلثه وبعده
 بنين واربعون مثل اعدم الاثنتي عشرة يبقى من الثلث بعد اخراج نصيب اعدم الاربع ما يبقى
 ولو ضرب اعدم

من الثلث يخرج الثلث والرابع اثنا عشر نفوسا الثلثة التي خرجت الكسرة المنسوبة الى المال فصار ثلث سنة
وثلاثين ثم بد عليه سبعة هي مجموع الثلث والرابع من اثنا عشر ثلثه واربعين في حصتين واحد
ثم منسوب سهام الودثة والوصى لها وهي سنة في اثنا عشر ثلثه اشترى وسبعين ثم بد عليه سبعة
ثلاثين ثلثه وسبعين فهو ثلث المال فابقي من الثلث سنة وثلاثون ثلثه اثنا عشر وبعده ثلثه
فللموصى الاول احدى ثلاثون والثاني اربعة وثلاثون والبنين الاربعة مائة واثنا وسبعون
فاصل المال مائتان وسبعة وثلاثون والطريق ان يجعل الكسرة المنسوبة الى ما بقي من ثلث
الخروج ان لم تكن ثم منسوب الخروج المنسوب الى المال في ذلك الخروج فابقي من ثلثه جميع الكسرة
المنسوبة الى ما بقي من خروجها المذكور ان كانت الوصايا مستثناة بذلك الكسرة ونقصها
منه ان كانت زائدة فابقي من ثلثه او منسوب الودثة الموصى مثل نصيبه ثم منسوب سهام الودثة
والوصى لهم في خروج الكسرة المنسوبة الى ما بقي ايضا فابقي من ثلثه الكسرة المنسوبة ايضا
او نقصها منه كما فعلناه اوله فاحصل من ثلث الكسرة المنسوبة الى المال فان كان مثل نصيب
الوارث اقل فالوصية باطله والا فغيره في عوجه ثلث اصل المال او يجعل ثلث المال
نصيبا وشيئا والشئ اثنا عشر اجزاء الثلث والرابع فيه فالمال سنة وثلاثون وثلثه
اعضاء تدفع نصيبا الى الاول ونسبه منه اربعة الى الثاني نصيبا ونسبه منه ثلثه
بغير ثلثه واربعين ونصيبا بعدل اعضاء الودثة فالنصيب اربعة عشر وثلثه الاول
عشرون وثلثه الثاني احدى عشر وثلثه المال ثلثه وسبعون فاذا اردت الصحاح ضربتها
في ثلثه هو قد يجد المستثنى منه وبكثر الوصى له مختلفا فاضرب غايج الكسرة في الالفين
واجمع الجميع كما ذكرناه اولا فافهمه على عدد الوصى لهم واعط الوارث المستثنى من حصة مثل
سهم واحد من الوصى لهم وبقيت الودثة من نصيبه ان كان معه غيره ثم اصف ما حصل من
المستثنى الجميع الى ما بقي من الاصل ان بقي منه شئ من غير اقسامه على الوارث والوصى
لهم واجمع سهام الوصى لهم كما ذكرناه واجمع سهام الوارث المستثنى منه اولا واخرا واسقط
من حصة ما استثنى من كل واحد منهم واحدا واحدا فاقصد من حصة بعد المستثنى فهو
مثل واحد من الوصى لهم المستثنى من ذلك العدد المذكور من حصة مثاله لو خلف ابنا واحدا
فاوصى لواحد بمثل نصيبه الا سدين المال والاخر بمثل النصيب لاربع المال والاخر
بمثل النصيب لاثني المال فاجاز الوالد فاصلا سهمه ونسبه فالبه ثلثه ونسبه في

الرابع ثم المرفوع في عرج السدس ثم القائم في عرج الثمن في سبعة وعشرين سنة ثمانية
 وسنون بعدها وسدسها وثمانية وعشرين سنة ثمانية وسبعة وعشرين سنة ثمانية
 ثلثة تنكسر في جلة المسئلة في واحد ونصف يكون القامو مائة واثنين وخمسين سهما
 فالرابع والسدس والثمن ستمائة واربع وعشرون تقسم على ثلثة وتغلي الوارث سهما
 وهو مائة واثنين ثمانية سهما يبقى ستمائة واربع واربعون تقسم على الوارث والوصي
 لهم في الوارث والرابع من الباقي مائة واثنين وسبعة وثلاثون سهما نصفها الى اعطيت في
 الأصل فيكون له اولا واخرا اربعمائة واربع واربعون وللستين منه الربع مائة وسبعة
 وخمسون فله مثل الابن الاربع المال وللستين منه السدس مائة واثنين وخمسون
 فله مثل الابن الاسدس المال والوصي له المستوف من حصة الثمن ثلثمائة سهما وعلى الطريقة
 الثانية يخرج من مائة واثنين وثمانين سهما وتدفيع من سنة وسبعين باق في السنة
 في الفريضة وهي اربعة ثم وفي الثانية مع المرفوع منه يبلغ سنة وسبعين للابن اربعة
 وعشرون وكذا لكل من الثلثة ثم تقسم ما في يد المستوف من الربع اربعا على اربعة وكذا
 للابن والباقي ثمانية سنة عشر ما في يد المستوف من السدس اربعا ثم تقسم اثني عشر ما
 في يد الثالث فيكمل للابن سبعة وثلاثون وللستين منه الربع ثلثة عشر مثل ما في
 يد الابن الاربع المال وللستين منه السدس اربعة وعشرون وهو مثل ما في يد الابن
 سدس المال وللثالث خمسة وعشرون وهو مثل ما في يد الابن المال او نقول نأخذ
 ما لا تدفع منه ثلثة اصباء ونسحب منه الكسود ونخرج اربعا وعشرون
 والجميع سبعة وثلاثون والنصيب ستة وربع وللأول خمسة وربع وللثاني ثلثة
 وربع وللثالث سنة وربع فاذا اودت الصحاح ضربت وبعث في اربعة وعشرين
 في لو اوصي بصبي حلا بنيه الاسدس المال ولا خير منه الا ثمن المال ولا خير منه
 الا نصف سدس المال فالفريضة من اثنين ونصف اليها ثلثة الاجانب نصف الخمسة
 في سنة ثم المجمع في عرج الثمن ثم المرفوع في نصف السدس سبعة وعشرين وثمانين
 سدسها وثمانية ونصف سدسها الف مائة سهما تقسم على عدد الاوصياء وهم ثلثة
 كل سهم ثلثمائة وسنون تغلي كل ابن سهما فالجميع سبعة وعشرين يبقى القان ومائة
 وسنون تقسم اخماس اللطيفين والاوصياء فلكل ابن اربعمائة واثنين وثلاثون فيكمل
 (مع الاول)

مع الاول سبعاً واثنان ونصف سهما والمستوفى من السدس ثلثاً وثمانون
هو مثل النصيب الاسدي المال وهو اربعة اثمان وثمانون والمستوفى من الثمن اربعة اثمان
واثنان وثلثون وذلك مثل النصيب الاثنان المال وهو ثلثاً وستمائة وستون والمستوفى
منه نصف السدس هما اثنان وخمسون وهو مثل النصيب الاثني نصف سدس
المال وهو ما اثنان واربعون وعلى الطريقة الثانية ينقسم من مائة وعشرين سهما
لكل ابن ثلثة وثلثون سهما والمستوفى من السدس ثلثة عشر والمستوفى من الثمن ثمانية
عشر والمستوفى من نصف السدس ثلثة وعشرون او نقول نأخذها الاو ندفع منه ثلثة
انصاف ونسرق منها سدس ثمنه ونضيف سدس فالجميع بعد انصاف الورثة وهي
نصيبان وبعد الجبر بعد الجميع خمسة انصاف والمال اربعة وعشرون والجميع ثلثة
وثلثون والنصيب سبعة وثلثة اخماس للاول اثنان وثلثة اخماس للثاني ثلثة
اخماس للثالث اربعة وثلثة اخماس لما اذا اردت الصالح ضربت خمسة في اربعة و
عشرين **ح** ذ لو خلف ثلثة بنين وثلث بنات وادعى لحيث مثل احد بينة الا عشر
المال ولاخر بمثل اخر الا نصف سدس المال والاخر بمثل بنت الا ثلث خمس المال
لاخر بمثل ما لاحد بينة واحداً بناء على الاسديس المال خرج الكور سنون ومجموع الكور
منه خمسة وعشرون وهو ما يخص ثلثة بنين وبنين وهم الوصى بمثل انصافهم
بنصاف البنتين اخرى ثلثة وثمانين ثلثة وعشرين وثمانين يبقى احد ثلثون
وسبعة اثمان تقسم على سهام الورثة والوصى لهم وهو سبعة عشر نصيب كل بنت
واحد وسبعة اثمان بنصاف لما انساها الا وهو ثلثة وثمانين ثلثة وعشرين
نصيب بنت واحد من سنين ونصيب الوصى لهم بمثل ثمانية اسهم منها خمسة عشر
فللوصى بمثل ابن الا العشر اربعة وبمثل ابن الا نصف السدس خمسة وبمثل بنت
الا ثلث الخمس واحد وبمثل ابن وبنت الا السدس خمسة فالجميع خمسة عشر او نقول
نأخذها الا وخرج منه اربعة انصاف ونسرق من الاول عشر المال ومن الثاني نصف سكر
ومن الثالث ثلث خمسة ومن الرابع سدس فالمال والكور الا اربعة انصاف بعد
انصاف الورثة وهي اربعة ونصف فالجميع بعد الجبر بعد ثمانية انصاف وبقايا
فالمال وستون والجميع خمسة وثمانون والنصيب عن الاول بعد حذف الكور

منه من ثمانية اجزاء

اربعة والثلاثون خمسة والثلاثون واحد والرابع خمسة لواء خمسة اربعون مثل نصيب ثمانية
 الا عشرة المال والثالث بنام الثلث فلا وارث سواهما مع الزوج والفرصة اربعة نقد تلقى
 المال فوسنة ثم نصيب في حق عرج الثمن فيها يبلغ اربعين وعشرين ثم نصيب في حق العشرة
 وهو خمسة يبلغ مائة وعشرين للابن من الثلث اربعون والزوج عشرون وكذا للثلاث
 وللوصي الاول اربعون نزل منها خمسة عشر والثاني عشرون تسع جمع منها اثنا عشر
 فيبقى من الثلث سبعة في الثلث بمحمد ان يكون الثاني للثلاث والثلث اثنا عشر لانه سبعة
 من خمسة عشر المال وهو اثنا عشر والذي يبقى من الثلث بعد الاول خمسة عشر فلم يبق مثل
 نصيب البنات بل اقل فخرج السنتين الباقي والا فلا في كل لواء وصي مثل نصيب مدبنة
 السنة الا خمس ما يبقى من الثلث بعد النصيب لآخر بمثل نصيب لالا ثلث ما يبقى من الثلث
 بعد ذلك كله ولا يوصف سدد جميع المال فلنقسم الوصايا اوصية فيكون المال سنة
 انصبا ووصية فناخذ ثلث في ذلك وهو نصيبان وثلث وصية ونُدفع منه الى الوصي
 له الاول نصيبا فيبقى من الثلث نصيب ثلث وصية ونُدفع جميع من النصيب خمس في ذلك وهو
 خمس نصيب ثلث خمس وصية فيكون الباقي من الثلث بعد اخراج الوصية الاولى نصيبا
 وخمس نصيب خمس وصية لان ثلث خمس وصية اذا بدد على ثلث وصية بلغ خمس وصية
 فنُدفع من ذلك الى الوصي الثاني نصيبا فيبقى خمس نصيب خمس وصية ونُدفع من النصيب
 الثاني ثلث الباقي من الثلث هو ثلث خمس نصيب ثلثا خمس وصية نزل ذلك على الباقي
 من الثلث فحصل معنا اربعة اجزاء من خمسة عشر جزءا من نصيب ثمانية اجزاء من خمسة عشر
 جزءا من وصية لان ثلث خمس نصيب هو جزء واحد من خمسة عشر جزءا من نصيب اذا اضيف الى خمس
 نصيب هو ثلثة اجزاء من خمسة عشر جزءا كان اربعة اجزاء من خمسة عشر ثلثا خمس وصية
 هو سهران من خمسة عشر جزءا من وصية اذا اضيف الى خمس وصية وهو ستة من خمسة عشر
 صار ثمانية اجزاء من خمسة عشر جزءا من وصية فظهر ان الباقي من الثلث بعد اخراج الوصيين
 اربعة اجزاء من خمسة عشر جزءا من نصيب ثمانية اجزاء من خمسة عشر جزءا من وصية فظهر ان
 على تلقى المال وهو اربعة انصبا وثلثا وصية فحصل اربعة انصبا واربعة اجزاء من
 خمسة عشر جزءا من نصيب وصية وخمس وصية لان ثمانية اجزاء من خمسة عشر جزءا من وصية
 اذا اضيف الى تلقى خمسة اعشر اجزاء من وصية كان المجموع وصية وخمس وصية فظهر

من خمسة عشر جزءا

كتاب الوثوب والعطايا

من المجموع وهو اربعة انصبا واربعة اجزاء من خمسة عشر جزءا من نصيب وصبة وخمس وصبة
 الى الموصلي الثالث نصف سدس المال وهو نصف نصيب نصف سدس وصبة فيكون ثلث
 انصبا ونصف اربعة اجزاء من خمسة عشر جزءا من نصيب وصبة وثلث ارباع جزء
 من خمسة عشر جزءا من وصبة لان نصف سدس وصبة وهو سهم وربع من خمسة عشر
 جزءا من وصبة اذا اسقط من خمس وصبة وهو ثلث اسهم من خمسة عشر جزءا من وصبة
 كان الباقي سهما وثلث ارباع سهم فقد اخذنا الى نصف نصيب من خمسة عشر جزءا ما انصبا
 بنكس نصيب اثنين في خمسة عشر مبلغ ثلثين فالنصيب نفسه ثلثين جزءا واخذنا الى بسط
 الوصبة الى سنين حيث اخذنا الى ربع جزء من خمسة عشر فظهر ان الباقي بعد الوصايا ثلث
 انصبا وثلث عشرة وربع جزءا من ثلثين جزءا من نصيب هي نصف نصيب فذلك سبعة و
 نصف من خمسة عشر فهو الا ان خمسة عشر واربعة اجزاء من نصيب فذلك خمسة عشر فهي
 الان ثمانية اجزاء فالجميع ثلثة وعشرون جزءا من ثلثين جزءا من نصيب ففي معنا ايضا
 وصبة وسبعة اجزاء من سنين جزءا من وصبة فذلك سحما وثلث ارباع سهم من
 خمسة عشر فكون من سنين سبعة اسهم وهذا الباقي ثلثة وهو ثلثة انصبا وثلث عشرة
 جزءا من ثلثين جزءا من نصيب وصبة وسبعة اجزاء من سنين جزءا من وصبة فذلك انصبا
 الودعة وهي ستة انصبا اسقط ثلثة انصبا وثلثة وعشرين جزءا من ثلثين جزءا من نصيب
 بمنها فيبقى نصيبان وسبعة اجزاء من ثلثين جزءا من نصيب فذلك وصبة وسبعة اجزاء
 من سنين جزءا من وصبة فاذن الوصبة فذلك نصيبين لان عدد الانصبا مثل نصف
 الوصبة فالوصبة اثنان والنصيب واحد والمال ستة انصبا ووصبة هو اذن ثمانية
 فنضيف لك في ثلثة لان المال يجبان يكون له نصف سدس وخمسة اثناعشر
 هي ثمانية اثناعشر بالربع فخر بربع احداهما في الاخر فيصير اربعة وعشرين فذلك
 ثلث المال ثمانية تدفع الى الموصلي الاول نصيبا وهو ثلثة فيبقى خمسة تسع من النصيب
 خمس الباقي وهو واحد يحصل معنا ستة فتدفع الى الموصلي الثاني نصيبا وهو ثلثة
 فيبقى ثلثة وتسع من ثلثة لك وهو واحد فحصل معنا اربعة وراذ لك على
 ثلثي المال وهو ستة عشر نصيبا وعشرين تدفع الى الثالث نصف سدس المال سهمين
 في ثمانية عشر لكل ابن ثلثة وقد كان للوصول الاول سهمان فهو مثل النصيب

٣٥
هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون فيه الوقوف
في كل موضع من مواضع الخطايا
والتعبدات والعبادات
والصالحات والبركات
والنعمات والكرامات
والجوائز والمناجات
والاستغاثات والندبات
والاستغاثات والندبات
والاستغاثات والندبات

اولا فانه يخرج من الثلث ان كان بنحو والا فليصله قبل ان كان محققا وكذلك والا فليصله
ولا بد من الاشارة الى المرض الخوف فنقول قد يحصل في الامراض تفاوت له طرفان وواحدة
اما الطرف الذي يبان الموت فموان يكون قد حصل معه بغير الثلث كقطع الحلقوم و
الرب وشن الجوف واخراج الحشوة ففان اعتبار نقطة اشكال بنشاء من عدم استفراد
حاجته فلا يجب بقوله جفت ذبابة كاملة ولا خاص في النفس بل حكم البت والطرف
الثاني مقابل ذلك هو ما له حكم الصحة كوجع العين والخرس وحقن الدم والفالج
والسكر المستمر لظاويل ما هما هذا ليس بخوف واما الواسطة فكل مرض يبين
معه بالثلاثة لا يستبعد معه كالحصى المطبقه لا كحصى الرية الا ان ينضم اليها بيا
او عافا ثم اذات الحجاب ووجع الصدر او دية الوخنج وكالا سعال المفرط والسعال
فترجوا والدم كغلبته الدم على جميع البدن ينتفخ البدن بدم الحصى هو الطاعون لا بد من شدة
الحارة فيطغى الحرارة الضاربة او على بعض البدن ينتفخ به ذلك العضو كغلبته البدن و
هو ابتداء الفالج فانه يخوف في الابتداء لانه يجعل اللسان ويهبط الغم فاصار فالحجا
نطاوول وكغلبته المرة الصفراء وكالحصى الراسل الى جوف الدماغ او البدن اما غير الوا
البه كالحاصل في البدن والسان والقصد فاحصل منه انتفاخ والدم وضربان او تاكل ومدة
فخوفه الا فلا اما ما يند بالموث ولا يمتس البدن فلا يعد في المرض والنبغات معه
ما ضمنه من الاصل كحال المراهات كالاسهلزا وضع في بدا الشكرين وكر كواب الجودف
الفتوح وكما قامد الحجة عليه بما يوجب القتل وكطهر الطاعون والوباء في بلد وكالحمل
قبل ضرب الطلق وبعد اما الوماث الولد معها فانه مخوف وهذا التفصيل عند
لا اعتبار به **الحديث الثاني** في حفيضة البرج وهو اناله الملك عن عين مملوكه يجره
فيها الا من غير لندم ولا تغذ عوض بما تلها فلباع يمين الثلث لدم ومع وكذا الواشتر
بمولا يبيع من اخراج ما ينتفع به من ما كولد وبيع من مشروب به لا من ابتاعه يمين
الثلث سواء كان في غايته ذلك او لا اما الواشتر يدين من الثلث واشترى باكثر منه
او وهبا واعنى او وقفه يصدق فانه يخرج من الثلث على الا فوج الا فوج
مع التهمة من الثلث ولا منها من الاصل فهنا مطالب **الاول** في البركات
وفي مسائل **الاولى** الهبة والعقود والوقف والصدفه المندبة محو

هذا الكتاب من كتب
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة

من الثلث ولو نذر الصلوة في مرض الموت فالأقرب أنه من الثلث كذا لو وهب صحباً وأبض
مربعاً لأن الضيق هو الزيل للملك كذا لو أبرأ عن دين أو أكسب عبداً وإن زاد عن ثمن
المثل ولو شرط في الهبة عوض المثل فن الأصل ودون ذلك الزائد من الثلث بمعنى
من الأصل ما بقى من الدين وأروث الجنايات سواء وقضت في الصحة أو في مرض الموت
وكذا محرم المثل مع الدخول أما لو زاد كان الزائد من الثلث ولو خص بعض الدين بالفضا
لم يكن لباقي الدين المشاركة وإن خصت الشركة أما الواو هو بتخصيصه بالفضاء لم يصح
بعض من الأصل الكفارات الواجبة وأجرة المثل عن حجة الإسلام أو المذكورة في الصحة
وأجرة الصلوة من الثلث إن كانت واجبة بالجملة بكل واجب يخرج من أصل المال المثل
لو أخذ عوضاً هو ثمن مثل ما بذله من المال فهو من رأس المال كالبيع وكساف المعاش
سواء كان مع لجنه أو وارثه سواء كان منها أو لا ولو باع الواو ثمن المثل وأمر
بفرض الثمن من غير شأ منه نفذ البيع وإن كان مسنوعاً وكان الأقرب من الثلث مع
النسبة وما يتقارب الناس بمثله بمعنى من الأصل ولو أضحى أن يكون بالمرئع مضافاً
عن الجزى من الثلث ولو اشتمل البيع على الحماة مضى ما قبل السلعة من الأصل والزائد
من الثلث كذا لو شرط أقل من عوض المثل في الهبة **المسألة** تكاح المهر بشرط الدخول
فإن مات قبله بطل العقد ولا مهر ولا ميراث ولو مات فكذلك وإن دخل مع العقد فإن
كان المسمى بغير مهر المثل أو أقل نفذ من الأصل إلا فالزائد من الثلث وإن بنى أربعاً
ولو زوجت المريضة نفسها فالأقرب بالصحة وعدم اشتراط الدخول فإن كان بدون
مهر المثل فالأقرب بمهر المثل النفوذ ويكره للمريض أن يطلق ويخصى أو يفعل لكفها أو أن
في العدة الرجعية وثمة المرأة إن مات في الحول من حين الطلاق ما لم تنزع أو يبرأ من
مرضه فلو مات بعد الحول ولو ببيعة أو برأ في أثناء الحول ثم مات قبل خروجها وبنى
في أثناءه وإن طلق الثانية بآثنا فلا ميراث والأقرب أن نفاء الأوث مع الخلع والمبارات
وسؤالها الطلاق فكأنها كافر أو أمه وفن الطلاق وإن أسلمت أو اعتقت في الحول
إلا في العدة الرجعية ولو طلق أربعاً ونكح بعد العدة أربعاً ودخل ثم مات وبث الغائبة
بضبيب الزوج جز بالسوية وكذا لو طلق إلا وأخر وتزوج أربعاً غيرهن ورثه الجميع هكذا
ولو اعتق أمه في مرض الموت وتزوج لها ودخل مع العتق العقد ورثت من تزوجت
من الثلث

كتاب الوعد العطا

من الثلاث خرج من الثلاث منها
كل واحد من الثلاث
من الثلاث خرج من الثلاث منها
كل واحد من الثلاث
من الثلاث خرج من الثلاث منها
كل واحد من الثلاث

من الثلاث الا في النسبة ولو اعنى منه وخرج من الثلاث
وبين الا بطل العنق في الثلاث وما قبله من المهر **الرابعة** لو اجر نفسه باقل من
اجر المثل فهو كما لو تكفل باقل من المثل ولو اجره وابعده باقل من المثل ولو اجره
بان بيع عبده من يده وجب **المطلب الثاني** في كيفية التقيد ان كانت العطايا
معلقة بالموت مضت من الثلاث فان اشبع لها والابدث بالاول فالاول والا ففى بين العنق
وعبره وان كانت منجزة فكما لو جبه في خروجها من الثلاث واجازة الورثة واعتبار خروجها
من الثلاث حال الموت وان تزامنها الوصايا في الثلاث اجماعا وقصورا **الثالث** يبدأ
بالاول منها فالاول وفار فيها في كونه لا زمني في حق العطي ليل للرجوع فيها وان فوطها
على الفور واسطرط ما بشرطها في الصحة كالعلم والتجربا وانما مقصد على الوصية وانما
لا زمني في حق العطي والوارث لو مررنا ذاهب مضى وجاى فان وسع **الثالث** الا
بدى بالاول فالاول حتى يسو في **الثالث** ولو جمع بين الفخر والمؤخر فحدث المخير فان
وسع **الثالث** للباقي اخرج والا اخرج ما بمجمله ولو اعنى شقصا من عيدهم شقصا من
اخذهم يخرج من **الثالث** لا العبد الاول عتق خاصه ولو اعنى الشقصين دفعة وكان الباقي
من كل منهما بسات الشقص من الآخر وشع **الثالث** للشقصين خاصة فالاول عتق الشقصين
الا خاصة ولو خرج احدهما افرغ ولو ملك من عتق عليه بغير عوض من كطبة او بغير عوض مؤث
في كمالها لو اجر نفسه للخدمة بعتق من صلب المال وورث ولو استقل بالشراء فالاول يريه
على كذا ذلك ولو اشتره بتركه اجمع عتق ولو اشتره ما كثر من من المثل فان خرجت الحيا باه
من **الثالث** كذلك ولا نقضت الحيا باه من **الثالث** واستسعى المهر في الباقي ولو وصى له
بعتق من عتق عليه انفق من صلب المال لان اعتبار **الثالث** انما هو فيما يخرج عن ملكه
اي اخبا داد كذا لو وهب او ورث كذا الفلاس والمخبر عليه المدبون المريض ولو وهب
ابنه فقبله ففهمه مائه وخلف مائتين وابنا اخر عتق واخذ مائه ولو كان ففهمه
بهما مائتين والتركه مائة عتق اجمع واخذ خمسين ولو اشترى بعتق بالف لا يملك سواهما
ان عتق احداهما ووهب الاخر وخلفهما مع مائة ولا ورث له سواهما عتق لهما العتق
الا ان يجزى لهما ثم يورث بثلثه لثني فبعضه **التركه** فبعضه ثمانية الشاعه وبقي بضعه
وثلث اخيه للولي وبخلف عتق جميعه يورث اخاه لا يثا بالاعتقاني صار وارثا لثاني

من الثلاث الا في النسبة ولو اعنى منه وخرج من الثلاث
وبين الا بطل العنق في الثلاث وما قبله من المهر **الرابعة** لو اجر نفسه باقل من
اجر المثل فهو كما لو تكفل باقل من المثل ولو اجره وابعده باقل من المثل ولو اجره
بان بيع عبده من يده وجب **المطلب الثاني** في كيفية التقيد ان كانت العطايا
معلقة بالموت مضت من الثلاث فان اشبع لها والابدث بالاول فالاول والا ففى بين العنق
وعبره وان كانت منجزة فكما لو جبه في خروجها من الثلاث واجازة الورثة واعتبار خروجها
من الثلاث حال الموت وان تزامنها الوصايا في الثلاث اجماعا وقصورا **الثالث** يبدأ
بالاول منها فالاول وفار فيها في كونه لا زمني في حق العطي ليل للرجوع فيها وان فوطها
على الفور واسطرط ما بشرطها في الصحة كالعلم والتجربا وانما مقصد على الوصية وانما
لا زمني في حق العطي والوارث لو مررنا ذاهب مضى وجاى فان وسع **الثالث** الا
بدى بالاول فالاول حتى يسو في **الثالث** ولو جمع بين الفخر والمؤخر فحدث المخير فان
وسع **الثالث** للباقي اخرج والا اخرج ما بمجمله ولو اعنى شقصا من عيدهم شقصا من
اخذهم يخرج من **الثالث** لا العبد الاول عتق خاصه ولو اعنى الشقصين دفعة وكان الباقي
من كل منهما بسات الشقص من الآخر وشع **الثالث** للشقصين خاصة فالاول عتق الشقصين
الا خاصة ولو خرج احدهما افرغ ولو ملك من عتق عليه بغير عوض من كطبة او بغير عوض مؤث
في كمالها لو اجر نفسه للخدمة بعتق من صلب المال وورث ولو استقل بالشراء فالاول يريه
على كذا ذلك ولو اشتره بتركه اجمع عتق ولو اشتره ما كثر من من المثل فان خرجت الحيا باه
من **الثالث** كذلك ولا نقضت الحيا باه من **الثالث** واستسعى المهر في الباقي ولو وصى له
بعتق من عتق عليه انفق من صلب المال لان اعتبار **الثالث** انما هو فيما يخرج عن ملكه
اي اخبا داد كذا لو وهب او ورث كذا الفلاس والمخبر عليه المدبون المريض ولو وهب
ابنه فقبله ففهمه مائه وخلف مائتين وابنا اخر عتق واخذ مائه ولو كان ففهمه
بهما مائتين والتركه مائة عتق اجمع واخذ خمسين ولو اشترى بعتق بالف لا يملك سواهما
ان عتق احداهما ووهب الاخر وخلفهما مع مائة ولا ورث له سواهما عتق لهما العتق
الا ان يجزى لهما ثم يورث بثلثه لثني فبعضه **التركه** فبعضه ثمانية الشاعه وبقي بضعه
وثلث اخيه للولي وبخلف عتق جميعه يورث اخاه لا يثا بالاعتقاني صار وارثا لثاني

التركه بعد
ما يصفى من المهر
بالعكس فبعضه عتق منها شئ

ولها من مهر المثل شئ ولو اودع شيئا يبيعه
ما عتق منها فنكون هو باقى التركه ان كان هناك
بغيره في نقد بل اربعة اشياء فالشئ نصفها تركه انما
نقد بقوله وكان الباقي من تركه ما بسات الشقص من
الاخر لا يورث تركه ان كان لم ينفق من شئ يجمع عتقها
استغنى بغيره لا زما على هذا المقدار فلم يكن لثقل
حكم السرية وجبر تركه ذلك كالوكان الابن مملوكا واجر
ابوه نفسه من مولى الابن بشرط ان يدفع عوض الاجرة
ابنه اليه فانه يملك الابن ج بعوض غير مودع فانما يقع
الاب لا يبرها الا من

الجميع الدين الا من من العبد وكسبه ما يقضى به الدين والباقي يقسم كالكمال وكسبه لو كان كل
 من الدين والكسب للقيمة صرف فيه نصف العبد ونصف كسبه ويقسم الباقي نصفين وكذا
 باقي الكسب لو كان للسيد مثل قيمته وكسب العبد مثلا اخر فتمت العبد ومثل قيمته على
 الاشياء الاربعه فكل شئ ثلثه ارباع العبد وله ثلثه ارباع كسبه **الثاني** لو اعنق عبدا فله
 عشرون ثم اخر عشره فكسبه كل مثل قيمته اكلنا الحريه في الاول فبعنق منه شئ وله من كسبه
 شئ وللودعه شئان ويقسم العبدان وكسبهما على الاشياء الاربعه فكل شئ خمسة عشر
 فبعنق منه بقدر ذلك وهو ثلثه ارباعه وله ثلثه ارباع كسبه والباقي لم ولولده بالاول
 عنق كله واخذ جميع كسبه واسحق الودعه من الاخر وكسبه مثل العنق وهو نصفه ونصف
 كسبه ويبقى نصفه ونصف كسبه بينهما نصفين فبعنق ربعه وله ربع كسبه وربع ثلثه
 ارباعه وربعه ثلثه ارباع كسبه وذلك مثلا ما انفق منها ولو اعطى ما دفعه ارفع فمن
 خرجت فرعه كان حكمه كالولده **الثالث** لو اعنق ثلثه فبهم سواء وعليه دين
 بسا واحد وكسب احدهم مثل قيمته ارفع لخواج الدين فان وقعت على غير الكسب بيع
 في الدين ثم ارفع بين الكسب الاخر لاجل الحريه فان وقعت على غير الكسب عنق كله وعلى الاخر
 وماله لم وان وقعت فرعه الحريه على الكسب عنق ثلثه ارباعه وله ثلثه ارباع كسبه وابنه و
 باقي كسبه والعبد الاخر للودعه ولو وقعت فرعه الدين على الكسب فحق الدين بنصفه ونصف
 كسبه ثم ارفع بين بافيه والاخرين للحريه فان وقعت على غيره عنق كله وان وقعت عليه عنق
 بافيه واخذ باقي كسبه ثم ارفع بين العبدين لانهم الثلث فن وقعت عليه عنق ثلثه وكذا
 لو هب احدهم كان للذهب من العبد وكسبه مثل ما للعبد من نفسه وكسبه في هذه المسائل
الرابع لو اعنق عبدين مستوعبين منسا وبين دفعه فاث احدهما فان وقعت الفرعه
 عليه فالحق بين اثنين ان المثل نصفه حر لان مع الودعه مثل نصفه وان وقعت على المحي
 عنق ثلثه ولا يحسب المثل على الودعه ولو اعنق عبدا مستوعبا فبهم عشره فاث قبل
 سيده وخلف عشرين وهي سيده بالولاء وظاهره ما حر وان خلف عشره عنق منه
 شئ وله من كسبه شئ وسيده شئان وقد حصل في بد سيده عشره بعد شئين
 فبين ان نصفه حر وبافيه وفي العشره نصفها السيد نصفها بالرق والباقي بالولاء
 فان خلف ثا اخر فباله من رقيه شئ ومن كسبه شئ يكون لوان ثر وسيده شئان فبهم

كتاب الوصية والعطاء

العشرة على ثلثة للوارث ثلثها للسيد ثلثها وبنين ان عنق من العبد ثلثه ولو كان المعنوق جارية
 وخلفت زوجا ومعنفها مات السيد فلنا جعل الجارية من ثلث العشرة وصية ثم تد عليها
 نصف وصية لان الرجوع الى السيد من وصية الجارية نصفها فيكون مع وثة السيد عشرة اونها
 وصية ذلك مثل وصيتين فبخير العشرة بنصف وصية فيكون العشرة كال مثل وصيتين بنصف
 فالوصية الواحدة خمس هذه فخرج من العشرة خمسها وهي اربعة وهي وصية الجارية والباقي
 سبعة الجارية والمخانة ان تدفع من العشرة التي هي ثلثة اربعة للوصية فيبقى ستة وهي النخا
 فاجعلها في يد وثة السيد ثم اضم الاربعة بين وثة الجارية و وثة السيد نصفها للزوج اثنا
 ونصفها للسيد اثنان فزدهما على السنة التي كانت في يدهم فصيرهم ثمانية وهي مثلا
 الوصية لان الوصية ابد بالثلث ولو خلف عشرين فله من كسبه سبثمان لو ارثه
 لسيد سبثمان فالعشرون بين السيد والوارث نصفان يبتن ان عنق نصفه فان
 مات الولد قبل موت السيد وكان ابن معنفه و وثة السيد لانا يبتنا ان اباه مات
 حرا لان السيد ملك عشرين وهي مثلا فبنه فعنق وجر ولا ابنه الى سيد فودته ولو
 لم يكن ابن معنفه لم يجر ولا وده ولم يرثه سيدا ابيه وكذا يجر لو خلف الابن عشرين ولم
 يخلع الاب سبثا او ملك السيد عشرين من اى جهة كانت فانه يرث الولد ولو لم يملك عشرين
 لم يجر ولا الابن البه لان اباه لم يعنق وان عنق بعضه جر من ولا ابيه بقدره ولو خلف
 الابن عشرين وملك السيد خمسة فنقول عنق من العبد ثلثي يجر من ولا ابيه بمثلده
 يحصل له من ميراثه ثلثي مع خمسة وهما يعدلان سبثين وباقي العشرة لولى امه فيقسم
 بين السيد ومولى الام نصفين يبتن ان عنق من العبد نصفه وحصل للسيدة
 من ميراث ابته وكان ثلثه خمسة وذلك مثلا ما عنق من الاب الخامس لو عنق
 جارية منها خمسة ثم مات وترك خمسة فزوجا ووصلا لرجل بالثلث ثم مات
 السيد عليه خمسة فخذ خمسة ثم تدفع منها وصية وتدفع ثلث الوصية بوصية
 الجارية ثم تدفع ثلثها الى الوصول بالثلث يبقى ثلثا وصية بين الزوج و وثة السيد
 فالزوج ثلث وصية و وثة السيد ثلث وصية فزدها على خمسة التي هي الفدية
 ثم ادفع منها دين السيد يبقى منها اربعة وعشرون وثلث وصية وهو مثل ثلث
 صا با فاطح ثلث وصية فبثلثها يفي اربعة وعشرون وثلث وصية وثلث وصية

فالوصية الواحدة ثلاثة اثمانه فيخرج من اربعا ثمة وخمس ثمة ثمانية اثمانها وهو مائة وثمانية
وسنون مدتها وثلاثة ارباع درهم فتلك وصية الجارية وسعائها تمام القيمة وهي
ثلثمائة واحد وثلثون درهما وربع درهم وانما ان يجعل السعابة في يد ورثة
السيد وهي ثلثمائة واحد وثلثون وربع ثم خذ الوصية وهي مائة وثمانية وسنون
وثلاثة ارباع درهم فادفع ثلثها في وصية الجارية لانه اوصى بذلك مالها فيبقى مائة
واثنو عشرة مضافا جعل للزوج نصف لك سنة وخمسون وربع لورثة السيد ما في
سنة وخمسون وربع فزدها على ما في ايديهم فيكون ثلثمائة وسبعة وثمانين مضافا
فادفع خمسين دين السيد يبقى لهم ثلثمائة وسبعة وثلثون ونصف وهي مثل الوصية
مرتين النوع الثاني الحاباة اما التكاثر فلو تزوج واحد في عشرة مسووعة
ومهر مثلها خمسة فلها مهر المثل وثلث الحابيات فان ماتت قبله فودعها لم يخلف سوى
الصدقات دخلها الدود فجمع الحابيات في شئ فيكون لها خمسة بالصدقات وشئ بالحاباة
ويبقى لورثة الزوج خمسة الا شيئا ثم يرجع البكر بالميراث نصف مالها وهو اثنان ونصف
ونصف شئ صار لهم سبعة ونصف الا نصف شئ صار لهم سبعة ونصف الا نصف شئ
فذلك شئين ايجز قابل يخرج الشئ ثلثة فكان لها ثمانية يرجع الى ودة الزوج نصفها
اربعة صار لهم سنة ولورثتها اربعة فان ترك الزوج خمسة اخرع بقوم ودة الزوج
اثناعشر ونصف الا نصف شئ فذلك شئين فالشئ خمسة فجمعها جميع الحاباة ورجع
ما حاباها به لك ودة الزوج وبقي لورثتها صدقات مثلها ولو كان للمرأة خمسة ولا
شئ للزوج بقوم مع الزوج عشرة الا نصف شئ فذلك شئين فالشئ اربعة فيكون لها
بالصدقات تسعة مع خمسة اربعة عشر يرجع الى ودة الزوج نصفها مع الدبثار الذي
يبقى لهم صار لهم ثمانية ولورثتها سبعة ولو تركت وبنات من عاد الى الزوج من مالها
ثلثة ونصف نصف شئ صار له ثمانية ونصف الا نصف شئ ايجز قابل يخرج الشئ
ثلثة وخمسين صار لورثة سنة واربعة اثمانا ولورثتها خمسة وخمسون اما الخلع فلو
خالعها في مرضها باكثر من عمرها فان ابادة حاباة فمضى من الثلث فلو خالعه بثلثين عشو
وصداق مثلها اثناعشر فله ثمانية عشر اثناعشر فذلك الصدقات وستة ثلث الباقي ولو
كان صداقها سنة فله اربعة عشر ولو تزوج الميراث بمائة مسووعة ومهر المثل عشرة

كتاب الوصايا

٣٤٣ م والباقي لغيرهم يرجع اليه مع الثلث
وهذه هي الوصايا

ثم وصفت فقلت من المائة وهي تركتها كلها محمداً وشي بالحقابة فصار يابدهم مائة
الا ثلثي شيء فعدل شئين فبعد الجير يخرج الشئ ثلثه انما هو وهو سبعة وثلثون ونصف
فصار لها ذلك مع محمداً ورجل من محمداً وثلث الباقي اثنا عشر ونصف فصار
لورثة خمسة وسبعون وهو مثلاً الحقابة واما البيع فقد مضى كما ونريد فنقول
لو باع عبداً مستوعباً بمئة ثلثمائة بمائة فالتفها ضل ما التزاه عن فيما تقدم صح
البيع في شيء من العبد بثلث شئ من الثمن ويبطل في ثلثمائة الا شئنا ذلك في ثلثها بالحقابة
لان الجاهل بالحقابة هو قد ما يحمله وهو مائة الا ثلث شئ وعلى الورثة وضع تمام المائة
لان البائع انفقها فصار ثلثها وهو مائة الا ثلث شئ فبقي للورثة مائتان الا ثلث
شئ فعدل مثلي ما جاز بالحقابة وهو ثلثا شئ فاذا جبرك وقابلت صار مائتان فعدل
شئين فالمائة الا ثلث شئ فعدل مثلي ما جاز بالحقابة شئاً وهو الذي مع فيه البيع
من العبد وذلك ثلثه بثلث الثمن وبقي مع الورثة ثلثا فبركة ون على المشرع بغير الثمن
وهو ثلثا وبقي معهم من العبد بعد الرب مائة وثلث وثلثون وثلث وهو مثلاً ما جاز
بالحقابة وعلى قول علماء تصحيح البيع في خمسة اشباع بجميع الثمن وقد حصل في ضمن
ذلك الحقابة وبقي للورثة اربعة اشباع وهو مثلاً الجاهل بالحقابة او نقول له
بالمائة التي هي الثمن بثلث العبد بثلث الحقابة ثلث الباقي وهي ثلثا العبد فيجعل خمسة
اشباع العبد بجميع الثمن وبقي مع الورثة اربعة اشباع وهو مثلاً الحقابة ولو اشترى
المريض عبداً بمئة ثلثمائة بمائة ثم تقايل ومات المشتري ولا شئ له سوى العبد فطهر
ان نصح الا قاله في شيء من الثمن بثلث اشباع من العبد يعني ثلثمائة الا ثلث اشباع وجميع
البه شئ من الثمن يعني ثلثمائة الا شئين فعدل مثلي الحقابة وذلك اربعة اشباع
بعد الجير المقابلة اشباع فعدل ثلثمائة فالشئ خمسة وهو الجاهل بالحقابة وذلك
نصف الثمن فقد صح الا قاله في نصف العبد بنصف الثمن وقد حصل في ضمن ذلك
الحقابة وبقي للورثة نصف العبد وهو مائة وخمسون ونصف الثمن بفسخ البيع و
مجموعهما مائتان وهو مثلاً الحقابة وعلى اختيار علماءنا تجبر الا قاله في ثلثي العبد
بجميع الثمن وقد حصل في ضمن ذلك الحقابة فيحصل لهم الثمن بفسخ البيع وثلث العبد
عنا فيجعل لهم الثمن كله وثلث العبد وهو مثلاً الحقابة ولو كان المشرع قد خلف ثلثمائة

٣٤٣

وهو

أخرى مما لا قاله في جميع العبد له فله حصل لهم الثلثمائة الف خلفها والمائة الف من ذلك
أربعاً مثلاً الحباءة مثلاً ينفذ المرض لفعله أو لفعل مودته كما يبدله وان كان
غيراً فلو باع صحباً ما فهم ثلثون بعشر والحباءة فاختار للزوم مرضاً مضي من الثلث
وكذا لو باع الصحيح بخيار ثم مات فودته المرض قبل انقضائه لعشر اجازته من الثلث على
اشكال اما اجازته لو صبه مودته او غيراً في المرض من الثلث فلهما النوع الثالث
الهبة والعرف وفي المسائل الأولى لو هب عبده المنوع عباً فبعضه مائة
وكسب مائة ثم مات الواهب فقول محله الهبة في شيء وبيع من كسبه نصف شيء وللورثة
شئان مثلاً ما جازت فيه الهبة فيكون الجميع ثلثة اشياء ونصفا فعدل الكسب الرتبة
وذلك ثلثمائة فيخرج قيمة الشيء الواحد خمسة وثمانون وخمسة اسباع وهو ثلثة اسباع
العبد وبيع من الكسب مثل نصفه اثنان واربعون وسنة اسباع وهو ثلثة اسباع
الكسب يبقى للورثة من العبد اربعة اسباع وذلك مائة واربعة عشر وسبعة اشياء والكسب
مثل نصفه سبعة وخمسون سبعة وهو اربعة اسباع ومجموع ذلك مائة واحد وسبعون
ونلثة اسباع وهو مثلاً ما جازت الهبة فان كان المصحب مرضاً فوهبه من الواهب ما تاولا
مالهما سواء جازت الهبة في شيء وبيع من كسبه مثل نصفه فبعضه ثلثا ونصفا فلما عاود
وهبه من الواهب محله في ثلث ذلك وهو نصف شيء فزده على ما بقي بهودته الواهب
فبعضهم ثلثمائة الاشياء وهو بثلث ما جازت الهبة وهو شئان فاذا جبر ثلث
ما ثلثمائة عدل ثلثة اشياء فالشيء الواحد مائة وهو نصف العبد وبيع من كسبه
مثل نصفه وهو خمسون ويبقى مع وريثة الواهب نصف العبد ونصف الكسب ذلك
مائة وخمسون وجميع الهمم بالهبة الثانية ثلث ما جازت الهبة وذلك خمسون فيجمع
معهم مائتان وهو مثلاً ما جازت الهبة ويبقى مع وريثة الواهب مائة وهو مثلاً ما
جازت فيه هبة المصحب الشايفه ولو وهب اخذ مائة لا يملك سواها واضع
فما شذ عنه وعن زوج فقد حصص الهبة في شيء والباقي للواهب يرجع اليه بالميراث
نصف الشيء الذي جازت الهبة فيه صار مائة الا نصف شيء يبدل شئين اجبر
قابل بعين الشيء خمسين فلك اربعون يرجع الى الواهب منها عشرين فيكمل مائة ثمانون
وبقى للزوج عشرين ومن يدرى الباب تاخذ عدد الثلثة نصف وهو سنة فتأخذ ثلثة

٣٤٥

اشين وثلثي بضعه سهما يبقى سهم فلو لا اخذ ويبقى الواهب اربعة فنقسم المائة على خمسة
والسهم المسقط لا يذكر لانه يرجع على جميع السهام الباقية بالسوية فيجب المراجعة **الثالثة**
لو وهب من مائة مائة لا يملك سواها ثم عاد المصنف فوجدها الاولى ولا يملك غيرها
فقد صحت الهبة في شئ ثم الثانية في ثلثه يبقى للوهوب الاول ثلثا شئ والواهب مائة
الا ثلثي شئ بعدل شئين ايجز قابل يخرج الشئ سبعة وثلثين ونصفا يرجع الى الواهب
ثلثها اثنا عشر ونصف يبقى للوهوب خمسة وعشرون ومن طهرن الباب فخر بثلثه
في ثلثه وسقط من المرفوع سهما يبقى ثمانية فاقسم المائة عليها لكل سهمين خمسة
وعشرون ثم خذ ثلثها ثلثة اسقط منها سهما يبقى سهمان فمضى للوهوب الاول وذلك
هو الربيع ولو خلف الواهب مائة اخرى فقد بقي مع الواهب مائتان الا ثلثي شئ بعدل
شئين فالشئ ثلثة اثمانها وذلك خمسة وسبعون يرجع الى الواهب ثلثها بقي مع
ورثة خمسة **الرابعة** لو وهب جاربه مسنوعة فبقي ثلثون ومهر مثلها
عشرة فوطئها المصنف ثم مات الواهب فقد صحت الهبة في شئ وسقط عنه من مهرها ثلث
شئ وبقي الواهب اربعون الا شئنا وثلثا بعدل شئين فبالجرح الفا بله يخرج الشئ
خمس ذلك وعشرة وهو اثنا عشر حسا الجارية فبيع فيه الهبة وبقي الواهب ثلثة اثمانها
وله على المصنف ثلثة اثمان مهرها ستة وكذا لو وطئها اجنوب يكون عليه ثلثة اثمان المهر
للوالب حسن المصنف لان الهبة انما تنفذ فيما زاد على الثلث مع حصول المهرن الواطي
فان لم يحصل شئ لم يزد الهبة على الثلث وكلما حصل شئ نفذت الهبة في الزيادة على
قد وثلثة ولو وطئها الواهب فعليه من مهرها بقدر ما جازت الهبة فيه وهو ثلث
شئ يبقى معه ثلثون الا شئنا وثلثا بعدل شئين فالشئ سبعة وهو خمس الجارية
وعشرة وسبعة عشر ما الورثة الواطي عليهم عقر الذي جازت الهبة فيه ثلثة فان اخذ من
الجارية بقدر ما صار له خمسها **الخامسة** لو تزوج على مائة مسنوعة ومهر
الثلث عشرون فلها بالمثل عشرون وبالحا بابه شئ للورثة ثمانية الا شئنا بعدل مثل
ما جازت بالحا بابه وذلك شئان ايجز زد فبقي ثلثة اشياء بعدل ثمانية فالشئ ستة
وعشرون وثلثان وهو الجازن لها بالحا بابه فيصير لها في الحا بابه ومهر المثل ستة وعشرون
وثلثان وللورثة ثلثة وخمسون وثلث مثلا الحا بابه ولا دود فان ماتت بثلثيها

الدور فان الحاياء تزيد لرجوع بعضها اليه بالارث فنقول لها بالمثل عشرون بالحاياء
 شيء للزوج ثمانون الا شيئا ورجع اليه نصف ما معها وهو عشرة ونصف شيء فيجمع معه
 تسعون الا نصف شيء بعدل مثل ما جاز بالحاياء وذلك شيان فاذا جرت وقابلت
 صار معد شيان ونصف بعدل تسعين فالتسعة وتسعون وهو الجائز لها بالحاياء
 فيكون لها بالمثل عشرون وبالحاياء تسعة وتسعون ويغني مع الزوج اربعون واربعون
 ويرجع اليه بالارث النصف ثمانية وعشرون فيجمع معه اثنان وسبعون وهو مثله
 الجائز بالحاياء ويغني مع ورثتها ثمانية وعشرون ولو اوصت بثلاث ما لها فلها بالمثل
 عشرون وبالحاياء شيء والوصية ثلثه وهو تسعة وثلثان وثلاث شيء يهرج الى الزوج
 نصف الباقي وهو تسعة وثلثان وثلاث شيء فزده على ما بقي معه وذلك ثمانون الا شيئا
 فيجمع معه تسعة وثمانون وثلثا الا تلتق شيء بعدل مثل ما جاز بالحاياء وذلك شيان
 فاذا جرت وقابلت صار معد شيان وثلثا شيء بعدل تسعة وثمانين وثلثين فابط الجميع
 انلا تا نصيب الاشياء ثمانية والدرهم مائتين وستين فاقسم الدرهم على الاشياء يخرج
 من الفسدة اثنان وثلثون ونصف وهو الشيء ذلك الحاياء فزد ذلك على مهر المثل وهو
 عشرون بصير ثلثين وخمسين ونصف فاعط ثلثها للوصية وهو سبعة عشر ونصف
 واعط نصف الباقي وهو سبعة عشر ونصف للزوج بالارث فزد ذلك على بقى معه
 هو سبعة واربعون ونصف بصير معه خمسة وتسعون وذلك مثلا الحاياء فان كان
 عليها دين عشرون وادعت بثلاث ما لها بالمثل عشرون وبالحاياء شيء يخرج من
 ذلك الدين عشرون ويغني عشرون شيء للوصية ثلثها ثلثة وثلث وثلاث شيء وللزوج
 نصف الباقي ثلثة وثلثة وثلث شيء فزد ذلك على ما بقي معه وهو ثمانون الا شيئا
 فصير معه ثلثة وثمانون وثلث الا تلتق شيء بعدل مثل ما جاز بالحاياء وهو شيان
 فصير بعد الجيرة المماثلة ثلثة وثمانون وثلث بعدل شيئين وتلقى شيء فاذا ابطت
 الجميع انلا تا صار فيه الشيء احدا وثلثين وبعاء وهو الجائز بالحاياء فزد ذلك على
 مهر المثل وهو عشرون فصير احدا وخمسين وبعاء فاعط العزم منها عشرون يبقى احد
 واربعون وادع فاعط ثلثها للوصية وذلك ثلثة عشر وثلثة ارباع واعط الزوج نصف
 الباقي وهو ثلثة عشر وثلثة ارباع ويبقى ثلثة عشر وثلثة ارباع لورثة الزوجة وبمقتضى

٢٤٧

وعدة الفرج ثمانية واربعون وثلاثة ارباع شطر السدان وثلاثة عشر وثلاثة ارباع بالبراث
فيجمع معهم اثنان وسنون ونصف هو مثلا ما جاز بالحابة السادسة
لوهبة جارية مستوعبة وفيها مائة وعشر ما حسن فوطها جل بثبته ثم مات
فالعقر من جملة الكسب فتقول صحت الهبة في شئ من الجارية وتبعها من العقر
مثل نصفه والورثة شتان مثلا الهبة فصب ثلثة اشياء ونصفا فاقسم عليها قيمة الجارية و
العقر هو مائة وخمسون يخرج من القسمة اثنان واربعون وسنة اسباع وهو ثلثة
اسباعا وفيه صحت الهبة من الجارية وتبعه من العقر احد وعشرون وثلاثة اسباع للذهب
وبقي للورثة اربعة اسباعا وهو سبعة وخمسون وسبع من العقر مثل نصف ذلك
ثمانية وعشرون واربعة اسباع فذلك خمسة وثمانون وخمسة اسباع وهو مثلا
ما صحت فيه الهبة ولو وطها المتهب جازت الهبة من الجارية في شئ وتبعها من العقر
مثل نصفه فصب شبيثا ونصفا والورثة شتان مثلا ما صحت فيه الهبة فالمجموع
ثلثة اشياء ونصف فاقسم عليها مائة وخمسين قيمة الجارية والعقر يخرج بالقسمة
اثنان واربعون وسنة اسباع وهو ما صحت فيه الهبة وتبعه مثل نصفه من العقر
فبسط لانه حصل في ملكه بقي للورثة الواهب من الجارية اربعة اسباعا سبعة و
خمسون وسبع وبقي لم من العقر مثل نصف ذلك ثمانية وعشرون واربع اسباع فباخذ
من الموهوب له ومجموع ذلك خمسة وثمانون وخمسة اسباع مثلا الجاني بالهبة ولو وطها
الواهب جازت الهبة في شئ وتبعه مثل نصفه والورثة الواهب شتان فاقسم
عليها الرقبة وهو مائة وبسط باقي العقر بالسبعة الواهب له بالوطي فخرج من القسمة
ثمانية وعشرون واربعة اسباع وذلك قدر الهبة وله بالعقر مثل نصف ذلك اربعة
عشر وسبعان ومجموع ذلك اثنان واربعون وسنة اسباع وبقي للورثة الواهب
سبعة وخمسون فجمع وهو مثلا الهبة ولو وطها جميعا جازت الهبة في شئ وبذلك
في ثمانية الاشياء وعلى الواهب عقر ما جازت فيه الهبة وهو نصف شئ وعلى الموهوب
له عقر ما بطلت فيه الهبة وهو خمسون الا نصف شئ فصب مع الواهب مائة وخمسون
الاشيئين وهي كعدل مثل ما صحت فيه الهبة وذلك شتان فاذا جرت وقايل صار
معان اربعة اشياء مثلا مائة وخمسون فالشئ يعدل سبعة وثلثين ونصف و

ذلك فدر الميراث وطلعت في اثنين وسنتين ونصف على الواهب غيرها وطلعت نصف شيء
وذلك ثمانية عشر وثلاثة ارباع على الوهب بغير غيرها وطلعت خمسة ارباع نصف شيء وهو
واحد وثلاثون وربع فاذا نقضنا باقي على الواهب له اثنا عشر ونصف فزدها على ما بقي
للوهاب فيكون خمسة وسبعين وذلك مثلا الجاهز بالهبة السابعة اربعة ارباع عن جارية
فيتمها ثلث الكثرة ثم نوزعها على ثلث اخر ودخل مسقط المسمى والامارة ان ثبوته يسدعي
التكاح المستوفى على صحة العنق في الجميع المستوفى على بطلان المسمى يخرج من الثلث ثم يثبت
ميراثه وان كان اكثر من المسمى ولا يثبت الاقل منه ومن ميراثه لانه لا يشترط ان يكون بطلان
ثلث صح العنق في شيء ولها من ميراثه لانه لا يورثه شيان بازا لها عنق فالنكاح في ثلثها
اربعة اشياء شيان الجارية وشيخان للورثة فبعنق ثلثة ارباعها ولها ثلثة ارباع ميراث
المثل والباقي للورثة ولو كان ميراثها نصف فبها وهي منوعة عن ميراثها شيء من ميراثها
بالصدقة نصف شيء وللورثة شيان بفسط الجميع سبعة فلها ثلثة ولهم اربعة فيجوز
ثلثة اسباعها ولو اراد الورثة ان يبدلوا حصتها من ميراثها وهو سبعة ارباع بعنق منها سبعة ارباع
وبغيرها خمسة اسباعها فليس لهم ذلك ولو كان يملك مع الجارية ثلث نصف فبها بعنق ثلثة
اسباعها ولها ثلثة اسباع ميراثها وانما ثلث العنق لا فاعلم ان ثلثة اسباع ميراثها نصف المال
فبعنق منها ثلث الباقي وهو ثلثة اسباعها وطريقه ان يقول عنق منها شيء ولها ميراثها
نصف شيء وللورثة شيان بفسط ذلك الجارية ونصف فبها فالشيء سبعة ارباع ونصف
فبها وهو ثلثة اسباعها فهو الذي عنق منها وياخذ نصف ذلك من المال بميراثها
وهو ثلثة اسباعها ولو كان يملك مثل القيمة عنق اربعة اسباعها ولها اربعة اشباع
ميراثها يبقى للورثة ثلثة اسباعها وخمسة اسباع فبها وذلك بفسط مثل ما عنق منها
وطريقه ان يجعل السبعة الاشباع معا لثلاثها وبقية بعنق منها بفسط سبعة ارباع
هو اسباعها وبفسط سبع الجميع بميراثها وهو اربعة اسباع ميراثها وان كان يملك مثل
فبها عنق كلها وجميع نكاحها لا يخرج من الثلث ان اسقط ميراثها وان لم تسقطه
عنق ستة اسباعها ولها ستة اسباع ميراثها ويطلق عنق سبعة ارباع نكاحها ولو خلف اربعة
امثال فبها جميع عنقها ونكاحها وهذا لان ذلك يخرج من الثلث ولذا يخرج امته
عبدا وفيض الصدقات وانفقها ثم اعطى فلها اربعة ارباع لو لم يرد المهر لم يخرج

او بغير

(من الثلث)

٣٤٩

من الثلث فبطل العتق والجوار ولو اوصوله بينه فان قبل القبول وخلف اخاه فقبل عتقه لم

يرث والا يجزى الاغ فبطل القبول فبطل العتق النوع الرابع الجنابات الاول

لو وهب عبدا مسنوعا فقتل العبد الواهب فان اختار المذهب الدفع دفعه اجمع نصفه

بالجنابة ونصفه لا تنقاض الهبة فيه لان العبد قد صار الى الورثة وهو مثل نصفه

فبين صحته الهبة في نصفه وان اختار القداء فخلا فقبل باقل الامرين وقبل الاورش

فان كانت قيمته دية فنقول صحته الهبة في شئ ويدفع اليهم باقى العبد فيمنع ما صح فيه الهبة

وهذا لانه بدل شئين فالشئ نصف العبد لو كانت قيمته ثلثة اقسام الدين فاختار قداه بالدين

فقد صح الهبة في شئ ويدفع به شئين وثلثين فصار مع الورثة عبدا وثلثا شئين فعدل شئين

فالشئ ثلثة ارباع فصح الهبة في ثلثة ارباع العبد ويرجع الى الواهب بعده مائة وخمسون وثلثة

ارباع الدين سبع مائة وخمسون صار الجميع ثمان مائة وهو مثلا ما صح فيه الهبة ولو نزل

الواهب مائة دينار فتمت بها الى قيمة العبد فان اختار دفع العبد دفع ثلثة ودرجه ذلك

قد نصف جميع المال بالجنابة وباقيه لا تنقاض الهبة فيصير للورثة العبد والمائة وهو

مثلا ما جازت الهبة فيه وان اختار القداء وقد علمت انه اذا لم يترك شيئا فذلك ثلثة ارباعه

فرد على ذلك ثلثة ارباع المائة بصير ذلك سبعة اثمان الدين الثاني لو اعنق عبدا

مسنوعا فتمت مائة فطع اصبع سيده خطأ عنق نصفه وعليه نصف قيمته وبصير

نصفه ونصف قيمته وذلك مثلا ما عنق واجبا نصف القيمة لان عليه من ارش

جنابه بقدر ما عنق منه فنقول عنق منه شئ وعليه شئ للسيد فصار مع السيد عبدا لا

شيئا وتعدل شئين فاسقط شيئا فبقي ما مع العبد بعد شيئا مثلا ما عنق

منه ولو كان قيمة العبد مائتين عنق خمسة اربعة عنق منه شئ وعليه نصف شئ للسيد

وصار للسيد نصف شئ وقيمة العبد بعد شيئا فبكون بقيمة العبد تعدل

شيئا ونصفا وهو ثلثة اقسامه والشئ الذي اعنق خمسة اربعة لو كانت قيمته خمسين فبالا

عنق كلمة لانه بلن مائة وهو مثلا او اكثر وان كانت قيمته ستمين فلنا عنق منه شئ

وعليه شئ وثلثا شئ للسيد مع بقيمة العبد بعد شيئا فبقيمة العبد ان ثلث

فيعنق منه ثلثة ارباعه وعلى هذا القياس لان ما زاد من العتق على الثلث يفتني

ان يرفع على اداء ما بقا عليه من القيمة كالود بعبدا وله دين فكل ما قضى من الدين شئ عنق

لهب فبصير سبعة اثمان

من الوفاء قدر ثلثه الثالث لو اعتق عبيد بن مفضة فبها احدى مائة والاخر ثمان
 وخمسون ففي الآخر على التقدير جنابه ففضله ثلث فبها وان شأها كذلك في جوه مائة
 ثم مات افرج بين العبد بن فان وفعت فمرة الحريرة على الجاني منه عتق اربعة اخماسه عليه
 اربعة اخماس ارض جنابه وبقي لورثة سيده خمسة ارض جنابه والعبد الاخر وذلك ثمان
 وسون مثلا ساعق منديان يقول عتق منه شيء وعليه نصف شيء لان جنابه بضعف
 فبها بقي للسيد نصف شيء وبقي للعبد بن فعدل شئين فطلنا ان نصفه العبد بن شيء
 ونصف فاد اضعف الى ذلك الشيء والذي عتق صار لجمعا بعد لان شئنا ونصفا فالثاني
 الكامل خساها وذلك اربعة اخماس احدى مائة ونصف على المحي عليه عتق ثلثه وله
 ثلث ارض جنابه بنعتق بر فيه الجاني في ذلك نفع الدية لان الجنابه على من ثلثه بنعتق
 بقدما فبها من الحريرة والرق والواجب من الارش بنعتق فبها الجاني فبسخة بها ولا
 يبقى ليه مال سواء بنعتق ثلثه ويرى ثلثاه ولو كانت فبها لحدما خسين وفيه الاخر
 ثلثه بنعتق الا دى على الا على جوصارت فبها اربعين فان وفعت الفرعة على الا دى
 عتق منه شيء وعليه ثلث شيء فعدل الثلث وباقي العبد بن شئين فظهر ان العبد بن
 شئان وثلثان فالشيء ثلثه اثما هما وفيهما سبعون ثلثه اثما هما سنة وعشرون وربع
 وهي من الا دى نصفه وثلثه وربع سدس وان وفعت على الاخر عتق ثلثه وحقه
 من الجنابه اكثر من فبها الجاني فناخذ بها او يعنده العتق **الشرع** اربع اوجع عبد على حر
 جنابه وفيه خمسة مائة فعتق عن موجهها ثم سرت ولا شيء لمسوق موجهها فان اختار السيد
 الدفع فلا بحث لان موجهها الجنابه مثلا فبها العبد فيكون العبد لورثة الموص عليه فان اختار
 الفداء فنقول لجاز العفو في شيء من القيمة وبقي خمسة مائة الا شئنا بقدرها السيد بثلث
 الدية هي مثلا القيمة فيصير لورثة المحي عليه الف الا شئين فعدل مثل ما جاز في العفو
 هو شئان فيصير لورثة اشياء فعدل الف فالشيء ما شئان وخمسون وهو قدر العفو وذلك
 نصف العبد وبذلك السيد نصف الاخر بمثل فبها وهو نصف الدية وهو مثلا ما جاز
 فيه العفو ولو كانت فبها ستمائة واختار الفداء لجاز العفو في شيء وبقي السيد لثاني
 مثله ومثل ثلثه فيصير لورثة المحي عليه الف الا شئنا وثلث شيء مثلا مثل ما جاز في العفو
 وهو شئان فاذا جاز في ذلك صارت ثلثه اشياء وثلثا شيء فعدل الف فابطال الجميع لانا

٣٥١ بصيرتة الاف بعدل احد عشر شيئا فالشي الواحد بعدل مائتين واثنين وسبعين ثمانية
اجزاء من احد عشر جزءا من دينار وذلك هو الجائز من العفو وهو خمسة اجزاء من احد
عشر وفدي باقية بمثله ومثل ثلثيه من الدين وذلك خمسة اربعة وخمسة واربعون خمسة
اجزاء من احد عشر جزءا من دينار وذلك مثلا ما جاز فيه العفو ولو كانت فيه سبعة
فلا السيد الباقي بمثله ومثل ثلثة اسباع فصير الفا الا شيئا وثلثة اسباع شئ بعدل
شبهين فاذا جرت وقابلت صار ثلثة اشياء وثلثة اسباع شئ بعدل الفا فالشي
الواحد سدس الالف ثمة وذلك ما ثمان واحد وسبعون وثمانون وهو
الجائز بالعفو من العبد وهو ثلثة وثلثا ثمة وفدي السيد با فيه وهو نصف
ثلثا ثمة من الدين ومثل ثلثة اسباعه وذلك خمسة اربعة وثلثة وثمانون وثلث
وهو مثلا ما جاز فيه العفو من العبد ولو كانت فيه العبد ثمانية كان الذي
يجوز فيه العفو بموجب ما تقدم من العمل خمسة اجزاء من ثلثة عشر بفك السيد با فيه
بمثله ومثل بغيره من الدين وذلك ثمانية اجزاء من ثلثة عشر وهو اربعة اثمان
اثنان وسبعون واربعة اجزاء من ثلثة عشر جزءا من دينار بمثلها ومثل ربعها من الدين وذلك
ثمانية وخمسة عشر دينار وخمسة اجزاء من ثلثة عشر جزءا من دينار وذلك مثلا ما جاز فيه
العفو من العبد لان الجائز من العبد بالعفو هو خمسة اجزاء من ثلثة عشر وذلك ثمانية
وسبعة وثمانون وسبعة اجزاء من ثلثة عشر جزءا من دينار وعلى هذا ان كانت فيه العبد
ثمانية فان العفو يجوز في ثمانية واحد وعشرين دينار وثلثة اسباع دينار وذلك
سبعاء ونصف وسبعة وفدي السيد با فيه وذلك نصف وسبعة بمثله ومثل ثلثة
من الدين وذلك خمسة اسباع العبد وهو ثمانية وثمانون واربعون وستة اسباع
دينار وهو مثلا ما جاز فيه العفو ولو كانت فيه الفا اسوي الدفع والقضاء
ولا يدخله الدين لان العفو يصح في ثلثة ويدفع ثلثيه او بفدي بمثلها من الدين
وذلك مثلا ما جاز فيه العفو الخامس لو هو عبدا منوعا فبئذ ما نفخ
على الموهوب بنصف فبئذ جازت الهبة في شئ من العبد ويجعل للموهوب نصف
ما بطلت فيه الهبة بالجائزة وذلك خمسة اضعاف شئ يبقى لودعة الواهب خمسون
الا نصف شئ وذلك مثلا ما جازت فيه الهبة وهو ثمان فاذا جرت وقابلت صار

خمس مئة ثلثين ونصفا فالثاني عشرون وذلك ما جاز فيه الهبة وبطلت في ثمانين
 ورجع على المجي عليه نصفها بالجناية اربعون فنصير للموهوب له سنون ويبقى للورثة
 اربعون وهو مثله ما جاز فيه الهبة ولو جنى على الواهب بنصف فبمئة جاز بالهبة ثمة
 ورجع نصفه بالجناية فنصير للورثة مائة الا نصف شيء ذلك بعدل مثلي ما جاز فيه
 الهبة وهو شيطان فاذا جرت وقابلت صار معك مائة تغل ثلثين ونصفا فالثاني
 الواحد اربعون وهو الذي جازت الهبة فيه ورجع نصفه بالجناية فنصير مع ورثة
 الواهب ثمانون مثله ما جازت فيه الهبة ولو اذ جنى على الواهب الموهوب على
 كل واحد بنصف فبمئة جازت الهبة في شيء ورجع نصفه بالجناية وبطل الهبة
 في مائة الا شيئا ورجع نصف ذلك بالجناية فاذا نزلنا بقوم مع الموهوب لم بعد الاخذ
 والرد خمسون ومع ورثة الواهب خمسون بعد الاخذ والرد وذلك تغل مثلي ما جازت
 فيه الهبة وذلك شيطان فيكون فبمئة الثاني الواحد خمسة وعشرين وهو الجانب بالهبة
 وبطل في خمسة وسبعين فاذا نزلنا بقوم في بدورثة الواهب خمسون مثله ما جاز
 فيه العقود والفرع كثير ذكرنا اصولها وطولنا الكلام هنا لان علماءنا رضي
 الله عنهم اجمعين لم يفرقوا بين هذه الفرع ولا سلكوا هذه الطريق والله و
 الى التوفيق **الفصل الرابع** في الوصية والولاية وفيه مطلبان **الاول**
 في اركانها وهي ربعة **الاول** الموصي فيه الوصية بالولاية استنابة بعد الموت
 في النضر فيما كان له النضر فيه من قضاء ديونه واستيفائها ورد الودائع استرجاعها
 والولاية على اولاده الذين له الولاية عليهم من الصبيان والمجانين والنظر في اموالهم و
 النضر فيها بما لهم الخط فيه ونظر في الحقوق الواجبة والمنبرج لها وبناء الساجدة بجمع
 في تزويج الا صاغر لعدم الغبطة على اشكال ونصح في تزويج من بلغ فاسدا العيال مع
 الصغرة الى التكاح ولا في بناء البعثة وكثرة النورثة فالحا معصية **الثاني** البصقة
 وهو قوله وصيت اليك وقضيت اليك امورا ولا يولى او مضيتك عيال لم وفي حفظها
 او فيما له فعله ولا بد فيه من الغلب في جوف الموصي بعد موته ولو قال وصيت اليك
 ولم يفل للنضر في مال الاطفال احتمل الا فتصار على محرم الحفظ والنضر لو اعتقل
 لسانه فطره عليه كتاب الوصية فاشابه راسه بما يدل على الايجاب كمن يفتقر على الماذن
 (فلو جعل)

لم يفرق بين مطلق الولاية
 وبين موصي به في الوصية
 والله اعلم

٣٥٣

فلو جعل له النظر فيما لم يعين لم ينعقد الوصية ولو جعل له النظر في مال الطفل الموجود لم يكن له النظر في ممتلكات أمواله ولو أطلق له النظر في ماله دخل فيه الميراث **الثالث الوصي** وهو كل من تولى به على مال أو أفعال أو مجانبين شرعا كالأب الجدا ما الوصي وليس الأبوا إلا أن يأن له الوصي على راي فان لم يأن كان النظر إلى الحاكم بعده ووث الوصي كذا لومات أنسان ولا وصى له كالحاكم النظر في تركته فان لم يكن حاكم جازان بنو له من ممتنعين من يوثق به على اشكال ولا يجوز مضيق صي على ولده الكاملين وعلى غير ولده وان كانوا قد صغار أو مجانبين كالأخوة والأعمام نعم له نصب صي في فضاء دونه ونفقد وصاياه ولا يجوز له نصب صي على ولد الصغير المجنون مع الجد للأب والجد للجد وفي بطلانها مطلقا اشكال نعم يصح في إخراج المحقوق وليس للام أن يوصي على ولد مما وان لم يكن لهم أب لا جدد الجد للأب ان يوصي على ولده أو ولده أو لم يكن لهم أب ولو أوصى بثلاثة للأخوة ومات له جدا طفاله لم ينصف في الثلث بل الحاكم اذا لم يكن له وصي **الرابع الوصية** شرطه سنة **الاول** العقل فلا تنفع الوصية إلى المجنون منقضا ومنقرا **الثاني** البلوغ فلا يصح التفويض إلى الطفل منفردا سواء كان ممثلا ولا يصح منقضا إلى البالغ لكن لا ينصف حال صغر بل ينصف الكبير إلى أن يبلغ وح لا يجوز للبالغ التفويض ولو بلغ الصبي فسد الوصية وان كان له كبير إلا تفويض ولا بد أخذه الحاكم وليس للصبي جد بلوغه ففرض ما فعله الكبير مثله إذا لم يخالف الشروع وهل ينصف البالغ من النصف على ما لا بد منه **نظر الثالث** الإسلام فلا تنفع وصية المسلم إلى الكافر وان كان رجلا يصح أن يوصي إليه مثله وهل بشرط عد الشفيعه ونظره نعم وصية الكافر إلى المسلم إلا أن يكون تركته خيرا أو خيرا **الرابع** العدل في اعتبارها خلاف الأقرب لك وبشكل الأمر في الأب الفاسق نعم لو وصى إلى العدل ففسق بعده ومنعزله الحاكم ومضيق غير فان عاد أمنا لم يعد ولا يند ولا يندود ولا يند بالتوبة ولا يندود ولا يند الفاضل الوصي إلا فاقه بعد المجنون **الخامس** الحرة فلا تنفع الوصية إلى مملوك غير إلا باذن مولاه ونحو الوصية إلى المرأة أو العا والوارث **السادس** كتابة الوصي أو شداؤه إلى ما فوض إليه فلو فوض ذلك مضيق الحاكم معه أمنا وكذا لو تجدد العجز بعد الموت لا ينقض بخلاف العدل إذا فسق

وهل يعتبر الشوط حالة الوصية والوفاء خلافاً فربما لا ولد فلوا وصي لم طفل او
 مجنون او كافراً مات بعد ذوال المانع ^{من الوصية} قالوا فرب البطلان **المطلب الثاني**
 الاستكام الوصية بالاولاد كالموصية بالمال في انها عقد جائز لكل من الموصي الوصي
 الرجوع فيه لكن الوصي اذا قبل الوصية لم يكن له الرجوع بعد ذوال الوصية لوردة في
 حال حياته فان بلغه الرجوع والابطال ولو من حكم الوصية فان استعجب الحاكم
 على القيام بها ولو لم يقبل الوصية ابتداء ولم يعلم بها حتى مات الموصي ففي الزمانه ينظر
 والوصي امين لا يضمن ما يتلف الا بتعذر او تقريط او مخالفة لشروط الوصية وله ان
 يوفى منه على الميت عا في دين وان كان له حجة من غير ان الحاكم ان يشترى
 نفسه من نفسه وان يبيع على الطفل من ماله فيكون موجبا قابلا بشرط البيع ^{في الثلث}
 وان يقضي دون الصبي وان يتفق عليه بالمعروف للبس لان تزوج الاطفال له تزويج
 اما ثامم وعبيدهم والبس لان يشهد للاطفال بحج له فيه ولا يزويجون في غير الا ان
 يكون وصيا في الثلث فيشهد بما ينسحب له النصف باضاع الثلث والفول فله في
 الاثافي وفنده بالمعروف لا في الزيادة عليه وفي ثلث المال من غير تقريط وفي عقد
 الحثانية في البيع وغيره ولو نازع في تاريخ موث ابيه اذ به نكسر النفقة او في دفع المال
 اليه بعد البلوغ فالقول قول الصبي مع البين ولو وصي الى اثنين فضاء فان اطلق
 او شرط الاجتماع لم يجز لاحدهما النقص عن صاحبه بل يجب عليهما الشاؤ وفي كل
 شريف فان نشأ لم ينفذ ما تقر به احدهما من النصف الا فيما لا بد منه كاكل البني
 وليس بمحمل عند مع نصيب عن النقص فتمين المنفق وحمل قول علما شاعرا على ما اذا اطلق
 فانه ينقر بالاثافي خاصة ويجبرها الحاكم على الاجتماع فان عذر اسبيل بهما
 والبس لها ثمة المال ولو مرض احدهما او عجز عن البه الحاكم من عجزه ولو مات او فسق
 اسبيل الاخر بالحكم من عجزه عن على اشكال ولعل الاخر عندي وجوب الضم لانه لم يرض
 برأي واحد ولو سوغ لهما الاجتماع والافراد تصرف كل منهما كيف شاء وان اتفقا ويجوز
 ان يفتسما المال وينصرف كل منهما في ما يحببه وفيها في بدصا حبه كما يجوز الافراد فيدل
 القسمة فان مرض احدهما او عجز لم يضم الحاكم اليه معبنا وان قلنا بالضم مع الاجتماع ولو
 خرج عن الوصية بموت او فسق لم يضم الحاكم ولو شرط لاحدهما الافراد دون الاخر
 (وجوب)

سأله الكتاب ليس لك نسخة
لان ظاهر انك انما نسخت على النسخ
وعلى ظاهر انك قد نسخت ذلك
اعني ما كان في النسخة التي نسختها
فنجي

وجبا بناء على شرط استقلال احدهما عند موث الاخر صرح شرطه ولو جعل احدهما النظر
نسط المال او في طائفة من الاول او ما في المال خاصة والاخر في الباقي او في الاول او في
اوصى له زيد ثم لم يصر له بكن بجوعا ولو لم يقبل عمر وانقره زيد ولو قبل لم ينقر احدهما
بالنصف الا مع قرينة دالة على الرجوع او على النقر ولو قال لزيد وصبت اليك ثم قال ضمنت
اليك عمر فان قبلا معا لم ينقر احدهما وان لم يقبل عمر وانقره زيد ولو قبل عمر وضمت الحكم
اخر ولو اختلفا في النقرين على الفقهاء نوى الحاكم العيين على ما يراه ولو اختلفا في
حفظ المال فان كان في يدها موضع للحفظ حفظه فيه والاسماء الى ثالث يكون نائبا
لها ما لا نزاع له الحاكم ولو قال او صبت الى زيد فان مات فقدا وصبت الى عمر صح بكن كله
منهما وصبا الا ان عمر وصى بعد زيد وكذا او صبت اليك فان كبر ابنه فهو وصي يجوز
ان يجعل الوصي جعلاً ولو لم يجعل جائز له اخذ حاجته المثل عن نظره في ماله وقبل فند
الكاتبه وقبل فلها واذا وصى اليه بنقر في مال لم يكن له اخذ شيء منه وان كان وصي
بصفات المستحقين وله اعطاء اهل واولاده مع الوصف لو قال جعلت لك ان تضع
ثلثي فمضت اذ حبث رابت فله ان ياخذ كما يعطى غيره من غير تفضيل ولو وصى اليه بنقر في
ثلث فامضت الوارث من اخراج ثلث ما في يده فلا قرب اخراج الثلث كله ما في يده
نس المال او اختلف له ان يقضي ما يعلمه من الدين من غير يثبته بعد اطلاقها
منه **الودعة الفصل الخامس** فيما يثبت الوصية واحكام الرجوع ثبت
الوصية بالمال بشهادة عدلين ومع عدم عدول المسلمين تقبل شهادة اهل الذمة
خاصة وشهادة واحد مع اليمين ومع امراتين وبقبل المرأة في ربع ما شهدت به
وهل يقنقر الى اليمين فيها شكل وشهادة اثنين في النصف ثلثة ارباع و
ارباع في الجميع وهل يثبت النصف اربع بشهادة الرجل من غير يمين الا قرب ثبوت
الربع ان لم يجبا اليمين في طرف المرأة والا فربح جوب اليمين لو شهد عدل وذمي
ولا تثبت الوكالة الا بشهادة عدلين ولا تقبل شهادة النساء وان كنن ولا شاهد
ولا يمين حتى قبول اهل الذمة مع عدم عدول المسلمين نظر في عدم القبول ولو
استشهد عيدين على عمل امته انه منه وانما حران ثم مات فردت شهادتهما واخذ الزكوة
غير ثم اعنفهما وشهدا بنبذ الولد ورجع ارقا وبكره لدا سفر قاتما ولا تقبل شهادتهما

كَلَامُ الْوَفَى وَالْعَطَا

١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

على الوجه الذي هو الثاني في هذا الموضع
 وبيننا وبينها فمما لم يأت في هذا الموضع
 وفي حال الوجوه تكون الوجهين
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

على الوجه الذي هو الثاني في هذا الموضع
 وبيننا وبينها فمما لم يأت في هذا الموضع
 وفي حال الوجوه تكون الوجهين
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

[illegible]

هو المعين على الخير

هذا فهرست ما في المجلد الثاني من مجلد الكتاب المستطاب
المتي بقواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام لو
عصره وفريده هره العلامة المشتهر في الشافق المعاز
حسن بن مطهر الحلّاط الله ثامها وجعل الجنة مثواها
كتاب النكاح كتاب الفراق وفيه ثواب
الباب الاول في الطلاق الباب الثاني في الخلع والبراءة
الباب الثالث في الظهنا الباب الرابع في الايلاء
الباب الخامس في اللعان كتاب العتق وفيه مقام
الاول في العتق الثاني في التدبير
الثالث في الكتاب في الاستيلاء
كتاب اليمان وفيه مقام الاول في اليمان
الثاني في النذر والعهد الثالث في الكفارات
كتاب البتيد والذبائح كتاب الفرائض
كتاب القضاء وفيه الشهادات
كتاب الحدود وفيه الجنابات والذبيات
ويشتمل هذا المجلد على ثمانية كتب وخمسة وثلاثين مقاصدا
والسلام على من اتبع الهدى

[illegible]

وان الزوج لما رآه من وكل في القبة لانه اذا لم ينعقد
فوجب له حينئذ الرجوع عند انكاحه وعند
نقضه عند فسخه وعند انكاحه عند فسخه وعند
ولا عند ذلك ولا عند ذلك ولا عند ذلك ولا عند ذلك
بما شئت من ذلك ولا عند ذلك ولا عند ذلك ولا عند ذلك
المعاذ من ذلك ولا عند ذلك ولا عند ذلك ولا عند ذلك
على هذه الرواية ولا عند ذلك ولا عند ذلك ولا عند ذلك
الزوج ولا عند ذلك ولا عند ذلك ولا عند ذلك ولا عند ذلك
ان كان الزوج

[illegible]

حالة الاحكام والعلم والرضى الشديد اذا بقى معه التخصيل والغبية
 اي لا يستقل لجانا بالهوية
الثالث في الوط عليه الاولانية في النكاح الاعلى ناقص
 لاب ان يزوج المحنون الكبير عند الحاجة ولا يزيد على واحدة
 لان زيادة الزوجات في محنة وتعب
 ان يزوج المحنون الصغير وان لم يكن ذلك للحاكم ويزوج المحنونة
 المصلحة بكون كانت او ثوبا ولا ينفق الحاكم الى مشاورة اقر بها ولا يملك
 ولا تر باع ولا يستقل لتر سفيرة لكن يزوج باذن الوط مع الحاجة
 للمزينة لم ينح كل خلاف للمصلحة شرعية يستغرق مهر مثلها ماله ولو تز
 للزوجة على اشكال ولو لم ياذن الوط مع الحاجة اذن له السلطان
 الاستقلال في نفسه بالاعتدال
 ظهر ولا يدخل تحت الحجر طلاقه ولا طلاق العبد ولو طلب الرقيق
 تزوجها سيدها ولا تجل نكاحها من دون اذنها سواء للنفقة
 لغيره فحق انهما ويكفي فحقها والا قربا استقلال المعتقة في امر
 قاطل الاعتدال لان بحجر المولى ولا يذنه على البالغ الرشيد المحر
 وعقد العترة عليها قبل موتة او بحجره الوارث
 الحق وان كانت بكر على الاصح في المسقط والذم ولو تزوجها
 انهما كالا لاجبتي لكن يستحب لها ان لا تستقل من دونها بما انكح
 ان يخلد الى اكر الاخوة وان تخبر خيرة لو اختلفوا ولو عضها الوط
 رغبها استقلت اجماعا **المطلب الرابع** النكاح معتبر
 تزوج بغير كفو والمراد بها النساء وفي الاسلام واليمان فلا يصح
 يجوز للؤمن ان يزوج بمن شاء من المسلمين وليس له ان يزوج
 خلاف اقره حواز المنفعة خاصة ولم استحباب عقد من دون
 زوج بالنا صبيته المعتقة بعد اذ اهل البيت عليهم السلام يستحب
 لانها كافر
 يزوج بالانثى والحرة ان يزوج بالعبد وكذا شرفه النسب بالادون
 يتبين بالاجتهاد بالعكس كذا ارباب الصنائع التي تشرع بالاشراف وهيل
 قرب العدم ولو تجدد دعوه عنها فلا قرب عدم السلط على النفع

الحاجبته وان كان اخفض نسباً ولو امتنع الولي كان عاصياً
 الى

کتاب الفکر

[illegible]

إلى الأعلى بكرة نزوج الفاسق خصوصا شارب الخمر ولله انتساب الإخوة فإن من غلبها فالقرب
 في الحديث من نزوج ابنته شارب الخمر كان زوجه عامدا وشاعرا
 أنقاء الفسق وكذا لا تفتح لو ظهري نزوج بالعفة إنهما كانت قد زنت ولا رجوع على الولي بالمرء ولو
 زوجه الولي بالمحرور أو الخصية صح ولها الثبارة عند البلوغ وكذا لو زوج الطفل بذات عيب بوج
 الفسق ولو زوجه بالمملوك لم يكن لها الخيار إذا بلغت وكذا الطفل لو زوجه بالامتنان لم تستر طخوف
 العتق

المطلب الخامس في الأحكام اذا خرج الاب والجد له احد الصغيرين لزوم العقد لاجل

له بعد بلوغه وكذا المحن والمجونة لا خاره بعد رشده ولو زجه احد هما وكذا كل من له ولاية على الكفاية
الا انه فن لها الخيار بعد العقد ولو زجه الاب على شكل ولكل من الاب والتجده ولى طرفه
ما صورتان احد بهما من زجهما الاب صغيرة حال زجرها
العقد وكذا غيرها على الاقوى الا لو كمل فانه لا يزجهما من نفسه الا اذا ادست له فضع على بائى لو كمل
المزيج من حافديه على طريقه وكذا لو كمل الرشيد من ولو زج الولى بكون مهر المثل فلا قرب ان
لها الاعتراض بضع المهر ان تعقد على نفسها وغيرها بما او قبوله ولو زج الفضولى ففقد على الجار

من لا يفقه عليه ان كان خراجا شيدا ومن وليته ان لم يكن ولا يبيع العقد باطلا في اصله على رأي
 وكوفي في البكر السكون عند عمرته عليها ولا تدق اثني عشر النطق ولو روج الاب والجد الصغير
 فان احدهما ورثة الاخر لم يحق الفصولي فان احدهما قبل البلوغ بطل العقد ولا مهر ولا ميراث

ولو بلغ احدهما واجاز لم يزم في طرفة فان مات الآخر فكالقول وان مات المجرى عزل للآخر نصيبه فان دفع
بعد الخلع فلا مهر ولا ميراث وان اجاز حلف على عدم سببها الغنى في الميراث للاجازه وورث
فان مات بعد الاجازة وقبل الميراث فاشكال ولو جاز عزل نصيبه ولو بلغ في المهر وارثه من اشكال

والتأجيل الحكم في المعلن اذ ان وجهها المفضول شكل اقربه الطالبان ولو زوج احدهما الولي اكد
 الفارس قبل زوج الآخر المفضول فان الاول اعزل للثاني نصيبه واحلف بعد بلوغه ولو مات
 الثاني قبل بلوغه او قبل اجازته بطل العقد ولو تولى المفضول احدهما في العقد ثبت في حق المباشرة
 ولا ريب لا لقاء المقتضى وهو الاجازة

المصاهرة فان كان زوجها مولى عليه الخامسة والاحت والام والبنت اذا ماتت على اشكال
 والام وفي الطلاق نظر ترتب على عقد الزم فلا يلزم للمصاهرة وان كان زوجها لم يعملها تنكاح غيره الا اذا
 فسخ والطلاق هنا معتبر ولو اذن المولى لعبد في الزوج صح فان عزم المهر والا انصرف الى مهر للثل فان

الافضل القدر من مالوايدي دتمه ببيع به بعد التعلق والباقي على مولاه وويله كسبه وكذا النفقة
اي فان زاد على المبيع مع تعيين المهر او مع مهر المثل مع الاطلاق وهما القدران وعاد
ولو زوجها الوكيلان او الاخوان مع الكوالة خضع بعد السابق وان دعت الثاني فحق بينهما ولو لم
اعاها ذلك وهما ان كان كسبه المصالحا فمطلق الوكيلان لم يمسكه بكونه المصالحا وان وقع الاخير
مع المهر ولو ولد ولعقدت وورث بعدها الا ان ذلك ولو انفق مطلقا وامره ولا يبرن وقيل
مع ماله ولو ولد له وان كان

[illegible]

كتاب النكاح

عظیم الہام کا اثر ہے۔
 میں محمد اہد فقیر
 کہتا ہوں کہ اللہ تعالیٰ نے ایسی ایک قدرتی اور واسطہ اختیار
 واحد بنائی ہے اور انور اذکات لستہ علیہ رب الکبریا
 لائے اور مقتدر علیٰ بلاۃ احرار پروردگار میں مصروف
 البھا کرے

[illegible]

وَلَوْلَا هَؤُلَاءِ مَا عَدَّتْ أَعْقَابُ الْفُرْجَاءِ عَمَّ الْآبِ وَعَمَّ الْخُجَّاءِ وَإِنْ عَلِمُوا
كَذَلِكَ الْحَالَةَ لَا عَمَّةَ الْقَتْمَةِ وَحَالَةَ الْحَالَةِ لَا تَهْمًا فَيَجُوزُ كَسْبُهَا عَلَى

الحرم امام مؤبد اولافضا مقصدان الاول في الحرم المؤبد وسببه اما نسب اوسب
 القسم الاول النسب بحرم به اذ وان علت وهو كل شئ ينهى الهانسيه بالولادة ولونوفا

الاب اولاد و البنت و هي كل من يبعث اليك نسبها ولو بوسائط وان تزول و بنات الابن وان تزول
هذه صانعة للبنت ^{بالولادة ايضا} ^{بذل فخره وان تزول مستدركة و واجب}
والاخت لاب و لأم و لهما و بناتها و بنات اولادها و ان تزول بنات الاخ لا بكان و لأم و لهما و بنات

ولده وإن تزنى والعتمة لأب كانت أولادهم ولها وإن عقلت ولها
 للمد يعلق العتمة الأب والأولاد عتمة الملق متصاعدا
 يحرم أولاد الأعمام والأخوال والنسب الطهر على التحصيل ولو فروع أو الأصهار وأزواجهم

كل أصل من علا وبحر م على الزمراة بحر م على الرجل كلاب وان علا والولد وان نزل والاخ ولبنه
والبنون بالفتحة الا الذين في ذمتهم

مع اللغة فلول من الزنا تب حرمت عليه وعلى الولد وطاعة وان كان مفسيا عنها شرعا و غفر
 الاول بغيره بغيره ما يجمع الحلال والحرام الاعلى الحرام الحلال بغيره
 نظر اشكال وكذا في العينة والفاضة الى الحرام الحلال بغيره

الطفلة لاقول من ستمه اشهر من حين الطلاق فهو الاول وستة اشهر من وطى الثاني ولا اكثر من
لأستماع الحاق بالثاني ع

قوله فقل يا اعرابي واللات والائمان تابع ولوني الولد باللعان سبع اللين فان اقر به عذر
فمن حوجه لم يولد له امره شكرا فاعادوا من كل منها والائمان بكن منها عكس

تسبب ولا يرت هو الولد القسم الثاني الشب يحرم من الرضاع والمصاهرة والارت
 ياوشبهه واللعان والقذف فهنا فصول الأول الرضاع ويجرم به ما يحرم بالنسبة فلا تم
 الضمير يعود الى السبعة

لوضع محبته ولا يختص الدم بمنضغ الطفل بل لكل مؤنه ارضعتك اوجع نسبا الى من ارضعتك
 احب اللبن اليها وارضعت من يرجع نسبك اليه من ذكر وانثى فهي امك فاخذت الموضعة حال ذلك

هأذا لك وكذا سائر أحكام النسب ولو امتزجت تحت رضاء أو نسب ما هل فرت به جازان ثم

ووبارة وأخته ومبشر وغيرهن بالرضاع كالقرب ولا يتعلق به التوارث واستحقاق النفقة وفي
تقوولان والنظر في الرضاع يتعلق بداركانه وشروطه واحكامه **المطلب الاول**

نه وهي ثلثة الأول المرضعة وهي كل امرأة خيرة حاطة عن نكاح صحيح أو شبهة فلا حكم للبن
فلاور رضعا من لبنها الرعوم أحد ما على الأفر ولا التحل ولا المستأر أو الرضعة أو كذا

وما إذا كان بين البهيمة معلق من الخمر يدا
 و لو ذلن امرئ عن غير نكاح لم يفسخ مرسوء كات بكر او ذات بعل صغيرة كانت وكبيرة
 وطوضع الحمل بالكون اللان عن الحمل بالنكاح ولو ارضعت ماله: آلا النكاح - وعادوا بغير نكاح

من الخبز والخبز
الطاهر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد
الذي لا ينطق باللعن

[illegible]

لحرّم الصبيّ على الصّور لو ارضعت بلبن ثمل واحد ماء حرم بعضهم على بعض لو ارضعت
 ذهبوا على الطبرسي الى التحريم لانها حرام الخبز لا بل لبن
 مكسوة وان كن ماء صفرا وكل واحد واحد حرم بعضهم على بعض لو ارضع خسا من لبن ثمل
 ثم اعاضا بالعداء ووافقت ونكت آخرها كلت العد من لبن الثاني ويحلال رضاع اخرى
 انا ولا يخفى هي والاولاد عليه المصلح من الرعي
المطلب الثالث في الاحكام اذا حصل الرضا

بشرائط ثلاثة ولو شككتنا في العدد فلا تخرم ولو شككتنا في وقوعه بعد الحملين تقابل أصلاً
 البقاء والاباحة لكن الثاني راجح ولو كان لخمسة عشر مستولدة فارضته كل واحد رضة (مخرجاً)
 المرضعات ولا الفحل للفصل ولا بصير ابابوا المرضعات أتهات ولو كان بدل من خمسة عشر بثلاثين
 الابحار والاصول في الخرم ثلاثة المرضع والمرضعة والفحل يخرم المرضع عليهما وبالعكس وتصير
 المرضعة أو الفحل اباباها اجداداً وأتهاتهما جدات وأولادها أخوة وأخوات وأخواتهما أخوالاً
 وأعماماً فكم حرمت المرضعة على المرضع حرم عليه أتهاتهما وأخواتهما وبناتهن من النسب وكذلك أولاد الرضعة
 أجداد المرضعة وكل من ينسب إلى الفحل من الأولاد ولادة ورضاعاً يجوزون على المرضع وبالعكس
 ولا يجوز عليه من ينسب إلى المرضعة بالبنوة ورضاعاً من غير لبن هذا الفحل بل تحل من ينسب إليها بالولادة
 وإن نزل ولا تخرم المرضعة على اب المرضع ولا على أخيه ويحرم أولاد الفحل ولادة ورضاعاً وأولادها

زوجته المرضعة ولادة لارضاعا على المرضع على راي ولا ولد هذا الاب الذي لم يرضعوا من
 هذا اللبن النكاح في اولاد المرضعة واولاد طفلها ولادة ورضاعا على راي لاخوة المرضع نكاح
 اخوة المرضع الا اذا انفار الاب وان انفك اللبن وكان ينع الرضاع النكاح سابقا كذا يطله لاحقا
 فلما وضعت أمه او من يحرم النكاح بارضاعه كاحته وزوجته ابية من الاب وزوجته فسد
 النكاح وعليه نصف المهر ولو لم يلم فالملقة ويرجع به على المرضعة ان نكحت الارضاع وقصد الارضاع
 وان انفكرت المرضعة به بان سعت واعتصت من نكحها من غير شعور المرضعة سقط ولو ارضعت
 كبيرة الزوجتين صغيرتهما حرمتا ابدامع الدخول بالكبيرة والا لكبيرة ولكبيرة المهرم الدخول
 والا فلا وللصغيرة النصف والجمع على اشكال ويرجع به على الكبيرة مع القصد بالارضاع ولو ار
 الكبيرة والصغائر حرمت جميع ان دخلت الكبيرة والاكبيرة ولو ارضعت الصغيرة زوجها وعلى
 الشاعف فالأقرب تحريم الجمع لان الاخوة صارت أم من كانت زوجته ان كان قد دخل واحدا
 الكبيرة بنين والا حرمت الكبيرة بان مؤبد وانفسع عقدا الصغيرة ولا فرق بين الرضاع طفل اطلاقا

الحجج للجمع والمؤبة على أفصل ولوارضت امته الموطونة
 لان كان الارض مع مثل طلاق الكبر في اواحديها
 اذ لا يتصور الجمع بعد طلاقها
 لان الطلاق لا يقع كون المصلحة واحدة
 الكبرين ولو بعد طلاقها او ارضعها
 لان يتصور ما بعد طلاقها
 الصادرة عنها

[illegible][illegible]

14

..

 $\lambda =$

فإنه لم يشفق الله الروح وبقها وأم الزوجة وبناته سمعت والرضع شهادة على العالم ولم يشفق المصطفى

مجلسه اول : ۱۳۸۵/۱۰/۱۵

لا ترجع عن الاقرار بالدعوى فلا يقبل

1. *Introduction*

[illegible]

كتاب النكاح

قوله لا تسعدوا ملكا او ابنة من قبل احد الامرين لانما تلبس استبا النكاح وانما التكرار في قوله وانما حذر ذلك لان الاياض انما تملك احد الامرين وقتها لها وانما في الاول والاخر الثاني من
الجواب باختار المالك من حيث خشي سب النكاح في الآية وجهه الاية احقر من الامرين وعطفت النكاح على العامة لقوله من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل علمهما على الملائكة لئلا يها
منهم فالتكرار على اليهود الذين يزعمون جبريل عدوا لله بذكر اسمه صريحا او فقهنا لداية هذه الملائكة لزيادة درجاتها على كثير من الملائكة او لغير ذلك من الملائكة او لغير ذلك من الملائكة
بصدده كذلك فانه
قوله لا تسعدوا ملكا او ابنة من قبل احد الامرين لانما تلبس استبا النكاح وانما التكرار في قوله وانما حذر ذلك لان الاياض انما تملك احد الامرين وقتها لها وانما في الاول والاخر الثاني من
الجواب باختار المالك من حيث خشي سب النكاح في الآية وجهه الاية احقر من الامرين وعطفت النكاح على العامة لقوله من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل علمهما على الملائكة لئلا يها
منهم فالتكرار على اليهود الذين يزعمون جبريل عدوا لله بذكر اسمه صريحا او فقهنا لداية هذه الملائكة لزيادة درجاتها على كثير من الملائكة او لغير ذلك من الملائكة او لغير ذلك من الملائكة
بصدده كذلك فانه

وكذا اخت التزوجة وبنت اخيها واختها الا ان رضى القه والخاله ويجرم وطى مملوكة كل من ارب

وان عللا والابن ان تزل على الاخر بالوطى لا بالملك ولا يجرم الملك مع الوطى ولو وطى احدهما

مملوكة الا ان رضينا وبشبهة في التحريم نظروا ليس لاحدهما ان بطا مملوكة الاخر لا بعقد او

اباحة ولا باللقوم مع الصبر ولو وطى الاب والابن زوجة الاخر او مملوكة للوطنة زنا او

شبهة فالاصح انه لا يوجب التحريم ولا حد على الاب في الزنا بمملوكة ابنة وجد الابن مع اشياء الشبهة

ولو حلت مملوكة الاب بوطى الابن بشبهة عتق ولا قيمة على الابن ولا عتق مع الزنا ولو حلت

مملوكة الابن بذكره لم ينعق وعلى الاب فكم مع الشبهة ولو حلت بائنا عتق على الابن ولا قيمة

ومع الزنا لا عتق وعلى كل من الاب والابن مهر للث للوطى زوجة الاخر للشبهة فان خرنا

بما صاردها الزوج وجب عليه مهر اخر والا فلا والرضاع في ذلك كله كالنكاح

الفصل الثالث في ابي الاستبا وفيه مسائل الاولى من اربع امراته

حرمت عليه ابدا وكذا لو قد تزوجته الصماء والخرساء بما يوجب اللعان لولا الاية

الثانية لو تزوج امرأة في عدة ما علما حرمت عليه ابدا دون ابيه وابنته وان جهل عدة

والتحريم ان دخل فكل ذلك في حقه وحتمها والابطل واستأنف بعد لانه قضاء ويلحق بالولد

مع الجهل ان جاء لسنة أشهر فصاعدا من حين الوطى فيفرق بينهما وعليه المهر مع جهلها لا علمها

وتقدمت بعد كمال الاولى ولو كانت هي العالمة لم يحل لها العود اليه ابدا ولو تزوج بذات بعد نفى

الحاقه بالعدة اشكال ينشأ من عدم التقصيص ومن اوتيه التحريم ولا فرق في العدة بين البائن

والرجعي وعدة الوفاة وهل وطى الامة في استبراء كالوطى في العدة اشكال لا فرق بين ولو تزوج

بعد الوفاة المجهولة قبل العدة فالأقرب عدم التحريم المؤبد ويعتد وان زادت المدة عن العدة

وفي المسزاة اشكال الثالث لو زنى بذات بعد اولى عدة وحتمت حرمت عليه ابدا

ولو لم تكن احديهما لم تحرم سواء كان ذات عدة بائن ولا وان كانت مشهورة بالزنا ولو اصررت

امراة على الزنا فالاصح انها لا تحرم وهل الامة الموطونة كذا البعد نظر الرابعة لو اوف

غلاما او رجلا دحيا او قاتلا على اشكال حرم عليه ام الغلام او الرجل وابنته وموئدا من النسب

وفي الرضاع والفاعل الصغير اشكال ويعدى التحريم الى الجدات وبنات الاولاد دون بنت الابن

ولو سبق العقد تحرم وكذلك دون الايقاب لا تحرم ولو اوفت حتى شكل او اوفت فالأقرب عدم

التحريم وحد الايقاب احوال بعض الحشفة ولو قبله اما الفصل فلما يجيب بغيره الجميع ولا يجرم

لانه ان كان فاعلا وظهرت الذكورة فحق الحكم بالتحريم على

فان كان فاعلا وظهرت الذكورة فحق الحكم بالتحريم على

فان كان فاعلا وظهرت الذكورة فحق الحكم بالتحريم على

فان كان فاعلا وظهرت الذكورة فحق الحكم بالتحريم على

فان كان فاعلا وظهرت الذكورة فحق الحكم بالتحريم على

فان كان فاعلا وظهرت الذكورة فحق الحكم بالتحريم على

فان كان فاعلا وظهرت الذكورة فحق الحكم بالتحريم على

فان كان فاعلا وظهرت الذكورة فحق الحكم بالتحريم على

فان كان فاعلا وظهرت الذكورة فحق الحكم بالتحريم على

وهو لا يعلم

فقطها او قول او مات

عها او على الاخر ارجعها

لا حتى تقضى عدتها وهذا كالمزني

فصحت مع مضمين بين الزنا بارت بالحل

على العلم والجاهل وهذا الذي ذكرناه ووردنا

في رقت هذا الذي يظهر من كلام ابن ابي روي في

التهمة بغير رواية قال ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

فان كان الزوج ينفق مع النكاح خاصة في الزنا

14

١٨
 لازم حفظها
 من الثالث عقدها
 صحيح الاستنباط في قبحها
 وفي كونها بالتخيير اول برهان
 لا تخيير فيها بل الاستنباط في صحة تكاسها
 جزمها وفي بطلان ذلك والثالث في عقد الاشيا
 في صحة وبطلانها فيما وفي احد وجهيها بالتخيير على هذا
 التخيير والاشياء من الثلاث لان ذلك يظهر ان التخيير في
 تعيين واحدة من الثلاث الواقي في عقد وليس التخيير في غير
 لزوم الثلاث من الواقي وبطلان الاستنباط فيه من حكم عامة
 علم في قولنا وفي غير الواقي الجوز بالتخيير في قولنا
 على العاقل وجوبه لان التخيير في قولنا في قولنا في قولنا
 وقولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 على كماله في حق الواقي يمكن ان يكون الشيء توحيداً للمستفاد
 الا انه

س في صنف الكفار ومثلثة **الأول** من له كتاب وهم

فَقِيلَ لَهُمْ مِنْ يَهُودٍ وَالصَّابُّونَ مِنَ النَّصَارَى وَالْأَصْلَاحُ لَهُمْ أَنْ

وَأَوْدُعِلِيهَا السَّلَامَ لِأَنَّهُمَا وَاعِظَا لَا أَحْكَامَ فِيهَا وَلَيْسَتْ مَجْزُوءَةً وَمِنْ
وَلَا تَنْتَهِكَ الْكَلَامَ إِلَّا بِمَا تَعْلَمُ

التبديل قبل افراولاد دم عليه بيت لم حرة اهل الكتاب هل اليهود

وَقُلْ لِّمَن لَّدُنَّ الْفُتُورُ

لما وعباد الاوثان الثمر والنبيران وغيرهم اما الاول ففي محريم نكاحهم

بدون المنقطع وملك اليمين وكذا الثاني واما الثالث فحرام بالاجماع

لِلْأَبِ الْمِيرَاثُ وَالْقِسْمَةُ فَلَهَا أَنْصَفُ الْمَسْلُومَةِ الْحُرَّةِ وَالْحَدْفُ فِي قَدْهِمِ التَّيْمَرِ
لِلْأُمِّ الْكَافِرِ لَا يَرِثُ الْمَسْلُومَةُ

فلم افرعلها ان كان بعقد ذلك نكاحا ولو فم الذي مية لم يفر

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكر اليهود والنصارى عند حلول اشكاله بنشان انه بعد بعث عيسى كوي بعد بعث

ويعتبر في الخارج

الاقرب عند المصطفى في ذلك الاخذ بالاحتياط فيجري عليهم

يعلم حالهم في مستكمهم به وليس يجوز الاستسما
كتاب ومعتل العدم لان شرط الاقرار على

يستلزم الجهد بالشرط

[illegible]

وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُخَالِصُكَ مِنَ الْعَذَابِ إِنَّكَ لَعِنْدَهُ عِندَ الْوَعْدِ مُتَجَلِّجٌ

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

والزنا ما بالزنا المنكر كالتن وشعر العانة وطول الاظفار وله منعها
لأن بقوله ذلك منقطع للاسفل
من الكتاب والبيع وشرب الخمر وكل الخبيث واستعمال الخسائس التي يستفاد منها الزوج وكل الثوم والبصل
والكرات وشبهه مما ينقص الاستمتاع وان كانت مسلمة **فروع الاول** لو سلمنا في هذه

قوله وشرب الخمر قال في بعضها دون الاسكارا حلال وأما ان

هذا البيت
خصوصا الله

وأما ذكره لبعض شيوخنا
ذلك بالنسبة اليها لا غيرها

ديها بل من قبل الامر بالمعروف قال

الشيخ ليس له المنع لوجوب الاقرار على دينهم وهو

بنا فيه ويؤقت في تركه قوله الا ان يكون معصيا

هذا معوض بنسب فيجوز للمرة على احد طرفي الاشكال وقوله

المعنى في غير هذا الموضع وهو حسن بخلاف النص على كونه

محمضا لعمارة وكان من غير ذلك فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

فيكون من غير ذلك فيكون من الدقة فيكون من الدقة

[illegible]

کراچی

المسلمات او بطلتهن او يضحى نكاحهن هذه اقسام اربعة

لا يؤمن بالله واليوم الآخر
لا يؤمن بالله واليوم الآخر
لا يؤمن بالله واليوم الآخر

کتاب الفکاح

[illegible]

المطلب الرابع في كيفية الاختيار أتما باللفظ أو بالفعل أتما اللفظ فصرح بان يقول

[illegible]

نحن حين الاختيار ولو قد ف واحدة فاختار غيرها واجب الحد وسطا بالتيه خاصه ولو اختارها

فقط به التماس و بضا و لوطی و اظهار الی او رفت و بعد از سلام حال کبریا را پرسید و آن فرمود که این عید را

ما الظهار ولا بلاء فان اخار من وقع عليها ذلك ضم وأما العقد فان اخار للعقد وفرة تغلبه

التي هي روي يقطع باللعان واليهته وان لم يجزها اسقطه باليهته وهل يتر الكفايات منزلة الاطلاق
الاسكال واقعية العمدة

والاخييار اشكال الغيب لعدم وان قصد به الطلاق وكذا لو وقع طلاقا مشروطا فقال كلما سلمت
 ابي وان قصد به ذلك الطلاق ^{في} ^{في}

لورب الاختيار ثبث عقد الاربع الاول وايدض النواق ولو قال لما زاد على اربع اخزن فراقك

تفتيح عمدته ونبت عمدا الاربع ولو قصد الإطلاق فإن قلنا ان الكتابة كالأطلاق في الاختيار ثبت
كان كتابة لانه العزاق ليس صريحا في الإطلاق فثبت على ما ينبغي

فان فصل نكاحها فلو وطأ اربعاً كانت عده من واندمج الوفاق فارادى الخامسة حاشا له ففصل

فمن الشارح هل التقبيل واللمس شهوة اختيارا قربة بذلك كما ان الرجعة ولو تزوج باخت احد بنين كذا

وهل يكون اختيار الفصح عقدها اشكال ولو قصرت المختارات في ست مختصرة ولو لم تحدد اربع وتختلف

[illegible]

و هو نوع الضيق الذي لم يتغير فيه
أطبل واحد بالفصح عند سلامة الضمخ الأربع الماختراب وعلى الوقف للمقدمات يجب
الزج نك انصاع

لاخيار ورف ثوبه فان متع حبل عليه فان اصر عزه فان مات اعتدت كل واحدة بابعد

فَاجْعَلْنَا مِنْ رُحَمَاءِ رِجَالِكَ وَبِزْوَاةٍ مِنْهُنَّ لِيُحْمَلَ عَلَيْنَا مِثْلُ الْبُرْءَانِ

ويعطى ولو طلبت خمس دفع اليهن ربع النصيب واليت تصغر ولو كانت احد من مولى عليهما واليت
والزوجات والتابعين لغيرهما

ويعلم ان ياخذها اقل من ثمن ويجعل المرحه والتسرك ولو كان بين واربعت وعبر واربعت
وجه الاقل انرا لا يحصل اليقين بوصول الخصال
فمنه ذلك المصحف ونقف هنا

والاولى

الحلابة
ون جبراد الثاني
مصر وصيدا وادبي
جبراد الثاني
ما هو معتبر
في جبراد الثاني
وصيدا وادبي
مصر وصيدا وادبي

[illegible][illegible]

في كتاب الأمان وأماناً بفتح باء من العمد
 المقصد الثاني
 في كتاب الأمان وأماناً بفتح باء من العمد
 المقصد الثاني
 في كتاب الأمان وأماناً بفتح باء من العمد
 المقصد الثاني

[illegible][illegible]

لا احتمال وطى البايغ ۴۴

لا احتمال وطى البايغ ۴۴

ولو ظهر بضعة مملوكا كان ذلك ولو ظهر مفعقا كان خيرا ولو تزوجا على ما كانت حسرة وضربت

وخرجوا إلى سوق ظهري فاشاءوا الفضة في ذلك اليوم وكان لهم المدة من
الشيء الذي لا يملكها سلطانهم فيها وسحبوا بعض الكساح وادبها ساجدا
فدخلوا إلى السوق فوجدوا اربابا جونا الاطباء والارباب
المتقيين على ان يرى بعضهم اربابا جونا الاطباء والارباب
في ذلك المكان فلم يخرجوا من ذلك المكان الا بعد ان كانوا قد
مضوا في كل ما كان في ذلك المكان فخرجوا من ذلك المكان
فخرجوا من ذلك المكان فخرجوا من ذلك المكان فخرجوا من ذلك المكان

کتاب النکاح

وقيل كان له الفسخ والوجه ذلك مع الشرط لامع الاطلاق ولا مهر قبل الدخول وبعد رجوع علي الى ابيه
 ابا كان او غيره ولو كانت هي للدهنة رجع عليها بما داضه منه الا باقل ما يمكن ان يكون مهر ولو
 ادا فسخ في موضع الشرط ادا بعد
 فسخه في موضع الشرط ادا بعد

خرجت بنت معققة فاشكال ولوادخل بنت من الامة على من زوجها بنت ماهرة فرق بينهما
ولها مهر للثاين يرجع به على السابق وبداخل على وجهه وكذا كل من ادخل عليه غير زوجة فظلمها

زوجته سواء كانت اعلى وادون وودخل مع العلم لم يرجع على احد ولو شرط البكارة فان ثبت سبق اليثوبه فلا قرب انزل الفسخ ويدفع المهر ويرجع به على من دلها فان كانت هي رجع اليه اقاما لمالك ان يكمه او ان يموت فلا فسخ لاحتفال بحدوده لستحق وقيل له

نقص شيء من مهرها وهو ما بين مهر البكر والثيب عادة ولو تزوج منقعه فانت كتابية او زوج
علاى من سقعة فلا تمت الا ان طلقه او لمسه المدة ولا سقط مهر المهر شيء ولو شرط الاطلاق

فلما فرغ من ذلك أتته امرأة كل من الزوجين على صاحبها فوطئها فلها المنى على زوجها ومهر المثل
على طباها وزد كل منهما على زوجها ولا يطأها إلا بعد العدة ولوما ثا في العدة أو مات الزوج

ورث كل منهما زوجته وبالعكس ولو اشتبه على كل منهما زوجته بالآخرى قبل الدخول منع منهما المهر ^{في كل منهما} ولو اشتبه على كل منهما زوجته بالآخرى قبل الدخول منع منهما المهر ^{في كل منهما} ولو اشتبه على كل منهما زوجته بالآخرى قبل الدخول منع منهما المهر ^{في كل منهما}

فإذا تزوجت حتى نطلقها ويحرم على كل واحد منهما أن يكره واحدة منهما ويحرم كل منهما على الآخر أن يتزوج واحدة منهما حتى يطلقا أو يموتا أو ينفقا أو يبرأوا من كل ما بينهما بنصف المهر فكان الواجب للصنفين

بعب سافو على الوطى والعقد وهو المثلث كل وطى عن عقد باطل في اصله لا المستحق
فروع الاول

فروع الاول

في الشبهة وعدم العلم بالعقم دون وجوب استناده اليه **الثاني** كل شرط
 في صفة ما لا يثبت في غيره من احوالها بل في احوالها في السن و
 بشرط في العديت لا يخار مع فقهه سواء كان دون ما وصف او اعل على اشكال نعم
 في اولها استلزامه المارة قد يكون

مهرت مسلمة فلاحيار الثالث

[illegible]

المروجع به للعبد من ان كان الفداء الوكيل راجع بالجميع وان كانت هي فذلك تتبع به لانه المروجع
 الذي من يبيع لانه في
 في المهر لان المهر سقته السيد جوع يكون في ذمها ولو حصل منها راجع بخصه على كل
 دا فاما هو يرجع بغيرها لانها اذ وجب بالانكاح
 لانه من يبيع لانه في
 لانه من يبيع لانه في

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الرابع

او انما العروج من الدنيا الى الآخرة
 القبر يريح الى ما دونه سوق الكلاب وهو للخرج ونظمه همدان
 الغنى فلا هم ولا قبل الدخول وبعد ان كان قد دفعه جميعه او به الاقل ما يمكن ان يكون
 ميراوان لم يدفع فلا شيء او عجب الاقل ولو غره الوكيل ربح عليه بالجميع ولو ات بولد فهو حتر
 لا تدخل على ذلك وتبرم فتمته ولم ينج في الاستحقاق ربح الحيازة على ولد المكاتب ولو ضربا
 اجتنى فالغنى له ودره جدين حر لا يبره فان كان هو الضارب فلا يقرب اليه ودره والا فلا
 او انما العروج من الدنيا الى الآخرة

وَمَوْفِقِ خَيْبَرٍ
نَهْمَةُ اَمْرِ اِنْ قُلْنَا

وَأَعْلَى الْمَرْوَةِ لِلْبَيْدِ عَشْرَةَ أَمْثَرَانِ فَلَمَّا نَاقَ الْأَرْضَ لَهُ ^{وَعُودُهُ حَتَّى يَنْتَهِي} **الْخَامِسُ** ^{وَعُودُهُ حَتَّى يَنْتَهِي} لِابْرِجِ الْفَرْعِ عَلَى الْقَائِلَةِ
الْأَبْدَانِ بِفَرْمِ الْقِيَمَةِ وَالْمَرْوَةِ لِلْبَيْدِ لَانَةِ أَيْمَا بْرِجٍ بِمَا عَمُرَ وَكَذَا لَوْ رَجَعَ الشَّاهِدَانِ بِأَتْلَافِ مَا لَمْ
أَوْجَانِيَةً بَعْدَ الْحُكْمِ بِرَجْعِ الْحُكُومِ عَلَيْهِمَا الْأَبْدَانِ الْفَرْمَ وَكَذَا الضَّامِنُ بِرَجْعِ بَعْدَ الدَّفْعِ وَالْمَرْوَةِ
مُطَالَبَةِ الْفَارِ بِالتَّحْلِيصِ مِنْ مَطَالَبَةِ الْمَوَاةِ وَالْبَيْدِ كَمَا كَانَ الضَّامِنُ يُطَالَبُ لِلضَّرْعِ بِالتَّحْلِيصِ ^{بِطَرَفِ الْفَارِ} ^{بِطَرَفِ الْفَارِ} ^{بِطَرَفِ الْفَارِ}

ننب الى اقله فان

السادس وان شئت الجملة فان من غيرها اعلا وادون فالاقرب ان لا يفتح وكذا اللزة
ثم لو شرط احد ما على الآخر بنسب اظهره من غيره كان له الفتح كما في لغة الشرط وكذا لو شرط بيضا
او سوادا او جالا **المقصد الثاني** في المهر وفيه فصول **الاول** في التخييم
وهو كل ملوك يقع نقله عينا كان أو منفعة وإن كانت منفعة حر كتعليم صنعة او سورة أو علما

نشر ملة معتقة
سلاحدام

فصل في اجابة الزوج نفسه مدة معيته على اى سوا كان مقينة او مضومة ولو عقد الدائم
على غير او خسر ربح فان سلم احدهما بعد الدفع برى الزوج وقبله بحسب القيمة عند مسخيه
سوا كان مقينا او مضوما ولا يعتد بالمهر فله ذكره على اى ما لم يقصر عن التقوم كجهت حفظه
وليس ذكره شطا فلو اخل به او شرط عدمه ربح العقد فان دخل فلها مهر المثل وانما يعيد ذره
التي هي المثل في حقه مع ذكره التمس ان المثل اهدى وان حمل كل وورث

من طعام اوبال

التعيين والتقدير فيسقط في صحته مع ذكره التعيين أما بالنسبة هذه وإن جعل خبره وادعى
مصاديق لما قبله وفيه من
مقطعة من ذهب وقبة من طعام أو بالوصف الرابع للجهالة مع ذكر قدره إن كان خافداً
فلو بهم فسد وخرج المعدولون تزوجن بهما واحداً مع وبسط على مهور الأمثال على ما قبله
على خادم أو بيت أو دار ولم يعين ولا وصف قبلها وبسط ذلك ولو تزوجها على كتاب الله
وستنبت له ولتتم بهما فخرها خضاعة ودم ولو اصدقتها بغير سورة لم يجب تعيين الحرف لفظاً

میرزا لوط طلبت و

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

کتاب النکاح

[illegible][illegible]

الفصل الثالث

المستند في التوقيض هو ثمان الأول
 لو كان كل شيء على ما كان كل شيء في نفسه
 التوقيض هو ثمان الأول
 لو كان كل شيء على ما كان كل شيء في نفسه
 المستند في التوقيض هو ثمان الأول
 لو كان كل شيء على ما كان كل شيء في نفسه

ووفقا بظنه فعمل الأول لو طلقها قبل الدخول فنصف مهر المثل وعلى الثاني للمنفعة والسيد تفرغ
امت مفوضة فان باعها قبل الدخول فاجاز للمشتري كان التقدير الى الثاني والزوج وعلمكم ان
ولواعتقها قبله فرضيت فالبهر لها والتقدير بها واليه ثم المقوضة يستحق عند الوطى مهر المثل
وان طلقها قبله بعد فرض المهر ثبت نصف المفروض وقبله المنفعة ولا يجب مهر المثل ولا المنفعة
بنفس العقد فلو مات احداهما قبل الدخول والطلاق والفرص فلا شيء وبعد الدخول مهر المثل
وبعد الفرص المفروض ولو تزوايا بعد العقد بالفرص وهو نقد بر المهر وتعين صح سواء وادعى
بعد المهر المثل بنفس العقد وان طلقها قبل الدخول فلها نصف

[illegible][illegible]

صنوبر الا- کبر ابر دفقا او عیو ها بلفه عتبه حشر ق فافیر ام الامه

قوله فما شبه المجانية فيه ثلثة اقوال الاول انه بمنزلة ما
 يرد من المال من التبعة ان زاد عليه وعليه اكثر الاصل
 في

لإيجير الثاني
لا يعتبر مع العتار
الثالثا اختاره من بينها
ووجه العزب أن هذا في الحقيقة

متلف وكل متلف مضمون لدي علي ضمان
بقيته فلا يقدر بهم الشتر ويحتل صغيرا
وان تجاوز الشتر لعموم الرواية ٢٠ قوله فوفض الم

اذا تزوجت المرأة لم ينظر اهل بيتها النظر ان النكاح يقع على زوجين
فلا يدخل خبرها خبر من حيث ان الحاكم يسمع - لرفع الغم
لا يرفع نظام الدين اصباح

فقد اذعن من عند الله تعالى

في سنة الطلاق من قبل المدعي
من أجل الدخول في المنة
التي هي من حق الزوج

النفس لا تملك: فقد رادوا
فإذا جعل: النفس لا تملك
الطلاق ولا شيء بالوقت وهو
الطلاق: كالأول: النفس لا تملك

انما خذلان الانبياء ان الامم
يتنصرون بين الصفه والاف
ان الامم ولو سلمت

الاجل الذي خول هذه الفان على الاطلاق

عفا قاتل عيسى بن مريم
فما انتظروا

فقال اما الميراث فاما
فاما الميراث فاما

بعضهم بما قيل لا كان او كثيرا اذ هي فضته منه وقتلته وقد
عنه فلا شيء مما جدد ذلك وقال ابن حمزة ان امة
المدينة والزوج المهر قالوا قولك ان لم يكن

لها بيته حلف وسقطت دعواها
نكل الزمها او عند البين فله
ذلك قال المصنف كان
عادة العربية

مع مقدم
شيء يعلم التقدير كان ذلك المقدم مهماً فان اعتاد قوم
ذلك جعل على العادة والاخوة انهم تقويع ان قصد الدفاع
وإذا كان يحكمه في ذلك العادة من مائة

1952-53: 1000

بنو المشوب والنغير لا يجتريه بنو الدية متاخر محاربه

بسم الله الرحمن الرحيم

لأن كانت انفق من ربح الربح الباقي من اجابها ٢٢

وَأَنَّهُ كَانَ تَفَهُدَ الْعَالَمَ كُلَّهُمَا التَّحَاوُصَ وَمِنْهُ

三、關於「三民主義」之解釋

॥६॥

فَالْمَغْنَمَةُ بِالْأَذَلِّ وَالْأَثْوَبُ بِالرَّفْعِ أَوْ عَشْرَ دَنَانِيرٍ وَتَلْتَوَسُّطُ بَيْنَهُمَا أَوْ الثَّرْبُ لِلتَّوَسُّطِ وَالْفَقِيرُ

فمنه النكاح ولا منعه ولا منعه بالمقوضة المطلقة بمنزله المهر مرة ما يتبرع بالوطي والقسطه بالطلاق

ولها حبس فيها للفرض التام ولو اتفقا على الفرض جاز وإن اختلفا ففرض الحاكم إذا اترفا إليه
نظرًا فيه بأنه فرض من المثل ولو فرضه ^{بذمة الله} جاز ثم طلقها احتيالاً للمعنة فتزوجها الإحنة لأن فرض الإحنة

يوجب على الزوج مالاً وليس ليا ولا وكلاً مكان وجوده فيه كعدمه والتمتع لا يبيح قضاءه

دفعه ليعقضي ما وجب لها عليه وبما الظلال سقط وجوب التصرف فزود النصف اليه لانه لم يملك

بهرق من قضاء عنه ، ولو تزوج من غيره فسد الزوج بطل لقصره ، فان طلقها قبل الدخول فبطلت
 ولا يكون لها الزمان من قبله ،
 ولم يكن لها نصف ما فرضه ، وان كان قد ذكر به لا تعلم تقبله وتقبله عنه اذا كان بعد ، رهبر المثل

عصا عدا وان كان محجورا عليه للعنف بازمنة زاد عن مهابته لكن تضرب المرأة مع الزوج
 من مهابته
 من المثلث المحجور عليه بتبع بالزيادة بعد فقهه اما الوفاض اقل فان كان بعد راحة فلا قوى الزوج
 وجهه القوي

ويجب أن لا يدخل بالمقوضة إلا بعد الفرض ولو دخل المقوضة بعد سنين وقد تغير قيمتها

تخفيف المهر القريب خفيف وكذا لو خفف عن الشربة ويجوز أنبات الاجرة المفروض والزاد
 على المثل سواء كان من جنس أو لا ولو أبرأته قبل الفرض والوطى اطلاق من مهر المثل والمقتر

لَمْ يَشَأِ الْإِجْلُ لَكِنْ يَنْقُصُ بِقَدَرِهِ مِنْهَا وَلَوْ بِأَحْتِ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعَشِيرَةِ لَمْ يَغْيِرْهَا وَالْإِعْتَارُ

ولو لم يكن شبهة كالتزك منزها واجب لكل وحي مهر واذا وجب الواحد بالوحي المتعدد اعتبر

أرفع الأحوال ولودخل ولم يمت شيئا وقدم لما شئت قبل كان ذلك مهنرا والاشي لما بعد
 يعني أرفع أحوال الدنيا في الأركان الواقعة في الوطى إلى حين الخلق الشبهة لا تزلوا في الوطى في الأرفع
 في الدنيا الآن بشرائطها الدنيا على أن المعونة ولو فرض التماسد على الوطى

الثالث فنقص المهر هو ان يذكر المهر على الجملة معها ويقوض بقدره الواحد الزوجين

فقط من عموم النعم ومن الزكاة الناشئة عن اعدادها في تقويضها اليها ما نقرر ومعه دفع
" سورة الاخلاص انما الشكال ويدي ابو سعيد عن حماد بن عيسى عن شعب بن الحرفوف عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام عن الزميل يقوض المير صدق امراته فقوض عن صدق سائر اهلها

اولت منقضاء
اتقان
من قبلي
الذي

[illegible]

لوا صدقها حاريزه ما ملأه بلك ثم طلعها قبل الدخول فحشرت
بين دفع الأم وضعت الولد وبين ردتيه نصفها ويقوم الولد
حين الوضوء والزيادة في الرضع غير معتبر بحاسة
اليد التي ترضع به فلو كان أحد الوضعتين على ظهر
الأم فلو كان على صدرها لم يرضع من ذلك الثدي لأن
الرضع من الثدي من فم الثدي لا من الثدي
وإذا كان على صدرها لم يرضع من ذلك الثدي لأن
الرضع من الثدي من فم الثدي لا من الثدي
وإذا كان على صدرها لم يرضع من ذلك الثدي لأن
الرضع من الثدي من فم الثدي لا من الثدي

رت على أشكال فيها مخترت في الرجوع ودفع نصف العين في دفع القيمة فان دفعت
 ثم رجعت لم يكن له اخذ العين ويقوى الاشكال في الوصية بالعق ولو كان الصديق
 اقول من بين التدبير والوصية
 الا فاحر ثم طلقوا حتم الرجوع التصف اليه لانه ملك ثم كالا لث فان علينا حق
 ذكر في الخ لا يدل على ملكه بالارث الا بالاحلال ولا يفرق في رجوع
 وجب ارساله وعليه قيمة نصيبها ولو امله الدبره ثم طلق قبل تحرر عبوته وقيل بينهما
 مان والحق بطلان التدبير بالا صداق واذا كان الصداق ديناً او انقضت حتم ان تهمه
 والمه والابراء والعفو ولا ينفق الى القبول ولونلت في بداهة فغى الزوج او وهبها او ابراء
 الطلاق صح ولو غنى الذي عليه المال لم ينقض عنه الا بالتسليم ولو كان المهر عينا لم يزل
 س بل غنى العفو والابراء فان وهب افقر الى القبول والاقباض وفي اجراء العفو مجرى
 من بلفظ العفو والابراء فان وهب افقر الى القبول والاقباض وفي اجراء العفو مجرى
 نظر واذا غنى احد الزوجين عن حقه الدين والعين مع الاقباض صح عفو له وللذي يده
 التناكح وهو الاثر الجدل العفو عن بعض حقها لاجتماعه في كل من تولاه امرها وليس لولي

لو اصدفها خلافاً في يد
من نصف المهر مع نصف
مهره قوله على شكل وكذا
هذا العين النصف
المجبر ويحمل قويا الرجوع في
على القول
من او يقول انا ابرأ من الميزان
من لورثتها وزوجها الاثر لا يحجب
قاعة في يد الزوج فالولد لها حصة
دون الزوج
في ملكها
كانت
أم أخذت النصف وارثه سواء
بما سلم اليها من ثمن فارتدادها لها
بما سلمت له من ثمن ولا يخرج نصف
له الا بزيادة ظهرت بالانفصال
من

[illegible]

[illegible]

وودع عن الكبير برعا وعن الاجبي على شكل ولوارثت افتتح النكاح ورجع الصداق
 في الولد وكذا لو فتح الولد العقد لعيب بعد الدخول وقبله على شكل واذا دفع عن ولده
 الصغير ثم عاد الى الابن لم يكن له الرجوع فيه لان هبة الصغير لانه اما الاجبتى فان رجع اليه
 له بانلافها او بالمصافة لم يكن للدفع الرجوع لانه لا يملك الرجوع في غير الموهوب ان
 ادت العين فكل ذلك لانه تصرف بدفع المتبرع عنه ولو قال الاب دفت عن الصغير للرجوع
 عليه قبل قوله لانه امين عليه ولو طلق قبل ان يدفع الاب عن الصغير المحسر سقط التصرف
 من ذمة الاب الابن ولم يكن للابن مطالبة الاب بشئ ولو كان الولد معسرا بالبعض ضمنه
 وبخاصة ولو توة الاب في العقد من ضمان المهددة حتى ان علمت المارة الا عار

قول الزوج مع اليمن لا مكان تجرد العقد عنه
 كبريقه في إلهامه التخيلا مع الطلاق المتعة

صدقتك العبد فقال بل الجارية فالأقرب الخائف وثبوت مهر المثل ويجوز تقديم قوله
مع اليقين ولو كان أبواها في ملكه فقالا صدقتك أبانك فقال بل أختي ضلي الأولى بخالفان

كتاب النكاح

بين الزوجين انهما قد اتفقا على النكاح فلهما ما بينهما من النكاح
والزواج بينهما وانما هو من النكاح فلهما ما بينهما من النكاح
والزواج بينهما وانما هو من النكاح فلهما ما بينهما من النكاح
والزواج بينهما وانما هو من النكاح فلهما ما بينهما من النكاح

فإن كان الزوجان قد اتفقا على النكاح فلهما ما بينهما من النكاح
والزواج بينهما وانما هو من النكاح فلهما ما بينهما من النكاح
والزواج بينهما وانما هو من النكاح فلهما ما بينهما من النكاح
والزواج بينهما وانما هو من النكاح فلهما ما بينهما من النكاح

عليها ولا شيء لها وميراثها واذا اختلف الزوج والولي فكل موضع قدمنا قول الزوج مع ٥

هذه هنا وتحت الولي اختلفه وكل موضع قدمنا قولها مع البين صحيح بكل وعطف لما

لو ادعى التلميذ الى الولي او الوكيل فان البين عليها وورثة الزوجين كالزوجين الا ان بين

الورثة على نفق من مورثها اتمى على نفق العلم ولو دفع مستكاهم فادعت ذمته هبة قدم قوله

مع البين ان ادعت تلفظه بالهبة والا قبل بغير بين بان تدعى انه نفق بالذم الهبة لانه

لو نوا لم يصرفه ويرد الزوج بدفع المهر الى الزوجته مع بلوغها ورشدها لاعم زوال احدها

وبدفعه الى لهما مع زوال احدها لا بد منه وبالدفع الى الوكيل فيه لا في العقد

المقصد الثالث في القسم والشقاق منه فصل **الاول** في سق

القسم لكل من الزوجين حق على صاحبه وكما يجب على الرجل النفقة والاسكان كما يجب على المرأة

التكبر من الاستمتاع وازالة النفقة والعتبة بين الزوجين حق على الزوج حراما وعجبا لمسلم

كان او كافرا عاقلا كان ومجنونا خفيا كان او عتيا او سليما وبولي الولي عن المجنون فيلونه

على ثابته بالعدل وهو حق مشترك بين الزوجين لا يشترط ثبوت فلكل منهما الخيار في قبول

اسقاط صاحبه قبل الاجبة القسم الا اذا ابتد بها فله الاول لو كان له زوجة واحدة وجب لها

لبنة من اربع والثلاث بضعها اربعين وله زوجان فلهما البتان وله البتان ولو كان

له ثلاث فلهن ثلث من اربع ولو كان اربعا وجب لكل واحدة لبنة لا يخلل له الا مع الامع له

او التساوي اذ هن او اذن بعضهن فبما يخص الا ذن وعلى الثاني لو كان له زوجة واحدة

فمنه ولو كان اكثر من اربع عرضت لهن جاز وان بات عند واحدة منهم لبنة لزم في الباقيات

مثلا وسحق الرضعة والرفقاء والمأثن النساء والمحرمة ومن الى منها او ظاهر لان المرأ

الانح ومن الوقاع وانما تسحق الزوجة بعد الدوم سواء كانت حرة او امه مسلمة او كفاية

ولا عتمة بملك البين وان كن مسئولات ولا المتتمع بها ولا عتمة للتاخرة الى ان نفقوا

الطاعة ولو سافرت فبما ترضه وجب القضاء ولو كان في غرضها فلا قضاء ولو كان

يحين ويفيق لم يخص واحدة بنوبة الا فانه ان كان مضبوطا وان لم يكن فافاق في نوبته

فمنه لاخرى لا يرى في المجنون لفصوحها ولو خاف من اذى المجنونة سقط حقها في العتمة

والاوجب الفصل الثاني في مكانه وماله اما المكان فانه يمينان بمنزله

منه منزلا باغراضها ولا يجمع بين حرتين في منزل الامع اختياره وجمع انفصال المرافق له

ان الزوجين اتفقا على النكاح فلهما ما بينهما من النكاح
والزواج بينهما وانما هو من النكاح فلهما ما بينهما من النكاح
والزواج بينهما وانما هو من النكاح فلهما ما بينهما من النكاح
والزواج بينهما وانما هو من النكاح فلهما ما بينهما من النكاح

قال في الامعان قسم لبنة للاق التي متى الله عليه ولا فعله
وان اردان بقسم للملين فالوجه اعتبار مناهته وكذا قال في ح
وقال في حجه العتمة كذا من لبنة عاترة

في البيع والشراء

وقال في حجه العتمة كذا من لبنة عاترة
وقال في حجه العتمة كذا من لبنة عاترة
وقال في حجه العتمة كذا من لبنة عاترة

في البيع والشراء

کتاب النکاح

[illegible]

fy

فان بات عشر اظلم الجديدة بل يقضى حق الجديدة بثلاث اوسبع ثم يبيت عند الثالثة ثلاث ايام
وعند الجديدة ليلة ثم يبيت العاشرة عند المظلومة وثلاث ليال عند الجديدة ثم يخرج الى صدق
او مسجد ثم يستأنف الغنم وكذا لوبات عند واحدة نصف ليلة فخرج ظالرات عند الاثر
نصف ليلة ثم خرج الى صدق او مسجد ولو كان للاربع فتشترت واحدة ثم قم خمس عشرة فان
عند اثنين ثم اطاعت وحبب نوفية الثالثة خمس عشرة والثانية خمس ابيت عند الثالثة
ثلاثة وعند الثانية خمسة ادوار ثم يستأنف الغنم وكذا لو تشترت واحدة وظلم واحدة واقام عند
الاخرين ثلثين يوما ثم اراد القضاء فاطاعت الثانية فانه يعقم للمظلومة ثلاثة ايام وللناشرة يوما
خمس عشرة قضاء حصة
حصة ادوار فيحصل للمظلومة خمس عشرة عشرة اداء وحصة للطبعة ولوطوق الرابعة بعد خرو
ليها ام لانه اسقط حقها بعد وجوبه فان رجعها وبات منزولها قضاه لا تهاكنت وليجة

لها ولظلمها بشريال مثلاً فانها ماتت التاركة وبقيت الظلمة فان جدد نكاحها فاضاها الا
اذا نكح جديدات او لم يكره في نكاحه للظلم بها فبقيت القضاء وبقيت الظلمة ولودنم لثنت فحبس ليلية
الرابعة فان مكنته استنساها اليه وفاها والافضاها ولو حبس قبل الفسقة فاستند واحدة لزمه
استنساها الباقيات فان امتعت واحدة سقط حقها ولو وهبت ليلتها من غيرها فلزوج الامتناع
فان قبل فليس للوهبة الا امتناع ولا لعيرها وليس للمبت عند عير الوهبة او الواهب ثم ان كان
لليلتها متصلة بليلة الواهب بات عند البنتين والاف في جوان الاتصال نظر في عير العدم لماعير
من تأخير الحق وان وهبت من الزوج كان له وضعها من شاء ومنه ومن قبل عمن ولو وهبت
لغيره لم يفسد حقها من افهم سقط ليلتها وقصر الذوق الاول ولها ان ترجع فيما تركه
بالنظر الى المستقبل لا للماضي حتى اورجعت في بعض الدليل كان عليه الانتقال اليها وبقيت حقها
من حين الرجوع لاسن وفيه ولو عاضها عن ليلتها بشئ لرجع المعاضة لان المعوض كونه
لأنه يكون غير متعوض وهذا هو الحق

المجنو المطبقه ولا الناشرة بمعنى انه لا يبضى لمن مات

باعدہیز

[illegible][illegible]

لا بد عليه بوجه رغبته في قولهم يجوز من غيرهما له قال
لا يجوز في إطلاق الآية قلنا زلت منزلة الأغلبيات لأن الغالبة
للمصلحة الخاصة فلا مانع من الاحتياج
هو الآخر عبارة

خطوطها وموزوناً باستكمال فيه، ووجهه انوار وفتح
(١) مع الاثنين مضمد الاو يندفع الى كوينه
من المشرق مضماً وكل ما يندفع منها
مع فاعله يبرز الثاني، الا ان يمان
بمضمة

باحد بيت فاذا خضع
 للواضع فقل للبا
 اسر لو يكن غفر عله
 التفر على اشكال
 والحضر وله ان يجت
 اوسيع في السفر
 ولو كان تحت زو
 في السفر بل رمع
 ولو كان له زوجه
 او حوضها عنده
 عند صاحبها واد
 الا لقي واجب له
 حتما من بقعة وبق
 من حوضها فان او
 من طلب حتما من
 بستره وجوز
 في ثوب وهو قد
 بجوارحه او تنشا
 في المصح بان حو
 النشور وانفتحت
 ولونها بالاضر
 ولها تزويج بعض
 ولونها شيا
 النشور منها واخذ

وَيُجِزُّ مِنْ غَيْرِهِ
الثَّوْتُ قَبْلَ الْخَلَا
أُظْهِرَ مَا فِي قَلْبِ الْخَلَا
فَعَرَفَ مَا فِي قَلْبِ الْخَلَا

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

من واحدة قضى للبوا في بخلاف سفر الزينة ولو سافر بالفرقة ثم نوى المقام في بعض
 قيات ما اقامه دون أيام الرجوع على أشكال ولو عزم على الإقامة أياماً ثم انشأ سفر
 ية ولا لزوم قضاء أيام الإقامة دون أيام السفر ولو كان قد عزم عليه لم يقض أيام
 لو سافر بالثنتين عدل بينهما في السفر فان ظلم احد بهما قضى لها أما في السفر
 فلفظ احد بهما في بعض الأماكن بالفرقة وغيرهما فان تزوج في السفر خضعها بذلك
 عدل بينهما ولو خرج وحده ثم استجد زوجة لم يلزم القضاء للمختلفات
 جتان فتزوج أخوين وسافر باحدهما بالفرقة لم يدرج حقها من التخصيص
 لعدم توفيقها حصته التخصيص لأن السفر لا يدخل في الغنم ثم يقضى حتى المعينة
 ان في بلدين فاقام عند واحدة عشر اقامه عند الاخرى كذلك اما بان عصى اهلها
 ويستحب التوبة بينهما في الاتفاق واطلاق الوجه وان يكون صحيحه كل ليلة
 ان ياذن في حضور موت ابوهما وله منها عن عيادتهما وعن الخروج عن منزله
 بله اسكان امرأتين في منزل واحد أو برضاهن فان ظهر منه الاضرار لهما بان لا يؤخر
 مة وغيرها امره الحاكم ان يسكنها الى جنب ثقة ليشترط عليها افظالبه الحاكم بما فيه
 اذا السفر بالرميعة لكن يكاتب حاكم ذلك البلد بالمرعاة وليس للولى منع امته
 العتمة ولا منها من اسقاطه او هبته لبعض ضرائرها كالليل فسخ النكاح لو وضعت
لفصل السادس في التفريق وهو فاضل من الشوكلا منها
 يكون بنشوز المرأة فاذا ظهرت امارته للزوج بان تقطب في وجهه او تبتدأ
 قل وتنافع اذا دعاه او تغير عادتهما في ادبها وعظما فان رجعت والا هجرها
 بل ظهر اليها في الفراق وقيل ان يعتزل فراشها ولا يجوز له ضربها فان تحقق
 من حقته جاز له ضربها بالول مرة ويقصر على ما يرجو الرجوع به ولا يترج ولا يكره
 بشئ ممن ولو ضمن الزوج شيئاً من حقوقها فهو نشوز ومنه وطالبه والملك الزا
 نونها من نفقة وقسمه وغيرها اسماً له وقيل للزوج قبوله ولو مهرها عليه لم يحوز
 من حقوقها المستحقة او اعارها فبذلك له مال المخلع حتى ولو يكن اكرهاها ولو كان
 شئ لهما كالتفريق بينهما بحث حكمان اهل الزوج وحكام اهلها لينظر في امرها

هــا و بالفرق حكيما لا توكلان ان تقا على الصلح ضللا من غيرهما و دة وان رايها
 من رايها و بالفرق حكيما لا توكلان ان تقا على الصلح ضللا من غيرهما و دة وان رايها
 العفة

الفصل السادس

الفقرة

فقد كان كان مستحق على الأقل بغيره على القول بان اصفى له
 سنة
 ٥٠
 وتتمرر بالثاني
 انما اطلق المذبح
 بها فحدثت وتزوجت
 وهذا الثاني ثم انت بولدت
 اشهر من وطى الثاني ولا فدان افعلي
 مدة الحمل من على الاول فمكون ان يكون من الا
 ويكون ان يكون من الثاني عندنا والواقع في بعض الامر
 احدهما اخرج الى رجل ثلثين لثان لان فاشه ثابت
 وقاية الولد للفرش ويجعل الفرض واحد منهما اذا
 وطى والزمان صالح لكل منهما فان كان مشترك بينهما فلا يخرج
 الا بالفرقة وهو الاقوى استحسانا
 فلهذا فاعلم حصص الزوجين
 قول لا فرق بين ان يكون احدهما مسلما او كافرا فال
 الفرض في كل واحد من واحد منهما في المثل لان كل واحد
 مستحق في الاجماع الا من الفرض وهذا بقدر ان يكون
 الا من فدية اذ است عبد او رجل حتى يفتى شركة الكافر وهو
 المفعول بحارة

من خبر لعان على نبي
 الدرس السيد قال
 انهم فضا على الاعتراف برهان فقاء انتفى من غير لعان فان اعترف به بعد ذلك الحق به
 فان اعترف به اولاً ثم فقاء لرجيع نفية ولحق به ولو وطى المولى والا جنى فحوا فالولد للمولى ولو وطىها
 المشتركون فيها في طهر واحد فولدت وتداعوه اقرب بينهم فمن خرج اسمه الحق به واغرم حصص الزوجين
 من قيمة امره وقيمة يوم سقطه خا لو اودعاه واحد الحق به واغرم حصص الباقيين من القيمين ولا يجوز
 نفى الولد بوضع الغزل فان فقاء انتفى من غير لعان ولو انتقلت الى موال ووطىها كل واحد بعد
 انتقالها اليه من غير استبراء فالولد للاخير ان وضعت لستة اشهر من وطىه والا فلدن في قبله
 ان كان لوطيه ستة اشهر والا فلا سابق عليه وهكذا ولو وطىها اخر فحوا بعد طى للمولى فالولد للمولى
 وان حصلت عاودة امه ليس منه لغير الحاق به ولا نفية عنه وينبغي ان يوصى له بشئ ولا يورث ميراث
 الا له اذ وفية اشكال وكذا في تملكه او تملك الوارث له ولو اشترى جلى فوطىها قبل مضى اربعة
 اشهر وعشر ايام كره له بيع الولد وينبغي ان يعزل له مضطام الى ربعه الا ان يكون قد عمل بها او
 وطىها بعد المدة **المطلب الثالث** في اولاد الشبهة وطى الشبهة كالقبح في الحاق التنب
 فلو ظن اجنبية زوجته او حارب فوطىها فالولد له فان كانت امه غير عزم فيه الولد يوم سقطت
 ولو تزوج امرأة ظنها خالية وظن موت زوجها او طلاقه ثم بان الخلاف رقت على اول ول بعد اعد
 من الثاني

ومع اجتماع الشرائط لا يجوز نفية لثمة فحوا ولا نفية فان فقاء لم ينفع عنه الا باللعان ولو وطى
 زوجته ثم وطىها اخر بعده فحوا كان الولد لصاحب الفرائش لا يفتى عنه الا باللعان فان تزاد
 الولد له سواء شابا لالا والزان في الصفات ولو وطىها غير الشبهة اقرب بينهما والحق بنفع عليه
 ولو اختلف الزوج والزوجة في الدخول وفي ولادته فالقول قول الزوج مع اليقين ولو اعتدت
 من الطلاق ثم انت بولدت اشهر من وطى الثاني في الحمل المخبر ان لوطىها بعد او شبهة وان تزوجت
 بعد اعداها فان انت بولدت ستة اشهر من وطى الثاني فهو له وان كان لعنه من وطى الاول ويجعل الفرض
 ولو كان لاقل من ستة اشهر فهو للاول ان لم يجز الحاق الولد به وكذا لو نوى بامه فحملت ثم اشترىها
 ولو انتفع على الدخول والولادة لاقل من مدة الحمل لزم الاب الاعتراف برهان فقاء لم ينفع الا
 باللعان وكذا لو اختلفا في المدة وكل من اقتر بولد لم يقبل نفية عنه ولا يجوز له نفى الولد لكان القول
 فان فقاء لم ينفع الا باللعان ولما لم يجز ان اجتمع الشرائط الثلاثة لم يجز له نفية عنه لكن لو فقاء الشبهة
 من خبر لعان على نبي
 الدرس السيد قال
 انهم فضا على الاعتراف برهان فقاء انتفى من غير لعان فان اعترف به بعد ذلك الحق به
 فان اعترف به اولاً ثم فقاء لرجيع نفية ولحق به ولو وطى المولى والا جنى فحوا فالولد للمولى ولو وطىها
 المشتركون فيها في طهر واحد فولدت وتداعوه اقرب بينهم فمن خرج اسمه الحق به واغرم حصص الزوجين
 من قيمة امره وقيمة يوم سقطه خا لو اودعاه واحد الحق به واغرم حصص الباقيين من القيمين ولا يجوز
 نفى الولد بوضع الغزل فان فقاء انتفى من غير لعان ولو انتقلت الى موال ووطىها كل واحد بعد
 انتقالها اليه من غير استبراء فالولد للاخير ان وضعت لستة اشهر من وطىه والا فلدن في قبله
 ان كان لوطيه ستة اشهر والا فلا سابق عليه وهكذا ولو وطىها اخر فحوا بعد طى للمولى فالولد للمولى
 وان حصلت عاودة امه ليس منه لغير الحاق به ولا نفية عنه وينبغي ان يوصى له بشئ ولا يورث ميراث
 الا له اذ وفية اشكال وكذا في تملكه او تملك الوارث له ولو اشترى جلى فوطىها قبل مضى اربعة
 اشهر وعشر ايام كره له بيع الولد وينبغي ان يعزل له مضطام الى ربعه الا ان يكون قد عمل بها او
 وطىها بعد المدة

المطلب الثالث

في اولاد الشبهة وطى الشبهة كالقبح في الحاق التنب
 فلو ظن اجنبية زوجته او حارب فوطىها فالولد له فان كانت امه غير عزم فيه الولد يوم سقطت
 ولو تزوج امرأة ظنها خالية وظن موت زوجها او طلاقه ثم بان الخلاف رقت على اول ول بعد اعد

عنه لأنه ذكر كنية النفقة وأما المهر فانه يرجع للعادة أمثالها ان
 ٥٣

كان الزوج غنيا
 يمكن من ذلك
 لو كان الزوج فقيرا او
 قليل المال بحيث يغد ما له
 كسها بعادة أمثالها ترجع الى الزوج
 العادة أمثالها من رجوع من الاربع الى النكاح
 مثلا فان لم يكن فلا ادون وهكذا فلا اعتبار بعادة
 مثلها مع قدرته ومع فقره بل على قدرته في الكسوة ولما كل
 والمشرع لا يعرض لها تفاوت القيمة بل لان الزوجة إنما تنفق
 لها اصل النفقة وكية النفقة مثلا مع الضرور ولو احتاجت الى
 الجبة مثلا لم يقدر ولربما يكون فقيرها مع البش والياب اما لو كانت
 عادية فاجتبر ابرم فلم يكن وعلا جبة فقل يوم مقام الاربع
 في الماد من الجبة سوى الزينة لم يقدر لها ولو كانت فقيرة فكل
 في تقادير الملل والمشرع في الجبة كية عادية

الغيا مخرجها مستحقا لكونها عبيد لاحد فالواجب ان يزوجها بما يعادلها
 او لا يزوجها من مخرجها في باقي الزمان والمخرج من مخرجها المقتضى
 في مخرجها يوم اذ اطلع الفجر والبرء الى المالك ليس في الواجب لمقتضى الحاجة
 ولا في مخرجها الى الفجر والبرء الى المالك ليس في الواجب لمقتضى الحاجة
 ولا في مخرجها الى الفجر والبرء الى المالك ليس في الواجب لمقتضى الحاجة

في جميع الارزاق
 باولها رومن بوقته على الطاعة فالشتر وهو اختياره ولو كان
 اخرها ونشرت او لا استغنت النفقة من حين التمكن بالنفقة
 حارة
 له ادعاه لا تهاج ما في معنى للمعاوضة فثبت منها ما يقتضيه
 شرعا وان لم يكن معقلا ابتداء كما ثبت في ذمة عوض للمعاوضة
 المجهولة القيمة ويستخرج حيث يحتاج الى مرفقا زينة والسد
 قوله قد تم اختياره اه عيالا يقدم اختياره لان المقادير الذي
 تختاره جازان يكون اقوم عياله منها من الذي يختاره
 الزوج واما حدة من نفسه فقد يختار الزوج
 ان يستخدم في جوارحه وعلها عفاضة
 في ذلك عادية
 ان يكلفها باخرها
 من داره ومع
 ابو هاشم
 الدخول عليها واسراج ولدها من غيره اذا استجبت معها

ولو كانت الزوجة انما تستحق الاحلام لهما لهما استحقاقه **الرابع** الكسوة لها ولخادما ويجب
 في كسوتها ان يعطى من سائر ما يملكه من ثياب ولباس في الشتاء والحر ويزيد في
 الشتاء الحجة ويرجع في جنتها الى العادة امثال المرأة فان كان ثيابها تعاد القطن والكثان وجب
 وان كانت العادة لا مثالا لاربع دائما وفي وقت وجب ذلك كانت من ذوى النجس لهما زياد
 على ثياب ابدل لثياب النجس بنبذة مثالا **الخامس** الفراش ويجب لها حجرة الضيف والنبذة
 فان كانت محتاجة بالزينة والبطا وجب لها ذلك ليلها ونهارها ويجب لها الحففة والحاف في الشتاء ومضرة

ومختدة ويرجع في جنس ذلك العادة امثالها في البلد **السادس** الله الطبخ والشر
 مثل كوز ورجل ومغرفة وقد رما خشب وحجر او خروف او صفر بحسب عادة امثالها
السابع الله التطيف وهي المشط والذهن ولا يجب الكحل والطيب يجب المزبل للسان
 وله منعها من النوم والبصل وكل ذي رائحة كريهة ومن تناول السم والاطعمة الممرضة ولا يستحق

عليه الدوا والمرض لاجرة المجاعة ولا اجرة الحمام الامع البرد ولا يستحق الخادمة الله التطيف
 ويجب ما يزيل الوح كالصابون السكة وعليه ان يسكنها دارا يليق بها اما بقاء
 او اجارة او ملك **المطلب الثالث** في كيفية الاتفاق اما الطعام فيجب عليه ثياب
 الحبة مؤنة الطريق الحز ولا يجب الدقيق ولا الغنم ولا القيمة فان عدل احدهما الى شئ من

ذلك برضى صاحبه جاز ولا فلا واما الادم فاما فقير الى اصلاح كالم وجب لها ان تستصرف
 بان تزيد في الادم من غير الطعام وبالعكس فملك نفقة كل يوم في صحته وليس عليها الصبر الى
 الليل فان مات في اثناء النهار ولم تستزد وكذا لو طلقها ولو نشرت استزد على شكل وليس له
 ان يكلفها اللواكزة معه ولو صنعها النفقة مع التمكن استقرت وان لم يحكم لها حاكم او لم يقدرها واما

الاخدام فان كانت من اهله تختار بين ان يخدمها بنفسه او يتجرها او يملكه لغيره بالاستيلاء
 او العارية او يشترى خادما يجدها او ينفق على خادما ان كان لها خادما ولا خيار لها ولا يجب
 اكثر من خادم واحد وان كانت في بيتها بها بخادمين واكثر للاكفاء بالواحد والزائد يحفظ للمالك
 ولا يجب عليه حفظ مالها ولا القيام فيه ولو اختارت خادما واختار زوجها غيره او اختار الزوج
 الخدم بنفسه طلبت غيره قد تم اختياره ومن لاعادة لها بالاحدا م يجدها مع المرض للحاجة وله
 ابدال خادما الما لوفية لربته وغيرها وان يخدم بنفسه بعض المدة او بعض الخواج ويستاجر للبو
 ولا اخراج ساخر خدما سوا الواحدة اذ ليس عليه كفاه بل يمنع ابوها واقاربها من الدخول اليها

ΔF

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاهٍ
مُتَقَاتِينَ

ووجه الثاني ان زمان الطاعن واحد وسبب وجوب نفقته موجود والمالغ متفق والمحقق عندي الاول
ايضا

کالندر

کالندر

كتاب النكاح

هذه المسئلة من شتر وهي ان التاجر
في مدة الميزان فان غلبت الشراعي فالشراعي
ان غلبت الباعية لولا الفسقة عوض الميزان
الباقي وهو مستحق وان كان ليس له
الرجوع يوجب له البقاء الا في حال المذكور
مستثنا كما سألنا البية في مدة رجعة
ومن حيث انما لا يثبت حكم الرجعة
الخراج الباقى وتخرج الباقى

[illegible]

فَوَيْلٌ لِلْآخِذِينَ بِالْعِزِّ هُنَا عَلَىٰ أَصْنَافٍ مِّنْهُنَّ أَسْفَلُ لَسَانِ الْمُعَرَّبِينَ قَلِيلٌ مَّا تَتَذَكَّرُونَ

△△

[illegible]

كالتدبير المطلق والكتمان فالأقرب أن لا يمنعها إلى يتصدق عليها ولو ندرت فجل جلاله أوبعد
بإذن من الله تعالى

وإنما معناه ما ذكره في المتن من أن يكون له مال مطلقا كان له المال فان طلقها قبل حصوله

المعتق فالأقوى للوجوب وإن عادت إليه بعد جديده ولو كان بعده ومنعها لم يحجب القضا
ولو كان الصوم نديا كان له منعها وكل موضع قلنا إن له المنع لوصافه فالقرب سقوط النفقة
إن منعت الوطى والأفلا وليس له منعها من الصلوة الواحدة في أول الوقت ولا في الواحدة

الثالث

مشرع نعم لو اضاها وجبت الثقة من حين الافضاء الى ان يموت احدها والمريضة معتقة
الامكان الوطى خبرها في الحال او فيما بعد ولا يؤتمن الرجل في قوله لا اطاها ولو انظر بالوطى ^{السكر} مع

الى اهل الخبر من النساء والرجال **الرابع**

حبلت من الشبهة وتاخرت عدة الزوج وقلنا لا رجعة له في الحال فلا يجب النفقة على اشكال ولو قلنا
 له الرجعة فلها النفقة وأما الباتية فلا نفقة لها ولا سكنى الأمع الحمل والضح كالانطلاقان حصل
 وان استند إلى خيارها والى اعياها قبل الدخول سقط جميع المهر إلا في لغة والنفقة وبعد لا يسطر
 المهر بل النفقة ان كانت حالاً او حاملاً على اشكال اذا قلنا النفقة للحمل وجزاؤه للعان كما
 ولو انفق على الولد المنفرد بالعان ثم كذب نفسه ففجر جوعها بالنفقة لها على الزوج اشكال
 عن شبهة ان كانت في نکاح فلا نفقة لها على الزوج على اشكال وان كانت خلية عن النکاح فلا
 لها على الواطى الأمع الحمل فثبت لها النفقة ان قلنا انها الحمل ويجب فحبل النفقة قبل الوضع بغير
 الحمل فان ظهر ضاده استرد ولو اخره اذفع ومضى مان علم فيه الحمل وجب القضاء اذا قلنا
 انه للحمل فإنه يسقط بعض التزام وفي المتوق عنها زوجها مع الحمل دايان الا شهرا لانه لا نفقة
 لها والاخرى ينق من نصيب لدها ولا عجب على الزوج الرقوا اذا تزوج حرة وابنة وشرط

الانذار برق الولد اعلى الرحم لود الرقيق وان اقبلت الحمل ذو عليها

في الاختلاف ولو ادعى الاتفاق وانكرته فان كان غائبا ضليلا لبنته فان فقدت حلفت وحرم لها وان كان حاضرا معها فكذلك على شكال ولو كانت الزوجة امه واختلعا في النفقة المأثمة فالنهر السيدان صدق الزوج سقطت والاحلف وطالب ما لم يخاصه فالحق لها الاتهام نحو يتعلق بالنكاح يرجع اليها كالايلاء والعنة ولو ادعت انه انفق نفقة المعسر فكذلك بما قاله القول قولها كما في الاصل ولو صدقها وانكر البنتا فالقول قولان لم يثبت له اصل مال وكذا لو ادعت

فقد استخرجناها من كتابها ترجع علماء
منه لا ترجع ونفوسه في كل زمان ومكان
لا يقتضي حال في ترجع وفي موضع
ويجعل عدم ذلك نقطة الغريب لا
الانهاؤه بعدكم وهو واجب للعلماء
كل الذين تم الكتب - فمنه كما ترجع في

الاعتناء أصل النفقة ولو دفع الوثن نفقة المدة ثم أسلم وخرجت العدة استرجع من حين أسلم
فلو سلمت فيها استرجع ما بين الإسلامين فإن ادعت الذنب هبة قدم قوله مع البين ولو ادعت
الاذن في السفر فنكره قدم قوله مع البين وكذا لو أنكر التمكن أو ما لو ادعى الشور قدم قوله مع
البين ولو ثبت فادعت العود إلى طاعة قدم قوله مع البين ولو ادعت أنها من أهل الأخدام

أو الاحتشام لم يسل إلا باليقظة ولو ادعت البائن أنها حامل دعي إليها كل يوم في أوله فإن ظهر الحمل
والاستعانة وفي الزمان كفضل أشكال ولو قدمت الحامل بالزنا واعترفت بالولد فعليه النفقة
وإن لم يعتزها أن جعلنا النفقة للحمل ولو كان يبقى الولد فلا نفقة إلا أن يعترف به بعد اللعان ولو
في طلق الحامل رجعيًا فادعت أن الطلاق بعد الوضع وأنكر فالقول قولها مع البين وبحكم عليه

المطلب السادس

في تسلط المرأة على الصنع روايان الأشهر العدم ولو قدر بالمانع مع الصنع فلا منعه والثاني
بالكسب كالفاد بالمال ولو قلنا بالصنع مع العجز هل يتبع بالعجز عن الإدم والكسوة والمكسوة
أو نفقة الخادم أشكال ولا منعه بالعجز عن المهر إلا عن النفقة الماضية فاتها من مستقر وان لم يبق
يقدرها ويفضها القاضي وهذا الصنع أن قلنا به كصنع العيب فاحتج بعد علم العجز انقضى

أو باطنا فان أنكر الاعسار افتقرت إلى اليشيرة أو باقرار الزوج به ولا منعه إلا بعد انقضاء اليوم
ولو رضيت بالاعسار فهل لها الصنع بعد ذلك كالمولى منها أو لا كالعبد أشكال وحق الصنع
للزوجة دون المولى وإن كانت ضعیف أو مجنونة ولا لآلة المجنونة لا خيار لها ولا للسيد ها وحق

المولى عليها والنفقة في دنة الزوج إن سلمها اليه في كل وقت فإذا أيسر عقلت وطالبته وفقتها
كان للمولى عند ها وإن لم تطالبه كان للمولى مطالبته ولو كانت عاتلة كان لها الصنع فإن لم تحتر
الصنع قال لها السيد إن ردت النفقة فاصحى النكاح وإلا فلا نفقة له بخلاف المجنونة لأنها
لا تملك المطالبة بالصنع وهذا كله اتفاقان لو قلنا بالخيار مع الاعسار ولو صبرت المرأة على
لرسقط نفقة بل ينبغي بنا عليه والعبد إذا طلق رجعيًا فالنفقة لازمة أما في كسبه وعلى مو
أو في رقبته كالمولى بطلق ولا نفقة في البائن الأمع الحمل إن قلنا أن النفقة للحامل وإن قلنا للحمل
فلا نفقة لأن نفقة الأقراب لا تحجب على العبد ولو انفق نصفه فالنفقة في كسبه إن قلنا
بالكسب العبد والفاضل بغيره وبين مولاه ولو ملك بصفته الحر ما لا وجب عليه نصف نفقة
الموسر بصفته المملوك نصف نفقة المعسر كذا يجب عليه نصف نفقة أقرابه ولو كان مكانا مشر

قوله (في الزمان) كفضل أشكال ولو قدمت الحامل بالزنا واعترفت بالولد فعليه النفقة وإن لم يعتزها أن جعلنا النفقة للحمل ولو كان يبقى الولد فلا نفقة إلا أن يعترف به بعد اللعان ولو في طلق الحامل رجعيًا فادعت أن الطلاق بعد الوضع وأنكر فالقول قولها مع البين وبحكم عليه
قوله (أو باطنا) فان أنكر الاعسار افتقرت إلى اليشيرة أو باقرار الزوج به ولا منعه إلا بعد انقضاء اليوم ولو رضيت بالاعسار فهل لها الصنع بعد ذلك كالمولى منها أو لا كالعبد أشكال وحق الصنع للزوجة دون المولى وإن كانت ضعیف أو مجنونة ولا لآلة المجنونة لا خيار لها ولا للسيد ها وحق المولى عليها والنفقة في دنة الزوج إن سلمها اليه في كل وقت فإذا أيسر عقلت وطالبته وفقتها كان للمولى عند ها وإن لم تطالبه كان للمولى مطالبته ولو كانت عاتلة كان لها الصنع فإن لم تحتر الصنع قال لها السيد إن ردت النفقة فاصحى النكاح وإلا فلا نفقة له بخلاف المجنونة لأنها لا تملك المطالبة بالصنع وهذا كله اتفاقان لو قلنا بالخيار مع الاعسار ولو صبرت المرأة على لرسقط نفقة بل ينبغي بنا عليه والعبد إذا طلق رجعيًا فالنفقة لازمة أما في كسبه وعلى مو أو في رقبته كالمولى بطلق ولا نفقة في البائن الأمع الحمل إن قلنا أن النفقة للحامل وإن قلنا للحمل فلا نفقة لأن نفقة الأقراب لا تحجب على العبد ولو انفق نصفه فالنفقة في كسبه إن قلنا بالكسب العبد والفاضل بغيره وبين مولاه ولو ملك بصفته الحر ما لا وجب عليه نصف نفقة الموسر بصفته المملوك نصف نفقة المعسر كذا يجب عليه نصف نفقة أقرابه ولو كان مكانا مشر

فقد كالعبد أشكال مثناه أن استحقاق النفقة متحد فلا يسلط
بالإسقاط إلا ما هو محجب لاما يستحب ومن أن الاعسار من باب
الديوب فهو عيب حدك لعين اجتناب

وإن علمنا بشاركان والذن كونه والاناث في الاولاد بشاركان بالتوبة كما في الابوين والاحد
الفصل الثالث في نفقة المالك وفيه مطلب **الاول** في نفقة الزوج ونحوه

عليه ما يملكه الا ان كان من قبض صغير او كبير منفع به وغيره بعد الكفاية سواء كان الزحف ذكر او انثى فنانو
مدبر او اتم ولد في الماكول والمبوق المسكن يرجع في عينه الى عادة ما دامه مثال السيد من اهل يله
ويخبر في الاتفاق عليه من اهل او من كسبه ذكر او كان وانثى فان اشع اجبره الحاكم على الاتفاق او البيع فان
له مال وكان ذا كسبه على اكتساب الاتفاق منه وعلى البيع وان لم يرغ فيه راعبه اجبره على الاتفاق
والا فخير في التقه بل قد ر الكفاية من طعام واداء وكسوة ومسكن ولو جعل التقه في كسبه لكان

اجبر على القيام ولو ضرب عليه ضربته يؤذيهما والفاضل لروضى المملوك جازيا كان افاض
قد ركبايت صرنا في الثقة والاكلة واليجوران يضرب عليه ما يضره ولا ما لا يفضل معه
كفاشة ^{بالكسب} الكفاشة الآن يقوم بموته ولو عجز عن الاتفاق على ام الولد اميت فان عجزت ففق عليها من المال
ولا يجبر عتقها ولو كانت الكفاشة بالترجيح وجب لو فقه في الجميع ففي البيع اشكال ولوملك
عبد او امر وجب عليه الثقة عليه ما وكذا الواجب واوصى له بابه او امره والتسديدا للاستخدام فمما
منع في الكفاشة من عتقه بالوصية والعتق بالوصية
عليه المملوك والمداومة عليه واما الاضلال الشاقة الشديدة فله الامر بما في بعض الاوقات ولا يحل

لقد بللوا غاروا وليس ان يضربوا راحة على ملوك الارضاء **المطلب الثاني** 2

نفقة الذاب يجب النفقة على البهائم المملوكة لكل محملها ولا يسواء استنقع بها ولا يقدر وما يحتاج اليه فان اجتريه بالرعي كفاه والاعلفها ولو امتنع من الانفاق فان كانت متابعه عليه الذكاة اجبر على

علفها وبيعها الوتر بكتفان لم يفعل باع الحاكم عليه عقاره فيه فان لم يكن له ملكا وكان بيع الدابة انتفع ببيع عليه ولو لم ينع عليه الدابة انتفع باجر على الاتفاق والبيع وهل يجزى على الاتفاق في غيرهما

التمتع عليه الذكاة المحلولة عليه وعلى التذكية الاقرب والثاني وكل حيوان ذك روح كالإنسان فيحلب عليه
خبر عليه من اربع الى اثنان بالماء وصغيرا وعلى التذكية رابع الى ثمانية من التذكية ولا يغلق في الاثنا
القيام والنزود والقول له بحبما ينفق على ملوكه وعلى الحيوان وروحيه وغيره وجب الشراء منه فان اشترى

الغيرة السبع كان له قهر واحد اذ لم يجد غير ما يجبر على الطعام لنفسه لو كان للهيمة ولد وقهر عليه
 اذ لم يجد سبل على ان المال لرجلين بشرى الا اضطره لظلمه فخره
 من لهما ما يكفي فان احزنه فغير من علفه او رعى جاز اخذ اللبن ولو كان اخذ اللبن مضرا بالذئبة
 من رعيته

بأن يكون السنة مجدبة لا يجد لها علفا فيفها لم يجد لها ارضا له مكر وله تركه زراعا
 من الجدير بالذم
 ولوم ملك زراعا و شجر احتاج الى التقه كره له تركه لانه مضيع ولا يجير على سفية لانه متعينة
 المال ولا يجيب على الانسان على المال فلا يجيب تعينه

عن ابن عباس عن أبيه عن حماد بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من غلبته الدنيا غلبته الآخرة".

مشكل في الوصايا في الوصية عامة

کاتھولک و پروٹیسٹنٹ مسیحیوں کے لیے

[illegible]

وقال في يومك ردعا وما ينف تترك العل لا لاقر
الزائر بالعلم لا ترضع ولا يجوز اقره عليه

کتاب الفراق

[illegible][illegible]

فان شبه إطلاق كقولك طالق فهو صحيح باطلاق الكل
فيه القول بانطلاق وكلما بصحتمن صحيح ليس بصحيح
للفظ الخلاف **ويجب** ما صحت ليس باثناء القدر
هو صحيح اثناء القائل لقولات طالق وانطلاق
وهو مقصود به الطلاق لا انه مصدر الذوات لا يوجب
سادس وكان مجازا والفظ لا يدل على معناه المجازي الاقرب
قوله لولا لثنتين للطلاقات وان كانت مطلقة لا تنفع انه لا يرفع

[illegible]

ولو ما ما كان له تعيين من شاء وليس لو رثة الأخرى منازعته ولا تكديسه ویرثها معان قلنا
 بوقوع الطلاق بالتعيين ولو مات قبلها ولم يعین فالأقوى أنه لا تعین للوارث ولا قرعة بل هو
 بظلمان
 حتى يطلعه ولو مات واحدة قبل واحدة بعده فان قال للوارث الأولى هي المطلقة والثانية
 رثة الثانية ولم ير من الأولى إلا قرعة بائنه
 حكي
 رثة الثانية ولم ير من الأولى إلا قرعة بائنه
 حكي
 حتى يطلعه ولو كان له أربع فقال زوجته طالق لم يطلق الجميع بل واحدة كالوقوع
 حدیك طالق أو واحدة ممكن طالق الثامن لو طلق واحدة مجتبه ثم اشككت عليه منع منها
 طوبى بالیان ونيفق عليها الى ان یبین فان عین واحدة المطلق او اللکاح لزم ولها احلاف
 یکن بقاءه ولو قال هذه بل هذه فطالق طلقا معا الاثر اقرب طلاق الأولى ورجع عنه فلم یقبل رجوعه
 قبل اقراره في الثانية ولو قال هذه بل هذه او هذه طلق الأولى واحداً الاخرین وطوبى
 لها ولو قال هذه او هذه بل هذه طلق الاخرین واحداً الاولین ولو قال هذه او هذه بل
 هذه او هذه طلق واحدة من الاولین وواحدة من الاخرین وطوبى بالیان فیها وهل
 من الوطی بانها اشكال اقرب ذلك وعلى عدم لوعینة في الموطوءة فقد وطئها حراما ان لم یکن
 تعدة او قد خرجت وعليه المهر وتعقد من حين الوطی ولو ما تافله وقت نصيبه من كل
 ما تم بطالب الیایان عین وصدقه ورتبة الأخرى ورفق الموقت وإن کذبوه قدم قوله
 النبی

من الأصناف النكاح فان كل حلقوا سقط ميراثه عنها ولو مات الزوج خاصة فني
 جميع البيان الوارث اشكال والا قرب القرعة ويجعل الايقان حتى يسطرها **القسم الثاني**
 منط الخاصة وهي **الاول** الظاهر من الحيض التفاس هو شرط في الدخول بها المأذ
 ضرر زوجها ومن هو عكسها وهو الغائب اقل من مدة يعلم استقامتها من القراءات وظنها فيه الى اخر
 تلقى المأذ والنقص قبل الدخول ومع الحمل اومع العيبة مدة يعلم استقامتها من القراءات التي
 ما فيه الى اخر صح وقد روى العيبة شهر اخر ونشئ ولو طلق احد بها بعد الدخول وعده
 والحضوا وحكمه فله اما وكان باطلا سواء كان علم بل للثا ولم يعلم ولو خرج ماضا في **طهر**
 بهما فيه صح خلافا وان صادف الحيض لا بشرط الاستساقح الى اخر ولو كان حاضرا
 الى بها يجزى يعلم جنسا مكافئ **الثاني** الاستبراء فان طلق في طهر واضها فيه **طهر**

[illegible]

فَالطَّلَاتِ

[illegible]

الفصل الثالث في الصيغتين ويشترط فيها أمور **الاول** التصريح وهو

الفصل الثالث في الصيغ وبشرطها امور الاول

انت اوهذا وولدت له ابنة ابوزوج طالق ولو لم انت طلاق او الطلاق ومن المطلقات ومطلقة
على راي وطلقت فلا تملك على راي لم يبع ولو قبل طلقت فلا تملك فقال نعم ويل يبيع ولو لم يخل امره
طالق وقع وفي التلذذ اشكال ولا يبيع بالكتابة جمع وان نوى بالطلاق كقول انت خلية
او برة او زوجك على عازبك او الحق باهلك او بانن واحرام ابنة او سيلة او اعتك وان نوى
على راي وخبرها وصد الطلاق فختارت نفسها في الحال على راي ولا يبيع الا بالعرس مع الطلاق
ولا يبيع بالاشارة الامع العجز عن النطق كالاغرس في رواية يلقى القناع عليها ولا بالكتابة وان
كان على راي لم يجز عن النطق فكسب ونوى حتم **الثاني** التجيز فلو علق على شرط او صفة
لم يبع كقوله انت طالق ان دخلت الدار او اذ جاء واس الثمر او ان شئت وان قالت شئت

وان قصد الشرط بطل

علمهم ها وقع ولو قال انت طالق الا ان يشاء زيد لم يقع وكذا لو قال انت شاء الله **الثالث**
عدم التعقيب بل بطل فلو قال الظاهر المدخول بها انت طالق للبعد فالاقرب البطلان لان البعد

وَكَذَا لَوْ قَالَ نَصَفْتُ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

يبرأ وقع ولم يقتل الضامم الرابع

ولذلك كان من الضروري أن يكون الكتاب في شكل رسالة إلى الخليفة العباسي، وهو الذي كان يملك السلطة السياسية في ذلك الوقت. وقد كان الخليفة العباسي هو من كان يقرر ما إذا كان الكتاب سيجوز أن يُقرأ في المدارس أو في المساجد. ولذلك كان من الضروري أن يكون الكتاب في شكل رسالة إلى الخليفة العباسي، وهو الذي كان يملك السلطة السياسية في ذلك الوقت. وقد كان الخليفة العباسي هو من كان يقرر ما إذا كان الكتاب سيجوز أن يُقرأ في المدارس أو في المساجد.

[illegible]

کتاب الغرق

مولف الصفحة السابقة ولوقالت طالع تلك الأتراك صحت جن
و جيل
عم ع

في الاستثناء
 انما كانت النافذة
 المراد منها بقية ما واحد
 عند ما كان قولك ان طالع
 نال ما وجبها ونوع واحد والنافذة
 عاظمة بالاستثناء المستعنى يكون
 الاستثناء نوعا للاستعنى في الواحد
 وتبين ذلك على خلاف العادة القائل بوقوع الثالث في
 الاستثناء شرح اجنا قولنا العتقة الشاذة ونحو
 فقرة العتاق لم يرد مع دفع الضمان لها غير مائة لان وصف
 الطلاق الصحيح بالعدل والكمال والحسن الغني عن اعتبار وصف
 يعتبر بالطلاق يكون الفرق مصلحته مائة فصنفه بصفات الكمال
 وقد بصره بصفات الغني بالنظر اليها او بواسطة
 مما تارة شارطه بصفه الاحسن او من حيث
 لم يفي فيه بغيره بصفه بالانجية او
 لم يرد ذلك من الاعتبارات التي
 للاتفاق صحة والعادة
 نزوا الوصف والميز
 على خلاف

الستة والفرع على طلاق البدع وجعلوه كالوقوف لانت طلاق
 الستة والبدع ولو قال ملائكة أو الذين على وجه المياض
 والجنود في تخم شأنه وان كان الطلاق ليس بهيم فيشغل المكان
 ويلازم فلا يكون منافي وما قد يستخرج في هذا الأخير المتبادر
 أنه بصفت الطلاق بوصف لا يمكن حصوله لخلق لا يكون
 كقول طلاق بدعها ويعتقد بالفرق بين الوصف المحلل
 والوصف المجامع لفرع على وجه المبالغة غايته إخراج ما وراء ذلك
 فقول لا يخرج من أصله فخرج فاستعان بغيره
 أريد بالتوسيع في ذلك فخرج من الأصل فاستعان بغيره
 المطلق ومنه الخ لا يخرج من أصله فخرج فاستعان بغيره
 الطلاق هنا يكون حكمه إخراج من أصله فخرج فاستعان بغيره
 وأما من باب المبالغة فإخراج من أصله فخرج فاستعان بغيره
 وجعل على وجه المبالغة إخراج من أصله فخرج فاستعان بغيره
 الثالث وقيل إن قوله في
 أن يكون طلاقاً لحد ما مضى على وجه من غير ما مؤيد ما
 كان يفتقد فلا تأكل لثقتي نكاح واحد دفع لإعجاز
 ويظهر عليه قوله ثم ظاهروهن لحد فمن الآية
 والتمية مستفاد من الشرح ولأنه لا يرد
 للوطى المتعبد بما سبقه من الطلاق
 لا تمنع تأخره لا يترتب في المقدار
 وكونه موقفاً لا يثبت
 وإن كان موقفاً

فَإِنْ قُلْتُمْ نَحْنُ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ
وَكُنَّا نُسَبِّحُ هَازِلَةَ الْأُمَمِ الْأُولَى بِأَعْيُنِنَا قَالُوا إِنَّمَا بَشَرٌ مُتَّبَعٌ
وَمَا جَاءَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ قَالُوا نَحْنُ الْمُسْلِمُونَ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ
قَالَ بَلْ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ لَعَلَّاهُمْ بَشَرٌ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْهُمْ فَاصًّا لَهُمْ
يَوْمَئِذٍ أَجْرٌ أَعْلَى

بناج الوكيل شكل بستان من الامور ومن ان في الحقيقة هو الباشا والحق عندنا ان كل الاربع الف رجل قلنا ان شهداءنا والشهداء في الشهداء ايضا

او منتهى اوج جهل و ثلاث و نصفك و انما سلطانى اربع
لربيع و جسد و قوله و قصد **الفصل الرابع**

الفصل الرابع

فيه سماع شاهدين عدلين النطق بالعصبة فلو طلق ولو شهد ثم اشهد لم يقع وموت الابطاع
 ووقع حين الاشهادان قصد الاشياء والى بلفظه والا فلا ويكفي سماعهما وان لم يابروا بالاشهاد
 ولا يقبل شهادة الفاسق وان تعدد ولا مع اخفائه للعدل ولو شهد فاسقان قتم تابا سمعت
 شهادتهما ان ختم اليهما في السماع عدلان والا فلا ولا بد من اجتماعهما حال التلفظ فلو اشباحوا
 اسد هائم اثنا بحضور الآخر لم يقع ولو اشباحوا بحضور احد هائم اثنا بحضورهما معا وقع الثاني ولو
 قصد في الثاني الاخبار بطلا ولو شهد بالافرار لم يشترط الاجتماع ولو شهدا احدهما بالاشباح
 والآخر بالافرار لم يقبل ولا يشترط اجتماعهما في الادلاء ولا في تحمل الافرار بل في التحمل للاشياء
 ولا يقبل شهادة النساء وان انضممن الى الرجال ولو شهد من ظاهرين العدل لم يقع وان كانا من
 اهل البيت لم يقع

ولو كان احدهما الزوجة ففي حجة ابقاء الوكيل اشكال فان قلنا بل هو ليس بالمقصود الثاني

في اقسام الطلاق وهو اما واجب كطلاق المولوك المظاهر فانها يجب عليها اما الطلاق والعتق
وايضا الواضحة كان واجبا ولما مندوب كافي حالة الشقاق اذا لم يكن للاتفاق واما مكروه كالجمعة
وحالة النيام الاختلاف واما محظور كطلاق الحائض والموطوءة في مدة الاستبراء وايضا الطلاق
لوعلة زمة لا يفسخ البهائم لا الله الطلاق
اما بدعي او شرعي فالاول طلاق المتشاء والحائض مع التدخل والحضور وعدم الحمل للموالة
في طهر الموافقة اذا كانت غير راسنة ولا صبيحة ولا حامل والطلاق ثلثا وانكلا باطلا الا الاخير فانه
يقع واحدا واما الشرعي فاما طلاق العدة او سنة فالاول بشرط فيه الرجوع في العدة
وللوافقة وصورة ان يطلق على الشرائط ثم يراجع ويواقع ثم يطلقها في غير امر الموافقة ثم
يراجعها في العدة ورجاها ثم يطلقها في طهر اخر فحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره فاذا فارقت ثم
عادت اليه ففعل كالاول ثم تزوجت بالمحلل ثم فارقت وحادت الى الاول فوضع كما تقدم
حرم عليه التماسه واما الطلاق الستة فان يطلق على الشرائط ثم يتركها حتى يخرج من العدة

وبعد عليها ثانياً اعتدلا جديا بهر جدي ثم بطاها ثم يطلقها في ظهر آخر ويتركها حتى تخرج الغدة
ثم تتركها جديا بهر جدي وعقد جدي ثم بطاها ثم يطلقها في ظهر آخر وتغمر عليه حتى تنكح زوجها عيني
ولا يهدم عدها حتى يها في الثالثة ولا تغمر هذه مؤتدا وقد براد بطلا في الستة ما يقابل البقي
عند مؤتدا في الثالثة وهو
الثالثة

الامانة والعدل والصفا
والطهارة والتقوى والبر
والحسن والمجاهدة
والمجاهدة بالمعروف والنهي
عن المنكر

فی الطلاق

[illegible]

وهو الشرع يكون الشرع اعم ولو ارجع فالعامة وطلق فنزل الواقعة مع ولم يكن طلاقا

ولا سنة يلغى الاخص كذا لو تزوجها وطلق قبل الدخول ولو طلق المأمل وراجها جازن
بطأها وطلقها ثانية المدة اجماع وفي السنة قولان فان راجها بعد طلاق عدة شقة
طلقها ثالثا المدة حرمت بدون الحمل ولو طلق المأمل ثم راجها فان واقعا وطلقها في طهر
اخر صح اجماع وان طلقها في طهر اخر من غير موافقة فصح الزوايين الوقوع فان راجع وطلقها
ثالثا في طهر اخر حرمت عليه ولو يكن طلاق عدة ولا سنة بالمعنى الاخص كذا الوجه الاطلاق
قبل الموافقة في الطهر الاول بعد طلاق اخر فيه على اقوى الروايتين لكن الاول تقرب
الطلاق على الاطهار ولو طلع في القربان وجب الاستبراء والافلا وابسا الطلاق
اما بائن او رجعي الاول ما لا رجعة فيه للزوج الا بعد سنة نافذة هو ستة اشهر الاول مثلا
غير المدخول بها في قبل ودرجوا لموجبا للفصل الثاني الباشة وهي من بلغت محسنين

اوستين على ما تقدم وان دخل بها الثالث من لم تبلغ الحيض وهي من لها دون تسع سنين
وان دخل بها الرابع المختلعة ما لم ترجع في البذل فان رجعت في العدة انقلب رجعا بمنح
ان الزوج الرجوع في البضع وهل ينبغي وجوب الاتفاق وتخويل الرابعة والاخت والاقر
ذلك مط وفي النكحة مع العلم لا ٢٢
رجعا كالمختلعة السادس المطلقة ثلثا بينها رجعتان والثاني ما للزوج وفيه رجعة سواء
اولا وهو كل اعدا الا تمام السنة وكل امرأة استكملت اطلاقا ثلثا بينها رجعتان حرمت

[illegible]

ان مات في مرض الى سنة ما لم تزوج وفي الاثر والكافرة اشكال اذا اعتقت او سلمت الى اهل
 مع اللعان والضلع للزوجة او عند التحريم للمؤبد لسدا بها رضاع وفي المستدبر كالوط
 نظره في لعب اشكال ان كان من طرفه ولو اسلم واسلم في خمار بعد ابرزه الوافي ولو افرقت
 التام الحامل
 واحد ما لم ينفذ من الحيض
 قد بان على السلام في الحيض
 الصادق على الزوجين بان اذنت له اي اذنت به بالانكشاف
 من الظلال وهو العدة والحد في الزنا والحد في الزنا والحد في الزنا
 من الظلال وهو العدة والحد في الزنا والحد في الزنا

الطوائف
اقول الرواية الاولى
وهي اقوى من رواية الحسين
عز عن ابن ابي عمير التلامذ
فليس له رجل يطلق امرأته ثم يزوجها بشروط
ثم طلقها ثم اهللها ورجعها بشروط ثم طلقها من
منه قال ثم قلت كل ذلك في شهر واحد هل ينبغي
الرواية الثانية وروى عبد الرحمن النخعي قال قال ابو عبد الله
في الرجل يطلق امرأته ثم يزوجها قال لا يطلق الطلاق الا في
حقيقته وانما كانت الرواية الاولى هي من حيث التدوين
حيث اعتصموا بها بعموم القرآن والاخبار الصالح اجتماع
قول الامام للفقهاء تنبئ الجماعة عندكم ترجيح في ذلك
بعضي ان عندنا قد يهاقد يكون بانه وقد يكون
فتنبئ على الميوزة وبسبحه وكذلك ان
ترجح في اليد الغضيرة رجحنا
المرحلة سوارج الرواية
ام لا وسواء عرفت
الاولى

التي لا تملك على نفسها علم الزوج بمجراد الزوج بل على الزوجية

[illegible][illegible]

بالطريق

قوله لا ورب الله في انكسارها

وجو الفتن

ورزان الناس وهو

واما في فتنه فلاق فتنه لا

يقطع الميراث ويحتمل عدم كونه

لان الرقة قاطعة للميراث فلا يعود الاثنا

ولم يوجبه جلت

قوله الفصل الثاني في الرجعة

فصل من رجع جوعا الى عاده طوى الشئ استدام النكاح

بقائه ثم عاده الزنا من عند المحققين ولهذا حكم على الرجعة

بالحكم الزوجه عارة

قوله لتعلق النكاح بالزوجين على شكل الاول بشا من اصاله

البقاء في زمان العدة والطلاق وبغيره ما قاله للمصنف ان

الزوج يملك الرجعة من غير اعتبار زمانه لول المعنوية وهو

الحق في حق من قبل دعوى الوفاء في ذلك وانما لم يكن

عليه يمين لان دعوى البضع لا يسمع الا بدعوى سببه اما

العقد وملك الرجعة ودعواه ابتداء من غير سبب لا يسمع

والاول متفق هنا والثاني ليس محل النزاع

قوله ولا يربح الرجوع له وجه القربان الرجعة استدامه

الابتداء والمنوع منه الابتداء ومن حيث ان الطلاق او الزنا

في النكاح طاهر من حيث ثبوتها ان ثبت الرجعة عين النكاح

الاول وغيره في الاول حال الاستحالة اعاده للمعدوم والثاني

يكون لا يربح الرجعة الا بعد رجوعه عن الاول ايضا

مقول في ذلك لا يسمع عليها ما من حيث انها رجعة

ومن ان رجوعه من رجعة لان الرجعة طاهر

قوله ومن ان رجوعه من رجعة

الرجوع عليها بغير النكاح

فكان له الميراث وهو

ميراث على ان

الرجعة

بضمير الغوات والرجوع لان البضع لا يضمن الا

بالقبول عارة

الفصل الثاني

بالطلاق ثلثا في الصحة من قبل التوبة اليها ولو ادعت الطلاق في المرض ادعى الوارث في الصحة

قدم قوله مع اليقين ولو ارتدت المطلقة ثم مات في السنة بعد عودها وارثها هو لا قرب الاثر

في الرجعة وتصح لظن مثل اجتناب وانكار الطلاق وضلوكا لوطي

والقبيل واللين شهوة والاخرين بالاشارة الدالة عليها وقيل باحد القناع من دماها وبشتر طي

والقبيل والمردود عن قصد فلو وطئها ما اوطن انها غير المطلقة لم يحصل الرجعة ولا بد

من التبريد عن الشرط فلو قال واجتنب ان شئت لرجعت وان قالت شئت وبشتر كاشهاد وليس بها

لكن لو ادعى بعد العدة وقوعها فيمار به قبل دعواه الا بالتبرع ولو راجع بعد الطلاق فانكرت الرجعة

قدم قوله مع اليقين ولو ادعت البضعة العدة بلحوض مع الاحتمال وانكرت مع اليقين ولو ادعت

بالاشارة فان تعقا على وقت الإيقاع رجع الى الحساب فان اختلفا فيه بان تقول طلقت في رضا

ويذكر هو في شوال قدم قوله الزوج مع اليقين ولو ادعى الزوج الانقضاء قدم قوله مع اليقين ولو

كانت حاملا فادعت الوضع فتدو لم تخطأ حضار الولد حتى لو ادعت الانقضاء بوضعه

ميتا او جانا فضا او كاملا فادعت مع اليقين ولو ادعت الحمل فانكر فاضطر ولذا فكر ولادتها لم تقدم

قوله لا يمكن البينة هنا ولو ادعت الانقضاء فادعى الرجعة قبله قدم قوله مع اليقين ولو ادعت

فادعت بعد الرجعة الانقضاء قبلها قدم قوله مع اليقين لا صالة صحة الرجعة ولو كتبها مولا

في تصديق زوجها على وقوع الرجعة في العدة وادعى خروجها من الرجعة لم يقبل منه ولا يبين

على الزوج لتعلق النكاح بالزوجين على شكل ولو ارتدت بعد الطلاق ففي المنع من الرجعة

اشكال يتشأن من كون الرجعة زوجه ومن عدم صحة الابتداء فكذلك الرجعة فان رجعت رجع

العدة ان شاء وكذا الاشكال لو طلق الذمية والا فرب جوار الرجوع ولو منعا الرجعة افتقر الى

رجعة اخرى بعد الاسلام ولا يشترط علم الزوج في الرجعة ولا رضاها فلو لم يعلم وتزوجت

بغير ردت اليه وان دخل الثاني بعد العدة ولا يكون الثاني لحي بها ولو لم تكن بنت تحلف الثاني

على عدم علم الرجوع فان نكل حلف الاول وودت اليه ولو صدق الثاني والمواودة ردت اليه

ولو صدق الثاني خاصة قبل حقه وتحلف هي على نفي العلم ولا ترتد الى الاول وانفخ نكاحا

من الثاني باقراره فثبت لها نصف المهر ومع النكاح الرجوع ولو ادعى الرجعة عليها اولا فان قدمت

لم يقبل على الثاني وفي الرجوع بالاهر اشكال يتشأن من انها اقوت ومن انها اقوتت وان كن بنت حلفت

ان قلنا بالفرم والا فلا فان سكنت حلفت الزوج وغرمت فاذا زال نكاح الثاني وجب عليها اشك

بموتها او طلاقه

او تصديقه

الى

في الطلاق

قالوا في الطلاق ما كان في حقه الطلاق لا يستبرأ الا سنة واحدة
كأنه لا يكون له طلاق الا بعد سنة واحدة

قالوا في الطلاق ما كان في حقه الطلاق لا يستبرأ الا سنة واحدة
كأنه لا يكون له طلاق الا بعد سنة واحدة

قالوا في الطلاق ما كان في حقه الطلاق لا يستبرأ الا سنة واحدة
كأنه لا يكون له طلاق الا بعد سنة واحدة

قالوا في الطلاق ما كان في حقه الطلاق لا يستبرأ الا سنة واحدة
كأنه لا يكون له طلاق الا بعد سنة واحدة

قالوا في الطلاق ما كان في حقه الطلاق لا يستبرأ الا سنة واحدة
كأنه لا يكون له طلاق الا بعد سنة واحدة

قالوا في الطلاق ما كان في حقه الطلاق لا يستبرأ الا سنة واحدة
كأنه لا يكون له طلاق الا بعد سنة واحدة

٢٣ قوله في الوفاة شهران وحسنه أيامه روى
عبد بن
سنان عن
عليه السلام
أنه قال
أما الولد من
سيدة هاربية
أشهر روى عن
عليه السلام
فرض عليه
الشهر في طي
أم الولد عارية

أقول هذا مسموع قلنا أنها تاتي في الموضع المنصور عليها
اولا لأدوات قبل وقال أبو الصلاح عده أم الولد لو
سبها هاربية شهر عشرين أيام إذا كان يطأها وبه قال
جزء وقال من لا عده عليها لأنها ليست زوجة ولا دليل على
الطلاق عدها ولا ياتي بها في طي أم الولد عارية
فرض عليه الشهر في طي أم الولد عارية

أقول هذا مسموع قلنا أنها تاتي في الموضع المنصور عليها
اولا لأدوات قبل وقال أبو الصلاح عده أم الولد لو
سبها هاربية شهر عشرين أيام إذا كان يطأها وبه قال
جزء وقال من لا عده عليها لأنها ليست زوجة ولا دليل على
الطلاق عدها ولا ياتي بها في طي أم الولد عارية

أقول هذا مسموع قلنا أنها تاتي في الموضع المنصور عليها
اولا لأدوات قبل وقال أبو الصلاح عده أم الولد لو
سبها هاربية شهر عشرين أيام إذا كان يطأها وبه قال
جزء وقال من لا عده عليها لأنها ليست زوجة ولا دليل على
الطلاق عدها ولا ياتي بها في طي أم الولد عارية

أقول هذا مسموع قلنا أنها تاتي في الموضع المنصور عليها
اولا لأدوات قبل وقال أبو الصلاح عده أم الولد لو
سبها هاربية شهر عشرين أيام إذا كان يطأها وبه قال
جزء وقال من لا عده عليها لأنها ليست زوجة ولا دليل على
الطلاق عدها ولا ياتي بها في طي أم الولد عارية

أقول هذا مسموع قلنا أنها تاتي في الموضع المنصور عليها
اولا لأدوات قبل وقال أبو الصلاح عده أم الولد لو
سبها هاربية شهر عشرين أيام إذا كان يطأها وبه قال
جزء وقال من لا عده عليها لأنها ليست زوجة ولا دليل على
الطلاق عدها ولا ياتي بها في طي أم الولد عارية

أقول هذا مسموع قلنا أنها تاتي في الموضع المنصور عليها
اولا لأدوات قبل وقال أبو الصلاح عده أم الولد لو
سبها هاربية شهر عشرين أيام إذا كان يطأها وبه قال
جزء وقال من لا عده عليها لأنها ليست زوجة ولا دليل على
الطلاق عدها ولا ياتي بها في طي أم الولد عارية

أقول هذا مسموع قلنا أنها تاتي في الموضع المنصور عليها
اولا لأدوات قبل وقال أبو الصلاح عده أم الولد لو
سبها هاربية شهر عشرين أيام إذا كان يطأها وبه قال
جزء وقال من لا عده عليها لأنها ليست زوجة ولا دليل على
الطلاق عدها ولا ياتي بها في طي أم الولد عارية

أقول هذا مسموع قلنا أنها تاتي في الموضع المنصور عليها
اولا لأدوات قبل وقال أبو الصلاح عده أم الولد لو
سبها هاربية شهر عشرين أيام إذا كان يطأها وبه قال
جزء وقال من لا عده عليها لأنها ليست زوجة ولا دليل على
الطلاق عدها ولا ياتي بها في طي أم الولد عارية

أقول هذا مسموع قلنا أنها تاتي في الموضع المنصور عليها
اولا لأدوات قبل وقال أبو الصلاح عده أم الولد لو
سبها هاربية شهر عشرين أيام إذا كان يطأها وبه قال
جزء وقال من لا عده عليها لأنها ليست زوجة ولا دليل على
الطلاق عدها ولا ياتي بها في طي أم الولد عارية

أقول هذا مسموع قلنا أنها تاتي في الموضع المنصور عليها
اولا لأدوات قبل وقال أبو الصلاح عده أم الولد لو
سبها هاربية شهر عشرين أيام إذا كان يطأها وبه قال
جزء وقال من لا عده عليها لأنها ليست زوجة ولا دليل على
الطلاق عدها ولا ياتي بها في طي أم الولد عارية

الاول في العدة امة في الطلاق قرآن وان كان زوجها قاطن اقلها بقعة فيه ثلثة

عشر يوما وخطان ثلثين دلائل وهل حكم الفسخ للبعع حكم الطلاق الا في ذلك وكذا الفسخ للعيب
وان كانت من ذوات الحيض لم تحض فعدتها خمسة واربعون يوما ولو كانت حاملا فعدتها ما وضع
الحمل وفي الوفاة شهران وحسنه أيام والحامل يا بعد الاجلين ولو كانت أم ولد لولها ما عدتها ثمانين يوما

زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام والذمية كالزوجة في الطلاق والوفاء وفي كل امة ولو اعققت ثم
طلقت فكالزوجة ولو طلقت رجعا ثم اعققت اكلت عدة الحرة ولو كان بابا اكلت عدة الامة ولو
الزواج أم ولد للمولى رجعا ثم مات في عدة استأنفت عدة حرة ولو لم تكن أم ولدا استأنفت عدة امة

ولو كان بابا اتمت عدة الطلاق ولومات زوج الامة ثم اعققت اكلت عدة حرة ولو دبر للمولى
موطونه اعتدت لوفاته باربعين شهر عشرين أيام ولو اعققت في جبانة اعتدت بثلاثة اقراء ولا
يجزئ الزوج ووقته في جميع ما تقدم والمعنى بعضها كالحرة والمكاتبه للشرطه والتي لو توفد كالا

ولو ادت في الانشاء فكالزوجة ولو اعققت بعد قرين او شهر ونصف خرجت من العدة ولو
الحقت للذمية بعد الطلاق بدار الحرب فنبئت في انشاء العدة فالأقرب اكل عدة الحرة
وهو العقب وجوبا

للطلب الثاني في الاستبراء وهو التبرجس الواجب بسبب ملك البين عند حدة

وزواله من ملك جارية موطونه بيع او غير من استنعام او صلح او ميراث او اتي سبكان لم يجز له
وطؤها الا بعد الاستبراء فان كنت حلي من مولى او زوج او طوئته لم يقص الاستبراء الا بضع
او مضي أربعة أشهر وعشرة أيام فلا تجل له وطؤها قبل ذلك ويجوز في غير القبل وبكره

بعد ها ولو كانت من ذوات الاقراء استبرأت بحضته وان بلغت من الحيض لم تحض فحده
واربعين يوما وكذا يجب على البائع الاستبراء ويسقط استبراء المشتري باخبار الثغر بالاستبراء
او اذا كانت المرأة او كانت صغيرة او بائنة او حاملا او حاضا ولو كان له زوجة فاستبرأ بها

بطل النكاح وحل له وطؤها من غير استبراء واستبراء المملوك كالمولى ولو فتح كتابه امسكه
ولو عاد المرد من المولى والامة جل الوطى من غير استبراء ولو طلق الزوج لم يحل على المولى الا
العدة فكفى عن الاستبراء ولو اتمت الحرة بعد الاستبراء لم يجب استبراء ثان وكذا لو استبرأ

في حال الاحرام ولومات مولى لامة للزوجة او اعققتا ولم ينفخ ليجب الاستبراء على الزوج
ولو باعها من جل لم يسم ثم نقابا لا ورده ليجب الاستبراء وهل يجرم في مدة الاستبراء
غير الوطى من وجوه الاستمتاع اشكال ولو وطى المشتري في مدة الاستبراء او استمتع بغيره

عن الوطى من اشكال ولو وطى المشتري في مدة الاستبراء او استمتع بغيره
عن الوطى من اشكال ولو وطى المشتري في مدة الاستبراء او استمتع بغيره
عن الوطى من اشكال ولو وطى المشتري في مدة الاستبراء او استمتع بغيره

عن الوطى من اشكال ولو وطى المشتري في مدة الاستبراء او استمتع بغيره
عن الوطى من اشكال ولو وطى المشتري في مدة الاستبراء او استمتع بغيره
عن الوطى من اشكال ولو وطى المشتري في مدة الاستبراء او استمتع بغيره

کتاب الفسراق

[illegible]

YR

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

وحرمانه لم يمنع ذلك الولد من الاستبراء ولا يمنع وجوب الاستبراء من تسليم الجارية
 إلى المشتري يجوز بيع الموطونة في الحال ولا يجوز تزويجها إلا بعد الاستبراء وإن اعتقها أو أبعدها

الفصل السابع

الفصل السابع في اجتماع العدة ^{الزوجة} لو طلق بيا ووطى العدة ^{بها} للثبته استأنفت عده كاملة وتدخلت العدة ^{أي البائن والثبته} ولو وطى المطلقة رجعيًا بطنها غير الزوجة وجبا سببنا العدة فان وقع في القراء الاول والثاني والثالث فالباقي من العدة الاول يحسب للعدة ^{الزوجة} ثم يحل للثانية ولدان ^{بها} يراجع في بقيته الاول دون الثانية ولو طام امرأة بالثبته ثم طعنها ثانياً دخلت العدة ^{بها} ولا فرق بين كون لعدتين من جنس واحد وحينئذ بان يكون احدهما بالاقراء والثانية بالحمل ولو طلق رجعيًا ^{بها} ووطئها بطنها بعد مضى فز تحملت وانقطع الدم كان له الرجعة قبل الوضع لان الحمل لا يشترط ^{فكون} محسوباً من بقية الاول ^{بطلت} جميع الثانية ولو طلقها رجعيًا ثم راجعها ثم طلقها قبل الوطى استأنفت عده ^{لان العدة الاولى} كاملة ولو مضى النكاح في عده الزوجي ففي الاكفاء بالاكمال اشكال ولو خالها بعد الرجعة قبل ^{بها} لاعدته وليس بمبطل ولا خالها بعد التحول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول فلا عده ^{بها} على

ولو تزوجت المطلقة في العدة بغير المطلق لم يصح ولم ينقطع عده الأول لسبقها واستأنفت أخرى
لثالث وهذا الأول ان يزوجهما كان بايضا في تيمه عدها الاقرب للمنع لان وطئ الثاني يمنع من
اجل ما دل الزمان مع القرب اولى ولان التزويج يقطع عده فيثبت حكم عده الثالث فيمتنع عليه
لاستمتاع وكل نكاح لا يعقبه حلال الاستمتاع كان باطلا ولو كان رجيا جائزه الرجعة لان
طريقها طريق الاستدامة ولهذا يجوز نكاحها في الاحرام ولو حملت كان الحمل من الاول عدت
بوضعه واكملت عده الاول بعد الوضع وله الرجعة في الاكمال دون زمان الحمل لو استقر عنها
اكملت بعد وضعه عده الاول واستأنفت عده الاخير ولو حمل ان يكون منها قبل يفرق فيعتد بوضعه
لمن الحق به والاقر بانها لثالثي لانهما فرس في ولونكحت في الرجعة فحملت من الثالث اعتدت له بوضعه
ثم اكملت بعد الوضع عده الاول وللأول الرجعة في تيمه العدة لان زمان الحمل ولا تدخل العدتان

[illegible]

9 1 9

الطلاق لم يعلم بالطلاق صح النكاح اذا صادف خروج العدة وكذا الامة للتوقي عنهما زوجها اذ لم

او حالاً بوما فیوما وان کانت باینه لم تستحق نفقه ولا سکنی سواء بابطلاق او خلع او فسخ ان کا

حائلا وان كانت حاملا استخففت النفقة والتكفي الى ان تضع ولا فرق بين الدعيته والمسلية في

الاستحقاق وعدمه إنما الامة فلا يجب على السيد تسليمها الى الزوج دائماً لان له حقاً في خدمتها ولكن

لأن يستخدمها في وقت الحاجة ويسلمها الى الزوج في وقت الفراغ فان سلمها الى الزوج دائما سحقت

الفقه والتكفي في زمان النكاح والعدة الرجعية ولورجت المختلفة في البدل استخفت الفقه

والتكني من حين علم الزوج والوطنية المشبهة لا سكني لها ولا نفقة وكذلك المنكوحة نكاحاً قاصداً

وام الولد الاعتقها سيد هاتما لو كان احدهم حاملا فانها يستحق الثقة والتمكين على اشكال اول

للتوفى عنها زوجها ولا سكنى فإن كانت حاملا فلا ينطق عليها من نصب الحمل والأقرب السقوط

ولو طلقها رجياً ناسراً لم يمتحنى كمن لا يمتحنى صلب النكاح ولا يستحقها الا ان تكون حاملاً وقلنا

النقطة للمحل ولإطاعت في إنشاء العدة واحتقت وكذا لو نشرت في ثناء العدة سقطت النكحة

فان علوت استخفت ولو نضحت نكاحه لردته عن غير فطر استخفت ولو نضحت نكاحها لردتها لم يستحق

المطلد الثاني: في صفة السكنى لا يجوز المطلقة رجعا ان تخرج من بيتها الذي المقتضى

ما لم يضطر ولا يجوز للزوج اخراجها الا ان ياتي بفاحشه مبتذله وهوان تفعل ما يوجب خلع الزوج

رواقه وادنى ما يخرج له ان تؤذى هل الزوج وتستطيع عليهم بلسانها ولو كان منزلها في مكة

البلد وخاف على نفسه اجاز نقلها الى موضع مأمون وكذا اذا كانت بين قوم فقه او حجة

انهدم المنزل وكان مستعارا ومستاجرا فانقضت علة جازله اخرجها ولها ايضا الخروج ولو تلفت

في مسكن دون مستحقها فان رضى به بالمقام فيه والا جاز لها الخروج والمطالبة بمسكن يناسبها

ولو تمكن الزوج من دفع بقية احوالها تصير باعتبارها مسكنا له ذلك ولو كان مسكنا لها

لكنه يضيّقونها عن الزوج وجب عليه الارخال عنها واذا سكنت في مسكن امثالها اعدة عن

الزَّوْجَ وَاهْلَهُ فَاسْتَطَاعَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ بَلْ يُؤْذِيهَا لِحَاكِمَ بِمَا تُزْجِرُهُ وَلَوْ اتَّقَاعَ عَلَى الْإِذَا

من سكن أمثالها إلى غيره مثله وأزيد وأدون لم يحز ومنها الحاكم من الانتقال إن حو الله تعالى

فجاءته النكاح ولو طلق في مسكن إزید من أمثالها بان يكون دارین یفرد كل واحدة عرفتها جاز

کتابخانه افغانستان

100

[illegible]

مكتبة الزمان
مكتبة الزمان
مكتبة الزمان

١٠٦٢ اتفاقا والناس

فَوَلَّيْنَاكَ كَانَتْ الْمَطْلُوقَةُ رَجْعِيَّةً لَوْ نَبَعَ لَوْ كَانَتْ ٧٤

بَيِّنَاتٍ وَمَعْدَا
بَلَقَ بِهَا الْفَرْقَ
كَانَ سَاكِنًا مَعَهَا قَبْلَ الْفُرْقِ
وَجَبَّ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ عَنْهَا كَانَتْ لَهَا
بَارِنًا حَيْثُ جَبَّ لَهَا التَّكْنِ لِيُزِمَ الْخُلُوعَ
بِالْإِجْتِمَاعِ وَكَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا فَظَاهَرَ
الْأَصْحَابُ عَدَمَ وَجُوبِ نَقَرِهَا لَا تَهْمُ بِزَلَّةِ الرَّوْحَةِ
وَيُكَلِّفُ بَانَ الْقَتْلَ بِهَا لِنُظَرِ عَوْنِهِ أَمَّا يَجُوزُ بَيْتُهُ الرَّجْعِيَّةُ لَا مَعْلَمَ
فِي عَيْنِ زَلَّةٍ لَا جَبْتِ فِي أَصْلِ عَوْنِهِ وَكَانَ حَكْمُ أَضْعَفَ وَكَوْنُ
الْخُلُوعِ بِهَا حُكْمًا كَثِيرًا وَهَذَا الْمُسْتَلْزَمُ مِنَ الْقَوَاتِ وَلَمْ يَذْكُرْهَا
الْأَصْحَابُ فِي بَابِ الْفُرْقِ وَاشَارُوا إِلَيْهَا فِي هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَتَّبِعُوا
الْخُلُوعَ الْهَرَمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا نَالِشٌ مِنْ ذِكْرِهَا وَابْنُ حَبِيبٍ يَحْتَمِلُ
جَانِبَهُ وَلَوْ وَجَّهَ غَيْرُهُ وَامْرَأَتُهُ رَضِيَ عَنْهُ
فَوَلَّيْنَاكَ أَقْرَبَ ذَلِكَ وَجِهَ الْقَرِيبَ بِقَبْلِ الْأَعْتَادِ فِي مَوْضِعِ الْفُرْقِ
فِي السَّيْفَةِ وَالْقَدْرَ بِرَأْسِ السَّيْفَةِ مَكْنً مَعْتَادًا لَهَا وَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ
اسْكَاكِنَ فِي بَيْتِ لَنْ أَطْلُقَ الْقَارِعَ أَعْلَى الْجَبَلِ عَلَى الْأَعْلَى عَلَى
النَّارِ دَاخِلًا
فَوَلَّيْنَاكَ ضَرْبَ بِالْأَجْرَةِ أَوْ قَوْلَ هَلْ تَضْرِبُ جَمِيعَ الْعَدَةِ أَوْ
الْحَجْرَ جَمِيعًا أَوْ كَمَا يَوْمَ أَوَّلِهِ قَالَ فِي تَرْجُمَةِ مَقْطُوعِ الْمَقُولِ أَنَّهَا
تَضْرِبُ بِأَجْرَةِ جَمِيعِ الْعَدَةِ فِي الْإِهْدَاءِ كَمَا
قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا عَادَةً

فَوَلَّيْنَاكَ كَانَتْ الْمَطْلُوقَةُ رَجْعِيَّةً لَوْ نَبَعَ لَوْ كَانَتْ ٧٤
بَيِّنَاتٍ وَمَعْدَا
بَلَقَ بِهَا الْفَرْقَ
كَانَ سَاكِنًا مَعَهَا قَبْلَ الْفُرْقِ
وَجَبَّ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ عَنْهَا كَانَتْ لَهَا
بَارِنًا حَيْثُ جَبَّ لَهَا التَّكْنِ لِيُزِمَ الْخُلُوعَ
بِالْإِجْتِمَاعِ وَكَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا فَظَاهَرَ
الْأَصْحَابُ عَدَمَ وَجُوبِ نَقَرِهَا لَا تَهْمُ بِزَلَّةِ الرَّوْحَةِ
وَيُكَلِّفُ بَانَ الْقَتْلَ بِهَا لِنُظَرِ عَوْنِهِ أَمَّا يَجُوزُ بَيْتُهُ الرَّجْعِيَّةُ لَا مَعْلَمَ
فِي عَيْنِ زَلَّةٍ لَا جَبْتِ فِي أَصْلِ عَوْنِهِ وَكَانَ حَكْمُ أَضْعَفَ وَكَوْنُ
الْخُلُوعِ بِهَا حُكْمًا كَثِيرًا وَهَذَا الْمُسْتَلْزَمُ مِنَ الْقَوَاتِ وَلَمْ يَذْكُرْهَا
الْأَصْحَابُ فِي بَابِ الْفُرْقِ وَاشَارُوا إِلَيْهَا فِي هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَتَّبِعُوا
الْخُلُوعَ الْهَرَمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا نَالِشٌ مِنْ ذِكْرِهَا وَابْنُ حَبِيبٍ يَحْتَمِلُ
جَانِبَهُ وَلَوْ وَجَّهَ غَيْرُهُ وَامْرَأَتُهُ رَضِيَ عَنْهُ
فَوَلَّيْنَاكَ أَقْرَبَ ذَلِكَ وَجِهَ الْقَرِيبَ بِقَبْلِ الْأَعْتَادِ فِي مَوْضِعِ الْفُرْقِ
فِي السَّيْفَةِ وَالْقَدْرَ بِرَأْسِ السَّيْفَةِ مَكْنً مَعْتَادًا لَهَا وَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ
اسْكَاكِنَ فِي بَيْتِ لَنْ أَطْلُقَ الْقَارِعَ أَعْلَى الْجَبَلِ عَلَى الْأَعْلَى عَلَى
النَّارِ دَاخِلًا
فَوَلَّيْنَاكَ ضَرْبَ بِالْأَجْرَةِ أَوْ قَوْلَ هَلْ تَضْرِبُ جَمِيعَ الْعَدَةِ أَوْ
الْحَجْرَ جَمِيعًا أَوْ كَمَا يَوْمَ أَوَّلِهِ قَالَ فِي تَرْجُمَةِ مَقْطُوعِ الْمَقُولِ أَنَّهَا
تَضْرِبُ بِأَجْرَةِ جَمِيعِ الْعَدَةِ فِي الْإِهْدَاءِ كَمَا
قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا عَادَةً

أَمَّا لَوْ نَبَعَ لَوْ كَانَتْ الْمَطْلُوقَةُ رَجْعِيَّةً لَوْ نَبَعَ لَوْ كَانَتْ ٧٤

لِلزَّوْجِ بِنَاءً حَاجِرِينَهَا وَلَوْ أَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ يَسَاكِنَهَا فَانْكَرَ الْمَطْلُوقَةُ رَجْعِيَّةً لَوْ نَبَعَ لَوْ كَانَتْ

بَابُ مَنْعِ الْإِنِّ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مِنْ ثَلَاثَاتٍ مِنْ بَحْثِ الزَّوْجِ **فَرْوَعُ** الْأَوَّلُ ذَا ضَرْبٍ

إِلَى الْخُرُوجِ خَرَجَتْ بَعْدَ ضَرْفِ اللَّيْلِ عَادَتْ فِي الْفَجْرِ الثَّانِي لِأَخْرَجَ فِي الْحُجَّةِ الْمَدِينَةَ الْأَبَادَةَ

وَتَخْرُجُ فِي الْوَجْهِ لَمْ يَذْكُرْهَا وَكَذَلِكَ مَضَى إِلَيْهِ وَلَا وَصْلَةَ لَهَا إِلَّا بِالْخُرُوجِ وَتَخْرُجُ فِي الْبَابِ

إِنْ شَاءَتْ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَلَمْ تَوْفِ عَهْدًا وَجَهَا تَخْرُجُ إِنْ شَاءَتْ وَتَبَيَّنَ أَيْ مَوْضِعَ ارَادَتِ

لِلثَّالِثِ لَوْ ادَّعَى عَلَيْهَا غَيْرُهَا حَضَرَهَا مَجْلِسُ الْحُكْمِ إِنْ كَانَتْ بَرَزَتْ وَالْأَفْلَا وَلَوْ وَجَبَ خُذْلُ وَضَاعِ

أَوْ أَضْعَفَ مِنْ دَاوُدَ بْنِ جَارِ الْحَاكِمِ أَخْرَجَهَا لِأَقَامَتِهِ وَجَبَّ حَتَّى تَخْرُجَ مِنَ الدِّينِ الرَّابِعُ الْبَدْوِيَّةُ

تَعْتَدُ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي طَلَّقَتْ فِيهِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَبَرَاءُ شَعْرَ فَلَوْ رَحِلَ النَّازِلُونَ بِرَادَتِ

مَعَهُمْ وَإِنْ بَقِيَ أَهْلُهَا فِيهِ أَقَامَتْ مَعَهُمْ إِنْ أَمِنَتْ وَلَوْ رَحِلَ أَهْلُهَا وَبَقِيَ مِنْ فِيهِ مَنَعَةٌ وَتَأْمَنَ مَعَهُمْ

فَالْأَقْرَبُ جَوَانِ الْأَرْحَالِ مَعَ الْأَهْلِ حَاضِرًا وَالْوَحْشَةُ بِالتَّفَرُّدِ عَنْهُمْ أَمَّا الْوَهْرُ بِوَأَسْنِ الْمَوْضِعِ

فَإِنْ خَافَتْ هَرَبَتْ مَعَهُمْ وَالْأَقَامَتْ لِأَنَّ أَهْلَهَا لَمْ يَنْفَلِقُوا الْخَامِسَ لَوْ طَلَّقَهَا وَهِيَ فِي السَّيْفَةِ فَإِنْ

كَانَتْ مَسْكَنًا لَهَا اعْتَدَتْ فِيهَا وَالْأَسْكَنُ حَيْثُ شَاءَ وَهَلْ لَهَا اسْكَاكِنُ فِي سَعِينَةٍ يَنْسَبُ جُلُوسُهَا

الْأَقْرَبُ ذَلِكَ الثَّانِي لَوْ طَلَّقَتْ وَهِيَ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَزِمَهَا الْحَجْرُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ إِنْ كَانَ تَكُونُ

فِي مَوْضِعٍ لَا تَخَافُ عَلَى نَفْسِهَا وَلَا دِينِهَا الثَّالِثُ لَوْ حَجَرَ الْحَاكِمُ بَعْدَ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ كَانَتْ أَحَقُّ بِالْعَيْنِ

مُدَّةَ الْعَدَةِ وَلَوْ سَبَقَ الْحَجْرُ ضَرْبَ مَعَ الْغُزَاءِ بِأَجْرَةٍ لِلثَّلَاثِ مِنَ الْخُرُوجِ وَتَضْرِبُ

بِأَجْرَةِ جَمِيعِ الْعَدَةِ بِخِلَافِ الرُّجْعَةِ فَاتَّضَرَّبَ بِأَجْرَةِ يَوْمِ الْحَجْرِ وَكَذَا تَضْرِبُ بِالْأَجْرَةِ لَوْ كَانَ الْمُسْكَنُ

لَعَبْرَةٍ ثُمَّ حَجَرَ عَلَيْهِ الثَّامِنُ إِذَا تَضْرِبُ بِأَجْرَةِ الثَّلَاثِ فَإِنْ كَانَتْ مَعْتَدَةً بِالْأَجْرَةِ فَالْأَجْرَةُ مَعْلُومَةٌ وَلَنْ

كَانَتْ مَعْتَدَةً بِالْأَفْرَاءِ أَوْ بِالْحَجْرِ ضَرْبَ مَعَ الْغُزَاءِ بِأَجْرَةِ سَكْنَى أَقْلِ الْجَمَلِ مُدَّةَ الْعَادَةِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَوْ

فَاقْلُ مُدَّةِ الْأَفْرَاءِ فَإِنْ لَمْ يَضْعُفْ وَلَمْ يَجْمَعْ الْأَفْرَاءُ اخْتَارَتْ نَضِيبَ الرَّأْسِ تَضْرِبُ بِرَأْسِهَا وَلَوْ

مُسَدِّ الْجَمَلِ بِأَقْلِ مُدَّةِ رَجْعِ عَلَيْهَا بِالتَّفَاوُتِ الثَّاسِعَ لَوْ طَلَّقَهَا غَائِبًا أَوْ غَابَ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَلَوْ

لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا وَلَا مُسَاجَرًا سَلَدَانَ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ فَدَرَجَةُ الْمُسْكَنِ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي الْأَسْلَةِ

عَلَيْهِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ مِنْ دُونِ ذَنِّهِ فَالْوَجْهُ رَجُوعُهَا عَلَيْهِ الْعَاشِرُ لَوْ سَكَتَ فِي مَنَزْلِهَا وَلَمْ يَطْلُبْ

بِمَسْكَنِ فَلَيْسَ لَهَا الْمَطْلَبَةُ بِالْأَجْرَةِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِيهَا التَّطَوُّعُ وَلَوْ قَالَتْ قَسَدْتُ الرِّجُوعَ فَغَضِبَ شُكْرًا

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ مَسْكَنًا فَسَكَتَ فِيهِ لَمْ تَخْتِجْ بِأَجْرَتِهِ لِأَنَّهَا تَخْتِجُ بِالسَّكْنِ حَيْثُ بُسِكَهَا لِأَحَبِّ

لِتَجْبَرُ وَلَوْ طَلَّقَتْ فِي مَنَزْلِهَا كَانَ لَهَا الْمَطْلَبَةُ بِمَسْكَنِهَا مِنْهَا أَوْ بِأَجْرَةِ مَسْكَنِهَا مُدَّةَ الْعَدَةِ الْحَادِي عَشَرَ لَوْ تَمَّتْ

بَعْدَ

بَعْدَ

بَعْدَ

بَعْدَ

بَعْدَ

بَعْدَ

بَعْدَ

کتاب الفراق

قوله فان كانت المطلقة رجعية لم يمنع اه لو كان ٧٤

بيد واحد
 يليق بالحق الزوج
 كان ساكن معها قبل الطلاق
 وجب عليه الخروج عن مكان كان الطلاق
 بآبائنا يجب لها السكنى لخروجها من الحيوة
 بالاجتية وان كان الطلاق رجعيًا فظاهر
 الاصحاب عدم وجوب نفقارها لانها بمنزلة الزوجة
 ويشك بان انتم بما بالطلاق غيره انما يجوز بدية الزوجة لا مطم
 فهي بمنزلة الزوجية في اصل تحريمه وان كان حكمه اضعف بكونه
 المخلوة بآبائنا فغيرها هذه للسلسلة من المقات ولم يدركها
 الاصحاب باب الفلح وانما الزوجة في هذا الباب ولتعتبر من
 المخلوة المهر ان لا يكون معها فالدشمن ذكر وانما يجب تحريم
 حايته ولو زوجا غيرها ولم ير في حق
 قوله الاقرب ذلك وجه القرب فبقين الاعمال في موضع فظلمها
 في المستفاد والتقدير ان التمسك من معتادها لا يحتمل وجوب
 اسكانها في بيت لان اخلاق الشارع انما تجل على الغلب على
 انما ادعى
 فغيره وكذا تغرب بالاجرة اقول هل تغرب بجميع القدر او
 المحرر جميعها او كما يوم باول قال في ترميزه نظر المنقول انما
 تغرب بآجرة جميع العدة في الابدان كما
 قال المصنف هنا عا

في قوله تعالى
 ولما جازى الله
 رسوله لما دلت
 على ذلك الآيات
 بغير شك وجازى
 الله رسوله غلبة
 الظلم ولما جازى
 الله رسوله بغير
 شك وجازى الله
 رسوله غلبة
 الظلم

أقول أنها منقطع لانهما الحكم نفقة الزوجة ومن عدم الاذن لم يباح

للزواج بناء خارج بينهما ولولاد الزوج ان يساكنها فان كانت المطلقة رجعية لم يمنع وان كانت باينة منع الا ان يكون معها من الثقات من يحشمه الزوج

فروع الاول اذا اضطر

فروع

الى الخروج خرجت بعد نصف الليل عادت قبل الفجر الثاني لاتخرج في الحجته المستدرة الا باذنه
 وتخرج في الواجب ان لم ياذن وكذا ما اضطر اليه ولا وصله لها الا بالخروج وتخرج في الباشة ^{المفقت}
 ابن شات وان كانت حاملا ولدت في غهار زوجها تخرج ابن شات وتنبى اى موضع ارادت
 الثالث لو ادعى عليه ما غير احضرها مجلس الحكم ان كانت برزة والا فلا ولو وجب خذوا قصاص
 او انتفعت من اداء دين جاز للحاكم اخراجها لاقامته وجبها حتى تخرج من الدين الرابع البدوية
 تعتد في المنزل الذي طلقت فيه وان كان بينهما من وبر او شعر فلو ارسل النازلون برار عثت
 معهم وان بقي اهلها فيه اقامت معهم ان امت ولورحل اهلها وبقي من فيه منعة وتام معهم
 فلا قرب جوارا الا بمخالع اهلها حضرا والوحشة بالقرعة عنهم اما لو هربوا من الموضع ^{من معهم}
 فان خافت هربت معهم والا اقامت لان اهلها لم ينقلوا الخامس لو طلقها وهي في السفينة فان
 كانت مسكنا اعتدت فيها والا سكنها جئت شاء وهل له اسكانها في سفينة يناسبها ^{بل مبرور}

الاقرب ذلك التاسع لو طلقت وهي في دار الحرب لزومها الحجج الى دار الاسلام الا ان تكون
 في موضع لا تخاف على نفسها ولا دينها التاسع لو حجر الحاكم بعد الطلاق عليه كانت احق بالعين ^{على النكاح}
 مدة العدة ولو سبق الحجر ضربت مع الغرماء باجرة للمثل والباقي من اجرة المثل في ذمة الزوج وقصر ^{دون العتق وما رتبته}
 باجرة جميع العدة بخلافه الزوجة فانها تضرب باجرة يوم الحجر وكذا تضرب بالاجرة لو كان المكن
 بعين ثم حجر عليه الثامن اذا ضربت باجرة للمثل فان كانت معتدة بالاشهر فالاجرة معلومة ولو ان
 كانت معتدة بالافراء او بالمحل ضربت مع الغرماء باجرة سكنى اقل الحمل ومدة العادة فان لم تكن اذ
 فاقبل مدة الافراء فان لم يضع ولم يجتمع الافراء اخذت نصيب الزائد تضرب براضاً ولو ^{وان كان}
 عند الحمل قبل اقل المدة رجع عليها بالتفاوت التاسع لو طلقها غائباً او غاب بعد الطلاق ولو
 لم يكن مملوك ولا مستاجر استدان الحاكم عليه ذم واجرة للسكنى له ان ياذن لها في الاستدانة
 عليه ولو استأجر من دون اذنه فالواجب رجوعها عليه العاشر لو سكنت في منزلها ولم يطلب
 يمكن فليس لها المطالبة بالاجرة لان الظاهر منها التطوع ولو قالت قصدت الرجوع فنية شكاً
 ولو استأجر مكناً سكنت فيه لم تنحق اجرة له لانها اشترى السكنى حيث يسكنها الا حيث ^{بشأن}
 تنصر ولو طلقت في منزلها كان لها المطالبة بمسكن عن اوجرة مسكنها مدة العدة المتعسر لو ما

[illegible]

في الخلع

[illegible]

بعد الخلق الذي رجبى سقط حقه في قبضه المذلة الامع الجماع على في الثالثة عشر لاطلاق النار وفتح غنم الزوجه
 في الرابع عشر لها النقطه وقال المحدث ان تغنموا العنق
 بل بل ان تنكح حيث شئت الثالث عشر لو طلقها ثم باع الزوجه لكانت معتقة بالافتراس لو لم يبيع

تحتوي هذه الروايات على معتقدات بالاشهر فتح والحج والاقراء **المطلب الثالث** ١٤٢١ هـ

في المثلث الثاني اعتدت فيه ولوططها وفي الأول قبل الانتقال اعتدت فيه ولوططت في

طريق الانتقال اعتدت في الثاني والانتقال ثما هو بالبدن لا بالمال فلما انتقلت الى الثاني ولم تنقل رحلها سكنت فيه ولو نقلت رحلها ولم تنقل بعد سكنت في الاول ولو انتقلت الى الثاني²

ثم رجعت الى الاول لقتل رجلها او لغرض اخر خلفت فيه اعتد في الثاني ولواذن لها في

ولم يخرج من المنزل الى موضع اجتماع القافلة اذ اراد مخلوا فظلمت جبل مقارفة للنازل فالأقر

وتقديم قوله لانه اختلاف في قصد وهو اقرب

الباب الثاني في الخلع وفيه مقصدان الأول في حقيقته وهواراة

فقد انكح بقدره وبجسمه لعل ان تزوه جامع بابا من اباس ووجهاه ان الله تعالى من اباس من
واتم اباس من وفي وقوعه خبره من غير اتباع بلفظ الطلاق قولان وهو موضع اوطلا وقين من

عنده قولان وهو إما أحرام كان يكرهها الخائفة ونقضها جها فلا يصح بزوالها ولا ببطء حقيقة أو نفي الطلاق رجعيان تبع بهما والرتبيل وكذا لو منعها جها من النفقة وما استحقه حتى جاءه على أشكاً

وَأَمَّا مِجَالُ بَانَكَوُ الْمَرَاةِ الرَّجُلِ فَبَدَلُ لَهَا مَا لَا يَخْلَعُهَا عَلَيْهِ وَأَمَّا مَسْجُوبُ بَانَ فَقَوْلُ الْأَخْلَقِ عَلَيْهِ

من كرهه و تقيت و تواضعها و از حلالی مشهور در هیچ اصحاب و از عیال و روابطها بجز
 از آنکه با منافع است
 در عینکد و وضع عجبا و لوات با الفاحشه جان عیضه القندی ازها و قیل الله منسوخ فلو من بها

لشیرازها با زنج حلقها و بکن کراها و میوز الخلع بسلطان مرغ و بس لدرتجه سواء امسا انمو

من الأثر ١٢

والنفاق

في الخلع

[illegible]

٨١ قوله وكانت عليها بالنوبة ويجعل التسبيح على من

ان لم يكن مثليا ولو كانت مطلقة موصوفة فوجد ما دون الوصف كان له الرد والمطالبة بما وصفت
ولو كانت معيثة فانت معيثة فلم الرد والمطالبة بالمثل والقيمة ان لم يكن مثليا او الامساك بالارث
ولو شرط كون العبد حبشيا فان زيجيا او بان التوب الا ايضا سمي فكذلك ولو شرط كونه ابريا
فان كانا فله قيمة الابريم وليس له امساك المكان لمخالفة الحق لو خالف اثنتين بعد تبر واحد فخرج
وكانت عليه بالتوبة **المطلب الخامس** في سوال الطلاق لو قال طلقت بالف
فالجواب على الفور ان تاخره فطلاق رجعي ولا دية ولو قال طلقتي بما تمت شئت لرجعي
البدل وكان الطلاق رجعيا ولو قال لنا طلقنا بالف فطلق واحدة كان له نصف الالف فان

عقب بطلاق الاخرى كان رجيا ولا فدية لتأخر الجواب ولو قال انما طالق ان طلقنا واسم
الموضع اجمع ولو قال طلقته ثلثا على انك على العاقلة فاقبل لا يصح لانه طلاق بشرط ولو
انه طلاق في مقابلة عوض فلا بد شرطان فصدا ثلث ولان لم يجمع البدل ولو طلقها ثلثا
مرسلا لانه لم يفعل ما سأل وقيل له ثلث الالف لوقوع الواحدة وفيه نظر ولو قصد ثلثا بتر

صح فان طلق ثلثا فله الالف وان طلق واحدة قيل له الثلث وفيه نظرات مقابلته المجمع بالجملة
لا يقضى بمقابلته الاخر اذ بالاجزاء ولو قال طلقني واحدة بالغ فطلقها ثلثا ولا فان قال قد
الالف في مقابلة الاولى فله الالف ووضعت بآية ولغت الباقيتان وان قال في مقابلة الثانية فلا ولو
رجية ولا فدية والباقيتان باطلتان ولو قال في مقابلة المجمع وقت الاولى قبل وله ثلث الالف
ولو قبل الالف كان وجهها حيث اوقع ما طلبته ولو قال ان طلقني فانت بري من الصداق لم
البراء لوقوعه مشروطا وكان الطلاق رجعيا ولو قال طلقني على الف فقالت طالق ولم
يدكر الالف فله ان يقول لم ارضد الجواب ليعرج او لو كانت معه على طلقة فقالت طلقني

ثالثا بالغ مطلق واحدة كان له ثلث الألف قيل له الألف مع علمها الآن معناه كل في الثلث
بجمع المطلقين فيها. ^{القائل}
لنحصل البيونوز والثالث مع جهلها بترديج لها الألف واحدة فان ادعى علمها اقدم قولها مع
اليمين وكذلك قالت بنت في مقابلة طلقة في هذا النكاح وطلقتين في نكاح اخر ولو كانت ^{معدة}
ياق الجرح المذكور

طفلتين فطلقها اثنتين مع علمها استحق الجميع ومع جهلها الثلثين وان طلق واحدة استحق
 الثالث مع جهلها ومع علمها النصف لأنها بدلت الالف في حكم الثلث ويحتمل الثالث لأن
 الطلقة لم تغلق به من تحرير العقد شيء ولو قال طلقني عشرا بالالف فطلقها واحدة فلا عشر
 الالف ان طلقها ثلثة فخرجها فان طلقها ثلثة فلا محذور على اشكال ولو قال طلقني ثلثة بالالف

[illegible][illegible][illegible][illegible]

كتاب الفراق

٨٢

فقال انت طالق واحدة بالف وثنين بجائنا فالقرب ان الاول لا يقع لانه مرضي بها الاول بالف وهي ما قبلت الابلها والثلثان بعدها لابقان الا ان بان بصيغته الطلاق الشرعي فقع الثانية بحكم ان يكون له الاول ثلث الالف ويحمل بطلان الغدبة وقوع الاولى رجعية ولو قال انت طالق واحدة بجائنا واثنتين بثلث الالف وقت الاولى رجعية وبطلت الثلثان ولو قالت طلق نصف وثلث بالالف وطلق نصف بالف فطلق وقع رجعيان وقد استلغى الغدبة ولو قال بواحدة طلقها واثنتين برئ من صدقها فطلق صح الطلاق رجعيان ولم يلزمها الا برئ ولا تضمنه الاث لو كانت معه على طلقه فقالت طلقه ثلثا بالف واحدة في هذا واثنتين في غير ليصح في الاثنتين فاذ اطلق الثالثة استوثق الالف **المطلب السادس** في بقايا ما بحث الطلع والشافع لو قال طلق زوجك وعلى الف لزمه الالف مع الطلاق ولا يقع الطلاق باثنا اموال خالها على الف في ذمتي فقه الوقوع اشكال ولو اخلع بوكا لهما بان لزمك ذب بطلان لاضمان ولو كان المخلع اباه او هي صغيعة صح بالولاية لا بالوكالة ولو اخلع في أصل العوض قدم قولها مع اليقين وحصلت البيونة من طرفيها والمطالبة بحق العدة ولو اتفق على العدة واختلفا في الجن فاقول قول المرأة ولو اتفق على ذكر العدة واهمال الجن واختلفا في الولاية فاقول قولها وهو الاقرب ولو اتفق على ذكر العدة ورتبة الجن الواحد صح الطلع ولو قال سالك ثلث طلقا بالف فاجتنبه فقال بل سالك واحدة فقد اتفق على الالف وتارعا في مقدار العوض فيقدم قولها في جعل الالف مقابلة الثلث فان قام شاهدا واحدا حلف معه لان قصده اثبات المال وقوله في عدد الطلاق فان قامت المرأة شاهدا واحدا على عده لم يخلف معه ولم تقبل شهادته ولو ادعى عليها الاختلاع فانكرت وقالت خلتني اجبته قدم قولها مع اليقين في بقي العوض وبات بقوله ولا شيء له على الاجبة واعتزافه وكذا لو قال خالتك على الف في ذمتك فقالت بل في ذمة زيد اما لو قال خالتك بكذا وضمنه عني فلان اؤثره لانها الالف ما لم يكن بينه ولو اتفقا على عدي ذكر العدة واختلفا في ذكر الجن بان ادعى الف درهم فقالت بل الف مطلقا فان صدقته في ضد الذم ادم فلا بحث والا فقه قولها وبطل المخلع ولو قال خالتك على الف في ذمتي فظهر برائة ذمتهم لزمها الالف كذا لو خالها على الف في ميزانها فلم يكن فيه شيء وبصح التوكيل في المخلع من الرجوع بشرط العوض وقصته ايقاع الطلاق ومن المرأة في استدعاء الطلاق وتقدر العوض وتسليمه وبصح التوكيل من كل منهما مطلقا ويقضي ذلك للمثل فاذا اطلقت المرأة اقضى المخلع للمثل

فكان ذلك جازيا فيكون جازيا من الاجنبية وما
الملك فهو
عقد مطلق
بالعوض فلا يصح
المعاوضين بمائة قوله
الوقوف على اشكال ومثلا الاشكال
من انهما وضعت فلا يصح ان يملك
عوضا وعوضه على غيره ومن حيث انما افترق
لا يبرأ فالطلاق يصح من الاجنبي ايضاح
بطل وقيل بغيره قولها وهو الاقرب اقول القول الصحيح
قال في الولاية مع اهال ذكر الجن ارجح عارة وجعل
ولو ادعى في ذمتي فقه الوقوع اشكال ولو اخلع بوكا لهما بان لزمك ذب بطلان لاضمان ولو كان
المخلع اباه او هي صغيعة صح بالولاية لا بالوكالة ولو اخلع في أصل العوض قدم قولها مع اليقين
وحصلت البيونة من طرفيها والمطالبة بحق العدة ولو اتفق على العدة واختلفا في الجن فاقول قول المرأة ولو اتفق على ذكر العدة واهمال الجن واختلفا في الولاية فاقول قولها وهو الاقرب ولو اتفق على ذكر العدة ورتبة الجن الواحد صح الطلع ولو قال سالك ثلث طلقا بالف فاجتنبه فقال بل سالك واحدة فقد اتفق على الالف وتارعا في مقدار العوض فيقدم قولها في جعل الالف مقابلة الثلث فان قام شاهدا واحدا حلف معه لان قصده اثبات المال وقوله في عدد الطلاق فان قامت المرأة شاهدا واحدا على عده لم يخلف معه ولم تقبل شهادته ولو ادعى عليها الاختلاع فانكرت وقالت خلتني اجبته قدم قولها مع اليقين في بقي العوض وبات بقوله ولا شيء له على الاجبة واعتزافه وكذا لو قال خالتك على الف في ذمتك فقالت بل في ذمة زيد اما لو قال خالتك بكذا وضمنه عني فلان اؤثره لانها الالف ما لم يكن بينه ولو اتفقا على عدي ذكر العدة واختلفا في ذكر الجن بان ادعى الف درهم فقالت بل الف مطلقا فان صدقته في ضد الذم ادم فلا بحث والا فقه قولها وبطل المخلع ولو قال خالتك على الف في ذمتي فظهر برائة ذمتهم لزمها الالف كذا لو خالها على الف في ميزانها فلم يكن فيه شيء وبصح التوكيل في المخلع من الرجوع بشرط العوض وقصته ايقاع الطلاق ومن المرأة في استدعاء الطلاق وتسليمه وبصح التوكيل من كل منهما مطلقا ويقضي ذلك للمثل فاذا اطلقت المرأة اقضى المخلع للمثل

حيث لم يبرأ من العوض وهو يبرأ من العوض ومقتضى القاعدة للفرق
تقديم قوله وان اردت ان يكون ما في ذمتي ديدا اياه فان كان
ذلك مع العوض والفرق بينه وبين ما في ذمتي من العوض
الوكالة في الرجوع من العوض وان كان المخلع في ذمتي
على ان يبرأ من العوض وان كان المخلع في ذمتي من العوض
ذلك انما هو في ذمتي من العوض وان كان المخلع في ذمتي
ان تقدم قولها في ذمتي من العوض وان كان المخلع في ذمتي
من العوض وان كان المخلع في ذمتي من العوض

کتاب الخراق

فقدوا ذلك فاستعملوا على انظارهم في كل انكشاف جرم
في يوم وصعد العصفور فكان في لرونه زوارته
الاضيق من ان اوعليه الام والام وقد سار على كنية
الفلان فقال يقول الرجل ان بره وهي طاهر من
غير طبع انت على كظفره حتى يبريد يدك
فقد

الباب الثالث في الظهار وفيه مصلان الاول في ركنه وهو اربعة الركن

المتبقة وهي التي على نظهر حتى اوهذ اورثو اوفلا نرو بالجزء كل لفظ اشارة تدل على اعتبارها
الصفحات ٢٠

عنه فقال ان كظم الحرق وقع ولو حدة لظهوره فان ثبت على كاحي او مثل الحرق فان نوى
الكرامة والتعظيم وانما كاهه في الكبر والصفة لم يكن شيئا وان قصد الظهار قيل وقع وفيه اشكال

في الظهار

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المقصد الثاني

والله اعلم ولا في اضرار على اى فلو حلف برأ وعلقه بالقضاء الشهير ودخله او قصد به الاضرار
لم ينع وهل ينع موقوف على شرط الا قرب ذلك فلو قال انت على كذا فدخلت الدار
او ان شأؤك يبعد فدخلت او شاء وفي الفرق بينه وبين المعلق نظر ولو علقه بطهار الضرع بشعره

ظاهرها وقوا لوعلقه بظواهر فلا تترا الاجنبية فان قصد المواجهة باللفظ والتلق بضم الظاهر
مع الوجهة به للاجنبية وان قصد الشرع لم يقع وكذا لو قال اجنبية ولو قال فلاح من غير وصف
فزوجها وظاهرها وقوا لوعلقه بغيبة الله وقصد الشرع لم يقع وان قصد الترك وقع ولو
قال انشد على كظهر امي ان لو ديث الله فان كان عبدليا وقع ان عرفت الخبر وان كان انشراحا

ووقع بالقضين وقع في الحال او في الزمان للمقيد به ولو علق بامر على الجمع كرفع مع
فأحدهم وقع على البديل اذا كان مجزا او وقع شرطه اذ هو جري وسط الزمان حتى يكفر والا فرب
غيره من صنوب الاستماع لا يجزم عليه ولا يجعل الوطى حتى يكفر بالعلق والاضياء او الاطما
على الترتيب ولو وطى خلا الاضوم استأنف وقبل لا يبطل التامع لو وطى ابلا وهل يكفي استأنف

والكثير ثانياً وكذلك ان وقع هار ابعاد من السلام من الثاني شيئا وان كان قبله اسنانف وكفرنايا
ولو عجز عن التكفير وما يقوم مقامها كفاء الاستغفار وحله الوطى على نائى لا يجبر على التكفير
بالاذا رقت المرأة اليه خيرة بين التكفير والرجعة وبين الفللاق وبظنه التكفير فلا تراه شهر

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تخالف الفراق

[illegible]

مرحباً الزائر فان خرجت ولم يجز احدهما جسد الحاكم وضيق عليه في مطعمه ومشربه حتى يجتهد
احدهما ولا يجبر على الطلاق بعينه ولا يطلق عنه وان صبرت لم يعترض ولو كان الظهار مشروطاً
الوطى بالرجل الشوط ولا كفارة قبله ولو كان الوطى هو الشرط ثبت الظهار بعد ضله ولا تنقض
الكفارة حتى يعود وقبل يجب بنفس الوطى ليس يجزئ تقديم الكفارة على الوطى في المطلق في الودود
وما وقع شرط مع نية العود ولا يجب الكفارة بالتلفظ بل بالعود وهو ارادة الوطى . لبست مستقيم
والاعلان

بل معنى الوجوب تجري الوطى حتى يكفر فان وطى قبل التكفير لم يكفرتان ويكرر الكفارة بتكرر الوطى ولو
وطى ثانيا بعد ان ادى كفارة واحدة عن الاول وعن احدهما على شكل وجبت ثالثة وان فواهما عن
الظاهر فلا شيء عن الثاني ولو طلق رجعا وفاهما حقا فان رجعا في العدة لم يحل له حتى يكفر ولو تزوج
من العدة ثم تزوجها اركان الطلاق باينا وتزوجها في العدة فلا كفارة لو وطئها ولو ماثا واحدهما

الكفارة والارتداد كالطلاق الرجعي ان كان عن غير طهارة او كان من المرأة نجس الكفارة مع العود في اى حال من الأحوال ولو ظاهر من لبن العود ثم اعتق لم يجز فلا تقييل الوجوب ولو اشترى ن وجهه بطل العقد وحل له في العود ولو طمأ قبل الكفارة ولو اشترى ما غير الزوج ففسخ فرتز وجهها الزوج بعد اخ سقطت الكفارة ولو طمأ لا يوفى بمحتمل العقد على الاستبراء ولا الكفارة

سواء فرق الظهار أو تابعه على لامي ولو وطها قبل التكثير عن الجميع وجب عليه عن كل وطى كقارة
 واحدة وبصح الظهار موطاً مقيداً بمدة على لامي فان قصر المدة عن زمان التبرع وقع على أشكال ونهراً
 وطها في تلك المدة قبل الكفارة ولو وطى ناسياً للظهار وكفارة واحدة **الباب الرابع**
الاول في تركه وهي أربعة **الاول** الخلف في غير فيه البلوغ والعقل

الاختيار والقصد ويقع من الملوك سواء كانت زوجته حرة او امه ومن الذمي والخصي والمحبوب على انكاحهم
فيكون فينه كالعاجز ومن المطلق رجيا وبجانب ان العدة من مدة التبرص وكذا لو طلق رجيا من ذكره
بعد الابلاء ثم راجع ومن اللظام الثاني **الخلوة عليه** وهو ترك جماع زوجته وبشرط كونها
منكوحة بالعداء ثم فلا يقع بالمستمح ما على الاقوي ولا بالموطنة بالملك وان تكون مدخولا بها من غير
مكروه

الحجزة والامتناع لها لاللول وكذا لطلب حقوق الزوجة بعد المدة ويقع بالذمية كالمسئلة
والرجعية ولفظ الصريح غيب الحشفة في الفرج والايلاج والنيك لما الجماع والوطى فانه يقع معه وهو غيب
الابلا ان قصد في المباشرة للاستمر والمباشرة مع التية اشكالاً فربه الوقوع ولو قال اجمع
راسخ راسخ مخدة اولاً لاساقتك لولا طين غيبه عنك قبل يقع مع القصد ولو قال في الحضر

فقد علمت ان الله لا يبدل
الاصحاح على الاصحاح
ما يقع واختاره المصنف لانها اعلا العبادات
عز في اوقافه وفضل فيه عليه كغيره من الاعمال
وفيه للائمة الاصل الزعماء والعلما صلواتهم
وموضع الصلاة حيث يشاءون ذلك الا انها موضع الخلد عند النجوم

في الظاهر قوله تعالى وانما جعلناكم في الارض لختلوا فيها ولعلهم يرجعون
والله اعلم بالصواب

هذا الفصل الثاني عشر في بيان ما يجب من الاجتناب في الصلاة

والله اعلم بالصواب

الظاهر
بقرعة الظاهر
أو لا لا تكرر على
حد الوطى محلة شدة ما ذكره
الوطى الظاهر من الكفاية أو أدلة
والمعنى أن قرعة بقرعة الظاهر من أحداهما على
اشكال دكا تومن الواجب
الكفاية أو لا لا تكرر على
حد الوطى محلة شدة ما ذكره

لأنه كان ذلك يومها رجباً ورجب بعد نصراً
بها أقوى الاختلاف بين الناس وهو الرجبية بالعقد
فإنما هو الرجبية
عليها اختلاف في رجبها
لأنه كان ذلك يومها رجباً ورجب بعد نصراً
بها أقوى الاختلاف بين الناس وهو الرجبية بالعقد
فإنما هو الرجبية
عليها اختلاف في رجبها

[illegible]

بعض الكفار
مطلقاً ومنه
عولاً ومنه
من وقوعه
طالما وقيل
البيد قد
كمن ذلك على
الالكفار

[illegible]

من التفتحه واسقط في بعض الفخ ويقع في بعضها ولا
وجعلها كصانع قوله والايلا الايلا
في اللغة الملعونة واللعنة على من
وطى الى وجهه اكثر من اربعة اشهر
وفد كان طلاقا في
الباهلية نصح عليه
وبقي

[illegible]

في الابداء

والا في التماس وفيه دليل فهو حسن الثالث الصينة ولا بعد الا باسماء الله تعين

والا في التماس وفيه دليل فهو حسن الثالث الصينة ولا بعد الا باسماء الله تعين

والا في التماس وفيه دليل فهو حسن الثالث الصينة ولا بعد الا باسماء الله تعين

والا في التماس وفيه دليل فهو حسن الثالث الصينة ولا بعد الا باسماء الله تعين

والا في التماس وفيه دليل فهو حسن الثالث الصينة ولا بعد الا باسماء الله تعين

الركن الرابع

والا في التماس وفيه دليل فهو حسن الثالث الصينة ولا بعد الا باسماء الله تعين

والا في التماس وفيه دليل فهو حسن الثالث الصينة ولا بعد الا باسماء الله تعين

کتاب الفراق

كذا لا يخفى العرف والضمير على الإضافة إلى تلك الحالة
 فلو كان المراد من ذلك ما كان من غير تلك الحالة
 لكانت الإضافة إلى ذلك الحالة
 فلو كان المراد من ذلك ما كان من غير تلك الحالة
 لكانت الإضافة إلى ذلك الحالة

[illegible][illegible]

قائمة الحكم في هذه الصورة
 حضور في القوام
 الطلق انقاء
 القان
 في الصورةين وليس كذلك بل الحق التفصيل كما ذكرناه في
 قوله اوله
 وفيه اوجه الدبر
 قد تقدمت القصة
 كما في الثاني
 الوصل
 الذي ينبغي
 الفرج
 على هذا

فلو قلت قد نفي قبل ان يروى فقال بل بعده اوقالت قد نفي بعدها بنت سر قال بل قبله
ونما زيد ان ثبت عليه ذلك والاصل مما رواه غيره

قدم قوله ولو قالت الاجنبية قد هي فقال كانت زوجي ^{فانكرت الزوجية} قد فها قدم قولها ولو قد
اجنبية ثم تزوجها وجب الحد واللعان ولو تزوجها ثم قد فها ^{بني} اضاف الى ما قبل النكاح ففي اللعان
قولان ما خدما اعتبار حال التزنا والقذف ولا يجوز قد فها مع الشهنة ولا مع غلبة الظن وان اخبر
الثقة او شاع ولو قد ف بالتحق فله الحد واللعان وان ادعى المشاهدة ولو قد ف ^{للمخنة} حد ولا يقام
عليه الا بعد مطالبتها مع الافاقة ولو افاقت صح اللعان وليس لوليها المطالبة بالحد مادامت حية
وان ماتت فلوارثها المطالبة وكذا ليس للولي مطالبة بزوج امته بالتغيز الا بعد موتها ولو نسبها
للانثى هي مستكرهه ^{قال الولي} عليه ففي كونه قد ف اشكال واللعان وكذا لا لعان لو كان وطئ شبهة من
الجانين ولو قد ف نسوة بلفظ واحد تعدد اللعان ولا يتحد براضهن بل لعان واحد ولو قال
زنيته وانت صغير وجب التغيز وان قال ^{وانت} ^{زنيته} ^{مجنونة} او مشرك فذلك ان عهد لها ^{واللعان} لا لا
فالحد ويحتمل سقوطه اذ لم تعهد لا تزوجا بحال ولو ادعت القذف فانكره فاقامت شاهد بن فله
ان يلدعن ان اظهر ^{لديكارة} او يولد والا فلا لعان ووجب الحد لا تيكذب نفسه فان انشأ قد فانه

فله للعان وان دفع عنه ذلك العدا ايضا الا اذا كان صورة انكاره ما قد فت ولا زنيته فان فقه
بعد ينافض شهاده الابرار ان بعضه مدة يجعل فيها طريان الزنا ولو استغنا عن اللعان فلما عرضنا الحد
فيثبت اللعان اي احدى اثنين كل واحد منهما
رجعا اليه رجاء ولو حد فاراد ان يلاع بعده ممكن ان كان لنفي الولد والا فلا فائدة فيه فلا يمكن
الفصل الثاني في انكار الولد والمقابله اللعان بنفي الولد اذا كان يلحقه ظاهر امان
نصفه الزوجه بالعقد الدائم لسته اشهر فصاعدا من حين وطيه مالم يجاوره انقص مدة الحمل وكل
ولد لا يمكن كونه من زنة النكاح لم يلحقه نسبه ولم يرجع الى لعان كالمولود لانه اما لا قل من سته اشهر
من حين وطيه والاكثر من انقص مدة الحمل لم يلحق به وانقضى نفيه لعان وانقضى نفيه لعان ولو تزوج المشر
مغريبه وانت بولد لسته اشهر لم يلحق به لعدم الامكان عادة ولا لعان ولو دخل وله اقل من عشر
فولدت لم يلحق به وان كان له عشر الحق لامكان في حق ولونا داروا ولو انكر لم يلاع ان يبلغ شهيدا
فان مات قبل البلوغ او بعده ولم ينكره المني به وورثته الزوجه والولد ولا سبق بالانكار المقتضى

[illegible]

الفصل الثاني

في اللعان

جاءوا اللعان بيمان وليس شهادت ففتح من الاعمى واخذت في الترجمة وجب الحد الا ان
 باللعان ولا يجب اللعان عينا ولا يطالب به احد باحدهما الا الزوجة نعم لو ارثها المطلبة بالحد بعد
 موتها ولو اراد اللعان من غير مطالبة لم يكن له ذلك ان لم يكن نسب وان طلب نفق النكاح
 ان يلاعن بينهما الحاكم بان يطلب المرأة باللعان وعدمه **المقصد الرابع** في اللعان
 لو شهد بقذف الزوجة وفد لها لم يقبل للتمتع فان ابرأه ثم اعادها لم يقبل لانها ردت للتمتع
 فلا يقبل بعد ولو ادعى عاقد فمات ابرأه وزالت العداة ثم شهدا بقذف زوجته قبلت لانها
 لم يرد في هذه الشهادة اولا ولو شهدا ثم ادعى عاقد فمات ابرأه ثم اعادها لم يقبل لانها ردت للتمتع
 بطلت لانها لم يات بها من عدوها حين الشهادة وان لم يضيها فان كان ذلك قبل الحكم لم يحكم
 بشهادة عدوين وان كان بعد لم يبطل ولو شهدا انه قذف زوجته واثما بطلت لانها ردت
 في البعض للتمتع ولو شهدا احدهما انه اقربا لغيره في العيبة او في وقتين قبلت ولو
 شهدا بالقذف بطلت ولو ولدت توأمين بينهما اقل من ستة اشهر فاستلحق احدهما الحقة الاخر
 ولا يقبل فيه ولو نفق احدهما وسكت عن الاخر فمات ولو ولدت الاول فقاه باللعان ثم ولدت اخر
 لاقام من ستة اشهر انفقر الى لعان اخر على اشكال وان اقربا لثاني الحقة وورث الاول وهو لا يرث
 الاول وهل يرث من الثاني اشكال ولو كان بينهما ستة اشهر فصاعدا فكل حكم نفسه فان ادعى الاول
 واستلحق الثاني وترك نفيه الحقة وان كانت قد بانبت باللعان لا مكان وطيه بعد وضع الاول
 لولا عها قبل وضع الاول فانت باخر بعد ستة اشهر لم ينجح الثاني لانها بانبت باللعان وانقضت
 عقد ما بوضع الاول ولومات حد التوأمين فلان يلاعن نفيه والقذف قد يجيب بان يرى
 امراته قد زنت في ظهره لم يطأها فيه فانه يلزم لعنه الحقة حتى يقضى العدة فان انت بولدت ستة اشهر
 من حين الزنا واكثر من خمسة مدة الحمل من وطيه لزم نفيه بخلص من الامايق المستلزم للتوارث
 والنظر الى بناته واخوانه ولو اقرت بالزنا ووطن صدقها فالأثر لا يجب القذف ولا يحل له القذف
 بل دون الزنا وان شاع ان فلانا زنى بها واذا عرفت انقاء الحمل لا اختلاف بعض شرائط الامايق
 وجب الاكثار ولا يحل الاكثار المشبهة ولا للظن ولا للموافقة صفات الولد صفات الواطي ولو
 شاهد زناها في جباله جاز له اللعان وان لم يكن له ولد للكشف ولو غاب عن زوجته
 سنين فبلغها فانه فاعتدت وتزوجت واولدها الثاني ثم قدم الاول ففسخ النكاح وورثت
 اليه والاولاد للثاني لا للاول

كتاب

٩٥ قوله بان يطلب المرأة باللعان وعدمه اقول وجه
 احتمال اللعان
 ان لا يدين من طريق
 الى نفي حسب طبعه ظاهر
 وهو متفق عنه في نفس الامر
 ولا طريق الا لللعان وجه احتمال ذلك
 ان يرخى اللعان وفترت وقت على طبعها ولا ان
 اللعان خلاف الاصل فيقتصر على محل الفصل ففتح
 قوله وان كان بعد لم يبطل اي لم يبطل حكم الحاكم بشروطها
 لانها ردت لما ارادها بطلانها ثم دعوى القاضيه من ما يبطل
 ذلك الحق ففتح
 هذا قولنا انما يبين انهما قبلت الزنا في
 فقامان لا ينعان في وقتها على انها قال في
 لو شهدا انهما زنا فقتلوا فماتت احداهما قبلت
 وهو لا نفق لان الشهادة لا ترفع ما جازت فقلت يمكن حمل قول المصنف
 ما على ما علمت من عدم طاعة قوله فاستلحق احدهما الحقة والآخر
 المسائل ينبغي على اصل وهو ان الله تعالى اخرجها من الرحم وجميع ما روي من
 لا يرد لا ينعان التوأمين ولو ولد من بعدهما من بعدهما
 قوله فلان يلاعن لغيرها اما نفي التي فظاهر واما نفي التي فحق
 يتحقق نفي التي كما معنى في قوله ولو نفق احداهما سكت
 لحقها واصنافها في لعانها في لعان ولد بنت فيها اذا
 للولد زنت فحق يجوز الامايق الزوجية جازية
 باللعان ولو لم يلاعن لم يقض الزنا
 قوله فان لا يقرب الا لعنه القذف
 اقول الامم عند
 لا اصلا وان سبه
 الشاهدة
 ولم يحصل بستان

قوله في المصلحة كما في الكبير العاجز مع عدم رغبة نفعي من الثقة ولو عتق مملوك ولده الصغير بعد
 التيقور مع ولا يقع قبله ولا مملوك الكبير بعد ولو عتق مملوك من غيره باذنه وقمع عن الأمر وهل
 إليه عند الأمر المقارن للفعل ليحقق العتق في ذلك الأقرب ذلك لأنه باول جزء من الإبقاء ملكة
 آية كالمضغ والمفرد العتق يابته عنه فلو كان العتق أبا الأمر مع عقد في الكفارة على أشكال
 الركن الثالث

لا ترفع النفع فكان كالواصل إليه ولا يحسب على الورثة نفقاً جزئياً لعدم وصوله إليهم فالعبد
 في تقدير عشرة أشياء فالثاني أربعة ويحتمل أن يقال عتق منه شيء ولمن كسبه شيء وللورثة ستة
 فالعبد وكسبه في تقدير ثمانية أشياء فالثاني خمسة لا ترفع فوجد من خصته من الكسب ما فون على الو
 من نصيبهم بالتقصيص وهو شيان وينبغي أن يكون للورثة من نفسه وضمان الثغوبت وكسبه
 مثلاً ما انفق خاصة وهو كذلك هنا لا ترفع فوجد من خصته وهو في تقدير خمسة عشر نفوت
 عليهم عشرة من نصيبهم من رفته فحصل لهم خمسة من نفسه وخمسة عشر من كسبه وعشرة مما فون
 ويحتمل ضعفها أن يجبر جميع النقص من كسبه لا ترفع ثغوبته وبعضه عبد والتاقيس عشرة في غير
 من كسبه فيصير الكسب في تقدير عشرة هي تلك القيمة فقول عتق منه شيء ولمن كسبه ثلث شيء و
 للورثة شيان فالعبد والكسب في تقدير ثلاثة أشياء وثلث فالثاني عشرة فيعق كله وباحد ديناراً
 ثمة الشيء الذي لمن نفسه ولمن كسبه ثلث شيء أربعة بقى للورثة أربعة وعشرون وهي ضعف ما
 انفق وتتم على الأول يحتمل أن يجبر من كسبه ما فون بالعتق فيجوز ما سبق من الاحتمالات وعدم
 فيكون بمنزلة عبد كسب ثلاثة أمثال القيمة ولو أجاز بعض الورثة معنى في حقه من الأصل وفيحق باق
 الورثة من الثلث فالتقصان كالثالث قطعاً فيفتح العتق وإن لم سواء من الثلث في حق غيره ولو كان
 ككسب أول مال غني لا يجبر النقص في عتق مكاسبه ومدبره وأم ولده وليس لولي الطفل العتق
 إلا مع المصلحة كما في الكبير العاجز مع عدم رغبة نفعي من الثقة ولو عتق مملوك ولده الصغير بعد
 التيقور مع ولا يقع قبله ولا مملوك الكبير بعد ولو عتق مملوك من غيره باذنه وقمع عن الأمر وهل
 إليه عند الأمر المقارن للفعل ليحقق العتق في ذلك الأقرب ذلك لأنه باول جزء من الإبقاء ملكة
 آية كالمضغ والمفرد العتق يابته عنه فلو كان العتق أبا الأمر مع عقد في الكفارة على أشكال

الركن الثالث
 مثل ذلك الرتبة وإن أريد للملك أو كتابة مثل انت سائبه أو الأسبيل عليه أو لا سلطان أو
 أذهب جث شئت أو خلقتك أو لارق لم عليك أو لا ملك وانت لله ولا ولا ترفع لأحد عليك
 أو لى عليك أو لست عتقك ولا مملوكي أو باسبتك أو بامولاي أو قال لا ممت انت طالق أو حرام
 سؤبتك لك العتق أو لا ولا بد من الاتيان بصيغة الانشاء مثل انت حر أو عتقك ومعق ولو
 قال باخر أو با معق في التيقور أو شكل بدناً من عدم القطع يكون انشاء ولو كان اسم ماهرة فقال
 فقال انت حره فان قصد الاخبار بالاسم لم يفتق وإن قصد الانشاء للعتق صح ولو جعل رجلاً إلى
 العتق

الركن الثالث
 مثل ذلك الرتبة وإن أريد للملك أو كتابة مثل انت سائبه أو الأسبيل عليه أو لا سلطان أو
 أذهب جث شئت أو خلقتك أو لارق لم عليك أو لا ملك وانت لله ولا ولا ترفع لأحد عليك
 أو لى عليك أو لست عتقك ولا مملوكي أو باسبتك أو بامولاي أو قال لا ممت انت طالق أو حرام
 سؤبتك لك العتق أو لا ولا بد من الاتيان بصيغة الانشاء مثل انت حر أو عتقك ومعق ولو
 قال باخر أو با معق في التيقور أو شكل بدناً من عدم القطع يكون انشاء ولو كان اسم ماهرة فقال
 فقال انت حره فان قصد الاخبار بالاسم لم يفتق وإن قصد الانشاء للعتق صح ولو جعل رجلاً إلى
 العتق

قوله في المصلحة كما في الكبير العاجز مع عدم رغبة نفعي من الثقة ولو عتق مملوك ولده الصغير بعد
 التيقور مع ولا يقع قبله ولا مملوك الكبير بعد ولو عتق مملوك من غيره باذنه وقمع عن الأمر وهل
 إليه عند الأمر المقارن للفعل ليحقق العتق في ذلك الأقرب ذلك لأنه باول جزء من الإبقاء ملكة
 آية كالمضغ والمفرد العتق يابته عنه فلو كان العتق أبا الأمر مع عقد في الكفارة على أشكال

قوله في المصلحة كما في الكبير العاجز مع عدم رغبة نفعي من الثقة ولو عتق مملوك ولده الصغير بعد
 التيقور مع ولا يقع قبله ولا مملوك الكبير بعد ولو عتق مملوك من غيره باذنه وقمع عن الأمر وهل
 إليه عند الأمر المقارن للفعل ليحقق العتق في ذلك الأقرب ذلك لأنه باول جزء من الإبقاء ملكة
 آية كالمضغ والمفرد العتق يابته عنه فلو كان العتق أبا الأمر مع عقد في الكفارة على أشكال

قوله في المصلحة كما في الكبير العاجز مع عدم رغبة نفعي من الثقة ولو عتق مملوك ولده الصغير بعد
 التيقور مع ولا يقع قبله ولا مملوك الكبير بعد ولو عتق مملوك من غيره باذنه وقمع عن الأمر وهل
 إليه عند الأمر المقارن للفعل ليحقق العتق في ذلك الأقرب ذلك لأنه باول جزء من الإبقاء ملكة
 آية كالمضغ والمفرد العتق يابته عنه فلو كان العتق أبا الأمر مع عقد في الكفارة على أشكال

قوله في المصلحة كما في الكبير العاجز مع عدم رغبة نفعي من الثقة ولو عتق مملوك ولده الصغير بعد
 التيقور مع ولا يقع قبله ولا مملوك الكبير بعد ولو عتق مملوك من غيره باذنه وقمع عن الأمر وهل
 إليه عند الأمر المقارن للفعل ليحقق العتق في ذلك الأقرب ذلك لأنه باول جزء من الإبقاء ملكة
 آية كالمضغ والمفرد العتق يابته عنه فلو كان العتق أبا الأمر مع عقد في الكفارة على أشكال

[illegible][illegible]

والاولا

[illegible]

بالموت أو القتل لا يجوز ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
معها ولا يقع الا بغير اخلو علة بشرط او وقت لم يقع وان وجدنا شرط ولو علة بالتقضيض فالأقرب ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
الوقوف ان اتحد الكلام ولو قال انت حرمتي شئت لم يقع ولا بد من استناد العتق الى الذات ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
لشاعته بان يقول انت حرمتي لو هذا او فلان ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
او ربك اما لو قال بديك حر او رجلك حر او وجهك او راسك لم يقع ولو قال بديك او وجهك ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
فالأقرب الوقوع ولو جعل العتق بينا الربيع مثل ان فصلت انت حر الفصل الثاني ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
في احكام العتق مع الصحة لازم لا يصح الرجوع فيه سواء اختار العبد ذلك او لا وعتق الحامل ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
ليس عتقا للحمل بالعكس ولو شرط على العبد بشرط في نفس العتق مثل انت حر وعليك الف او خذمة ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
سنة زينة او فاذبه وهل يشترط رضا المملوك اشكال اقرب لعدم في الخدمة ولو شرط اعادته في الزمان ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
ان خالف لم يعد مع الخافته وقيل الاول اولى من الخدمة للشرط لم يعد في الزمان وله المطالبة باجرة الخدمة ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
كذلك لو شرط على لامي لا يجوز المتدبر عن العتق الواجب ويستحب عتق من مضى عليه سبع سنين ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
للمؤمن مطلق الا ان يجوز عن الاكساب فيعبد ولو عتقه وبكره عتق الخالف ويجوز للتضعف ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
بصدق لو ادعى بقوله انت حره العفيفة وانت حر الكريم الاخلاق فان ادعى العبد ضد العتق ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
لمسلمه فان نكل حلف العبد وعتق ولو نذر عتق اول مملوكه او اول داخل فملك جماعة ذمة ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
دخلوا لك قبل بطل وقبل تجزير وقبل بيع ويجعل حرته للجميع لان الاوليه وجدت في الجميع ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
لو قال من سبق فله عشرة وفيه ضعف لعدم العموم هناك اما لو نذر عتق اول مائده فولدت ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
ممن ذمة عتقا ولو نذر عتق الاول ولو اشتبه اقرع ولو ولدت الاول ميتا احتل بطلان العتق ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
تشرط التذرع وجد في البيت وليس بمملوك للعتق والصحة في الحي الاستحالة فعلق العتق بالملك وكذا ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
ان عتق اول من يدخل فدخل جماعة عتقوا واول من يملك فملك جماعة ذمة ولو اعتق بعض ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
يملكه قبل اعفت عبيدك فقال نعم عتق ذلك البعض خاصة وهل يشترط الاكثرة الاقرب ذلك ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
قبل اعفت غائبا فقال نعم وصدا لانشاء ففي الوقوع نظر ولو نذر عتق امته ان وطها تخرج فان ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
جهام من ملكه اخل التذرع ولو عاد للملك لم يعد الا ان يمه ولو نذر عتق كل عبد له فقدم او اعفته ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
ولا من مضى عليه في ملكه سنة اشهر فصاعدا وهل يوجب في الامه او في الصدقة بكل ملك ^{بالموت أو القتل لا يجوز}
او الا في اشكال وله فدية في كل ملك ^{بالموت أو القتل لا يجوز}

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

تا بالعين باصمحتان علمهما يتسحق العير لال لال و هـ
 بل و جـ لال لال سحقي القير لال لال لال حقيقه لال لال
 هو و لال لال علمك شلى كو نه اللو لال لال لال
 لال لال نصف القيرين اللو لال لال لال
 اللو لال لال لال نصف قير لال لال
 قد فقمه من لال لال لال
 قير لال لال لال
 خال شلى
 قير

[illegible][illegible]

التعابرة على الاول برث بقدر راقية واتساع ملكات لاطلاق يعقوب من بعد ما بودى واذا ابنتنا
 الاحكام الشريعة والها والحق بولائه

التعابرة فان يسمي من اعققه الاول فاذا اعق الثاني لم يمت ان قلنا بخبرين بالاول والاصح ولاشك
 من بعدهم الثاني ولا يمتنع ان يمتنع

عليه ولو اعقوا لعمرت فهاهنا الثاني لو فاسد سمك ثم مات المتعبد فمات مال لم يكن للمال فيه شيء

ان حصل الخمر ولو كان له نصف عبد من اهل بيتك فاعق عنه ما عاق احداهما من اهل بيتك
 شريكه الا تموسا بالنصف من الاخر فان اعق الاخر عاق الاقرب الفقيه لا يمنع عنه ولو لم ير الاثر
 معسروا عاق الثاني في مرضه لم يصح الا ان عليه دين **المطلب الثاني** عتق القرا

فمن ملك حلالا باضاعة في اصوله وفروعه عرق عليه مولود دخل في ملكه باختياره او بغير اختياره وسواء كان المالك رجلا وامراة وكذا لو ملك الرجل احد الثمرات عليه نسيبا او رضاعا ولا ينطق على المرأة سوا العودين ولو ملك احد هاتين الرضاعتين من عرق عليه ولو كان تباعق عليه وبديت العنق

حين يختلق الملك ومن يختلق عليه بالملك كلمة يغتلق بعضه لوملك ذلك البعض ولا يقوم عليه
لو كان معسرا ولا معياره لوملكه بغير اختياره ولوملكه مختارا أموسرا فلا قرب لتقوى وهل تقوى
اختيار الوكيل أو اختياره جاهل بنقام اختياره الخالف بنظره ولو وصي له ببعض ولله فأت قبل

القبول وقبله خوله لم يرد على البيت ان خرج من تلك فكانت قبل في الحيوة ولو اوصى ببعض ابن اخيه
فان قبيل خوله لم يرد على الاخ لان للملك يحصل البيت ثم كانت حصلة بغير اختياره ويجعل
القبول قبيل خوله ما ج الى الابد لا يصح
القبول وكذا الاحتال لو ربح اليه بعض فريه برده عوضا بالعبث لو اشترى هو واجبة صفقة فريه
من الراجح

عق كل مع بيان وصحة شرعية ولما ترى الزوج والولد به صفقة وهي حامل بيت
من الامم قومت حصنة الزوج على الابن وعقفت البنت عليها لما لا تأهب الزوج واخذت الابن لمي
لأحد ما على الآخر شيئا ولذا هو هيب لها قبل ما دام دفعه ولو قبلها الابن لا ولا عقفت هو وحملها
وهو الوفاء له

على الأول ويرد كل منها الفضل على صاحبه وكذا الوصية **المطلب الثالث** الزوجة ^{الزوجة}
 على المالكة إذا أصابته العتة ^{العتة} بعضه في عتة أحد عتده ^{العتة} ولو عتته في إرثه أو ذواته ^{ذواته}

الوارث وقبل القصة ومن أعقب في مرض ثلاثه اعياد لآمال له سواهم دفنة اخراج وحده
بالقصة ولو لب بد بقى الاول فان نادى على الثلث تغذ بقدره ولو نقص اكل من الثاني بعد

[illegible]

[illegible]

عقله طیاران عصره، عربستان نوکین ان جلایم
بیت احریت و یکی ان لایحی و بی کون فاعا و
الظلمات لثرت قدیم در من بیت له
الحقیة بخار

۱۰۵. تو کہ عقی ربعم و سیدسم اے اقول اذ عقی عبیدہ
فی مرض موتہ

او اوصی بعقلم و
فیتم اربعة الاف و الف

غيرهم عتق ربيعهم وسدسهم وخطرت
ان يضرب ثلثه في قسمه وهي اربعة الاف

يكون اثني عشر ألف ينسب إليه التركة وهو خمسة آلاف
فمنع ذلك القدر الأرفع بالضرب في سدسه فيعقوب

فبعد تلك التبعات يفرض انه يعجز بينهم ويعتقد من يجوز التفرقة
تدريجهم وسدسهم وليس المراد ان يعتق ريع المجموع وسدسهم

الى سبيل الاشاعة لان مذهبنا جمع الحق في واحد اكثر بحجة
ومما يبلغ الثلث وعليه جميع علمائنا ايضا

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أحب الله أحب الناس، ومن أحب الناس أحب الله.

ويعود فان لم يعد الى الجنة خاصة عند ان
موا اليكم رفق الانجي

الدين والاعتراف في الدين

فمنها ما كان منافع
للبشر لا يستفيد ولا يضر
الشيء من ذلك، كما كان الأرباب
الذين كانوا على المنافع
التي كانت منافعهم

الموجود في قوله تعالى: "وَاللَّهُ يَخْتَارُ" (والله يختار)

الزفسه فلهذا صارت فالملوك وعبيده

[illegible]

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من دنا مني فادنا منه ومن ابتغى حاجتي فاعطنيها

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

للتص فلا بد من تحت قوله ثم
نقروا قال الشيخ لا يقط لما رواه

وَقَدْ رَفَعْنَا فِيهَا أُصْفًا وَمُزَنًا
وَقَدْ رَفَعْنَا فِيهَا أُصْفًا وَمُزَنًا

من بيعة ولا يجد عهد وهو مولاه وأخوه في الدين و
استودث صاحبه الآن يكون له وارثا قريب اليه وفي الاستد
منه لا بد أن يعلم

بالعق سقوط ضمان الحرة كان ذلك سببا

في سقوط الولد لاجل ما تم اختلاف
الاصحاب في اشتراط الا شهلا بالبر

في تاريخ شرط التجري في
سقوط الولاء بشرط
الائتلاف

من اصحاب ومنه ابن الجيد والصنم وهو المخذع عند

و ابن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام من اعتق رجلا

أبشهاد على ذلك والجواب يمنع الكلام
إذا الامر لا يدل على اشتراط

اجتماع

[illegible]

بالتم من الوفا
 عن المتبرع عنه سواء
 كان حياً أو ميتاً الآن يكون
 ولا نأواذ الله أن يبدلنا فراقه فكم
 ان يكون مقتدره والصحة المطلقة للأجرة
 محرم قضاء الذين وان يكون ما في المكافآت
 عن المكافآت المحترمة بوجه أعين الجرم باعتبار أنه عن
 المكافآت وأما وكيل في هذا يمكن أن يرد بالأطلاق
 هنا على قدر القول بالتم في الوارث خاصة قوله فالولاة
 ليس على أشكاله أقول إذا قل شخص بعينه اعتق عبدك
 عنك وأنت على ما تعتقد بنفسه حتى الجبل لأنه فعل ما
 جبل عليه فمن هنا حصل الاشكال من حيث أنتعق بوجوه
 فلا يكون تبرعاً من حيث أنت الجبل لا وجوب العتق عليه
 التبرع أنتعق من غيره وجوب العتق أيضاً قوله والله
 الولاء للمرأة على ما رآه اطلاق ابن الجوزي القول بان المرأة لا تزني بولا
 السوء فأن ابن ادريس كل من يرث بالنسب يرث بالولاء
 أما الاخوة فلا خوات من الامم ومن ينسب بها من
 السيد والجمعة والمخال والمخالدة والادما
 للموت عبد الوفا بن الحجاج
 عن الصادق عليه السلام
 قل ما رأت

ثلاث في دين علي بن ابي طالب عليه السلام
 الاول: سلامه بشارته فترد ذكره كاقوالنا ائمة
 وهو اختيارنا للصحة في اطلاقه ان كان رجلا
 فخير لاولاده ذكره كاقوالنا ائمة وان كانت امرأة
 فليس بها دون اولادها اختيارا للشيخ في ذلك
 الثاني: رخصته سواء كان المتيق رجلا او امرأة
 الثالث: الرابح اثنان بين المتيق ورجلا لاولاده

الباب الثالث في حكم الولاء وحكم الولاء العصبية وفيها الميراث وتعمل العمل
 ولا يثبت الولاء للمرأة على رأى الآذا باشرت العتق فلها الولاء عليه وعلى إحصائه وعتقه وعتق
 كالزحل ولا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا اشتراطه في بيع وغيره وهل ينقل عن المعتق بموته ويورث
 أشكال يثبتها من قولهم على الإسلام الولاء لمحبة كلمة النسب الأقرب لعدم نفي ثورث به إجماعا ولو كان
 العتق جامعة فالولاء بينهم بالحصر جالا كانا أو نساء أو بالتفريق ولا يرث المنعم المتعمق فذلك
 نسب للمعتق فلو خلف العتق وارثا بعد إذا فرضه وغيره لم يكن للمنع شئ في أخذ الترخيص والزق
 نصيبهما الأعلى الباقي للمنع مع فقد كل نسب لوعدم المنعم فيل يكون الولاء نكاحا ولا ذكورا وأنا
 وقيل إن كان رجلا وقيل للآولاد الذكور خاصة رجلا كان المنعم وامرأة وقيل إن كان رجلا فلا ولا
 الذكور خاصة وإن كان امرأة فلمصبتها دون أولادها وإن كان نكاحا ورث الولاء الإيوان الآو
 فأن يقره والبرشركم أحدين الأقارب ويقوم أولاد الآولاد عند عدمهم وبأشكالهم منهم نصيب
 من يقترب بركبتهم في عدم الإيوان والآولاد والآولادهم ورث الآخوة وهل يرث الآخوان قيل نعم
 لأنه كلمة النسب يشترك الآخوة والآجداد والآجدات فان فقدوا جميع فالآعمام والآماء ولو
 الأقرب يمنع الآبعد ولا يرث الولاء من يقترب بالأم خاصة من الآخوة والآخوات والآجداد والآجدات
 والآخوال والآلات وإن لم يكن للمنع قرابة ورث الولاء مولى المولى فان عدم فقرا مولى المولى

لا يبرون أمه وأبوالهم أولى من معق الأب وكذلك معق معق العلق أولى من معق أب المعق
أبو معق أب غوط لا شيء لعلق الأب لأن الميت يؤثر
عقته فلا يكون لعلق أبه شيء إذا خيّر الولاء وكذلك
يولد في أمه معق أب المعق أولى من معق
معق لعلق أمه يولد بالولاء حيث سقط
الأب وهو غلط كما ترى

فولدت له ابنة واحدة
والاولاد كلها من ولد
الاولاد عليه فانه لا ولد له ولا اب له ولا ام له

عقبت له ابنة واحدة
فولدت له ابنة واحدة
والاولاد كلها من ولد
الاولاد عليه فانه لا ولد له ولا اب له ولا ام له

عقبت له ابنة واحدة
فولدت له ابنة واحدة
والاولاد كلها من ولد
الاولاد عليه فانه لا ولد له ولا اب له ولا ام له

البعض الثالث في جزاء الولاء وشروطه

باب الولاء فان كان خيرا لاصل وزوجه مولاة فلا ولا على لده وان كان موليت لولا

على لده لوالديه ابتداء ولا جزاء الثاني ان يكون الام مولاة فلو كانت حرة في الاصل فلا ولا

الثالث ان يعق الاب فلو مات على الرق لم يجز لولاء بحال فلو اختلف السيدان فقال سيد الا

مات خرا فقدم قول مولى الا م لاصلا بقاء الرق الرابع ان لا ياشرك بالعق فلو ولدت المعتقة

عبد فاعقته مولاه ولو اعقوا حلالا مع امهم فلا جزاء ولو حلت بهم لحرار بعد العنق من مملوك فولا

مولى لبيم ولو اعق ابوهم بعد ولادتهم او بعد الحبل بهم انجز الولاء من مولى امهم الى مولى ابيهم

فشرط في الميراث ان لا يعق الاب والجد والولاء الى مولى الاب ثم انقضوا عدا الولاء الى العقب

فان فقدوا قال مولى عصبائهم وهكذا فان فقدوا في ضامن الجزية فان لم يكن رجوع الى بيت

ولم يرجع الى مولى الام بحال ولولم يعق الاب لكن اعق الجد انجز الولاء الى معتقة فان اعق الاب

بعد ذلك انجز الولاء الى معتق الاب من معتق الجد وهذا انجز الولاء فلو كان الجد بيده فاعق

انجز الولاء فان اعق القريب انجز من معتق البعيد الى معتق القريب فان اعق الاب انجز الى معتقة

وعلى هذا ولو كان الجد حرة في الاصل والاب مملوك فترجى بمولاة قوم فاولدها احتمل ان يكون

الاولاد مولى الام وسقوط الجزية لجد ولو كان الابوان رقاقا فعق الام ثم وضعت لدون سنة

اشهر فان قلنا بالشرية الى الحبل انجز الولاء لانهم عاقوا بالماشر فلو مات به لكثر من سنة

فان قلنا بان عتق الام وجب لعق المملوك اذا كان موجودا حيا لعنقه هو والعقب وانما عتقه ابنا

مع بقائه الزوجة لم يحكم بقتلها ولا لشرائها ولا لاحتلال حد وثمة لعنقه فلا يبع الرق ولا يحكم به

بالثالث ولو اكره لعنقه ولدت زوجته للمعتقة وتلاعقها فولا الولاء الى الام على اشكال وكذا لو زن

بها الاب جاهلة او علة مع قوة الاشكال فيه فان عتق به ابوه بعد الحبل لم يرشر الاب لا

لنعم على الاب لان للثب وان عدا فان الاب ليرشر ولا من يتقرب به ولو ولد مملوك من معتقة

ابن فولد له ولدت له ابنة فان اشترى الولد اباه عتق عليه ولدت له ابنة واحدة وكلهم اليه

على اشكال وهل يجزى ولده نفسه اليه في جزاء الولاء عليه او يبقى ولا يرش لولده اشكال بقاء

من كون الولاء ثابتا على ابوه دون من ان ولد وهما رقن في الاصل وعليهما ولده ولو كان المشر

لا يبر ولدت له ابنة وان عتق ان قلنا بعدم العنق في الزنا ثبت له الولاء فطاعوا ونجز ولده الاولاد ولا يبر

اقالوا اشترى هذا الولد عبدا فاعقته فاشترى العبد الاب فاعق دار الولاء وصار الولد

مولى للمشرى مباشرة العنق والمشرى مولى له لا لانه عتق اباه فأنجز ولاه والذين من مولى الام اليه وصا

١٠٧

باب الولاء فان كان خيرا لاصل وزوجه مولاة فلا ولا على لده وان كان موليت لولا

على لده لوالديه ابتداء ولا جزاء الثاني ان يكون الام مولاة فلو كانت حرة في الاصل فلا ولا

الثالث ان يعق الاب فلو مات على الرق لم يجز لولاء بحال فلو اختلف السيدان فقال سيد الا

مات خرا فقدم قول مولى الا م لاصلا بقاء الرق الرابع ان لا ياشرك بالعق فلو ولدت المعتقة

عبد فاعقته مولاه ولو اعقوا حلالا مع امهم فلا جزاء ولو حلت بهم لحرار بعد العنق من مملوك فولا

مولى لبيم ولو اعق ابوهم بعد ولادتهم او بعد الحبل بهم انجز الولاء من مولى امهم الى مولى ابيهم

فشرط في الميراث ان لا يعق الاب والجد والولاء الى مولى الاب ثم انقضوا عدا الولاء الى العقب

فان فقدوا قال مولى عصبائهم وهكذا فان فقدوا في ضامن الجزية فان لم يكن رجوع الى بيت

ولم يرجع الى مولى الام بحال ولولم يعق الاب لكن اعق الجد انجز الولاء الى معتقة فان اعق الاب

بعد ذلك انجز الولاء الى معتق الاب من معتق الجد وهذا انجز الولاء فلو كان الجد بيده فاعق

انجز الولاء فان اعق القريب انجز من معتق البعيد الى معتق القريب فان اعق الاب انجز الى معتقة

وعلى هذا ولو كان الجد حرة في الاصل والاب مملوك فترجى بمولاة قوم فاولدها احتمل ان يكون

الاولاد مولى الام وسقوط الجزية لجد ولو كان الابوان رقاقا فعق الام ثم وضعت لدون سنة

اشهر فان قلنا بالشرية الى الحبل انجز الولاء لانهم عاقوا بالماشر فلو مات به لكثر من سنة

فان قلنا بان عتق الام وجب لعق المملوك اذا كان موجودا حيا لعنقه هو والعقب وانما عتقه ابنا

مع بقائه الزوجة لم يحكم بقتلها ولا لشرائها ولا لاحتلال حد وثمة لعنقه فلا يبع الرق ولا يحكم به

بالثالث ولو اكره لعنقه ولدت زوجته للمعتقة وتلاعقها فولا الولاء الى الام على اشكال وكذا لو زن

بها الاب جاهلة او علة مع قوة الاشكال فيه فان عتق به ابوه بعد الحبل لم يرشر الاب لا

لنعم على الاب لان للثب وان عدا فان الاب ليرشر ولا من يتقرب به ولو ولد مملوك من معتقة

ابن فولد له ولدت له ابنة فان اشترى الولد اباه عتق عليه ولدت له ابنة واحدة وكلهم اليه

على اشكال وهل يجزى ولده نفسه اليه في جزاء الولاء عليه او يبقى ولا يرش لولده اشكال بقاء

من كون الولاء ثابتا على ابوه دون من ان ولد وهما رقن في الاصل وعليهما ولده ولو كان المشر

لا يبر ولدت له ابنة وان عتق ان قلنا بعدم العنق في الزنا ثبت له الولاء فطاعوا ونجز ولده الاولاد ولا يبر

اقالوا اشترى هذا الولد عبدا فاعقته فاشترى العبد الاب فاعق دار الولاء وصار الولد

مولى للمشرى مباشرة العنق والمشرى مولى له لا لانه عتق اباه فأنجز ولاه والذين من مولى الام اليه وصا

فولدت له ابنة واحدة
والاولاد كلها من ولد
الاولاد عليه فانه لا ولد له ولا اب له ولا ام له

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

العبد يبيع علي من مسلم سولو رج في نذيره او لا فان مات للموت قبل بيعه مخور من ثلثه
 ان لم يكن قد رجع فان مضى الثلث مخور بعده وكان الباقي للوارث فان كان مسلما استقر ملكه
 على موت الاخر فهو حارر ولو علقه على موت الاول لم يكن ان مضى الاول مع الفلح
 بموت الخدمه روات بعد موت الاول ويمكن ان يباع على قدر جواز التعلق بوجه
 انما يباع لومات الخدمه في بيعه او يبيع على قدر جواز التعلق بوجه
 على موت الاخر فهو حارر ولو علقه على موت الاول لم يكن ان مضى الاول مع الفلح
 بموت الخدمه روات بعد موت الاول ويمكن ان يباع على قدر جواز التعلق بوجه
 انما يباع لومات الخدمه في بيعه او يبيع على قدر جواز التعلق بوجه

[illegible]

١٠٤
 انزل الشجر وياقل شها الى اشارة الله لك
 بيننا اذ هو
 عتق عن دير الحوي
 ثم على القول عجز التبر
 على فاة غير لالاك عتاج العت
 اليا نيشلها فقال هو عتق الملو
 جد عتق من لعلقة اللات وشها و اعلم
 ان التبر وان كان عتق عتق فاة غير عتق
 المصل لهذا الله بل او افاض عتق الاول في شرفه ان العتق

[illegible][illegible]

قالوا يا رسول الله انك لا تأكل الا من اذن لك
فان اذن الله لك فاكل واذا لم ياذن
لك فلا تاكل قالوا فماذا اذن لك
يا رسول الله قال اذن الله لي في كل
شيء قالوا فماذا اذن لك يا رسول الله
قال اذن الله لي في كل شيء قالوا
فماذا اذن لك يا رسول الله قال اذن
الله لي في كل شيء

فاما ان لم يمتدح لفظه بصفة حمدا عليه وهو المقتدر
 وعلم خصما ذكره لاشتباه القصد فيكون معلقا على الاول ومع
 اشتباه حكمه على الحققة لخصمه من الشائع وعلى المضاد
 لمدح التعيين لا يفتقد وهنا فائدة هي ان يفتي على القول بجواز
 تعليق التدين على قوة قول لا لا الحققة هنا بخلافه
 في الاول من المذهب
 وفي الثاني من المذهب
 وفي الثالث من المذهب
 وفي الرابع من المذهب
 وفي الخامس من المذهب
 وفي السادس من المذهب
 وفي السابع من المذهب
 وفي الثامن من المذهب
 وفي التاسع من المذهب
 وفي العاشر من المذهب

[illegible]

ان الاول دينه للمباشرة الاختيارية بخلاف الثاني فان تدبيره
حصل منه مستند الى الاختيار ولما كان اختيار السبل
السجاسة سببا في الحكم المتصف به
بحار

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

تكملة شجرة مصنفه فقال فان التذبير من اجل الاستغناء الثالث كل جزء يبطل فيه التذبير يعود فيه ذلك الجزء الى مكانه فبینه
 اقلاوه
 نسبت من الثلثين
 وكل جزء يصح به تدبير فقصه
 بنسبه من المشرق الى قصص في ستة الاصله
 الى نسب من المشرق وكل جزء يبطل فيه التذبير يرجع
 الى النسب الاصله وهو بنسبه من الثلثين الرابع ان التذبير
 بالبيع لا ينقض انما نقول بان هذه للسلمة ينوقف على مقدمات
 الاولى كما يصح فيه البيع صح فيه التذبير وكلما صح فيه التذبير يصح فيه البيع
 لان بطلان التذبير منه يرجع الرتبة الى المشتري فلا فائدة له بان فإبطال التدبير ما صح فيه
 البيع وهذا مكان متلازمان لان كما صح فيه البيع قد صح فيه الموضع عنه وبطلان التذبير فيه
 يرجع الرتبة فلا فائدة له بان في تدبير ما يصح فيه البيع وان التذبير بالذمة الى المشتري لازم كسطر كما قد
 ليس المشتري باطلا وكلما صح فيه التذبير فمدى بيعه بعلمه بالبيع هو بالحاجة ان يخرج من الثلث

[illegible][illegible]

كتاب الفراق

١١٤

بأرض الجهالة وبقدار ما لم يكن باطلا هذا التوب أو بطلان العقد أو التمسك به ولو جمع بين العقد
وغيره من العاونة كالباع والامانة والتكاح صح وان أخذ العوض بفسط العوض عليه ولو كان له
بوضوح أحد على خصمه ولو اختلف عوضاها صح اختلفت حصتها وانفتحت وليل للفتح

على ان ينفذ العقد على الاصل لا على النسخة ولو كان العقد على النسخة لم ينفذ الا على الاصل ولو كان العقد على النسخة لم ينفذ الا على الاصل ولو كان العقد على النسخة لم ينفذ الا على الاصل

الى احد هادون الاخر فان حصل شك في ذلك الا ان اذن احداهما صاحبه ولو كان يبيع من لوى عقد
صح وبسط العوض على القيمين يوم العقد وابتها ادى عتق من غير ان يقاب صاحبه وابتها عتق
خاصة ولو شرط كفاؤه كل منها صاحبه جاز ولو شرط الضمان تحول ماعلى كل منها على صاحبه ولو شرط

ان ينفذ احداهما على الاخر فيكون له ان ينفذ على الاخر ولو كان العقد على النسخة لم ينفذ الا على الاصل ولو كان العقد على النسخة لم ينفذ الا على الاصل ولو كان العقد على النسخة لم ينفذ الا على الاصل

التناجز وبعد تناجز البعض لم تبطل الكتابة وكان على العبد القبة عند سخطه **فرع**
الاول لو ادعى المالك عتق العوض وغضبه وامتنع من قبضه فان قام بيته لم يلزم قبوله
ان لم يكن بيته حلف العبد والزم للولى العتق والبراءة فان قبض المالك لم يلزم قبوله ان كان
قد عتقه او لا وترك في يد وفي تنازعه نظرون متع من العتق فبعض الحاكم وحكم بعتق العبد

واعتق العوض على القيمين يوم العقد وابتها ادى عتق من غير ان يقاب صاحبه وابتها عتق خاصة ولو شرط كفاؤه كل منها صاحبه جاز ولو شرط الضمان تحول ماعلى كل منها على صاحبه ولو شرط

لو شرط عوضا لم يلزم قبوله غيره الا الاجود الثالث لو قبض احد السيدين كان حقه باقي الاخر
عتق نصيب القاضى لا يقوم عليه نصيب الاذن ولا يبرئ العتق ولا يرضع الولاد وبأخذ الاول
تألف به بقدر ما دفع الى الاخر والباقي من العبد وسيد الثاني ان بطلت كتابة الثاني عتق
وقيل بقاء العبد وسيد القاضى لان نصفه عتق الكتابة وكذا على الاول التناجز فبعضه ماعنى الكتابة
للعبد وخصه ماعنى بالتناجز للولى ويجوز ان يكون الجميع للعبد لا ينقطع تصرف للولى عنه
فكان له كالعوض الا انه لو شرط له ارض لم يبرأ من العتق ولو قبل من ارضه الان والا

فكان له كالعوض الا انه لو شرط له ارض لم يبرأ من العتق ولو قبل من ارضه الان والا

الكتابة ولو مات بعد الاولاد لم يولد له ولو ظهر مبيعا بشريين الارش والرد فيبطل العتق على اشكال
ولو تجدد في العوض عتق السيد لو عتق من الرد بالعيب الاول مع ارض الحادث وقال الشيخ ينجح لو
تلف العبيد عند السيد استقر الارش ولو قال له السيد عتقك فغ المسحق استقر ولو سبق بطل
فان ادعى المكاتب فسادا لثاء العتق قدم قول السيد الخامس لو قام العبد شاهدا واحدا على ان
حلف معه وانعنا من الشاهد البين في العتق ولو حلف السيد بفسخ الكتابة مع الآخر فان ادعى
العبد عتبه الشهود وانظر الى ان يحضره فان لم يحضر حلف السيد ان يحضره من الشاهد البين

فكان له كالعوض الا انه لو شرط له ارض لم يبرأ من العتق ولو قبل من ارضه الان والا

کتاب الفراق

على ما هو في الأصل من زيادة الأجل فخرجته إذا صلح على التوصل
 بالحقول من الباقي وهذه ليست للسنة ١١
 على ما هو في الأصل من زيادة الأجل فخرجته إذا صلح على التوصل
 بالحقول من الباقي وهذه ليست للسنة ١١

عبد الصمد بن
اسلامه
وكفره اضعف ويجهل علمه لاثره لا يفتح على دينه والذى يغتر
والله يدق بغيره املاكه والذى لا يفتح املاكه لاجل هذا
لم يتمكن بطلان انكشاف حال وقوعه بالانسان حتى ان يكون
موقوفه او طرفة ذراع من المال واليه بالكله او الى من يبيع
امواله والارثاء انهم يقولون ان ذمه المال اقله من ذمه الناس
انكشاف جميع الذم وان قلنا املاجا على الذم لا يضمن ان لا يكون
ملك السلب او لا يضمن عدم تأثره فاعقوب اليه اشار

فانجز العبد كان له اخذ هاس القاض ثم يلبها بان تذكروا كان له تعجز واسترقاق نصيبه ومشاركه
اشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

[illegible]

الرَّكْبَةُ الثَّلَاثُ

في الكتابين

[illegible][illegible]

قوله ولو كانت المسلم كما فإننا لا نرى البطلان أقول قال

اشكال ولوازم حسب عليه ما اخذ في الردة ويجوز لول الطفل والمجنون الكتابة مع النجاسة على اي شيء

كتابة المريض من الثالث لانه معاملته على الربا بالرفان خرج من الثالث عتق اجمع عند الاداء وان لم يكن

غيره صحته فمكثته وكان الباقي رقيقا على راعى **الرمق الرابع** العبد وله شرطان التكليف

فَالْأَوَّلُ الطَّائِفَةُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ مَا هِيَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ لَكُنَّا بِهَا كَمَا نَحْنُ الْيَوْمَ بِهِيَ فَكَيْفَ نَحْنُ الْيَوْمَ بِهِيَ

من المشترك ومن المعتقد بعضه ولو كان يحصته بغير إذن شريكه صح وان كره الشريك ولا نسري

الكتابة الى ابي حصته ولا الى حصة شريكه نعم قيل اذا ادى جميع مال الكتابة عقوقه وقوم حصته

شريكه عليه ان كان موسرا ولو كان له من العتق الى باقيه واذا ادى المشترك شيئا الى مكانه وجب

ان بود كمنله الى شريكه سواء اذن الشريك كتابته او لا ولو اذ الكتابه من جميع كسبه لم يعطو

ادعيه للكاتب مثل ان هياياه فلسفي توبته او اعظم من هم الرقاب لم يكن للاخرفيه شيء
وله واث بخلافه الترمذ اعلم من ان الكائنات هي التي كانت في الاول الكائنات في الاول

لأنه لا نعلم ما إذا كانت الرقة شأنا لو كانته السعدان حيا. نشاء في العيون أو اختلافها

وسواء تناوب في الملك واختلقا وسولوا اتخذ العبدان وعدد وليس لمرن يؤذي الى احدهما

كثرتما للأخرو ولا قبله **الفصل الثالث** في الأحكام ومنه مقادير الأول

ما يحصل به العتق وهو يحصل في الصحيحه باء اجمع المالان كان المكاتب مشروطا بالانكسار
اي في الكتابه الصحيحه

وبالاعتياض بالضمان عنه ولا يحصل نجر من النجوم جزء من الحرية حتى يؤدى الجميع أمّا

بما أدى سببا أصح بإزائه ولولم على المنطق أهل ما يمكن لم يعشق فان عجز كان لولاد
استغناء والحق في ذلك وظاف الأدلة في قطرة عامه لادركه في العلة في حجة

احدہا الابداء للجمیع الیہا اوباذن الاخر فی الاداء ولو خلف ^{التبذیر} اینین فادتی نصب احدہما

عَنْقُ وَلَا يَنْعَقُ لِلْكَاتِبِ بِمَا لَمْ يَكْتُابَهُ بِإِذْنِهِ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْإِجْلَانِ مِنْهُ الْمَادَّةُ يَنْعَقُ

حَيْفَتَهُ وَلَوْ جَنَّ السَّيِّدُ وَقَبْضَ النُّجُومِ لَمْ يَبْتَغِ حَتَّى يَسْمُ إِلَى أَلَمِيَّتِهِ وَلَوْ أَلْفَ فِئِدٍ بِدِ السَّيِّدِ فَلَاحِظًا

أما المؤلف السيد عليه ما لا فاته يقام ولو جرح العبد وقبض منه السيد عنق ولو ربح في القمار

وصار نصفه مكان او الاخر، ثم اذاعت في الـ ...

ادى النجوم وانا عجم كان لا بدته في الرقعة المنكر ان كان قد اخذ نصف كسبه فاني قد استبد

مولا
رواق اعلا
اخلاص
حلال الجند
على الت
نور علق
الابا
للق
املاو

[illegible]

سید الشہداء علیہ السلام

١٠٠

[illegible]

كتابة المريض الثلث لانه معاملته على الدبر المرفان خرج من الثلث عنق اجمع عند الاداء وان لو كان
غيره صحته في ثلثه وكان الباقي رقاعه على راعي **الركن الرابع** العبد وله شرطان التكليف
والاسلام فلو كانت العبي او الجنون لم ينعقد اذ ليس لها اهلية القبول ولو كانت للمساكين او
فالاقرار بالطلاق ولو كانت مثله لم يصح على اشكال ويجوز ان يكاتب بعض عبدا على راي وحسنه
اقول اذا كاتبت الذي عبد الله في شكل الصبي العتق وهو موقوف
من الشريك ومن العتق بعضه ولو كانت حصته بغير اذن شريكه صح وان كره الشريك ولا يشترى
الكاتبه الا في حصته ولا في حصته شريكه نعم قبل اذ ادى جميع مال الكتابة عتق كله وقوم حصته
شريكه عليه ان كان موسرا ولو كان مدرا عتق الى باقيه واذا ادى للشريك شيئا الى كتابه وجب
ان يؤك مثله الى شريكه سواء اذن الشريك في كتابته او لا ولو ادا الكتابة من جميع كسبه لم يقو
اذا تجزئه للكتاب عن ان هاباه فكيف في نوبته او اعطى من سهم الرقاب لو كان للاخر فيه شيء
ولو ورث تجزئه الحر ميراثا وتجزئه للكتاب اخذ من سهم الرقاب كان له الذرع الى كتابه ولا شيء
للاخر لانه لم يخذل بسبب الرقية شيئا ولو كانت السيدان جاران تناوبا في العتق وان اختلفا
وسواء تناوبا في الملك او اختلفا وسواء اعتل العبد او عتد وليس لران يؤذي الى احدهما
كثر ما لا افر ولا قبله **الفصل الثالث في الاحكام وفيه مطلقا الاول**
ما يحصل به العتق وهو يحصل في التجهيز باء اذ جميع المال ان كان للمكاتب مشروطا وبالابور
وبالاعتياض بالاضمان عنه ولا يحصل بجزء من التجوز جزء من الحرية حتى يؤدى الجميع اما
تكملا ادى شيئا افتق بازائه ولو بقى على المشروط اقل ما يمكن لم يعتق فان عجز كان مولاه
استرقاقه والمقبوض له والمشرط قبل الاداء رقب فطرته على مولاه ولو كانت ابدا لم يعتق حصته
احدها الا باء الجميع اليها او باذن الاخر في الاداء ولو خلف ابنين فادى نصيب احدهما
عتق ولا يعتق للمكاتب بملك مال الكتابة بل باذانه وان كان قبل الاجل ان يخرجه المالك بغيره
حيثن ولو جن السيد وقبض التجوز لم يعتق حتى يسلم المالك ولو تلف في يد السيد فلا ضمان
اما لو تلف السيد عليه مالا فانه يقاتس ولو جن العبد وقبض منه السيد عتق ولو ادعى النجا
فصد منه احد الوارثين وكذا في الاخر قبلت شهادة المصدق عليه ان كان عدلا ولا اختلف
وصرا نصفه مكانها والاخرى فان اعتمه المصدق على الباقي وان ابراه لم يبره وكذلك ان
ادى التجوز وان عجز كان لاهله وفي الرقعة النكران كان فالاخذ نصف كسبه فاني قد عتقت
لله ان النكر العتق على النكاح

فولدر بنفیر مر السید عقیق آو لآن مفتی انکتابہ وصول مالہ

کتاب الفراق

قوله الاقرب قبوله اقول قد تقدم ذكر اقرار الملك
بمحمود لله
الاجابة على الكتاب
الاستدعاء واليمين
المقابلة قال الشيخ طهري
ولا وقد تقدم ونريد الاحتياط
هناك الاول ان يسمع الحاكم ويقر
بما يدينه فيقول الحق واجبه والا نوع الى ان
يظهر انك الثاني تقر به لما تقدم ضلع على الاحتياط
الاخر لو كان بنفسه فيكون حراما لما قبل قال الاستدعاء نعم
لازم ذنبه لم يأت به احد في ملكه ويجعل بعده اثرة انكاره
اوله والاخرى عنك الاخيه واجتاحت

من الجزير بما يتحقق لآراء الصديقين هذا آخر الكلام واما السمع في ذكره ليس له فخره بنفسه بل يرجع فده الى الحكماء اجماعاً والسلام

[illegible][illegible]

فان دعي التكرار ما فيه مقدم على اعتبار الكتابة في حياة المورث ثم قول الآخر مع بنية ولو
 لم يعرب في العوض فله رده وابطال العتق واخذ الارض فبقى على العتق وتوفيبت عنه كان له رد
 الارض وقبل الاول ولو كان مالك بالعيب اعتق وهل يعق من حين الرضا او التفضل شكال ولو اطلق على
 العيب بعد التملك كان له رد العتق الى ان يسلم الارض فان عجز كان له الاسترقاق الجزع بعض النجوى
المطلب الثاني في احكام الاداء ويجب القبول مع دفع النجم عند حلوله ولو كان غائبا
 فقبضه الحاكم ولو قال هو حرم لم يقبل ويحتمل ان ينزعه الحاكم فيحفظه في بيت المال الى ان يبين ما له
 وان بقيه ثم الاقرب قبول تكذيب نفسه اما الوعين لم يقبل تكذيبه الا ان يكد به المقر ولو
 من الصدقة وجب قبوله فان عجز فاسترق فالاقرب عدم زوال ملكه عنه ولا يجب انظار
 مع الحلول الا بعد ما يخرج المال من حوزة ولو كان غائبا فالاقرب ان له الفسخ وكذا لو كان عجز
 لا اتباع الا بعد مهلة ولو غاب بعد الحلول بغير اذن السيد فله الفسخ من غير حاجة الى اتفاق وان كان
 بانه ظليل الا ان يجنب بالندم على الانظار فيقتصر في الابواب ولو وقع مع القدرة فهل للمولى
 او الحاكم اولاهيه نظر الاقرب ذلك ولو منعها كان له الفسخ وكذا في الزامه بالسنة ولو حق العبد
 لم يفسخ الكتابة وكذا للمولى وكذا لو جئنا معانم للمولى الفسخ اذا لم يكن للمجنون مال فان كان له مال
 فلحاكم الاداء عنه ليعتق مع المصلحة وللسيد الاستقلال باخذ التجوم ولومات الشرط بطلت
 الكتابة وان خلف وفاء لتعذر العتق ولو استعمله شهر وعزم الاجرة لم يلزمه الانظار بعد الاجل شهر
 وتركه المشرط لمولاه وان بقى عليه درهم واولاده رفق للمولى اما المطلق فتجر منه بقدر ما ادعى
 ويكون الباقي رقا ولومات في اخذ المولى من تركته بقدر ولورثته بقدر الحرية وبؤدى الورث
 التابع لرفى الكتابة من نصيب الحرية ما بقى من مال الكتابة وان لم يكن له مال سعى الاولاد فباقي
 على ابيهم بالسوية وان خلفوا في الاستحقاق والقبية ولو اعتدلا الاستثناء من بعضهم
 او غيرها اخذ من نصيب الباقي ما خلف على الاب وعتق الجميع ولو لم يكن تركه سعى الجميع
 ليس للموثر مطالبة الغائب بنصيبه ومع الذاء يعتقون والاقرب ان للمولى اجبارهم على الذاء
 وفي رواية بؤدى الاولاد المتخلفين الاصل ولم الباقي ولو لم يولد شيئا كان ولاده ارقاء
 والمال للمولى ولو كان الوارث خرا وادع عتق نصفه للكانت وراثته بقدر الباقي للمولى ولا
 ادعاء ولو خلفها فلولي النصف والباقي بينها على ما ياتي ببؤدى الملكات من نصيبه ما بقى على
 ابيه وينتق ويرث هذا المطلق ويورث ونصح الوصية له كل ذلك بقدر ما فيه من
 المكتبة

فالمكتابه

دون الرقية ويجدد الخلق وما فيه من الحرية وحذا العبد بالباقي ويجذ المولى لوزن ما بهيمة
للكاتبين بكذا قبل ذلك حازا عساه مشرفه الامام اواخذ
من الزكوة لم يقطع عن السيد الوصية انما

الانسان لا يتغير على خلقه
فقد دللت على ان الانسان لا يتغير
مقتضى ما على الوجه بانفسار في سائر الكتب كقولنا
انفق الاول فاولئك الاولين لو اتفق عند الحكماء على انهم لا يتغير ولا
ولاد او الموتى او بائنا فعلت وانفسار الاول بعد موته من التراب كان ذلك
متحقق ولو اتفقوا على انهم لا يتغير واستقام حالهم لم يكن ذلك
متحقق ولو اتفقوا على انهم لا يتغير واستقام حالهم لم يكن ذلك
كان انما اجابوا واما غير ذلك فليس له ان يكون له
كان انما اجابوا واما غير ذلك فليس له ان يكون له
كان انما اجابوا واما غير ذلك فليس له ان يكون له

في قوله تعالى لا تتغير
الانسان لا يتغير على خلقه
فقد دللت على ان الانسان لا يتغير
مقتضى ما على الوجه بانفسار في سائر الكتب كقولنا
انفق الاول فاولئك الاولين لو اتفق عند الحكماء على انهم لا يتغير ولا
ولاد او الموتى او بائنا فعلت وانفسار الاول بعد موته من التراب كان ذلك
متحقق ولو اتفقوا على انهم لا يتغير واستقام حالهم لم يكن ذلك
متحقق ولو اتفقوا على انهم لا يتغير واستقام حالهم لم يكن ذلك
كان انما اجابوا واما غير ذلك فليس له ان يكون له
كان انما اجابوا واما غير ذلك فليس له ان يكون له
كان انما اجابوا واما غير ذلك فليس له ان يكون له

في قوله تعالى لا تتغير
الانسان لا يتغير على خلقه
فقد دللت على ان الانسان لا يتغير
مقتضى ما على الوجه بانفسار في سائر الكتب كقولنا
انفق الاول فاولئك الاولين لو اتفق عند الحكماء على انهم لا يتغير ولا
ولاد او الموتى او بائنا فعلت وانفسار الاول بعد موته من التراب كان ذلك
متحقق ولو اتفقوا على انهم لا يتغير واستقام حالهم لم يكن ذلك
متحقق ولو اتفقوا على انهم لا يتغير واستقام حالهم لم يكن ذلك
كان انما اجابوا واما غير ذلك فليس له ان يكون له
كان انما اجابوا واما غير ذلك فليس له ان يكون له
كان انما اجابوا واما غير ذلك فليس له ان يكون له

المطلب الثالث

[illegible][illegible][illegible][illegible]

ان يشترى من يفتق عليه الاضرب ذلك مع الاذن لبدونه وله قبول الوصية له به ولغيره ان لم
في القبول غير بان يكون مكلبا واذا اشتراه او قبله في الوصية ملكه وليس له بيعه ولا هبه ولا تملك
عن ملكه ولا يفتق عليه فان عجز في الرق استرقها المولى وان ادعته معا وكسبه للمكاتب لانه
ملكه لا من حيث القرابة ولو اعفاه بغير اذن مولاه لم يصح ولو اعفاه سيده عتق وكان العتق
معتقا ايضا كالوارث ولو مات مكاتب صار قريبه رق لمولاه ولكان يشترى امراته والمكاتبه
زوجها ويغني عن النكاح ولو تزوج ابنته من مكاتبه ثم ماتت وورثته او بعضه انقضى النكاح وورث
اعتق باذن مولاه كان الولاء موقوفة فان مات رقيقا استقر السيد وان اعتق يوما فلا فانما
العقب في هذه التوقف احتمال ان يكون للسيد والمكاتب موقوفوا ولو اشترى من يفتق على مولاه
صح فان عجز واسترقها للمولى عتق عليه والا فلا

المطلب الرابع في احكام

في الجناية اما جانيه فان كانت على مولاه عمدا فان كانت نساء فالوارث القصاص ويصير كالثبت
وان كانت طرفا فالمولى القصاص ولا تبطل الكتابة وان كانت خطاء تعلقت برقبته ولان
دفع الارش ولا فان عجز كان للمولى سترقه وان لم يكن مال فان فسخ المولى بسقط الارش لانه
في عبده لا يثبت له مال عليه ويسقط مال الكتابة بالفسخ ولو اعفاه مولاه سقط مال الكتابة
دون الارش على اشكال ولو كان مافي يده فبقي احدهما فاختار السيد ففصل الكتابة صح عتق
ولزمه الارش والاقل على الخلاف فطعا وان كانت على اجنبي عمدا فان عفي فالكاتبه باقية وان
في كانت نساء واقتصر الوارث فهو كالومات وان كانت خطاء فله فك نفسه قبل الكتابة سواء
التم ولا بالاقل والارش على الخلاف فان قصروا في بدع عن الفاك باع الحاكم منه بما يفي من الفاك
وبقي للمخلف منه مكاتبه فان فسخ المولى صار عبدا مشتركا بينه وبين المشتري فان صبر فادى
عتق بالكتابة فان كان العبد وسرا قوم حصته الشراية عليه بمعنى الاستعلاء واخذت مافي يده
بغير رقية المشتري وعتق وان لم يكن في يده مال بقي حصته للمشتري على الرقية ولو لم يكن في يده شيء
اصلا ولم يفت بالجناية الا فتمته اجمع بيع كله وبطلت الكتابة الا ان يعذبه السيد فيبقى الكتابة
بالحال ولو ادعى السيد فلا فان كان الحاكم قد جرم عليه لسؤال ولي الجناية لم يصح الدفع والا صح عتق
ويكون الارش في ذمته فبعض ما كان عليه قبل العتق وهو اقل الامرين والارش على الخلاف وان
السيد كان عليه فذاته بن لث لا تراثت محمل الاستحقاق كما لو قتله ولو عجز ففسخ السيد فذاته

ان يشترى من يفتق عليه الاضرب ذلك مع الاذن لبدونه وله قبول الوصية له به ولغيره ان لم
في القبول غير بان يكون مكلبا واذا اشتراه او قبله في الوصية ملكه وليس له بيعه ولا هبه ولا تملك
عن ملكه ولا يفتق عليه فان عجز في الرق استرقها المولى وان ادعته معا وكسبه للمكاتب لانه
ملكه لا من حيث القرابة ولو اعفاه بغير اذن مولاه لم يصح ولو اعفاه سيده عتق وكان العتق
معتقا ايضا كالوارث ولو مات مكاتب صار قريبه رق لمولاه ولكان يشترى امراته والمكاتبه
زوجها ويغني عن النكاح ولو تزوج ابنته من مكاتبه ثم ماتت وورثته او بعضه انقضى النكاح وورث
اعتق باذن مولاه كان الولاء موقوفة فان مات رقيقا استقر السيد وان اعتق يوما فلا فانما
العقب في هذه التوقف احتمال ان يكون للسيد والمكاتب موقوفوا ولو اشترى من يفتق على مولاه
صح فان عجز واسترقها للمولى عتق عليه والا فلا

قوله لم يصح الدفع لان الجناية مقدمة على مال المكاتب لا تراثت عجز
كان له استرقا فله ان يفتق عليه شيء بخلاف الجاني لانه
كالقوت في الذمة قوله والا صح اي يملك عليه
صح الدفع لان مال المكاتب في ذمته

في الكتابين

المطلب الخامس

المطلب الخامس في الوصايا الاصح الوصية لكتاب التبر الا ان يكون مطلقا لا بشرط
 قصه بنسبه ما علق منه ويطلق الباقي ولو قصر الثلث على العين ففي توزيع الثلث الشك الاقرب به
 ذلك والفرق بين الوصية والبيع ان البيع يجوز ان يكون رافعا بقصص الوصية للملك الغير وفي التبر

يكون المولى له بالكتابة اذ له ولوا وحصل كما به وضع وان كان مشعرا فلو قبض الورثة بما لا الكتابة
ولو عتقه في مرضه او ابرأه من مال الكتابة وبره ولم والاخر من الثلث فان كان الثلث بقدر
الاكثر من قيمته ومال الكتابة عتق وان زاد احداهما اعتبر الاقل فان خرج من الثلث عتق منه ما يشمله

الثالث وبطلان الخرافة ويسعى في باقي كتابه لاثبات الخرافة فان عجز عن باقي الكتابه لاثبات الخرافة
احتمل التسليم فيها ولا يخطئ عن مرتبة الرقوع ويقوم فيه عند عرق خضفه مثلاً ونصفه مكاناً
ان لم يفرغ فمع سحر المكاشف وان فخر بقوم ونصفه رقي فمع سحر المكاشف ان لم يفرغ فمع سحر المكاشف

بقدرا بالغه عليه هذا لو اعتقه ولو اؤثر احتمال ذلك ايضا مساواة الاراء العتق والبطلان
مع التصور والجواز لفاء شئ من مال الكفاية لانه كالاراء من البص ولا فرق بين الاراء العتق
والاطلة ولو اعتقه من الاراء عتقه وثاك معطاة لا ينظر الجمل في ثلثه سكت

عليه لو باعه عليه فحق الجواز كماله لو اشترى الوصية الى عوده في ارق جاز كان الوصية للذ

بل يقع الغيبة ظلوصي برتبة فتح ولو اوصي بها في ذمته لم يقع ويصح للمقبوض منه ولو اوصي له
من قبل الوكيل الكتابه التجبى خرج من الثلث والموارث فيجب وان اظهر للوصي ولو اوصي برتبة ظلوصي له
لا تملك حق الرتبة التي اوصى به

ابن سينا رحمه الله تعالى قال في كتابه في الطب ما يشهد بان العرب هم الذين احدثوا الطب في الهند واثبتوا له اسما وادخلوا فيه ما كان من الطب اليوناني واثبتوا له اسما وادخلوا فيه ما كان من الطب اليوناني واثبتوا له اسما وادخلوا فيه ما كان من الطب اليوناني

قال اكثر ما عليه ومثل نصفه فذلك ثلثة ارباع واحد زائدة ولو قلنا ان النجم شاء
وضعوا ما جئنا به ولو قال شعوبا جئنا تحت الوارث ولو قال شعوبا اكبر نجومه وضعوا عنه اكثر ما ولو

من سواها وهو ما حصل له على اصف بها واصل له ما فادوا ولفظاوت قد راضوا الى ان
 ولو على اصفوا الوسط فجميع وكان في الوسط واحد اثنين مثله ان تشارك في رواجها لا على ما سلف
 من الخبيرين

۱- انا لله وانا اليه راجعون
 ۲- بسم الله الرحمن الرحيم
 ۳- الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ۴- الذي كنا لنهتدي لاهله
 ۵- اللهم اغفر له ولجميع المسلمين
 ۶- اللهم اغفر له ولجميع المسلمين
 ۷- اللهم اغفر له ولجميع المسلمين
 ۸- اللهم اغفر له ولجميع المسلمين
 ۹- اللهم اغفر له ولجميع المسلمين
 ۱۰- اللهم اغفر له ولجميع المسلمين

المستلحق كان ويحيا وقد تقدم في الوصايا ما اشار
اليه طائفة قوله فلا يجتمع من مرتبة الزميمة اقلها
الاجتناب

الفايزه ما دونه
خسوف والا ثلاثين
وقد عاينته في الساحة
عليه من مال الفداء
ويعني من فوته عشرة
استعان ببعضه لانه لا يجد من سته

[illegible][illegible]

من هذا الكتاب فيكون من الأجزاء من البحث الذي هو موضوع
في هذا الكتاب فيكون من الأجزاء من البحث الذي هو موضوع

ولا يفتق من سبوت فان الارواح والانس
فان الارواح لا تفرق بين الارواح والانس
اعلم ان الارواح لا تفرق بين الارواح والانس
ولا تفرق بين الارواح والانس

منه ما كان له من الفضل في الدنيا والآخرة

على الخلق يكون خبرا والكتاب بين
بين وضع الكتاب على خصم شاء وقال الشيخ
الاجازي في ثبوت الادوار ورواه عن جلال الدين
عنه والكتاب في ثبوت الادوار ورواه عن جلال الدين
شاء من مال الكتاب في ثبوت الادوار ورواه عن جلال الدين
في رواية في ثبوت الادوار ورواه عن جلال الدين

والنصف الثاني من ايامها في بيت القبر
قد لما سجدت كرميها في عقره
ومثله في قبره بين الحجاره
في المكافئ من العز
سبح الله
عن ابي علي عليه السلام وهو في المجلس في علي

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

من مصادره

کتاب الفراق

12A

[illegible][illegible]

المضاربة فان حكم الاستيلاء ثابت في ذلك كالموهل بف حكم الاستيلاء في الموهبة بالتمسك
الزمن حتى يجبي على الزامن الواجب ان يجعل مكانها وهاهنا توفية الدين ولا الاقرب للمعان

سواها والآن امانته القرض فانه يبط القرض فيها وان كان فيها ربح على الزوج في مال المضاربة واذ
 وطى الكافر منه الكافرة وحملت قبل نكاح عليه وقيل حال بينه وبينها وتجهل على يد امرأة
 وانما ثبت حكم الاستيلاء بان ثلاثة **الاول** ان تلقى منه حبة وانما تلقى مخلوك من مولاها في موضع
 ان يكون الواطى عبدا فملكه المولود الموطوءة وقلنا انه يملك التملك وان يكون المولود امكنا انما

جارية للبخارة فان البخارية مملوكة ولا يشترط حكم الاستيلاء في الاول واما الثاني فان عجز اسرق الخيل
 للنجار وان عجز اسرقه ولد وليس للكتاب بيعه قبل عمن وعقده **الثاني** من يتلقو منه ملكه
 اما من يبيع يباع او عجز كالمولى في الحبس النفا في الصوم والاحرام والنهار والايلاء ولو عقلت غير
 مذكورة لم يكن له ولد سواء عقلت عليه او كذا واما العدة مع اشتراط الدار او كذا فلو كان في

ظاهره انما يستحق **الثالث** ان يضع ما يظهر له من ولده على امانه انما النطفة فالأول
 يقدم الاعلان بها **المطلب الثاني** في الاحتكام أم الولد ملكة لا يتخو
 أول بل من نصيب لها وسعت الباقى ولا يقوم على الولد وقال الشيخ ان كان لولده مال الذي يفتية

[illegible][illegible]

فما عفت فتصروا زوجت نصرانياً وولدت فقال ولد لها ابنان ستيدها وعجب حتى
 مع فاذا ولد فقالها وقيل يفعل بها ما يفعله المولد ولا يستحق الاستعداد ولا الكرامة ^{بشارة في الولد} فاجبت

ما بين شملت رقية اولادها كان اولادها من عبد المجور سبعين في حيوة النول وبسبب ما
 كانوا يفترون عليه من انهم اولادها كان اولادها من عبد المجور سبعين في حيوة النول وبسبب ما
 كانوا يفترون عليه من انهم اولادها كان اولادها من عبد المجور سبعين في حيوة النول وبسبب ما

کتاب الایمان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

بعد
فيه ولا نرهم خصيل الحاصل في هذا امتحان الاقل ما هو في
الميثاق الشيعي هو عدم شرع يكون معناه والله لا شر فيه
اليوم الا ان يشاء زيد عدم الشر فلا شر في اختياره فيختار
القاسم بن سعيد لوجهين الاول ان الاستقامه والمستقيم
مقتضيانا معا فان لا استثناء من الايات نفى ومسا
ايات والبرهان في الايات الشرع المستثنى عنه وهو عدم الشر
وحيث لم يرد به اعتبار المستثنى من آياه وقد علمه على شيعه زيد

والله اعلم بالصواب

انعدت ولو قال وجلال الله وعظمته الله وكبرياء الله ولعمري والله وانسم بالله اوحلف بالله اوقعت بالله اوحلف بالله واشهد بالله انعدت ولو قال قسم اوحلف واقيمط وحلف واشهد بحرفا اذا قال انسم بالله اوقعت بالله اوقعت ولو قال وحق الله على الاتقوا عزم بالله اوحلف بالطلاق والعناق او القرب والظهار او بالخلوكات المشركا لنبي والمنة عليهم السلام والاكعبة والقران اوحلف بالابوبن وبشمن من الكواكب او بالبرائة من الله ثم امن رسول واحد لا نعمة عليهم السلام على ابي وقال هو يهودي او مشرك او عبك حران كان كذا او ايمان البليعة لمزني لم تنعقد وحرف القسم الباء والتاء والواو ولو خفض ونوى من حرف تنعقد وكذا لو قال ها الله او ايمان الله او ايم الله اوم الله اوم الله ولو قال في اقمعت او اقم اردت الاخبار او العزم قبل منه والاستثناء بمشيئة الله ثم نعم اليه بشرطين الاتصال والتطوق فاذا اتصل وانفصل اجرت العادة كالشفس السعال ثرو لو اخرج عن ذلك لم يوفى وكان لاغيا وكذا يقع لاغيا لو نواه من غير نطق به ولا بد من قصد الاستثناء حاله ايقاعه لا حاله البين فلو قصد الجور وسبق له الى الاستثناء من غير قصد اليه كان لاغيا ولو لم يوجها اليه بل حين ذلعه منها وقت نطقه به اتر وصرح الاستثناء بالمشيئة في كل الامكان المنعقدة فيوقعها ولو قال لا شرب اليوم الا ان يشاء الله لم يحث بالشرب بالابتراك كافي الاثبات ولا فرق بين تقديم الاستثناء مثل والله انشاء الله لا اشرب اليوم وبين تأخره وضابط التعليق عيئة الله ان الحلف عليه ان كان واجبا او منكره انعدت ولا فلا ولو قال والله لا شرب اليوم ان شاء فشاء زيد لزم الشرب فان ذكره في معنى اليوم حث وان لم يشأ زيد لم يلزم به من وكذا لو لم يعلم مشيئة من يموت او جنونا وعيبة ولو قال والله لا اشرب الا ان يشاء زيد فقد منع نفسه الشرب الا ان يوشى مشيئة زيد فان شاء فله الشرب وان لم يشأ لم يشرب وان جهلت مشيئة لغيره او موت او جنون لم يشرب وان شرب حث لانه منع نفسه الا ان يوجد المشيئة فليس له الشرب قبل وجودها ولو قال لا شرب الا ان يشاء زيد فقد لزم نفسه الشرب الا ان يشاء زيد بل لا يشرب لان الاستثناء والمستثنى فيه متضادان والمستثنى منه ليجب له الشرب به عيئة فان شرب قبل مشيئة زيد يترادف والى زيد قد شرب ان لا شرب انخلت لانها معلقة بعدم مشيئة من لا شرب ولم يتقدم لم يوجد الا ان قال قد شرب ان شرب او ما شئت الا شرب لم ينخل لان هذه للمشيئة غير المستثناة فان شرب مشيئته لزم الشرب لا اثر على الشرب بعدم المشيئة وهي معدومة بحكم الاصل التحقيق فان قصد ان يعطل الا ان يشاء زيد لا اشرب فالحكم ما تقدم وان قصد الا ان يشاء زيد ان شرب فالحكم بضد ما تقدم

لا ياكل لحم شانه ولا يشرب من لبنها

لا ياكل هذا الطعام غدا فاكله اليوم

لا ياكل لحم شانه ولا يشرب من لبنها لزم الامع الحاجة ولا يسر التبر الى الشل على امرى لو حلف

لياكل هذا الطعام غدا فاكله اليوم حنث لتحقق الحاجة ولا يسر التبر الى الشل على امرى لو حلف

الطعام قبل ان يذوقه شيء من قبله ولا يحنث لو هلك لاسببه ولو حلف لا ياكل سويا فاشرب

لو لا يشربه فاكله لم يحنث ولو حلف لا يشرب لم يقصب السكر وحب الزمان لو يحنث ولو حلف

لا ياكل سكر اوضعه فيه فذاب وابتلعه ولو حلف لا يطعمه اولاده ولو حلف لا ياكل والشرب

والفرض لو حلف لا ياكل فونا احتمل صرفه الى التبر والتم والتم واللبن لا يمانعات في بعض

البلدان وكذا غدا فاما يمانعه بعض الناس الى اعادة بلده وهو الاقرب يحنث بالحب الكثره ومقتا

ولا يحنث بالعنب والخل والحصر والطعام يصير الى لقوت والادم والحلو والتمر والجامد ولا يبع دون

للماء وما لم يجرى لعدة بأكمله كورق الشجر والتركيب يحنث في الشجر بالجات التي في الحنطة منه الا ان

يقصد المنفرد ولو حلف على شيء بالاشارة فقيرت صفته فان احتمل اجزائه ونفترسه مثله ان

يحلف لا اكلت هذه البضعة فصيرفها وهذه الحنطة فصيرفها عالى يحنث ولو نال منه مع بقا

اجزائه مثل اكلت هذا الرطب فصيرفها اودبا او ضحا او اظفا او هذا اللحم فصيرفها او هذا

الخبز فصيرفها ثم يحنث ولو تغيرت الاضافة مثل اكلت هذا رطب زيد جاعه على

حنث الا ان يقصد الاستماع باعتبار الاضافة واذا حلف ليعمل شيئا لم يبر الا بفعل الجميع ولو

حلف لا يفعل واطلق ففعل بعضه لم يحنث ولو اقصى العرف غيرها صيرفها فلو حلف لبشر

ماء الكور ليرتق لا بفعل الجميع ولو حلف لبشر ماء الغرات بر البعض ولو قصد حلا مدا لولا العرف

صيرفها فلو حلف لا شرب ماء الكور لم يحنث بالبعض يحنث في ماء الغرات به ولو حلف

لا شرب من الغرات حنث بالكرم منها ومن الشرب من اية اعترف منها وقيل بالكرم خاصة ولو حلف

على فعل شيئين مثل لا اكل لحما وخبز ولا شرب ماءا فحنث بكل منهما ولو قال لا اكل لحما واشرب لبنا بالفتح

والا على الاول فلا يحنث باحدهما ولو كرر لا يحنث بكل منهما ولو قال لا اكل لحما واشرب لبنا بالفتح

وهو من لهل العربية لم يحنث الا بالجميع لا بالاحاد ولو حلف على التمس لم يحنث بالادها ن

بجلاء النكس ولو حلف لا ياكل بضا ولو نال ما في كرم زيد فاذا هو يحنث بجعله في اطفه

بجلاء النكس ولو حلف لا ياكل بضا ولو نال ما في كرم زيد فاذا هو يحنث بجعله في اطفه

بجلاء النكس ولو حلف لا ياكل بضا ولو نال ما في كرم زيد فاذا هو يحنث بجعله في اطفه

بجلاء النكس ولو حلف لا ياكل بضا ولو نال ما في كرم زيد فاذا هو يحنث بجعله في اطفه

بجلاء النكس ولو حلف لا ياكل بضا ولو نال ما في كرم زيد فاذا هو يحنث بجعله في اطفه

بجلاء النكس ولو حلف لا ياكل بضا ولو نال ما في كرم زيد فاذا هو يحنث بجعله في اطفه

بجلاء النكس ولو حلف لا ياكل بضا ولو نال ما في كرم زيد فاذا هو يحنث بجعله في اطفه

بجلاء النكس ولو حلف لا ياكل بضا ولو نال ما في كرم زيد فاذا هو يحنث بجعله في اطفه

بجلاء النكس ولو حلف لا ياكل بضا ولو نال ما في كرم زيد فاذا هو يحنث بجعله في اطفه

الاصول في نال جنه

الا ان الامم حنث حنث

الاسرنا حنثه وخلا لا يحنث

يرجع الى الاسرنا حنثه

الان لا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

ولا يحنث

کتاب الایمان

[illegible]

١٢٢
 الحمد لله
 فائدة من قولهم
 يحيط به أو الغمره أو غار
 وجبت الكفاية واللاقي غدا
 عدم الخش كذكر الصم لأن قوله
 انطبقت قبل استقبال الجسد على الرأس
 وإن أفتى كل الأراض غير النائية بالحر كفاية مستأنفة
 كما ثبت شر القبر على هذه القاعدة أن يفتح شيئا من خلا
 عرفه وما فيه خلاص من الاعتراض بين النكاح من اختلاف الفقهاء فيه
 لأنها مسلمة من علم الكلام القديم لم ومن حكم المصنف في ذلك
 والأبهر شيئا الأئمة والاسنادة فيه يفتاها من قبل المصنف
 فكره الشيخ في بعض الفتاوى إلا ما على ثلاثة أقسام الأول ما
 يبحث فيه بابتداء العمل واستأنفه وهو خمسة الشك والنية
 والركوب والقبض والجماع فيجب على المالك على الفور
 الخروج والبيع والزول والزوج
 والافراج لأن اسم الفعل يطلعه
 في المأمن فاستوى حكمها الثاني ما يفتاها من قبل المصنف
 ابتداء استعماله فيجوز بالابتداء دون
 الاستدانة وهو ستة النكاح والرحول والشرع
 وآثره والوقف ولو لم يطلعه على الفعل جدها وقد يغفل
 له بحيث يفتي بتمامه لأنها عقود الثالث ما يفتاها من قبل المصنف
 هل يكون الاستدانة بذكر ابتداء وهو ثلثة الخيط واليد والرجل
 والتمتع والتمتع

[illegible]

القصة
 شرط في البيع في الأصل الا في الاستثناءات
 الشارع عند بيعه من العيب ويجعل عدمه الاصل
 قد تم الا في الاستثناءات ما يشرط في البيع العيب من
 والمعوض وغيرها
 قوله وليعاب على هذا الخبر ان هذا خبر عن
 حلف ليعين والبيع مفتقر الى الاعراب للجهل والقول من
 الخبر في ذلك حمله على كل خبر وهو لا يفي في الجواب

[The page contains several handwritten notes in Arabic script, written diagonally across the bottom half of the document.]

[illegible]

بعلق ولو كان في يده حرج واحد فما وجدنا بغيره من حرج واحد بابا وبنيها ما حرج لم ينسحب
 منها في حرج لم ينجس ولو نشأ خلافه لما جاز وما امتا كان حث ولو قال لا ساكنة في هذه الدار
 فبنيها ما جرتين وبنيها ما جرتين ساكنة لم ينجس ولو حلف بغير حرج من هذه الدار افضى الخروج بنفسه
 حاشية ولو ان اراد التقله ويحل اليه به فله التورود
المطلب الرابع
 والا يفتقر الى الصحيح فافلو حلف لبيع او لا يبيع انشتر الى الصحيح ومن العاقد الا في الحرم
 والبيع لا ينجس ولا يفتقر الى الصحيح ولو انشتر في الحرم لا ينجس
 بيعه كالبسته والخبر فان البيع على عدم البيع لا يفتقر الى الصحيح بل الى الصورة نعم الاقرب اشتراط
 ما يشترط في الصحيح ويبحث بالبيع مع الخيار والمختلف فيه كوقت التقله وانما يبحث بالايجاب
 والقول لا باحدها فلو اوجب ولو قبل المشتري لم ينجس ولو حلف ليعتق لم يبر به وليس بميسر
 على فعل الغفر ويبحث بالايجاب فيما لا يفتقر الى القبول كالوصية لان قبولها اذ وقع بعد الوت
 قبل والهبة ولو حلف ليزوج على امرأة بر بالايجاب والقبول من غير دخول لان الغنيض يحصل
 بل بالخطبة ولو قصد الغنيض لم يبر بما يحصل به كالزواج باليجون ولو حلف لا ياكل الا شواء
 نريد لم ينجس باكل ما ملكه بعبه معوضة او رجع اليه بعبا واقالة او شربة او صلح بوجوه شفعة
 او حلف بمحصل الغنيض لا يبر بالخطبة معادة

[illegible]

كتاب الإيمان

ولا بد في النفي الامتناع عن جميع الجزئيات في جميع الاوقات الا ان يعين جزئيا معينا او وقتا بعينه

قوله والحنث على النفي مع انعقاده يقتضي النفي
مثل ان يقول
والله لا اكل هذا
الزبيب فحرم اكله وانما اذا
قال والله لا اكل الخبز لا يقتضي فلا
يحرم اكل الخبز
نور كانه الحلف على الاثبات يقتضي الوجوب
مثل والله لا اعتنق هذا الصديق يجب الاعتقاد له انما
قال الله لا اقلن مسلما لا يقتضي

١٣٨

من انزاع
من انزاع
من انزاع

واذا حلف ليفعل لم يجب البذل بل يجب التنازع الى اخر اوقات الامكان وهو غلبة الظن بالوفاة
فتعين ابقائه قبل ذلك بقدر ابقائه وتحقق الحنث بالخالفه اختيارا رسولا كان بفعله او بفعل
غيره كما لو حلف ان لا يدخل كركبة او قعد في سفينة او حمله انسان ودخلت الدابة او التفتت
او الحامل اذ نه ولو سكنت مع التدبر فكان لا على اشكال ولا بتحقيق الحنث بالاكراه ولا مع تهو
ولا مع الجهل والحلف على النفي مع انعقاده يقتضي التحريم كان الحلف على الاثبات يقتضي الوجوب
ويجوز ان يتاخر في بينه اذا كان مظلوما ولو تأول الظالم لم ينفعه والتاويل ان ياتي بكلامه
غير ظاهره مما يحتمله مثل ان يقول هو اخي ويقصد غير ظاهره مما يحتمله مثل ان يقول هو اخي
ويقصد انه اخوه في الاسلام او المشابهة او يعني بالسقف البناء التمام وبالبساط والفرش الارض
وبالاولاد الجبال والبالاس لليل والنساء او يقول ما رايت فلانا يعني ما ضربت ربه ولا ذكرته
يعني ما قطعت ذكره او يقول جاري احرار ويعني سفنه وسائط طواقم ويعني به اثاره من
او يقول ما كانت فلانا يعني كناية العبد والاعرفته جعلته عرقا ولا اعلت اعلا الشفة ولا
سئلته حاجة يعني شجرة صغيرة ولا اكلت لرد حاجة يعني الكبة من العزل ولا في بيتي فرش
صفارا لابل ولا بارية اي سكين يرى بها او يقول ما فلان عنك ودبته ويعني بالوصول او
ما اكلت منه شيئا يعني بعد ما اكلت ولو لم يكن ظالما ولا مظلوما فالاقرب جواز التوربة وكذا
يجوز استعمال الحبل للباحة دون الحرمة ولو توصل بالحرمة ثم وتم قصده فلو حلت المرأة ابها على
الزنا بالبراة يمنع اياه من العقد عليها ثم وتنت الحيلة ولو عقد الولد بنته ولا ثم ولو برى من الدين
باسقاط او قباض وخشع ان ادعاه ان ينقلب القوم منكرا جارا للحلف على انكار الاستدانة ويورى ما
يجز عن الكذب وجواب العرفه بها وكذا لو خان الحبس وهو معصرا البتة ابدلية المدعى ان كان
محققا فلورى له ما كذب لم ينفع توربه وكانت اليه مصروفة الى اقصده للمدعى ونفيه
الخالف اذا كان مظلوما ولو اكرهه على البين على ترك الباح حلف وورى مثل ان يورى انه
لا يفعل في التماسه او في الشام ولو اكرهه على البين انه لم يفعل فقال ما فعلت كذا وجعل مسأله
موسولا جاز ولو اضطر الى الجواب نعم فقال نعم وعنى الابل وحلف انه لم يخذ ثوبا وعنى القطيع
الكبيره من الاقطا وجلا وعنى به الثياب او عتار وعنى به الاكبة جاز ولو اتهم غيره في فعل
فحلف ليصدق به اخبر بالقضيين ولو حلف بنجرتهم بعد دحب الزمانة خرج بالعد والمكان
من هذه الحلف

الزينة الصبر هونة وتجميع على شئ من اهلها عوض من اثمها
قوله لغيره باليمين
لو يبره باليمين
لا تصدق في الجلاء
قوله لغيره باليمين
لو يبره باليمين
لا تصدق في الجلاء
قوله لغيره باليمين
لو يبره باليمين
لا تصدق في الجلاء

للفصد

في السّند

والله اعلم بالصواب

[illegible]

المقصد الثاني في التذويهِ فصول الأول التذوُّ والنذ

اما اذا فشيئ طاف به البلوغ والعقل والاسلام والاختيار والقصد فلا يعقد نكاح العجبة
وان كان بمنزلة ولا المجنون ولا الكافر لثبوت القرينة في حقه ثم يجب الوفاء لو اسلم ولو كان
سواء عند النكاح

مكرها لو غير ^{هـ} صد لسكر لو غناء او نوم او غضب رافع المقصد او غفلة لم يبق وبشرط ان يند
المرأة بالتطوع اذن الزوج وفي نذر المولى اذن للمولى طوبا بدره لم ينفق وان تخبر لوقوع عقد
وان امار المال لازم والا قرب عند ما فتم في الهين وبشرط ان يكون قادرا فلونان بالصوم

الشيخ العاجز ثم يقعد **ولما** صبغة التذرفان يقولان عافني الله مثلاً فله على صدقوا
او غيرها وهو امانا من ربحا وعصب او نذر وطاعة فالاول ان يقصد منع نفسه عن فعل او
عليها فاصلا فنع ان دخلت للذرفا لصدقة والايجاب ان لم ادخل فاصدقة والثاني امانا بلفظ
بجزا اما شكر فنع مثل ان روي في الله والافا لى صدقة او دفع فنع مثل ان نخطان المكره فالى
صدقة

اولا: لم يمتنع من اهل صدقة فنفى هذه الاقسام الاربعة ان قيدا للتدبر بقوله لله ان نقد والافلا
ويستوطن في الصيغة تية القرية والنطق فالو قصد مع نفسه بالتدبر ولا التقرب لم ينعقد ^{بالتمتع والافلا} ^{عقده} واذا

التدبر الضمير لا يستغنى عن الواو بل لابد من النطق وكون الشرح سائفا ان قصد الشكر والجزاء على
وفي الزوم التثنية بقوله الله على فلان على كذا ولم يقل الله استجب الوفاء به ولا يستغنى الواو

ولا العلق ولا ينقد نذ والعصية ولا تحبب كفارة من نذر ان بدع ولا او غن من الحرم ونجيه
او نهب الما المصا او شخر او يفسل عهرا او نزل واجبا بل انما ينقد في طاعة لقاولا ابي منقذ

اوجاج تبرج ضله في الدين والدنيا اويينا و ضله و تركه ولو كان ضله مرجوحا لم ينفذ اليه
 وكان الانفة اعلمنا لكم **الحكماء** في الملة و منه مطاب

والأول الضابط في معنى التذلل أن يكون طاعة متدور التناذر فلا يعقل عند من غير
الطاعة أن يكون طاعة متدور التناذر لأن التناذر هو طاعة متدور التناذر

لنعتذره عادة والصححة لا مكان بها النظر الى خذونه ثم وجوب اللذ ووردة عمن
 له منتهى العذر في ذمه ما كان له الا ان كان له في الذم عذر ما سيق له في ذمه صوابه فغير

فكذلك كن ركنًا للصلاة على كل يوم عشرين والاقرع بالاستحباب أو استام للمؤمن ثلاثة

كل عبادة مقصودة كالصلاة والصوم والحج والصدقة والعق ويلزم بالتدريس وأما
مندواو فرس كخبر اللون واليهاد اوفر من عين وقيل لو بد رصوم اول يوم من رمضان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قوله ويشترط في الصيغة ثبوت القبر والنطق
بالضياء ١٣٩

والتي
التي تبه الفريخ
مراضا للقلوب يفي
فيها القصد ولا يفتقر إلى الخط
بما حارة قوله ولو لم يكن النذر

لرب بعدد على أي فلا تتخبر فقد لقوله عليه السلام
إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ماوى وإنما الحصر
والله لليسين و ذلك يدل على حصر السبب في النية فلا

بنو قنقن عليهما ولان الاصل في العبادات اللفظية الاعتقاد
والصبر والاوقى عندي ان لا تمدن اللفظ الا من الاستسباب اجتهاد
فلا يكون اللفظ
على سبيل ما يكون من
فعله ولا يكون سائفا
كقولنا زينت
فلا يكون اللفظ
على سبيل ما يكون من
فعله ولا يكون سائفا
كقولنا زينت

فقد ظهر في القلعة شجرة كبريى
التي كان ينادون بها الشجر
والتي كانت تسمى الشجر
والتي كانت تسمى الشجر

[illegible][illegible]

وهو لا يخرج منه الا اذ يجد من وراءه
من جوف الدنيا

كقولهم ان الله تعالى قد افاض علينا من نعمه
 جليل الغنى بصره كونه من
 ملكه الاموالان تصدقنا في
 التصدق عن الرأى

وَعَلَّمَ الْاِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمُ

فولكن روى هذا الصنف من تخريل يوم عايناه انقول الرواية
هنا معاذة لمن يعارض الصادق عليه الصلوة والسلام

في رجل يعجل عليه صيا مافي نذركا يعزى قال سويل
بصوم عندي كل يوم مدين واعلم ان في هذه المسئلة
خلافا بين الاصحاح فقال لا يخرج في الثمانية
من كل واحد

من كان عليه صيام يوم نذره
فجبر عن صيامه اطعم مكيًا
مدين من طعام مكة
ذلك اليوم

جزءه وقال الفيد عليه الفصل لا الكفارة وقال ابن ادريس في
التجني في ليس على ظاهره بل ان كان يجوز الكبر لمريض الذي
منه يجوز العادة مثل العطاش الذي لا يجزيه فاذكر الشيخ

صحيح وان كان المرض يجرى به مثل الحق وغير ذلك فانما
عليه الاطعام والفضا اما اعطى من غير اطعام
مقيد ولا كفارة بما قاله والكلام
والصواب ان المرض

والوجه الثاني في قوله تعالى
البرائة اضعاف

فَالْتَدَرُّ

[illegible][illegible]

بشهر رمضان يومين عن العيدين ولو شرع التابع في الطلقة فاقبل به استأثرا ولا خلاف فيه
ويكون مجاوزة النصف لا ينقطع التابع بالعيدين وروضا الحظ والرضى لو كان صوم شهر متناه
وجبان يوثق ما يصح فيه ذلك فلا يصوم في الحجته وقل التابع ان يصح فيه ثلث خمسة عشر يوم
ولا يخفى نذر الصوم الآن ان يكون ثلاثة فلو نذر بالعيدين وآيام التشريق غني اوصوم الليل او يوم
البعض لا يخفى وان يكون مقدرا فلو نذر صوم يوم فقدم وبذلك يصح سواء قدم ليلا او نهارا على ذلك

ولوندره دلائل اسقط يوم محبته ووجوب ما بعده ولوا تيق ذلك اليوم في رمضان صامه بدنية
 وميضان لآية كالمستغنى ولا قضاء ولوا تيق يوم عيد اظفر ولا قضاء على الاقوى لو وجب على
 التاخر صوم شهرين متتابعين قبل صوم في الاول عن الكفارة وفي الثاني عن التذرية ويحمل صومه عن
 فيها لا تعد ولا ينقطع به التتابع والافرق بين تقدم وجوب التكفير على التذرية وناخه ولو قدم ليل
 لم يجب شي ولو اصابه ليلة الافطار لم ينفذ فند الصوم ما في اليوم في الذرية لا ينفذ

تند يوم فتم زيد ولوند والصوم في بلد معين قبل الجزء اين شاء ولوند ان يصوم زمانا و
خسة شهر ولوند رجنا وجبته الشهر ولونوى غير ذلك لزم ما نواه ولوند رسوم الدهر ان
العبدن وآبام التشرقي معنى صح والا قرب دخول رمضان وان نوى دخول العبدن وآبام التشرقي
بمعنى جل التدرسا ولو اطلق الا قرب وجوب غير العبدن وآبام التشرقي ولوند رسوم الدهر

[illegible]

صوم القضاء ولم يعمل له وبإظهاره خرج عن لونه قضاء ولأن سقوط الكفارة في اليوم الأول يوم
سقوطها في اليوم الثاني وهكذا وكذا لو اضطر بعد الزوال ففج جوب لكفارتين أو أحدهما وبإتمامها
فمنه فظ القضاء البتة صلاحه قدومه قدّم زيد يظهر بسلامة قدّم في المند فلا قرب إيجاب نيّة الصوم وإن
اشكل ولونين صوم يوم قدّم زيد يظهر بسلامة قدّم في المند فلا قرب إيجاب نيّة الصوم وإن
قدومه بعد الزوال ولونين رعت عقبه يوم قدّم وقدومه فاعلم قدّم يوم البيع بعد ظهر بطلان العقد
ذكر اليوم على جميع ذلك اليوم ولونين غلام صوم يوم النطوع لزوم ولونين - دم بعض يوم أخذ بطلا

[illegible]

ندرسه الله الصيام في هذه الأيام كلها ويصوم يومه بليلة في م
 ١٤٨
 واشارة
 والجمعة الحرة
 حلال الاشارة
 لكونها طيبة ليلة والجمعة
 بليلة وان يصالح مولود في
 الثاني من الشهر مثلا اذا اشق ندم
 ندمه من النجس يوم النجيات التي تقع في الشهر
 الاول كلها بيته الكفارة مثلا يطبخ انا في ثمانية
 فياصد يصوم في النجاسة التي في الشهر الثاني في شهر الزاد في

[illegible]

البعوض قال يا فتى اني قد
 ابرأ من غناء امارا الصلوة فميتت
 في عبيدنا اللذذ وهو لياحق منقلبا وعاد
 بكونه في اللذذ حقيق زائد على كل منقلبا
 فلو ارات والذذ ويوم في عهد التكلوف قلنا نلتج
 في عبيدنا اللذذ وهو لياحق منقلبا وعاد
 بكونه في اللذذ حقيق زائد على كل منقلبا
 فلو ارات والذذ ويوم في عهد التكلوف قلنا نلتج

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فقال فوجو بالكفار بين واحد وما أوتيتما هي اشكركم على السؤال
ان رمضان وقضائهم هل يدخلان في انهم لا فان قلنا بالاول
تعددت الكفارة طعن قلنا بالثاني احتج بعدم التقدير
كفارة رمضان ثم اضطررنا بعد التوال ومهم
كفارة التثنية لما افطراه خرج عن كونه رمضان
ومضان طلقا جان احكامه بالاندر
ليس باننا نرى بالقضاء صحيحا
لم يحصل قال في الاثر
عليه وجوب

لأن الإحلال بثبوت صوم التذرع مع تحققة القضاء، موجب لخلف
التذرع اختياراً فيجب كفارة وإفطاره بعد ذلك والى يوم نوى به عن
رمضان بعد تعيينه بزمان الشمس بحيث لو لم يطرأ فتح كونه
في كفارة القضاء، فوجب التذرع فيجب للستان وهو المتفق
ونقله وجوب كفارة قضاء رمضان خاصة بماله

کتاب الایمان

[illegible]

142

[illegible]

عن ربيعة قال قال
وهو مختار
فوالجيب الكنانة لا الضمادة الأولى أرفع التين عير الجنان
والضما ومعها جيب الخي لا ياك كنانة وهذا معي على أن
تؤذن
الركوب يلزم فيه قوة الزمراج عارة
الطنق فوق التنا
استحال أن تصدق الاستحالة وعلى الاستحالة
على أن تصدق أن تصدق وعلى الاستحالة
لأن الأصل في عدم الاستحالة وجوبه فلا بد من عدمه
والأصل في عدم الاستحالة وجوبه فلا بد من عدمه
والأصل في عدم الاستحالة وجوبه فلا بد من عدمه
والأصل في عدم الاستحالة وجوبه فلا بد من عدمه

شهر رمضان الا الحاسن مع الاشياء على ان لا يوم العيد على ان في البيض والارض اشكال لولا ذلك
 الحاقق في الدنيا او يكون
 معان بالارها
 على سبيل
 الحاقق في الدنيا او يكون
 معان بالارها
 على سبيل

بصوم شهر قبل ابيد قبل رمضان فهو شوال وقيل شعبان وقيل ربيع
الطلب الرابع الحج لوندن راجع حجة الاسلام في عام متاخر عام الاستطاعة
ل لوندن و يعلم استطاعته انفق فلان خل من مع الثم الكثرة ولوندن الحج ماشيا وقلنا ان
ضل انفق الوصف والا فلا يلزم المشر من بلد وقيل من البقاع ولوقد اُحد ما الزم ولوندن
انما حصل الحج بنفقة منة على اثنين ولا خلاف ان من لا مال له ولا مال له انما يتبع
وكما بان فلان انما حصل انفق الوصف والا فلا يلزم المشر من بلد وقيل من البقاع ولوقد اُحد ما الزم ولوندن
والشئ فبر فان كان لوندن رجبيا سنة ركب يستحب ان يسوق بدنة وقيل يجب ولا يفسد الا
مع البقرة مع ولو كان لوندن مطلقا وقع المكنته ولوركب خنارا فان كان مبيتا كفر ولو كان مطلقا
جب الاستئنا ماشيا ولا كفارة ولوركب بصنا فكل ذلك وقيل يضي بركب ماشيا يضي بركب
يقف نادر الشئ في السنة عابرا من السجيا او يبطل الشئ صدها وان التشاء ولو فاته الحج اوند
في سنة ففى لزوم لقاء البيت اشكال فان اوجياه ففي جواز الركوب اشكال ثم يلزم قضاء الحج
لوندن ولو نذر الحج في علم فعدن طر في قضاء اشكال ولا قضاء لو فعدن بالصد ولوندن
دفع ولان الحج به او عنه ثم مات حج بالولد وعنه من صد لاله ولوندن حج ولو لم يكن له مال
عنه وفي لونه عنها اشكال ولان لوندن حج ركبنا حج ماشيا مع القدرة قبل بحث فجي الكفا
لنصنا ولوندن الشئ او الركوب الى بيت الله ثم لم يصد حقيقة بل الاثان لرجب اُحد ما بل
صد ولوندن انقص الى البلد الحرم او بقعة منه كالصفا والوردة لوندن حج او عن
من نذر للوفات لرجب اُحد ما وفي انفق لوندن اشكال ولو افسد الحج لوندن ماشيا في سنة
سنة لوندن الكفارة والقضاء ماشيا ولوندن غير المستطع الحج في عام ثم استطاع بدنه بالتدري
وسمي لوندن والمستطع الحج في عام ونوى حجة الاسلام نذرنا وان نوى غيرها فان قصد
حصدنا استطاعه انفق وان قصد ما لم ينفق وان طلق في انفق اشكال ولو اخل
تة الاسلام والتدري في عام وجب عليه فحان انفق لوندن وكفارة حلف التدري وتخل وضع

[illegible]

غير التزم قبل بطل وقيل باج وصرف في مصالح البيت ولونذ وان يهك عبده او حارسه او دابته
بيع ذلك وصرف في مصالح البيت والاشهاد المذكور له وفي دعوى الحاج والزائر ون ولونذ راهدانه
انصرف الى الابد وكل من عليه يد نذر ولعبد لم يرد بقرم فان لم يجد فبيع شياء واخذ من الثمن
بدفع شاة بمكة لزم ولو لم يذكر التقرب ولا الضحية فاشكال واذا ذكر في النذر لفظ الضحية لم يرد
الا ما ورد في الضحية وهو الشئ السليم ولونذ راهدانه طبع المحكة لزم التبليغ على اشكال ولا يجوز ذلك

المطلب الخامس في الصدقة والعقود ان كان ينصدق واطلق لزوم اقل ما ينصح صدقة ولو قيد بمعين لزوم ولو قال بال كثير لزوم ثمانون درهما ولو قال بال خطر او جليل او جرب بل او عظيم فله الصدقة باقل ما يتولى ولو عين موضع الصدقة لزوم وصرف في اهله ومن حضره فان حضره غيره اعاد الصدقة بمثلها غيره ثم ان كان المال بينا كرهه الا فلا ولا يخرج له لوصف غيره وعلى اهل البلد

سبيل الخير تصدق به على منزله للوثنين أو في فتح أو زيارة أو مصالح المسلمين كبناء قنطرة أو عمارة مسجد أو غير ذلك ولو نذر الصدقة على قوم بعينهم لزم وإن كانوا غنيله فإن لم يقبلوا فلا أثر له بطلان النذر ولو نذر نحو زكوة الواجبة إلى قوم بأعيانهم من المسحقين لزم وهل له الرضا له ^{وجه الثاني} معهم أم لا وجه الأول ^{وجه الثاني} بالثبوت ويجوز أن لا ينفذ إلى الأفضل إلا لأقرب الأعدل الأقرب للنعم ولو نذر الصدقة بشئ معين لم يجز غيره ولا يتجوز

ولو فصل الجميع عن هذه الآية صرح إلى الأسبق ولو تدد الصدقة فإبراءه غير ما استحقها بليت الصدقة

[illegible]

والوجه عدم الاجزاء وقال الشهيد فيه تطاقره الاجزاء ونقل
بحال

فِي الْكُفَّارَاتِ

[illegible]

في الحقيقة انما الاسلام فهو شرط في كفاية الفلأجماع وفي غيرها على الاقوى وهل يعتبر الايمان الاقوى
اعمال الاشرار الشهادتين

هذا الذي يجري الذكر والاشقي والصغير والسقيم والشاب والكبير حتى لو بلغ هذا التفاضل بينه وبين غيره

من اعتمر من الأبياء له مستقر في الآخرة يعلم الجزاء ويحكي في أولاده مع إيمان أحد أبويه وفي رواية

الذي يري في القتال الا بالتمتع والشيء الذي يري ان كان يحكم السلام ويكفي في الاسلام الزهاد فان ولا

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية في كتابه

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلا على قدرته وقدرته على كل شيء

ابويه او لاويته ولدنا بالمسلم على اي واما التلاعن المتيق فاما ذلك السائل فممن يجب

عقده وهو العلي الخاتم والاقدام والتكليم هو اياه خاصه وميزوا اياه من الاصل والمجسود والا

والاعرج والافطع والاعرس والايح. اضع الرجلين ويجري اقلع اليد من مع رجل وامامه اقمته
فقال هذا الذي امرت به جسد

كان مشهوراً كان مشهوراً طامو مطاعاً لم يرد والاقرب فيها وفي المدية الاجزاء وان لم يقض

علي بن أبي بكر بن علي بن أبي طالب عليه السلام

ألا نرى كيف أن هذا النوع من الاعتناق بالآراء والأفكار في أحوالنا كان من حقوقنا

الزق في نصيب الشريك ولو ملك النصيب فنوى إعاقته عن الكفارة صح وان تقر فالعق لانه

اعترافه فیخری نصفاً من عبد دفتن و لایجزی نصفان من عبدین مشرکین و لو اعترفا

عبد عن الكفار فقد اتفق الجميع والجزاء ويجزى العضودون المرمون بالبحر للراهن وان كان

الأمر موسى على رأى الجبل خطاء ان يهض مولا به القدا والآفلا ولا يصح للجاني عبد الآبادن

عشرة لزم ولو نفع علق عنه من غير مسئلة فاقض العتة عي. للعتة دون العتة بمن سوا عي.

كان خيا او ميتا ولو اعتق الوارث من مال عن الميت صح عن الميت وان لم يكن من ماله ولعل فيها فارق

وهل يقتل الملك الى الاسر قبل العتق قيل نعم فيحصل بقبوله لعنتت عنك الملك او لا لا امر في العتق

ومثل كل هذا الطعام ولو قال اعتق مسؤولة نكحني وعلى الفاعق وان قلنا الملك ومنعناه مظم
في الخلافة اذ قال له

فَاتَمَّ الْوَلَدُ فَهَدَّ عَنْهُ لَاعْنٍ الْأَعْرَمُ وَالْعَوْصُ وَمِجْنَلُ الْبَطْلَانِ وَلَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ الْيَتِيمَ فَاعْتَقِ عَبْدُ عَنِّي

بالفاعة عنه عند مجي الغد فقد انقضى ليلته وله العيش ولو عقه قبل الغد فقد انقضى الا

١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤
 ٢٠٨٥
 ٢٠٨٦
 ٢٠٨٧
 ٢٠٨٨
 ٢٠٨٩
 ٢٠٩٠
 ٢٠٩١
 ٢٠٩٢
 ٢٠٩٣
 ٢٠٩٤
 ٢٠٩٥
 ٢٠٩٦
 ٢٠٩٧
 ٢٠٩٨
 ٢٠٩٩
 ٢١٠٠
 ٢١٠١
 ٢١٠٢
 ٢١٠٣
 ٢١٠٤
 ٢١٠٥
 ٢١٠٦
 ٢١٠٧
 ٢١٠٨
 ٢١٠٩
 ٢١١٠
 ٢١١١
 ٢١١٢
 ٢١١٣
 ٢١١٤
 ٢١١٥
 ٢١١٦
 ٢١١٧
 ٢١١٨
 ٢١١٩
 ٢١٢٠
 ٢١٢١
 ٢١٢٢
 ٢١٢٣
 ٢١٢٤
 ٢١٢٥
 ٢١٢٦
 ٢١٢٧
 ٢١٢٨
 ٢١٢٩
 ٢١٣٠
 ٢١٣١
 ٢١٣٢
 ٢١٣٣
 ٢١٣٤
 ٢١٣٥
 ٢١٣٦
 ٢١٣٧
 ٢١٣٨
 ٢١٣٩
 ٢١٤٠
 ٢١٤١
 ٢١٤٢
 ٢١٤٣
 ٢١٤٤
 ٢١٤٥
 ٢١٤٦
 ٢١٤٧
 ٢١٤٨
 ٢١٤٩
 ٢١٥٠
 ٢١٥١
 ٢١٥٢
 ٢١٥٣
 ٢١٥٤
 ٢١٥٥
 ٢١٥٦
 ٢١٥٧
 ٢١٥٨
 ٢١٥٩
 ٢١٦٠
 ٢١٦١
 ٢١٦٢
 ٢١٦٣
 ٢١٦٤
 ٢١٦٥
 ٢١٦٦
 ٢١٦٧
 ٢١٦٨
 ٢١٦٩
 ٢١٧٠
 ٢١٧١
 ٢١٧٢
 ٢١٧٣
 ٢١٧٤
 ٢١٧٥
 ٢١٧٦
 ٢١٧٧
 ٢١٧٨
 ٢١٧٩
 ٢١٨٠
 ٢١٨١
 ٢١٨٢
 ٢١٨٣
 ٢١٨٤
 ٢١٨٥
 ٢١٨٦
 ٢١٨٧
 ٢١٨٨
 ٢١٨٩
 ٢١٩٠
 ٢١٩١
 ٢١٩٢
 ٢١٩٣
 ٢١٩٤
 ٢١٩٥
 ٢١٩٦
 ٢١٩٧
 ٢١٩٨
 ٢١٩٩
 ٢٢٠٠
 ٢٢٠١
 ٢٢٠٢
 ٢٢٠٣
 ٢٢٠٤
 ٢٢٠٥
 ٢٢٠٦
 ٢٢٠٧
 ٢٢٠٨
 ٢٢٠٩
 ٢٢١٠
 ٢٢١١
 ٢٢١٢
 ٢٢١٣
 ٢٢١٤
 ٢٢١٥
 ٢٢١٦
 ٢٢١٧
 ٢٢١٨
 ٢٢١٩
 ٢٢٢٠
 ٢٢٢١
 ٢٢٢٢
 ٢٢٢٣
 ٢٢٢٤
 ٢٢٢٥
 ٢٢٢٦
 ٢٢٢٧
 ٢٢٢٨
 ٢٢٢٩
 ٢٢٣٠
 ٢٢٣١
 ٢٢٣٢
 ٢٢٣٣
 ٢٢٣٤
 ٢٢٣٥
 ٢٢٣٦
 ٢٢٣٧
 ٢٢٣٨
 ٢٢٣٩
 ٢٢٤٠
 ٢٢٤١
 ٢٢٤٢
 ٢٢٤٣
 ٢٢٤٤
 ٢٢٤٥
 ٢٢٤٦
 ٢٢٤٧
 ٢٢٤٨
 ٢٢٤٩
 ٢٢٥٠
 ٢٢٥١
 ٢٢٥٢
 ٢٢٥٣
 ٢٢٥٤
 ٢٢٥٥
 ٢٢٥٦
 ٢٢٥٧
 ٢٢٥٨
 ٢٢٥٩
 ٢٢٦٠
 ٢٢٦١
 ٢٢٦٢
 ٢٢٦٣
 ٢٢٦٤
 ٢٢٦٥
 ٢٢٦٦
 ٢٢٦٧
 ٢٢٦٨
 ٢٢٦٩
 ٢٢٧٠
 ٢٢٧١
 ٢٢٧٢
 ٢٢٧٣
 ٢٢٧٤
 ٢٢٧٥
 ٢٢٧٦
 ٢٢٧٧
 ٢٢٧٨
 ٢٢٧٩
 ٢٢٨٠
 ٢٢٨١
 ٢٢٨٢
 ٢٢٨٣
 ٢٢٨٤
 ٢٢٨٥
 ٢٢٨٦
 ٢٢٨٧
 ٢٢٨٨
 ٢٢٨٩
 ٢٢٩٠
 ٢٢٩١
 ٢٢٩٢
 ٢٢٩٣

منه من قدام الله تعالى

[illegible]

في الكفارات

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه
 انما يعتق العبد من طائفة العبد وحسنه

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه
 انما يعتق العبد من طائفة العبد وحسنه

١٤٧

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

الناس يفتق على من جرت عادته بخت نفسه الامع للرض لو كان الخادم كثير القربى يمكن شره خات

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه
 انما يعتق العبد من طائفة العبد وحسنه

بمستخدمه احدهما يعتق الاخر عن الكفارة او لو كان له دار سكنى او ثياب جسد او ثياب
 يعيها ولو فضل من الثياب ما يستغني عنه ويمكن شراء عبيده وجنبيه ولو كانت دارا سكنى او ثيابا
 الجسد التي يتبادر مثله فبغيره وبما غالبية الثمن وامكن تحصيل العوض والقبلة بالثمن وجب البيع لو كان

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

لرخصة يستنيها ولو اخرجها بغير رخصة ثمنها في العتق لم يجز ولو وجد الرقبة باكثر من ثمن المثل ولا يصح

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

فالاقترب وجب الشراء مع احتمال عكس الحر للمال ولو وجد الثمن واقترب في الشراء الى الاستظار لم يجز الا اذا

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

الى الصوم الامع الصبر كما نطقها وكان لو كان ماله غائبا ولو كان ماله غائبا وجده من بيده سنة

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

وجوب الشراء وكذا لو وجد من بيده مع وجود العوض لا يجزى منه ودونه ولا يقول المهر ولو اعتق

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

نه غيره وجب بالجزء الحرة الا لو جعل عليه العتق والاعتبار في القدرة بحال الاداء فلو عجز بعد الينا

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

صام ولو يستقر العتق فذمته ولو كان عاجز وقت الوجوب لم يسر قبل الصوم وجب العتق ولو اعتق

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

العبد ثم يسر قبل الصوم فالقرب وجوب العتق ولو شرع العاجز في الصوم ثم تمكن لم يجز الانتقال

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

بل استحبة واذا اعتق العتق وجب في اظهار وقتل المظالم على الحرصوم شهرين متتابعين

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

ذكر ان اوانش وعلى الملوك صوم شهر واحد ذكر ان اوانش ولو اعتق قبل الاداء فكأنه لو اعتق

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

التلبس فلكه لا على اشكال اما لو افسد ما شرع فيه من الصوم فانه يجب التهمز ان قطعوا ولذا

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

لو ايسر افسد تعين العتق ولا يجزى التتابع بل يكفيه كل ليلة نية صوم عن الكفارة ولا يجوز

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

نية الصوم المفروض ويجزى من صوم شهرين هلالين او ثلاثين يوما وشهر هلالين ويجزى

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

بان يصوم شهرين متتابعين او ثلثين يوما او شهرين متتابعين او ثلثين يوما او شهرين متتابعين

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

ولو اضطر في اثناء الاول وبعده قبل ان يصوم من الثاني شيئا فان كان مختارا استأنف ولا كفارة

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

وان كان له كسر او سفر ضروري او جرح في السفر لا يجزى حتى يقطع للشاي وفي نية النية

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

اشكال ولا يقطع باظهار الحامل وللرضع اذا خاف على نفسه او على الولد على راي ولا بالاكرا

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

على الاضطرار سواء وجب الماء في حلقه او ضرب حتى شرب او توقع عليه وبه قطع التتابع بصوم

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

لا يسلم فيه التهمز اليوم عن وجوب اظفار في اثناءه شرعا كالعبد وجوب صوم كذا كرمضا

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

ولا يقطع بين الاثنين دائما ولو نذر الاثنين سنة ففي وجوب اقتصر حتى يخرج اشكال افر به

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

الوجوب الامع الصبر ولو صام يوما في اثناء التهمز اليوم لا يبيته الكفارة انقطع تابعه عليه

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

الاستيناف الا في الاثنين وشبهها ولو افاضت في اثناء الثلثة الا باقية كفارة المين فالاقوى

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

التي يجب صومها في كفارة المين عند العذر والاعذار

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

التي يجب صومها في كفارة المين عند العذر والاعذار

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

التي يجب صومها في كفارة المين عند العذر والاعذار

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

التي يجب صومها في كفارة المين عند العذر والاعذار

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

التي يجب صومها في كفارة المين عند العذر والاعذار

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

التي يجب صومها في كفارة المين عند العذر والاعذار

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

التي يجب صومها في كفارة المين عند العذر والاعذار

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

التي يجب صومها في كفارة المين عند العذر والاعذار

قوله ولو اعتق العبد اية اهل طائفة العبد وحسنه

التي يجب صومها في كفارة المين عند العذر والاعذار

قوله رمد مع الجوزا فاقول الازفة الشبح وابي ابو به وس والمصنوع
اختيار الشهيد المصحة عبد الله من سنان عن الصادق

12A

سلام
 نوالفتح
 بلقاء لقرن علي وهو
 صنوع لحيون الخلاق وقال
 المصنف بانه انك لم يكن نصفي الى
 بصير والنسوز الاول بحارة
 شعبة اه قول النقي برين كرمه لا تشاور
 انفسه له لقال نال الا اظام وجية واحوا
 ١٥ احد

[illegible]

الذين
ان طمان السكبان
لويجوا طمان في اهلهم في عدا
محققوا ان السكبان على ما هي عليه
مقتدرين انهم لا يفتقدون في
السكبان
المنقول

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فإن كان قد استقر على ذلك فإنه لا بد من أن يكون قد استقر على ذلك

[illegible]

مع العلم ان هذا ما حصل لافران الذبح والقصر - للامام من ابنته
 فلو لم يولد اعطاه لعدد جميعته ومنقره من طعامها واسلمها واقتصر
 الاطعام على الفقيرين من ان سلم للمطافيق بين الكبير والصغير
 وان اقتصر على اطعام اهل شركه من كرامه او غلمان
 من الصغار والكلاب بعد ما طعام المسكين في

حسنه العليم أن يكون في البيت من يأكل
أكثر من اللد منهم من يأكل أقل من
اللد فينزل ذلك فوقه على
من أورد ما يخرج
أهل البيت

[illegible]

الطرف الرابع

في الاطعام واذا عجز في المراجعة عن الصيام استغفر الله الاطعام ويجيب طعام شتين مسكينا لكل مسكين
مذوق قبل مذل حال الفقد وقد مع العجز ولو يتجرع الصوم بمحض رغبته ولو لم يجد في الاستغفار الا الاطعام
الاصح الضرر كالظلم والصحيح اذا عاقب الضرر بالصوم استدل الى الاطعام بخلاف رمضان ولو خاف
مشرقة رطوبة في الجسد

المظاهر الضرورية والواجبة، النتائج لشدة شبة. فلا تقرب الانتقال إلى الاطعام ولو تمكن من الصوم بعد الاطعام، بعض المساكين لا يشبه الانتقال وكذا لو تمكن من الرقبة ولو طغى غشاة الاطعام من الاستئناس والرفق، وجوب اخرى في المساكين الايمان ولا يجب العدالة وهل يخرج الفقراء اشكال

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

على أشكال ويجوز أن تضرب المرأة إلى زوجها ويجب إعطاء العدد المختبر لإمام دينه وإن زاد على الواحدة
ولا يجوز التكرار عليهم من كثرة الفان الواحدة الأمع عدم التكرار من العدد سواء كثر في يوم أو أيام ولا يجز
أطعام الصغار منفردين ويجوز منفعتين وإن انفردوا احتسب كل اثنين بواحد وإلا فأنثى كالذكور

[illegible]

وإذ ذللك لعل لودنصر إلى مسكنين مدين في الحسنة وفي السمر جراح الزائد أشكال ولوفر في علة علة وعشرين
 يشاؤون أن تعزله لاله خلاصة وعلة
 مسكننا الكمال واحد نصن مد وجب في السنتين منهم وفي الرجوع على الباقين أشكال ويجوز إعطاء
 العدة بمجموعين ومتفرقين اطعما وشد لهما ولودنصر إلى سنتين مسكننا خمسة عشر صلاحا والملك كل

واحد من اخذوا او ملككم هذا اخذوه ونوب التكفير اجرة ولو قال اخذوه فانا موه من اخذ منهم فقد احتسب اية النجى الى اخذ اقل ولو ادعى ظائف الكثرة عتبه واخذ بان يسلمه الى واحد ثم يشتره وبما فيه الاخر وهكذا اجزاء ككتفه مكروه ويجوز نعاء الفقير من الكفارات للتخدة وضرة وان زاد

ثم تارة البين مخبرة بين الصق والاطعام والكسوة فاذا كسى الفقير وجبان يعطيه ثوبين مع القدرة ولما دام العجز وقيل بحرى عظم ولا يخرج الى البيت فويكافأ لفلانة والخنف ويحجى الغسيل

من الإثابة

تَمَامُ الصَّيْدِ لِلْبَيْتِ

او خرقه ولوا بجامع رضا الرعيل ولو حتى غير المرسل للرعيل ولورحمي خنزيرا فاصاب صيدا اورمي صيدا
ظنه خنزيرا لرعيل وان تحي ولورمي صيدا فاصاب احدا اورمي صيدا فاصاب غيره حد ولو رمي صيدا فو
في الماء او من جبل قبل صيرورة حياته غير مستقرة لرعيل وان كان بعد ما حد ولو قطع من السمك بعد
اخرجه من الماء حد لانه مقطوع بعد التذكية سواء مات السمكة او وضعت في الماء مستقرة للحياة
ولو قطعها في الماء واخرجه للرعيل وان خرجت السمكة ماتت خارجا **المقصد الثاني**
في احكام الصيد لورسل مسلم وكافر الذين فقتلنا صيدا للرعيل ثققت الالة واختلفت سواء ثققت
الاصابة زمانا واختلفت الا ان سبق اصابة السلم وخصيره في حكم للابوع فيقتل ولو انكسر واشتبه

المقصد الثاني

في احكام الصيد لو ارسل مسلم وكافرا النين فقتلنا صيدا لم يحل انفقنا الزالة او اختلفت سواء انفقنا
الاصابة زمانا واختلفت الا ان تسبق اصابة المسلم وجسيرة في حكم للذبح فيحل ولو انكسر واشتبه
لحميحل ولو ارسل المسلم كله واسترسل اخر لرفعنا فقتلنا لم يحل ولو ارسل سباعا للصيد فاما التي لم

[illegible]

قوله فان ادرككم مقرة الحق وعمل بالانذار انتم الزمان له
وقد ان المرد بانقاع الزمان انكم انتم انذاركم له انتم انتم
الحياة الذي هو نعيم المسلمين وان كان مع خصم الا انهم انتم
يرصد في الحكم الفاني وهو المذموم انتم انتم الا انهم اليوم
اليوم وانكم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
اجيب بان المرد انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
المعهودة في الزمان انتم انتم انتم انتم انتم انتم
النافعة بعد انقاع الزمان انتم انتم انتم انتم
ظنة انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
تبعين فاشهد ان
تبعين فاشهد ان

امكان الحجة بوجوب يومين وجاز ان يستعقب الموت بعد لحظة
قبل مكان التعجيبكم بالخارج اذ ليس كل ممكن واذا هذا اشد من جواز
النظر بحارة

لم يضر مقتل الرجل ولو رمي طائرا وفخا حل الطائر خاصة دون الفرج ولو رمي خنزيرا وصيدا فاضا
 حل الصيد خاصة وكذا لو ارسل كلبه عليه ما دفعه ولو تقاطعت الكلاب الصيد قبل ادراكه حل ولو
 قطعت الالة منه شيئا كان المقطوع ميتة فان كانت حيا الباقى مستقر حل بالذكاة ولو قطعه
 بنصفين حل معا سواء ختركا او لم يختركا او خترله احدهما خاصة الا ان يكون احدهما حيا مستقرا
 فيجب تذكيته ويجل بعدهما والاخر حرام وكل الاثام الصيد يجب فيها تذكية الصيد ان كانت حيوة
 مستقرة وكذا الكلب السهم فلوارسلها فخرجه وجب الاسراع اليه فان ادركه مستقر الجوبة لم يحل الا
 بالتذكية ان اشع الزمان لها والاحل اذا لم يشع وان كانت حيوة مستقرة ما لم يتوان في ذكاته او يتر
 عمدا وهو ذكوة ولو كانت حيوة غير مستقرة حل من غير تذكية فيها خاصة دون باقى الالات

المطلب الثاني

المطلب الثاني المذبوح وهو كل حيوان مأكول لا يجزئ منه فلو ابتلع السمكة حبلا وفلقه
السمكة على ما لا يجزئ كله بمعنى ان يكون طاهرا بعد الذبح وهو كل الذين يخبر العين ولا ادعى فلا يقع

يُخَسِّصُ الْعَيْنَ كَالْكَتَابِ الْمُخْتَوَّرِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَكُونُ بِأَقْبَاعِهَا خَاسِتَهُ بَعْدَ الدِّخْ وَلَا عَلَى الْأَدْمَى وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا

أوملح الدم ويكون يشته وان ذكي و السوخ كالقرد والذب والغيل فلولان وكذلك في السبع كالا
 اقول منع المفيد وابن حنبله
 في نعيم الدنيا والآخرة
 في الدنيا والآخرة
 في الدنيا والآخرة

الحشرات كالغار والضب والنعاس فلا فرب عدم وقوع التذكرة فيها اما التملك فذكره في اخر من

جاء ذكوة الجراد جاء ذكوة الجنين ذكوة امه ان تمت خلقت به بان اشعرا او بر وخرج ميتا وان لم يتم

خلفته فهو حرام ولو خرج جفا فلا بد من ان يكونه قبل ولو خرج جفا وتاخر بعد ما لا يشع الزمان لتبدل

فَلَوْ أَنَّ عَامِلًا مِنْكُمْ إِيمَانًا، أَنْ يَجْعَلَ مَا كَانَ قَبْلَ الذَّبْحِ حَرَمًا، سَوَاءٌ تَعْلَمُ رُجْبَهُ لَتَعْلَمُوا إِلَهًا أُولَئِكَ هُمَا

الطلب الثالث في الاصلاح التديني الاباحدي من عذر وجفوت

الشيء مع ثلثي غيره فإقل منه وقيل بالمعنى الثاني وإن كانا منفصلين والآخر في غير الحد بل مع إمكانه وإلزام

الأول قول ترويض المصطفى للجم والنفائ قول الشيخ والمنقول الأول عبارة
نعني به أن المبحث فروع النتيجة الأربع الحاشية أما النقل فهو مما استمد من غير الأصل طرأ كما هو في الصيد

میں نے یہ فرامات اور ماہ فی البیروا نصدم واحقق بالاجنوا اومات بانغیرہ او تحت الکلب غا اومات بہم و

وانضمم به الارض وان كان مع البحر الا ان يكون البحر قاتلا ويستحب ان يكون السكن حادة

المطلب الرابع الكيفية وبسبب الإجابة أمور ستة الأولى وضع الأعضاء الأربع

المطلب الرابع

عن المولى هو مجرى الطعام والى المقوم وهو حجر النفس اود عين وهما عرفان بحيطان بالمقوم و

فصل في بيان ما كان عليه حالهم من قبل أن يخلقوا في الدنيا

فلما دخل بهما الاختيار فجعل ولو كان ناسيا أوجاهه للموضع القبلة حل ويسقط في التردى والمرح

السهم والصيد الرابع التسمية الخامس اخصا الابل والتخربا في الحيوانات بالذبح في الحلق تحت الحيين

فان يخرج النحر ويخرج الذبوح فاحرم ولودك ذلوه فانه كان جوده مستقره من الاغلا

فإن سقط وأدرك ذكوة ذبحه وأخذه والأصل الشاذ من الحركة بعد الذبح أو خروج الدم المقتل ولو خرج

شأنه فلا يلتزم على المحذور ولا يجبا اجتماعها وإذا علم بقاء الحبة بعد التبع فهو حلال

قوله وفي استقراء الدين قولاً ما منع الشيخ والشيخين
 قبل الشيخين
 المحقق والشيخ في الجمع
 السبعة واختار الأول وقبل
 بالتفصيل ان كان ما جاءنا من
 الشيخ وان كان حامداً لاجتماع الارب
 حوطاً مارة في العلم والجمع ورواية معتقة
 ما يقتضي ان استعمال ما روي عن يدك والشيخين
 فصل فلا بد من غير ما قلنا انما اتفق الشيخ والاجماع على
 جواز استعمال ما روي عن يدك من رواية قبله والحواس
 اجماع

قوله ما لو انك البقرة اذا انكلت الطير صار من الطير
 المتبع فيستريح في ذلك ما يتر فيه اذا لا يعرف
 فيمن الاهل غيره نفع

في الاطعمه الاثني

[illegible]

قال ان كنت تخاف الموت فادع لي

١٥٥ فله وبكرو ان يتبع الذبحه ا بركه الوصول بالذبح الى

[illegible]

حتى انقطع الخلق قبل ان ينتهي الى حركة المذبوح حلالان
بقية حيونه غير مستقر محرم وكذا بعقرها السبع ولو شرع
في الذبح

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

حيا على ما اطلع عليه الشيخ في من ذلك ولا يصح حمل هذه
 الجزع وسام في جلوه بها فاصلا من الذنوب بخلافه
 يحصل له من اصل كرمه في البحر واما في قوله
 السواخلة حيا وقد حصل ايضا
 قوله لا اقر في الجزع ان قول الجزع
 فيها اذا خرجها وفيها
 الجزع كقول

من الماء وفيها الحياة ايضاً
والله اعلم بالصواب

وان علم الموت قبله فهو حرام وان اشبه الخالق للمشرك على الموت اعتبر بخرجه الدم للعدل وحركته
على استقرار الحية فان حصل احد ما حل الاكل حراما ونقض على حكمه مستقر ما يمكن ان يعبر مثله
اليوم والايام وبغير الاستقرار ما يفتى بموته عاجلا ويستحب في الدبوح من الغنم يطه به ورجل
الطائر لا يطهر ولا المشرك على صوفه او شعره حتى يبرد وفي البقر عقل يديه ورجليه واطلاق ذنبه
وفي الابل ربط اخفافه لئلا يابطه واطلاق رجليه وفي الظئر ارساله بعد الذبح والاسرع بالنبح وكبره
في النحر ثم استاكه فان لم يذبحه فقلح بجمان وان ذبحه فجمان اذ سئل اليه

الفصل الثاني

وإبانه الأسرع على إى وقت الاصحىة ما بين طلوع الشمس إلى الغروب وما بكرة الذبح ليلا الأم الصغ
تقدم البحث فيه هنا
ويوم الجمعة قبل الزوال ويحبب متابعة الذبح حتى يستوى أعضاء الاربعة نلوطن البعض إرساله
ثم استأنف طلع الباقي فان كان بعد الزوال جونه مستقرة حل والأحرم على أشكال استناد ازان
الروح إلى الذبح ولودج من الفعا وضعت الرتبة وبعث لعضله الذبح فان أسرع في الذبح فارتفع الخشوع
معا وفضل الاستمرار مع الحيوة حرم وكل ما ابتعد ذبحه او نحو من الجوان اما الاستعصا والحصول
في موضع يتأكد الوصول الى موضع التذكية وخيف فوفته جاز عقره بالشو وكل ما ينجح وان يمشى
موضع الذبحة وما يباع في اسواق المسلمين من الذبايح واللحم حلال لا يجب الفحص عنه ودكوة التملك

الخروج من الماء حيا ولا يشترط التسمية ولو وبها خنق جاحدا ولو لدركه بظفر فلا قرب التثويم ولا يشترط اسلام محرقه ثم يشترط الاشراف عليه فلو خرج من جوعتي وسلم بنظر اليه ومات في يده حل وسلم اخذه ولا يجزئ له بلجده في يده ميتا الا ان يعلم انه خرج من الماء حيا ويشترط ان يموت خارج الماء فلو اخرج ميتا ثم اعاده الى الماء ومات فيه لم يحل وان كان ناشبا في الآلة ولو نصب شبكة في الماء فمات فيها بعضه واشتبه بالحي حرم الجميع على ابي يباس اكله حيا على ابي لؤي وضرب السمكة بالزفي لا باصغر حيا فاعبر وسنقره ثم اخرجها فلا قرب التثويم وذكر في الجرد اخذه حيا ولا يشترط الاسلام في اخذه ولا التسمية وله اخذه ميتا ركلا ولا على الزوا هو الضعيف منه اذا لم يستقيا الظن ان فيه كلاله

والمحرق الجراح في اجزئها قبل اخذه لم يعمل وان ضده المحرق **المقصد الخامس**
 في الاطعمة والاشربة وفيه فصلان **الاول** حالة الاختيار وفيه مطالب ^{اي فان قصد المحرق هذا لا يتقدم}
^{تفصيل}

الاول حيوان الجرو يتجمل منه التملك الذي له

[illegible]

الاسمان لا يحرم على الاكل الا ان يستبرأ بان يقطع عنه ذلك ويربط ويحجم علفا طاهرا مدة ما
قوله الشارح وهو في الناقة اربعون يوما وفي البقرة عشرين على ما في الناقة عشرة والبقرة عشرة
قوله الشارح وهو في الناقة اربعون يوما وفي البقرة عشرين على ما في الناقة عشرة والبقرة عشرة

قوله ولا يحل للخنزير على ما اختار للصحة وبه قال من لا
مايع الاق
جنس قال الشيخ
بالجواز واذا كان
عن اكله اذ عليه السلام وهو
الحق وان شهدوا بغيره فاصح
واين سرة ذكره ابن الترمذي ولا يطهر لحمه
قال مسلم بن الحنفية يخرج من الجحيم لا يثقل
باس بها فله الاكل في شبع الشاة قد ماتت قال لا بأس
واجاب عنه بالحل على ما اذا كان من الشاة الموت جوعا

خسنة ايام والتجاجة وشبهها ثلاثة وليس غيرها موطنة فيسبحها من بلحكم الجلال ولا يكون الزرع
هذا الحكم بان لا يزرع في الارض دون الطيور ولو استبده الموطنة قسم القطيع فحين وهكذا الى بقى
قوله الشارح وهو في الناقة اربعون يوما وفي البقرة عشرين على ما في الناقة عشرة والبقرة عشرة

الاسمان لا يحرم على الاكل الا ان يستبرأ بان يقطع عنه ذلك ويربط ويحجم علفا طاهرا مدة ما
قوله الشارح وهو في الناقة اربعون يوما وفي البقرة عشرين على ما في الناقة عشرة والبقرة عشرة

المطبخ الرابع في الابل والحمير والاشجار والنباتات
الاول في الابل والحمير والاشجار والنباتات
والثاني في الابل والحمير والاشجار والنباتات

الثالث في الابل والحمير والاشجار والنباتات
الرابع في الابل والحمير والاشجار والنباتات

الخامس في الابل والحمير والاشجار والنباتات
السادس في الابل والحمير والاشجار والنباتات

قوله ولا يحل للخنزير على ما اختار للصحة وبه قال من لا
مايع الاق
جنس قال الشيخ
بالجواز واذا كان
عن اكله اذ عليه السلام وهو
الحق وان شهدوا بغيره فاصح
واين سرة ذكره ابن الترمذي ولا يطهر لحمه
قال مسلم بن الحنفية يخرج من الجحيم لا يثقل
باس بها فله الاكل في شبع الشاة قد ماتت قال لا بأس
واجاب عنه بالحل على ما اذا كان من الشاة الموت جوعا
قوله الشارح وهو في الناقة اربعون يوما وفي البقرة عشرين على ما في الناقة عشرة والبقرة عشرة

قوله ولا يحل للخنزير على ما اختار للصحة وبه قال من لا
مايع الاق
جنس قال الشيخ
بالجواز واذا كان
عن اكله اذ عليه السلام وهو
الحق وان شهدوا بغيره فاصح
واين سرة ذكره ابن الترمذي ولا يطهر لحمه
قال مسلم بن الحنفية يخرج من الجحيم لا يثقل
باس بها فله الاكل في شبع الشاة قد ماتت قال لا بأس
واجاب عنه بالحل على ما اذا كان من الشاة الموت جوعا
قوله الشارح وهو في الناقة اربعون يوما وفي البقرة عشرين على ما في الناقة عشرة والبقرة عشرة

۱۵۱

[illegible]

أهلها الثلاثة: الأخوال الثلاثة وإن علوا، والسفلاء والأهلام والعلمات وإن علوا، والسفلاء وأصل النسب
 القويدين، ولقد خصص من خلقة كان ابنه وللولد أباً والابن أمّاً وأباً وأماً أجداداً وجدات وإن تصا
 وأولادهم أخوة وإخوات وهم الموجودون على حاشية عود النسب، ولأباً وأماً أولاداً وأمهات وأعمام وعمات
 وأخوال وخالات وهم على الحاشية أيضاً والنسب اثنان زوجية وولاء، ومراتب الولاء ثلث: ولائبق
 ولائحق ولائفوق.

فد فرض احد فرضه فان ايقض التركة ولا فرب غيرها رة عليها بنسبة حصصها الا الزوج والزوج
انه لا يرث عليها مع وجود النسب وان قصرت التركة اخفض النفس بالهبة والنساء ومن يقرقر بالآ
لانها خلدت له والحق عليه

فما معا والاولاد ويقوم اولادهم ولن تزلوا مقامهم لا تفقدوا في جميع الموضع والاعيان رقيم بالساوا
 القعد الى البيت فالواحد من جن اعل كان اني جميع جميع من جن اسفل والطبيعة الثانية
 كاولاد الاولاد

امام الأئمة عموماً وبالله وخلقها واولادهم الثلاثة عموماً الاجداد والمجدات فخالدهم
 لا اله الا الله
 جلالته

[illegible]

والاولاد هم بعدوهم حتى الى سائر الذرية وانما هذه الطبقة الثالثة هي طهارة الارحام والواحد
كل طبقة ودرجة وان كان اشق بنوع من ورائه من الطهارة والذرية وان كان اشق من جهة الاب لا من
من جهة الام فلهذا القربة من جهة الابا صفة من الارث والورثة من جهة الام خاصة من الارث
دور الارث مع التقارب وبعدها من لقرابا من خلفا ان لا يجزى له قرابة واحدة نعم يكثر استحقاقه
فانه يأخذ بالجهة من اذ اسمه في المرتبة ثم هو مال في المصدا الثاني في موانع الارث
وهي ثلثة اشياء القتل والارق المطلب الاول في الكفر وهو كل يخرج من معتقدين من دين الاسلام
سواء كان حربيا او ذميا او مرتدا او على ظاهر الاسلام اذا جحد بما يدين به من الدين ضرورة كالتوابع
والغلاة فلا يرث الكافر مسلما ويرث المسلم الكافر على اختلافه ولو خلفت الكافر ورثة كفارا او ذميا
ولو كان معهم مسلم كان للبرث له كله سواء قربا وبعد حتى ان موثا للمعنة برضا من الحريرة المسلم يمنع
اولاد الكافر من ميراث من ابيه الكافر الامام لا يمنع الولد من الارث ولو كان مع الولد الكافر ووجه
سليم فان قلنا بالارث فلا عتق والا فاقوى الاعتناء لان للزوجة الثمن والباقي للولد ثم الربع
فالباقي لاولها واولاد الامام ولو كان الميت مدينا كان له وارث مسلم وورثه الا ان كان ميراثه للامام ولا
شي لا وولاده الكفار سواء كانت ردة عداية او شرعية او سوادا وولد ارفع الكفر الاصل اوبعد
من تداه ولو كان الميت مسلما وله ورثة كفار لم يرثوه وورثه الامام مع عدم المسلم وان بعدك ايضا في
ولو اسلم الكافر او ارثت عليه من قبل فمقتضى مشاراة الورثة ان سواهم وانحصر بين كان ولي سواء
كان الميت مسلما او كافرا والاقرب شعبة الماء المتجدد بغير الموت والاسلام وبسبب الارث فالا
فمقتضى على من ارثت عليه ولو رهبان باع احد الورثة على اشكال ولا يسلم بعد القسمة فلا شيء له ولكل
الميت واحد لو يكن اسلم معه شيء الا فمقتضى انما لو لم يكن سوا الامام فاسلم فيز هو ولي من الامام وقيل
لا يرث لان الامام كوارث الواحد وقيل ان اسلم قبل النفل الى بيت مال الامام فهو ولي والا فالامام
ولو كان الواحد زوجا او زوجة فاسلم فان كان بالزوجة عليه لم يرث وان تعاضد ورث ما خلفت عن زوجها لم يرث
ولو كان الزوجان عاقلين سلمت واحدة فلهما اكل النصف ولو اسلم بعد قسمة النصف احتل الشريك او الاختصاص
في البيع وفي الباطة وللشريك بعد ولو كان الكافر من نصف متعده وهناك نصف مشترك وقسمت
في النصفين وقسمت
التركيبين النصفين ولزم كل نصف بين اولاده فالقرب لشركته كتم كافر وليت اعلم والحوال فها
فلا تارث بقسم الاعام خبيهم ولو اقسمة وانصيبهم لم يشاركوا في بقسم الاحوال وكذلك كان ذلك
يكرام اولاد ذكور وابوين متكاملات ما لو كان ولد ذكور او مع اولاد ذكور واثان لزيادة نصيبهم لو كان
لغيره من النصفين

البرامج والتشجيع فلا
عزيموا للاصحاب وقال
في الخ ليرجع من المتواهب لاني
عق الخ، يشار لعق الجميع في الامور
المطلوبة شرعا فنهضوا في الحكم والمنقول
عندهم حارة قال الشيخ وسلا والشيخ التركة نظام
ولا ينشئ من الجورث شيئا وهذا هو المشهور لاحالة
عدم وجوب الترميع ما اذا ثبت التركة فبقى المانع على الاستلزام

[illegible][illegible]

٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

عبدلہ پرٹھو خان مال الملوالہ ولو اختق بعضہ و

مولود ولد ونفق بمصر في سنة ١٢٠٠ هـ الموافق ١٨١٥ م وكان والده
 كمال الدين ولد ونفق بمصر في سنة ١٢٠٠ هـ الموافق ١٨١٥ م وكان والده
 والحق بمصر في سنة ١٢٠٠ هـ الموافق ١٨١٥ م وكان والده

بمقدمة البعض كما تقدم ولولو يكن ولو تن سوا الملوكة
 في الواسم الكثر بمقدمة البعض والتقدم
 واعطى بقبه المال ويضمها الكد على وجهه ويتولى التفرغ
 القيمة لا يزيد ان طلب الزيادة ليجب فلو امتنع من البيع
 ولو ضرر المال عن التي كانت التركة للامام وقيل بفنك بما
 وقصر نصيب كل واحد منهم او نصيب بعضهم عن قيمته
 بقيته لكثرة او قل بقيته فيها اشكال فدلنا وجنا
 سوا كان نصيب احد هاهنا صراعه عنه اولاد ومنه

فصتر عن نعمة القريب دون البعيد ففى غلب اشكال
باقى الليل ولوح خلفه ^{منه} وان كان المملوك ممن يعتق
وان لم يكن ممن يعتق لم يعتق وودته الحزان بعد كذا
الاوين والا قرب الاولاد ذلك وكذا باقى الاقارب
زوجت ففصر الريع عن ثمنها وفى التردد بين فنى الاشراك
المديلا برثن من مدبره مع وحدة الورث ولا المكاش
ولما خضع جزوا خاضعاً لهما خضعان ولو انفق

بَعْدَ مَا اشْكَاكَ وَعَ الْاَوَّلَ

الحزب من فرضه وان كان يرى بالقرينة نظر الملامع الحزبية
بالقرينة كابن نصفها ترأفان شكل الحزبية فيها بان
منها احد الحزبيين ابن خزان نصف شئ شئ
اي يكون لها جميع المال كله
منها ان كان ثلثا احد ما حاولت الاخذ كان ما

وذا بعد ما فيها من الخيرة ومفضل عدم التبعيل والالتماس
والإتيان بالامتحان
كان واقفا للامام
الذي لا يزل
مستمر في تروى الحكايات
التي كانت مستطرفة
فيها من هذا المثلث
الذي لا يزل
مستمر في تروى الحكايات
التي كانت مستطرفة

علم الله بعض المومنين ولو قلنا به
مقتضى ما ذكره

فقد علم الله الفرق مشقة على
جميعها الا كان ما لنا فذكر

فكانت من انما يكون
بعضهم القريب الى الله

من ان العهد
والكلية في ذلك

وقوله

والرقوه هو يمنع من الارث في الوارث والمورث فلو مات رجل

ثوبه وشبه الاحرام من القميص المحرم وكان الباق
للخمر وان بعد كضام للحمرة دون الرق وان فـ
ملق الملو على مبرث قبل فحمته شارل دان ساولها
ارثت واحدا منع ولم يكن ارثي والاشكال الموعق

ليربط الامام بل اشترى الملوك من التركة واعق
 بكانت قد اجتمعت
 العنق الامام ولا يكفى الشرع عن الحق ويدفع الى الكفر
 دفع البلغة وكان كافيا في الشرع واخذ منه فها
 اوجدوا يسوع في الباقي ولو تعدد الورث والورث
 لم يفتك وكان المال للامام وهل يفتك من بعض
 او ورث باقي المال ولو فرض التركة بشرائها اشترى
 بعض الاشكال السابق ولو كان عدمه اشد

ولو كان الورث وقال ولم يخلف سواء عتق وقد
 له عتق ولم يشأ أن يفي باقي الورثة إلا أن يعذر
 جلد أو إخراج من ذلك الورث لغيره من الورثة
 من مملوك مع ضامن جبره ولا خلاف في ذلك
 على أشكال وقبل الزوجان كالأزواج ولو خلف
 قال وأما الولد فتعني نصيبه له ما ولا ترث وكذا
 بقاؤه من صفته ثم الورث مملوك ومن لا يخطأ بناذا عن
 بالمشروط ولا المطلق ثم لا يرث شيئا ولو خلف
 نفسه فلا يرث المال وهكذا لا يميز بينه الورث

ان كان المفقود بعضه واقرض اعطى بقدر ما فيه من

الكتاب على قدر ما فيه منها ولونته من
نظم الحرف من احدهما الى الاخر منها فان
املتم بقسم موهو به فيه ما على قدر ما في كل
ورقة وذهبها الثلاثة وان قص ما فيها من كل

[illegible]

154

فلهذا لم يحفل بالابن الا على النصف الثاني النصف الاول فيها حرة ابن وبجمل حرم ان الثاني
والثالث لان ما فيها من الحرية محبوب بجزء الابن ولو كان ابن الابن فانه حرام ومما هنا ثلاثة
اربعة حرة فللابن النصف والثالث ثلث الباقي السدس والافق ثلاثة ارباع الباقي الربع وعلى الاحكام
الاخر للابن النصف لابن الابن الثالث والباقي للاخ العاشر ثلاثة اخوة متقربين نصف كل

واحد من اللاخ من الأم نصف التد من اللاخ من الابوين نصف الباقي واللاخ من الاب نصف الباقي
فيضع من ثمانية واربعين اللاخ من الأم اربعة واللاخ من الابوين اثنان وعشرون واللاخ من الآ
احد عشر الا اذا اجمعا بمجرة الاخ من الابوين فلا تخط له **الحادية عشر** بنت نصفها حرة
لها التصف بالفرع والرد فان كان معها امرأة فليفت ربعها وباقى الاولاد له وان معاه زوجة فلهما

[illegible]

سقط نسب الولادة بينهما فان اعترف به بعد اللعان القوية دون ابائه واولاديه مع عدم اعترافهم به اذ بالنسبة اليه ويدخل في الوضوء على الالاده والوجبة لهم وورثته الولد دون التو
وكذا لو اكدب نفسه في القذف بعد اللعان اقرته وهو لا يرث الولد الثاني من مائات وعليه

[illegible]

مما لا يمكن ان يثبت عليه الباعاد فيحكم كذا لو ورثه الموجودين في وقت الحكم وقبل موته
بعد مضي عشرين سنة من خبثه وقبل هذراع وقبل نفع ماله الى الولد للثاني الرابع اليه
بشرائط ان تصاحبوا ولو سقطت بنا لكان له شيء وعلم بعدم حاله موت الميت ولو ولدنا ثم مات
واثقل نصيب ماله ورثه ولو سقطت بنا ثم مات ثلثه تركه نفعه على الخواص

[illegible]

من الاخوة وسهم الاثنين فصاعدا من ولد الام والشمس سهم كل من الابوين مع الولدان

١٤٩

تولد مع الشمس كالبيت آه يجمع الخمس مع الشمس

كزوج واحد

كالا الام والشمس مع واحد

الابوين وكاخذ الاب مع واحد

من كالا الام والشمس مع واحد

ولا غير ذلك من الميراث في هذه الام لا سلام بالحق

بما قد ارجعنا في هذه الام لا سلام بالحق

الشمس والشمس ما قدرت لها انكم تقوم نصيبكم ثم من هذا الميراث

بالسلام والبركة في ذلك اليوم ولله الميراث وما بعده

والشمس ما قدرت لها انكم تقوم نصيبكم ثم من هذا الميراث

ثم نخرج بقوله في اول الامام بعضهم اوجه بعض

من الاخوة وسهم الاثنين فصاعدا من ولد الام والشمس سهم كل من الابوين مع الولدان

وسهم الام مع الحاضرين من الاخوة وسهم الواحد من ولد الام ذكرا كان او انثى والنصف يجمع مع

مثله كالاخت والزوجة مع الزوج كالبيت والزوجة مع الزوج كالبيت والزوجة مع الزوج

ولا يجمع مع الثلثين لاستحالة العول بل مدخل النقص على الثلثين دون الزوج ويجمع مع الثلث

كالام والزوجة مع الشمس كالبيت والام ويجمع الزوج مع الثلثين كالزوج والبنات والزوجة

والاثنين مع الثلث كالزوجة والام ومع الشمس كزوج وام وبنات وزوجة واخذت الام ولا يجمع

مع الثمن ويجمع الثمن مع الثلثين كالزوجة والبنات والشمس كالواضع الميراث ام ولا يجمع مع الثلث

ولا الثلث مع الشمس ونسبة ويجمع القرابة كزوج وابوين واعلم ان الفرض قد يكون

وفق السهم فلا بحث وقد تكرر وقد نقص فاذا ولدت الفرضية عن الفرض فان كان هناك مساو

لا فضل فافاضل بالقرابة كابوين وزوجة والام الثلث والزوجة النصف والزوجة الربع

والباقي للاب فان كان هناك اخوة ينجبون فللام الشمس والباقي بعد الزوجين للاب كابوين

وابن وزوجة او زوجة للابوين الشمس والزوج الربع او الزوجة الثمن والباقي للولد كزوج

او زوجة واخوة من الام واخوة من الابوين ومن الاب للزوج النصف او الزوجة الربع والام

من الام الثلث والباقي لمن تقرب بالاب وان لم يكن هناك مساو بل بعد الميراث بالتصريف لا غير

بل بعد الباقي على ذوي الفرض نسبة فروضهم على الزوجين فلو خلف ابوين وبنات وامام لكل

من الابوين الشمس ثلث النصف ولا شيء للاخ بل يرث الشمس على الابوين والبنات لها

والنصف فان كان بيت حصة ثبت العول وان كان بسبب ورثة لم يرث لاستحالة

من بغض الله ثم في مال لا يفي به وانما ينقص الفرضية بدخول الزوج او الزوجة اما مع البيت

او البنات او مع الاخت والاخوات من قبل الابوين ومن الاب وحيد دخل النقص على البيت والبنات

وعلى الاخت والاخوات من قبل الاب ومن قبلها معادون الباقي الورثة فلو خلف زوجا وبنات

وبنات فلزوج الربع كالا وللابوين الشمس كالا والباقي للبيت وكذا لو كان ابن يد منها مع الابوين

واحد او الزوج وكزوج مع ابوين وبنات وكزوج مع اخوين من الام واخوات من الاب والام

وكزوج مع اخات الاب واخات من قبل الام مع اخوين من قبل الام المقصد الثاني

في تعيين الورث وسهامهم فيه فصول الاول في ميراث الابوين والاولاد للاب للنفر للمال

طالع للنفرية الثلث والباقي يرث عليها فان اجتمعا فللام الثلث والباقي للاب ومع الاخوة كالا

طالع للنفرية الثلث والباقي يرث عليها فان اجتمعا فللام الثلث والباقي للاب ومع الاخوة كالا

طالع للنفرية الثلث والباقي يرث عليها فان اجتمعا فللام الثلث والباقي للاب ومع الاخوة كالا

طالع للنفرية الثلث والباقي يرث عليها فان اجتمعا فللام الثلث والباقي للاب ومع الاخوة كالا

طالع للنفرية الثلث والباقي يرث عليها فان اجتمعا فللام الثلث والباقي للاب ومع الاخوة كالا

طالع للنفرية الثلث والباقي يرث عليها فان اجتمعا فللام الثلث والباقي للاب ومع الاخوة كالا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١٧١
قوله وعليه قضاء ما عاين من الابن من صلوة آه شطب
فقد عرفت
الصغير لا يجب له
بعضه قال ابو تريح شير
عن استنجر للصلوة لرضع عن
الميت لا سلاما غيره ولا عن الحي بقاءه
ولينه عدم صحة التبرع عن الولد المقتول ان

المحبوة واجبة ولا تجب على المولود نصيبه وهو القسمة
 والكبير لكن القسمة لا تجب عليه بعد الوفاة والقسمة
 على المحبوة وغيرها ما تفي به فساد المذهب لا يجبي ويجب عليه
 القسمة ولا ينزل
 القسمة وان تقدرت وبها لا بأس
 وبما لا يخرج من القسمة
 فلو انما خرج من القسمة
 بعد الوفاة ان يكون المولود الا
 به من حصة الى ان يكون المولود الا
 واما ما ذكره من القسمة على المحبوة
 انما هو في القسمة على المحبوة
 انما هو في القسمة على المحبوة
 انما هو في القسمة على المحبوة

بدليل الاشارة الى ان
 الاصل في ذلك ان
 وانما الشخصان والادب
 وطور في الباطن شكل
 احدا للمؤمنين ولما
 جميع الوعد وانص
 في عينه كما هو
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 الاسلام على
 ابن ابي عقيل
 منافق في رد
 رد بكلامه الاب
 قد بين مسلم
 اذ احتج ابن اديس
 المرحوم فيسب
 قوله لم يحل
 كان في اهل
 واليه والامم
 من الامم
 للاختصاص
 النفس عليها

1YF

منه لانه اول عطياته لاخذ ثلث مال الاصل فزام الجذ الفرج
بهذه الشركة ١٢ والاستقام

من قبل الاب والابوين كان للذكور مثل حظ الانثيين فلا ولد الاخ للاب ولها اذا انفرد والمال وان

عليهم رزق اوزوجه كان له نصيبه الاعلى فلن تقرب بالام ثلث الامم لان كانوا اولاد داخ ولخت
اولاد خارجة او اخوتهم وان كانوا اولاد خارجة او اولاد كذا في الامم فان

والاربعة من الام والاولاد الاخوة من قبلها اسداسا لكل جد سدس والاولا لافاخ الام سدس
 اخو ونحوه من ثلاثا واربعة وعشرين ولو خالف مع الاخوة من الاب جدا فربا بالاب ومع الاخوة

الفصل الثالث في ميراث الأعمام والأخوال وفيه مطلبان الأول

١٢٥

قوله الأول ميراث الأعمام والأخوال وفيه مطلبان الأول

في ميراثه وورثته والخولة للتم للمنفرد للمال وكذلك العتات والأعمام بالسوية ان شاءوا في الإرثية وكذا
 العتة والعتات العتات ولواجتمعوا فلا تترك ضعف الاثنى ان كانوا من الابوين ليحيى ومن الاب والاب
 فبالسوية والمتقرب بالابوين وان كان واحدا لثني يمنع المتقرب بالاب خاصة وان تعدد مع شاري
 الدرج ولواجتمع المنفردون سقط المتقرب بالاب وكان المتقرب بالأم السدس ان كان واحدا وكذا
 كان لثني والثالث ان كان أكثر بالسوية وان اختلفوا في الذكورية والباقي للمتقرب بالابوين واحدا
 كان وأكثر ولو عدم المتقرب بالابوين قام المتقرب بالاب مقامهم ويقسم حصصه للمتقرب بالابوين
 لكن كذا بضعف الاثنى ولواجتمع لواحد من كلاله الأم مع العتة للاب فصاعدا كان للواحد الثلث
 والباقي للعتة او ما زاد ولادة هنا ولو خلفت معهم زوجا او زوجة كان له نصيبه الاعلى والباقي ينقسم
 على ما ذكرناه والابوين انهم مع العتة الا في مسئلة لجماعة وهي ان يتم من الابوين اولي بالمال من العتة
 للاب ولو تقهر الحال تنكس الحجب فلو كان بدل العتة اريد للابين بلنا كان الاعد ممنوع بالابوين
 وان جمع الاعد السبعين ولواجتمع مع العتة وابن العتة خالة فالجود حرم ان يتم العتة ومفاسمة
 الحال والعقود يحرم ان يتم وابن العتة حرم ان يتم وكذا لو اختلسا مع العتة لأم ولو كان معها
 زوج او زوجة احد نصيبه الاعلى هل ياخذ العتة وابن العتة اشكال ولو تعدد احدهما او كلاهما
 فلا اشكال لخيرى ولا يرث الاعد في غير هذه المسئلة مع الاقرب والحال اذا انفرد احد المال كذا
 ان تعدد بالسوية وان اختلفوا في الذكورية مع شاري السببة وكذا الحالة والحالات والحالات
 الحالة لوها من الابوين يمنع المتقرب بالاب خاصة ان تعدد ولا يمنع للمتقرب بالأم بل ياخذ
 المتقرب بالأم السدس ان كان واحدا والثالث ان كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين
 او انما اوها معا بالسوية ويقوم المتقرب بالاب مقام المتقرب بالابوين عند عدم ولواجتمع الاعد
 المنفردون سقط المتقرب بالاب وكان للمتقرب بالأم السدس ان كان واحدا والثالث ان كان أكثر
 بالسوية والباقي لمن تقرب بالابوين واحدا كان أو أكثر بالسوية وان كانوا ذكورا وانما انما ونواجمع
 معهم زوج او زوجة احد نصيبه الاعلى والباقي بين الاخوال على اخصتهاء ولو خلفت زوجا
 وخال من الأم وخال من الابوين فللزوج النصف وللخال للام سدس الثلث وقيل سدس الباقي
 والمختلف للخال من الابوين وللخال للام او الحالة للسدس مع الحالة للاب والباقي للحالة من الابوين
 ولادة ولو لجمع الاعام والاخوال كان للخال واحدا كان أو أكثر النصف والباقي للأعمام وان كان احدا

في ميراثه وورثته والخولة للتم للمنفرد للمال وكذلك العتات والأعمام بالسوية ان شاءوا في الإرثية وكذا
 العتة والعتات العتات ولواجتمعوا فلا تترك ضعف الاثنى ان كانوا من الابوين ليحيى ومن الاب والاب
 فبالسوية والمتقرب بالابوين وان كان واحدا لثني يمنع المتقرب بالاب خاصة وان تعدد مع شاري
 الدرج ولواجتمع المنفردون سقط المتقرب بالاب وكان المتقرب بالأم السدس ان كان واحدا وكذا
 كان لثني والثالث ان كان أكثر بالسوية وان اختلفوا في الذكورية والباقي للمتقرب بالابوين واحدا
 كان وأكثر ولو عدم المتقرب بالابوين قام المتقرب بالاب مقامهم ويقسم حصصه للمتقرب بالابوين
 لكن كذا بضعف الاثنى ولواجتمع لواحد من كلاله الأم مع العتة للاب فصاعدا كان للواحد الثلث
 والباقي للعتة او ما زاد ولادة هنا ولو خلفت معهم زوجا او زوجة كان له نصيبه الاعلى والباقي ينقسم
 على ما ذكرناه والابوين انهم مع العتة الا في مسئلة لجماعة وهي ان يتم من الابوين اولي بالمال من العتة
 للاب ولو تقهر الحال تنكس الحجب فلو كان بدل العتة اريد للابين بلنا كان الاعد ممنوع بالابوين
 وان جمع الاعد السبعين ولواجتمع مع العتة وابن العتة خالة فالجود حرم ان يتم العتة ومفاسمة
 الحال والعقود يحرم ان يتم وابن العتة حرم ان يتم وكذا لو اختلسا مع العتة لأم ولو كان معها
 زوج او زوجة احد نصيبه الاعلى هل ياخذ العتة وابن العتة اشكال ولو تعدد احدهما او كلاهما
 فلا اشكال لخيرى ولا يرث الاعد في غير هذه المسئلة مع الاقرب والحال اذا انفرد احد المال كذا
 ان تعدد بالسوية وان اختلفوا في الذكورية مع شاري السببة وكذا الحالة والحالات والحالات
 الحالة لوها من الابوين يمنع المتقرب بالاب خاصة ان تعدد ولا يمنع للمتقرب بالأم بل ياخذ
 المتقرب بالأم السدس ان كان واحدا والثالث ان كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين
 او انما اوها معا بالسوية ويقوم المتقرب بالاب مقام المتقرب بالابوين عند عدم ولواجتمع الاعد
 المنفردون سقط المتقرب بالاب وكان للمتقرب بالأم السدس ان كان واحدا والثالث ان كان أكثر
 بالسوية والباقي لمن تقرب بالابوين واحدا كان أو أكثر بالسوية وان كانوا ذكورا وانما انما ونواجمع
 معهم زوج او زوجة احد نصيبه الاعلى والباقي بين الاخوال على اخصتهاء ولو خلفت زوجا
 وخال من الأم وخال من الابوين فللزوج النصف وللخال للام سدس الثلث وقيل سدس الباقي
 والمختلف للخال من الابوين وللخال للام او الحالة للسدس مع الحالة للاب والباقي للحالة من الابوين
 ولادة ولو لجمع الاعام والاخوال كان للخال واحدا كان أو أكثر النصف والباقي للأعمام وان كان احدا

ان الزوجة توفد
 في الوصية والارث
 في ميراثها

المطلب الثاني

في ميراث اولاد العمومة والمخولة واولاد العمومة والعمومة
مقام اباؤهم عند عدمهم ولا يرث ابن عم مع خال وان تقرب بسبب من ولاه ابن خال مع عم وان
بها بل الاقرب وان تحد سببه يمنع الابد وان تكثر سببه وكذا في صنفه كبني العم مع العم وتبين
الحال مع الحال الا المسئلة الاجماعية وقد سلفت ولواجتمع اولاد العمومة للمترقبين كان الاولاد

العم بلام السدس ان كانوا الواحد والثلاث ان كانوا الاكثر بالتسوية والاولاد انهم للابوين الباق
لوحد كانوا او اكثر للذكر ضعف الانثى ويسقط المترقب بالاب والاولاد للمخولة يقومون مقام اباؤهم

عند عدمهم وباحد كل منهم نصيب من يتقرب به ولو اجتمع اولاد المخولة المترقبين كان الاولاد
الحال بلام السدس ان كانوا الواحد والثلاث ان كانوا الاكثر بالتسوية والباقي لاولاد الحال لولا

لو احد كما واو اكثر بالتسوية ولو اجتمع اولاد الحال واولاد العم فلا واولاد الحال اقلت لو احد
او اكثر واولاد العم الباقى ثم ان افتقروا في الجهة تساوا في القسمة والا كان سدس الثلث

لا واولاد الحال او الحال للام بالتسوية وثلاثة الاولاد المتحد لكل نصيب من يتقرب به بالتسوية
وباق الثلث لاولاد الحال والحال لاولاد الابوين او للاب بالتسوية وسدس الثلث لاولاد

العم والعم للام لثلاث كمثل الانثى وثلاثها لاولاد المتحد لكل نصيب من يتقرب به للذكر ك
مثل الانثى والباقي لاولاد العم والعم لاولاد الابوين او للاب للذكر كضعف الانثى ولو كان معهم

زوج او زوجة كان له النصف والزوج ولبنى الاخوال ثلث الاصل والباقي لبني الاعمام كما
انما لو دخل على الاعمام والاخوال كان لها النصف والزوج ولبنى نصيبه الاعلى

من اصل التركة والباقي لقرابة الابوين فان لم يكونوا فلقربا اب
للوارج سبب ان لم يمنع احدهما الاخر ورث بها كابن عم لاب هو ابن خال لأم وابن عم هو زوج

اوبنت عمه هي زوجة اوتة لاب هي خالة لأم ولو منع احدهما الاخر ورث من جهة الام كما
هو ابن عم فانه يرث من جهة الاخوة خاصة وقتل ان شخصات وخلق ابن عم له من قبل

الابيه هو ابن ابن خال من قبل امه هو ابن بنت خال له من قبل ابيه هو ابن بنت عم له من قبل
قبل امه وابنه بنت عم له من قبل امه هو ابن بنت خال له من قبل ابيه هو ابن بنت عم له من قبل

لها كذا لك وثلاثة بنى ابن عم له من قبل ابيه وثلاث بنات بنت عم له من قبل ابيه
وتتبعه ان الشخص الاول لاربع فوايات وذلك لان عم للموتى لآبيه كان هو خاله لأم فله

ابنا وكان عمه لأمه هي خالته لآبيه فولدت بنتا ثم تزوجها الابن المذكور ورثت له ابنا
لأم ابيه

لأم ابيه

لأم ابيه

لأم ابيه

لأم ابيه

١٧٧

قوله وقتل ان شخصات وخلق ابن عم له

هو حسن

ويذكر كبر خاله

فامثلا للاب وان سارة

يوم للام وام حسن خديجة اخت

بكر للام واخت سارة ونعم للاب فبكر

حسن لآبيه خال لآله وسارة ونعم فحان لأم

لاب وخال لأم لاب واخنة عم لاب فخرج ابن بكر

فادلهما هذا الان ولم يترك لآله اخاهم د والقرابين

وامثله كل ثلاثة اخوة ولو فز السئلة بامها الا ان التركة

انما لها الام والاب والابن والابن والابن والابن

لولا هذا الاصل لكانت لآله لآله لآله لآله

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

فانما في ذلك في كل واحد من هذه الامور

قوله وانما يرث المولى من ابي له من اسفل
شهره على
قوله ابن الجني
ابن باويج حيث قالوا

بالبراءة اسفل وهو قول بعض
الامة وجعل المولى في شام الولاء
ان الولاء امر واجب للارث بلا تشي لا لاجل

الانعام والاخاء اما عام او غير موقوف على عبارة
او ليس كذلك والاقل ولا الامام والثاني اعني انما يرث

على عبارة اما ان يكون صادرة منها كما ان يكون فيها المنع
الاقل ملاه القسمان والثاني ولا العتق خارج

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل
قوله انما يرث المولى من ابي له من اسفل

اربعا وخرج من العدة ثم تزوج اربعا ودخل بها ثم طلقها وخرجت عدها ثم تزوج اربعا
وفلها الاول هكذا الى اخر السنة ومات قبل بلوغها في ذلك الموضع من غير برء وورث الجميع المطلقا

وغبرهن اربع بدهن بالتوبة **الفصل الخامس في الولاء واقسامه ثلاثة**

الاول وللاء العتق وانما يرث الملتبج بالعتق المبرء من ضمان الجريح ولم يكن للعتق

وارث من النسب انما يرث المولى من ابي له من اسفل وهل يرث الولاء او يرث

اشكال فيه الثاني لقوله عليه السلام انما الولاء لمن اعنق وقوله الولاء لجهة كجهة النسب

والنسب يرث به ولا يرث ولان الولاء يحصل بانعام السيد على عبده بالعتق وهو

منقول فلا يتقل معلوله ويرث المقتون عصبته اقرههم اليه واو لا هم ميراثه يوم موت

السيد فلي هذا لومات المقت وخلف ولدين ثم ماتا حدهما عن اولاد ثم اتبعق وورث الولد

خاصة على الثاني واشترط البقاء بعدة الاول نصفين على الاول ولا يجمع لليراث بالولاء

سواء اتحد الوارث بها واختلف بل يرث بالنسب خاصة ولو اعنق الرجل وابنته عبد ثم مات

عنها وعن ابن تم مات العبد فالولاء بين الابن والبنت نصفان وان قلنا البنت يرث بالولاء

كان لها الثلثان فان مات الابن قبل العبد وخلف بنتا ثم مات العبد وخلف بنته نصفه و

بنت اخيه فلم يعقده نصف حاله وباقيه لبيت المال وان جعلنا البيت ميراثا بالولاء ورثت

من بها ثلث حصته ان جعلنا الولاء ميراثا والاولاد ولو خلف البيت بنت مولا ومولى ابيه

فترك لبيت المال ان منعنا البنت لانه ثبت عليه الولاء بالمباشرة فلا ثبت عليه باعتراف الاولاد

ولو ماتت امرأة حرقت لاولاد عليها وابوها رقيقان بان سببا كغيرها واسلمت دونها فخررت و

استرقا وخلفت معتق ابيها لم يرثها لانه انما يرث بالولاء وهذا لاولاد عليها ولومات المعتقة

وخلفت ابنتها ثم مات مولاه فميراثها ليهما على قول للفيدر رحمه الله فان مات ابنتها بعد وقبل

[illegible]

ولوا عتق ابوه بعد اللعان ورث الولد اباه دون العكس هل يرث اقربا الاب مع اعترافه كشكال
ولو قيل يرثهم ان عتقوا به وكذا هو الاصح ^{والثاني} برثون كان جهاد ولو خلفا خوين احدهما من الابوين
والاخر من الام تساوى السقوط اعتبارا نسب الاخ بالاين نظر الشرع وكذا لو كان اخا لابويه ولختا لاقمه
اواختين فقامت ابوايان وكذا ابن الاخ للابوين وابن الاخ للام ولو خلفا خوين من الابوين
مع جد وجدة للام تساوى ولو اذكر الحمل فلا عتاق فولدت توأمين نوارثا بالامومة دون الابوة ولو
ماتت الام ولا وارث سواه غير اثمالة ولو كان معه ابوان واحداهما فلكل السدس الباقي له ولو كان
مع الابوين بنى فلها النصف ^{وبالاعتد} والابوين السدس ويرث الباقي لهما سوا من يتبرع عند السلطان ^{بشيء} ولو ولد للملاعة ^{بشيء}
ولد وميراثه ثم مات الولد قبل يرثه عصبه الاب مع ون الاب ليرث بجدية ليرث اجدانين ولدا

ولا احد من قاصديها ولا يرهم هو لعلهم النسب سرقا وما يبرئ ولد ووجه اوزوجه فان فعد
 فبئر الامام ومع الزوجين الخلاف وكون مرارة لامة ومن يقرب بها وهي مطرحة **الفصل**

التاسع في مبرات الخناي من له القجران برث على الفرج الكديول منه فان بال منها فاضلى الله

يسبق منه البولمان جاء منها وورث على النكاح يقطع اخيرا فان تشاوبا اكد وتركا حصل الاشياء
 فضيل بالقرع وقيل بعدا لان اختلف عن الجبين فذكر وان ثقفا فاشي وقيل برث نصف
 النصيب وهو الاشهر وبنات الجينة وتطلق انك والحمل والحصة علامات على الارواح في كنفه

معرفة طرق أربعة الأول ان يجعل مرة ذكر او مرة انثى ويعل المسئلة على هذا مرة وعلى هذا

مرة لتركتم تضربا احدهما في الاخرى ان تبابتا او في وقتها ان تواضتا ونجزي باحديهما ان تماثلتا

وبالاکثر ان تناسبتا ثم نضر بها في الاثنين ثم يجمع ما لكل واحد منهما ان غاثلتا ونضر بها لكل واحد

من أحديهما في الأخرى ان تبينتا وفي وقعها ان توافقا فذهب اليه وهذا يسمى التزويد

ان پچھلے سہ ہفتے سمیت فلوخلف با و بنا و خشی بطنیت سہ ماہہم فمجلہ
 الابن نصفاً و الحصة البنت نصفاً فیکون اقل عدد نفرض للبنت اثنان و للذكر خمسة و الاثنی
 نصفها فالنصف من اربعة و لوکان مع الثلثة ذکر فالنصف من سبعة و لوکان معها اثنتی

فالفريضة من خمسة الثالث ان تورث بالدعوى ما بقى بعد اليقين كسئلة

الابن والبنت والحشي للذكر الحشيان عشرين وهي ستة عشر من اربعين وهو يدعى الحشيان
 بناء على توريته الحشيان
 عشرين والبنت الحشيان عشرين وهي تدعى اربع عشرة والحشي اربع عشرين وهو يدعى
 بناء على توريته الحشيان
 الحشيان ستة عشر والحشيان فيه ستة اسم تدعى الحشي كما اقبل عليه نصفها اثنتي عشر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

كذلك انهم

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٨١
الحج بغير نسوة ولا نسوة في المرأة ثم يؤمر بالبول وهم يطعمونك في
المرأة
كل واحد

فان بالان احكام
حكم بر فان بال بها وبق

من احدھا فالحکم علیہ وان جأ
منھا دفعة حکم علی الذی یقطع من الخیر

وإن جاء دفنه وانقطع كل ذلك فنصف ميراث الابن
ونصف ميراث الهبة ونقل ذلك وكذا حكم الجنازة عليه

والمسلم في جميع الحالات على الطرافة الحكومة ولا تضام ولا
الشيء بالقرعة وفيه بطلان نصف النصيبين وعليه ردعة

من سائر عن الصلوة
الام وقال السيد
انت ثمانية عشر
الانبياء الذين
وعلى ان حركت
ووجه الفرس
فان الاكثر
الانقباض

عليه السلام ان لا يغيب فهو ذكر كرم الله

فَوَلِّ مَن لَّكَ مِنَ الْاَمْوَالِ مَا تَشَاءُ ۚ لَكَ عَلَيْهِمْ اِذْنٌ ۚ وَاتَّقِ اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝۱۰۰

وفقاً للايضاح
نلتحق بدم الاميرة على
الاستغناء لان على
مذلات لان على
على تقدير
على تقدير
على تقدير

من الاشياء قدوة في
نظرة على الدنيا

فَيُخَيَّرُ أَنْ يَكُونَ
أَوْ يَكُونَ لَهَا
أَوْ يَكُونَ لَهَا

ان توافقا على
الضمان على
الضمان من

[illegible]

اربعه وبقا
عد بها في الأخرى
اربعه وثمانين
أحلام من أربعين نفس
سنة واحد من
التي

ثاني في الجمع بين
الحاصل من
ثلاثة اثنان من
موضوعها بعد ذلك
ففي الادلة وذلك

من الذكرين
وفق التثنية يكون
ذلك واحد من اربعة
تة مضروب في
واحدة
ان ثنائيا
ومثاله ابوان

وفق الامم المتحدة وحصل له من قبل
الأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام
في عام ١٩٥٨م. وهو من
العلماء الذين اهتموا
بالدراسة العلمية
للنفس البشرية
وكان له دور كبير
في تطويرها.

ثمانيه عشر لانكنا ثلثي الستة على ثلثين وهي مضرب الاول
فيضرب لثله في ستة والعددان اعني الستة والثمانية عشر

متناسبان ويطلق عليها المتدخلان فيجزي
بالاكثر وهي اثنان وعشرون لايون ستة

واللذان كرس بقرة والخمسة حمة أيضا
قوله وهذا البئر التزبدل امان

او من یقیناً

الحساب لانك تطلب مالاً لتلك النسبة خاتمة قوله نرفض
ببعض الشائنة مما يطعن في جميع الصور لا بد ان تعجب المرتفع
اشبهه القليل بغيره وامامه النقصان ومنها ما يشبهه

في سنة ثمان من اربعين لان في السنة وبعد خمس
مخزجها عشرون وثلثه الخمس وهي اربعة وهي تدعى النج

بنظم الخفافيه وهو واحد خفيف فيحتاج في تحميمه
الوضوء اثنين يخرج النصف في عشرين جبر

ابيعين ومنه يتبع ۱

اشي عشر وكذا من ثلثي سهم الخنثى من الثلث خمسة تشكل تسعة وعشرون وللأشقي ثمانية واربعون
والخنثى ثلثة سبعون على الطرقتين الثالث الا ربعي الخمسة وثلاثين من مائة وثمانين

ونصف سبع وهو مائة ولربا البقيين الحسان اثنان وسبعون فيقع الشارح في ثمانية وعشرين

ولبلدت حسان ثمانية عشر للجنس خمسة الشاع خمسة وعشرون فالجموع اثنان وخمسون

اللبنة ثمانية عشر ثلثا لبنة واحدة وثلاثون ولا تحصى وبقيت سبعين سدا للام خمسة عشر م بيم
اللبنة ثمانية عشر ثلثا لبنة واحدة وثلاثون ولا تحصى وبقيت سبعين سدا للام خمسة عشر م بيم

ان هن لو بعد احوالهم فللاثنين اربعة احوال ولثلاثة ثمانية وللاربعة ستة عشر
 ثمان وثلاثون حالاً وهذا ثم جمع ما لم في الاحوال كلها فبقسم على عدد احوالهم فخرج بالقسمه
 احوالهم ضرب

خمساً ثم اثنين في المجموع تبلغ اثنين للبيت حال الذكور بـ ستة وحال الانثى عشرة فلها
 لاجل نصف النصف
 نصفها ثمانية ولكل بنتي احد عشر مجموع نصف اثني عشر الحاصلة حال الذكور و نصف

فلهذه وهي تلك
السند من الكفر
ملئين بياض متعبد ثم شمر

قلت وهذا هو المطلوب بغير عسر ولا حرج ولا ملامه لظهور
المرء وبعبارة أخرى وهو ان يقال اننا اخذنا للازم منه وسر وجب
الباقى ثلاثا بين الابن والبنت والثاني خمسة اصداس فوجب

لا تارة انشبين وتارة
تارة الاصفى والاعلى
الانسانى والى هذا
الاحتمالات دون

كان لمن يغترب في الاربعه ثمانية اجزاء

وَالْمُؤْمِنُونَ

کثیر و انصاف و مختلف
ایمانی و غیره

والجبر

ان الكبير والصغير مختلف
للمسئلة بل عتبر عن احدهما
بالاول وعن الاخر
بالاخر

الافرار اثني عشر وفي مسألة الانكار خمسة عشر ففضل ثلاثة ولو اقترنت باخت من الاب لعمد

كلية

قوله وبأخذ المتفق عليه من الاسفراء وجه

هذا الوجه
ان التركة كانت
في يد الاكبر والا صغر
لا غير وكل اثنين في يد فانه
على التوبة فحق لكل واحد بالتصفي
واذا اقرا الاكبر باثنين فقد لم يبق الا صغرا
نصف التركة واقرار العاقل على نفسه جائز وعلى غيره
لا ينعى اقراره على نفسه فيدفع اليها نصف ما في يده
وهو الربع لكل منهما ثمن ويسعى مع الاكبر ربع وهو ربع التركة
استحقاقه ولا يثبت غيره والا صغر يصدق في احدى ما ذكر
الاخر فهو يعتبر بان المتفق عليه يستحق ثلث التركة في
اليه ثلث ما في يده وفي يد نصف فيدفع التسدس في كل
للمتفق عليه سدس وثلث ويسعى مع الاكبر ربع ومع الا
ثمن فالعرضة من اربعة وعشرين ايضاح

لكن لما في مسألة الانكار خمسة عشر وفي مسألة الاقرار ثمانية تفضل مع سبعة في المقر بها
ولو اقترنت باخت من الاب في مسألة الاقرار ثمانية عشر مضروب المستثنين اثنان وسبعون
لما في مسألة الانكار اربعة وخمسون وفي مسألة الاقرار عشرون فيفضل في يد هاربعة وثلاثون

سلم الى الاخ وان ضربت الوفاق فالمضروب ستة وثلاثون ولو اقترنت باخت من الابوين د
جميع ما في يدها **الثاني** لو خلف اثنين فاقرا الاكبر باخوين فصدقه الا صغر في احدى ما ثبت
نسب المتفق عليه فصاروا ثلثة ومسئلة الاقرار اربعة ومضروب المستثنين اثنا عشر للاصغر
ان كانا عدلين لان التثنية بشفادة عدلين وفي مسألة الانكار ثلثة
من مسألة الانكار في مسألة الاقرار اربعة اسهم وللأكبر سهم من مسألة الاقرار في مسألة الا
ثلاثة والمتفق عليه ان اقربهما مثل سهم الاكبر وان تكو مثل سهم الا صغر ويحتمل ان المتفق عليه ان

صدق جثمانه باخذ من الا صغر الاربع ما في يده لاشر لا بدعى اكثر منه وبأخذ هو والمختلف فيه
من الاكبر نصف ما في يده فتمت من ثمانية للاصغر ثلثة اسهم وللأكبر سهمان والمتفق عليه سمان
والاخر سهم وبضعف بان الا صغر مقر بانه لا يستحق اكثر من الثلث وقد حضر من يدعى اربا
فيدفع اليه كالوادع اربا في بدخر فاقربها غيره فقال المقر له انها للبدع فانه تدفع اليه ويحتمل
ان يدفع الاكبر اليها نصف ما في يده وبأخذ المتفق عليه من الا صغر ثلث ما في يده فيحصل للا
الثلث وللأكبر الزيم والمتفق عليه التسدس والثلث في الثلث ونضع من اربعة وعشرين
للاصغر ثمانية والمتفق عليه سبعة وللأكبر ستة والمختلف فيه ثلاثة **الثالث** لو خلف
ثلاثة بنين فاقرا الاكبر باخ واخت وصدقه الاوسط في الاخ والا صغر في الاخت لم يثبت بينهما
وبدفع الاكبر اليها ثلث ما في يده والاوسط الى الاخ ربع ما في يده والا صغر الى الاخت سبع ما

والا صغر في العكس
يكون في الاكبر في بعض حالاته لان الاوسط يصدق في الاخ ويصدق في الاخت
فيكون في الاكبر في بعض حالاته لان الاوسط يصدق في الاخ ويصدق في الاخت

في يده فالاصل ثلث سهم الاكبر بينه وبينها على تسعة له ستة ولها ثلثة وسهم الاوسط
وبين الاخ على اربعة لثلاثة وللآخر سهم وسهم الا صغر بينه وبين الاخت على سبعة له ستة
ولها سهم وهي من ابنة مضرب اربعة في سبعة ثم في تسعة ثم في اصل المسئلة وهي ثلاثة تبلغ
سبعة وستة وخمسين للاكبر ستة في اربعة في سبعة مائة وثمانية وستون والاوسط
ثلاثة في سبعة في تسعة مائة وتسعة وخمسون وللأصغر ستة في اربعة في تسعة مائة
وسبعة عشر للاخ سمان في اربعة في سبعة ستة وخمسون وسهم في سبعة في تسعة ثلثة
وستون في كل مائة وتسعة عشر للاخت سهم في اربعة في سبعة ثمانية وعشرون وسهم

تلقى واما جده والاب واخوته لادم كل مرة تزوج جميعا بنينها فنان
بوله عليه

۱۹۱ قولہ ونبھا علی ای الخلاف مذ لومات بسبب آخر غیر

الذي بعد
هنا مكان الله
ام لا الاصلاحية قولنا
الاول ان الحكم مفسد على امر
واللهدم وهو قول الضيد الثاني
الحكم في كل الاشيا لان ما خفي عنه فانه

فقدت احداهما على اثره فخلطت اذاما بسبب هاله
عازي كالبحري وغيره وهذا القول يفسر عليه ابن حزم وقالوا
الفتى في خبره وان الجيد والى الصالح واختار النسفي في قوله
والجيد هو الذي لا يخطئ ولا يزل في الحق

وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزْيَانٌ لَّهُ يَوْمَ يُؤْتَى السَّاعِدُ رِجَالُهُ غُدُورٌ ذَوَاتُ أَصْبَاحٍ مُسْتَعِدَّةٌ

[illegible]

فالموت جوارح الأرواح والروح ضياعها
فالموت جوارح الأرواح والروح ضياعها

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في سنة ١٢٨٠ هـ الموافق ١٨٦٣ م
 في سنة ١٢٨٠ هـ الموافق ١٨٦٣ م
 في سنة ١٢٨٠ هـ الموافق ١٨٦٣ م

القديم على قولنا وانما جملها العائدة
على ما بين قائل ان يربط ما به
الاخر من ابعثه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والله اعلم بالصواب

في تاريخ مدينة دمشق
المجلد الثاني عشر

تأليف الشيخ العلامة
ابن خلدون

مصر المطبعة
الكبرى سنة ١٢٨٠ هـ

۴

ويعمل في هذا الموضع من الموضعين الذين كانا فيهما

الجدد واربعة عشر بنتها التي لها زوج ينتقلها سبعة الى زوجها والباقي الجدد واربعة عشر بنتها
 الاخرى ينتقل الجدد ما في بعض موات الابن قبل البنين فيكون اصل الاربع عشر بنته لزوجته واربعة
 لاقر وينقل اليها وبناتها خمسة لابيها وينقل الى اخيه ثم يفرغ موات البنت التي لها زوج فيكون اصل
 ستة ثلاثة لزوجها واثنان لبيتها وينقل الى ابيها واحد لابيها وينقل الى اخيه ثم يفرغ موات البنت الاخرى
 فيكون اصل لها ثلاثة واحد لبيتها وينقل الى ابيها واثنان لابيها وينقل الى اخيه فلاح الرجل من
 تركته زوجته اربعة وعشرون من ستة وتسعين ومن تركته ابنة خمسة من اثني عشر ومن تركته بنته
 التي لها زوج واحد من ستة من تركته بنته الاخرى اثنان من تركته بنته الاخرى اثنان من ثلاثة جميع ذلك
 بالانتقال ولا شيء من الاصل والاب للزوجة من تركتها ثمانية وخمسون من ستة وتسعين مما ستة
 عشر من اصلها والباقي الانتقال ومن تركه الرجل خمسة واربعة وستين ومن تركه الابن اربعة
 اربعة من اثني عشر ومن تركه البنت التي لها زوج اثنان من ستة ومن تركه البنت الاخرى واحد من
 جميع ذلك الانتقال ولزوجة الابن من تركه ابيه سبعة من اربعة وستين ومن تركه امة سبعة
 من ستة وتسعين بالانتقال ومن اصل تركته ثلاثة من اثني عشر وزوج البنت من اصل تركتها ثمانية
 من ستة ومن تركه ابيها سبعة من اربعة وستين ومن تركه ايتها سبعة من ستة وتسعين بالانتقال
 من ستة وتسعين بالانتقال ومن اصل تركته ثمانية من اثني عشر وزوج البنت من اصل تركتها ثمانية

الثالث

في اخوة ابن اخ لزم فاصل مال الجد خمسة اثنان لكل اخ واحد للاخت وينقل جميعا الى ابن
 الخو لا شيء لاخته واخيه مع وجود ولاد لولاده واصل مال كل واحد من الاخوين خمسة اثنان للجد
 ولا ينقسم على ورثته فينقسم ما في ثلاثة يبلغ اصل مال خمسة عشر منها ستة للجد وينقل اثنان الى
 واربعة الى اخيه والباقي للاخت والاخت وينقل الى ابن اخيه واصل مال الاخت ثلاثة واحد
 ولا ينقسم على ورثته فينقسم ما في ثلثه تبلغ ثلثه منها للجد وينقل الى اخيه ولخته والباقي للاخت
 وينقل الى ابن اخيه ما في الاثني عشر من ثلثه ثلثه من ثلثه واحد من الاخوين
 من ثلثه من مال الاخت ما في الاثني عشر من ثلثه ثلثه من ثلثه واحد من الاخوين
 الاخوين واثنان من ثلثه من مال الاخت ما في الاثني عشر من ثلثه ثلثه من ثلثه واحد من الاخوين

الرابع

في هذه الصورة من اصول التركة لا بالانتقال
 وخلف الزوج زوجته وابن القربى من مال الزوج وبنات الخال زوجة الرجل التي عشر منها ثلثه
 لزوجته واثنان لبنت خاله وينقل الى زوجها وسبعة لابن خاله وينقل الى ابن خاله واصل

قوله هذا على قولين... قولنا هذا على قولين... قولنا هذا على قولين...

قوله هذا على قولين... قولنا هذا على قولين... قولنا هذا على قولين... قولنا هذا على قولين...

ابن عمه ستة واحد لابن خاله الحي والباقي للرجل وليس له ربع فضر بها في اربعة تبلغ الاصل اربعة... ابن عمه ستة واحد لابن خاله الحي والباقي للرجل وليس له ربع فضر بها في اربعة تبلغ الاصل اربعة...

[illegible]

او مختلفا و المتخلفان ان عددا قلهما الاكثر خي افنا و تدخلا ولا يمكن ان نجاور الاقل نصف الاكثر

الشيخ عثمان
انسان عن
وفيه العبد ابراهيم

اجتماع الاعلاء المتوقعة

موافقة الاقل الثالث بالجر من خمسة

وعشرين وهو ثلاثة ففى الاصل واخيه للثان
الذال الشا امة ومهتة من ستة والاثلاثة داخله

فإنه تضرب الشغل للخبين يكون ثلثه ثم المبلغ في أصل

المسألة وعن الكوفيين ان الاول لما وقع الثالث ضرب

سكون سينه و هو اشد

لما وافقت بعبادته
الملك الحسن بن منصور
فان اللعينين
سند من خور
وما بلغت ثلثا

من فاضل المار والاشنين وعشرا
والثلاثين والاربعة

لأنك تسقط الاثنين من

ففي جزء الوفق للمال بعد انقضاء سنة

میں نے ان کے لئے

لا تتركوا ما بين يديكم من الخصال

احمد صافي الاكبر
المحصل للكتاب
نتيجة الامتحان
المكتب

على البديلية
نور بن خنيفة
الحضرة وفي المصنف
العواد من المصنف
الفا السقطت
قوله لا تهاجم
فقال الشيخ
وذكر

[illegible]

انفاقا لكل واحد من اثنين من ثلثين في الثانية عشر

«اسفلت المسفلت»

ای شان و باقی باقی

وہی کہ جس نے اسے پہچان لیا۔

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ كَانَ كَلَمًا وَبُحْرَانًا

في الثانية تبلغ مائة وعشرين فان قسمتها على خمسة

حاصل الكل اربعون وعلى الاربعة لكل ثشون
على الخمسة لكل اربعة وعشرون وعلى الستة

لكل عشرون وعلى الثمانية فكل

قوله والفقر كالسدس

لويطان لامه
هناجزه

المعطوفات اجزاء من خمسة عشر في ثمانية عشر بالمضات

هو ثلث خسر لأنه كسر منطلق وينبغي أيضا الكسر المفتح
وهو كسر اللام والفتحة بارعا على

وہو کہ ہرگز نہ ہو

کاتھمنڈو

195

[illegible][illegible]

كالتصديق والتكليف والجمع ثلاثون فاذا قبل في عدد له كسرنا وكذا فاطلب العدد المقتسم
 على جارها واذا قبل في عدد يقسمه على خمسة فاطلبه ويكون ربه خمس واذا قبل في عدد تقسم
 ربه على ثلثة وخمسة على ستة فاطلبه والرابعة ثلث وعدد الزخرفة سبعة ثم اطلب للقسمة عليها
 فهو المطلوب واذا قبل في عدد يقسم الباقي منه بعد الربع والتكليف على خمسة مثلا فاطلب العدد الذي
 له الربع والتكليف وانقص ربه وسدس ثم انظر في الباقي ان كانت الخمسة مباينة له فاضربها في
 الاول فالباق فله المطلوب وان كانت مشاركة او دخله فاجبها بقضيه الاصل الذي عرفته
المطلب الثاني الفرضية اما ان يكون بقدر التهام واذا نداء او ناقصة التكاليف ان يكون بقدر التهام فان انقسمت من غير كسر فلا يجب كابوين واربع بنات وارج وابوين الفرضية من ستة
 وان انكسرت فاما على فريق واحد واكثر فلا اول تضرب عددهم في اصل الفرضية ان لم يكن بينهم
 وعددهم وفق كابوين وخمسة بنات تصد البنات من الفرضية اربعة ولا وفق بينهما وبين العدد
 تضرب خمسة عددهم في ستة تبلغ ثلاثين في حصل له من التهام سهم من الفرضية
 وخمسة وهو فله نصيبه وان كان بين التصديق والعدل وفق واضرب الوفق من عددهم لان التصديق
 في الفرضية كسنة بنات وابوين تضرب بنصف عددهم في الفرضية تبلغ ثمانية عشر وان انكسرت
 على اكثر من فريق فان كان بين نصيب كل فريق عددهم وفق بره كذا فريق الى جزء الوفق وان كان
 بعضهم كذا لث وبن بعض بره من له وفق الى جزء الوفق واترك الاخر بحاله وان لم يكن لاحدهم وفق
 فاجعل كل عددهم بحاله ثم ينسب الاعداد فان كانت مماثلة انقصرت على واحد وضربت في الفرضية
 كذا لث اخوة من اب ومثلهم من ام الفرضية ثلاثة تضرب عددهم ثلاثة في الفرضية يصير تسعة
 وان تداخلت انقصرت على غير الاكثر في الفرضية كذا لث من اب ستة من ام تضرب في اصل الفرضية
 وهم ثلاثة فلا اخوة من الاب اثنى عشر من ام ستة وان وافقت غير وفق احد في هذا الاخر
 الرفع في الفرضية كما راجع فوجدوا ستة اخوة الفرضية من اربعة تنكح حصنة الزوجة وكذا الاخوة
 على الزوجات وعدل الاخوة وفق بالتصديق ضربا ثلثين في ستة ثم الرفع وهو ثمان وعشر فاربعة
 اصل الفرضية وان تباينت ضرب واحد في الاخر ثم اجمع في الفرضية كما راجع زوجات البنات **الثالث**
 ان تزيد الفرضية على التهام ضرب على ذوى التهام الا الزوج والزوجة وعدل الام مع الاخوة او اجمع
 فتنسب مع سبعين فذو التسعين والى بالزكابين وبنات للابوين انكسرت والبنات انقصرت
 والباقي رد لهما ومع الاخوة على الابا لبت خاصة لربا اما ان يخل الفرضية في اصلها من ستة فاطلب
 الام فان كانت الفرضية من الابا لبت خاصة لربا اما ان يخل الفرضية في اصلها من ستة فاطلب
 الفرضية من الام فان كانت الفرضية من الابا لبت خاصة لربا اما ان يخل الفرضية في اصلها من ستة فاطلب

فوائد

کتاب الميراث

199

لا يجزي مثلًا للاخ من الأم الا ثلث المال ثم مات الاخ للاخ من زوجته وسبع بنات اوصى بثلث المال لاجته
البنات الا نصف سبع المال اصل الفرضية اربعة للزوج سهم ولكل ابن سهم ونصف اليها للاجته ما
نصير خمسة نصير بها في مخرج الشك نصير ثلثين يعطى الزوج الشك المستثنى خمسة اسم لكل ابن خمسة
بقوة عشرة يقسم على خمسة لكونه سماء ولكل وارث سهم فلكل ابن سبعة وكذا الزوج وسهام وورثة الو
سبعة لاجته من الأم سهم ولكل اخ من الاب سهم والاخت سهم ونصف اليها سهم لكونه يصير سبعة
نصير بها في مخرج الثمن يصير ستة وخمسين سهم وسهام مورثهم الثاني سبعة من ثلاثين نصير بها في
ثمانية يصير ستة وخمسين فاضرب اصل سهام الورثة الاولى وهي ثلاثون في ثمانية اسم يكون
مائة واربعين لكل ابن ستة وخمسون وللوصى ستة عشر للزوج المورث الثاني ستة وخمسون
لاخيه لانه الثمن المستثنى سبعة اسم ولكل اخ من الاب اربعة عشر للاخت سبعة بقى اربعة
يقسم على سبعة لكونه والورثة لكل منهم سهمان فلكل اخ من الاب والاصل المستثنى ثمانية عشر
والاخت تسعة وللأخ من الأم تسعة وللوصى له سهمان وسهام وورثة هذا الاخ من الأم ثمانية للزوج
سهم لكل بنت سهم ونصف اليها للاجته سهمان نصير تسعة نصير بها في مخرج نصف التسع اربعة عشر
تكون مائة وستة وعشرين سهم وسهام هذا المورث تسعة من مائة واربعين سهم وضرب التسعة
في اربعة عشر تبلغ مائة وستة وعشرين سهم فاضرب اصل سهام الورثة الاولى وهي مائة واربعون
في اربعة عشر يكون ثلاثة الاف ثلثا وستين لكل ابن في اربعة الاول من هذه الجملة سبعة
واربعة وثلاثون سهم وللوصى له مائة مائة واربع وعشرون وللزوج سبعة واربعة وثلاثون
ثم لكل واحد من الاخوين الابن اثنان واثنان وخمسون للاخت مائة وستة وعشرون ولكل واحد منهم ثمانية
وعشرون للاخ من الأم مائة وستة وعشرون لكل واحد من بنات هذا الاخ وهو المورث
الثالث زوجته نصف سبع المستثنى تسعة اسم بقى اربعة وخمسون يقسم على تسعة للورثة لكونه
لكل بنت وللزوجة ستة وللوصى له مائة وستة فله مثل احد بين الا نصف سبع المال و
سبع للمالا تسعة اسم **الفصل الثامن** في معرفة سهام الورثة من التركة وفيه طرق
الاول نسب سهام كل وارث من الفرضية وعند له من التركة بذلك النسبة فاك ان فهو نصيب

كزوج وابوين الفريضة ستة للزوج ثلاثة وهي نصف التركة ياخذ من التركة نصفها وللأم
سماهي الثلث فلها الثلث التركة وللأب سهم هو سدس التركة **الثاني** ^{نقسم}
التركة على الفريضة فأخرج بالقسمه ضربته في سهام كل واحد فابالغ فهو نصيبه كالوكانت

[illegible]

[illegible]

وفيه مقاصد **الأول** في التولية والعزل وفيه فصول **الأول** في التولية وانما يشترط
 باذن الامام وانما يشترط في اهل البلد ولو تراضى خصان بحكم بعض الرعية حكم لا يملكه
 في كل الاحكام حتى المقتوبات ولا يجوز قرض الحكم به فالأب يقض فيه الاحكام وان لم يرض باعبه اذا كان
 بشرط القاضى لا ينسب عن الامام ثم لو رجع احد من عهده قبل حكمه لم يفسد حكمه وفي حال الغيبة
 يفسد قضاء الفقيه الجامع لشرط القضاء فمن عاكه القضاء الجور كان كالحبوا ولو فسدت شجرة المذ
 لا المسكرة التراضى الى من شاء ان تاروا ولو كان أحد افضل فحين التراضى اليه حال الغيبة وان كان
 قتل من عاكه القضاء
 كان صاحبها قاتلا ولو قتل من عاكه القضاء
 جازم انما صاحبها قاتلا ولو قتل من عاكه القضاء
 فساد القضاء والاضاع اذا كان
 عاكه والاضاع اذا كان

عنا هذا الامام وان الذي استوفى
معاذته والسلام على من اتبع الهدى

فان كان له في الدنيا ما يرضاه
من الدنيا فليأخذ به ولا يتركه

اخي

قوله لا تشبهه سله الى اهلها اه اقول الماضح الاول لانه

عن الولاية فهو لا

ولاختيار المصم في ترتيب
بشرحه وكذا الوفر

في الموصى محاربة

هم المراد انه لا يقلد هم في الم...

مَنْ لَمْ يَلْمِ لِنَفْسِهِ يَلْمِ لِلْإِثْمِ

[illegible]

لا يجب إلا بطلان كل رقب إلى ان يحضر خصمه ويكتب اليه ليحججان لم يحضر اطلق ثم بعد ذلك
ينظر في الاوصياء واولاد الاطفال والمجانين ويعقد معهم ما يجب من تعيين وانفاذ واسقاط ولا
اما البلوغ ورشد و ظهور خيانه او ضم مشترك ان ظهر فشر ينظر في مناء الحكم الحافظين لاموال الامة
والمجانين والمحجوع عليهم لسفه وغيره والودائع ونقرة الوصايا بين الساكنين فيزل الخائن ويبعين ^{العلم}
بشارك ويستبدل بران كان اصلح وبقوه ان كان امينا قويا وان كان قد صرفت وهو اهل لرغد
وان كان فاسقا وكان اهل الوصية بالنفن عاقلين معينين من حجب دفعه اليهم وان كانوا غير معينين
كالفقراء والمساكين احتل الصمان اذ ليس التضرر وعدم راحة اوصله ال اهل له وكذا الوفر في الوصية
غير الصني كمنظرة الفضول والقط فيبيع ما ينشئ نفعه وما يستوعب مؤنته قيمته وبسليم ما عرفه
الملقط حولا اليه ان كان في يد الامين واختار للملقط ذلك ويحفظ ما عدا ذلك كالجواهر ^{الان}
الان يظهر باهاثهم بامر العلماء بالحضور عند وقت الحكم ليتهم على الخطا ان وقع منه ويستخرج
منهم ماعساه بكل على اذ بان يقلدهم فان اخطا فالغرض من في له بل في بيت المال ثم يتردد ^{بغير}
ذلك في ترتيب الكاتب المترجم والقسام والوزان والتاخذ وليكن الكاتب عدلا عاقلا عفيفا من ^{الان}
ولا يشترط العددا المترجم فلا بد من اثنين عدلين وكذا النسخ اذا كان بالقاضي صم ولا يشترط
لفظ الشهادة ولا تحريرة ولو طرد السمع لجرة ففوقها في مال صاحب الحق اشكال ولا يعز من
اساء اديه في مجلسه الا ان يرجع باللسان والاصرار فان ظهر كذب الشاهد عذره ظاهر اوان كان
عليه ويكره ان يتخذ حجابا وقت القضاء واتخاذ المساجد مجلسا للحكم دائما على اى القضاء مع
غضب شبهه ما يشد الخاطر ولو قضى حديثا نفذ وان يتولى البيع والشراء لنفسه والحكومة
وان يستعمل الانصار لانهم من الجاهل عند اولئك للفضيل سقوط محله وترتيب شهود معينين

الفصل الثاني

الاسلام والكفر في القيام والنظر وجواب السلام وانواع الاكوار والجلبوس والاصناف والاعداد
في الحكم ولها ان يرفع السلم على الذي في الجمار فيسلم السلم اعل من الذي يجوز ان يكون المسلم قاعدا
والذي هو قائما ولا يجب التوبة في الميل القلبي فان ادعى احد الخصمين مع منعه والا استحب له ان يقول
لما احتمل اولى يحكم الذي تكلموا احسن منهما باحتشاس امر من يقول ذلك ويكره ان يختص احد ما بالخطا
فاذا ادعى طالب الشان بالاجوب فان اقربته الحق وان لم يعقل قضيت ولن انكوا للعدو عمل الشبهة
فان قال انهم جاد بينته فلا قرب سماعها فلعلمه تذكره ان راعى للذعنون قدم الشايق وروعا فان ارد

انجمن فدا

p. 2

قوله ته منضاه هانديجوع فاعتمد لانه قال ولان خالصة
نظرا لاسرورهما المطلق في تفرطهما حفاظا لثقتهم وجه
مكون من الامسح من الاثام
لا يبرهن بل يبرهن من الاثام
يعظم جود الامسح وحفاظا لثقتهم
ان خالصة منضاه هانديجوع فاعتمد لانه قال ولان خالصة
عن فاعتمد لانه قال ولان خالصة
لبرهن من خالصة هانديجوع فاعتمد لانه قال ولان خالصة
مفعول الاستدلال وجعل الامسح في كونه
الامسح في كونه
جاء العبد في يدكم وجعل الامسح في كونه
عن جرم ما بين فيدم وجعل الامسح في كونه
نقد لكم في كونه
لا يبرهن بل يبرهن من الاثام
فانه كان حجة في
الاصحاح للبرزة القليلة في
وجعل الناس في كونه
برزة بوصفان بالجملة والعدل قال
العدل في كونه

الفصل السادس في الإعداد لآل استغفار بعد علي حبل الحاكم لزمنه سنة
أي طلب العفو من الله تعالى في الغفلة التي لا يغفرها الله عليه

وليسند عن محمد بن ابي حنيفة ان كان حاضرا وسواء خثر للتمس دعواه او اوسواء علم اليها معاملة او لا
ولو كان غائبا ليسند الحكم متى خثر والدعوى للشفقة في الثاني وان خثر والدعوى احضره ان كان
في بعض ولايته ولا خليفة له هناك وان كان له خليفة بحكم اركان وغير ولايته اثبت الحكم عليه

سر باغ ابد خرم علیه فان لا یخسر

قوله ولو انهم شاعروا حلف هؤلاء لنقل اذانهم على الميت دين وله
على الكافر دين فانهم ولو شاعروا هذا بدين الميت كان حلف
الموتى

مع القاصد
أخذوا لوطا العرني
فيكون معكم لوط بن علي
المستخلص من إوارث الأبرك
لعمال الغنم ولا تتركز وتقل تركيزه
يتعلق بها الذنون التي جله ولان لها حذو كوكب

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ما ينبغي للاقرار والابتداء الذين هما أقوى من البقاء والبقاء
 الحق والشك يمكن الاطلاع عليه لتفقيه العلم الذي هو
 الدين بخله النسب. فقد الشك ان كان يتوقا من كل
 وجه وضوحا فان كان من غير ما لم يقدرا على التماس الله
 والعلل ويمكن اقرره. فلهذا فقد التماس كل من الدين
 فقد يكون ان التماس المتناقض في كل من الدين علة

[illegible]

على المكر ولو قلنا لا يثبت فيه فادعاه عليه قبل الرحلة انه ثبت الحد على القاذف وفيه نظر من حيث
انه لا يمين في حد ومكر الشبهة يحلف لا سقاط الغرم فان بكل حلف للذبح يثبت المال دون قطع و
لو حلف مع شاهد واحد لا يحلف متى علم ابل التنبؤ في الحول ولا امتنع نفس الخصم ولا مدعى الا
اليمين للشبهة

قبل الحول بل جسد قون ولولم شامدا فاعرض عنه وتنفع به بين النكر او كان له دينه كاملة فاعرض عنها
او قال سقطت المبتنة وقنع به بين النكر فلا قربان له الرجوع الى دينه واليه مع شامدا قبل الاحلال
ولو شهد الميت واحد من ولد او ارض شغل جميع حق جلف او يقر لعنة الدين من المأجود له وكذا
القاتل هو النفس

لو ادعى الوصى الوصية للفقر وانما شاهد فانكر الوارث وفيه نظر ولو احاط الدين بالتركيز لم يكن للوارث ان
 التسوف في شيء من الاعداد او الاستقاط وهل يكون التركيز على حكم الميراث الاقرب شلق الدين
 بما تعلق من ثمنه فانما للوارث وان لم يكن كان الفاضل فلما عدل التمدد بين المحاكمه للوارث على ما

يذبحه لموته وعليه ولو أقام شاهد حلف هو وعتق الدبمان كان متنع فللدبمان أحلاف انفسهم
 منهم لامن الوارث فان حلف الوارث بعد ذلك كان للدبمان الاحد من الوارث ان يستعمل
 الفصل الثالث الطوف عليه انما يحلف على البت وفيلنسه
 من الغريب كمال

الفصل الثالث

وعنه ونفى ذلك نفسه ما نفى فعل غيره فليخلف على عدم العلم والتضامات المبين على العلم دائماً ولا يجوز
ان يخلف على النفي الغالب فلا يتحمل المبرين البتة بظن يحصل من قول عدل وخطأ او قرينة حال من كقول
خمس وغيره فلا تدعى عليه بايداع او ايداع او فرض او جنابة حلف على التقي والموادعي على موثقه لورجحه

البين الا ان تدينه عليه العلم فيحلف على نفيه فيقول العلم على مورثي حينا ولا اعلم منه املافا وبيعا
 وعلانية ^{المدين على المدين} وتنفى عن الجناية عن العلم بالثكال ويجب الثالث في نفى الاثلاث عن جهته التي قصر فيها
 بحسبها او نفاها ^{الاملافا} ونفى الحلف على نفى العلم ويكتفي مع انكار الحلف على نفى الاستحقاق وان نفى

الدعوى على الرأى والولد على النكر الأبراء أو الأفاضل انقلب مذهباً والدعوى منكراً أى كفى للدعى البين على
بقائه الحق ولمن يجلف على نفي ذلك يكون أكده دليل لزاماً وكما ينوجه الجواب عن الدعوى من غير قوة
معه البين ويقضى على النكر به مع التناول وقد البين حتى التمس العتق والنكاح والنيوثة البين على

الوارث ما لا يبيع علمه بموت مورثه ويحقد وان ترك ما لا في بيعه ولو سلم الذي جعل الوارث باحدا
لم يثبت عليه حتى يكتب في العلم بالموت والحق في العلم وفي ادعاء المال في بيع البت والنية بنية القاطن
فلا يجمع مورثه الخالف والاقول انشاء قلده في نفسه ولو كان الغاصب يعتقد بثبوت الشفعة مع الكثرة

۱۰ علم الشافعي لا يوزن عن اللانف - رويته في
 ۱۱ - حق في غير هذا زمان - ان كان لكان
 والافق موقوفاً على

فَقَوْلُهُ وَالْأَعْلَفُ مِنَ الْإِبْرَةِ مَا يَجْلُزُ عَلَيْهِ قَطْعًا

قوله وان كان الذين يسوعيا اه نسبة على نحو
مدعو هوان الزكاة مع الاستجاب لا يمكنها التوارث

الإعانة والفرسان الحكم ثم بالشاهد البين معا لا بأسد لها والقائدة الغرم مع الرجوع ولا يثبت نحو
 الجاعة مع الشاهد لا يخلو واحد منهم من حلف ثبت ضيقه دون المتع وليس لولد التناكل عند

ان يحلف الا في الوقت والمكان فيقول ان يحلف في صورة اعادة الشهادة اشكال واوضح
 النكاح الحالف الاستعانة بسنوف الخلف عليه ما لم يكن به في الذموى لا يحلف من لا يعرف

ما جعل عليه خطا. اول ما كتبه ما جاء مكتوبا بخطه وان كان محفوظا عنده وعلم عدم التزوير وكذا
ما حذر بخطه مورثه ولا يخلف لثبته الا لغيره فلو ادعى غيري لثبته ما الا لثبته على غيره وانما شاهد اهل حلف

الوارث، وإن كان الدين مستوعباً، فاستمع الوارث لم يحلف الغريم ولا يجبر الوارث على اليمين، وكذا لو ادعى
هذا دأبه، شاهداته للظاهر، لم يحلف لأن منعه لأشياء ماله، والظاهر يحلف الورثة لأشياء مال مورثهم

ويعلم فرستة فان لمع بعضهم سقط نصيبه ولم يراهم الخالف ولو كان نصيبه اقتسموه بالتولية
بوجوبه لا سقط لا بموجب على البيوت ولو كان هناك اثنان وبنيت فله مثلها الاثنان وان خلفاها *

بلغ رشيداً حلفاً واستحقق والأفلا ولومات قبل ذلك كان لوارثه الحلف واستيعاء نصيبه ولا

الأقرب ذلك أن كل وحلف فرع

عليهم وعلى السلام خلفوا مع الشاهد وقضى لهم وان سمووا مع بلد الذي يبرأ من كل جمعة على يد حاكم
بوقمية نصيبه في حقه لافي حق الذمان ولو حلفت صميت نصيب الخالف وقفا وكان الباق
فوقه اليه راسي والباقي اياه فحكم عليه بوقفه

يكون وقفاً ولو انقضى المنع كان للبطن الثاني الحظف مع الشاهد ولا يطل سهمه بالثاني

لو ادعى الوفد عليه وعلى اولاده وقف ترتيب حلفه مع مشاهد ولا يلزم الاولاد بعد بين اثبات
وكذا لو ادعى الفقراء والمصالح لانقرض البطون وان كان وقف تشارك فقير البطن الثاني الى البين

من الواقف لاس البطن الاول الثالث لواتي ثلثة بنين تشريك الوقف بينهم وبين البطون فخطبوا

فحص الاحدم ولد وقف له التربع من حين يولد فان حاف بعد بلوغه اخذ وان امتنع قبل رجوع الزوجة
 الثلاثة لانهم اشتوه بملغهم ولا تراهم ان باقتاعه جرى بحري للعدم وبشكل باعقران الزوجة لا جملته

استحقاقهم له بغير النكاح ولا بغيره الى المذموم عليه اولاً ولا الى وثيقه ولو كانت احد النكاحين
وهو الذي يترتب عليه الوضوء منه بالاشهادين لا يشترط
والله اعلم بالصواب عن اهل البيت من غير وفاء لميت لصبرهم في الوقف انما اولئك كان لهم الرجوع الى حين الوفاة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

سید عابد

يشترط فيه العدل والمساواة لكن قد لا يمكن الشاهد له
 بما شاهد له في ذلك قد لا يخفى مع ان المصنف علم ان
 ملك وجميع ما يشبهه في المصنف وهكذا قوله ان ذلك
 مع ان الاستناد الى الشاهد وليس ذلك الجواب
 لهم البين وان لم يكن فهم شاهد اهل العين حاف
 قوله حار

المالك بثبوت الزكوة وفي ذمته لو جفأ فاع نكول لميل بثبوت الاحتال المقصد الخامس
 في المقصاع الغائب فيه فصل الاول في الدعوى لا بد ان يدعى معلوما في جنبه ووصفه
 وقدمه صريحا بان يقول اني مطالب به فلوقال لي عليه كذا وكيف في الحكم وينتقل الي القيمة وهل
 يشترط ان يدعى وجود الغائب فظن ان شرطناه لم يسمع دعواه لو اصرحت بأنه معتق فلوربعت من
 القول ان الغائب لا يثبت بغيره لان الغائب لا يثبت بغيره لان الغائب لا يثبت بغيره لان الغائب لا يثبت بغيره

الأبعد شوطي وأما صر من أواخر وأما الحق لا يثبت
بجبر الوجود والحقول لا يقضه برعل الحشا
والزدهنا صند ريفيل سيده واولاد
اقوى عارضة
قوليل في الاختلافات مع
ما تقدم جزم في
بأن الوارث
حقولها بلطمن غير تردد . قوليل قول وقل انترك علة
قول هذه من الصول في نه فيها بالحقول وجزم بر كشي من الغشا
القائلين بعدم الغشاء بالحقول اصنع

صَلِّ السَّادِسَ فِي النَّهَارِ

المبحث الثاني في المصنف الخامس

فصل الاول

من ذلك واختلاف الأقطار فذلك من اختلاف المراتع فالوكل
جزء يرضى مشترك بينهما فيخصر كل واحد جزءا

٢١٨

سأوبه الله في الاسم والوصف كلف اظهاره فان كان جاسا فلان اعترفته الغرير اطلق الاول وان لم يكن

وقف الحكم حتى يكشف الغم من هذا وان كان يتناوشه كالحال بل لئلا ما تناخر تاج الحق من مونة اولاد
 النور لم يعاصم ولو غير ذلك لم بلغت اليه والادوقف حتى يظهر الامر ولو انقصر الحاكم على صلاح ^{السلطان} الشريعة
 لم يحكم اتفاق وان كانت عا حلة عنده ولو قال النقص انما هو في الاصل والا لانهاء في بلادهم ولكن
 بل ليل الملائكة ان ظهر المخرج استرد **المقصد السادس** في القسمة وفيه فصول
الاول في حقيقة القسمة القسمة تمثيل احد النصيبين عن الآخر وافراد الحق عن غيره ولا يتساوى
 وان تضمنت ردة اخير وقمة التنازع واصل لكليل ورواها بالعكس ولا تنفع اذ باتفاق الشركاء واذ اسئل الشريك
 العاقل ان يراعي حيل ان يكون واحدا

بل يعلم الملائكة من ظلم الجرح استزد المقصد الساد
الاول في حقيقة القيمة القيمة تمهيد احد التصيبين عن الام

من الحاكم القصة اجابهم وان لم يثبت عند الملك لهم على ماى وانه كان عقار النسبوه الى امير اشا و غيره
واذ سألها بعضهم اجبر المتع عليها مع انتفاء الضرر بالقصة وتتمى قسمة الجبار وشتر وطها الثلثة ان
الملك عند الحاكم اوبصر الشرايك عليه وانتفاء الضرر وامكان تعديل التهام من غير شئ يجعلها
ولو تضمنت رد الجبير المتع عليها وتتمى قسمة تراخي كادخ فيها مائة بها يبرئ او ما تبين احتياج من يكون
نصيب الارض الى اخنوخسين من صاحبه ويكون تعديل التهام والقرعة ولو ادا ادم الخبر
القصة ولا يجبر المتع عليها وان اشكلت القصة على ضرر كما تجلوس البضايك الضيقة والسيف والتكديز
وشبهه لا يجب قسمة ولو اتفق الشركاء عليها ولو اتفق احد الشركاء الهابية من غير قسمة اما في الاجر
كل من يمكن الجزع هذا المعين والاخر ابا في اوفى الزمان لا يجبر المتع سواه كان تمام قسمة او لا
للقاضى الى صاحبه الاول

فلا تفتقروا له ولا تأكلوا مما الرزق

[illegible]

مقدمه عبارة القسم من بيت القائله لا تكره فيه لاث الماره في الأول
بالزوق والطبقه المقدسه له ملامه مستحله والملا بالاجرة
فيه المنفعة المستوعدة في الصفة تظهر التقاير فان قلت تنجيب
بينها ما كرهه ظلم المستغنى في كلامه قلت بالمال وان كان الزوق
مقدور الايام فذلك لا كان بحسب صلته بملاكها من بيت
وتعلم في هذا التكرار وهو الاشارة الى الاعمال المتوطنة
المال من حب الزوق بما ادا الاجرة وهي ثمنه الآتلا ما يكون على

والانفا عا. والنفقة الثاني ما لا يجوز
مقتضاها ولا ينافيها الا انما هو ما لا يوجب
هو نفقة الزمان اهل ما يوجبها
على الزنوف الا انهم لا يوجبون
اعدا حرة يجرى بها الزنوف
الزوجه فذكر للنفقة الزنوف والزوج
ينبغي على هذا القسم وهذا كما قلنا
والزنوف والمأنة والذكاة
انما هي ما لا
كانت
لها
معدية

جزء على الطائفتين من القسمين المذكورين
حقاً ولجانبه لسوقه

طالب عدم ما يجب في حصة الطفل اذا طول بالقسمة وان لم يكن فيه عطفه لكن الوالي لا طالب

فمخلق النسيئة للمضوم ان كان ممتلئ الاجزاء كالجبوب والادهان وغيرهما اما المثل فصحت فسمه
نسيئة اجبا سواء كان جامدا كالجبوت والثمار او مائعا كالدهن والعسل والسمين ولو فقدت الاجزاء
وطلب احد ما فسمه بكل نوع على حدته اجبر المنع وان طلب فسمتها انواعا بالقيمة لم يجبر ويقسم كبر
وطلب احد ما فسمه بكل نوع على حدته اجبر المنع وان طلب فسمتها انواعا بالقيمة لم يجبر ويقسم كبر

وعدنا مشاويرا بونا كان او غيره وان كان مختلف الاجزاء كالاشجار والعقار والحجون والاواني الجواهر
وغيرها فان قصر الشركاء او اجتمعهم لنقص القسمة ولا يجبر المنتفع عليها وان استغنى بعضهم فان كان الظالم
هو المنتفع لرحم المنتفع والا فلا وان تقى الضرر عن الجمع وجب القسمة مع طلب بعضهم واجبر المنتفع

ويحصل الضرر والمانع من الإيجاب بقضاء القيمة وقبل بعدم الانقضاء بالتصيب وإذا لم ينضم الضرر رقاً
أجبر المانع عليها وإن ضمنت له مجبراً والثواب انقضى بالقطع لا بضم فتمه اجاباً وإن لم ينقص وجب له وإن
الناشئ انقضى بضمه والتقدير فتمه اجاباً وإن اختلف ولم يكن قسمة لكل ثوب على حدته لم يجز

والعبد قسم بالتعديل قسمه ايجابا على اشكال ولا يتحقق قسمه الوقت لعدم انحصار المستحق في المقاسم وأن
تغايير الوافد ولو كان بعض الملك طلقا صحقت قسمته مع الوقت وإن أشد المالك ولو ضمنت زباجا
من أحد الوقتين فاحتمل أن يكون في مقابلة الوصف فالقسم وقت والقنا والتم وما لا يبل القسم

يخرج منها الهيازة ولا يلزم فان رجع بعد استيفاء ثوبه غمره فبقي ما استوفاه ولا يباع المشترك مع
 اي لا يبيع ما كان ثوبه فبقيته لا يبيع
 التنازع وعدم امكان القسمة وانقضاء الهيازة ولو ساء احد العبدين الفداء الاخر ساء فان ردا أخذ الجيد
 مائة ثوب او الا حار ولو افاد احداهما التروي وحسن الجيد لتزول الشك على احد العبدين استوفيا

لكن الاقرب انه لا يجبر عليه لان اصل الشركة قاسم ومجمل ان يكون قسمة التسهيل
الفصل الرابع في كيفية القسمة القسمة قد يكون قسمة اجبار وقد يكون قسمة
 وقد مضى نفسه ما وقسمة الاجزاء ما يكون التقدير غير ضروري وانما هو لرجعة ان يتساوى التهام ويتساوى

قيمة اجزاء المضموم او يختلفا او يختلف التهام ويشتاق قيمة الاجزاء او بالعكس فالاول كالمضموم متساوية والآخر
في القيمة بين ستة لكل واحد منها وهذه بقسم ستة اجزاء بالساحة ثم يفرع بان يكتب ثمانية بعد

مع قضاة الشريعة
سلفه وبنو اجداد المتبع مع اهل
واجب بيان في القصد فسر بنو كمال

احدها مقتضا الفقهية والاخر عدم الانقضاء
 الاول في المثال وبالعكس عبارة
 قوله ويصل الفهم
 المانع من الاجراء بقوله الممتنع وبذلك يعلم الانقضاء او لا يتخلف
 الاصحاب فوضوا الفهم المانع من الفسخة على اقل الامثلة مقتضا
 الفقه الثاني عدم الانقضاء بالتبعية من غير ان يفتن من سواه او
 لا فتنة من سواه او لا فتنة من سواه او لا فتنة من سواه او لا فتنة من سواه

[illegible][illegible][illegible]

كان من صلا الخلق ان يروا
الوقت اجود من ان يكون القطعة التي منه
مما ليس مثله من ذلك بل كان مقدار ذلك
الوقت اجود من ان يكون القطعة التي منه
مما ليس مثله من ذلك بل كان مقدار ذلك

وكانت الأمانة بين
أدراكنا حينئذ
وأنتم صنفون في ذلك
منه ولا أحد منكم
أحد البعيدة ذلك ما
البيت منكم ليحيا

هذه الدعوة دليل على جرمها الزلزلان بها هو ان يفسد
عشر والأخرى ستة ما يغفر واحد لها إلا أن يفسد
لبنها عشرة في الزلزال في تغيير وهو مشكل
كلما اشتهر على قوله بضم س في هذه
على الزلزلان بين اثنين ثلاثة
فبعضهم الدعوة في اثنين

هذا على قسمين: القسم الأول في هذه الصورة والآلة وهذا صنوع
الشركة والفرع المذكور ولما بها في الصورة السابع بها
وهو مختار من بحارة

التهام متساوية ثم يخرج في اخرج الاسماء على التهام او بالعكس فان اخرج الاسماء على التهام كتب في كل فئة اسم واحد من الشركاء ويجعل في بند فئة من شمع او طين متساوية ويقال ان لم يحضر القسمة اخرج ببند فئة على هذا التهام فيكون لمن خرج اسمه ثم يخرج اخرى على الاخر الى ان ينتهي وان اخرج على الاسماء كتب في ارفع اسماء التهام تحت رقة الاول ما يلي حصة كل فئة اخرى الثاني ان ينتهي ثم يخرج رقة على واحد بعينه فيكون له التهام الذي في الرقة الثاني ان يتفق التهام خاصة فيعدل الارض بالقيمة ويجعل ستة اسم متساوية القيمة ويجعل كالاول الثاني ان تتساوى القيمة خاصة كارض متساوية الاجزاء في القيمة ولو خسرنا والاخر ثلثا والثالث سدسها فاما بقسم ستة ليزد على قدر الاقل ويجعل بالاجزاء ويكتب ثلث رفاع باسمه ويجعل التهام اوله ثانيا الى الاخر يخرج في ذلك لشركاء فان تعاسروا عتبه القاسم ثم يخرج رقة على التهام الاول ان خرجت كصاحب التهام اخذ ثم يخرج اخرى على الثاني فان خرجت كصاحب الثلث اخذ الثاني والثالث وكانت الثلاثة اثباتا لصاحب النصف وان خرجت الثانية كصاحب النصف اخذ الثاني والثالث والرابع وكان الخامس السادس لصاحب الثلث وان خرجت الاولى كصاحب النصف اخذ الثلاثة الاول ثم يخرج الثانية على الرابع فان خرجت لصاحب الثلث اخذ مع الخامس وكان السادس لصاحب الثلث وان خرجت الثانية لصاحب الثلث من اخذ والاخر الخامس السادس ان خرجت الاولى كصاحب الثلث اخذ الاول والثاني ثم يخرج الثانية على الثالث فان خرجت كصاحب الثلث اخذ واحد والثالث الثلاثة الباقية وان خرجت الثانية كصاحب النصف اخذ الثالث والرابع والخامس كان السادس خبير ولا يفرق الكتب ستة رقع كصاحب النصف ثلثه ولصاحب الثلث ثلثان ولصاحب السدس اربعة كانوا قهر بعضهم لعدم فائدة الفرقان المفصولة خروج صاحب النصف ولا يصح ان يكتب رفاعا باسماء التهام ويخرج على اسماء الشركاء لا لئلا لا ينصرف في التهام لانه قد يخرج التهام الثاني لصاحب السدس فاذا خرجت الثانية باسم صاحب النصف والثلث فيها التهام الاول حصل الضرر الرابع ان يخرج التهام والقيمة فيعدل التهام بالتقويم ويجعلها على اقلهم نصيبا ستة اقسام متساوية القيمة ثم يخرج الرقا على اسماء التهام **واما** نسبة التراضي وهي التي تضمنت رقا في مقابلته بناء او شجر او غيرها فما يصح من الجميع فاذا اتفقا على الرد وعدلت التهام قيل لا يلزم بنفس الرقعة لضعفها المعاول ولا يمكن لكل واحد من يحصل له العوض فقر الى الرضا بعد الرقعة ولو طلب احدهما الاخر بالعلو والتفعل او فدية كل منهما من غير الجبر المنع بل احدهما كل منهما اضيق من العلو والتفعل بالتعديل ولو طلب احدهما فتمت التفعل خاصة وبقي العلو مشتركا او بالعكس ليجبر الاخر لانه القيمة للثمن ومع بقاء الاشاعة في كل

قوله ولصاحب التهام خاصة عاقبة بينهم اية قوله شيئا لا
في التهام ان يكون على الاخر في اخرج على التهام او بالعكس فان اخرج الاسماء على التهام كتب في كل فئة اسم واحد من الشركاء ويجعل في بند فئة من شمع او طين متساوية ويقال ان لم يحضر القسمة اخرج ببند فئة على هذا التهام فيكون لمن خرج اسمه ثم يخرج اخرى على الاخر الى ان ينتهي وان اخرج على الاسماء كتب في ارفع اسماء التهام تحت رقة الاول ما يلي حصة كل فئة اخرى فيكون له التهام الذي في الرقة الثاني ان يتفق التهام خاصة فيعدل الارض بالقيمة ويجعل ستة اسم متساوية القيمة ويجعل كالاول الثاني ان تتساوى القيمة خاصة كارض متساوية الاجزاء في القيمة ولو خسرنا والاخر ثلثا والثالث سدسها فاما بقسم ستة ليزد على قدر الاقل ويجعل بالاجزاء ويكتب ثلث رفاع باسمه ويجعل التهام اوله ثانيا الى الاخر يخرج في ذلك لشركاء فان تعاسروا عتبه القاسم ثم يخرج رقة على التهام الاول ان خرجت كصاحب التهام اخذ ثم يخرج اخرى على الثاني فان خرجت كصاحب الثلث اخذ الثاني والثالث وكانت الثلاثة اثباتا لصاحب النصف وان خرجت الثانية كصاحب النصف اخذ الثاني والثالث والرابع وكان الخامس السادس لصاحب الثلث وان خرجت الاولى كصاحب النصف اخذ الثلاثة الاول ثم يخرج الثانية على الرابع فان خرجت لصاحب الثلث اخذ مع الخامس وكان السادس لصاحب الثلث وان خرجت الثانية لصاحب الثلث من اخذ والاخر الخامس السادس ان خرجت الاولى كصاحب الثلث اخذ الاول والثاني ثم يخرج الثانية على الثالث فان خرجت كصاحب الثلث اخذ واحد والثالث الثلاثة الباقية وان خرجت الثانية كصاحب النصف اخذ الثالث والرابع والخامس كان السادس خبير ولا يفرق الكتب ستة رقع كصاحب النصف ثلثه ولصاحب الثلث ثلثان ولصاحب السدس اربعة كانوا قهر بعضهم لعدم فائدة الفرقان المفصولة خروج صاحب النصف ولا يصح ان يكتب رفاعا باسماء التهام ويخرج على اسماء الشركاء لا لئلا لا ينصرف في التهام لانه قد يخرج التهام الثاني لصاحب السدس فاذا خرجت الثانية باسم صاحب النصف والثلث فيها التهام الاول حصل الضرر الرابع ان يخرج التهام والقيمة فيعدل التهام بالتقويم ويجعلها على اقلهم نصيبا ستة اقسام متساوية القيمة ثم يخرج الرقا على اسماء التهام **واما** نسبة التراضي وهي التي تضمنت رقا في مقابلته بناء او شجر او غيرها فما يصح من الجميع فاذا اتفقا على الرد وعدلت التهام قيل لا يلزم بنفس الرقعة لضعفها المعاول ولا يمكن لكل واحد من يحصل له العوض فقر الى الرضا بعد الرقعة ولو طلب احدهما الاخر بالعلو والتفعل او فدية كل منهما من غير الجبر المنع بل احدهما كل منهما اضيق من العلو والتفعل بالتعديل ولو طلب احدهما فتمت التفعل خاصة وبقي العلو مشترك او بالعكس ليجبر الاخر لانه القيمة للثمن ومع بقاء الاشاعة في كل

الأحرار المضائق إلى الأرباب والنصف الأحرار المضائق

۲۲

الفصل الخامس في الاحكام القسمة لازمة لغير واحد المتقاسمين من نفعها الا مع

١٠٠

انما كان بدلا للظهور فكان فسمته لا يفتح وتوضيح لو كان سببا لعل الى انه خلافه بل انما تراسا كتراسا في السلب والافتقار باليد والمال وهو موعود بهم من احكام الله تعالى من حيث هو
بحكمه وقادرات الامكان

قوله في هذا الفاء انما يعني انما افادنا

بالفناء
بالقول بالاثبات
ان يحلف بين الاثبات
فان كان قد سبق منه بين ان
كلامه اليقين هنا على الاثبات فان كان
اليقين المجامع بين الثمن والاثبات فلو تفقدت
اليقين المجامع على القول فالاولي ان لا يكون
بين الاثبات بعد صراحة

فان كانت له بغيره فليكن ما في يد مكانه يبنى على تقديم بينة
الخارج وما هو مقدم بينة الداخل فترضى لكل سنا بما في يد
وقد خرج هذا بما في يد في بحث التفاضل وظاهر كلامه في بحث
اسباب الترجيح جواز اقامة البينة لاسقاط البينة

قوله في هذا الفاء انما يعني انما افادنا
بالفناء
بالقول بالاثبات
ان يحلف بين الاثبات
فان كان قد سبق منه بين ان
كلامه اليقين هنا على الاثبات فان كان
اليقين المجامع بين الثمن والاثبات فلو تفقدت
اليقين المجامع على القول فالاولي ان لا يكون
بين الاثبات بعد صراحة
فان كانت له بغيره فليكن ما في يد مكانه يبنى على تقديم بينة
الخارج وما هو مقدم بينة الداخل فترضى لكل سنا بما في يد
وقد خرج هذا بما في يد في بحث التفاضل وظاهر كلامه في بحث
اسباب الترجيح جواز اقامة البينة لاسقاط البينة
قوله في هذا الفاء انما يعني انما افادنا
بالفناء
بالقول بالاثبات
ان يحلف بين الاثبات
فان كان قد سبق منه بين ان
كلامه اليقين هنا على الاثبات فان كان
اليقين المجامع بين الثمن والاثبات فلو تفقدت
اليقين المجامع على القول فالاولي ان لا يكون
بين الاثبات بعد صراحة
فان كانت له بغيره فليكن ما في يد مكانه يبنى على تقديم بينة
الخارج وما هو مقدم بينة الداخل فترضى لكل سنا بما في يد
وقد خرج هذا بما في يد في بحث التفاضل وظاهر كلامه في بحث
اسباب الترجيح جواز اقامة البينة لاسقاط البينة

او بعضه بعد بناء الشريك فيه او غيره من شركه فبينة بانه وغرضه ولا ارشده به كانت

فبينة اجبار او تراض ولو ظهرت وصيته يجوز من المقسوم كالمستحق ولو كانت على مالك الدين ولو

اخذ احد الشريكين بيتا في دار والاخر غيره وبيت الاول يجرى مائه في حصة الثاني لم يكن للثاني

منعه من الجريان عليه الا ان يشترط رد الماء عنه فان اطلق ابقى على حاله ولو وقع الطر في احد

وكان الحصة الاخر منعذ الى الدب تحت الحصة والا بطلت الا ان يجعل عليه مجاز في حصة

او يشترط سقوط الجار ولو كان سلك البيت الواقع لاحدهما في نصيب الاخر فهو كجري الماء ولو

الطفل المطالبة بالحصة مع البينة لا بد منها ولو طلب الشريك الحصة وانفق الثمن واجبر الولد

عليها وان كانت البينة في الشركة ولو قال صاحب النصف ضمت بالثمن مثلا وقال الاخر ضمت

بالثمن ولو جبر بالمساحة احد النصفين عن الاخر رخص الحصة **المقصد السابع**

معلق الدعوى للمعاذ وفيه نص **الاول** في دعوى الاملاك لو ادعى عينا في يد مسلم

ولا يثبت في حقه لها ما نصفين وحلف كل لصاحبه ولو تكلا فثبت بينهما بالتوبة ايضا ولو تكلا

احدهما وحلف الاخر في الحالف وان اقام كل منهما بينة فمكن لك بعضي لكل منهما بما في يده حصة

ولو اقام احدهما بينة فضله باليمين ولو كانت لعين في يد احدهما فاضي له بها ان لم يكن بينة

اليمين ايضا ولو اقام كل منهما بينة في الخارج وقبل للداخل ولو اقام الداخل بينة لم تسقط عنه

اليمين ولو اقام الخارج اثريها او كانت في يد ثالث حكم من يصدر بعد اليقين منها ولو كان بها

معاقرت في يد بعدان يحلف لها ولو صدقها كانت بينهما بالتوبة واحلف لها واحلف كل

احدهما ولو قال ليست لي ولا اعرف صاحبها او هي لاحد كما ولا اعرف عنه اقرع بينهما الشاذ

والدعوى عدم البينة ولو كان لاحدهما بينة حكم لها وحلف للاخر ولو اقاما بينة فضى

لارجمها عدل فان شأوا فلاكثرهما عدد وان شأوا باقرع بينهما فمن خرج اسمه احلف ولحق

الجميع فان لكل احلف الاخر ونفى له فان تكلا قسم بينهما وقبل بعضي بالقرعة مع الاطلاق وبقي

مع الشهادة بالسبب يختص بالسبب ولو انكرها اقام احدهما بينة حكم له وان اقاما بينتين

اقرع وان اقرعها بيمين الكار لها ولا احدهما قبل قراره اذ الزين بينة وان اقرعها ابتداء من

غير سبق انكار صار للمقر له صلاح اليد ولو قال هي لاحد كما لا اعرف عينا ولا اعرف صاحبها هو

احد كما اظهر كما اقرع ولا دعوى احدها او رجل لا اعرف عينا فادعيا عليه العلم حلف لكل منهما على نفى

العلم وان صدق فلا يمين عليه ولو صدق احدهما حلف للاخر وان اقرعها باليمين او غيرها صاب

المقر

كتاب القضاء

٢٢٧

قوله فامرهم الحاكم الى قوله والاب سدس مائة

اقول نعم
ان سدس الزوج
شئ والام دينار والاب
دوم واسر الحاكم كلاهما سدس
مالهما ما اخذت من الزوج نصف شئ

ونقرة الام ثلث دينار والاب سدس دوم
ففي جميع الزوج نصف شئ ومع الام ثلث دينار ومع الاب

خسة اسدس دوم والدي دة نصف شئ وثلث دينار
سدس دوم وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

الزوج نصف شئ ونصف دينار
سدس دوم وثلث دينار وشم الحاكم للمردود وكل بينهم اثلا فان جعل كل

واخرج بين الثلاثة في الثلث الباقي وجمع المسئلة من ستة وثلثين للمستوعب عشرون وثلثا

ثمانية وثلثا خمسة والاربع ثلاثة ولو كانت في ابد بهم ففي يد كل واحد الاربع فاذا انقضى كل بيتة

بدعوها فان فسخ للداخل لكل الربع لان له بيتة وبدل على القضاء الخارج تسقط بيتة

كل واحد بالنظر الى ما في يده وتسمع فيما في يد غيره فيجمع بين كل ثلثة على ما في يد الاربع يتبع

لم وبعضه في يد الفرقة والبين ومع الامتاع بالقسمة فيجمع بين المستوعب الثالث والاربع على ما في يد

الثاني وهو ربع اثنين وسبعين وذلك ثمانية عشر مستوعب بدعيها والثالث بدعي ثلثها

والاربع تسعها فيخلص للمستوعب عشرة ويقارع المستوعب الثالث في ستة فيخلص الخارج او الاخر

يقاسمان ويقارع المستوعب الرابع في اثنين ويخلص الخارج او الاخر ويقسم ثم يجمع دعوى الثلثة

على ما في يد الثالث فالمستوعب بدعيه والثالث بدعي خمسة اسدس والاربع بدعي تسعها فيخلص

الثلث للمستوعب يقارع الاخرين على ما ادعيه فيخلص الخارج او الاخر ويقسم ثم يجمع الثلثة

على ما في يد الاربع فاستوفى بدعيه والثاني بدعي خمسة اسدس والثالث بدعي ثلثة يبقى

اثنان للمستوعب يقارع الباقيين على ما تقدم فان امتنعوا من الايمان فالقسمة ثم يجمع الثلاثة

على ما في يد المستوعب ثلثان بدعي خمسة اسدس والثالث ثلثة والاربع تسعة فيخلص على ما في يد

فيخلص للمستوعب التسعة والثلاث عشرة والاربع اربعة هذا مع امتناع الخارج

بالقرعة ومقارعة البين **السادسة** لو اتب الابوان والزوج التركة وادعى كل

على صاحبه حقه من زيادة عن حقه فامرهم الحاكم بان يرد الزوج نصف مائة والام ثلث مائة والا

سدس مائة وقسم المردود بينهم بالتسوية فوافق المردود والمختلف نصيبه فطرق معرفة ذلك المال

وقدر الله وبوقدر نصيب كل واحد بحسب ما يستحقه ان يفرض منه للزوج شئاً ومنه للام

دينار ومنه للاب درهمان التركة كلها والمردود نصف شئ ثلث دينار وسدس درهم فالزوج

الى الزوج سدس شئ وتسع دينار وثلث سدس درهم فيخلص معه ثلثا شئ وتسع دينار وثلث سدس

دوم بعدل نصف التركة فاذا سقط نصف الشئ من الثلثين وتسع دينار من نصفه وثلث

سدس درهم من نصفه تخلف سدس شئ بعدل سبعة اجزاء من ثمانية عشر جزء من دينار وثلثا

اجزاء من ثمانية عشر جزء من دوم فالشئ الكامل بعدل دينارين وثلث دينار ودومين وثلثي

دوم والتركة ثلثة دنائير وثلث دينار وثلثة دراهم وثلثا درهم فاما المردود فهو سدس التركة

من الدينار ثلثا نصيبا لثلث دينار وسدس دينار ونصف درهم بعدل ثلث التركة وبعد

اسطفا

۲۲۸

•

12

دکتر

2

سَلَامُكَ

يَعْتَدِرُهَا الْفَضْلُ

نحوهما فالزكاة سبعة وار

مقاله دینار ثلاثه عشره

من دره

لو كانت في
البائع احتدان

ي

ت له ولو كانت العين
من غير نسخ وان امتنع

بيع والاخرب لزوم ذللا

عدها فللاخر اخذ المجد

فلما فيها الفسخ ولو فسخ احد

الشمس والكلاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بينكم على كل حال

انصاف الى بائع ولو

الحمد لله الذي هدانا لهذا

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

بِالْعَيْنِ وَالْأُخْرَى بِالْمَنْ

ملک کا تخت
والتحریر

تخلی میں اعتق

الأقرب فذلك إتيان البيت
اعتق شقصا مختارا أو

رو بیتا منها ذلك

فَوَادَعِيَ الْمَوْجِرَانِ أَجْ

استیجار دار شهر ابشر

المستاجر ولو ادعى

القول في

عضان واقام بيته

وقال ذا الـ
في سلخ

2000

1.1

12

فتع الجارة فالبيت بعشع واجارة ما
الذابا القبة لانه يغط منها البيت
فيقال لهم يا ربنا اجرة جميع الدار
اي البيت مع الدار فاذ اقبل عشرة
قلنا كم يساوي اجرة ما عند البيت
فاذا اقبل خمسة ملك ذلك بضعف
المومن هو خمسة مقنن الى اجرة ٣

كتاب القضاء

في إيراد البيت والموت بذكره فقدم قوله ولو أوفاهما بيته فعارضنا
سواء كانا مطلقين أو موزعين بنارنج واحد أو مطلقا والآخرى موزعة لا متنازع
عنده واحد على البيت الذي في زمن واحد فيقع بينهما أو يحكم بيته الكسرى لأنها تشهد بما
ولو اختلف التاريخ حكم للأقدم أن كان الأقدم بيته البيت حكم بأجرة البيت بأجرة وبأجرة

في إيراد البيت والموت بذكره فقدم قوله ولو أوفاهما بيته فعارضنا
سواء كانا مطلقين أو موزعين بنارنج واحد أو مطلقا والآخرى موزعة لا متنازع
عنده واحد على البيت الذي في زمن واحد فيقع بينهما أو يحكم بيته الكسرى لأنها تشهد بما
ولو اختلف التاريخ حكم للأقدم أن كان الأقدم بيته البيت حكم بأجرة البيت بأجرة وبأجرة

٢٢٩ قوله ولو اختلف التاريخ إلى قوله حكم بأجرة البيت

ثلاثة
الوجه الأول
البيت من الأربعة
بشرطه وقال الساجي
الأمر كله استلزامه وقدم تاريخ
الأول حكم بأجرة البيت بأجرة وبأجرة

البيت من الأربعة ولو فرض أن البيت ثلثها فأعدا البيت
يكون ثلثها فيكون أجره ثلثي العشر وهو ستة وثلاثون
الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة

الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة
الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة

الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة
الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة

الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة
الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة

الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة
الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة

الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة
الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة

الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة
الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة

الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة
الأمر إذا كان أجره عشرة على العام المستاجر البيت بها فيكون
ثلثي العشر ثلث العشر فيكون المستاجر جميع الأجر من ستة

بقية الأربعة من الأجرة ولو ادعى كل واحد على الثالث الفاس من دار في يده فلا تقاضى وبقيت
لكل واحد في ذمته الآن، يعني إذا استأجره بثلاثة أعشار من ثمنه فادعى كل واحد على الثالث الفاس من دار في يده فلا تقاضى وبقيت
للكل واحد في ذمته الآن، يعني إذا استأجره بثلاثة أعشار من ثمنه فادعى كل واحد على الثالث الفاس من دار في يده فلا تقاضى وبقيت

العين وادعى المالك الأبدان فعارضت البيتان وحكم بالقرعة مع تساويهما
بجواز مثلها من الأول وببطلان الثاني ثم أقره منه

الفصل الثالث في الوت لو خلف المسلم شيئا فتنقاعا على مقدم اسلام

أحد على الموت وادعى الآخر مثله وانكر الأول حلف بالتنقاع عليه أنه لا يعلم تقدم اسلام لحيه
وكذا لو كانا مملوكين فتنقاعا على سبوح خربا حدهما والآخر ولو تنقاعا على ان لحدما اسلم في شعبان

والآخر في رمضان ثم ادعى المتقدم سبق الموت على رمضان والمنكر تأخره فقدم اصال البقاء
الحياة واشتركا في التركة ولو ادعت الزوجة اصدقا عين او شرها وادعى ابن الميت الارث حكم

لبيت المرأة ولو قال ان قتلت فانت حر فقام الوارث بيته أنه مات حنفا فنه وبنته العبدان
فقالا لا قرب تقدم بيته العبد الزيادة ولو ادعى عينا في يد غيره أنهما له ولاخيه الغائب ارثا

عن ابيهما وادعى بيته كماله وشهدت بنفي غيرهما اسلم اليه النصف وكان الباقي في يدين كانت الدار في يده
وقبل عياله يدا من حتى يعود ولا يلزم القاضي للنصف أتمه ضمير ولو لم يكن كماله وهو ذات

المعرفة للثقة والخبرة الباطنة وشهدت أنها لا تعلم وارثا غير ما اثر التسليم الى ان يستظهر
الحاكم في البحث عن غيرهما بحيث لو كان لظهر وح يسلم الى الماخر نصيبه بعد التضمنين استظهارا

ولو كان ذنوا من أعطى مع اليقين بانقاء الوارث نصيبه اما على التقدير الثاني يعطيه اليقين
ان لو كان وارث فبعطى الزوج الزوج والزوجة ربع الثمن محلا من غير تضمنين وبعد البحث ثم الخصم

مع التضمن ولو كان الوارث محجوبا كالإخ اعطى مع اليقين الكماله ولو كانت غير كماله اعطى
البحث التضمن ولو ادعى الإخ موت الزوجة بعد الولد والزوج قبله فضى في البيت فان خذنا

لزوج الأم من الولد ولا العكر يحكم بتركه الولدين الزوج والاخ وانما عتق عبد بين بيتين
كل واحد ذلك مال الرض منه قبل بيعه ويحق من خربا الفقرة ولو اختلفت فيها العتق المقرح فان

كان أكثر من الثلث عتق ما يحمله وان كان كل واحد محلي واشتبه السابق فرفع لكن لو كان أحدا عتق

من الامور التي لا بد من معرفتها
 ان من لم يدر ما هو الحق
 فلا بد ان يكون جاهلا
 و من لم يدر ما هو الحق
 فلا بد ان يكون جاهلا
 و من لم يدر ما هو الحق
 فلا بد ان يكون جاهلا

۲۳۵

برو بالسبب ليرضو لو اراد الترجيح بالسبب وجب اعادة البينة بعد الدعوى للسبب ولو:

ما يبطل به العقد وانكر الآخر قدم قول مدعى الصحة فان ما ما بينه ففي تقديم مدعى البطلان

تقديم بيعة احدنا نظر ولو ادعى ملكية الدابة منذ مدة فذلك سها على اقل من ذلك

فان شهد اليقنة بالملكبة مع ذلك البايء او البشري او بالاسليم ان قضى بسوايد قضى

بالمظنون قبل يقضيه له لأن الشراء دلالة على انصرف التايق لا على الملكية وكذا لو ادعى

في يد المشتب ملكه منذ سنة فادعى المثبت انه اشتراها منه منذ سنين واقام بيمينه

ايضا ولو ادعى احدهما انه اشتراها من الآخر قضى له بها وادى كان في يده صغيرة فادعى

المرأة باعها منه او وهبها اياه او وقفها عليه وانام بذلك بينته حكم له لان بينته هذا

بأنه اقرب الف وشهد اخراته قضاه ثبتت الاقرار فان حلف مع شاهده على القضاء ثبتت

لأن شاهد الغضا لم يشهد عليه بالف وإنما تضمنت شهادته أنها كانت عليه

ولم يعلم الخارج برى القضاء لانه لم يثبت عليه الالف واحده ولا يكون القضاء الا لما عليه

وهي سبعة الاقل البلوغ فلا تقبل شهادة الضحية وان كان مراصقا وقبل قبله طم اذا بلغ عشر سنين

ودلالة الشراء على

فما ليس بملك وهو لكم من الملك والدلالة للعام

لم هذه الشهادة وتبعه للمحقق والمحقق وفي مقتضى له بها والاد
نقطة في هذا الصنف محارة -

من قلبه من انحاء
لارض من انحاء
من قلبه من انحاء
لارض من انحاء

فصل في بيان ما ينبغي من التواضع

[illegible]

عرفت الفقهاء على ما قاله شيخنا العلامة السيد محمد باقر الخليلي في كتابه "الدرر النيرة" في بيان ما هو المشهور من أن

عليها ودم علي الشعللة أصليته والقرين من غير

جستجو در اینترنت

لازم لایق خیر و فلا بد از ان

بلغ العشرين قبل في الجراح شروط الاند بلوغ

خلقه خازن الحامس ان يكونوا
فكود الشاكران

قوله وقال الأصوليون لا تقبله علم لأنه إما أن يكون مقيماً أو لا
والثاني لا اعتبار بقوله إجماعاً والاقول يعرف علم مواخذته

على غيره ما ولي والرفاعة الشهيرة مصترعة بالاول محارة

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الشهادات في الأموال والنفوس والجنابة الموجبة للمال كالخطا وشبهه والامانة والمجاهفة وكس العظام والافرج برهان ذلك في الوضوء في حقوق الاموال كالاجل والحيار والشفعة وفتح المعتد فنجزم ان الكتاب في العلم الاخير اشكال في الثالثة ما يثبت بالرجال او بالانساء منفردات ومنشأ كالولادة والاستهلال وغيره الغناء الباطنة والرضاع على الاقويى

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما يجب من الشهادات في الأموال والنفوس والجنابة الموجبة للمال كالخطا وشبهه والامانة والمجاهفة وكس العظام والافرج برهان ذلك في الوضوء في حقوق الاموال كالاجل والحيار والشفعة وفتح المعتد فنجزم ان الكتاب في العلم الاخير اشكال في الثالثة ما يثبت بالرجال او بالانساء منفردات ومنشأ كالولادة والاستهلال وغيره الغناء الباطنة والرضاع على الاقويى

بشاهدة امرأتين الثانية ما يثبت بشاهد واحد وشاهد امرأتين وشاهد وبين وهو الاموال كالنفوس الغصب الفرج عقوق الدماء وصناعات البيع والصلح والاجرة والمزينة والسائة والزمن والوصية له والجنابة الموجبة للمال كالخطا وشبهه والامانة والمجاهفة وكس العظام والافرج برهان ذلك في الوضوء في حقوق الاموال كالاجل والحيار والشفعة وفتح المعتد فنجزم ان الكتاب في العلم الاخير اشكال في الثالثة ما يثبت بالرجال او بالانساء منفردات ومنشأ كالولادة والاستهلال وغيره الغناء الباطنة والرضاع على الاقويى

الفصل الثالث في مستدعم الشاهد وضابطه العلم بالظن ومستند

اما الشهادة فذلك في الاضال كالنصب والسرقة والنقل والرضاع والولادة والزنا واللعن فيقبل فيه شهادة الاثم لانتفاء الحاجة الى التعمق فيها ودوى انه يؤخذ باول قوله وانما كان والاجتماع وذلك في الاموال كالنقص ومثل البيع والنكاح والصلح والاجارة وغيرها فانه لا بد من البصر لعمرة المتعاقدين ومن المتعاق لعمم اللفظ ولا يقبل شهادة الاثمي بعد الاثان يعرف الضو طعا على اى لو يعرف المتعاقدين عند عدلان لو شهد على المقبوض ويقبل شهادة من عرفه من حضر عند الحاكم ولو تحمل الشهادة بصيرة شرعية وعرف نسب الشهود عليه او عرفه عنده عدلان اقام الشهادة وان شهد على العبد وعرف الصوت ضرورة جازان بشهادة ابيها والفاضي انما يعي بعد سماع البيعة فضايا ومن لا يعرف نسبه لا بد من الشهادة على غيره فان ما ين احضر مجلس الحكم فان دون لم يثبت وتعدرت الشهادة ولا يثبت على المرة الا ان يعرف صوتها او ظمها او شفع عن وجهها وتبينها عند الاداء بالاشارة ويجوز الاظر اليها التحمل الشهادة وانما قامت البيعة على غيرها وزعمت انها بغير دليل

قوله والاشارة بثبوت ذلك اجنبية وجعلها

بشهادة امرأتين الثانية ما يثبت بشاهد واحد وشاهد امرأتين وشاهد وبين وهو الاموال كالنفوس الغصب الفرج عقوق الدماء وصناعات البيع والصلح والاجرة والمزينة والسائة والزمن والوصية له والجنابة الموجبة للمال كالخطا وشبهه والامانة والمجاهفة وكس العظام والافرج برهان ذلك في الوضوء في حقوق الاموال كالاجل والحيار والشفعة وفتح المعتد فنجزم ان الكتاب في العلم الاخير اشكال في الثالثة ما يثبت بالرجال او بالانساء منفردات ومنشأ كالولادة والاستهلال وغيره الغناء الباطنة والرضاع على الاقويى

وان يعرف الضو طعا على اى لو يعرف المتعاقدين عند عدلان لو شهد على المقبوض ويقبل شهادة من عرفه من حضر عند الحاكم ولو تحمل الشهادة بصيرة شرعية وعرف نسب الشهود عليه او عرفه عنده عدلان اقام الشهادة وان شهد على العبد وعرف الصوت ضرورة جازان بشهادة ابيها والفاضي انما يعي بعد سماع البيعة فضايا ومن لا يعرف نسبه لا بد من الشهادة على غيره فان ما ين احضر مجلس الحكم فان دون لم يثبت وتعدرت الشهادة ولا يثبت على المرة الا ان يعرف صوتها او ظمها او شفع عن وجهها وتبينها عند الاداء بالاشارة ويجوز الاظر اليها التحمل الشهادة وانما قامت البيعة على غيرها وزعمت انها بغير دليل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۲۲۱

[illegible]

بشاهد الاصل يشهد على شهادتي انني اشهد على فلان بكذا وهو الاستعاء او اشهد
على شهادتي واحد من منه ان يسمعه ^{بشهادة} عند الحاكم ^{فلان} يشهد على شهادته
وان لم يشهد للقطع بصر محه هناك بالشهادة واحد من هذا ان يسمعه يقول انا اشهد
فلان على فلان بكذا ويذكر السبب مثل ثوب او اجرة عقار فنفى ^{الشهادة} نظره ببناء
من انها صورة جرم ومن الشاسح ^{بشهادة} لك في غير مجالس التكمار وكذا لو قال عند شهادة

قطعية وجزوة أما الوفا لما اشهد بكذا ولم يذكر السبب لا يجوز فانه لا يتحمل بمجرد ذلك ان يجوز الوعد ولو قال هل فلان كذا لم يجز على الوعد وجازت الشهادة به اذا لا يشهد في الاقرار في الاسترعا يقول الشاهد في حل شهادة وفي صورة السماع عند الحاكم يقول اشهد ان فلانا يشهد عند الحاكم بكذا وفي صورة سماعه مع السبب اشهد ان فلانا

كالابيض والاسود

حلف مع أخذهما ثبت الغرم دون القطع ولو شهدا أنه

وأمكن التعديل بنسبنا ولا تعارض ونثبت القطع ولو شهدا شأن بقعة

1000

لہذا وہ دلت سب سے زیادہ فائدہ مند ہے۔

البيان

كذلك اذ شاهدان ثبتا لشهادة الاربعة والاخر باثنين و

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

ولو شهد أحدهما بالبيع أو القذف أو الغصب أو القتل غدوة وشبه

10 5

والأخلاق أنه فاعل ذلك يوم الحجة له بمحك الأمم والمملاو شاه

111

فأصبح التلاميذ في الحقيقة: "أولئك الذين آمنوا بالله واليوم الآخر"

١٥

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منارة للهدى

وَبَدِّلْ قَدِيمًا بَدِيلًا

الجمعة ١٠ رجب ١٢٩٠

١٠٠

۲۱۶۳

١١١ الدبارة

شیخ سعید علیہ السلام

تبیح بالذہارین احکمن

الأخرفاء وأسما هذا الأخير به يلبث الدنيا

المقد على الدينار وغيره موعه على الدينار

الغريب العجيب

وہی ہے جس نے ان کو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس شورای اسلامی

١٠٠

بی بی فاطمہ بنت علیؑ

والله اعلم بالصواب

التعويضات

مجلس

[illegible]

منه

من و ملایم

—

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

والله اعلم بالصواب

المخطوطات والتشبان عمارته

القول في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين

الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين

للولي جمعها في الطلب لو شهد اثنان بالاخصاف فوجب لهم يمين بشهود الزنا شيئا ولم يثبت
ويثبت من شهود الاحسان وفي قد غرهم بنظره يرجع اليها بعد نصيب شهود الزنا
من الغرم ولو رجح شهود الزنا لم يجز على شهود الاحسان شي ولو رجح الجميع فمضوا في كفته
الضمان اشكال لاحتمال ان يضمن شاهد الاحصاف النصف وشهود الزنا النصف وتوزيع ذلك

٢٢٥
ويثبت من شهود الاحسان وفي قد غرهم بنظره يرجع اليها بعد نصيب شهود الزنا
من الغرم ولو رجح شهود الزنا لم يجز على شهود الاحسان شي ولو رجح الجميع فمضوا في كفته

عليه بالتسوية ولو شهد اربعة اثنان منهم بالاخصاف اولى على شاهد الاحصاف
ثلاثة الارباع وعلى الآخرين الربع وعلى الثاني على شاهد الاحصاف الثلثان وعلى الآخر
الثلث ويحمل تساويهم لان شاهد الاحسان وان تعددت جنائهم فاتهم بقتاؤون
من تعددت جنابته كالوجوه حدها مائة والاخر واحد ثم مات من الجميع ولو رجح شهود

الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين

الاحتجاج بعد موت الضحية بالجلد فلا ضمان **المطلب الثاني** البضع لو شهدا
بالطلاق ثم رجعا قبل الحكم بطلت الشهادة وان رجعا بعده فان كان بعد الدخول لم يضمن
شيئا وان كان قبله ضمن النصف لا ترد قد كان في معرض السقوط بارتدادها مثلا او
لغيره ولو رجح احداهما خلت الزينة ويحمل عيبا بهما لئلا يتفاوتا عليه بضمنا فمضوا

الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين

بهرامثل لا يثبت فيه وبشكل بعدم ضمان البضع كالوقتها او قتلت نفسها او حرمت نكاحها
برضاع فان وجبنا ههنا ماله فلا يثبت الدخول ولو شهدا بنكاح امرأة حكم الحاكم ثم رجعا
فان طلقها قبل الدخول لم يضمن شيئا لم يفتوا عليها شيئا وان دخل بها وكان المستحق
مهر لئلا او اكثر ووصل اليها فلا شيء لها عليها الا انها قد اخذت عوض ما فتواها عليها وان كان
دون فليها التفاوت وان لم يصل اليها فليها ضمان مهر مثلها لا ترد عوض ما فتواها عليها

الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين

هذا اذا كان المذني للمكاح الرجل ولو كان المذني هو المرأة فان طلق الزوج قبل الدخول
بان قال ان كانت زوجتي فهي طالق ضمن النصف المسمى وان كان بعد الدخول فان كان شحي
اريد من مهر لئلا ضمن الزنا فله المزدوج ولو شهدا بغير الزوجية حكم الحاكم فمضوا في نكاحه
ثم رجعا غرها الغيبة للمولى ومهر لئلا للزوج ان جلدنا البضع مضمونا ولو شهدا برضاع
ثم رجعا ضمننا على القول بجناب البضع والاطلاق **المطلب الثالث** في المالا

الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين

رجح الشاهدان او احدهما قبل الحكم لم يجز الحكم ولا غرم ولو رجعا بعد الحكم والاستيفاء
للمكسوبة فلا نقض بالاجماع وبغير الشهود ما تلف بشهادتهم ولو رجعا قبل التلف
لكن بعد الحكم والاستيفاء او بعد الحكم قبل الاستيفاء فلا ينعى عدم النقض وبغير الشهود

الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين
وكذلك على ما في الاحتجاج باليمين من حصول اليقين من ان الزنا لا يثبت الا باليمين

فمنه ما شهدوا به للشهود عليه ولو كانوا فاسقين وفطر الحاكم ثم رجلاه بغير ما شئتوا بالاعمال الحكم
في نفسه ولو كان بها الشهود عليه الرجوع سقط الغرم ولو شهد بالاعتق ثم رجلاه ما فيه
للمولى سواء فالاعتق أو أخطأ أو أقبه المأخوذة منها هي فيه العين وقت الحكم ولو كان
من ذوات الامثال لزما المثل ولو شهد بالكتابة عدا ثم رجلاه فان عجز ورد في الزوق فلا شيء
عليها وان ادعى عتق ضمن جميع قيمته لانها فوتاه بشهادتها وما يقضه من كسب عليه
لا يجب عليه لو اراد فترهما قبل انكتشاف الحال غير ما بين قيمته سليما ومكابا ولا يستعاد
او استرق لزوال العيب بالرجوع وهو ضل المولى كذا لو شهد بالكتابة للطلق ولو شهد
باستيلاد امته من ثم رجلاه ما نقصت الشهادة من قيمتها **مسائل** لا بد لو
عاضنا بالتوبة ولو رجع احدا ماضيا نصف النصف ولو ثبت بشاهد وامر اثنين ضمن الرجل
وكل امرأه الزوج ولو كان بشاهد يمين ضمن الشاهد النصف ولو كان بيمين المرافقة لنفسه
بالضمان سواء رجع الشاهد بعد الاقامة لو شهد اكثر من العدد الذي يشترط
كثلة في المال والقصاص وستر في الزنا فرج الزائد منهم قبل الحكم او الاستيفاء لو رجع ذلك
الحكم ولا الاستيفاء ولا ضمان ان رجع بعد الاستيفاء ضمن بقسطه ولو رجع ثلث في المال
ضمن ثلثه ويجعل عدم الضمان الا ان يكون رجلا في صورة التنازع ولو شهد بالزنا ثلثة
فرج اثنان بعد القتل فليهما القصاص او ثلث الدية فان رجع واحدا فلكل وعلى الثاني
ارثنى عليهما فان رجع ثلثة ضل الاول ضمنون نصف الدية وعلى الثاني الزوج بالتوبة وان
رجع اربعة فالثلثان على الاول والنصف على الثاني فان رجع خمسة فخصه اسدس على
على الاول وثلثة اربع على الثاني فان رجع ستة ضل كل واحد السدس على القولين الثالثة
لو حكم في المال بشهادة رجل وعشرة شوة فرجوا ضل الرجل السدس وعلى كل امرأة نصف
سدس ويجعل وجوب النصف على الرجل لانه نصف البينة وعليهن النصف فان رجع
الشوة وحد او الرجل وحده ضل الزوج مثل ما عليه لو رجع الجميع ويجعل اثنى من رجع
الشوة مارا على اثنين لم يكن عليهن شيء الرابعة لو شهد اربعة باربعة فرج واحد ثلثا
واخر من مائة وثلاث عن ثلثا واربعة عن الجميع ضل كل واحد ما رجع عنه بقسطه ضل الاول
خسة وعشرين وعلى الثاني خسون وعلى الثالث خسة وسبعون وعلى الرابع مائة لان
واحد منهم فوت على المشهود عليه رجع ما رجع عنه وعمل ان لا يضمن الثالث والرابع كقولهم
لا يضمنون الا ما رجعوا عنه من المشهود عليه من ثلثا واربعة عن الجميع ضل كل واحد ما رجع عنه بقسطه ضل الاول
خسة وعشرين وعلى الثاني خسون وعلى الثالث خسة وسبعون وعلى الرابع مائة لان
واحد منهم فوت على المشهود عليه رجع ما رجع عنه وعمل ان لا يضمن الثالث والرابع كقولهم
لا يضمنون الا ما رجعوا عنه من المشهود عليه من ثلثا واربعة عن الجميع ضل كل واحد ما رجع عنه بقسطه ضل الاول
خسة وعشرين وعلى الثاني خسون وعلى الثالث خسة وسبعون وعلى الرابع مائة لان

فمنه ما شهدوا به للشهود عليه ولو كانوا فاسقين وفطر الحاكم ثم رجلاه بغير ما شئتوا بالاعمال الحكم
في نفسه ولو كان بها الشهود عليه الرجوع سقط الغرم ولو شهد بالاعتق ثم رجلاه ما فيه
للمولى سواء فالاعتق أو أخطأ أو أقبه المأخوذة منها هي فيه العين وقت الحكم ولو كان
من ذوات الامثال لزما المثل ولو شهد بالكتابة عدا ثم رجلاه فان عجز ورد في الزوق فلا شيء
عليها وان ادعى عتق ضمن جميع قيمته لانها فوتاه بشهادتها وما يقضه من كسب عليه
لا يجب عليه لو اراد فترهما قبل انكتشاف الحال غير ما بين قيمته سليما ومكابا ولا يستعاد
او استرق لزوال العيب بالرجوع وهو ضل المولى كذا لو شهد بالكتابة للطلق ولو شهد
باستيلاد امته من ثم رجلاه ما نقصت الشهادة من قيمتها **مسائل** لا بد لو
عاضنا بالتوبة ولو رجع احدا ماضيا نصف النصف ولو ثبت بشاهد وامر اثنين ضمن الرجل
وكل امرأه الزوج ولو كان بشاهد يمين ضمن الشاهد النصف ولو كان بيمين المرافقة لنفسه
بالضمان سواء رجع الشاهد بعد الاقامة لو شهد اكثر من العدد الذي يشترط
كثلة في المال والقصاص وستر في الزنا فرج الزائد منهم قبل الحكم او الاستيفاء لو رجع ذلك
الحكم ولا الاستيفاء ولا ضمان ان رجع بعد الاستيفاء ضمن بقسطه ولو رجع ثلث في المال
ضمن ثلثه ويجعل عدم الضمان الا ان يكون رجلا في صورة التنازع ولو شهد بالزنا ثلثة
فرج اثنان بعد القتل فليهما القصاص او ثلث الدية فان رجع واحدا فلكل وعلى الثاني
ارثنى عليهما فان رجع ثلثة ضل الاول ضمنون نصف الدية وعلى الثاني الزوج بالتوبة وان
رجع اربعة فالثلثان على الاول والنصف على الثاني فان رجع خمسة فخصه اسدس على
على الاول وثلثة اربع على الثاني فان رجع ستة ضل كل واحد السدس على القولين الثالثة
لو حكم في المال بشهادة رجل وعشرة شوة فرجوا ضل الرجل السدس وعلى كل امرأة نصف
سدس ويجعل وجوب النصف على الرجل لانه نصف البينة وعليهن النصف فان رجع
الشوة وحد او الرجل وحده ضل الزوج مثل ما عليه لو رجع الجميع ويجعل اثنى من رجع
الشوة مارا على اثنين لم يكن عليهن شيء الرابعة لو شهد اربعة باربعة فرج واحد ثلثا
واخر من مائة وثلاث عن ثلثا واربعة عن الجميع ضل كل واحد ما رجع عنه بقسطه ضل الاول
خسة وعشرين وعلى الثاني خسون وعلى الثالث خسة وسبعون وعلى الرابع مائة لان
واحد منهم فوت على المشهود عليه رجع ما رجع عنه وعمل ان لا يضمن الثالث والرابع كقولهم
لا يضمنون الا ما رجعوا عنه من المشهود عليه من ثلثا واربعة عن الجميع ضل كل واحد ما رجع عنه بقسطه ضل الاول
خسة وعشرين وعلى الثاني خسون وعلى الثالث خسة وسبعون وعلى الرابع مائة لان
واحد منهم فوت على المشهود عليه رجع ما رجع عنه وعمل ان لا يضمن الثالث والرابع كقولهم
لا يضمنون الا ما رجعوا عنه من المشهود عليه من ثلثا واربعة عن الجميع ضل كل واحد ما رجع عنه بقسطه ضل الاول
خسة وعشرين وعلى الثاني خسون وعلى الثالث خسة وسبعون وعلى الرابع مائة لان

من الشهور ومن على راسها في بيت الله
وهو المنقول وتروى كقول في عهد عذرة

٢٢٤٧ قوله بخطاء الوكيل في حق موكل عليه اهـ

حُتَنُ الْحَاكِمِ فِي
بَيْتِ الْمَالِ أَيْمَانُهُ
أَنَا وَكَلِمَةُ السُّلْطَانِ وَنَصِيْبُهُ عَنِ

المسلمين لا يأتون على مذهبنا بالمسلم
مذهب من يقول ان نصيب الكافر المسلم
اذا اذنا كان الكافر قبل اذنه ثم فهو ربيلا يكف
يرجع الى حيث المال وهو وكل القدر ثم لا يقال بدت الله
بعد الصلوة وخلفها ولو اريد من حق الزواجر المختصة
بغير الكفر من المسلمين لا يوجب له حق الزواجر المختصة

[illegible][illegible]

وَقَدْ رَفَعْنَا فِيهَا ابْنَ مَرْيَمَ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْمِ مَا نَفَعْنَا لَكَ إِذْ رَأَيْتَهُ سَاقِطًا ۖ فَنُفِثْنَا بِهِ نَافِثًا فَنَزَّلَهُ فِي زُلْزَلَةٍ ۖ فَذُوقْ الْعَذَابَ بِمَا كُنْتَ تَكْفُرًا ۚ

وَقَدْ رَأَى مَا لَمْ يَرِ الْمَلَائِكَةُ وَأُولَئِكَ عِندَ مُخْرِجِي الْعَذَابِ وَالْإِغْثَابِ

[illegible][illegible]

۱۲۸

[illegible][illegible]

منه ان لا يثبت له في الاصل وقد رجوعا عن السابق وح ضمان الاخره من حين
الشهادة الاولى الى الثانية واحتمل ان يضمن المتابع خاصة لان الرجوع في التاريخ ليس
رجوعا عن الاصل وعلى هذا الاحتمال لو شهدا ثانيا بالثراء من البايع لآخر من شهرين
مثلا ضمننا العين قطعا والمتابع للبايع من التاريخ الاول الى تاريخ الشراء الثاني والثالث
منه الى تاريخ الرجوع فلو رجع الاخيران للبايع وان قلنا بضم الاولان العين على تقدير عدلها
والاخيران لها وهكذا حكم باقي العقود اما الاقرار فيشكل لامكان القول بالاتحاد
دونها مع قاتر التاريخ ولهذا لو شهدا حدها بالاتحاد منذ سنة والاخره منذ سنين ثبت
ولم يثبت لو شهدا حدها بالبيع منذ سنة والاخره منذ سنين للاتحاد الاول دون
الثاني فلو رجعا عن تاريخ الاقرار بالعين ضمن المتابع خاصة دون العين مع احتمالها في
البحث كالاول الرابعة والعشرون يجيز بر شاهد ذي الزور ولم تدع غيره في المستقبل
واشتماره في فيلته ومحلته فان تابا وظهر صلاح العمل منها قبلت شهادتهما لكن بعد
الاستظهار والبحث التام عن صلاحهما ولا يوجب الفالط في شهادته ولا من رتب
لما رتبته بغيره اخرى ولغرضه الخامسة والعشرون في القيمين بترك الشهادة مع ضعف
الرجوع على المشتري

كتاب الحدود وفيه مقاصد الاقل في حد الزنا وتصوره الاول
الحد هو ما يوجب وهو يلازم الانسان ذكره حتى تقب الحشفة علما بالتحريم مختارا بالاعا فلا في
الحد في فوج امرأة قبل او دبر مع تحريمها عليه من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك فلو تزوج امرأ
تحت كتمه ومضعه ووجه الفهر وغيره من فان اعتقد شبهة وجه التحريم فلا حد
والا وجب الحد لا بسقط مجرد العقد مع علم التحريم ولو استاجرها للوطى وانفهر فتو
الحكم بذلك بسقط الحد والافلاو بالجملة كل موضع يعتقد فيه اباحة النكاح بسط فيه
الحد ولو وجد امرأ على فراشه فظن انها زوجه فلا حد ولو نشبت عليه حد وونه
ولو ابحاثه ففسها رطل بذلك فان اعتقد شبهة فلا حد ولو اكرهاها حد وهاو غير
على اثباته فلا يثبت الاكراه من عدم محقق الاكراه في طرف الرجل
لان الممنوع من فوطها ولو اكره على الزنا سقط الحد على اشكال ببناء من عدم محقق الاكراه في طرف الرجل

الحد هو ما يوجب وهو يلازم الانسان ذكره حتى تقب الحشفة علما بالتحريم مختارا بالاعا فلا في
الحد في فوج امرأة قبل او دبر مع تحريمها عليه من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك فلو تزوج امرأ
تحت كتمه ومضعه ووجه الفهر وغيره من فان اعتقد شبهة وجه التحريم فلا حد
والا وجب الحد لا بسقط مجرد العقد مع علم التحريم ولو استاجرها للوطى وانفهر فتو
الحكم بذلك بسقط الحد والافلاو بالجملة كل موضع يعتقد فيه اباحة النكاح بسط فيه
الحد ولو وجد امرأ على فراشه فظن انها زوجه فلا حد ولو نشبت عليه حد وونه
ولو ابحاثه ففسها رطل بذلك فان اعتقد شبهة فلا حد ولو اكرهاها حد وهاو غير
على اثباته فلا يثبت الاكراه من عدم محقق الاكراه في طرف الرجل
لان الممنوع من فوطها ولو اكره على الزنا سقط الحد على اشكال ببناء من عدم محقق الاكراه في طرف الرجل

منه ان لا يثبت له في الاصل وقد رجوعا عن السابق وح ضمان الاخره من حين
الشهادة الاولى الى الثانية واحتمل ان يضمن المتابع خاصة لان الرجوع في التاريخ ليس
رجوعا عن الاصل وعلى هذا الاحتمال لو شهدا ثانيا بالثراء من البايع لآخر من شهرين
مثلا ضمننا العين قطعا والمتابع للبايع من التاريخ الاول الى تاريخ الشراء الثاني والثالث
منه الى تاريخ الرجوع فلو رجع الاخيران للبايع وان قلنا بضم الاولان العين على تقدير عدلها
والاخيران لها وهكذا حكم باقي العقود اما الاقرار فيشكل لامكان القول بالاتحاد
دونها مع قاتر التاريخ ولهذا لو شهدا حدها بالاتحاد منذ سنة والاخره منذ سنين ثبت
ولم يثبت لو شهدا حدها بالبيع منذ سنة والاخره منذ سنين للاتحاد الاول دون
الثاني فلو رجعا عن تاريخ الاقرار بالعين ضمن المتابع خاصة دون العين مع احتمالها في
البحث كالاول الرابعة والعشرون يجيز بر شاهد ذي الزور ولم تدع غيره في المستقبل
واشتماره في فيلته ومحلته فان تابا وظهر صلاح العمل منها قبلت شهادتهما لكن بعد
الاستظهار والبحث التام عن صلاحهما ولا يوجب الفالط في شهادته ولا من رتب
لما رتبته بغيره اخرى ولغرضه الخامسة والعشرون في القيمين بترك الشهادة مع ضعف
الرجوع على المشتري

ويعرف بالوطى فلا يكذب فيه، تابعه للملوك

ادعى انها امرائه فانكرت الزوجية فان لم يقنع بالوطى فلاحد عليه لانه لم يقنع بالزنا ولا بهجر
وان عرفت بالوطى اقربت منه من بها مطاوعة فلا يهر لاحد عليه لاعلمها الا ان تقرب من
وان ادعت انه اكرهها عليه وان شبه عليه فلاحد عليه اللهم **المطلب الثاني** **الثنية**

المطلب الثاني

انما يثبت الزنا بشهادة اربعة رجال او ثلاثة وامرأتين او رجلين واربع نسوة ويثبت به الجلد خاصة وبالاولين التجم ولا يثبت برجل مع النساء وان كثرن ولا يشهد ان الشيا منفردات ويجب على الجميع حد الفرية ويشترط في الثبوت باليمنة امور ثلاثة الاول

ان يشهد بالعائنة للإبلاج كالميل في المحلة فلو شهدا بالزنا ولم يشهدوا بالعائنة
 حذ الفقة ولولم يشهدوا بالزنا بل بالعائنة او المضاجعة فلي الشهود عليه الشئ
 دون الحد ولا يكفي شهادتهم بالزنا عن قولهم من غير عقد ولا شبهة عقد بل لا بد من

• اتفاق الاربعة على الفعل والزمان
خلفت

وللكان والميسته ولو اتفق قتل من اربعة رجال حذو القبرية وان لم يحالفهم غيرهم ولو لم
 الاربعة فشهد بعضهم بالمعاينة وبعضهم لاجها وشهد بعضهم بالتراعدة والآخرين
 او بعضهم زاوية والآخر في حجر او بعضهم عاريا وبعضهم مكنتيا احد الشهود ولو شهد بعض

انذكرها وبعض المطاوعة ثبت لحد لا نها كملت على وجود الزنا واختلاصهم انما هو صلها
على الزنا
لا في ضله وقبل يجد الشهود لتنازل الضدين وهو واجه ولا حد عليها اجاعا قران واجبا
الحديث بادبهم لم يجد الشهود والاحد ولا يجمل ان يجد شهود المطاوعة لانها قد اذنا المرأة
فان غرت

بأنزلنا ولم نكل شهادتهم عليها دون شاهد الأكرام لانها لم يقفنا وقد حلت بها دهم
انتقي منه الحد المثلثية ولو شهد اثنان بانترزنا وعليه فخص ابيض واثنان ان عليه فخص
اسود في القبول نظر ولو شهد اثنان بالقر هو شرين لرجب الحد **الثالث**

اثباتهم على المحصورين الاقامة مدة طوعا وحسرا ولا تروى عن واحد من الصحابة والعلماء وغيرهم من
 الشهادة لانه لا ناخير في عدلهم ينبغي الحاكم الاجباط يقرب من اليهود في الاقامة بعد الاجابة
 وليس لازما ولو تفرقوا في المحصور ثم اجتمعوا في مجلس الحاكم على الاقامة فالاقامة حجة

للفرية واذا لم يكمل الشهود الزنا حدوا وكذا لو كملوا اربعة غير مهتدين كالنساء ولو كانا
مسنورين ولم يثبت عدالتهم ولا فسقهم فلا حد عليهم ولا يثبت الزنا بمجرد ان يحجب المحرم

[illegible]

الزنا لا يخلو
حالم من احد العكس
اقا وجوب الحد على الشهود
عليه وعلى الشهود ولو لم يثبت
عدايتهم ولا نفيهم بوقت الحاكم حتى يظهر
الحالون رد شهادة البعض قبل الباقين حد
الجميع للمغيرة لا يختص الحكم بما ذكرناه وهو اختياره
في رد وقال الشيخ في رد الشهادة لا مبرر فيه الا باقون
لوجود المقضي وان كان لا مبرر في عدم فلا حد عليهم وخطا
في التمسك بهما بغير ما يبد في الفصل الرابع في القواحق
كلما حرم برقي زوجه ولو لم ينفوا بحارة

هذا الفصل هو المنقول عاده
في رد وقال الشيخ في رد الشهادة لا مبرر فيه الا باقون
لوجود المقضي وان كان لا مبرر في عدم فلا حد عليهم وخطا
في التمسك بهما بغير ما يبد في الفصل الرابع في القواحق
كلما حرم برقي زوجه ولو لم ينفوا بحارة

قوله فبما عجز المحسن مقبرة العولان للشئح الاول في
والتان في رد واخذوا للمسن في التمسك الاول في رد
في شهر للملازمة عن الصادق عليه السلام والتان
اجتبار من ادين الجاني في الصدق والحق في
مع مجازة والسلام

ان كان رد الشهادة لمعنى ظاهرا كما لمعنى خفي كالفسق الخفي فان ظهر الظاهر
مخفى عن الشهود فلم يقع منهم تقييد ولو رجعوا عن الشك او واحد منهم قبل الحكم فعليه اجمع
الحد ولا يختص الرابع بالحد ولا بالعفو واذا كملت الشهادة لم يسقط الحد بقصد بقوله
عليه ولا يتكذب به ولو اقر بعامتة قامت البينة على الفعل لم يقبل ثوبته ولو مات الشهود
او ضا بواجز الحكم بها ويجوز افاة الشهادة بالزنا من غير مدع له ويستحب لم ترك الافامة
وللامام التعريض بالترغيبين افا منها وعن الاقرار به لقوله صلى الله عليه واله ملك قبلت لملك
نظرت وهو اشارة الى التعريض عن الاعتراف واذا تاب بعد قيام البينة لم يسقط عنه الحد
كان او غيره وان تاب قبل قيامها سقط

الفصل الثالث في الحدود ومطالبة البينة
الاول في افساسه من ثمة الاول

والبنت والاخت والعمة والحالة وبنت الاخ وبنت الاخت نسبا الثالث الذي اذن في بئنة
سواء كان بشرائط الذمة او لا وسواء اكرهها او طأ وعته اقالا وعقد عليها فانه باطل وفي الحاشية
بالزنا مع جملته بالتحريم اشكال الثالث المكر للمرأة على الزنا الرابع الزاني بامرأة ابيه على
راى ولا يعتبر في هؤلاء الاحصان ولا الحرية ولا الشيخوخة بل يقتل كل منهم حرا
كان او عبدا مسلما كان او كافرا شجعا كان او شابا وبقتصر على قتله بالسيف قبل ان كان
محسنا جلدته ثم رجم وان لم يكن جلدته ثم قتل الثاني الرجم وهو حد المحسن اذ زنا بيا لفة
عاقلة وكان شابا وحد المحصنة الشابة اذ زنت بالبالغ وان كان مجنونا الثالث الجلد
مائة لثم الرجم وهو حد المحسنين اذا كانوا شخصين قبل الشابتان بذلك وهو موقوف
الرابع جلد ثمانية ثم الحرق والتغريب وهو حد البكر غير المحسن الذكر الحر واختلف في تفسير
البكر فقيل هو من املك ولم يدخل وقيل غير المحسن من سواء املك ولا ولا التمسك بالزنا
دون النجاسة وبغير من حصن الى اخر سنة ولا جن على المرأة ولا تغريب بل تجلد مائة سوطا
لا غير سواء كانت مملكة او لا ولو كانت محصنة رجمت الخامس جلد مائة لا غير وهو حد
غير المحسن ومن لم يكن قد املك من البالغين الاحرار وحد المرأة الحر غير المحصنة
وان كانت مملكة وحد الرجل المحسن اذ زني ببيته او مجنونة والمحصنة اذ زني بها
ولو زنا بها مجنون جت السادس خسون جلدة وهو حد المملوك البالغ سواء
كان محسنا او غير محسن ذكر كان او انثى ولا جن على احدها ولا تغريب

هذا الفصل هو المنقول عاده
في رد وقال الشيخ في رد الشهادة لا مبرر فيه الا باقون
لوجود المقضي وان كان لا مبرر في عدم فلا حد عليهم وخطا
في التمسك بهما بغير ما يبد في الفصل الرابع في القواحق
كلما حرم برقي زوجه ولو لم ينفوا بحارة

[illegible]

المطلب الثاني

المطلب الثاني في الاحصاء لما يتحقق باموسبعة الاول الوطني الفيد

۲۵۲

حتى غيب الحشفة فلو عقدت خلا بها خلوة فانه واجبا معها في الدبر او فها بين الفخذين او في
 القبل ولم تغيب الحشفة لم يكن محصنا ولا بشرط الا نزال فلو انشئ الختانان واكمل عتق
 الاصلان ولو جامع المصنف قبل ان كان محصنا ولو ساحق المجبور لم يحقق الاحصان وان نزل
 الثاني ان يكون الوطى با نفاق او يلج الطفل حتى غيب الحشفة لم يكن محصنا ولا المرته
 وكذا المراهق وان بلغ لم يكن الوطى الاول معتبرا بل بشرط في احصا الوطى بعد البلوغ
 وان كانت الزوجية مستمرة الثالث ان يكون عاقلا فلو تزوج العاقل ولم يدحل حتى
 جن او تزوج الولي للمجنون لمصلحة ثم وطى حاله المجنون لم يحقق الاحصان ولو وطى
 حال رشده عتق الاحصان وان عتقه جنونه الرابع الحرية فلو وطى ابنا بدوخته
 محررة او ابنة لم يكن محصنا ولو اعتق ما لم يوطا ابدا استق وكذا المملوكة لو وطى بها زوجها
 المملوك او الحر لم تكن محصنة بذلك الا ان يطاها بعد عتقها ولو اعتق الزوجان ثم وطىها
 بعد الاعتاق عتق الاحصان والا فلا وكذا المكاتب الخامس ان يكون الوطى في فرج مملوك
 لعقد الدائم او ملك البين فلا يتحقق الاحصان بوطى الزنا ولا الشبهة ولا اللتعة
 ستادس ان يكون النكاح صحيحا فلو عقد دائما وكان العقد فاسدا او اشترى امه في عقد
 طلق ووطىها لم يتحقق الاحصان وان حبس المهر والعدة ونشترها بالصنا ونحوه لم يملك النكاح

ان يكون ممكنا في العرج بعد وعليه بروح فلو كان بعيدا عنه لا يمكن من العدم وعليه الزواجر
او محبوسا لا يمكن من الوصول اليه من الاصل او في رواية محبوسا في مكانه لا يمكن من المسافة

التفصيل احصاء المرأة كاحصاء الرجل ولا يخرج المطلقة الرجعية عن الاحصاء فلو تزوجت
عائنة بالثبوت رجعت وكذا الزوج لا يخرج عنه بالطلاق الرجعي يخرجان بالبان ولو راجع
المخامع اما الرجوعها في البدل وبغيره مستانفصل ليجب الرجم الابد الوطى في الرجعة ولا
في الاحصاء الاسلام فلو وطى الذي تزوجته في عقد دائم تحقق الاحصان ولا يشترط

صحة عقد عند نابا عند لم ولو وطى السلم زوجته الذمية فهو محصن ولو ارشد
 المحصن عن طلق خرج عن الاحتياط وكذا عن غير فطرة على اشكال بحثنا من منعه من الرجعة
 حلال فقهه فكان كالباين ومن تمكنه منها بالتوبة من دون ذلك فما كان كالرجعي ولو لم يكن
 دار الحرب ونقض عهد ثم سبي فخرج عن الاحتياط واعتق اشتراط وطيه بعد عقد ولو

[illegible]

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب
الامان

[illegible]

الاول بحارته والسلا

[illegible]

من قوله في قوله جارية ان قسمة الحجارة ان جارية
الاول قول المنفرد وسالوا الضمير
والشعر وهو اول جارية
قول الشيخ في رواية الضمير رواه الحسن بن خالد عن
ابن التيمي في رواية الحسن بن خالد عن

المصير الجاهل في تركي القولين ولم يرج شيئا ولا تارخص
فقط المنع وكذا في القولين في شره وهو المنقول عامة
على ما لا خلاف فيه ولا خلاف في ذلك ولا خلاف في
الامام عليه السلام في ترك القولين ولا خلاف في ذلك
ولا خلاف في ذلك ولا خلاف في ذلك ولا خلاف في ذلك

الامام ثم تم الناس وان اقامت
عليه كان من رجا المينة
ثم الامام ثم الناس
فاجاب انه

بُنيت مع محققه وكذا المرة لو كان لها ولد من زوج فانكرت وطأه لم يثبت احصائها وبُني
 الاحتساب بالافراز وبشهاده عدلين ولا يكفي ان يقولوا دخل فان الخلوة يطلق عليها
 الدخول لا الاثم. لفظ الطوارىء والمضافه وشبهها ولا يكتفى بانها او متعلقاتها

ولو جلد على انه كبرفان محصنا برجم **المطلب الثالث** وكيفية الاستيفاء بذى الامام اذا استوفى حدان بشر الناس وبارم بالحضو ويجب حضو

فانما اكلها واحد قبل سراً وقبل سنة وقيل انه سحج ثم احدث ان كان جلداً ضرب
بجرها وقيل على حالة الزنا فاما الشدة الضربة رغو متوسطا ويفرق على جسده ويتفق فيه
وداسه وفرجه ولآراء ضرب جالس قد ربطت عليها ثيابا ولا يجلد المريض لا المستقيم

أذا روي قبلها ما لا يعترض البرهان اقتضت المصلحة التجميل ضرب بضعفت ثم على العادة
ولا يشترط وصول كل شئ من الخ الجسد ولو اشتمل على خسين ضرب دفعت ضربا مو
بينا ما عليه جميع الثمار ونحو ولا يفرض السباغ على الآباء وأن أحدهم ولو احتل سببا طائفا

فهل ولى من الشاىخ واذابره لم بعد عليه الحد وتوخر القسام المرض ولا توخر الحمل
 لأمر النسب للمولود. لا يستعمله وشمه
 ولا يقام على الحمل جلد الكان ورجاحتى وضع ويستغنى الولد عن الرضاع ان لم يتغوله

[illegible]

بل يفتق عليه العظم والمشرج يخرج ويستوفى منه ولون في اللحم حلا وإذا اجتمع
الجلد اللحم يبدى بالجلد ولا ثم رحم وفي انظار برء جلده خلاف بقاء من ان القصد
الانلاف ومن المبالغة في التجر وكذا اذا اجتمعت حكمة وحقوق قصاص بدما لا يموت

معه الآخر ويدفن المرحوم الجليل في المقبرة المذكورة في سنة ١٢٨٠ هـ الموافق ١٨٦٤ م
ثم يرحى الحجارة الصفا فاذمات دفن ولا يجوز زيارته ولو قرأ أحد ما عبادن ثبت الزنا بالنية
ولو ثبت الاقرار لم يعد وقيل يشترط ان تصبه الحجارة فلو قرأ قبل اصنافها لم يعد

وان ثبت بالافراء الامام ولا يرجم من الله قبله حد وفي التحريم اشكال ومؤنة الغرة
على الزاني وفي بيت المال ولو كان الطوق مخوف لم ينظر الامن بل يؤمر بالخرج الا ان

[illegible]

وفي طريقه ابن قصان ولادته مبينة على الوجوه
والمستقول الاول محابة
فعله ومثله انفق به على ابناء ابي مؤمنه من
معه حتى يوصله الى السبل الذي يوصله الحاكم
واما مؤمنه نفسه فليبه

六

قوله ويجب عليهم المستوعول رأى اذ ان ثبت ان زنا شهادة الآ
على الحسن هل يجب على الشهود المستوعول ان ابن الجند
طهارة
٢٥٤

فأقيم عليه الحد سبع مرات فثلاثة الثامنة وقيل في التاسعة وهو أولى ولو شهد أربعة على امرأة بالزنا قبل أن تدعى أنها بكر فشهد لها أربع شوة بالبكارة سقط الحد عنها وفي سقوط حد ذلك فهو قولان أجودهما السقوط لا إمكان عود البكارة وكذلك عن الزنا ولو ثبتت جنة الرجل حدثت فهو وكذا لو شهد بأن المرأة نكحتا ولا يشترط في إقامة الحد حضور الشهود بل بتمام وإن ما نوا وأغابوا الأفرار ويجوز عليهم الحضور على رأي أن ثبت الزم لوجوب بدائمه من أن يرجعوا في جنة شهداءهم فلا يمتنع ولا بد من حضور الأمام ليدل في الأفرار ولو كان الزوج أحدا للأربعة وجب الحدان ليسبق الزوج بالقدن وذكر شوته عليهم وهو محمول على سبق العقد أو اختلال شرط ويقضى الإكراه بغيره حد والله ثم وكذا في حقوق الأديان لكن يقف على المطالبة ولو شهد بعض وثقة شهادة الباقين بأمرها هرجت الجميع والألزم رد ولو رجع واحد بعد شهادة الأربع حد الرابع خاصة ولو شهد أربعة على رجل تزني وشهد أربعة لغيره على اليهود أو غيرهم الذين زناهم رجع الحد عليه ولو وجد مع زوجته رجلا منها قل قتلها ولا إثم وفي الظاهر بقاء الحد على من زنا مع الأجنبي أن الحد على الذين حدوا الزنا وحد العقد

كقولنا انما سئله
على اشكال بقاء
من اختلاف الاسباب
في التفسير في ابن البراج يقتضي
الثامنة بعد اتمام الحمد فان قلت و
في الفتح وعلله في شرحه لانها صون للنفس من
ولرواية زائدة عن الصادق عليه السلام ربا في الا
على الثاني والمقول الاول عبارة قوله ولا تاحم
مع الفعلة اه اقول الا ان تكون فلا يجب

المقصد الثاني في اللواطة الشوق والقيادة وفيه مطالب الأول

الذوات وهو على الذكر من الأدمى فان كان بايقاب وحده غيبوبة الحشفة في الذريرة
 القتل على الفاعل والنمولى مع بلوغها ورشد ما سواه المهر والعبد والمسلم والكافر والمحسن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ROY

غيره ولو لاطالب الغنا بالصبي فاقب قتل البائع واذهب الصبي وكذا لو لاطالب مجنون ولو لاطالب
مجنون بما قل حكاه العاقل الأصم في المجنون السقوط ولو لاطالب الصبي بالبائع قتل البائع و
ذهب الصبي ولو لاطالب الصبي بمثله اذ با ولو لاطالب ذمي بمسلم قتل وان لم يوجب ولو لاطالب مثله
مختار الحاكم في ائمة الحد عليه بمقتضى شرعنا وفيه الى اهل غلكت ليقبوا الحد بمقتضى
شرعهم ويختار الامام في قتل اللوب بين ضربه بالسيف وميه من شاقق والعا جدار
عليه ويجهد واحرقه بالنار ويجوز ان يجمع فيقتله باحد الاسباب ثم يحرقه لزيادة الردع
وان لم يكن بابيقاب كالنخيل او بين الالبين فانه يجلد مائة جلدة وقيل يرحم مع الاحسان
ويجلد مع عدمه وذلك في الموقب ايضا والاول اولى سواء الحرة والعبد والمسلم والكافر
اقول الحق ما اختاره العظم من وجوب مائة جلدة على غير الموقب سواء كان حرة
بمثله والمصن وغيره فان تكرره حد ثلثا قتل في الرابعة وقيل في الثالثة ولا يثبت
بنوعيه الا بشهادة اربعة رجال بالمعاينة كالميل في المكحلة ان شهدوا بالابيقاب بشرط عك
اختلافهم في الفعل ومكانه وزمانه وصفه ولا يثبت بشهادة النساء انفرادا وانضمين فلو
شهد ثلاثة رجال وامر امان فضا عا حدا واجمع للفرقة او بالافراد اربع مرات من البائع

الحمد لا بعد لها ولو تاب بعد الاقرار بخبر الحاكم بين الحمد وتركه **المطلب الثاني**
في التحق ويوجب به جلد مائة على البائنة العاقلة حرة كانت او امته مسلمة او كافرة محصنة
او غير محصنة فاعلة او مفعولة وقيل ان كانت محصنة رجعت فاعلة ومفعولة وهو ذنب
الصبيته فاعلة ومفعولة ونحو الاخرى ولا تأديب على المجنونة ونحو الاخرى وببنت بثلم
اربعة رجال لا غير وبا الاقرار اربع مرات من اهلها واذا تكررت المساقعة واقیم الحمد ثلثا
قلت في الرابعة ولو تاب قبل البينة سقط لا بعد لها ولو تاب بعد الاقرار بخبر الامام
بين العفو والاستيفاء واذا وجد الاجنبتان مجتهدتين في زارعنا فان تكرر الفعل

علاوة على ذلك، فإنّ هذا الموضوع قد تمّ تناوله في العديد من الدراسات والبحوث، حيث إنّ العديد من الباحثين قد تناولوا موضوعاً متعلقاً بالثقافة، حيث إنّ الثقافة قد تكون عاملاً مهماً في تحديد سلوكيات الأفراد، كما أنّها قد تؤثر في القيم والمعتقدات، وبالتالي فإنّ فهم الثقافة قد يساعد في فهم سلوكيات الأفراد بشكل أفضل.

كانت محبته اطلاقا وانما انكار الحق الولد طين لانه ماء
غيره وان فليقب به وانكار للمهر ليس بجديد ايضا لا تقاسب
هذا ولا تقبلوا من الولد ان يزوج ابنته لانها لا تقاسب
الولد وان كان الولد ابنته وان ازوجها من غير
الولد لانها لا تقاسب

والاقل
قولا التسخير
وابي الصلاح وابن عمرا
وقال ابن ابي عمير بن جابر

والاقوى عندى الاول ايضاح
فله عز وجل بعد قبل قوله عز وجل كانا غفلة

على التفسير لكان والأعلى في الحد بالمفهوم من

نفس و تسعین آه
و یلیغ بر الحظ نفی
سعی و انقضی
شاید منتر طنز نا فال
درد عجز
و یلیغ بر الحظ نفی
سعی و انقضی
شاید منتر طنز نا فال
درد عجز
و یلیغ بر الحظ نفی
سعی و انقضی
شاید منتر طنز نا فال
درد عجز

باب من استغفر من باب ما

من ثلثي موجب الدين
فقدارة عن المضار
منهوه فالتد
على الجنو

من باب مشابهة

أثارت عن الاقتصاديين
فيل فابين وكراول
الأستاذ في جامعة
الشرق الأوسط
في بيروت

بها عند الزمان
والأطوال المفضول ان
في الموضع

الموضعين ويجوز أن يكون تنبيها

ولما كان في الحد يوع

وتمت بحمد الله تعالى

بموت فائدة مساهمة في

ثُمَّ الْاَوَّلُ هُوَ الْجِسْمَانِي
فَيُنْتَخَرُ الْمَصْرُ مِنْهُمَا وَالثَّانِي وَهُوَ الْقَبْلُ
ثُمَّ الثَّانِي فِيهِ اَيْنَ الرَّاجِعِ الْمَصْرُ فِي النَّحْوِ

رابعة قول شيخنا ابو عبد الله عليه السلام ولا
للمارء ابو خديجة عن الصادق عليه السلام ولا
فولم

في جلد اقول هذه فضيلة الحسن ثم قال الشيخ

المادة المهر الجارية ومنع من الرجم والحق للولد لا
عنه ماله عا في الشقاق الفاش حارة عن

العقد والتكبير من الوحي وليل العجا
الحمل ثلاث المرافقة مطاوعة أما نكاح

الرحم مجيد للث الاقوى
في حد الشفق جلد

مائة سوا
انت محصنة اولاد اما انكار الحق الولد ظلم

[illegible]

الولد وان كان

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَهُ أَسْمَاءُ الْغَيْبِ لَا يَخْفَى عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ۚ

10 4493

ثم ان كانت للواظف في الثمن اية على رايي بنصفه على اى ان كانت لغيره اغرم ثمها له
 وقت لتفريقه بنصفه في الثمن الذي باع به على راي او بعدا على المقدم على راي ولو بيعت في غير
 البلد ما يزيد من الثمن اجعل رده على المالك على المقدم والصنف ولو كان الفاعل معسرا
 الفتن على المالك فان نقص عن القيمة كان الباقي في ذمته بطالب به مع الكفنة والنقطة عليها
 لا وقت بيعها على الفاعل فان غت فلان دفع القيمة الى المالك والا فلان لك على اشكال
 ببناء من الحكم بالاستقلال بغير نفس الفعل او بدفع القيمة ومن عدم الانتقال لم ولو ادعى
 للمالك الفعل كان له الاحتلا وحرم المأكولة ويجوز جميع المأكولة ويجوز استعمال جلد
 بعد التخرج فيما يستعمل فيه جلد غير مأكولة اللحم على اشكال ويثبت الفعل بتهمة عدو
 او الاقرار مرة على راي لا يقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا مضامات والاقرار
 يثبت به التعزير والتج والاحراق والبيع في غير البلدان كانت الذبيرة والاثبت اليهو
 خاصة ولو تكرر الفعل والتعزير ثلثا قتل في الزانية خاتمة من استنى سبده
 عزير بما يراه الامام وروى ان امير المؤمنين عليه السلام ضرب يده حتى احترت
 وتوجع من بيت المال ويثبت بتهمة عدلين ولا يقبل فيه شهادة الشاء معط وبالأقرا
 مرة على راي المقصد الرابع في هذا القذف وفيه مطلب الاول

ثم ان كانت للواظف في الثمن اية على رايي بنصفه على اى ان كانت لغيره اغرم ثمها له
 وقت لتفريقه بنصفه في الثمن الذي باع به على راي او بعدا على المقدم على راي ولو بيعت في غير
 البلد ما يزيد من الثمن اجعل رده على المالك على المقدم والصنف ولو كان الفاعل معسرا
 الفتن على المالك فان نقص عن القيمة كان الباقي في ذمته بطالب به مع الكفنة والنقطة عليها
 لا وقت بيعها على الفاعل فان غت فلان دفع القيمة الى المالك والا فلان لك على اشكال
 ببناء من الحكم بالاستقلال بغير نفس الفعل او بدفع القيمة ومن عدم الانتقال لم ولو ادعى
 للمالك الفعل كان له الاحتلا وحرم المأكولة ويجوز جميع المأكولة ويجوز استعمال جلد
 بعد التخرج فيما يستعمل فيه جلد غير مأكولة اللحم على اشكال ويثبت الفعل بتهمة عدو
 او الاقرار مرة على راي لا يقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا مضامات والاقرار
 يثبت به التعزير والتج والاحراق والبيع في غير البلدان كانت الذبيرة والاثبت اليهو
 خاصة ولو تكرر الفعل والتعزير ثلثا قتل في الزانية خاتمة من استنى سبده
 عزير بما يراه الامام وروى ان امير المؤمنين عليه السلام ضرب يده حتى احترت
 وتوجع من بيت المال ويثبت بتهمة عدلين ولا يقبل فيه شهادة الشاء معط وبالأقرا
 مرة على راي المقصد الرابع في هذا القذف وفيه مطلب الاول

قوله على اشكال ادور مع وجوب الاحراق
 لا اشكال
 في عدم الجواز
 وقد اقر به فيلزمه
 حكان متافان او الرجوع
 المجزء بالاحراق الا ان يقال المجزء
 بالاحراق لما عذ الجلد لكن كلامه عام عارة
 اقول منشأ الاشكال من وجوب اخراجها مع الجلد
 فلا يجوز استعماله لانه ينافي وجوب الاحراق ومن ان لا
 يجوز لان صبره بها تحريم الاكل لا يمنع جواز استعماله
 فما يستعمل فيه جلد غير مأكولة لا يكون اكل

قوله على اشكال ادور مع وجوب الاحراق
 لا اشكال
 في عدم الجواز
 وقد اقر به فيلزمه
 حكان متافان او الرجوع
 المجزء بالاحراق الا ان يقال المجزء
 بالاحراق لما عذ الجلد لكن كلامه عام عارة
 اقول منشأ الاشكال من وجوب اخراجها مع الجلد
 فلا يجوز استعماله لانه ينافي وجوب الاحراق ومن ان لا
 يجوز لان صبره بها تحريم الاكل لا يمنع جواز استعماله
 فما يستعمل فيه جلد غير مأكولة لا يكون اكل
 قوله على اشكال ادور مع وجوب الاحراق
 لا اشكال
 في عدم الجواز
 وقد اقر به فيلزمه
 حكان متافان او الرجوع
 المجزء بالاحراق الا ان يقال المجزء
 بالاحراق لما عذ الجلد لكن كلامه عام عارة
 اقول منشأ الاشكال من وجوب اخراجها مع الجلد
 فلا يجوز استعماله لانه ينافي وجوب الاحراق ومن ان لا
 يجوز لان صبره بها تحريم الاكل لا يمنع جواز استعماله
 فما يستعمل فيه جلد غير مأكولة لا يكون اكل
 قوله على اشكال ادور مع وجوب الاحراق
 لا اشكال
 في عدم الجواز
 وقد اقر به فيلزمه
 حكان متافان او الرجوع
 المجزء بالاحراق الا ان يقال المجزء
 بالاحراق لما عذ الجلد لكن كلامه عام عارة
 اقول منشأ الاشكال من وجوب اخراجها مع الجلد
 فلا يجوز استعماله لانه ينافي وجوب الاحراق ومن ان لا
 يجوز لان صبره بها تحريم الاكل لا يمنع جواز استعماله
 فما يستعمل فيه جلد غير مأكولة لا يكون اكل

قوله على اشكال ادور مع وجوب الاحراق
 لا اشكال
 في عدم الجواز
 وقد اقر به فيلزمه
 حكان متافان او الرجوع
 المجزء بالاحراق الا ان يقال المجزء
 بالاحراق لما عذ الجلد لكن كلامه عام عارة
 اقول منشأ الاشكال من وجوب اخراجها مع الجلد
 فلا يجوز استعماله لانه ينافي وجوب الاحراق ومن ان لا
 يجوز لان صبره بها تحريم الاكل لا يمنع جواز استعماله
 فما يستعمل فيه جلد غير مأكولة لا يكون اكل
 قوله على اشكال ادور مع وجوب الاحراق
 لا اشكال
 في عدم الجواز
 وقد اقر به فيلزمه
 حكان متافان او الرجوع
 المجزء بالاحراق الا ان يقال المجزء
 بالاحراق لما عذ الجلد لكن كلامه عام عارة
 اقول منشأ الاشكال من وجوب اخراجها مع الجلد
 فلا يجوز استعماله لانه ينافي وجوب الاحراق ومن ان لا
 يجوز لان صبره بها تحريم الاكل لا يمنع جواز استعماله
 فما يستعمل فيه جلد غير مأكولة لا يكون اكل
 قوله على اشكال ادور مع وجوب الاحراق
 لا اشكال
 في عدم الجواز
 وقد اقر به فيلزمه
 حكان متافان او الرجوع
 المجزء بالاحراق الا ان يقال المجزء
 بالاحراق لما عذ الجلد لكن كلامه عام عارة
 اقول منشأ الاشكال من وجوب اخراجها مع الجلد
 فلا يجوز استعماله لانه ينافي وجوب الاحراق ومن ان لا
 يجوز لان صبره بها تحريم الاكل لا يمنع جواز استعماله
 فما يستعمل فيه جلد غير مأكولة لا يكون اكل

هو في سبيل سبيل الله عليه السلام في الجهاد
بفسحه ولا يتردد ولا يفتنه وفيه روح جمع
جميع من هذا البقاء الوقيصة في هذا الجهاد
فان الله وما كان المؤمنون

٢٤١

عبدالوالمجيد والوكافر او مشهورا بالزنا فلا حد بل التعزير واذا نقاد من المحصنان غير اولاد
 ان التعزير بعد الشهور كما ذكره ويشاركه صاحب
 ولو نفذ دلفنذ ونفذ الحد سوله اتحد القاذف او تعدد ثم لوقد في جماعة بلفظ وا
 فان جاوا بجمعين فجميع حد واحد وان جاوا بمرتقين فلكل واحد حد ولو قد
 كل واحد بلفظ حد لكل واحد سواء اجتمعوا في الجحى به او تفرقوا وكذا التعزير ولو قد
 باب الزنا بين فهو حد لا بوبه فان اجتمعا في المطالبة حد حدا واحدا لا اثنين ولو قد
 ابنك زان او اوطا او ابتك زانية فالحد لولد به دونه فان سبقا بالعفو ^{مع العفو} والاستيفاء
 فلا بحث وان سبق الا بغيره كان له العفو والاستيفاء وليس بمعتد ثم له ولا برة الاستيفاء
 للتعزير كان له العفو الاستيفاء او كان له العفو الاستيفاء او كان له العفو الاستيفاء او كان له العفو الاستيفاء

الطلب الرابع في

كان لقادق وعبد على رأى ويملحدا العبد ان يعون بشرط ذلك الحصن ولو لم يكن
محصنا فالتعزير ويجلد بشيا به ولا يحد ولا يضربه شد بدابل متوسطا دون ضرب انا
ويشتم القادق ويجنب شهادة ويثبت القادق بشهادة عدلين والاقرار مرتين من مكلف
حر مختار ولا يثبت بشهادة النساء وان كثرن منضا ولا منفردات وهو مورد بشر
من يثبت للمالين المذكور والامات على الزوج والزوجة واد كان الوارث جماعة لم ينفذ
في حد الحصن

بعضوا البعض بل للباقى وان كان واحدا المطالبة بالحد على الكمال ولوعنى المستحق الواحد
او جميع الورثة سقط الحد ولم يحجز له بعد ذلك المطالبة والمستحق الحد العفو قبل ثبوته
ولا اعتراض للحاكم عليه وليس الحاكم ان يفهم الحد الا مع مطابقة المستحق ويترك الحد بتكرار
العقد فان تكرر الحد العقد ثلثا قل في الزيادة وقيل في الناقصة سواء اتحد العقد و

اوتغلب ولو كره ولم يترك الحديث واحد الا اكثر ولو قد فيه فخذوا الذي قلت كان
صحيحا وجب الثاني التعريف ولا يسقط الحديث عن القائد الا بالبينه المصدقة او اقرار

١٠٠٠

في اللواحق لو كان المعتد عديداً كان التعزير له الا لمولاه فان عفى لم يكن لمولاه المطالبة
وكذا لو طالب ولو مات وفيه الولي ولا تعزير على الكفار ولو تنازروا بالا لعقاب والتصبير
بالامراض الا مع خوف الفتنة ولا يراد في ناديب التصبير على عشرة اسواط وكذا المملوك

[illegible]

وان خرج عن حقيقته لتزكيب لا بشرط الاسكار بالفعل فلو تناول فطره من المسكرو
منج الفطرة بالفداء وتناول حذ لا فرق في السكرين ان يكون متخذا من عبث وتناول
نبيبا وعسل او شعيرا وحظفة او ذرة او غيرها سواء كان من جنس واحد او اكثر واللفظ
كما المسكرو ان لم يكن مسكرا وكذا العصير اذا غلا وان لم يقدح بالزبد سواء غلا من نفسه او بالثاء
الان يابس ثلثاه او ينقلب خلا وكذا غير العصير اذا حصلت فيه الشدة المسكرة والتمر اذا
غلا ولم يبلغ حذ الاسكار فغنى تخريمه منظر وكذا الزبيب اذا نقع بالماء ففعل من نفسه او بالثاء
والاقرب البقاء على الحال لم يبلغ الشدة المسكرة ولا حذ على الحرب ولا الذي يستفرغ
نظا هر حذ ويجحد الحنفى اذا شرب التبيد وان قل ولا يجحد الكره على الشرب سواء نوعه
عليه او جرحه حلقه ولا الصبي ولا المجنون ولا الجاهل بحبس الشروب وتخييمه لقرب
عهده بالاسلام وشبهه ولا على من اضطره العطش او اساعته لقة الى شرب الخمر اذا لا قرب
محتوزه لهما ولا يجوز التداوي بالخمر تناول ولا يجحد لو ضل الامع الشبهة ولو كان مركبا مع
غيره كالترباق ولو علم التخريم وجوب الحد حذ ولو شرب بظن انه من جنس الخمر
فلا حد ذلك سكر كما المعنى عليه سقط عنه قضاء الصلوة وبثت بشهادة عدلين ولا ينقل
شهادته التماسا من فردات ولا من مضام وبالاقرار مرتين ولا يكفى المرة وبشرط في كل قتر
البلوغ والعقل والاختيار والفصد ولا يكفى الزائحة والتهمة ويكفى ان يقول الشاهد
شرب مسكرا او شربا مشهرا غيره فنكر **الفصل الثاني** في الواجب يجب
ثلاثون جلدة على المتناول خرا كان او عبدا على راي اربعون على العبد على راي لا فرق
بين الذكور والانثى والسلم والكافر للنظام وبضرب ربا على ظهره وكفنه ويقتى وجهه وخرجه
والمقاتل ويفرق على سائر بدنه لا راسه ولا يقام الحد عليه حال سكره بل يوتر حتى يفيق
ولا يسقط بالجنون ولا الارثداد واذا حد مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة ولو تكرر
الشرب من غير حد لم يجحد اكثر من حد واحد ولو شرب الخمر مستحلا فهو مرتد وقيل يستأ
فان تاب قيم عليه الحد وان امتنع قتل اما باقى المسكرات فلا يقتل مستحلا للخلاف بين المسلمين
بل يقام الحد عليه مع الشرب مستحلا او محرما وكذا الفقاع ولو باع الخمر مستحلا استنبد
فان تاب الاقتل ولو باع محرما لم يترعرع وما عدا الخمر من المسكرات والفقاع اذا باع مستحلا
لا يقتل وان لم يمتد بل يؤدب بسقط الحد عن الشارب بالتوبة قبل قيام البينة لا بعد

[illegible]

[illegible]

۲۵۴

طاعة الله
 لأن خطاه كبيره
 حاله الكفارات والنفوس
 اثره لا يدرى ولا تقدره محاسبه ولا تدرى
 فلهذا لم ينجس من بهت الملائه اهل القبول
 فوالله لا يخجل ولا يكرهه صانعو الخلق والافعال

[illegible][illegible]

والمؤمن الذي يسارنا ما يهدينا إلى الله تعالى
 التوبة والصلوة والصدقة والعبادة
 من الامور التي هي من
 التوبة

انما امره مني حيا فانى بالالهيته فقال بارسلوه
 فقالوا من ثوبه فانزل الله ثم فن تاب من بعد عليه واصلى
 فان الله ثوب عليه ثم اختلف في تفسير الاصحاح
 اصلى سريره وقيل اصلى عليه برك
 المعاصي

وذكر في الشرح في براءة القاضي ابن عمره والصلوات
عليه وولده في خمسة والثلاثين قوله من علما وكلمتي
والصديق في قوله لك في الغرابين وهو يرجع شيئا

ولو تاب قبل اقراره سقط ولو تاب بعده تخير الامام وقبل حجب الامة هنا ومن مات بالحداد
فلا ذنب وقيل على بيت المال ولو بان فسق الشاهدين بعد القتل فالذنب على بيت المال ولو كان
وعاقلته ولو اتخذ الحاكم الى حامل الامة الحد سقطت خوفا فذنب الجنين في بيت المال
وقيل على عاقلة الامام وهو فضيلة عمر مع على عليه السلام ولو صبر الحداد ان يدين الواجب

باذن الحاكم غلطا او سهوا ولو لم يعلم الحد فأتى بغيره المالك نصف الدين ولو كان عمل ضمن
 فلو كان حقا فهدد كما لا يشترط في مكان او زمان شرعيا
 الحاكم النصف في ماله ولو ابره بالحد فزاد الحد واما فان النصف على الحد ولو طلب
 الاقراءات جزئيا فمضمون
 الولي المصنف له ذلك مع دفع النصف ولو زاد سهوا فان النصف على العائلة ويمكن ان يقسط الدين
 على الاسواط التي حصل بها التوفيق فطما فابل التايغ واجاب الجميع لانه فتل حصل من فعله
 فلهذا

وعدنان الضارب فحال الضمان كله على العادي كالوضرب مريضاً مشرفاً على التلف فكأنه يمشي
لوالفرج جراً على سفينة موقرة فضررها **الفصل الثالث** في التلويح ولو شهد
أحدهما بالشرب والآخر بالقيح جحد على أشكال الماركة أنهما ماء الأوفد شرب ولو شهد بالقيح
حد للتعليل على أشكال ولو شهد أحدهما بالشرب في وقت والآخر في آخر أو شهد أحدهما
بالشرب مكرهاً والآخر مطاً وعافاً لحد ولو ادعى الأكره مع الشهادة بمطلق الشرب أو القى

سقط الحد من اعتقاد باحة ما اجمع على تحريمه كالخمر والبنه والدم ولحم الخنزير والزنا وبا
الحامسة والعتاة والمطقة ثلاثا فهو مرد فان كان قد ولد على العطرة فقل ولو قل شيئا
من ذلك تحرم ما عذر ولو ادعى جمل الخمر قبل مج الامكان بان يكون قريب العهد بالام
ومثل يخفى عنه والآفل واذا عجز بالخمر عينا فخنزه واكلمه لا قريب وجوب الحد ولو سقط

بمحل ولو اختلف به لم يجز لان لم يشرب ولان لم يصل الى جوفه فاشبهه بالوداوي
المقصد السادس غ حذ السرة وفيه فصل **الاول** في الموجب وهو اقتر
 واركانها ثلثة **الاول** الشاروق وشتر طونه البلوغ والعقل والاختار ولوسر والقصر

لم يقطع بل يؤذ بولوتكررت سرقة وقيل بمعنى أنه أول مرة فان سرق ثانيا اذنب فان عاد
ثالثا جئت انامله حتى ندمي فان سرورا بافظعت انامله فان سرق خامسا قطع كما يقطع الكرم
وليس ذلك من باب التكليف بل وجوب التاديب على الحاكم لانه على المصلحة ولا احد على الجنون
بل يؤذ بان تكرره ولو سرق حال الفاقة لم يقطع الحد بالجنون للعرض ولا بشرط

للاسلام ولا التحية ولا الدخورة ولا البصر فيقطع الكافر العبد والمرأة والاعمى والابن ^{يعقوب} والابنة

مختارا

مختاراً

مختاراً فلو كره على الترتيق فلا قطع ولا يكون الحاجة عند الألفى سرقه الطعام في عام جماعة

فإنه لا قطع ح والحاكم يستوفى الحد من الذي قهره الوسر في مال مسلم وإن سرق مال ذمي

استوفى منه أن يرضوا البنا والأفلا ولا إمام رفيعهم إلى حاكمهم ليعقضي يعقضي شرعهم

الركن الثاني السروق وشروطه عشرة الأول أن يكون ما لا فلا يقطع

سارقاً في الصغير حداً إذا باعه بل بغيره ولو لم يبعه أدب وعوقب ولو كان عليه

حلي أو ثياب تبلغ نصفها لم يقطع لثبوت بدل الصغير عليها ولو كان الكبر نائماً على سلع فسرقه

ومناع قطع وكذا السكران والغنى عليه والمجنون ولو سرق عبد صغيراً فقطع ولو كان كبيراً

لم يقطع إلا أن يكون نائماً أو مجنوناً أو مغمى عليه أو عجباً لا يعرف مولاه ولا يبره عن غيره

والمدبر وأما الولد والكتاب على أشكال كالفن ولو سرق عبداً موقوفة ثبت القطع الثاني

النصاب هو ربع دينار ذهباً خالصاً مضروباً بالسكة للعامة أو ما قيمته ذلك فلا قطع

فيما قيمته أقل من ذلك ولا فرق بين الثياب الطعام والعائلة والماء والكلاء والملح والتلج

والزرب والطين إلا أن في القتل والنخل والمجنون والحجر والصيد والطعام الرطب الذي

يسرع إليه الفساد والنصاب لكل ما يملكه المسلم سواء كان أصله أرباباً أو لم يكن ويقطع

سارق المحض العين الموقوفة مع بلوغ قيمتها النصاب والربع من الذهب الأبرز إذا لم يكن

ربعاً مضروباً لا يقطع فيه ويقطع في خائف وزنه سدين ديناراً وقيمة ربع على أشكال دون

العكس ولو سرق نصاباً بطناً آخر غير نصاباً أو دنائراً بطناً فلوس حد ولو سرق في نصاباً قيمة

أقل من نصاب وفيه جية ديناراً لا يعلم ففي القطع أشكال وهل يشترط إخراج النصاب دفعة

أشكالاً قريبة ذلك لا مع فصر الزمان ولو خرج نصف المبدل وترك النصف الآخر في

الحزن فلا قطع وإن كان للخرج نصاباً ولو أخرجه شيئاً فشيئاً وأخرج الطعام على التوصل

بأن سال من الحزن إلى خارج فهو كدفعة ولو جمع من البدن والمبشوث في الأرض المحرقة فند

النصاب فقطع لأنها كحزب واحد ولو أخرج النصاب من حوزين لم يقطع إلا أن يكونا في حكم

الواحد بان يشتمل على ما ثالث ولو حمل النصاباً ثلثاً لم يقطع أحد ما ولو حمل نصابين

فوجب أن يكون القيمة تبلغ نصاباً قطعاً لا باجتماعها المقوم الثالث أن يكون ملكاً

لغير الشارق ولو سرق ملك نفسه من المهرن والمستاجر لم يقطع ولو توفى الملك بغير

ملك لم يقطع وكذا الواحد من المال المشترك ما بطناً أنه قد نصيبه فإن لم يبدد فقد انقضا

ورجع عن هذا الأشكال في المطلب الثالث في

الأحكام واستقرت في

في النصاب مع الضعف

لا مع القوة بخلافه

أما الولد والكتاب على أشكال الأشكال

في المكاتب من أن لا انقطعت سلطنة السيد

عليه صواباً كما لو دس عموماً للغير من سرقه ربع دينار

فخرج في كتاب المكاتب المشرك كالقنقري ثم قال ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه لأن ملك سيد ليس تمام عليه فانه لا يعلم متى

ولا استعماله ولا أخذ ربح الجارية عليه قالوا أراد هذا المشرك

نصاباً فلا يقطع ويكون رجوعاً عن الأقل وإن أراد به المطلق فانه

يكون منافسة لكونه يتقيد بقتل السيد بقتل المملوك عامة

فإنه لا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

فلا يقطع عليه ولو سرق نصاباً لم يقطع عليه ولو سرق نصاباً

قطع نايابا ويقطع الاجبر اذا حرز من دونه وفي رواية لا يقطع ويحل على حالة الاستيذان
 وفي نسخة الشيخ عن سليمان بن عيسى عن ابي بصير عن رجل
 وفي الضيف قولان اجماعا عدم القطع مطلقا والثاني القطع مع الاحتراز عنه ولو اضاف الضيف
 بغير اذن صاحب المنزل فسرف الثاني قطع ولا يقطع عبدا الانسان بالشرقة من مال مولاه
 وان انتفت عنه الشبهة بل يؤوب وكذا عبدا الغيبة بالشرقة منها ولو حصلت الشبهة
 الحاكسة قطع ايضا كما لو ادعى صاحب المنزل الشرقة والمخرج الاتهام منه او الابدان
 او الاذن في الاخراج والقول قول صاحب المنزل مع يمينه في المال لا القطع وكذا لو قال المال
 لي وانكر صاحب المنزل حلف صاحب المنزل ولا قطع **السابع** اخراج النجاس من المحل فلو
 اخرج بالكر الموضع الحصين والمونة وحرره جفظمه وهذا

والأذن في الأخراج والمولون صاحب المثل
 لي وإنكر صاحب المنزل حلف حصا المنزل ولا قطع **السابع** اخراج التصان من الحرم فلو
 نعب واخذ التصان أحد فيه ما ينقصه عنه قبل الأخراج ثم أخرجه كان يحرق التوب
 أو يذبح الشاة فلا قطع ولو أخرج التصان فنقصت قيمته بعد الأخراج قبل الرافعة ثبت
 القطع ولو ابتلع داخل الحرم التصان كاللؤلؤة فإن تعدد أخراجها فهو كالتالف لا حد ولو
 اتفق خروجها بعد خروجها من الحرم وبضمن المال وإن كان خروجها تاما لا يبعد وبالنظر
 إلى عادته قطع لأن يجزى مجزئ بدلا عما في عاء ولو أخرج المال وعاده إلى الحرم قبل
 لم يسقط القطع لحصول التمسك وبه شكل بقاء من أن القطع موقوف على الرافعة
 فإذا دونه إلى ما كره سقطت المطالبة ولو هلك الحرم بجماعة فأخرج المال أحدهم اختص
 ولو قتره أحدهم فأخبره أخره فقطع على المخرج ولو وضعه الذخل في سطر التمسك أخرجه
 الخارج قبل لا قطع على أحدهما لأن كلامها لم يخرج عن كمال الحرم **الثامن**
 أن يملك الحرم مفردا أو مشتركا ولو هلك هو وأخرج أخره بقطع أحدهما
التاسع أن يخرج المانع بنفسه أو بالشركة من حرم ما بالباشرة أو التسبب مثل
 أن يضعه على ظهر دابة في الحرم ويخرجها به أو على جناح طائر من شأنه العود إليه ولو لم يكن
 فهو كالتلف وإن اتفق المودع أو يشتد به بل تم يجنب به من خارج أو يامر جنبا غير
 متهرب أو يجنبوا بأخراجه فإن القطع يتوجه على الأمر به لأن الصبي المجنون كاللأله
العاشر أن يأخذ شرا فلو هلك فهو ظاهر وأخذ لم يقطع وكذا المستامن
 والمودع لو خان **الركن الثالث** الفداء وهو الأخراج من حرز حرز سر وفيه
 مطالب الأول الحرم وهو ما بعد في الحرم حرز عدم تنصيص الشارع عليه فيجاء على
 الحرم وهو متحقق فمأ على سائر فخطر لكونه ملحوظا دائما ومغفلا عليه ومغفلا ومودعونا

قوله لا ولي القطع مطم لأنها في حيز
 ومن قولهم
 لا قطع على سارق
 الأمر على الكسب والقطع الأول
 واطلاق قولهم لا قطع على سارق
 الأمر على الشجر بل على الغالبه يكون
 الاشجار وغيره كالبساتين والصحف
 قوله وليا بغيره أي فاش الباعث أي الباعث في ذلك
 ولباعته جمع البائع فاش الباعث وجمع لما حاله كناية
 بآية ١٢

قوله لا ولي القطع مطم لأنها في حيز

وقيل كل موضع ليس فيه المالك الدخول اليه الا بانه فلا قطع على من سرق من غيره من كالا
 والحائز والمواضع المتأبنة والمأذون في عشاها كالمسجد الامع المراجعة الدائمة على اشكال
 وفي قطع ستارة الكعبة اشكال ولا قطع على من سرق من الجيب الكم الظاهر من ويقطع
 لو كان باطنين ولا في ثمره على شجرها بل بعد قطعها واحراقها ولو كانت الشجرة في
 موضع محرر كالدار فالاولى القطع مطم ولا على من سرق ما كولا في عام مجاعة وحسن
 الاموال بخلافه بخلافها فمن الاثمان والجواهر الصناديق تحت الاقفال والاعلاق
 الوثيقة في العرن وحوز الثياب ما خفي من المناع كالصفر والتماس في الدكاكين البيوت
 المغلقة في العرن ولو كانت مفتوحة وفيها خزائن مغلفة فالحزائر حرز لما فيها وما خرج
 عنها فليس بحرز الامع مراعاة صاحبها والبيوت في البساتين والصحراء ان لم يكن فيها احد
 فليس حرزا وان كانت مغلفة وان كان فيها اهلهما وحافظ فحرزة ولا اصطبل
 حرز للدواب مع العلق والمراعاة على اشكال وفي كون اشرف الراعي على الغنم في الصحراء
 حرز انظر والموضوع في الشارع والمسجد محرر بلحاظ صاحبه بشرط ان لا ينلم وان لا يكون
 ظهروا وان لا يكون هناك زحام يشغل الحرس عن حفظ المناع والمخوطين الضعيف في
 الصحراء ليس محرزا اذ لا يبالى به والمخفوظ في قلعة محكمة اذ لا يلحظ فليس بحرر وليس التو
 حرزه وكذا التوسد على ماله من ولو كان المناع بين يديه كفاش الترابين والباعث في
 دربا ودكان مفتوح وكان مرعيا له بنظر اليه فهو محرر على اشكال ولو نام او كان غائبا
 عن مشاهدته فليس بحرر والدار البيل بحرر وان نام صاحبها اذا كانت مغلفة ولو كانت
 مفتوحة وصاحبها لم يحرس على اشكال والا فلا وان اعتمد في القمار على ملاحظة الجيران
 ولو ادعى السارق انه نام سقط القطع والخيام ان نصبت اقترلى للملاحظة ولا يكفي احكام
 الربط وتضييد الامعة عن دوا المخط والدواب محرزة بنظر الراعي في الصحراء اذا كان
 على نشر وفي كون القطار محرزا بالقائد بنظره اشتراط سابق معه بل بحرر بنفسه ما دام
 بيد والركب بحرر مركوبه وما امامه والسائق جميع ما قدامه مع النظر ولو سرق الجليما
 عليه صاحبها ثم جلبه الاثر في يد صاحبها ولو سرق من الثمار ولا حافظ به فلا قطع
 ولو كان فيه حافظ فلا قطع ايضا ما لم يكن فاعدا على المناع لانه ما ذون في الدخول فيه
 فصا كسرقه الضيف من البيت المأذون له في خوله ولو كان حيا النياب ناظرا اليها

قوله لا ولي القطع مطم لأنها في حيز
 من قولهم
 لا قطع على سارق
 الأمر على الكسب والقطع الأول
 واطلاق قولهم لا قطع على سارق
 الأمر على الشجر بل على الغالبه يكون
 الاشجار وغيره كالبساتين والصحف
 قوله وليا بغيره أي فاش الباعث أي الباعث في ذلك
 ولباعته جمع البائع فاش الباعث وجمع لما حاله كناية
 بآية ١٢

مقام کے روبرو

PSA.

ومن صدق اسم الحزن عليها الآن الشارع
عشر طه كونه عزاء ولم يفتقر في الفصحى والاملا

نصا يا من مال الفانصيب لا يطع عليه
لا تاتنا منك الحزن لا لتسرقه منا

كان الظاهر انه نقض للشرق والافريق عند المقام
اشتران هناك العرب واخذوا غير النقص قطع لوجوه هناك

الفأصب لم يقطع لأنه فيحق بهنك الحجر لاجل ماله وادوا
الحذر منه شافقدا خذ من غير من اجناسه

على أشكال الأمل في المستقبل

السلامة
أبسطه ففرع على معصية
أرجع بالسلات فليكون
أشقى منه فلا تتركوا
أفكر لا ينبغي من
أفكر لا ينبغي من
أفكر لا ينبغي من

وَالْآنَ مِنْكُمْ مَنْ يَشْرِي بِنَفْسِهِ بِمَا كَفَرَ بِهِ فَكَذَّبُوا عَنْهُ إِذْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ فَهُمْ لَمَمٌ يَلْمُونَ

ما تارب في...
الاجابة ان الاشكال
احدها ما نشاءه
انا كان فطر بي
مضوح طريفا ولان
الا شياء ولان
المغني لان

واحد يخرج اه اشارة بقوله الخ فيل حسن وهو ان
احد الامرين لانم وهو اما بنون القطيع او انما

القطع لولاً فان كان الاو
يبت في الموضعين
والآلة فط

أما ينشئ المعنى الأول وليس بوجوب القطع به

أخيه جليلي

فرقت غم من قهر بطنه ولا قطع على السارق وان تعاهاها التامى بالنظر والحفظ فرقت

مع الحفاظ ان اخذ من اجر الحائط او خشبه نصيبا في هذه الحال وجب قطعه ولو هذه

كان معلقا ومفتوحا على سبيل البصيص سيقاه ان كانت الدار حرة بالهجران وبالحفظ

عاشاكا اولو رقي بار مسداوش شام سقغه لوقطه والقوس : لكك فلو نذ و

ولم يأخذ عز بن تكرر وفات السلطان كان له قبله الردع وليس القبر حرز الغفر ^{مطهر} ^{لا تسمع في الأرض فاحذر}

كان الكفن منه والاجتبي ان كان منه ولو كان الحزن ملكا للتعارف الا انه في هذا الموقف

عن غير المالك ولو كان في الحزن ما لم يغصبوا للشارق فخذ غير المغصبون لا فرق بين

جاء التقصيد المطلب لثاني في ابطال الحزن وهو بالثقب وفتح

بطلع للمالني وبهم ولوا سرقا في سبب والاخذ قطعان ببع صديق كل منها نصيبا
 ولان الثلث اربعين المية ثلثه
 ولان الثلث اربعين المية ثلثه

أو التماس على الذ الواحد من الشفاف في الضرب شركة بخلاف قطع العضو في الفصايص

الاول ولو وضعه خارج الحزن فعليه دون الثاني ولو وضعه في وسط النقب فخذ

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

من انحرزها عايدة ومن استغ

ان خان الحسنه لا غير تم بجدد

答

القطع
بما هو عليه
في كل واحد

ولم يظفر به جرحا واحدا ولا يستحق جرحا بالزيت للعلل اليه نظر وليس بواجب
وموت عليه ولو كانت يده نافضة اصبعها بالثالث حتى لو لم يبق سوى اصبع غير الابهام قطعت
دون الاربعه والابهام ولو كانت اليدين مثالا قطعت ولم يقطع اليدين وكذا لو كانت اليسرى
مثالا او كانت الايمن ولو لم يكن له يدا ولو ذهبت اليدين بعد الجراحة قبل القطع سقطت
سرى ولا يمين لم يقطع يسرى وقبل رجله ولو لم يكن له يدا و قطعت رجله اليسرى ولو لم يكن
له يدا ولا رجلا خيس ولو كان له اصبع زائدة ولم يكن قطع الاربع الابهام قطع ثلث ولو قطع
الحذاء اليسرى عدل من دون ذلك المقطوع فعليه القصاص والقطع باق ولو نزلها اليدين فعلى
المحدد الدية وفي سقوط القطع اشكال بخلاف من الزيادة المقضيه لعده بعد قطع الشمال
ومن عدم استيفاء الواجب لو كان على عصم كفان قطعنا الاصابع الاصلية وعلى النار
رد العين ان كانت باقية ومثلها او قيمتها ان لم تكن مثلية مع التلف ولو نقصت فعليه
الارش ولو كان لها ارجع فعليه الاجر ولو مات المالك ذها على ريشه فان لم يكن وارث فلا
فاذ سرق ولم يبق عليه فسرقي ثانيا قطع بالاولى بالاخيرة واغرم المالكين ولو قاطعت اليدين
بالسرقة فاسكت حتى قطع ثم شهد بالسرقة الثانية ففي قطع الرجل فولان ولا يقطع الا
مطالبة المالك فلو لم ير فيه لم ير فيه الامام وان قامت اليدين وعرف الحاكم بغيره ولو
المالك العين او عفى عن القطع قبل الرضا سقط القطع ولا يسقط الوعوى او وجهه بعدها
ولا يضمن سرقة الحد وان اقيمت في خرايرد ولو اقر قبل المطالبة والدعوى ثم طال القطع ح
لا قبله ولا فرق في الحد بين الذكر والانثى ولا المحرم ولا العبد واذا خلف الشاهدان
القطع مثال بينهما اعمدها اثر سرق فويا وقال الاخر سرق كتابا او شيئا واحدا ايشه
بهر يوم الخميني الاخر للجمعة او اثر سرق من هذا البيت والاخر من بيت اخوان بينهما
ايعدها اثر سرق فويا اجزى الاخر اسود ولو قامت اليدين بالسرقة فانكر بل ينفذ الى الكاثر
فان ادعى المالك السابق احلف المالك وسقط القطع ولو كل احلف الاخر وفضى عليه
المقصد السابع في حد المحارب فيه مطالب الاول المحارب
من اخط السلاح وجرحه لاختافه الناس في براويج لا كان او غار في صرور غيره ولا بشرط
التاكيد ولا العدة بل الشوكه فلو غاب المرأة الواحدة بفضيلة فقه فاطمة طريق ولا
يشترط كون من اهل الرية على اشكال ومن لا شوكه له خلص من حيث قطع الطريق للمجرم مع

فيما يراه بان هذا هو المقطوع لاحق الله وعند بعض اهلنا ان حق الله
ومن فقه الحدائق
فيما يراه على هذا المأثور
الحكم كونه القصاص من بيت المال
وعلى هذا ما هو على المقطوع ويتفرع
على انه لا يوجب ان يخلق اليدين المقطوعين
رفعة كادى عن الشئ على الله عليه والمائة اربعة
وقال طحان قال اهل الطب ان الشلاء متى طاعت بغيره فله
مغفرة كانت كالمغفرة وان طاعت على قطع الشلاء وقيل
ان البراج وابن حزم والمصنف قطع ونظرا لثبوتها اوجب القتل
في الحد وجب الاجتهاد الاجل بقا النفس بقوله في حد
فكذلك لا يكون له على الاقدام والاعضاء
لو كان له يدا ولا رجلا خيس ولو كان له اصبع زائدة ولم يكن قطع الاربع الابهام قطع ثلث ولو قطع
الحذاء اليسرى عدل من دون ذلك المقطوع فعليه القصاص والقطع باق ولو نزلها اليدين فعلى
المحدد الدية وفي سقوط القطع اشكال بخلاف من الزيادة المقضيه لعده بعد قطع الشمال
ومن عدم استيفاء الواجب لو كان على عصم كفان قطعنا الاصابع الاصلية وعلى النار
رد العين ان كانت باقية ومثلها او قيمتها ان لم تكن مثلية مع التلف ولو نقصت فعليه
الارش ولو كان لها ارجع فعليه الاجر ولو مات المالك ذها على ريشه فان لم يكن وارث فلا
فاذ سرق ولم يبق عليه فسرقي ثانيا قطع بالاولى بالاخيرة واغرم المالكين ولو قاطعت اليدين
بالسرقة فاسكت حتى قطع ثم شهد بالسرقة الثانية ففي قطع الرجل فولان ولا يقطع الا
مطالبة المالك فلو لم ير فيه لم ير فيه الامام وان قامت اليدين وعرف الحاكم بغيره ولو
المالك العين او عفى عن القطع قبل الرضا سقط القطع ولا يسقط الوعوى او وجهه بعدها
ولا يضمن سرقة الحد وان اقيمت في خرايرد ولو اقر قبل المطالبة والدعوى ثم طال القطع ح
لا قبله ولا فرق في الحد بين الذكر والانثى ولا المحرم ولا العبد واذا خلف الشاهدان
القطع مثال بينهما اعمدها اثر سرق فويا وقال الاخر سرق كتابا او شيئا واحدا ايشه
بهر يوم الخميني الاخر للجمعة او اثر سرق من هذا البيت والاخر من بيت اخوان بينهما
ايعدها اثر سرق فويا اجزى الاخر اسود ولو قامت اليدين بالسرقة فانكر بل ينفذ الى الكاثر
فان ادعى المالك السابق احلف المالك وسقط القطع ولو كل احلف الاخر وفضى عليه

القطع
بما هو عليه
في كل واحد

القطع
بما هو عليه
في كل واحد

قوله أما الصبي لو ادبره قول الشيخ
 ٢٧٤ القلبي
 الضبي والرقبي
 ان الصبي غير مكلف لنا
 ديب
 للاصلاح بظن السلامة
 فانفق الوت شتر منا والقل اما
 المرأة فان نادى بها على فعل الحرام او تركه كذا
 تفر من باب التكليف ومن حله التفر او المحذور فلا
 دية له لكن يشك في سميته ما فعل المرأة ناديا محاربه
 قوله
 والافق يقول نظر اقرب المداة من حيث انه ادعى امرها
 ومن ان الشارع جعل البتة طريفا مشروعا على الشو
 الاحكام وقد تحققت فوجيب الحكم بها
 اصنع

مکمل

قوله وان لم يدخل بها على الاقوى اه انقول
 ٢٤ حليل القوه
 ان حكم المزدحم
 فله حكم الميت اجماعا
 الاحكام ان زوجته تستعدده
 الوفاة من حين ارتداده سواء دخل
 الا من حبسه تركه قد ينفخ فيه الموت قبل
 التخلو فلا يلزم له الاصل ايضا

المطلب الثاني

فان بلغ مسلماً لا يجث وان اخار الكفر بعد بلوغه استنب فان تاب الا قتل ولو قتل فانه قبل
وصفة الكفر قتل به سواء قتل قبل بلوغه او بعده ولو علق بعد الرقة وكانت امه مسلمة فكالا
وان كانت مرتدة والصل بعد ارتدادها معا فهو مرتد يحكم بها الا يقتل المسلم بقتله وهل يجوز
استرقاقه قبل علمه لان كافرين كافرين وقيل لا لان اباه لا يسترقى التحريم بالاسلام فكذا الولد ^{يقتل بما ارتد عنه}
فاذ بلغ واخار الكفر استنب فان تاب الا قتل سواء علق قبل الارتداد او بعده واقام ولد الكافر

المطلب الثالث

المطلب الثالث في امواله ونصرت فانه المرتد ان كان عن فطرة زالت املكه عنه
في الحال وقمت امواله اجمع بين ورثته وبات زوجته وامرت بعده الوفاة في الحال وان اراد
بها على الاقوى ان التحق بدار الحرب او اعظم بما يحول بينه وبين الامام او هرب ان كان عن غير فطرة
لنزل املكه عنه ويحجر الحاكم على امواله لثلاثين سنة فيها بالانكلاف فان عاد فهو حق بها
وان التحق بدار الحرب حفظت وبيع ما يكون الفبطة في بيعهم كالحجويون فان مات وفل
الى ورثة المسلمين فان لم يكن له وارث مسلم فهو للامام ويقضى من اموال المرتد عن فطرة دينه
وما عليه من الحقوق الواجبة قبل الاندلس من مهر وارث جنانية وغير ذلك ولا يقضى بما يجتهد
وان كان للعامل جاهلا لا يقال امواله الى ورثته ولا ينفق عليه كذا يقضى الدينون والحقوق
عن المرتد عن فطرة وان تجددت وينفق عليه مدة ردته الى ان يتوب ويقبل لكن لا يمكن من
التصبر فيها والقضاء للتمتع وكافي للحقوق عليه ويقضى عنه نفقة الغريب مدة الردة ويقضى
ما لم يرد بالانكلاف حال الردة عن غير فطرة وما يجتهد له من الاموال بالاخطاب الا انها
او التمس او الضيد او ايجار نفسه فهو كمواله اما المرتد عن فطرة فالاقرب عدم دخول ذلك
كله في ملكه وتصرفات المرتد عن غير فطرة كالمبنة والعنق والتديس والوصية غير مناهة
لان محجور عليه فان تاب نفذ الا العنق ويضيق ما لا يتعلق بامواله وهل ثبت المحجور دار الردة

اذ انما الله عز وجل لا يهدي القوم الظالمين
 فليكن منكم من سمع النداء فلم يسمع
 منه لعلنا نحذر ولعلنا نكون
 من المذنبين

فانکے شان و خور کون
فانکے شان و خور کون

قوله بقاء من خلفه بسبب غير مقتضاه ومن
 كون الاكل
 سببا في هلاكه
 واختار التفسير في قسط
 القود لا لولا ان الموت لم يهلك
 في الجرح وهو انشاؤا للصحة في تركه وهو
 المقتول بحارة

قوله بقاء من خلفه بسبب غير مقتضاه ومن كون الاكل سببا في هلاكه واختار التفسير في قسط القود لا لولا ان الموت لم يهلك في الجرح وهو انشاؤا للصحة في تركه وهو المقتول بحارة

ولو كلفه والقاه في ارض غير معهوده بالسباع فاشقوا فتراسه ضمن يديه ولا قصاصا ولو لم
 يركبها عقورا فقتله فهو عمد وكذا لو القاه الى اسد ولم يتمكن من الفرار عنه فقتله سواء كان في
 مضيق او برية ولو القاه الى البحر فالنقر الحوت قبل وصوله فعليه القود على اشكال بقاء من
 خلفه بسبب غير مقتضاه بضم الذبة اما لو وصل فالنقر بعد وصوله فانه عمد ولو القاه
 في ماء قليل فاكله سبع او النقر حوت او متاح فعليه الذبة لا القود ولو جرحه ثم عضه الاسد
 وسرنا فعليه القصاص بعدد نصف الذبة عليه وكذا لو شاكه في القتل من لا يقتض منه كالا
 لو شارك في قتل ولد وكما لو شارك عبدا في قتل عبدا فان القصاص يجب على الابنة
 والعبد دون الابن لكن يؤخذ منها نصف الذبة او القيمة يدفع الى الفتى منه ولو جرحه
 ونهشه حية فان منها فعليه نصف الذبة او يقتض بعدد النصف ولو جرحه مع ذلك

المطلب الثالث
 في قتل الجاني عليه اذا جرحه فداوى جرحه بما فيه ستم فان كان مجعرا فلا قود على الجاني بل
 عليه قصاص الجرح خاصة والغائل هو المجرع وان لم يكن مجعرا والغالب معه التسليم او التلف
 فالتقوى الموت سقطا ما قبل فعل المجرع ووجب على الجرح ما قبل فعله فيكون الجاني بمنزلة ما
 يقتض من الجاني بعد رد نصف الذبة وكذا لو خاطب جرحه في لحم حتى فأت منها ولو قدم اليه
 طعاما سموا فان علم وكان متميزا فلا قود ولا ذبة وان لم يعلم فاكل فأت وللولى القود لا ان يأت
 ضعيفا لغزو وسوا خطه بطعام نفسه قدم اليه او اهداه اليه او خلطه بطعام الاكل ولم
 يعلم او بطعام اجنبي قدم اليه من غير شعور احد ولو قصد قتل غيره الاكل ضمن دية الاكل ولو
 جعل السم في طعام صحت المنزل فوجده صاحبه فاكله من غير شعور فأت قبل عليه القود ويجعل
 الذبة ولو جعل السم في طعام نفسه جعله في منزله فدخل انسان فاكله فلا ضمان بقصاص ولا
 دية سواء قصد قتل الاكل او لا مثل ان يعلم ان ظالما يريد بهجودا فترك السم في طعامه
 ليقتله اذا ريقتم اليه لو دخل جعل باذنه فاكل الطعام المسموم بغير اذنه لم يضمنه ولو كان
 السم مالا يقتل غالبا فهو شبه عمد ولو حفر بئر ابعيد في طريقه فدعا غيره مع جملته فوض
 فأت فعليه القود لا تميزا يقتل غالبا **المطلب الرابع**
 ان يشارك انسان آخر
 اذا اشترك اثنان ضاعدا في قتل واحد فتلوا باجمع بعد ان يرد الولي ما فضل
 عن ذبة المقتول فباخذ كل واحد ما فضل من ذبته عن جانيه وان شاء الولي قتل واحد

قوله بقاء من خلفه بسبب غير مقتضاه ومن كون الاكل سببا في هلاكه واختار التفسير في قسط القود لا لولا ان الموت لم يهلك في الجرح وهو انشاؤا للصحة في تركه وهو المقتول بحارة

قوله ويمتثل للذبة الا ان هذا الشرح في تركه ووجه ذلك
 ان تركه يوجب الاكل فله يلزم القصاص بسبب
 عليه الذبة لا تميزا فكله بالتم وهو من تركه
 في اكله وهذا قوي وتعلق الك
 مع القصاص لا يقتل لا ينج
 من قوة عاقبه

[illegible][illegible]

والجمله انما هي الموتي فالفصا ص على الامر لان المباشرة كالله ولا فرق بين الحر والعبد ولو لم
كان متممها فغير بالحق فلا قود والذية على عاقلة المباشرة وقبل يقتض منه ان بلغ عشرين
والملوك الممنوعين من قتلهم وقيل ان كان الملوك صغيرا ومجنونا سقط القود ووجبت
الذية ولو قال اقلني اولا فقلتك لم يحسن القتل فان فعل في القضا اشكال بشيء من اسقاط
حقه بالذبح فلا يسقط الوارث ومن كون الاذن غير صحيح فلا يرتفع العمدان كما لو قال اقل
نبداء والا فقلتك ولو قال اقل نفسك فان كان متممها فلا قود وهل يحقق الاكراه في العاقل
هنا اشكال وان كان غير متمم فلي المزج القود ولو قال قطع يدي هذا والا فقلتك كان القضا
على الامر لتحقيق الاكراه ولو قال قطع يدي هذا وهذا والا فقلتك فاخار الكراه احدا في القضا
اشكال بشيء من تحقيق الاكراه ولا يخلص الا ما حدها ومن عدم الاكراه علم النفس

الثاني شهادة الزور وقد في القاضى داعية الفضل غالباً من حيث الشرع فيما

به القصاص ولو شهد اثنان بما اوجب القتل كالقصاص والرزة او شهد اربعة بالزنا او
 اللواط فقتل وثبت انهم شهدوا بعد الاستيفاء لم يضمن الحاكم ولا الخلد وكان القفو
 على اليهود لانهم سبب متلف بعادة الشرع ولو عرفت الويت يكون عالم بالزنا ويرهم
 وبأشرف القصاص القصاص عليه ون اليهود وبأشرف القصاص على التهمة وخاصة على
 يشاء من استناد القتل الى الشهادة والطلب فان شكها ففي النصف أشكال وكذا الوشهاد
 فارجعوا وعزوا فاعتد الكذب بعد القتل فعليه القصاص **الثالث** ما نزل بالثبوت

فَوَرَجَعَا وَعِزُّ رَبِّهُمَا وَلَهُ الْحُكْمُ إِنَّ رَبَّهُ لَسَدَ الْبَصِيرِ

نولي للمرضى الاحياء ولا شرعيا كقديم الطعام المسموم الى الضيف حفر بئر في الداهية
 ونظن ان اسما عند دعاء الضيف ويحب فيه القصاص ولو فعل السب قدر الفصول على
 دفعه فان كان السب مهلكا والدفع غير موثوق به كاهل علاج الجرح وجب القصاص
 على الجراح فان نفذ العيان كالوفخ غير مدمر فلم يصعب حتى ينفذ الدم او ترك في ماء قليل فبقى
 مستلقيا في حفرة غير مغطاة فلا قصاص وان كان السب مهلكا والدفع ممكن سهل كالواثق
 من جرح السنان في ماء كثير فلم يسهل حمل القصاص لا مكان الدهش عن التسامح

المطلب الثاني في اجتماع السبب المباشر وأقسامه ثلثة الأول ان يبدل السبب

للبشارة وهو فيها اذ الركن المبشرة عدواً لفضل القاضي الجليل لبشهادته الزكية الفصاح
على اليهود الثاني ان جبر السبب مغلوبا كما اذا القاه من شاهق فاضر منه ذوسيف قد

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل

بنصفين فلا تصاع على المتعريف ذلك ولا بخلاف ما إذا التفتة الموت عند الألفا إلى الألفا

٢٨٣

قوله فوضت منه من حيث أه

قال في
 لا بد من عليه
 القصاص ثم لو قال
 الخرج عهدها ما أتت لأما
 فشا وتلفتت ذلك جميعا لوجه أنه
 شبهة وبسطها القصاص وبسطه الذية
 عليه هو فوضت أما لو قدر على من الشهو وعلى
 الشرع عند الأمر وتولد كان عليه القصاص عار سرك

إذا اعتنا بفعل الموت فأنه كصل نصوب في حق البر الثالث أن يعتدل التواشاة
 كالأكراه مع القتل وهنا القصاص على المباشر ولاديه على الكره بل يجيب دائما ولا كفارة

أيضا ويمنع من البراءة على أشكال ولو أكرهه على صعود شجرة فزلق رجله فأت حوب

الضمان ولو أكرهه متعلبا بعهده من الضرر عند المخالفة فهو كالأكراه ولو أكرهه

الطاعة يقتل بغير علم فسق الشهود عليه فهو شبهة من حيث أن مخالفة السلطان غير

فمنه وكون القتل ظلما بخلاف العبد إذا أمره سيده بالقصاص على العبد ولا يباح بالأكراه

القتل ويباح به ما عداه في أظهار الغلبة الشراء والزنا وأخذ المال والجراح وشرب الخمر

الأفطار ولا أثر للشرط مع الباشرة كالحاق فرع الرمي ولو أمسك أحد وقتل الآخر ونظرنا

قتل القاتل وخطأ المسك بدأ التيسر وسملت عن الناظر **المطلب الثالث**

في طمان الباشرة على مثلها وبجكم بتقديم الأقوى كالوجرح الأول وقتل الثاني فالفضل

على الثاني ولو انتهى الأول إلى حركة المذبوح فقد ه الثاني فالقصاص على الأول ولو قطع

أحد ما يده من الكوع والآخر من الرقب فهلك بالشرية فالقود عليه إلا أن سرتة الأول لم يقطع

بالثاني لشباع الله قتل الثانية بخلاف ما لو قطع واحد يده ثم قتله الثاني لانقطاع

الشرية بالتجديد ولو كان الجاني وأحد دخلت ذيرة الطوف في ذيرة النفس إجماعا فإن جئت

صلحا فاشكال وهل يدخل قصاص الطرف في قصاص التنق قبل ثم إن عتدت الضربة

وان فرق لم يدخل ولو سري القطع إلى التنق فقصاص في التنق لا الطرف ولو قتل

مريضا مشافرا وجب القود ولو قتل من شرع في الترع وهو يموت بعد يومين أو ثلاثة فقتل

وجب القود ولا تفرق قتل مستقر العجوة ولو قتل رجلا في دار الحرب على ذمة أهل الشرك فإن

مسلم فلا قصاص نجب الذية والكفارة ولو قتل من ظن أنه قاتل أسير فلا قصاص ويجب الذية

ولو قال بقتل إن أتي جبا وجب القود ولو ضرب مريضا فقتل صححنا ضرب الجاني على الجاني

وجب القود وانظر الضمة لا يجزئ الضرب **المقصد الثاني** في شرائط القصاص

وهي خمسة الأولى التماثل في الحرمة والرق الثانية التماثل في الدين الثالث استقاء القود

عن القصاص منه الرابع المساواة في القتل الخامس احترام المقتول فهنا فصول **الأول**

في الحرمة وفيه مطالب **الأول** في جنابة الأحرار بعضهم على بعض وبقتل الحر بالحر

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل
 أي لا تأكلوا أموالكم من أموالكم بالباطل

والتحرر بالحرقة والحرقة بالحر ولا يؤخذ من تركها شيء والحر بالحرقة بعد رد فاضله بينه
ولو امتنع الولي أو كان فقيرا فلا قربان له المطالبة بدية الحر إذا لا سبيل إلى طل الدم ويقضي
للرجل من المرأة في الأطراف ولا يرجع فيه وللرأة من الرجل وللداء ما لم يتبع ثلث دية الحر
ويشاوران فيه وقصاصا فإذا بلغت ثلث دية الحر سقطت المرأة وصارت على النصف فقط
لها منه مع رد الثقاوت فلو قطع ثلث أصابع منها قطع مثلها منه وقصاصا ولو قطع أربعا
لربط قطع الأربعة الأبدرد دية أصبعين وهل لها القصاص في أصبعين من دون رد أشكال
ويغوى الأشكال لو طلب القصاص في ثلث والعفو عن الأربعة فان أوجبا أحده أصبعين
فلا طالب برأى لأرثا ولا قصاصا وهل يخرج الأقرب لك ولو طلبت الدية لرجلها
أكثر من ما تبين هذا إذا كان القطع بضربة واحدة ولو كان بضربات ثبت لها دية الأربعة
أو القصاص في الجميع من غير رد ولو قتل حرين فليس لأولياءهما ما سوف قتله فإتيها بد
استوفى وليس لها المطالبة بالدية إذا قتله ولو قتله أحدهما فالأقرب إن للأخر أحد
الدية من التركة ولو قطع بين رجل ومثلهما من آخر قطعت بينهما بالأول ويساره بالثاني فان
قطع بد ثالث قبل وجبت الدية وقبل يقطع رجله وكذا لو قطع أربعا ولو قطع ولدا بدله ولدا
فعله الدية لغوت محلا الاستيفاء ولو قتل الجماعة واحدا اقتصر منهم وكذا لو قطعوا طرفا
فلو اجتمع ثلثة على قطع يده أو قلع عينه اقتصر منهم بعد دية ما يفضل لكل واحد منهم عن جثته
وله الاستيفاء من أحد ويرد الباقيان على المقتصر منه فد رجائيهما ويحقق الشركة في ذلك
بالاشتراك في الفعل ولو قطع أحدهم ثلث اليد والثاني ثلثا الآخر وأكمل الثالث أو وضع أحد
النه فوق يده والأخر تحتها واعتما حتى بلغت الأكتان فلا قصاص على واحد منهم باليد بدل
خا فله جانيته لأن كل واحد منهم قد نزع رجائيه عن جثته أما الواحد الثالث فله واحد
عليها حتى قطعوا اليد تحققت الشركة وكذا لو قطع أحدهم بعض اليد والثاني في موضع آخر
والثالث في موضع ثالث وسرى الجميع حتى سقطت اليد ولو اشترك حر وحررة في قتل حر
فلولي قتلها وهو دية نصف الدية إلى الرجل خاصة وقيل بعسم اثلاثا وليس بجديد وله قتل الز
فلودي الرية إلى وليائه بها وقيل نصفها وليس بعهد وله قتل الزنة واحد نصف الدية
من الرجل ولو قتل امرأتان قتلته ولد إذا قتلها قتلها مع دية ولو قتل أكثر فلولي قتل
بعد رد فاضل بينهم بالتسوية فلو قتل ثلاثا بقدر امرأة إلى الجميع وله قتل اثنين فترة الثالثة

فكذلك قبل قطع
رجل أو اليد أو
أحد من أعضائه
المحقق ويخرج
الثاني قول الشيخ
في المحرمات من
عامة قال لو قطع
قلعت يده ورجله
عن القصاص عليه
الصلوة والسلام
عامة رحمه الله

فكذلك قبل قطع
رجل أو اليد أو
أحد من أعضائه
المحقق ويخرج
الثاني قول الشيخ
في المحرمات من
عامة قال لو قطع
قلعت يده ورجله
عن القصاص عليه
الصلوة والسلام
عامة رحمه الله

جانيته لأن البان
مقتول الزنا
على نفس كان
بالفاضل

هذا إذا كان
مسؤولا عن القتل
بأن حر أو حررة
لعمد من الزنا
أو من الزنا

فكذلك

قوله فاحذر الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان

قوله فاحذر الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان

قوله فاحذر الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان

قوله فاحذر الرجل نصفه بتره لان

٢٨٥

الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان

ثلاث دبر الرجل اليها بالتوبة وله قتل واحد فترد الباقيان عليها ثلثتها بها وعلى الولي نصفه

دبر الرجل ولو قتل رجلا امرأة فلها الفصا صعدة فاضل دبر الرجلين عن جنايتهما

فترد الى كل واحد ثلثه اربع دبره وكل موضع يثبت فيه الرد فانه مقدم على الاستيفاء

ولا يقتل الرجل بالخنثى لشكل الابدرد القفاوت وهو ربح الدية ولا يقتل الخنثى

بالمرأة الابدرد ربع الدية عليها ويقتل الخنثى بمنزلها ولو اشترك رجل وخنثى في قتل

رجل فلا يبدل دية الخنثى عليها بالنسبة فاحذر الرجل نصفه بتره والخنثى الباقي

ولو اشترك في قتل امرأة فلا يبدرد ثلثه اربع الدية الى الرجل ونصف الدية الى الخنثى

المطلب الثاني

في الجناية الواقعة بين المالك وبين المالك يقتل العبد بالعبد

وبالامة والامة بالامة اذا كان المالك واحد ولخاذه ذلك وان كانا المالكين فكل

ان تساوا في القيمة ولو تفاوتوا فكل من يقتل الناصر فقيمة الكامل ولا يرجع مالكم

بشيء وهل يقتل الكامل بالناصر من غير رد الاقربا بتره لا بد من الرد فان لم يفعل كان له

ان يسرق منه بقدر قيمة عبده ولست بالقتول الجبار وان ساواه بين القضا والاسترقاق

ان عفى على مال ولم يعده مولا به وهل له الاسترقاق مع اجابة مولا له الى العادة الا ان

ولا يضمن مولى المقتل جنايته واذا عاده مولا فالاقربا بتره يعديه باقل الامر من ارش

الجناية وقيمة القاتل وقبل يعديه بالارش وان زاد على القيمة اما لو قتل العبد عبدا خطأ

فان الجبار الى مولى القاتل بين فكمه بغيره وبين دفعه الى مولى القاتل فان فضل منه

قوله فاحذر الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان

قوله فاحذر الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان
الرجل نصفه بتره لان

على الجاني ان يكون الاول يكون الجاني على الثاني وهو ملك الاول
انما ملكه الاول يكون الجاني على الثاني وهو ملك الاول
انما ملكه الاول يكون الجاني على الثاني وهو ملك الاول
انما ملكه الاول يكون الجاني على الثاني وهو ملك الاول

من الحرمة والمولى الجارين فان نصيب الوفاة من الجانية وبين تسليم حصته الرق بفاض
الجانية وقيل اذى نصف ما عليه فهو كالحرق ولو قتل عبد عبد بن كل واحد لا يشتركا
المولى ان لم يجر مولى الاول استرقا قبل الجانية الثانية ويكون الثاني وقيل بعقد الاول
لان حقه سبق وبسقط الثاني لغوات محل استحقاقه فان اخار الاول المال ضمن المولى الثاني
حق الثاني برقبته وكان له النصيبان فله بقى المال في ذمة مولى الجاني ولو لم يضمن ورضى الاول
بملكه تلقى بحق الثاني فان قلته سقط حق الاول وان استرق اشترك المولى ان ولو قتل
لجاعة فطلب بعضهم القيمة كان له منه بقدر قيمة حصته من المقتول وكان للباقين القود بعد
رد حصته نصيب من طلب الذية عليه ولو قتل عبدان عبد فلولاه الفضا من بعده فاق
قيمة الجانية عن المقتول فان فضلت قيمة احدهما عن جنايته ادى الى مولاه الفاضل وقته
وكذا الاخر ولو لم يفضل قيمة احدهما على جنايته كان لمولاه قلها معا ولا تثنى عليه
ولو فضل احدهما خاصة رد عليه دون الاخر ولا يجبر فاضل احدهما انفضا الاخر الا ان
يكون المالك واحدا لو طلب الذية كان على كل واحد من المولى نصيب قيمة المقتول وبعد
عبد الى مولى المقتول ليسترقه لجمع ان لم يكن في قيمته فضل عن جنايته والا استرق بقدر
الجانية ولو قتل احدهما فان زادت قيمة المقتول عن جنايته رد المقتصر عليه الفاضل واخذ
مولى الاخر فيه نصف عبد او بدفع مولاه عبدان ساوت فيهما جنايته او بدفع ما قبل
الجانية وكان الفاضل له ولو تجاوزت قيمة المقتول فودا قيمته المقتول او لا ادى مولى الجاني
الفاضل ولو قتل اثنان كان بقدر قيمة عبده وبشره مولاه من مولى الرقيق قدر ما مولاه
منه عوجه عبده فضا صا اما قيمة او جزء من الرقيق ولو ساوى الخسيس نصف قيمة الجاني
كان لمولاه من الرقيق بقدر نصف الاخر ولو كانت اقل فكانت **المطلب الثالث**
في الجانية الواقعة بين المالك والحر لا يقتل حر عبدا ولا امته سواء كان قنا او مدبرا او ام ولد
او مكاتب او مشروطا او مطلقا اذى من كتابته شيئا او لا سواء بقى عليه القليل والكثير ولو
كان عبدا اقل من ذمة الحر واكثر وسواء كان القائل ذكرا او انثى او خنثى وكذا لا يقتل
من انفق بعضه بالرق ولا يمين انفق منه اقل وان كانت قيمته اكثر بحيث يكون الباقي بعد
قيمة الجاني لجمع ولو لعتا الحر قتل العبد قبل قتل جسا للفشا وفي رد الفاضل اشكال
ولو قتل للمولى عبده اذ كفر وقيل يلزم بالقيمة صدقة وبغيره الحر قيمة عبده بغيره بغيره
الملك من المصلحة

من الحرمة والمولى الجارين فان نصيب الوفاة من الجانية وبين تسليم حصته الرق بفاض
الجانية وقيل اذى نصف ما عليه فهو كالحرق ولو قتل عبد عبد بن كل واحد لا يشتركا
المولى ان لم يجر مولى الاول استرقا قبل الجانية الثانية ويكون الثاني وقيل بعقد الاول
لان حقه سبق وبسقط الثاني لغوات محل استحقاقه فان اخار الاول المال ضمن المولى الثاني
حق الثاني برقبته وكان له النصيبان فله بقى المال في ذمة مولى الجاني ولو لم يضمن ورضى الاول
بملكه تلقى بحق الثاني فان قلته سقط حق الاول وان استرق اشترك المولى ان ولو قتل
لجاعة فطلب بعضهم القيمة كان له منه بقدر قيمة حصته من المقتول وكان للباقين القود بعد
رد حصته نصيب من طلب الذية عليه ولو قتل عبدان عبد فلولاه الفضا من بعده فاق
قيمة الجانية عن المقتول فان فضلت قيمة احدهما عن جنايته ادى الى مولاه الفاضل وقته
وكذا الاخر ولو لم يفضل قيمة احدهما على جنايته كان لمولاه قلها معا ولا تثنى عليه
ولو فضل احدهما خاصة رد عليه دون الاخر ولا يجبر فاضل احدهما انفضا الاخر الا ان
يكون المالك واحدا لو طلب الذية كان على كل واحد من المولى نصيب قيمة المقتول وبعد
عبد الى مولى المقتول ليسترقه لجمع ان لم يكن في قيمته فضل عن جنايته والا استرق بقدر
الجانية ولو قتل احدهما فان زادت قيمة المقتول عن جنايته رد المقتصر عليه الفاضل واخذ
مولى الاخر فيه نصف عبد او بدفع مولاه عبدان ساوت فيهما جنايته او بدفع ما قبل
الجانية وكان الفاضل له ولو تجاوزت قيمة المقتول فودا قيمته المقتول او لا ادى مولى الجاني
الفاضل ولو قتل اثنان كان بقدر قيمة عبده وبشره مولاه من مولى الرقيق قدر ما مولاه
منه عوجه عبده فضا صا اما قيمة او جزء من الرقيق ولو ساوى الخسيس نصف قيمة الجاني
كان لمولاه من الرقيق بقدر نصف الاخر ولو كانت اقل فكانت **المطلب الثالث**
في الجانية الواقعة بين المالك والحر لا يقتل حر عبدا ولا امته سواء كان قنا او مدبرا او ام ولد
او مكاتب او مشروطا او مطلقا اذى من كتابته شيئا او لا سواء بقى عليه القليل والكثير ولو
كان عبدا اقل من ذمة الحر واكثر وسواء كان القائل ذكرا او انثى او خنثى وكذا لا يقتل
من انفق بعضه بالرق ولا يمين انفق منه اقل وان كانت قيمته اكثر بحيث يكون الباقي بعد
قيمة الجاني لجمع ولو لعتا الحر قتل العبد قبل قتل جسا للفشا وفي رد الفاضل اشكال
ولو قتل للمولى عبده اذ كفر وقيل يلزم بالقيمة صدقة وبغيره الحر قيمة عبده بغيره بغيره
الملك من المصلحة

شأن الحرمة التي هي من الجاني ان يرد ليس انظر الى المال عاده
فقط وفي رد الفاضل اشكال يشاء من ان جنايته ليست
ساوية لغيره ومن ان قلته كذا فلا بد واختاره شيخنا
ولو قلنا بالمرتبة اخذ من القالب الذين لم يخذلوا أنفسهم
ويكون نفس التسليم هو المأخذ يرجع في الاعتناء
الى الموضع محاربة

من المصلحة
من المصلحة
من المصلحة

بما لا يملك من المال ولا من غيره من الأموال
بما لا يملك من المال ولا من غيره من الأموال
بما لا يملك من المال ولا من غيره من الأموال
بما لا يملك من المال ولا من غيره من الأموال

فقد رآه ولا فارق المنع له أقول ما صحته
المنع مع لا

المولى يكون المنع
للصحة والبقاء المانع لا يملك
مانع المانع من الغير ولا يصح
إذا جاز في بين أحدهما لا السيد
مع إعداده فلا حق للصحة يستلزم منع حق
وهو الحق عليه وقد وجب شرعا والأصل بقاءه ولا نه
أضراره وهو موقوف بالحق ويحمل الصحة لأن الحق
على التقلب يمكن الجمع بين الحقين باستثناء العبد

فقد رآه ولا فارق المنع له أقول ما صحته
المنع مع لا
المولى يكون المنع
للصحة والبقاء المانع لا يملك
مانع المانع من الغير ولا يصح
إذا جاز في بين أحدهما لا السيد
مع إعداده فلا حق للصحة يستلزم منع حق
وهو الحق عليه وقد وجب شرعا والأصل بقاءه ولا نه
أضراره وهو موقوف بالحق ويحمل الصحة لأن الحق
على التقلب يمكن الجمع بين الحقين باستثناء العبد

ان يدفع نصف القيمة إلى المولى
عنه فذهب العبد جناية من المولى
فقد رآه ولا فارق المنع له أقول ما صحته
المنع مع لا
المولى يكون المنع
للصحة والبقاء المانع لا يملك
مانع المانع من الغير ولا يصح
إذا جاز في بين أحدهما لا السيد
مع إعداده فلا حق للصحة يستلزم منع حق
وهو الحق عليه وقد وجب شرعا والأصل بقاءه ولا نه
أضراره وهو موقوف بالحق ويحمل الصحة لأن الحق
على التقلب يمكن الجمع بين الحقين باستثناء العبد

القيم والعبد بقاءه ولا يقطع واحد
فقط كما يابده الأخرى فيعطى النصف وهكذا
فقد رآه ولا فارق المنع له أقول ما صحته
المنع مع لا
المولى يكون المنع
للصحة والبقاء المانع لا يملك
مانع المانع من الغير ولا يصح
إذا جاز في بين أحدهما لا السيد
مع إعداده فلا حق للصحة يستلزم منع حق
وهو الحق عليه وقد وجب شرعا والأصل بقاءه ولا نه
أضراره وهو موقوف بالحق ويحمل الصحة لأن الحق
على التقلب يمكن الجمع بين الحقين باستثناء العبد

لورثة المطالبة بدية الذي فان دفعها المولى والأسترقا
العبد كان مسلمين وبيع على سلم ان كانوا كافرا انقلنا
فذلك والا موقى من المولى الذي يقتل بالعبد المسلم شرع
الاسلام لا يملو ولا يملو عليه ولا يملو لا يقتل
مسلم بغيره فيقتل شرعا فقتله
الحكم عليه

الارض فخص لا الاقل وكذا لو هرب بعد ضمان الارض ولو اعتقه مولاه بعد قتل الحر عمدا
فقد رآه ولا فارق المنع له أقول ما صحته
المنع مع لا
المولى يكون المنع
للصحة والبقاء المانع لا يملك
مانع المانع من الغير ولا يصح
إذا جاز في بين أحدهما لا السيد
مع إعداده فلا حق للصحة يستلزم منع حق
وهو الحق عليه وقد وجب شرعا والأصل بقاءه ولا نه
أضراره وهو موقوف بالحق ويحمل الصحة لأن الحق
على التقلب يمكن الجمع بين الحقين باستثناء العبد

ولو كان خطه صحيحا لكان مولى الجاني مليا والا لا قرب المنع مع الصحة بضمن
الارض والاقل على الخلاف ولو قتل أجنتى او مولاه تسقط الجنتى عليه على القيمة ولو
اشترى حر وعبد في قتل حر عمدا فلولي قتلها فيدفع الى الترتيب نصف دية ثم ان زاد
فبمعد العبد عن جناية ردة على مولاه الزائد بها لربها ودية الحر فترد اليها وقبل يود
الى السيد العبد عن جناية ردة على مولاه الزائد بها لربها ودية الحر فترد اليها وقبل يود
الى السيد العبد عن جناية ردة على مولاه الزائد بها لربها ودية الحر فترد اليها وقبل يود
الى السيد العبد عن جناية ردة على مولاه الزائد بها لربها ودية الحر فترد اليها وقبل يود

دية الحر لو دفع العبد اليه ليرثه وليس له قتل العبد فان زادت
فبمعد عن نصف دية الحر فلولاه الزيادة بدفعها الحر فان كانت الزيادة اقل من النصف
كان للمولى اخذ الباقي من النصف الحر وان كانت بعد ما دأها الحر لمولاه ولو اشترى
عبد امرأة في قتل حر فلولي قتلها ولا قال ان يزاد قيمة العبد على نصف دية الحر فلولاه
الزيادة على المولى الا ان يجاوز دية الحر فدية البها ولو قتل المرأة فيسرق العبدان فصر عن

النصف وسواها والا اسرق بقدر النصف لمولاه الفاضل له قتل العبدان سائر
فبمعد الجناية او قصر اخذ المولى من المرأة دية جناية بها وان زادت فعلى المرأة الزيادة
ولا يجاوز بها دية الحر فان قصرت عن الدية كان الباقي للمولى والقيمة العبد مفسورة
على اعضائه ففي الواحد كالقيمة وفي احد الاثنين النصف وهكذا فالحر اصل للعبد
في القدر وما لا يقدر فيه في الحر فالعبد اصل فيه فان لم يكن له انما يتحقق بغير العبد

خالين الجانية ويقتوح ثم يرضه متصفا بها وينسب التفات بين المقيمين فيؤخذ
من الدية بقدره وانما جنى الحر على العبد بما فيه كالقيمة بغير مولاه بين دفعه واخذ قيمته
وبين مساكه بغيره فلو قطع يد كان للمولى مساكه والمطالبة بنصف قيمته وليس دفعه
والمطالبة بقيمته سلبا ولا الجنتى عليه ذلك لو اراده الا ان يتفقا فيكون بيعا وكذا كل جناية
لا تستغرق القيمة ولو قطع واحد جله واخره كان للمساكنه ومطالبة كل بنصف القيمة

وكذا لو قطع الخرينه و قطع اخره وقيل بدفعه اليها ويلزم بها الدية أو يسكه تحانا كالمولى
كانت الجانيان من واحد لا يقتل الذي الحر بالعبد المسلم فان التقى به الحر هربا اسرق
ليرقت من ذلك الاعتبار بوقت الجناية في القصاص ولو قطع العبد يد حر وقيمة ما ثان

القيم والعبد بقاءه ولا يقطع واحد
فقط كما يابده الأخرى فيعطى النصف وهكذا
فقد رآه ولا فارق المنع له أقول ما صحته
المنع مع لا
المولى يكون المنع
للصحة والبقاء المانع لا يملك
مانع المانع من الغير ولا يصح
إذا جاز في بين أحدهما لا السيد
مع إعداده فلا حق للصحة يستلزم منع حق
وهو الحق عليه وقد وجب شرعا والأصل بقاءه ولا نه
أضراره وهو موقوف بالحق ويحمل الصحة لأن الحق
على التقلب يمكن الجمع بين الحقين باستثناء العبد

القيم والعبد بقاءه ولا يقطع واحد
فقط كما يابده الأخرى فيعطى النصف وهكذا
فقد رآه ولا فارق المنع له أقول ما صحته
المنع مع لا
المولى يكون المنع
للصحة والبقاء المانع لا يملك
مانع المانع من الغير ولا يصح
إذا جاز في بين أحدهما لا السيد
مع إعداده فلا حق للصحة يستلزم منع حق
وهو الحق عليه وقد وجب شرعا والأصل بقاءه ولا نه
أضراره وهو موقوف بالحق ويحمل الصحة لأن الحق
على التقلب يمكن الجمع بين الحقين باستثناء العبد

لورثة المطالبة بدية الذي فان دفعها المولى والأسترقا
العبد كان مسلمين وبيع على سلم ان كانوا كافرا انقلنا
فذلك والا موقى من المولى الذي يقتل بالعبد المسلم شرع
الاسلام لا يملو ولا يملو عليه ولا يملو لا يقتل
مسلم بغيره فيقتل شرعا فقتله
الحكم عليه

لورثة المطالبة بدية الذي فان دفعها المولى والأسترقا
العبد كان مسلمين وبيع على سلم ان كانوا كافرا انقلنا
فذلك والا موقى من المولى الذي يقتل بالعبد المسلم شرع
الاسلام لا يملو ولا يملو عليه ولا يملو لا يقتل
مسلم بغيره فيقتل شرعا فقتله
الحكم عليه

فيما مضى من زمان كان عليه حاله في زمانه
فيما مضى من زمان كان عليه حاله في زمانه
فيما مضى من زمان كان عليه حاله في زمانه
فيما مضى من زمان كان عليه حاله في زمانه
فيما مضى من زمان كان عليه حاله في زمانه
فيما مضى من زمان كان عليه حاله في زمانه
فيما مضى من زمان كان عليه حاله في زمانه
فيما مضى من زمان كان عليه حاله في زمانه
فيما مضى من زمان كان عليه حاله في زمانه
فيما مضى من زمان كان عليه حاله في زمانه

المطلب الرابع

واصبح الخرافة من اسد ساو لو كان قيمة مائة فكذلك لا يحتمل التصفية الاول
المطلب الرابع
فلم يمان العتق لو حله على ملوك فسرته لنفسه فملوك
قيمة اجمع فان يخرج من سرته لم يوجب القضا والمولى قتل الامرين من قيمة الجانية والذين عند السر
لان القيمة ان دت فبسبب التجزئة لا شئ له فيها وان نقصت لم يلزم الجاني تلك القيمة
لدخول دية الطوف في دية القسر فلو قطع يده وهو رقيق فبقيمة الف فبقيمة النصف فلو خرد

اخر يده وثالث جلد ثم سري للجمع سقطت دية الطوف ووجب على الجمع دية القسر على
الاول ثلث الالف بعد ان كان عليه النصف للمولى على الاخرين الثلثان للورثة وقبل المولى
هنا اقل الامرين من ثلث القيمة وذلك لدية ولو جرح عبد نفسه اعتق ثم مات فلا دية كالمولى
الملك عبد الله ثم اعتق ولو قتل عبد عبد الله فاعتق الفان لم يسقط القضا ولو جرحه ثم اعتق
الجرح ثم مات الجرح فكذلك ولو قطع خرد ثم اعتق ثم سرت سقط القود لعدم

التساوي حال الجانية وبضمن دية حر مسلم لو قوعها مضمومة فاعتبر حالها حين الاستقرار
وباخذ السيد نصف قيمته وقت الجانية والباقي للورثة المجنى عليه ولو قطع اخر جلد بعد
وسري للجمع فلا قصاص على الاول في نفس لاطرف وبضمن نصف دية الحر على الثاني
القود بعد ان نصف الدية اليه ولو قطع يده وقفا ورجله خرافة لولاه عليه نصف
فبقيمة يوم الجانية وعليه النقص في الجانية حال التجزئة فان اخفى العتق جانا وطلب الدية

اخذ النصف لورثه ولولا لورثه فاقضا في الثانية خاصة بعد ان ما يستحقه المولى
فان اقتصر المولى على فصاص الرجل فلكم اخذ نصف قيمة المجنى عليه وقت الجانية فان
فضل من دية البدن كان للورث فبصله قصا الرجل وفاضل دية البدن راد
عن نصف القيمة ولو جنى عليه كمال فبقيمة ثم سرت بعد عتقه فملوك كمال القيمة ان ساوت
دية الحر وقصر وكان التفاوت بين الدية والقيمة للورثان جدد التفاوت والا فلا شئ له
ولو قطع يده فقتل مات احتمال ان يصير الى السيد اقل الامرين من كل الدية وكل القيمة

بمعنى ان الواجب اقل الامرين من كل الدية او كل القيمة بمعنى ان الواجب اقل الامرين من كل
اخبار بالجانية على الملك ولا او مثل نسبة من القيمة ويحتمل ان يصير اقل الامرين من كل
الدية او نصف القيمة بمعنى ان المصروف اليه اقل الامرين من كل الامرين بالجانية على الملك او لا
او يخرج دارش الجانية على الملك فلو قطع احد يدي عبد فقتل ثم جرحه اثنان وسري للجمع

فقطعت يده
ثم جنى عليه اثنان
بعد عتقه فان الواجب
عليه على الاحوال الاول ثلثه
ثلثاه وهو قيمة العضو المقتطع لانها
اقل من ثلث الدية وعلى الاحوال الثاني عتقه
ماتان ثلث القيمة لانها اقل من ثلث الدية والمقتول
الاحوال الثاني عتقه
عبد المقتول ولو قطع يده
عبد المقتول ولو قطع يده
عبد المقتول ولو قطع يده
عبد المقتول ولو قطع يده
عبد المقتول ولو قطع يده
عبد المقتول ولو قطع يده
عبد المقتول ولو قطع يده
عبد المقتول ولو قطع يده
عبد المقتول ولو قطع يده
عبد المقتول ولو قطع يده

السيد بقتل مائة رقيقه فلو سرت خرافة فوجب للسيد
العوض من ثلث الدية فان كان الدية اقل فليس على المالك غير هاتين
من ثلث الدية فان كان الدية اقل فليس على المالك غير هاتين
من ثلث الدية فان كان الدية اقل فليس على المالك غير هاتين
من ثلث الدية فان كان الدية اقل فليس على المالك غير هاتين
من ثلث الدية فان كان الدية اقل فليس على المالك غير هاتين
من ثلث الدية فان كان الدية اقل فليس على المالك غير هاتين
من ثلث الدية فان كان الدية اقل فليس على المالك غير هاتين
من ثلث الدية فان كان الدية اقل فليس على المالك غير هاتين
من ثلث الدية فان كان الدية اقل فليس على المالك غير هاتين
من ثلث الدية فان كان الدية اقل فليس على المالك غير هاتين

على

٢٩

الأول يكون السيد في المال المفروض مائة

كانت في
ماله وان كان خطا محصا قال المضيد يكون الذية على لته وقال
الشيوخ في تدبكون الذية في ماله وان لم يكن له مال فالذية على
اعام المسلمين لانهم مال له فهو دون اليه الضريبة كالمخوف
الضريبة اليه وقال ابن ابي عمير ان الامام عاقله سواء كان
له مال ولا يوفى الضريبة في ماله وانما في مال الفقير لا يشارط
الشيخ وهو المستقر لانه في ذمة المخوف
في ذمة المخوف

الذي لو نزل نسبة من القبة وهو ثلث القبة وعلى الاحتمال الآخر اقل الامر من ثلث القبة
او نصف القبة وهو ارض جنازة الملك فلو تمنا حرج حرا خرف العشق وجعل ثلث القبة

عليه السلام والبراءة إلى الجاني فان سلم الابل فني واجتبه وان سلم الدرهم فليمر للسيد
الاستماع لأنه **الفصل الثاني** في الشاؤم للدين وغيره مطلبان
الاول لا قبل سلم بكافرحريرا او ذمتها او معاها او مستامنا بل يفرغ فان كان القتل

وَيَقْتُلُ الْكُفَّارَ بَعْضَهُمْ وَأَن خَلَفَ مَذَلَّهُمْ وَيَقْتُلُ الَّذِينَ آمَنُوا مَعَ السَّامِرِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَنِي إِسْرَءِيلَ

وَالْمَلَائِكَةُ قَائِلَاتُ إِنَّ عَلَيْكُمْ قَوْلًا تَلَذُّونَ ۖ فَمَا كَانَ عَلَيْكُمْ لَوْلَا تِلْكَ الْآيَةُ أَنْ يَقُولُوا رَبِّهِمْ إِنَّا نَافِلُونَ ۚ فَتِلْكَ آيَةُ الْفُتُونِ ۚ وَكَذَلِكَ نَبْخَبُ الْمُتَّقِينَ ۚ

الحرب بالذي لو قتل الذي ساءل بعد دفع هو وماله الى ولياء المقتول ويخبرون به بن قلد
واستراة وفي استراق لده الصفا قولان ولو اسلم قبل الاستراق لم يكن له الا قتله قال
قد اتفق بكهتون ومنه من يقول ان القتل هو بدل لادله

وكان الوجه ثم اردت ثم سري الحج فلا فود وعليه به الذي ولو قطع السلم بدل الذي عدا فنعكم الا بال

[illegible]

وہی ہے جو ہمیں دیکھ کر ہنسے گا۔

في فصول القصاص من القتل والاعمال والاحوال وغيرهم والحدود واللعنات ان يقتل اباها مع امر الامام ولو قتل
 زوجته والولد هو الوارث او قتل زوجة الابن ولا وارث سواه فلا قصاص وكذا لو قتل
 الزوج ولا وارث سواه اما لو كان لها وارث سواه فانه يقتل ان شاء ويدفع الى الوكعة
 من الذبحة ولا يستغاء الحد ولا يوفى له لداها والخير اتمه فلكل منها على الآخر القود ويقدم
 قصاص احدهما بالقرعة فان يد احدهما يقتل صاحبه استوفى كان لورثة الآخر قتله
 قصاصا ولو لم يذبح المجهول لثان قتله احدهما قبل القرعة فلا قود وكذا لو قتله قبلها
 ولا يكن القرعة لانه يهجم على الدم ولو قتله احدهما بعد القرعة فالقصاص عليه ان يرجع
 القرعة ولو ادعى عياه ثم رجع احدهما وقتله فوجه القصاص على الراجع بعد رد ما يفضل عن
 حصة الامة من ثمنه
 في فصول القصاص من القتل والاعمال والاحوال وغيرهم والحدود واللعنات ان يقتل اباها مع امر الامام ولو قتل
 زوجته والولد هو الوارث او قتل زوجة الابن ولا وارث سواه فلا قصاص وكذا لو قتل
 الزوج ولا وارث سواه اما لو كان لها وارث سواه فانه يقتل ان شاء ويدفع الى الوكعة
 من الذبحة ولا يستغاء الحد ولا يوفى له لداها والخير اتمه فلكل منها على الآخر القود ويقدم
 قصاص احدهما بالقرعة فان يد احدهما يقتل صاحبه استوفى كان لورثة الآخر قتله
 قصاصا ولو لم يذبح المجهول لثان قتله احدهما قبل القرعة فلا قود وكذا لو قتله قبلها
 ولا يكن القرعة لانه يهجم على الدم ولو قتله احدهما بعد القرعة فالقصاص عليه ان يرجع
 القرعة ولو ادعى عياه ثم رجع احدهما وقتله فوجه القصاص على الراجع بعد رد ما يفضل عن
 حصة الامة من ثمنه

فاسلم وسرت فلا قصاص في النفس ولا في الطرف ويضمن دية المسلم وكذا لو قطع يد عبد عتق
 ثم سرت وكذا لو قطع القتيبي يد بالغ ثم بلغ وسرت لعدم القصاص حال الجنابة ونبت دية النفس
 لان الجنابة وقت ضمنية فكان اعتبار ارتكابها باستقرارها اما لو قطع يد حرة او مرتدة فاسلم
 ثم سرت فلا قصاص ولا دية لان الجنابة وقت هذا فلا يضمن سرقتها ولو حرق ثيابها فاسلم
 او عبد فاعتق فاصابه حال كاله فلا قود بل الدية ولو حرق ثيابها او مرتدا فاصابه مسلما فلا
 ونبت الدية لثبوت الاصابة المسلم المعصوم ولو حرق ثيابها فاسلم
 وجب الثمن ولو حرق المسلم مثله فارتدت مائة قصص في الجرح خاصة في النفس وبقتل
 المسلم فان لم يكن استوفاه الامام وقبل القود ولا دية لان قصاص الطرف دية بدل حلال
 في قصاص النفس ديةها والتعريض ضمنية وبشكلها ان لا يلزم من الدخول السقوط
 فيما ثبت لما يقع من القصاص في النفس ولو عاد الى الاسلام وهو من غير فطرة قبل ان يحصل
 سرية اقتصر النفس وان حصلت سرية وهو مرتد ثم عاد ومات فلا قرب القصاص اذ العبرة
 بالضمونية حاله الاستقرار وقبل الاقصاء لاستناد الموت الى جميع التراب التي بعضها
 مضمون ثم ثبت الدية ولو كانت الجنابة خطاء فالدية لانها وقت مضمونة في الاصل وقد
 صادف الموت محضون الدم ولو قطع يد مسلم ورجليه فارتدت مائة حتم السقوط اذ القطع
 صار قتل امهرا ووجوب دية كلومات مسلما ودينين لانا لو ادرجنا لاهدرنا

الفصل الثالث

في انتفاء الاقربة لا يقتل الاب ان علما بالولد وان نزل
 ويقتل الولد بالاب كذا الم يقتل به ويقتل بها وكذا الاقارب كالا جد والجدات من قبلها
 والاخوة والاعمام والاحوال وغيرهم والحدود واللعنات ان يقتل اباها مع امر الامام ولو قتل
 زوجته والولد هو الوارث او قتل زوجة الابن ولا وارث سواه فلا قصاص وكذا لو قتل
 الزوج ولا وارث سواه اما لو كان لها وارث سواه فانه يقتل ان شاء ويدفع الى الوكعة
 من الذبحة ولا يستغاء الحد ولا يوفى له لداها والخير اتمه فلكل منها على الآخر القود ويقدم
 قصاص احدهما بالقرعة فان يد احدهما يقتل صاحبه استوفى كان لورثة الآخر قتله
 قصاصا ولو لم يذبح المجهول لثان قتله احدهما قبل القرعة فلا قود وكذا لو قتله قبلها
 ولا يكن القرعة لانه يهجم على الدم ولو قتله احدهما بعد القرعة فالقصاص عليه ان يرجع
 القرعة ولو ادعى عياه ثم رجع احدهما وقتله فوجه القصاص على الراجع بعد رد ما يفضل عن
 حصة الامة من ثمنه

فان بعض الشبهة هنا هل حال الزوجة فقد
 مات بامر من محضون وغير محضون فيسقط القود فيه
 لان القصاص لا يقتضى والقسم اختار مذهب ابن الجندب
 وهو اختيار ولده في شرحه عارضا
 فان بعض الشبهة هنا هل حال الزوجة فقد
 مات بامر من محضون وغير محضون فيسقط القود فيه
 لان القصاص لا يقتضى والقسم اختار مذهب ابن الجندب
 وهو اختيار ولده في شرحه عارضا
 فان بعض الشبهة هنا هل حال الزوجة فقد
 مات بامر من محضون وغير محضون فيسقط القود فيه
 لان القصاص لا يقتضى والقسم اختار مذهب ابن الجندب
 وهو اختيار ولده في شرحه عارضا

فان بعض الشبهة هنا هل حال الزوجة فقد
 مات بامر من محضون وغير محضون فيسقط القود فيه
 لان القصاص لا يقتضى والقسم اختار مذهب ابن الجندب
 وهو اختيار ولده في شرحه عارضا
 فان بعض الشبهة هنا هل حال الزوجة فقد
 مات بامر من محضون وغير محضون فيسقط القود فيه
 لان القصاص لا يقتضى والقسم اختار مذهب ابن الجندب
 وهو اختيار ولده في شرحه عارضا

فان بعض الشبهة هنا هل حال الزوجة فقد
 مات بامر من محضون وغير محضون فيسقط القود فيه
 لان القصاص لا يقتضى والقسم اختار مذهب ابن الجندب
 وهو اختيار ولده في شرحه عارضا
 فان بعض الشبهة هنا هل حال الزوجة فقد
 مات بامر من محضون وغير محضون فيسقط القود فيه
 لان القصاص لا يقتضى والقسم اختار مذهب ابن الجندب
 وهو اختيار ولده في شرحه عارضا

قوله وزدنا ثم يقتضون التبيين الرواية ٢٩٢

الأول وأما
الشيخ عن أبي جبر
من عن أبيه أنه سئل عن
كعب بن مالك قال لا رخص لغيره
أن خطأ المرأة والفلان عند الحديث وحله
الشيخ على أنه مشروط بكونه الحسن بن الأسد عن

العسكري عليه السلام قال: بلغ العلم ثمانين فيلًا
من في له وقد رجب عليه الفراض
والحدود وأتم الأمان

قال قائل من المؤمنين عليه السلام

من اجل وعلامه استرگافى فى كل جملتها
ميرالمؤمنين ثم اذ بلغ الفلام خمسة اشبا اقص
منه فاذا لم يكن قد بلغ خمسة اشبا رضى بالدرة وبمضمون

والاول اعل الشخ في تة وعضمون القانية انتى الصدوق
والنفيد ووجه الارضية ثم نزلت رفع العلم عن ثلثة
عوم صانه النفس الا في موضع التفسير

فانما هو واجب في كل وقت من اوقات السنة
فانما هو واجب في كل وقت من اوقات السنة

الخياره مع الحكم

يكون الافعال الخمسة بالشام والذين

بیند و بین التکران وجود النص علیه والاجماع و توفیق
 منا بصلح ابن البرکة عاقله و کماله و کماله و کماله

من لا يجتهد في العلم لا يجتهد في الدين

جود القضي هو كونه مكلفاً وقصد القتل آخر الشبهة

رواه ابو عبيد عن ابانقة قال سئلته عن ابي قحافة
عنه رجل عجمي قال فقال يا ابا عبيد ان اعد
الاعوام ان الاله من ان الله تعالى

فان لم يكن له مال فان وبيعه
فمن الامام ولا يبطل

سبحان من لا يلهي عنه شيء
المنع من
السنة مثل هذه كيف يعارض القرآن اوضح

اقصا من جملہ
 بیوقوفانہ
 منہما علم انقص
 علم حق انسطر
 امانت و امانت
 اقصا من جملہ
 اقصا من جملہ
 اقصا من جملہ
 اقصا من جملہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

3-8-57

وعلى الأب نصف المذنبه وعلى كل واحد كفارة القتل واوقته الرجوع قتل هو ولو دمه ولو

على فراش اثنين ونداعياه كالامة او الموطونة للشبهة في الطهر الواحد ثم قتلاه قبل القرع عليه

الفصل الرابع

الذئبة ولو قصد دفعه فلا ذئبة ايضا ولا انقصاص على المخون سواء كان المقول عاقلا او مجنونا
 اقول ان كان عبد او شبهه نال ذئبة فمال وان كان حظه فملي العاقلة بما
 وثقت الذئبة على عاقلة والقصر لا يقتل عاقل ولا غصه ولا غصله وركب ان يقتل من الضا

بلغ عشر وروخته اشبا و یقام علیه الحد و الاقرب ان عمدا الصبی خطا محض بلزرجانیة

وتمت الذنوب ومقتل الباطل بالصبر ولو قتل العاقل مثله لم يجر له سقط عنه القود سواء
تنبأ له أو لم يتنبأ له

القلل بالهيئة والاقرار ولو ثبت الزنا بالاقرار لم يرحم لسقوطه بالرجوع وهل ثبت القو

على الشكران فو به عدم الثبوت وبه أشكال الاجرائه مجرى العاقل في الاحكام ولو يتخلفه
 أو شرب مرقد البعد فقبل الشكران فيه نظر وانما لا فضا ص عليه ثبت الدية من

والاعنى كالبصر على رأى وروى أن عمدا كالحظا فوجد الدية من عاقلته وكل من اباح الشر

الفصا اشارك من لا يقتض منر سواء وجبت الذنر كالخنر والعبء الاب والاجنبى فمقل

مولود الذي المسلم في قبل الذي ولا كالسبع مع الادى ولا يحتم القتل في الجناية على القر
 بل يضم الغصو ولو نفي مولود باللعان قبل به فان عاد بعد اللعان واعترف ثم مقله فلا ريب

لنصا ولو قل القبط اجهول النسب ثم استلحقه ليرتفع منه المقصد الثالث

طريق نبوته وليمة شبقانه وفيه مصو الاول الدعوى لما شرط حبه
اول ان يكون بالغار شديد حاله الدعوى ون وقت الجنازة فلو كان حينئذ حاله الفصل

وَمَا يَكْفُرُ الْيَهُودُ بِمَا كَفَرُوا وَكَانُوا مُشْرِكِينَ
بِالَّذِي يُدْعُونَ إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى
مُشْرِكُونَ

تم الكاره لافتم التينة عليه بقبول عيونه وان لم يقبل اقراره لا لقطع الخصم بميمه

الثاني فلق الدعوى بشخص معين واشخاص معينين فلو ادعى على جماعة فمجهولين

العلمان حاصل
في شهرين وثلثين
والافق الناجح
في الامتحان
السبع في العشر
الفوق ذكره الله
من فضل العلم
المعجزات والاعمال
والتفكير والادب
والايمان والخبر
الحاصل من العلم
تقدموا فيه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

194

[illegible]

او انفراده فلو اجل استقصاه الحاكم وليس تلقينا بل بحسب ما للدعوى ولو لم يبين قبل طرحه
دعواه وسقطت البينة بذلك اذ لا يمكن الحكم بها وفيه نظر **الخاص** عدم

الثانية سواء في الأول أو شره لأنه لاذب نفسه في الشان بالدعوى ولا فلو صدقة
الاعمال على ثمانية الأقسام: الأولى: ما أعاد العرفته، والثاني: ما استأجره

الدعوى استرد ولو قس بأنه خفي لا يرى القضاة قد أخذ بها المسترد فان النظر إلى

دَعَوَى الْقَتْلَ بِأَمْرِ نَفْسِهِ الْأَمْرَ وَالْجَبْنَ وَالْقَسَا فَمِنْهَا عَطَابُ الْأَوَّلِ الْأَمْرُ وَبِشَرِّهِ

سواء ولا أفراداً لهم وإنما هي المنفعة على السكان والمرأة كالرجل المحجور عليه لغيره

لم يفتد حتى يستد منه الزعم ولو اقر واحد بقتله عمدا واخر بقتله خطأ واختبر الولي في

دون الاول ورج الاول عن اخره ودرى عنها القتل والدية واحدا للدية من بيت المال

.....

قوله وهو فتبين الحسن عليه السلام ، هذا الذي يحكم عام بل هو
حكم في واقعة خاصة جرت في زمن الحسن عليه السلام
وفلان لعلمه بان أحداهما ليس بقائل ومن جعل
قائله مذنبه في مائة المال وما عدل تلك
الصورة بقوا با على أصله وهو
ان يكون ولي القتول
بينما يقتض من شأنه
منه الاقرار
بالقتل

كتاب الجنائز

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو
قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو
قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

قوله وان لم يدر على من سقطت شهادة الاطباء انما هو

۲۹۶

لأنه لا يمكن

في الاكفاله بناسه نوم للدعوى عن شانه او قضاة نوم للتراسكال فان منع وليه من ان يهضم
 في الدعوى
 انما قلنا انما يبين ان كان له قضاة او
 وليه من ان يهضم
 في الدعوى
 انما قلنا انما يبين ان كان له قضاة او
 وليه من ان يهضم
 في الدعوى

١٢

الذكر ثلاثة وعشرين بينا الآن عليه أربعة اشباع الحسين
وهو اثنان وعشرون وستعان فيكل واحد من الاثنان اثني
عشر لان عليها خمسة ايمان الذكر في كل واحد من الاثنان
مثل الذكر كحماره كالام متطافه وانها روم
في كل واحد من الاثنان اثني عشر في كل واحد من الاثنان
وهو الفحل عليه

من مؤلفات
مؤلف
مؤلف

والله اعلم
على الايجاب والحق وكذا هو
وذلك انما هو عدم التوقف على الايجاب
انما هو عدم التوقف على الايجاب
وهو لا يتوقف على الايجاب
والله اعلم

٢٩٩

توقف على الايجاب
والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

للكفوف غيرهم واذا كان الولي واحدا جازان يستوفي من غير اذن الامام على ما في غير الاول

التوقف على اذنه خصوصاً الظرف ولو كان واجتماعه لجزء الاستيفاء الا باجماع الجميع اما بالو

او الاذن لو اذن يستوفيه فان تمت المنازعة وكانوا كلهم من اهل الاستيفاء افرع فمن خرج من

جمله لميله الاستيفاء ولو كان منهم من لا يحسنه كالنشاء فالأقرب كسبته اسم البحث لو خرج فوض

لأن من شاء وقيل يجوز لكل منهم المبادأة ولا يتوقف على اذن الآخر لكن يضمن شخص من لم ياذن

ولو كان فيهم غائب او صغير او مجنون فبالظاهر الاستيفاء وكذا للكبير والعاقلة لكن بشرط

ان يضمنوا نصيب الغائب والصبي والمجنون من الذمة ويجعل حبر القائل الى ان يقدم الغائب

ويبلغ الصبي ويبلغ المجنون ولو كان المستحق القصاص صغيرا او مجنونا وله اب وجد قبله

لا حد للاستيفاء حتى يبلغ الصغير ويبلغ المجنون سواء كان في النفس والظرف ويجبر القائل

حتى يبلغ او يفيق لانه يغيب بمعنى انه لا يمكن تلافيه وكما يترتب هذا شأنه لا يملكه الولي القاص

عن القصاص والطلاق والعنف ولو قبل الولي الاستيفاء كان حرجا وليس للاولياء ان يجمعوا

على استيفائه بالباشرة لما فيه من التعديس في فعلوا اسأولوا لشيء عليهم ولو بد منهم واحد فحمله

من غير اذن الباقيين عز وجل يستحق القصاص اشكال يشأ من ان له نصيبا في نفسه ومن ان لا يتقبل

من كافيته ظلام العلم بالتحريم والاول اقرب حرج يضمن نصيب الباقيين من الذمة وهل للولي الامر

مطالبة تركه القائل ومطالبة التسوف وتختار الاقرب الاخر والواجب في قتل العمد القصاص لا الذمة

فلو عفي الولي علم لا يسقط حقه من القصاص ولا يثبت الذمة الا برضاء المجاني ولو عفي ولم يشترط

المال سقط القصاص لا يستحق شيئا من المال ولو بدل المجاني القود لم يكن للمولى سواء كان طلب

الذمة ورضي المجاني تمت وان اشترى ليجبر ولو بدل المجاني الذمة واضعافها ورضي الولي حقه الاقله

القصاص لو اختلف بعض الاولياء الذمة واجاب القائل كان الباقي القصاص بعد ان برده واعليه

نصيب من فاداه من الذمة ولو اشتهع القائل من المفاداة كان لمن طلب القصاص فكله بعد رد نصيب

شريكه من الذمة اليه ولو عفي البعض لم يسقط القصاص بل يقتصر طالبه بعد ان برده على المجاني فذل

نصيب الباقي من الذمة وكذا لو اشتراك الاجانب لا يجتمع قتل الولد والسلم والذمة في قتل الذمي

فلى الشريك القود بعد ان برده الاخر نصف الذمة وكذا العامد والمخالف الا ان اتردها

العاقلة وكذا شريك التسبع ولو اقر احد الوليين ان شريكه عفي على مال لم يقبل اقراره على شريكه

وحقه ما في القصاص باق والمقران يقبل بعد رد نصيب شريكه فان صدقه فالتدليس والا

هذا هو الحق
والله اعلم

فِي

فقط اليد بدل عن نصف التبر ويجعل الجميع لان التبر في كل سنة عدم الرجوع لكون محل القضا

استوفى الثالث حقه والأولان ما ساء حشهما فلا يبق لهما مطالبه بالجمع عليه السَّفر والنفس
وهو نظم الدين

لما ورد ثا ولو قتل عليه دين فان اخذ الوتره الدينه قضى منها الدين والوصايا واولهم القضا

الاستبراء إنما يقتض مع علم التلقيح بجاهلية فان اشتبه فصر على القصاص في الجناية دون النفس

شيء عليه وإن كان طافا وحصلت جناة بالترضى منه الماشة إن علاء الأذن أن لا يمكن أن يهـ

بالكافة لا يبعد المقص منه سواء النفس والطرف وان فعلها ولا شيء عليه لا يجوز القضا

دماغه ففصر القضا على ضرب عقره وبضم لواقض بالالة السموان امارات المقص منه في النظر

استقبله القضا بضرب قبضه فجاء وضرب السيف الاعلى الزقية فان ضرب على موضع لا يخطئ

فخرج على موضع جحش الاستسقاء بان وقع على كعبه اوجبته له دبره ولم يبعد من الاستسقاء
ولم يلبث بالمرحوم ولم يغفر الاستسقاء ولا الضمير المقدر له ان الله تعالى له القدر والاعزاف

الخطاء لان قول المقتصر منه وكل من يجري بينه النص في النفس يجري بينه النص في الاطراف

جمل وامرأة لأجل ما فعلوا الاستيفاء في الحال ولا يراعى صفه الزمان في صوابه وسبب

استوفى ما يستحقه
نصف حقه في النصف

بأن فوات المحل يسقط فظاها وما على الآخر
فلا تترك استوفى ما قبل الدين وبشكل ما يذكره المصنف

اما لو كانتا فقتلن اصبعا او اصابع فانه ياخذ من النقصان

استغفار الله تعالى عن ذنوبه
بالعزم - لاخراج النفس
من الدارين

فهرتي ولقد اجوز بعين المعاصرة الاستيفاء بالآلة السماوية اذا علمت ان الآلة السماوية هي الآلة التي لا تتغير

أه أقول في هذا الإسناد وأرجو أن يكون صحيحاً

شخصية بالادنى اقل من العلم والمعرفة

على السيف وذبحه قولة: تنص بالسم والى الله
الحجارة فصل باسم القطع أما إذا

قوله عزه ولا يغيثه الا سفياءة اقول ان المصنف قبل

القصاص لا ينزل على من لم يصبه
اليه محاربه

القطع
وقع فصاحا
والنفس ديرة على
ملاحة

قوله انصرف الورك في النفس بعدة
فيه اليد على شكل امة بقاء من سقوط
حق القصاص اليد بالنعو ولا يجوز نقل

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

عن علي بن عبد الله عن ابن
ابو جهم بن عبد الله عن ابيه
السلام قال
عن عمر بن الخطاب رجل
قال لاه ورجل يذهب اليه واهم بقتله

مع قاض الجيو وحتى بين فلاح خرج اخذوا القتل وادام قتلهم فقام
فلاح فخرج ثم فاضل في العرا فمات بقتله فخرج وهو يقول يا ابا
الناس فاضل فمات واقعه فمات على اسم المؤمنين عليه السلام
ففاضل ففاضل ففاضل ففاضل ففاضل ففاضل ففاضل ففاضل

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أحب أن يحسن عيشه فليحسن إلى عبده.

المصنف للتفصيل وهو ان كان اقتضى منه بالضرورة
 يمكن له نقله من غير تخصص عليه في الحج لان مقتضى
 ازهاق نفسه وما قبله من الحج مباح له والمباح

لا يستغيب الضان وهو اجناس
في شهره وهو المقول عامر

منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع

منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع
منه من غير ان يقطع

المسلم ثم سرت جراحة المسلم فلولي قتل الذي ولو طالب بالدية كان له دية المسلم الا دية بد

الدم على الشك وكذا الاشكال لو قطعت امرأة يدك فاقص ثم سرت جرحته فلولي القضا ولو قطعت

بالدية فله ثلثه ان اعياها ولو قطعت يده ورجله فاقص ثم سرت جراحته فلولي القضا في النفس

دون الدية لانه استوفى ما يقوم مقامها وفيه شك من حيث ان المستوفى في قصاص النفس

دية بانفرد بها **الباب الثاني في قصاص الطرف وفيه فصول الاول**

في قصاص اليد الرجل وفيه مطلبان **الاول في الشرائط** وهي خمسة **الاول** العمد فلا قصاص

بقطع العضو خطاء او شبهه لعمد يتحقق العمد بالثلاث العضو اما بفعله ما يتلف غالبها او بالثلاث

بما لا يتلف غالبها مع فساد الثلاث سواء كان مباشرة كقطع اليد وتسببها كالوالتقى راعا على يدك

او قطع اصبعها فست الاكتفاء بجرحه فسر اليه **الثاني** التوفيق في الاسلام والفرقة او

يكون للغير عليه اكله فاقص المسلم من المسلم والذي من الذي خاصة ولا يقتصر المسلم من المسلم

بل يجزئ الدية ويقص الرجل من مثله ومن المرأة ولا يرجع بالتفاوت مطر والمرأة من مثله ومن الر

بعدة التفاوت فيما تجاوز ثلث دية الرجل لاردتها فاقص عن الثلث ويقص للرجل من العبد وله

استرقا فدان سوت قيمته الجناية او قصرت وما قبلها ان زادت ولا خيار للمولى ولا يقتصر العبد

من الحر ويقص العبد من مثله لانه من المكاتب اذا عجزت بعرضه ويقص له من المديروا م الولد

استوفى منه اكثر القصاص الا في المساكين بشرط الشاؤ في القيمة او نقص الجاني فان زادت قيمة

الجاني لم يكن ملوا الا في الاقصاص الا بعد رد التفاوت **الثالث** التوفيق في الاسلام

فقط لارادة جانيه عن الثلث او مثلا اذا قطع الرجل يد امرأة

يقطع يد من غيره دية لان دية يد المرأة ما كان

دخون ديارا وهو قتل من ثلث دية الرجل

وإذا قطع انفها يقطع انفه بد

ودا التفاوت بين ان يقطع الرجل امرأة

وهو حنساء ودينار قوله ويقص للرجل

من العبد اقول ذكرها قبل ان اذكر الرجل الذي عليه

في الطرف لا يشترط ان يجازي المولى الجاني في تسليمه او افكائه هو

اقوى ما ذكره هنا لعدم شوب سلطانها على جميع البدن المستغنة

الان لا يجرى على العبد ان يقطع يد رجله او رجله او رجله او رجله

او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله

او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله

او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله

او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله

او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله

او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله او رجله

٢٥

سید محمد رفیع الدین

[illegible]

مستحق

لأن سبته مضمون بالدنبر وسن الجاني غير مضمون بالدنبر لأنهما في الحكم كس طفل فينقص الحكومة ٣٠٩

ديها اذ لا مثل لها فيه وان قلنا انها بدلت المقلوعة اولاً كمن طفل فثبت لكل منها دية على

والله اعلم بالصواب

ما ملأ عينه من مستغفر اللون عليه حكومة عن الأولى عن بعض النسخة ولو قطع رانده وله نسخة
لا تيب الأدب ٢٢

فأضرب الله البحر وأما نابت في الجراح ويعبر النساء بالمساحة في الشجاج طولاً وعرضاً

وَمَا يَدَّبِرُ فِي سَمِجَةِ الْأَحْدَاثِ إِلَّا بَابُ مَنْ هُوَ فِي الْأَحْصَاءِ بِأَيْدِيهِمْ

والتحياق بالموضحة وكل جرح لا تغر فيه وسلامة النفس معه غالبه ولا يثبت الفضايل

اسی محمد الاقصی

في موضع الانقضاء ثم بتقويم احد العلامتين الى الاخرى يجوز ان يستوفى من في دوما

وان لم يضرب اقتص من المستوفى ان تعد وطول بالذمة مع الخطاء، ونقل قوله مع المهن

ففي هذا الماحود منبر عال يسأله من أن جميع مواضعه واحداً بقسط على الأجزاء فيلزم ما قابل

ديرة موصحة بل يقتط الدنية على الجميع ومن انهما موصحة كاملة لان الزيادة جانية ليست من جنس

أما، ولو كان الجرح يستلزم عضواً من أركان الإسلام، لكانت

واخذنا الزايد بنسبة المتخلف الى اصل الجرح ولو كان نصف راس الجرح عليه يستوعب راس الجرح

عَلَّامٌ قَدِيرٌ مُسَاعِدٌ الْخَائِفَةَ وَلَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ رَاسِدِينَ إِنَّ سُلَيْمَانَ إِذَا رَأَى الْخَلْعَ جَاءَ الْإِسَاءُ فَاذْكُرُوا مَا فِي

الحمد لله الذي جعل لنا هذا الكتاب والاسم الذي جعل لنا هذا الكتاب والاسم الذي جعل لنا هذا الكتاب

المساوى ولا يخفى فيها
وايش عنك يا داجر فظهر

قوله انظر سنة اء الانتظار سنة لم اجد في

الصبى شغل الحقوق سبع سنين او ثمان مجتهد قلت وربما

ای لا مشی فی الجوار
سید قلعه

التقارير
مجان وقطعة
سنة عادت مغر وعبد
مسوى الحلقه وبه خذ الشا اومت

وليس لنا نبي إلا الله

في كل عدم العدل في الضيق في الاكتمال في الاعضاء

والبصر في غير هذا الباب

عورض بالاعتدال من غلظت قوله نيا فوجب الزمان في المجرى له

النفس على الهلاك **قوله** والاقرب الحيوان وجه القرب

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

صل

جائز شرعاً و فکلک منها حکم براسه و

برخیه المتکلفین وضع الایم المقادیر کما ان اقبلت
بقرره اتا الوضیت بالیستر مکانت حفظا و بعضا
کانت الدعویین و لی المقول: بین الی
عاده

۲۱۱

قوله وقول الولي لان الجاني اء اقول حاصل الكلام

ان كلامه
مذموم على التبعيد
المذكور لكن الاول ارجح
وان كان هذا المذهب قاطعاً

عليه السلام دعوى سقوط التجهين
وقد انكار ان حاصله لم يجد بسبب الخ

بجواب قول المولى فانه دعوى مختصة فتم
بالبتة به بكل بائن ان اراد بالثبوت الاستبقاء
للمسئلة وان اراد اقام من الاستقرار ينفع فالاعا
لا يستلزم الخاص بما رجع

منه فقلت يا رسول الله ارجع الى الاصل
ان ابن الجبانة سبني

من اصحابه
مقدم اليه من
قوله والله اعلم

انما هو الذي في نفسه لا يمكن ان يثبت له البتة انه اى الامكان

فقال له بعد قول
الشيخ وقت
الصلوة الاصل باراء الامة والشيخ
فقال له بعد قول
الشيخ وقت
الصلوة الاصل باراء الامة والشيخ

وَقَدْ كَانُوا يَكْفُرُونَ

فَقَالَ لَمَّا رَأَى أَنَّهُ لَا يَسْتَعِينُ بِهِ إِلَّا بِالْإِسْمَاءِ فَقَالَ
فَقَالَ لَمَّا رَأَى أَنَّهُ لَا يَسْتَعِينُ بِهِ إِلَّا بِالْإِسْمَاءِ فَقَالَ

ففي باب الفحاج الثانية انهما متفقان على

فبقي الدم مال ذليلاً ففعل على عدمه كما
 ملك مقدماً ولو اختلف فيه كما فيه
 ابقان الثالثة ان لا يتنقل
 زمان الا اذا لم يزلوا تنقله

والانذمال بعد
ان يقدّم قول الجاني للحصول عدم الانذما
ن كل منارنا ما قدم قول المجنى عليه في

الحافى

قوله وهل يلزم الاقرب ذلك وجه الاقرب
وجوبه
القتل الذي لا يتم
الا وهو قتل بر الجسد
ان يكون له حدا لا من مقدم
جسده ولا له سلطان الاية واما علم ان هذا
رجوع عن الجزاء انما قال في كيفية الاستيفاء
فان من يمانه لا يجب هو قول من فيه قوة عارضة
قوله ومن غير جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين
فان مقتضى قوله هو ان يقتل من جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين
فان مقتضى قوله هو ان يقتل من جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين
فان مقتضى قوله هو ان يقتل من جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين

الفصل السابع في العفو وفيه مطلبان الاول

قوله وهل يلزم الاقرب ذلك وجه الاقرب
وجوبه
القتل الذي لا يتم
الا وهو قتل بر الجسد
ان يكون له حدا لا من مقدم
جسده ولا له سلطان الاية واما علم ان هذا
رجوع عن الجزاء انما قال في كيفية الاستيفاء
فان من يمانه لا يجب هو قول من فيه قوة عارضة
قوله ومن غير جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين
فان مقتضى قوله هو ان يقتل من جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين
فان مقتضى قوله هو ان يقتل من جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين
فان مقتضى قوله هو ان يقتل من جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين

ان كان احدا عفو عن القصاص او كانوا جماعة وعفوا اجمع سقط القصاص لا الى بدل ولو
الموت في مثل غوث عنك شهر الو سنة حتى وكان له بدل ذلك القصاص ولو اصاب
الابن عفو فقال غفوت من بصفك وبدك ورجلك حتى القصاص اشكال ويصح العفو من بعض
الورثة ولا بد من طمحي الباقي من القصاص لكن بعد رد دية من عفى على الجاني ولو كان القصاص
في الظن كان المجني عليه العفو في حياته فان مات قبل الاستيفاء قلورثته العفو ولو عفى المجرم
عليه لسقط عفو عفو وليس للجنون العفو واما الولي اذا اراد ان يعفو عن غيره
المال لم يصح وان اراد ان يعفو على مال جاز مع المصلحة لا بد منها ولو قطع عضوا فقال ارضيت
لجاني بموجب هذه الجناية وما يحدث منها فانه ملكت فله المطالبة وان مات سقط القصاص
والدية من ائلاف الثاني فحكم اذا عفى عن القصاص الى الدية فان بدل الجاني
صح العفو وهل يلزم الاقرب ذلك وان لم يبدل الجاني لم يسقط القصاص وان عفى طمحي
المال اذا عفا غفوت الى الدية فوضي الجاني وجبت دية المقتول لاداة القاتل وكذا لو مات الجاني
او قتل قبل الاستيفاء وجبت دية المقتول لاداة القاتل في تركته ولو عفى المعدن الدية
لو كان له حكم ولو نكحها على مال ازيد من الدية او من غير جنسها حتى ولو قطع بعض اعضاء القاتل
ثم عفى عن القتل لم يضمن بدل الطرف سواء سري القطع الى القتل او وقف ولو روي بها الى القاتل
ثم عفى لم يكن للعفو حكم ولا ضمان ولو عفى عن القصاص في جناية لا يجب فيها القصاص كما لا مودة
فلا حكم للعفو فان مات فقتل منه ولو عفى عن الدية ومات فله القصاص واذا قلنا بجحمة العفو
قبل الشراية عنها فهو وصيه ولو اقتص على البدل الاقتصاص قطع البدن والرجلين فالأثر
انه يضمن الدية دون القصاص لانه ليس بمصوم الدم بالنسبة اليه وله العفو بعد
فان عفى على مال فالاقرب القصاص **القلب الثاني** في الديات فيه اربعة

قوله وهل يلزم الاقرب ذلك وجه الاقرب
وجوبه
القتل الذي لا يتم
الا وهو قتل بر الجسد
ان يكون له حدا لا من مقدم
جسده ولا له سلطان الاية واما علم ان هذا
رجوع عن الجزاء انما قال في كيفية الاستيفاء
فان من يمانه لا يجب هو قول من فيه قوة عارضة
قوله ومن غير جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين
فان مقتضى قوله هو ان يقتل من جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين
فان مقتضى قوله هو ان يقتل من جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين
فان مقتضى قوله هو ان يقتل من جنسها حتى لا يتبر على خلاف بين الجنسين

ابواب الاول في الوجوب فيه فصول الاول للمباشرة ويجب بها الدية اذا انتفى

قصد القتل كن دمي غرضا فاصبا انسانا او ضربا للثواب فائق الموت او وقع من علو
غيره فقتله فان قصد وكان الوقوع بقتل غالبا فهو عمد وان كان لا يقتل غالبا فهو عمد
خطا وان لم يقصد القتل ولا الضرب ولو اضرط الى الوقوع ولم يقصد القتل فهو خطأ
لأنه الخطأ لان لم يقصد القتل ولا الضرب ولو اضرط الى الوقوع ولم يقصد القتل فهو خطأ

[illegible]

او الماذون ضمن الحافر ولو حفر في مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه احتمل ان يضمنه
 ان كان الشريك واحدا والثالثين بل ان كان اثنين وهكذا والتقصيف مطر ولو كان الحافر عبدا
 تغلق الضمان برفقته فان اعتقه مولاه ضمن في لواعقه قبل التقوط فالضمان على العبد لا
 ولو وضع حجر في ملكه او موضع عباح لرخص دينه العاثر وان كان في ملك غيره او شارع
 مملوك ضمن في ماله وكذلك لو نصب سكتنا فالتعثر بها ولو جاء السبل بحجر فلا ضمان على
 احد وان تمكن من ازالته فان نقله الى موضع اخر من الشارع ضمن ولو كان الى ما هو اقل بل
 فيه على اشكال ولو حفر انسان بئر الى جانب هذا الحجر فتعثر انسان بذلك الحجر بسقط
 البئر فالضمان على الحافر لتعديده ولو وضع حجر او اخراخ الخ فاعتثر بهما انسان احتل
 الضمان اثلاثا وان يكون التقصيف على الاقل واذابني حائط في ملكه او مباح فوقع الحائط
 على انسان فالت ضمان سواء وقع الى الطريق او الى ملكه وسواء مات بسقوطه عليه
 او غلبه ان كان قد بناه مستويا على اساس ثبت مثله عليه وان بناه ما يلا الى ملكه
 فوقع الا غير ملكه او الى ملكه الا انه نظير شئ من الاجر او الخشب الا ان البناء الى الشارع فالت
 انسانا لرخص لانه متمكن من البناء في ملكه كيف شاء وما نظير الى الشارع لم يكن بالخبيا
 ولو قيل بالضمان ان عرف حصول التطاير كان وجها وكذا لو بناه مستويا قال الى ملكه
 ولو بناه ما يلا الى الشارع او الى ملك جاره او مال البها بعد الاستواء وفقط في الازالة
 او بناه على غير اساس ضمن ان يتمكن من الازالة بعد ميله ومطر ان كان ما يلا من الاصل او
 على غير اساس ولو استهمك من غير ميل كالميل ولو بني مسجدا في الطريق ضمن ما يلف لسيبه
 ويجوز نصب البنايات الى اطراف السلوك لا المرفوعة الا باذن اربابها وكذا الراشن والاشنة
 والتسا باط كل ذلك فالرخص بالمائة ولو وقع الميزاب على احد فالت الضمان قولان وكذا
 لو سقط من الزوش والتسا باط خشبة فقتلت والاقرب ان التساقط ان كان باجمعه في حوله
 بان انكسر الميزاب والخشبة فوقع ما هو في الهواء ضمن الجميع وان وقع الجميع ضمن التقصيف
 وكذا لو حفر بئر الا يضرب بالمائة لمصلحة ضمن ما يلف بسقوطه فيها ولو وضع على طرف
 سطحه صخرة او جرة من الماء او على حائط فوقع على انسان فالت ضمان الا ان يضربه
 الى الطريق ولو بني على باب داره كحكة او غرس شجرة في طريق مملوك فضر به انسان ضمن
 ولو كان في مرفوع فكذلك ان لم ياذن اربابه ولو اذنا فلا ضمان الا ان يصير كالبيان في ملكه

۱۵ بیجا افسانہ شکر و قنبر خیر ہوا ہو منفع مند
موت مند
والفقول نہ امن
لمجوع مانا نعل بسیم و
القصیدہ صادقہ نہیں فی الکرم
توجہ ما افان اثر البیرو مشق با محفل

[illegible]

قوله في الثمان قولان اعطى قال المعيد وابن اديس لا
ثمان ما يخلص بالزبدش والجماع والسا باط صم لا دن
الصارع بذلك وجرهم في ذوق السخج من
اباحة السلب لا يسط الثمان كالبيادر
الطيب والمؤدب بالسخج شها
ولو طرأ الى الصالح الضميمة
من الصادق عليه السلام
بالصالحات

في المخرج
وتصله السهول والحدود وله في شهر وهو في غاية القوة
ومناخه جميل الخ وهو ان كان السحاب يرفو فوقه فلا
حماة وان لم يكن لرحم كان كالمفضل المصنف كاهية

يَجِبُ أَنْ يَحْتَثَّ عَلَى التَّحَلُّلِ وَعَلَى تَطَوُّقِ رُكُاتِهَا بِقَوْلِهِ
فَيْتْرُ أَوْ يَفْتَرُ السَّيِّدُ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّ أَقْلَ مَنْ
مَاتَ فِي حَيْثُ خَدَّسَهُ مَا بَقِيَ بِالْإِجْمَاعِ أَوْ يَفْتَرُ
السَّيِّدُ ٢٢

مَعَهَا وَلَوْ أَرْكَبَ مَلُوكُ الصَّغِيرَةِ آتِيَةً خُمُرُ جَنَانِهِ وَلَوْ كَانَ بِالْعَالَمِ الْفُضَّانِ وَبِقِفَتِهِ أَنْ كَانَتْ

ALFIV

في الخرج بين الاشيا اذا جمع الياسر سبب من لباسه اذا وقع مع الحافر والملك مع

بوجود الله
فما إذا ما لم يضره من فعله هذا الشاغل من الضمير المضاف إليه وهو قوله في الآية
الثالث في الاستبصار في خبر وهو المفعول به

بئرا يعلمها ولو حفر في ملك نفسه وسترها ودعا غيره فالأقرب الضمان لأن المباشرة

ایمان وقت الجنائز بسببہ وان کان

يَكْتَفِي بِمُحْصَرَةٍ فَرَدَى لِنَاسٍ خَلَّتْ بِالسَّكِينِ فَالْقَضَاءُ عَلَى الْخَافِ هَذَا كَلِمَةٌ إِذَا تَوَلَّى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لونغتشيخ في التوافق، التنازل، وإرضاءه ولونغتشو، بقاعد، التنازل عن القاعدة، (لونغتشو)

بواقف فضاء ان لو اذ على الماسى لان الووف من مرق الماسى هدر ويجعل سادة

يَلْقَاهُ فِي سَمَاءٍ مِّنَ الْمَعَارِفِ يُقَرِّبُهُ إِلَى اللَّهِ فَذَلِكَ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْعَانِ

وجد به وتعلق الأخير بثالث ووقع بعضهم على بعض ومانوا فالأول مات من ثلاثة أسباب

وهو جلد الثاني

فهذه رخصه ونصفه من عمل الأول لان هذا من وآما الثالث فكذلك من عمله الثاني وان وجد

اسان مری برعوج مجدوب ہات لکھاد بھوکوسہ علیہ فاجداد بھدر رویمین مجدوب
 رائے الباشہ معہ شمیم علیہ السلام

الآن فاننا نرى كيف كان على احدنا ان لا يتركنا في هذا المكان. ونسقط نصف

ولو وجدنا الامم البرية ماتت على الصبر؟

دبته وبصم الثاني النصف والثاني مات مجذبه الثالث عليه وجد باب الاول بصم

والجانب الثاني من رتبة الأركان

[illegible]

والتبـهـا فـوق
مخـارـجـه

[illegible]

هذا هو المتن الصحيح

هذا هو المتن الصحيح

وقوله منه ودية الثاني نصفها هـ ونصفها على الأول لانه مات بسبب بر الثالث

٣١٩

على نفسه وجذب الاول له ودية الثالث كذلك لانه مات بسبب بر الرابع ودية الثاني له

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

ودية الرابع على الثالث لانه هلك بسبب له وروى محمد بن قيس عن الباقر ع قال فضى امر

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

المؤمنين عليه الصلوة والسلام في اربعة وقع واحد منهم في ذرية الاسد فعلق ثلثان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

وتعلق الثاني ثلث والثالث تعلق برابع فاخترتهم الاسد ان الاول فرسية الاسد عمر

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

اهله ثلث الذرية لثاني وغرم الثاني لاهل الثالث ثلثي الذرية وغرم الثالث لاهل الرابع

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

الذرية كاملة وهي مشهورة وروى سمع عن الصادق ع ان عليا عليه الصلوة والسلام فضى ان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

للاقل ربع الذرية وثلثان ثلث الذرية وثلث الثالث نصف الذرية والرابع الذرية كاملة وجعل ذلك

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

على عافلة الذين ازدحموا وكان ذلك في جوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وامضاه ووجهه

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

ان يعرف من حفر الزبيرة تدبوا واستنادا لافتراس الى الاندحام المانع من التلخص في الاول مات

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

بسبب الوقوع في البر ووقوع الباقي فوقه لانه نتيجة فعله فلم يعلق بر ضمان وهي ثلثة

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

اربع السبب في الرابع على الجافر موت الثاني بسبب جذب الاول وهو ثلث السبب ووقوع

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

الاشربة فوقه وهو ثلثاه ووقوعها فوقه من فعله فوجب ثلث الذرية وموت الثالث موت

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

الثاني وهو نصف السبب ووقوع الرابع عليه وهو فعله فوجب نصف الذرية والرابع له

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

كامل الذرية لان سبب هلاكه جذب الثالث وبجل قوله وجعل ذلك على جعل الثلث على عافلة

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

الاقل والنصف على عافلة الثاني والجميع على عافلة الثالث واما الرابع فعلى الجافر ويمكن ان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

يقال على الاول الذرية لثاني لاستقلاله بالثلاثة وعلى الثاني ذرية الثالث وعلى الثالث ذرية

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

الرابع ولو شر كذا من مياثر الاسماك والمشارك في الجذب فلي الاول ذرية ونصف وثلث

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

وعلى الثاني نصف ثلث وعلى الثالث ثلث ذرية لانهما نصفين وثلث

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

بما يوجب التشارك اذا اصطدم حزان فانما تلور شر كل منهما نصفه بئر وبسبب النصف

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

لان تلف كل واحد مستند الى فعله وفعل صاحبه سواء كانا فارسين او ارجلين او احدا

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

فارسا والاخر ارجلا وعلى كل منهما نصف فتمت فرس الاخران تلفت بالتصادم وبمقتضاها

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

في الذرية والقيمة فيرجع صاحب الفضل ولو قصد القتل فهو عمد ولو غلبتها الذبائبان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

احتمل هذا والمالك حالة على الذاب واحتمل الاحالة على كونهما فان كانا صبيبين اركبها

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

اجنبي منعته فحوالة الجميع عليه وان اركبها الولي فلا حواله عليه ودية على عافلة ولو كانا

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

قوله في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

لصدا في ذرية الاسد اتقول الزبيرة في الله المكان

[illegible]

[illegible]

فَقُلْ مَعَكُمْ شَاهِدُ الْإِيمَةِ هَذَا قَوْلُ الشَّيْخِ فِي كَلَامِهِ نَعْلَمُ بِهِ
مَأْخُذَهُ وَمَقْلُوبَهُ مِنَ الشَّيْخِ الْعُذْدَانِ إِنْ كَانَ عَنْهُ قَبُولُ الْإِيمَةِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَأَمَّا الْأَعْلَاءُ وَمَقْلُوبُهُ عَنْ غَيْرِهِ عَدَمُ التَّنْظِيطِ
مُطْلَقًا عَارَةً

قوله ولما اذن لنا ان نعلن الاسلام مسلم على ماى وقال انما
اشركا في حال السيد والعهد في مدينة ولد في
طلم قولنا اننا اذن الاسلام في مدينة
مسلم ولما اذن في مدينة وهو جميع
بيننا العوازم حاشا الى المصم
يقولون انهم الاسلام
عليه

في سنة واحدة من مال الجاني مع التراضي الذب ولو كان له ابل تخترق بذر ابله وشرا غيره
 من البلد وغيره او دلتا واعلم مع السلامة والانتصاب بالشرط والاقراب انه لا يجب قبول الغيبة
 التوفيق مع وجود ابل وكل واحد من هذه الاصناف اصل في نفسه ليس بدلائل غيره ولا
 شرط طال بعد غيره والخيال الجاني في بذل ايتها شاء وهل له التلقيق من جنسين فان زاد الشك
 ودينه شيبة العدم ما تقدم من الاصناف وكذا دية الخطا الا في شيء واحد وهو ان دية العدم
 مغلظة وهاتان مختلفتان والتخفيف بشيئين احدهما ان في ابل خاصة فدية شبيهة
 مائة نكث وتثنون منها حقة ونكث وتثنون بنت لبون واربع وتثنون نكثية طريقة الفعل
 وروى تثنون بنت لبون وتثنون حقة واربعون خلعة وهي الجامل وهو في مال الجاني
 كالعهد ودية الخطا المحض عشرين بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكر وتثنون بنت
 لبون وتثلاثون حقة وروى عشرين بنت مخاض وعشرون بنت لبون
 وعشرين عشرين حقة وعشرين عشرين حقة وهو على العاقلة لا يضمن المقاتل منها شيئا
 الثاني الزمان فدية الشيب ستاد في سنتين دية الخطا في ثلاث سنين سواء كانت الذب
 فامة او ناقصة او دية طرف ولو اختلف في الحوامل فالرجع الى اهل الخبرة فان ظهر الحمل استند
 فان زالت قبل التسليم ابل ولو كان بعد الاحصاء ولا يلزم بعد القبض ولا تليظ في الاصل
 غير ابل ولو قتل في الشهر الحرام او في حرم مكة الزم دية وثلاث مائة في الاجناس كان تليظا ولو
 للمقتول ولا تليظ في الطرف ولو روى الخطا الحرم يقتل فيه غلظ وفي العكس اشكال ولو قتل
 والنجا الى الحرم ضيق عليه فيه الا ان يجزى بفقاده منه ولا يقتص منه فيه فان جوف الحرم اقتص
 منه لانها حرم الحرم فقل وكذا في مشاهد الدائمة عليهم السلام ولا فرق بين ان يكون المقتول
 كبير الوصف او عاقلا او مجنونا سليم الاعضاء او مفقودا وولد الزنا اذا ظهر الاسلام مسلم
 على اي وجه فرق الاسلام مقتولة ما لم يجد ما هو معلوم الثبوت من دين النبي صلى الله
 عليه وسلم

الفصل الثاني

في بتر من عده اما دية المرأة المسلمة الحرة
 فمصفية الحرة المسلم سواء كانت صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة سليم الاعضاء او غير سليمها
 من جميع اجناس الذب في الاحوال الثالث وكذا الاجراحات والاطراف على التصرف ما لم يقصر
 عن ثلث الذب فان قصرت الجناية جراحة او طرفا عن الثلث لساوبا فصا صناديد واما الذم
 في بتره

المحرقة منه ثمانمائة درهم سواء كان يهوديا او نصرانيا او مجوسيا ولاديه لغبر هؤلاء الاثنا
 سواء كانوا ذرى عسل ولا وسواء بلغتهم الدعوة او لا ودية المرأة الحرة منهم اربعة دراهم و
 روى ان دية الذمي كدية المسلم وروى اربعة الاف درهم وحملوا على المعتاد لقتلهم اما
 العبد فدية قيمته ما لم يتجاوز دية الحر فترد اليها وبيع في مال الجاني ان كان القتل عمدا او
 وعلى العاقلة ان كانت خطاء ودية اعضائه وجراحاته بنسبة قيمته على فاس الحر فاني الحر
 كالا لدية في العبد كالا لقيمة الا انه ليس للمولى المطالبة بذلك الا ان يدفعه الى الجاني و
 له الاساك والمطالبة بالقيمة ولا يعضها على اشكال وما فيه من الحر تصف الدية في العبد
 نصف القيمة وكذا باقي الاعضاء وكذا في الجراحات وكل ما فيه مقتضى الحر ففي العبد كذا
 من قيمته وكل ما لا يتقدر فيه في الحر ففيه الارش بفرض الحر عدا سلبا من الجناية
 وبغيره فتمتج ويفرض عدا وفيه تلك الجناية وبغيره فتمتج وينسب احد الحالتين الى الا
 فهو خذ من الدية بنسبة النسبة وهذا العبد اصل للحر كما كان الحر اصل له في المقتد ولو
 جنى على العبد بدين القيمة لم يكن لمولاه دفعه والمطالبة بالقيمة بل يسير وبطال البدية
 الفاسات وارش ان لم يكن مقتد رافى الحر ودية الارش قيمتها ما لم يتجاوز دية الحر فترد
 اليها ولو كان العبد ذميا او الامه كذا لك المسلم فمسا كالمسلمين فان دية ما قيمتها ما لم يتجاوز
 دية الحر المسلم او الحر المسلم ولو كان العبد لامرأة او الامه لذكر فلا اعتبار في العبد بالذكر وفي الا
 بالمرأة وفي المسلم عبد الذمي والمسلمة جارية الذمي اشكال اذا جنى العبد على الحر خطاء لم يعضه
 مولاه بل يدفعه او يعده به وله الجنازة في اتماء الى الحق اليه ولا يلحق اليه وفي قدر العدا
 قولان ولو كانت الجناية غير مستوعبة لقيمة تختار للمولى بين الفداء وبين تسليم ما قابل الجناية
 ليسترق او يباع وبغير شريكها والفقن والمذبر سواء وكذا الذكر والانثى وكذا ام الولد على الامو
المقصد الثالث في دية الاطراف كل جاني لافسان منه واحد ففيه الدية وكل
 فيه اثنان ففيه الدية وفي كل واحد النصف وما فيه اربعة ففيه الدية كالا لاجفان وما فيه عشرة
 كالا لصابع ففيه الدية وفي كل واحد العشر وكل ما يتقدر فيه بحب فيه الارش والتقدير في
 ثمانية عشر فعنا مطالب **الاول** في شتر في شتر الاس الدية ان لم يثبت فان ثبتت
 ان كان للجنح عليه ذكرا وان كان انثى فمهرها وفي شتر النجبة الدية ان لم يثبت وان ثبتت
 فالارش وقيل ثلث الدية وفي الاعاض بالنسبة الى الجميع بالمساحة وقيل في شتر راس الرجل

المحرقة منه ثمانمائة درهم سواء كان يهوديا او نصرانيا او مجوسيا ولاديه لغبر هؤلاء الاثنا
 سواء كانوا ذرى عسل ولا وسواء بلغتهم الدعوة او لا ودية المرأة الحرة منهم اربعة دراهم و
 روى ان دية الذمي كدية المسلم وروى اربعة الاف درهم وحملوا على المعتاد لقتلهم اما
 العبد فدية قيمته ما لم يتجاوز دية الحر فترد اليها وبيع في مال الجاني ان كان القتل عمدا او
 وعلى العاقلة ان كانت خطاء ودية اعضائه وجراحاته بنسبة قيمته على فاس الحر فاني الحر
 كالا لدية في العبد كالا لقيمة الا انه ليس للمولى المطالبة بذلك الا ان يدفعه الى الجاني و
 له الاساك والمطالبة بالقيمة ولا يعضها على اشكال وما فيه من الحر تصف الدية في العبد
 نصف القيمة وكذا باقي الاعضاء وكذا في الجراحات وكل ما فيه مقتضى الحر ففي العبد كذا
 من قيمته وكل ما لا يتقدر فيه في الحر ففيه الارش بفرض الحر عدا سلبا من الجناية
 وبغيره فتمتج ويفرض عدا وفيه تلك الجناية وبغيره فتمتج وينسب احد الحالتين الى الا
 فهو خذ من الدية بنسبة النسبة وهذا العبد اصل للحر كما كان الحر اصل له في المقتد ولو
 جنى على العبد بدين القيمة لم يكن لمولاه دفعه والمطالبة بالقيمة بل يسير وبطال البدية
 الفاسات وارش ان لم يكن مقتد رافى الحر ودية الارش قيمتها ما لم يتجاوز دية الحر فترد
 اليها ولو كان العبد ذميا او الامه كذا لك المسلم فمسا كالمسلمين فان دية ما قيمتها ما لم يتجاوز
 دية الحر المسلم او الحر المسلم ولو كان العبد لامرأة او الامه لذكر فلا اعتبار في العبد بالذكر وفي الا
 بالمرأة وفي المسلم عبد الذمي والمسلمة جارية الذمي اشكال اذا جنى العبد على الحر خطاء لم يعضه
 مولاه بل يدفعه او يعده به وله الجنازة في اتماء الى الحق اليه ولا يلحق اليه وفي قدر العدا
 قولان ولو كانت الجناية غير مستوعبة لقيمة تختار للمولى بين الفداء وبين تسليم ما قابل الجناية
 ليسترق او يباع وبغير شريكها والفقن والمذبر سواء وكذا الذكر والانثى وكذا ام الولد على الامو
المقصد الثالث في دية الاطراف كل جاني لافسان منه واحد ففيه الدية وكل
 فيه اثنان ففيه الدية وفي كل واحد النصف وما فيه اربعة ففيه الدية كالا لاجفان وما فيه عشرة
 كالا لصابع ففيه الدية وفي كل واحد العشر وكل ما يتقدر فيه بحب فيه الارش والتقدير في
 ثمانية عشر فعنا مطالب **الاول** في شتر في شتر الاس الدية ان لم يثبت فان ثبتت
 ان كان للجنح عليه ذكرا وان كان انثى فمهرها وفي شتر النجبة الدية ان لم يثبت وان ثبتت
 فالارش وقيل ثلث الدية وفي الاعاض بالنسبة الى الجميع بالمساحة وقيل في شتر راس الرجل

في العبد كذا
 من قيمته
 وكل ما لا
 يتقدر فيه
 في الحر
 ففيه الارش
 بفرض الحر
 عدا سلبا
 من الجناية
 وبغيره
 فتمتج
 ويفرض
 عدا وفيه
 تلك الجناية
 وبغيره
 فتمتج
 وينسب
 احد الحالتين
 الى الا
 فهو خذ
 من الدية
 بنسبة النسبة
 وهذا العبد
 اصل للحر
 كما كان
 الحر اصل
 له في المقتد
 ولو جنى
 على العبد
 بدين القيمة
 لم يكن
 لمولاه
 دفعه
 والمطالبة
 بالقيمة
 بل يسير
 وبطال
 البدية
 الفاسات
 وارش
 ان لم يكن
 مقتد
 رافى
 الحر
 ودية
 الارش
 قيمتها
 ما لم
 يتجاوز
 دية
 الحر
 فترد
 اليها
 ولو
 كان
 العبد
 ذميا
 او
 الامه
 كذا
 لك
 المسلم
 فمسا
 كالمسلمين
 فان
 دية
 ما
 قيمتها
 ما
 لم
 يتجاوز
 دية
 الحر
 فترد
 اليها

في العبد كذا
 من قيمته
 وكل ما لا
 يتقدر فيه
 في الحر
 ففيه الارش
 بفرض الحر
 عدا سلبا
 من الجناية
 وبغيره
 فتمتج
 ويفرض
 عدا وفيه
 تلك الجناية
 وبغيره
 فتمتج
 وينسب
 احد الحالتين
 الى الا
 فهو خذ
 من الدية
 بنسبة النسبة
 وهذا العبد
 اصل للحر
 كما كان
 الحر اصل
 له في المقتد
 ولو جنى
 على العبد
 بدين القيمة
 لم يكن
 لمولاه
 دفعه
 والمطالبة
 بالقيمة
 بل يسير
 وبطال
 البدية
 الفاسات
 وارش
 ان لم يكن
 مقتد
 رافى
 الحر
 ودية
 الارش
 قيمتها
 ما لم
 يتجاوز
 دية
 الحر
 فترد
 اليها

في فمها حكومتها ولو قلعت منفردة ولو نقص عدد دها نقص من الدية بازائه ولا فرق بين
 البضاء والشوداء خلقها والصفراء بان كانت قبل ان يتغير سوداء ثم ينتشكركن لك مالوكا
 بيضاء قبل ان يتغير ثم ينتشكركن سوداء رجع الى العارفين فان اسند السود الى علة فالحكو
 والا فالدية ولو اسودت بالجناية ولم يسقط فغيرها ثلثا ديةها وكذا لو انصبت ولو سقط ولو
 ولو قلعتا آخر سوداء ففيها الثلث الدية ثبت في الظاهر مع السخ وهو الثابت منها في الدية
 ولو كسر الظاهر جمع بين السخ فالدية ايضا ولو قلعت آخر السخ فعليه حكومتها ولو قلعت من الضمير
 غير المتفر انظر سنة فان ثبت فالارش وان لم يثبت فدية للمفر كما مله وقيل فيها بغير مطلقا
 ولو ان ثبت عوضها عظاما فثبت فقلعتا آخر فلا يثبت لو ان ثبت الفلوة عتقت كما كانت فقلعتا آخر
 فدية كما مله ولو كانت السن طويلة لميزد بدلها بسبب الطول ولو كان بعضها وينتفع بها كالحيو
 فدية والآن الحكومتها ولو اضطررت لكبر او مرض في الكمال شكل ولو ذهب بعضها العلة ولو لظا
 المدة ففيها بعض الدية ولو كسر طرفا من سنه لم يزد بقدره من الدية وبسقط على الظاهر حتى اذا
 كان لكسور نصف الظاهر وجب نصف دية السن ولو انكسفت الدية عن السن فظهر فقال الهان
 للكسور ربع الظاهر وقال المجتعي عليه نصفه فقدم قول الهان ولو كسر بعض السن وقطع آخر البا
 مع السخ فان كان الاول قد كسر عروضا وبقي اصلها صحيحا مع السخ فالسخ ربع ولو كسر بعضها
 طولاً فعلى الثاني دية الباقي من السن وينقص ما عتقت من السن وعليه حكومتها للسرخ الذي كسر الاول
 فان قال المجتعي عليه الغائب بيمينه الاول الربع وقال الثاني بل النصف فقدم قول المجتعي عليه لاصا
 التسامية وفي المجتعي الدية وفي كل واحد النصف هما العظام الا ان كان يقال للمعاها الدية فن
 ويتصل طرف كل واحد منها بالاذن من جانبي الوجه وعليها بانبات الاسنان السفلى ولو قلعتا منفرد
 عن الاسنان كلحى الظن والشيخ انكسفت اسنانه ولو قلعتا مع الاسنان فدينان وفي نقص
 المضع بالجناية عليها او بصلبها الحكومتها **المطلب الثامن** اليدان فيها الدية
 كاملة وفي كل واحد نصف الدية وكذلك في الرجلين الدية كاملة وفي كل واحد النصف وفي
 البعق الوتر فيها وحد اليد للعصم والرجل مفصل الساق فان قطعت مع الاصابع فدية كما
 ولو قطعت الاصابع منفردة فدية بدلا كاملة او رجل فلا يصابع ولو قطع الاصابع وقطع آخر
 الكف فلي الاول نصف الدية خمسة دينار عن الاصابع وعلى الثاني حكومتها في الكف ولو قطع
 اليد معها شئ من الزند ففي اليد نصف الدية وفي الزند حكومتها وان قطعت من المرفق

في فمها حكومتها ولو قلعت منفردة ولو نقص عدد دها نقص من الدية بازائه ولا فرق بين
 البضاء والشوداء خلقها والصفراء بان كانت قبل ان يتغير سوداء ثم ينتشكركن لك مالوكا
 بيضاء قبل ان يتغير ثم ينتشكركن سوداء رجع الى العارفين فان اسند السود الى علة فالحكو
 والا فالدية ولو اسودت بالجناية ولم يسقط فغيرها ثلثا ديةها وكذا لو انصبت ولو سقط ولو
 ولو قلعتا آخر سوداء ففيها الثلث الدية ثبت في الظاهر مع السخ وهو الثابت منها في الدية
 ولو كسر الظاهر جمع بين السخ فالدية ايضا ولو قلعت آخر السخ فعليه حكومتها ولو قلعت من الضمير
 غير المتفر انظر سنة فان ثبت فالارش وان لم يثبت فدية للمفر كما مله وقيل فيها بغير مطلقا
 ولو ان ثبت عوضها عظاما فثبت فقلعتا آخر فلا يثبت لو ان ثبت الفلوة عتقت كما كانت فقلعتا آخر
 فدية كما مله ولو كانت السن طويلة لميزد بدلها بسبب الطول ولو كان بعضها وينتفع بها كالحيو
 فدية والآن الحكومتها ولو اضطررت لكبر او مرض في الكمال شكل ولو ذهب بعضها العلة ولو لظا
 المدة ففيها بعض الدية ولو كسر طرفا من سنه لم يزد بقدره من الدية وبسقط على الظاهر حتى اذا
 كان لكسور نصف الظاهر وجب نصف دية السن ولو انكسفت الدية عن السن فظهر فقال الهان
 للكسور ربع الظاهر وقال المجتعي عليه نصفه فقدم قول الهان ولو كسر بعض السن وقطع آخر البا
 مع السخ فان كان الاول قد كسر عروضا وبقي اصلها صحيحا مع السخ فالسخ ربع ولو كسر بعضها
 طولاً فعلى الثاني دية الباقي من السن وينقص ما عتقت من السن وعليه حكومتها للسرخ الذي كسر الاول
 فان قال المجتعي عليه الغائب بيمينه الاول الربع وقال الثاني بل النصف فقدم قول المجتعي عليه لاصا
 التسامية وفي المجتعي الدية وفي كل واحد النصف هما العظام الا ان كان يقال للمعاها الدية فن
 ويتصل طرف كل واحد منها بالاذن من جانبي الوجه وعليها بانبات الاسنان السفلى ولو قلعتا منفرد
 عن الاسنان كلحى الظن والشيخ انكسفت اسنانه ولو قلعتا مع الاسنان فدينان وفي نقص
 المضع بالجناية عليها او بصلبها الحكومتها **المطلب الثامن** اليدان فيها الدية
 كاملة وفي كل واحد نصف الدية وكذلك في الرجلين الدية كاملة وفي كل واحد النصف وفي
 البعق الوتر فيها وحد اليد للعصم والرجل مفصل الساق فان قطعت مع الاصابع فدية كما
 ولو قطعت الاصابع منفردة فدية بدلا كاملة او رجل فلا يصابع ولو قطع الاصابع وقطع آخر
 الكف فلي الاول نصف الدية خمسة دينار عن الاصابع وعلى الثاني حكومتها في الكف ولو قطع
 اليد معها شئ من الزند ففي اليد نصف الدية وفي الزند حكومتها وان قطعت من المرفق

قوله ولو كانت السن طويلة لميزد بدلها آي

قوله ولو كانت السن طويلة لميزد بدلها آي
 ديةها
 ارشها وانما قال
 بدلها ولم يقل ديةها
 لبطلان القصاص في العمد
 الحكومتها في الزائد على قول من يقول
 بالحكومة في الزائدة ١٢

قوله فقال الكمال شكل آي يشاء من القصاص حقيقة
 فيجب الدية كاملة وهو قول الشيخ في كل من نقص منها
 عن الحالة الطبيعية ويكون فيها الحكومتها ونقص في زمان
 ذهب بعض منافعها وبقي البعض كانت الزيادة كاملة ولو
 ذهب جميع منافعها فلي كالبطلان فيها الثلث وهو
 المنقول بحرية

قوله فقال الكمال شكل آي يشاء من القصاص حقيقة
 فيجب الدية كاملة وهو قول الشيخ في كل من نقص منها
 عن الحالة الطبيعية ويكون فيها الحكومتها ونقص في زمان
 ذهب بعض منافعها وبقي البعض كانت الزيادة كاملة ولو
 ذهب جميع منافعها فلي كالبطلان فيها الثلث وهو
 المنقول بحرية
 في قوله فقال الكمال شكل آي يشاء من القصاص حقيقة
 فيجب الدية كاملة وهو قول الشيخ في كل من نقص منها
 عن الحالة الطبيعية ويكون فيها الحكومتها ونقص في زمان
 ذهب بعض منافعها وبقي البعض كانت الزيادة كاملة ولو
 ذهب جميع منافعها فلي كالبطلان فيها الثلث وهو
 المنقول بحرية
 في قوله فقال الكمال شكل آي يشاء من القصاص حقيقة
 فيجب الدية كاملة وهو قول الشيخ في كل من نقص منها
 عن الحالة الطبيعية ويكون فيها الحكومتها ونقص في زمان
 ذهب بعض منافعها وبقي البعض كانت الزيادة كاملة ولو
 ذهب جميع منافعها فلي كالبطلان فيها الثلث وهو
 المنقول بحرية

تبع فالبعثا طرد من ترك ذكره ونازع اهل البيت
دينا زنا واصل على جوارش فرق البع
خطرتا الخبيداتين حكومتا الحكيم
انا جدي على سب في كل عضو والاقال
مخلص من السم وهو المنقول
محارة

دينا را وما بل العتق لكل ضلع اذا كسر عظمه وديناير المطلب العاشر

الذكر وفيه الدية وثبت في المحقة فاذا زاد وان استوصل سواء الشاب الشيخ والصبي والرضع

والخاصة غير فان قطع بعض الخشعة نسب المقطع الى الخشعة خاصة فان كان المقطوع نصفها

احتمل النجاء المقصود والحكومة معا واحتمل اكثرهما كما قلنا في اللسان والكلام فان قطع الحشفة

ولم يحصل في التصف اباق خلل فصف الذببة وفي ذكر العنبر ثلث الذببة وفيما قطع منه

منقبضا فلا ينسبط في الماء الحار ولو ضرب ذكره قتل فثلثا التيمم وفي الحصبين الدية

ولا فرق بين ان يكون الذكر سلما او مقطوعا وفي ادارة الحسين اربعة ديار بان حج فله

بالغم وفي كل واحد نصف بها سواء كانت صغيرة أو كبيرة أو نسياناً أو

وَأَمَّا أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ فَاعْلَمْ أَنَّكَ لَنْ تَكُونَ أَحَدًا وَحْدَكَ عَلَيْهِ إِذَا وَهَّابٌ

نقصاء الأول الشكا : وما تلج الخفة التي تغلب على الظن الا مضاء بوطها بالصغيرة

المثل والذمة وإن طأوعته فالذمة خاصة ولو كانت للكرهية بمرافق وجوارش البكارة

ع

في الالهيين وهما ما اشرف من اشياء الفخزين

وبشيت
فيها الذبابة اذا طفت
الى العظم الذي تحتها وفي
ذهب بعضا بقدره فان

جعل العقل وجوب الحكمة ويجعل

ان يعتقد بالساحرة فيؤخذ من الجاني بنية

ما قطع عن غير

الاول في كتاب طهر بن ناصح عن امير المؤمنين عليه السلام

والزينة التي في رواية هشام بن سالم وهي قوله لا تفتن نفسك في

الامر الذي لا يحسن اليك ولا يضره

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

فانك لا تدري ما يكون لك من الامور

مع المظهر الاقرب ذلك ويحيث لك كله في ماله لانه عند محض واحد خطأ واختلف في تفسير
الافضاء قبل ان ينزل الحاجزين قبل والذوق قبل بين مخرج البول والمجرب هو اقرب لان
الحاجزين قبل والذوق عصب قوي يتعدت راسه بالاستمتاع والحاجزين مدخل الذوق
ومخرج البول رفيق فاذا تحامل عليهما رايها انقطعت تلك الجملة ومع هذا فالاقرب عندك
وجوب الذبابة لكل منها وهل يتعلق احكام الافضاء لوفله بغير الوطى الاقرب لا الا الذبابة قاتها
يجب لوفله بسبب ما لو لوان الحاجزين بالوطى تلت احكام وجبت ديتان ان كان
بغير الوطى فديتان ولو اندم صلح ففوق والتحق برنظر وهل سقط الذبابة الى الحكومة اشكال
ولو افضاءها فلم تملك بولها فديتان وفي الالهيين الذبابة في كل واحدة النصف وهي اللحم الثاني
بين الظاهر والفخزين فاذا قطع ما اشرف منها على الثاني فالذبابة وان تفرغ العظم ولو اقتصر كجوابه
فخرج مشاقتها فلم تملك بولها فغلبت ثلث ديتا وفي رواية الكاظم هو اولي وعليه مهر مثل ايضا
المقصد الثالث في دية النافع وفيه مظاهر الاول في العقل الذبابة كاملة
ان ذهب بالقتل او بغيره تالم ليس يحج كالوضرب على راسه حتى ذهب وقطره فترى بها شدا بدا
فقال عقله ولو زال يجر اج او قطع عضو فدية العقل وفي الجرح والعضو ديتا ولا يضمن العقل
بالقصاص وان تعد الجاني لعدم العلم بجملة هذا اذا حكم اهل الخبرة بعدم زوال العارض وان حكموا
بزواله انظر طهر هو حاله فان استمر فالذبابة فان عاد قبل سببها الذبابة فلا يطالب بالذبابة بل
يطالب بالارش وان عاد بعده امر بالرد ويحمل عدم الارش لانه هبة من الله ثم حذره
ولو مات قبل الياس من عوده ففي عدم وجوب الذبابة اشكال ولو لم يكن الجاني فوات العقل
وذا عاه الجاني عليه اختيار بان يضع الحاكم عليه قوما بر اعونه في خلوة واحوال عقلته فان ظهر خللا
حاله والاختلاف في اقواله وانما ثبت جنونه بغير بين وان لم يظهر الاختلاف في اقواله فان
قول الجاني مع البين ولو لم يكن الجنون مطبقا بل كان محتملا في وقت ويضيق وقت وجب
الذبابة بقدره فان كان محتملا يوما ويضيق يوما فنصف الذبابة وان كان محتملا يوما ويضيق يوما
فثلثا الذبابة ولو لم يكن العقل لكن اختلف فضا مد هو شا يستوحش مع الافراد ويضيق مع غير
شيء يترجم منه في العادة وجب حكومته بحسب طهره الحاكم ودوي ان من ضرب على راسه فذهب
عقله نظير سنة فان كانت فيها قيد يوان بقي لم يرجع عقله فدية الذبابة المطلب الثاني
السمع وفيه الذبابة ولو قطع اذنيه فذهب سمعه فديتان ولو حكم اهل الخبرة بعبوده بعد مدة

قوله فالأقرب أن على الأقلية أقول قد تقدم سم سم سم

مسألة

المسألة لكران

بيننا أنت جاني قد علمها

قبل نقضها المدة ويجوز كية

ما يجب على الثاني وقال المصنف الأقرب

لثالث دية الضحية لأن الفاعل عليها وهي قد

البصر ويكون منها ثلث دية الضحية إجماع قوله

ثم نقض بيني من الأقرب أنه أقول هذا اختيار المصنف وقال

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

الشيخ في رد الأذى نقضه عن واحد البين اعتبر ذلك عند

وحكم المارقون بعوده فقلع الخربعة قبل ضمي المدة فان انقضوا على أن الضول يمكن فدعا

فالأقرب أن على الأقلية وعلى الثاني دية العين المفقدة للضوء وهي ثلث دية الضحية وان

انقضوا على عوده ضلي الثاني الدية وعلى الأول حكومة وان خلفوا فدعى الأول نحو البصر

وانكر الثاني فان صدق المجتبي عليه الأول حكم عليه في حق الأقل فلا يطالبه بأكثر من الحكومة

ولا يقبل قوله على الثاني لأن الأصل عدم الضول وان كذب له لقول قوله مع البين وبطلان

بالدية وبإخذ من الثاني الحكومة سواء صدق الثاني الأول وكذب له لأنه مع التصديق لا بد

عليه إلا الحكومة ولو زال ضوء واحد بها فغيب نصف الدية وفي نقض الضوء من البين

جزء من الدية ويعلم بنسبة التفاوت بين المسألة التي يشاهد منها مساهمة إذا كان صحيحا والشيء

التي يشاهد هو منها فان ادعاه اختبارناه بان نوقف شخصا قريبا منه ونسأل عنه فأنه

وعرف لباسه امرناه بالتأعد الى ان يمتد الى موضع يدعى أنه ليس براه فيعلم على الموضع

علامة ثم نأمره بان يجول وجهه الى جانب آخر ونوقف بالقرب من اناسنا يعرفون ثم نبدأ

عنه الى موضع يدعى براه فيه وأنه اذا زاد البعد عنه لا يراه فيعلم علامة على الموضع

المسألة من الجهتين فان تفاوتت كذب لكن خلف مجموع عدم الاتفاق حتى ان اتفقت صدق

فيخلف المدعى ثم نقض بيني من الأقرب من هو مثله في المسألة والزم الجاني التفاوت بعد

الاستظهار بالابان ولو ادعى النقص ضوءا حيا فثبت الى الأخرى بان يشد على الضحية

ونطلق النافضة ونظن من بعد يدعى أنه لا يظهر من بعده ثم يدل الى جهة أخرى فان شادت

المسألة صدق لا كذب ثم يطلق الضحية ويشد النافضة ونظن من بعد يدعى أنه لا يظهر من بعده ثم يدل الى جهة أخرى فان شادت

الى فلان المسألة ولا يقاس عن في يوم غيم ولا في أرض مختلفة الجهات ولو ضربت عنه فصار

اعشى لا يحصل دليل واضح ولا يصح ظن فالحكومة ولو ادعى في العين انها كانت قائمة يدعى المجتبي

عليه الضحية قدّم قول الجاني مع البين لأصل البراءة ولا مكان اقامة البينة على الضحية

المطلب الرابع

في بيان النافذ وهي ستة لأقلية في النظم الدية كخافلة فان ادعى ذلك

وكان به الجاني عقيب الجناية لم يمتد بخبر الاستبراء للطبقة والكرهية والروائح الحادة ويستظهر

بذلك بالبصانة ويقضى له بدوي أكثر من غير من المراق فان دعت عناء ودة انه فهو كاذب

فيخلف الجاني وان بقي فهو صادق ولو ادعى النقص سنظير بالابان لا طريق الى البينة والاشارة

ويقضى له الحاكم بالحكومة وأحكم أهل الله في بعوده فعاد الحكومة ولا الدية وان شئت عوده

—

١٤٦ ولوقطع الانف فذهب الشم فديتان الثاني في الذوق الدتية ورجع فيه عقيب الجناية المصلحة

خَلَا لَنَا الشَّامُ فَمِنْ قَاتِلِهِمْ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

ای جمل علیہ

الہدایۃ النجیۃ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و اما در این کتاب که به نام «تذکره» است، نویسنده به بیان سوابق و مناقب اعیان و بزرگان پرداخته و به شرح حال و چهره آنها پرداخته است.

[illegible][illegible]

فان كان عذرا فهو كشبه الخطاء من اطلاق

هذا من جنى النصارى وفسادهم في الدين وفسادهم في العلم وفسادهم في الأخلاق وفسادهم في العبادات وفسادهم في المعاشات وفسادهم في المماليك وفسادهم في المأموه

ما لا يقع في حقها من الحقوق ولا يملكها غيرها فان كانت حكومة على يد المالك

والصنف في ترك كلامه في كالتقواعد وأعلم أن هذا الفصل
يعاد اسمين هما عن الصادق عليه السلام

[illegible]

قوله الاول المارضة

والدائمة على الحساب والموضحة في المناصفية في دية العضو

وَنَبِيَّاهُمَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَحُذَافِيَةُ بْنُ سَوَادٍ كَانَا
أَوَّلَ كُتَّابَيْ بَنِي الْحَارِثِ

عن الامام الباقر عليه السلام في الجهاد

الحسين بن علي بن أبي طالب

فمن كان منكم غافلاً فليذكر

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْلَعُ وَجْهَهُ لِلْإِسْلَامِ ثُمَّ يَخْلَعُ عَنْهُ إِيمَانَهُ يُخَلِّفُ فِي السُّبُلِ لِلنَّاسِ أَلْفًا بَارِعًا

الغناء، وهي مشركون على العظم وقال الله تعالى

ثلاثة وثلاثون عميرا وثلث وهو اختيار الشيخ في طروفي يترك

الصادق عليه السلام وقد ورد في رواية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
أما كنا لنهتدي لهدى

في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل

عشر
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل

المصدر الخامس

في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل

فروع

في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل

في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل
في هذا الموضع يخرج هذا الموضع من هذه كالحجج على الأصل

هذا هو الحق
في هذه المسألة
والتي هي
من المسائل
التي هي
من المسائل
التي هي

فصله الجاني ضمن العاقلة دية جنين غير حي وضمن العقم ما زاد ولو القت جنينين فادعى الولد حياته معا وادعى الضارب موتها فاقام الولد شاهدين شهدا بانها سمع صاحب احد من غير تعين فان شاؤا باقية كاملة ودية جنين وان اختلفا فدية امرأة ودية جنين ولو صدق الضارب على استهلال الذكر وكذب العاقلة قدم قول العاقل مع البين فيتحلون دية امرأة ودية جنين والباقي مال الضارب لو ادعت الذمينة انها حملت من مسلم من زنا فلا حكم لدعواها ولا يثبت لها شيء وان ادعت نكاحا او شبهه قدم قول الجاني والعاقلة ويستو دية جنين الذمينة من الجاني ولا شيء لها فيه لا اعتراضا باسلامه فلا ترث ولو ادعت ثلث المرأة انفسا ميتا حال جيلاتها فلها نصيبها من دية وادعى دارث الجنين موتها قبل انفصاله ميتا فلا نصيب لها منه حكم باليتيم فان فقدت حكم للحالف فان حلفا او كذبا لم ترث المرأة من دية الجنين وكذا تركه المرأة لو ارثها دون دارث الجنين وميراث الجنين لو ارثه دون امه ودية الجنين ان كان عمدا او عمدا الخطاء في مال الجاني وان كان حظا فعلى العاقلة وشتاد في ثلث سنين وفي قطع راس الميت المسلم الحرة دينا وفي جوارحه بحسب ما به في قطع يده خمسون دينا راسا وكذا ينبت جوارحه الى دية ولو لم يكن في الجانية معذرة اخذ الارش لو كان جوارحه الى الذمينة فوخذ من دية بتلك النسبة وهذه الذمينة تصدق بها عن راس لو ارثه فيها شيء وان كان ستيلا وهل بعض منها دية واجبا اشكال قيل القاتل الميت المال ولو كان الميت قتيلا او عبدا فمشتد دية التي الحي وعشرة العبد الحي وبنت أو المرأة والرجل النصيب والكبير في ذلك ولو لم يكن الرأس بل قطع ما لو كان جارا لعيش مثله فاة دينا ر

المطلب الثاني في الجناية على الحيوان ان كان مأكولا كالابل والبقر والغنم فالغنم في الذمينة ولو كان لا يملكه بالذكاة فعليه القيمة ويوضع منها صوفه وشعره وبره ودرسه ويدفع ذلك ان وجد المالك وان تلف عضو منه او كسر عظمه او جرحه فلا ارش ان لم يكن مأكولا ولا كما يبيع عليه الذكاة كالشاة فان تلفه بالذكاة فلا ارش وكذا لو كسر عظمه او قطع جزء منه او جرحه ولم يمت ولو تلفه بغير الذكاة فالغنمة وان لم يرفع عليه الذكاة فان كان كلب الصيد فغيره اربعون درهما وقيل بخمسة السلوقي وهو منسوب الى قرية يدعى ان كلب الصيد فغيره ثمانين درهم وقيل بثلاثين درهم وفي كلب الجاهل عشرة دراهم على قول وفي كلب الزرع وقيل قيمته والنقولا الا انه لا يرفع من ذوقه كلب الزرع فغيره طعام اقول هو كليلان ومذبان والغنم بغيره القيمة وان زاد

بالذكاة وحسب الارش وهو يقاوت ما بين كونه حيا وميتا وقبل القيمة ويدفعه الى الجاني ان لم يملكه ولو كان لا يملكه بالذكاة فعليه القيمة ويوضع منها صوفه وشعره وبره ودرسه ويدفع ذلك ان وجد المالك وان تلف عضو منه او كسر عظمه او جرحه فلا ارش ان لم يكن مأكولا ولا كما يبيع عليه الذكاة كالشاة فان تلفه بالذكاة فلا ارش وكذا لو كسر عظمه او قطع جزء منه او جرحه ولم يمت ولو تلفه بغير الذكاة فالغنمة وان لم يرفع عليه الذكاة فان كان كلب الصيد فغيره اربعون درهما وقيل بخمسة السلوقي وهو منسوب الى قرية يدعى ان كلب الصيد فغيره ثمانين درهم وقيل بثلاثين درهم وفي كلب الجاهل عشرة دراهم على قول وفي كلب الزرع وقيل قيمته والنقولا الا انه لا يرفع من ذوقه كلب الزرع فغيره طعام اقول هو كليلان ومذبان والغنم بغيره القيمة وان زاد

قوله فان شاؤا باقية كاملة ودية جنين
هذا بناء
على ان التعيين
الجنين الواحد لا يصل
بالذمينة من الزنا ولا يمكن
ان يثبت عليه حكم نصف الذمينة
انفصا ونصوص غير هذا في معناه انما حكم
على العاقلة والذمينة في قدر الذمينة مع احتمال القرعة
لا في قدر ذمينة احداهما معلوم وكذا ان ذمينة الارث قد يثبت
باليتيم ذمينة احداهما وهو غير معلوم البين وهو معنى الجاهل
وكذا ان الجاهل في القرعة يزوج تقارفا ما مات قبل خروج روحه
لا احتمال كونه حتى كالا لاسمائين الاخرين ولعل هذا فرق بين
المستلذين والاعتماد على القرعة وهو حق في صاورة

الذمينة لا ترفع من ذوقه كلب الزرع فغيره طعام اقول هو كليلان ومذبان والغنم بغيره القيمة وان زاد
هذا هو الحق
في هذه المسألة
والتي هي
من المسائل
التي هي
من المسائل
التي هي

بين كونه حيا وميتا وهذا الجاهل لا يرفع من ذوقه كلب الزرع فغيره طعام اقول هو كليلان ومذبان والغنم بغيره القيمة وان زاد
هذا هو الحق
في هذه المسألة
والتي هي
من المسائل
التي هي
من المسائل
التي هي

فعله ولا يشترط الاستشارة بترد شجنا

فإن المراجعة بالأمر

هل هو عدم الظهور

او عدم الاستظهار بغيره

بشرط ان لا يطلع عليه احد على

الثاني ان لا يشهر بين الناس شج

فإن لا يترك حفظه ويشتبهوا انهم اقوال اني اشركاء

فما من حصص الباقين فان فعلوا كلهم فلا ضمان

ان لا يفرطوا فلا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان

فإن لا يفرطوا ولا ضمان ايضا والاروى ضعيف لا ضمان



فغير حظه وهذه التقديرات في حق الجاني اما الفاضل فيمن اكثر الامرين من المقدار الشرعي

والقيمة التوقية اما غير هذه الكلا فلا شئ فيها ولا فيه لها ولا غير الكلا لا يقع عليه الق

وهل يشترط في كلب الصيد كونه صائدا او معلما الا في ذلك ولو تلف خنزيرا على دمي

فان كان مسترا به ضمن قيمته عند سحبه في الجناية على اطراف الارش عندهم وان لم يكن

مسترا به فلا شئ وكذا لو تلف عليه خنزيرا او الثعلب وسواء كان المثلف مسلما او لا يشترط الاست

فان اظهر شيئا من ذلك فلا ضمان على المثلف ولو كانت هذه الاشياء مسلم لويضمن مثلها

شيئا وان كان ذقيا وقضى مير المؤمنين عليه الصلوة والسلام في بيعه لاربعة عسل احدم

بذلك فوقع في برفه كسر ان على الشاة الباقية حصته لانه حفظه وضيعوا وودي ان الماشية

اذ جئت على الزرع ليل الا ضمن صاحبها ولا ضمن نهال الان على صاحب الماشية حفظها البلاء

وعلى صاحب الزرع حفظه نهال او الوجه ان صاحب الغنم ضمن مع التفريط ليل كان او نهال را

ولا ضمن مع عدم مط خاتمة لودي واحد مسددا ثبت ملكه فان رماه اخر فأنلف

وان كان بالذكاة فليس ضمان ما نقص لا يرج وحل كلة وان كان قد اصاب غير الحق فأنلف حرا

اكله وعليه قيمته معيبا بالجرج الاول لان لم يوصه الثاني في سرى الجرحان ومات فان كان الاول لم يتمكن

من ذبحه مثل ان اذ ذكرك وقد مات او ذكرك وقد بقي من حياته ما لا يتبع الزمان لذبحه فهو حرام

وعلى الثاني كالقيمة معيبا بالذلل وان قدر الاول على ذكبيته فان ذكاه حل وعلى الثاني ان

الجرح ان كان خلاف جلد له او لحم وان لم يكن ذكبيته حتى مات من الجرحين معارحم اكله وهل

على الثاني كالقيمة معيبا بالاقبل بجل ذلك لان ترك ذكبيته الاول لا يسطع عنه الضمان

كالوجرح شاة غيره ولم يكن كمالا حتى ماتت والا فربا ان القيمة عليها ما يسطع ما قبل

فصل المالك وما الله يحجب على الثاني بظهره بغير تضمين الاول في صورة كون الصيد لغيره

او في غيره لو ذابته ففعلوا لاجني شخص بغيره او صيد وقيمة عشرة دلاهم فضايتا

تسعة ثم جوا الثاني فضايتا قيمة ثمانية ثم سرى الجرحان فارش جانبته كل واحد درهم فجل

وجه الاول ان يكون على كل واحد منها ارش جانبته ونصف قيمته بعد الجنايتين ولا

يدخل ارش كل واحد منها في دية النفس فيكون على كل واحد منها خمسة ولو كان ارش الاول ثلثة

والثاني درهما على كل واحد منها كالارش جانبته ونصف قيمته بعد الجنايتين فيكون

على الاول تسعة وعلى الثاني اربعة ولو انكسر الشكس الثاني ان لا يدخل ارش جانبته الاول

في

في

في

في

في

५.

[illegible]

يوم جنيته صلى الله عليه وسلم نصف قيمته يوم الجنيانية حسنة وعلى الثاني اربعة ونصف ونصف نصف درهم السادس بدخل ارض جنيته كل واحد بدل النفس بفرض كل واحد منها كانه نفقة

بقتله ويوجب عليه كمال قيمته يوم جن عليه يضم احتمال القيمة إلى الأثر فيقسم ما اجتمع على
فتبسط التسعة عشر على عشرة فيكون على الأول عشرة من تسعة عشر من عشرة وعلى الثاني تسعة
من تسعة عشر من عشرة ولوجنى الأول خمسة والثاني حدها فالأول جنى قيمته عشرة والثاني
جنى قيمته خمسة تبسط العشرة على خمسة عشر على الأول عشرة ثلث العشرة وعلى الثاني خمسة
ثلث العشرة وكل واحد من هذه الوجوه لا يخلو من خلافات الأول يقتضى عدم دخول
الجناية في بدل النفس وتساويهما في الضمان مع اختلاف القيمة وقت جنايته وهو ظلم للأول
وكذا الوجه الثالث ظاهرا ويضعف الثاني بان فيه إسقاط حكم جناية الثاني لأنها حاصلة
نفسا وواجبات جناية الأول وقد صارت نفسا أيضا والرابع ضعيفا أيضا لأنه لا يوجب نصف
أثر الجناية وهي في الحكم كأنه جنايته متلف نصف الضحية كان يجب أن يدخل أثر جميعها في نصف

الباب الثالث

فمنى على الجاني في ما لمعان مات اخذت من تركته فان هرب قبل اخذت وان كان شبيبة
ففعول المراضا وان كان حطاء فالدية على العائلة وهذا فصلان **الاول** في حجة العقل
شأن **الاول** القرابة والتماسق منها العصبية خاصة وهو كل من يقرب بالابوين او بالآل
كالاخوة والاعام والاولاد وما لا يشترط كونهم ورثة في الحال وقبل النسبة هو من يرث
القيمة وليس بمحمّد لان الزوجين المتقرب بالام على الاصح يرثون الدية وليسوا عصبية
المتقرب بالاب اذا كان ابن العقل يحصر الذكور من العصبية دون الاناث ودون الزوجين
المتقرب بالام وقبل الاقرب ممن يرث بالقيمة ومع عدمه يشترك في العقل بين من يتقرب

[illegible]

فمن هذا الوجه قد نرى أن معنى من اللغز في قوله
واحد من خمسة في الآية بعضهم يقولون
الآخرين على ما جاء

RF5

الذمة اخذت من محبة المولى ولوزادت فمضى مؤل للمولى فان زادت الذمة عن العاقلة اجمع فزاد
 على الامام فلو كانت الذمة دينار وله اخ الاخير اخذ منه نصف دينار والباقي من محبة
 المال وقيل على الاخ لان ضمان الامام مشروط بعدم العاقلة او عجزهم ولو زادت العاقلة
 على الذمة قيل يخص الامام من شأه والاخر التوزيع على الجميع فان غاب بعض العاقلة
 لم يخص بها الآخر بل اخذ من الآخر قسطه وانتظر الغائب ولو مات بعض العاقلة
 في اثناء المحول سقط ما سقط عليه واخذ من غيره ولو مات بعد الانقضاء اخذ
 تركته واقل مدة التاجيل في النفس من حين الوفاة وفي النظر من حين الحناية لا الاثم
 وفي التسمية وقت الاثم ولا ينقص من الاجل حكم الحاكم ولو كانت العاقلة في بلد اخر
 كتب حاكمه ليزعمها عليهم كالوكان القاتل هناك ولو فتدت العاقلة او كانوا فقرا او عجزوا
 عن الذمة اخذت من مال الجاني فان لم يكن له مال فعلى الامام وقيل ان ضمان الامام مقتد
 على ضمان الجاني ودية العمد الخطاء والعمد المحض في مال الجاني خاصة فان مات او هرب او
 اغتسل قيل اخذت من الاقرب اليه ممن يرث دينه فان لم يكن فمن بيت المال وقيل على
 الجاني وينتظر قدومه وعناه ولو اقر بنسب مجهول الحق به فان اقام اخر يقينه به
 قضى وبطل الاول فان ادعاه ثالث اقام بيته بولادته على فراشه فهو اول لان
 يتنسه كاشهدت بالنسب شهدت بالتسبب فاذا قتله الثالث عدا غرم الذمة لغريمه
 من الورث وان كان خطاء الزمت العاقلة ولا يرث الاب منها شيئا ولو لم يكن وارثا سوا العاقلة
 فلا ذمة وان قلنا ان القاتل خطاء سرت قتي ارشه منها نظرا لكونه كلاب قتل ولده وعمدا وخطا
 من الاولين اذا قتل باه خطاء **خاتمة** يجب كفارة الجميع في القتل عدا ظالم المسلم ومن هو
 مجرم من الاطفال والمجانين سواء كان القاتل ذكرا او انثى حرا او عبدا وان كان عبدا لقاتل وان
 كان القاتل خطاء او عمدا الخطاء فكفارة مرتبة ان كان القتل باسرة ولا يجب لو كان تسببا
 كن حفره او افقع فيها انسان مات او نصب سكتا في طريق او وضع حجر افقر به انسان مات
 فان الذمة يجب على كل ذلك دون الكفارة ولا كفارة في قتل الكافر وان كان قتله حراما
 كالذبح للعاهد سواء كان عمدا او خطاء ولو قتل مسلما في الحرب عالما باسلامه فان كان
 لا ضرر به فالغود ان كان عمدا والديان ان كان خطاء وعليه الكفارة وان ظنه كافرا
 فلا مؤد عليه وكفارة دون الذمة ولو بان اسبر اضمن الذمة والكفارة لعبر الاسرى المتعلم

حقائق

قوله ولا يجيب الكفارة في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

قوله الفقه في عاراه هذا

وقال المداخذ اخذت بالدية منه صلى او حيت الكفارة اجماعا وان قتل فودا قبل لا يجيب

قوله ولو لم يمتد العاقل من كل واحد كفارة كاملة ولا تسقط الكفارة بامر القتل بقتل

نفسه ولو قتل صبي او مجنون ملام في ايجاب الكفارة نظر اقرب به العدم والا قرب

وجوبها على الذي لكن تسقط باسلامه وعلى قاتل نفسه ولو قتل من اباح الشرع قتله

كانت اثم بعد الاحصاء واطاع الطريق فلا كفارة ولو تصادمت الحملان فمخت كل

واحدة اربع كفارات ان ولجت الروح فيه والا فلا كفارة فيه

وصية اعلم يا بني اعانك الله ثم عطا ووقد يفعل الخير وملازمة وارثك

الى ما يجبه برضا وبلغت انا من الخير ثم انا وسعد في الدارين وحيال بكل ما تقر به العين ومعد لك

في امر السعي العيش ارجع ختم اعمالك بالحق والحق انساب السعادات وافاض عليك من عطا

البر كما رويك الله كل محد وروى عنك الشرفان قد خصت لك في هذا الكتاب فتاوى الاحكام

وتبنت للشيخ قواعد شرائع الاسلام بالفاظ مختصرة وعناية عمرة واوضح لك في نهج الرشاد

الشد ود ذلك بعد ان بلغت من العمر الخمسين ودخلت في عشرين سنة وقد حكم سيد البرايا بانها بعد

اعتراك لنا بان حكم الله ثم على فيها بامر وقضى بها بقوله وانفذ ما حكم به على الدنيا الحاضر منهم

فاني وصيك افرض الله ثم على من الوصية وارثي به حين ادرك اليتمه بلا زمة تقوى الله ثم قائما الله

القائمة والغرض من الازمة والجنة الواقية العدة الباقية وانفع ما اعد الله الانسان ليوم تخص فيه الاجساد

وبعد عن ذلك لا احب عليك باتباع اوامر الله وفعل ما يرضيه اجتناب ما يكرهه والازم بار عن فواهي وفتح

من ذلك في تحصيل الكمال انتفتا وصرت اوقالت في افتاء القضا العلية والارقاء عن حجب النقصا

الذرة الكمال الانفعاع الراجح العرفان من محبط الجهل وبذل المشق ومساعدة الاخون ومقابلة

بالاختلا والمحس بالاشتا واياك ومضنا الارذل ومعاشره الجهال فانها تعيد خلفا ذهابا ومكثرت به

بل عليك بلا زمة العلماء ومجاست الفضلاء فانها تعيد استعدادا ما تحصيل الكمال وتترك ملكة

لاستنباط الجهد ولا يمكن يوم خير امن مسك عليك بالتوكل الصبر والرضا وحاشيت في كل يوم

وليلة واكثر من الاستغفار لربك واتقو عا المظلوم خصوصا اتامى العجز فان الله ثم لا يسمع كبر

وعليك بصلوة الليل فان رسو الله صلى الله عليه وآله حث عليها وطلب اليها فقال ان ختم له بقيام الليل

تم مات خلة الجنة وعليك بجملة الزم فانها تزي في امر عليك بحسن الخلق فان رسو الله ثم فلا تخم

لنتموا الناس اموالكم فمعوهم باخلاكم وعليك بجملة الذبيرة العلوية فان الله ثم فلا تكلوا حبيبة

منكم

منكم

منكم

قوله ولا يجيب الكفارة في عاراه هذا

وَبِهِ تَفَنُّنٌ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلُ
 وَلَمَّا كَانَ الْكِتَابُ الْمُسْتَطَابُ الْمُسْتَمْتَرُ
 بِالْفَوَاعِدِ لِلْعَالَمِ الْحَلِيِّ تَوَرَّاهُ مَجْمُوعُ الشَّرَفِ
 مِنْ أَكْثَرِ كُتُبِ الْفَقْهَيْنِ لِأَسْمَاءِ الْعَالَمِ عَلَى فَرْعٍ كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ
 الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ بِشِدَّةِ إِخْبَاطِ النَّاسِ بِمَا الْعُلَمَاءُ مِنْهُ عَلَيْهِ
 وَكَانَ عَزِيزُ الْوُجُوهِ مَسَاعِدِي التَّوْفِيقِ لَطِيعُهُ
 مَعَ تَعَرُّفِهِ الْكَوَاسِرَ فَلَمَّا لَمَسَ الْبِضَاعَةَ شَرَعَ لَطِيعُهُ
 وَنَشَرَهُ مُسْتَمَدًّا مِنْ مُصَنِّفِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَتَوَكَّلَا
 عَلَى اللَّهِ وَبَدَلَتْ غَابَةُ الْجُهْدِ فِي طَبْعِهِ بِخَسَنِ
 الْأَمْطَبَاعِ لِيَكُونَ سَبِيلَهُ إِلَى السَّعَادَةِ الْبَدِيَّةِ
 وَالْدُّنْيَا وَتَبَتِ وَالْمَيْسُ مِنَ الْفَارِيقِ مِنَ الْعُلَمَاءِ
 وَالطَّلَاقِ أَنْ يَذْكُرُوهُ بِدَعَا الْخَبَرِ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَأَنَا
 الْآخِذُ بِحَرْفِهَا وَالْأَكْثَرُ جَرُّهَا السَّامِعُ
 الْجِبِلَانِي الشَّفَقِي فِي شَهْرِ رَجَبِ بَعْدِ ١٤

